



# شرح المكيدي

## على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الأول

جامعة الكويت - ١٩٩٣













# شرح المأثور على ألفية (ابن مالك)

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المأثور ت ٨٠٧ هـ

## الجزء الأول

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣



## الإهداء

إلى الكويت ... لأولوة الخليج ... التى قبل أن تكون فى صدفة كانت فى القلب، والتى أزهرت الحياة العربية علما وفنا بحيث أصبحت وجوداً حقيقياً فى كل عقل وفى كل مسيرة. والتى أعطتني - قبل كل شيء - أبا براء، وأُمّا حنوناً، وياقات من الإخوة والأساتذة والأخوات والزميلات، فهى - على الرغم من المحنة - تبتسم، وتطرز الأمل فى فجر قادم، ووطن لا يغيب.

إلى هؤلاء جميعاً ... أهدى هذا العمل الجاد، الذى أخذ سنوات من عمرى، وقد كان كل هذا بفضل الكويت الحبيبة، بعد أن رفع الله عنها إضر العدوان الآثم، وأعادها - كما كانت - علما خفاقاً، وبستاناً مزهراً فى كل نفس.

د. فاطمة الراجحي

١٩٩١/١٢/٥ م



## تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور محمد حسين شرف  
استاذ النحر والصرف والعروض  
بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة.



## بسم الله الرحمن الرحيم

يتوقف كثير من الطلبة والطالبات الراغبين فى الحصول على الماجستير والدكتوراه عن إحياء تراثنا العربى ومحاولة تحرير وتحقيق عين من عيونه حرجا مما يشاع ويُقال عن التحقيق: من أنه لا يكون شخصية، ولا يشخذُ عقلية، وأنه إلى الحرفة أقرب، وبالصنعة ألصق، ويمكننا أن نسلم بهذه المقولة، ونوافق أصحابها إذا وقف الأمر عند تصحيح نسخة من نسخ مخطوطة قدمت إلى المطبعة، وراجعها مصححها، وأخرج المخطوطة إلى الوجود مطبوعة، ووقف عمله فيها عند التصحيح، وخروج عدة مئات من نسخ الكتاب.

وتصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء، وتحرير وتحقيق عين من التراث تحريراً علمياً وتحقيقاً فنياً يقوم على شقين:

ـ الشق الأول: يُدرّس فيه الأثر دراسة تُبرز أهميته، وتُعرف التعريف الكامل بصاحبه، وتوثق الأثر، وتوضّح منهج صاحبه فيه ومصادر مادته، وشخصية المؤلف، وأثر كتابه فيمن بعده ... الخ.

ـ الشق الثانى: يُحقّق فيه الأثر تحقيقاً فنياً يقوم على مقابلة النسخ، وإثبات الفروق والتعليق الدقيق المقبول، والتخريج المطلوب للنصوص والآثار وتفسير الغريب، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وتذيل كل ذلك بالفهارس الفنية، والمصادر المعيّنة ... الخ.

أقول: إن تصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء وتحرير وتحقيق كتاب بهذا المعنى شيء آخر. إن التحقيق بهذا المفهوم يجمع بين الدراسة التى تحقق

الشخصية، والتحقيق الذى يضيف إلى خلق الشخصية اكتساب المهارة وإخراج عين من عيون تراثنا إلى النور.

وهذا قامت به ابنتنا الدكتورة فاطمة راشد الراجحي عندما تصدت لإحياء شرح «أبى زيد عبد الرحمن بن على بن المكوذى ت ٨٠٧ هـ» على ألفية «أبى عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢ هـ» وشرح المكوذى الذى بين أيدينا من الشروح الميسرة التى تخلصت من الحشو والتفريع، والإغراق فى سوق الآراء الخلافية، واهتم - من قبيل التدريب - بإعراب مارآه فى حاجة إلى إعراب من أبيات الألفية تاركاً الإطالة والتفريع إلى شرحه الكبير عليها.

أقول: تصدت الباحثة لإحيائه: فقدّمت له بدراسة واعية شافية عرّفت بالمكوذى ومكانته العلمية، وثبّت كتيبه، والكتاب المحقق: وثّقته، ووثّقت نسبته إلى صاحبه، وبيّنت منهجه فيه. ومصادر مادته، وموقفه من النحاة قبله، ومدى وضوح شخصية المكوذى فى شرحه وأثر الشرح فى الخالفين،

وجمعت فى التحقيق ما أمكنها جمعه من نسخ الكتاب، واتخذت أصل النسخ أساساً معتمداً فنقلته فى دقة، وراجعته فى إمعان، وقابلته مقابلة واعية على بقية النسخ وأثبتت الفروق بطريقة علمية.

واهتمت اهتماماً بالغاً بتخريج ما يحتاج إلى تخريج من آيات القرآن والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والقصيد والرجز، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير - فى حدود ما هو مقبول - من الغريب النادر والبعيد الشارد، وحقّقت ما فيه من أسماء الرجال بقدر ما وصل إليه علمها، وضبطت كل لفظة تحتاج إلى ضبط يزيل اللبس والغموض.

ولم يفتها أن توضح فى هوامش التحقيق ما يحتاج إلى توضيح وبسط من



قَصَّايَا أثر فيها الشارح الإجمال مستعينة على ذلك بأمهات الكتب ووجهة نظر أئمة النحاة.

لقد بذلت كل ما تملك من جهد فى إخراج نسخة تجمع كل مقومات النسخة الدقيقة وكان لها - والحمد لله - إلى حد بعيد ما أرادت.

وذُيِّلَت التحقيق بالفهارس الفنية المنوعة التى تُعَدُّ المفاتيح لما أُغْلِقَ من الكتاب، وذكرَت المصادر التى رجعت إليها فى الدراسة والتحقيق مع أسماء مؤلفيها وتاريخ طبعها ومكان الطبع؛ ليرجع إليها مَنْ أراد عند الحاجة.

وإذا كان تحقيق ابنتنا فاطمة راشد الراجحي لشرح المَكْوَدَى على ألفية ابن مالك أولَ عمل تقوم به فى مجال تحقيق النصوص ونشرها، فإنَّ عملها هذا يؤكد خبرتها ومهارتها واستعدادها الطيب فى هذا الميدان، يؤكد هذا تقرير لجنة المناقشة الذى منحها درجة الدكتوراه، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة.

هذا وتحقيق النصوص ونشرها عمل علمي جليل ننصح به لأبنائنا وبناتنا من طالبى الدراسات العليا لإحياء لثراث سلفنا، وإظهاراً لكنوزنا وتراثنا الذى لم ير بعد النور. وعلى الله الاعتماد، ومنه التوفيق والسداد.

حسين محمد محمد شرف

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على  
إمام المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه  
الهادين المهتدين.

وبعد ...

فإنَّ شرح المَكْوَدَى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن  
صالح المَكْوَدَى المتوفى سنة ٨٠٧هـ يُقَدَّر من أشهر مؤلفاته وهو كتاب  
تعليمى مختصر. ومن المعروف أن علماء النحو والتصريف فى كل الأمصار  
خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وما بعدهما قد اهتموا واشتغلوا بألفية  
ابن مالك، شرحوا ألفاظها، وأوضحوا عباراتها، فهى رائدة المنظومات فى فئتي  
النحو والصرف، وقد ظفرت باهتمام الكثير من النحاة والمعاصرين لابن مالك  
والخالفين له؛ حيث تناولوها بالدراسة والشرح والتعليق، ومن بين هذه  
الشروح شرح المَكْوَدَى الذى بين أيدينا. وقد وقع اختيارى على هذا الشرح  
ليكون موضوعاً لدراستى للدكتوراه، وكان وراء هذا، الأسباب التالية:

١ - إيمانى الشديد بالإسهام فى إحياء تراثنا العربى ونشره، والوقوف عليه  
من خلال تحقيق مخطوطة ضمن مجموعة كبيرة من المخطوطات التى تضمها  
مكتبات العالم والتى هى بحاجة إلى إخراج ونشر ليعم النفع بها ولتكون  
مناراً أمام الدارسين والساعين وراء العلم والمعرفة.

٢ - اختيارى لهذا الشرح من بين شروح الألفية لم يأت جزافاً، وإنما جاء

من رغبة صادقة دفعتني للإلمام بكل أبواب النحو وقضاياها من خلال ألفية ابن مالك. فكان لا بدّ من اختيار هذا الشرح، وهو في الوقت نفسه لعالم مغربي لم تتم الإحاطة به وبشرحه، حيث أردت التعرف على مدى ما وصل إليه المغاربة من علم ودراية بعلمى النحو والصرف. فالْمَكُودِي من النحاة المغاربة المشهورين الذين كان لهم إسهام واضح في مجال الدراسات النحوية على الرغم من قلة الذين تناولوه بالدراسة وما شُيِّعَ عنه أنه آخر مَنْ أقرأ كتابَ سيويوه بفاس.

ولِلْمَكُودِي على ألفية ابن مالك شرحان:

أحدهما: صغير وهو الذى اتخذته موضوعاً للبحث والدراسة.

والثاني: كبير غير أنه لم يُتِمَّه، وإلى جانب هذا فإنه في عِدَادِ الكتب المفقودة.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرحه الصغير فعلّق عليه نحاةً لاحقون، وحشّى عليه آخرون.

وترجع قيمة هذا الشرح إلى عدة أمور منها:

- اهتمام مؤلفه بإخراج كتاب تعليمي للشّادِيَيْن من طلبة علم النحو ليكون سهل التناول والفهم.

- يعتبر إضافةً جديدةً بالنسبة لشرح الألفية الأخرى لاهتمام مؤلفه بإعراب أبيات الألفية بهذه الصورة التي لم تشهدا أغلب شروح الألفية.

- الاعتماد على آراء مَنْ سبقه بين النحاة الأوائل والاعتداد بما ذكره من آراء في المسائل النحوية مع تفرد واستقلاله بآراء اجتهادية.

- أفاد من هذا الشرح عدد كبير من الخالفين فاعتمدوا عليه وأوردوا كثيراً

من الآراء التي صرّح بها المؤكّدي أو تفرد بها مثل الأزهري، والأشموني،  
والخضري وغيرهم.

لذلك عقدت العزم على تحقيق هذا الشرح ودراسته، وقد بذلت في تحقيق  
هذه الغاية كل ما استطعت بذله من جهد ووقت، مع محاولة السير وفق  
المنهج العلمي لتحقيق النصوص ونشرها.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: تمهيد: تناولت فيه ما يلي:

تعريف بالشارح، وأسرته ونسبه، والعصر الذي عاش فيه، شيوخه، تلاميذه.  
ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن مكانته العلمية وثقافته في علوم اللغة  
والنحو والصرف والعروض، كما لم يقتصر علمه على اللغة العربية بل كان  
له علم ودراية بعلوم الفقه والأصول والأدب. ومن خلال اهتمامه بالأدب  
تفتحت لديه قريحة شعرية تمثلت في كَمِّ لا بأس به من الأشعار والقصائد  
لعل أهمها وأشهرها مقصورته التي نظمها في مدح خير البرية محمد بن  
عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وقد ذكرت بعض النماذج من شعره.  
وكانت له مكانته بين العلماء في فاس حيث تصدّر للتدريس في مدارسها،  
وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بها، وأول من شرح الألفية.

أما وفاته فقد كانت موضع اختلاف بين كتّاب التراجم فمنهم من ذكر  
أن وفاته كانت سنة ٨٠١ هـ، ومنهم من ذكر أن وفاته كانت سنة ٨٠٧ هـ.

وفي الختام ذكرت آثاره العلمية والتي بلغت تسعة كتب منها المخطوط  
والمطبوع والمفقود، وقد أثبتت كل تلك الكتب، وذكرت نبذة موجزة عن  
كل كتاب وكنت قد حصلت على بعض كتبه بعد صعوبة بحث من

المغرب حيث تمكثت من معرفة ما توفر منها مخطوطاً، وما هو مطبوع أو مفقود، إلى جانب الوقوف على بعض الحواشي على الشرح كحاشية محمد الوزاني المغربي، وحاشية محمد بن جلّون، وكذلك شرح مقصورته في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - والذي قام بشرحها إلى جانب المرحوم عبد الله كنون العلامة المكي بن محمد البيضاوي والمفضل التطواني.

ثم انتقلت إلى الحديث عن شرح المكوّدي على الألفية.

وتناولت فيه العناصر التالية:

أولاً: الشرح. الاسم الذي أُطلق عليه وتوثيق نسبه إلى صاحبه.

ثانياً: موضوعه.

شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك هذا هو الاسم الذي أطلقه عليه مؤلفه كذلك النسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق، وقد وثّقت هذه النسبة من خلال رجوعى لفهارس المكتبات في العالم، والتي ورد فيها ذكر هذا الشرح إلى جانب الكتب التي ترجمت له.

انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع الكتاب وبأنه شرح لأبيات الألفية مع إعرابها، مع مناقشة المسائل النحوية وذكر الآراء التي دارت حولها.

القسم الثاني من هذا البحث يشتمل على النص المحقق وهو شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك.

في بداية هذا القسم مدخل يتضمن وصفاً لنسخ الكتاب المخطوطة - والتي اعتمدت عليها في التحقيق - وصفاً يكشف غموضها كما هو متبع في منهج المحققين، بعدها بيّنتُ منهجي في التحقيق ثم يأتي النص محققاً ومعلقاً

عليه وفق منهج ألزمْتُ به نفسي ووضحته في منهج التحقيق.

وأود الإشارة هنا إلى سبب اختياري لهذا العدد من النسخ واعتمادى عليها جميعاً، فالشرح وإن كان مطبوعاً إلا أن طبعاته لم تخل من التحريف والتصحيح والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية فمن خلال مطالعتي للنسخة المطبوعة سنة ١٣٥١ هـ وقفت على بعض تلك الأخطاء وهى كما يلى:

- فى باب أعلم وأرى ص ٥٦ ورد خطأ فى قول ابن مالك على النحو التالى:

والثانى منهما كثنائى اثنى كسا

والصواب: والثان منهما كثنائى اثنى كسا

- وفى باب الحال ص ٨٧ ورد الشاهد التالى:

ولكنهم باتوا ولم أدرى

والصواب: لكنهم بانوا ولم أدر

- وفى باب الصفة المشبهة ص ١٢٤ جاء فى قول المكوذى:

وذلك قوله: فأرفع بها ونصب وجر مع أل.

والصواب: وذلك قوله: فأرفع بها وانصب وجر مع أل.

- وفى باب الإبدال سقط من ص ٢٢٣ - ٢٤٠:

وكذلك جزء من فصل «من لام فعلى اسما».

وغير ذلك كثير، كذلك النسخ المخطوطة لم تخل أيضاً من ذلك وهذا راجع بطبيعة الحال إلى سهو النساخ مما يؤدي إلى تغيير لفظة من هنا وحذف حرف من هناك، ولذلك كثرت الفروق بين النسخ وهذا ما سنقف

عليه فى ثنايا هامش التحقيق، وهى رغم كثرتها إلا أننى أثرت لإثباتها أمانة للنقل، والدقة فى إثبات الاختلاف بين النسخ حتى وإن كان ذلك الاختلاف بسيطاً كحذف حرف أو زيادته؛ ولذلك عقدت العزم على الاعتماد على هذا العدد من النسخ وهو سبع وإن كانت هذه الكثرة ستعرضنى للمساءلة - إلا أننى أقول إنه بعد اطلاعى على هذه النسخ وجدت اختلافاً بينها مما يستدعى الاعتماد عليها كلها. فالنسخة التى أطلقت عليها الأصل وهى نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الجامع الأزهر تمتاز بالقدم وجودة الخط ووضوحه رغم السقط الذى يبدأ من ورقة ١٢١٦ أ - ١٢٦ ب فهى الأفضل، أما بقية النسخ فبعضها تعرض لآثار رطوبة وترميم مثل النسخ ش، ظ، ز.

وبعضها تعرضت أغلب الصفحات فيه للسقط أو بعض السطور كالنسخة ه، ت، ومنها نسخ امتازت بصعوبة القراءة لأنها كُتبت بخط مغربي ردىء كالنسخة ش.

لذلك كان لا بد من ترتيبها زمنياً حسب تاريخ النسخ، لأنها تكمل بعضها بعضاً. وقد رمزت لها بالرموز التالية:

الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وعلى الرغم من هذا العدد من النسخ المخطوطة إلا أن ذلك لم يمنع من سقوط بعض الكلمات من جميع النسخ بما فى ذلك النسخة المطبوعة، وقد أُثِّبْتُ بعض تلك الكلمات لحاجة السياق إليها، وقد ذكرت ذلك فى هامش التحقيق.

وكان حصولى على تلك المخطوطات بعد اطلاعى على كتب وفهارس المخطوطات الموجودة فى العالم ومراسلتى لتلك الجهات، وهى:

- نادر المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الجزء الرابع.
- فهرس دار الكتب المصرية.
- فهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق.
- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا.
- فهرس المخطوطات الموجودة فى الخزانة العامة بالرباط.
- فهرس المخطوطات الموجودة بمكتبة ابن يوسف بمراكش.
- وقبل البدء بكتابة النسخة (الأصل) رجعت إلى بعض كتب تحقيق التراث للوقوف على المخطوط العربية فى كيفية معالجة وتحقيق النصوص منها:
- ١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبراجستراسر.
- ٢ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.
- ٣ - مناهج تحقيق التراث للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب.
- ٤ - أسس تحقيق التراث العربى للأستاذ صلاح الدين المنجد.
- وبعد النص المحقق ذيلت البحث بالفهارس - وهى:
- أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق.
- ثانياً: الفهارس الفنية وتشمل:
- أ - فهرس الآيات القرآنية.
- ب - فهرس الأحاديث النبوية.
- ج - فهرس الأمثال.
- د - فهرس الأشعار.



- هـ - فهرس الأرجاز.
- و - فهرس الأعلام.
- ز - فهرس الأماكن والبلدان.
- ح - فهرس القبائل والأمم والطوائف.

المصادر والمراجع وتشمل:

- أ - الرسائل الجامعية.
- ب - الكتب.
- ج - الدوريات.

وفى ختام هذه المقدمة ألتمس من كل قارئ لهذا الكتاب كل نقص أو قصور شابها محاولتى هذه وحسبى أننى أخلصت النية، وبذلك أقصى ما استطعت من جهد فى خدمة هذا الأثر النفيس.

والله أسأل العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير..

د. فاطمة راشد الراجحي

# المكودي

## نشأة وحياة

- ١ - المكودي صاحب الشرح: أ - تعريف به  
ب - مولده  
ج - أسرته ونسبه
- ٢ - عصره.
- ٣ - شيوخه.
- ٤ - تلاميذه.
- ٥ - مكانته العلمية.
- ٦ - ثقافته: أ - اللغة والنحو  
ب - الشعر
- ٧ - وفاته.
- ٨ - آثاره العلمية.

# القسم الأول

## تمهيد



## أ - تعريف به:

هو أبو زيد<sup>(١)</sup> عبد الرحمن بن صالح المكنودي الفاسي الدار، والمختيد<sup>(٢)</sup> والوفاة. الفقيه المالكي. شيخ فاضل وعالم جليل من علماء المغرب، وإن كان لم يأخذ ما يستحق من دراسة ويحث.

## ب - مولده:

ولد (أبو زيد) عبد الرحمن المكنودي سنة ٧٢٦ هـ ذكر ذلك عبد الله كنون<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> (أبو زياته) كذا في توشيح الديباج ص ١١٥، ١١٦ والمعروف أن المغاربة والأندلسيين يكنون بأبي زيد لمن اسمه عبد الرحمن.

انظر ترجمته في:

الضوء اللامع للسغاوي ٤: ٩٧، والأعلام للزركلي ٤: ٩١.

شذرات الذهب لأبن العسلك ٨: ٤، بغية الوعاة للسيوطي ٨٣

نيل الانتهاج للتبكي ص ١٦٨، ١٦٩.

توشيح الديباج للقرافي ١١٥، ١١٦.

كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٢، ١٦٦، هدية العارفين للبندادي ١: ٥٢٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٥٨٢.

معجم المؤلفين لكحالة ٥: ٢٥٦، أعلام الغريبين للأندلس لابن الأحمر ص ٣٧٢، بيوتر فاس الكبرى ص ١٠، جذوة الانتباس للمكناسي ص ٢٢٩، ٤٠٣، ذرة الخجل للمكناسي ٣: ٨٤، وفيات الوئشريسي ص ٢٣٣ شجرة النور الزكية لخلوف ص ٢٤٩، إزالة الانتباس لابن سودة ص ٢٦١، سلوة الأنفاس للكتاني ص ١٨٧ التبوغ المغربي لعبد الله كنون ص ٢١٠، شرح مقصورة المكنودي لعبد الله كنون ص ٣، ذكريات مشاهير رجال المغرب، رقم ٢٠ لعبد الله كنون ص ٢٨، معجم المطبوعات المغربية لعبد الله كنون ص ٣٣٢، الأدب المغربي لمحمد تارويت ومحمد عفيفي ص ٢٧٨، شرح فتح اللطيف لمحمد الدلافي ص ٣، ذخائر التراث العربي الإسلامي لعبد الجبار عبد الرحمن ٨٥٣، حاشية ابن حمدون ١: ٢، حاشية الملوئي ص ٢، فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ معجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

<sup>(٢)</sup> المختيد: أي الأصل.

<sup>(٣)</sup> انظر معجم المطبوعات المغربية ٣٣٢، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

عبد الله كنون: من أبرز علماء المغرب، له مجموعة مهمة من المؤلفات عكست مناحي التفكير والإبداع لديه، من بينها التبوغ المغربي تتناول فيه تاريخ الأدب العربي، وسلسلة مشاهير رجال

المغرب صدر منها

أربعون جزءاً وما زالت هناك عشيرة أجزاء قيد الطبع. شرح مقصورة المكنودي، وله أيضاً معجم المطبوعات المغربية وكتب أخرى في الفقه والتاريخ والتقدم الأدبي واللغوي والشعر، كان عضواً بمجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمان، وعضواً بأكاديمية المغرب، ورئيس المجلس الإقليمي بطنجة.

توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في طنجة في يوليو ١٩٨٩م.

ويوسف سر كيس<sup>(١)</sup>، أما بقية المصادر التي ترجمت له فلم تحدد تاريخ مولده، والمعروف أن كتب التراجم تهتم بتاريخ الوفاة أكثر. أما ما ذكره الدلائي صاحب شرح فتح اللطيف في علم التصريف من أن المكوّدي فرغ من إنشاء منظومته في علم التصريف سنة ثمان وسبعين وست مائة على ما رآه بخطه في آخر نسخة كتبها بيده. يعني المكوّدي. وقد أجاز فيها أحد المغاربة وهو ابن مرزوق الحفيد من تلاميذه فإنه غير صحيح إذ لا يُعَقَّل أن يكون المكوّدي قد وُلد في القرن السابع أي أدرك ثلاثة قرون، وألف هذه المنظومة سنة ٦٧٨ هـ، ولا يُعَقَّل أن يكون عبد الله كنون، ويوسف سر كيس قد وقعا في خطأ.

وفي اعتقادي أنها سنة ٧٧٨ هـ أي قبل شرحه للألفية، والتي انتهى من تأليفها سنة ٧٩٩ هـ. وما ذكره الدلائي إنما هو سهو وخطأ منه أو من الناسخ.

### ج - أسرته ونسبه:

نشأ المكوّدي في بيت علم وثروة وجاه وكتابة وعدالة، فدرج على سُوءِ أهل بيته من طلب العلم والجد في تحصيله، حيث كان يبتهم من بيوتات فاس العريقة في العلم والجاه، وكان لهم زقاق يعرف بهم يقال له قديماً عقبة المكوّدي<sup>(٢)</sup>.

ومن بيت المكوّدي الفقيه الكاتب عبد الرحمن محمد بن محمد المكوّدي، كان يشهد عقد زيتون بن عطية بمدينة فاس أيام السلطان أبي

(١) انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

(٢) هي العقبة التي تسمى الآن المدايج بين سوق الرصيف ورجة الزيب، كانت بها دار إسماعيل بن الأحمر أحد ملوك بني مرين. ممن عاصروا المكوّدي. وقد هدمت تلك الدار والدور الأخرى التي كانت بتلك العقبة، وبني مكانها جامع الرصيف.

انظر بيوتات فاس ص ١٠، وجدورة الاقتباس ص ٢٢٩.

سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني<sup>(١)</sup>، وولده الفقيه الكاتب الشاعر المجيد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد المَكُودِي، والذي توفي بفاس أيضاً سنة ٧٥٣ هـ، ولم يبق أحد منهم في عصرنا اليوم<sup>(٢)</sup>.

وللمَكُودِي ولد اسمه حمّاد كان عالماً بالنحو ولكن دون والده .  
رحمهما الله . وكان له ولد صغير وقعت بينه وبين صبي مضاربة فغلب ولده الصبي والمَكُودِي ينظر فأنشد ارتجالاً:

نَحْنُ بَنُو مَكُودٍ أَهْلُ الثَّقَى وَالْجُودِ  
نَكُونُ فِي الْأَعْيَادِ كَكَرَّةِ الْأَشُودِ

لُقِّبَ بالمَكُودِي بفتح الميم وضم الكاف مخففة عند غير واحد وهو الجاري على الألسنة، وبتشديد هاء عند بعضهم وهو المناسب والملائم لنسبته لبني مَكُودٍ إحدى قبائل هَوَّارة<sup>(٣)</sup> الذي كان مستقرهم فيما بين «فاس» و«تازة» وقبيلة هواره من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، ويلاحظ أن أساس الهجرة إلى مصر من القبائل التي نزحت من صميم الجزيرة، والهَوَّارة معروفة في مصر الآن، بعضهم يقيم في مديرية البحيرة، كما أن إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية من الهَوَّارة وهي قبيلة كبيرة إلى حد أنهم يقولون إن أشهر الموجودين في الصعيد هم الهَوَّارة، وهم بصفة عامة ما زالوا يحتفظون حتى الآن بالخصائص العربية فيبتعدون عن الزراعة والصناعة، والمعروف أن قسماً كبيراً من هذه القبيلة قد سافر إلى المغرب . الامتداد الشمالي لإفريقية . وكان منها قبيلة مَكُود<sup>(١)</sup> أو مَكُودَة، وهي قبيلة شهيرة

(١) أحد سلاطين بني مرين، وهو الذي أمر ببناء مدرسة العطارين التي دُرِّس بها المَكُودِي.

(٢) انظر مجلة اللقاء العدد العاشر ص ٣١-٣٣ وسلوة الأنفاس ٢: ١٥٨-١٥٩: ٢٧٣.

(٣) انظر معجم قبائل العرب ٣: ١٢٣.

هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وكان من هذه القبيلة المَكُودي . صاحب الشرح . ويعتبر المَكُودي من مفاخرهم، إماماً في النحو واللغة والعروض وسائر فنون الأدب، وأولاد المَكُودي من البربر ما هم إلا عرب<sup>(٢)</sup> تَزَحُّوا من الجزيرة العربية، كانت لهم شهرة وثروة بفاس، وما زالت بعض المحلات في المغرب بباب الحديد تعرف بهم إلى الآن، وكانوا أهل معاش وحرفة، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن عبد الرحمن بن علي بن صالح المَكُودي كان فاسي الدار والمُحْتَد . أي الأصل . فقد ولد ونشأ ومات في فاس<sup>(٣)</sup> أشهر مدن المغرب، والتي تقع على بر المغرب من بلاد البربر. شيدها إدريس الثاني سنة ١٩٢ هـ، وهي منطقة حصينة تحيط بها جبال عدة، وهي أكثر بلاد المغرب يهوداً.

(١) انظر بيوتات فاس ١٠.

(٢) انظر المغرب الأقصى ص ٤٤.

(٣) انظر معجم البلدان لياقوت ١٤ : ٣٣٠.



## ٢ - عصره:

عاش المَكُودِي في عصر . ازدهرت فيه الحركة الفكرية . هو عصر المُرَيْيِين كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرف على أسرار اللغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث. وكان للعلماء في العصر المُرَيْي صلة كبيرة بالدراسات اللغوية مما أدى إلى دعم اللغة العربية، وإلى نهضة كبرى في علم النحو، الذي برز فيه عدد كبير من علماء النحو كابن أَلَجُزُوم صاحب المقدمة الأَجُزُومية التي شرحها المَكُودِي<sup>(١)</sup>.

ومن هنا يتبين لنا لماذا برع المَكُودِي وظهرت موهبته في هذا الجو المليء بالعلم والمهتمين به، كما أنه لم يحتج للتنقل بين دول المشرق وأخذ العلم وطلابه من مظانه ومصادره في بلاده فيكفيه فخراً أنه عاش في عصر كان للعلماء فيه مكانة كبيرة. وكان الاهتمام مُنصَباً على علوم العربية . خاصة اللغة والنحو . وعلى أساتذته وطلابه.

---

(١) انظر تاريخ المغرب والأندلس ص ٣٤٤ . ٣٤٦ .

### ٣ - شيوخه:

أخذ المكوذي علومه عامة، وعلوم العربية خاصة عن عدد من الشيوخ والعلماء لم أقف إلا على شيخين هما:

١ . أبو محمد عبد الله الوانغيلي المتوفي سنة ٧٧٩ هـ<sup>(١)</sup>. مفتى فاس وعالمها الفقيه الأصولي المحقق، انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، أخذ عن أبي الربيع البجائي وعن ابن أجروم صاحب المقدمة الآجرومية، فنبغ منه العالم النحوي «المكوذي» وعنه أخذ العلم.

٢ . محمد بن علي بن حياتي الغرناطي الأندلس المتوفي سنة ٧٨١ هـ<sup>(٢)</sup> وهو أول من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك لفاس المغرب. تأثر به المكوذي وأخذ عنه، ويقال إن الألفية اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمئة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي، وهو الذي أرشد الناس إليها، إلا أن الغالب والأرجح أن المكوذي هو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه، كما ذكرت أغلب المصادر.

<sup>(١)</sup> انظر شجرة النور الزكية ٢٣٥، نيل الابتهاج ص ١٤٨، وفيات ابن قنفذ ص ٣٧٢. ٣٧٣.  
<sup>(٢)</sup> انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤ : ٩٦، درة المجال ٢ : ٢٧٥، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس ص ٣٤٤. ٣٤٦، ونيل الابتهاج. ص ٢٧٢.

#### ٤ - تلاميذه:

من خلال مدرسة العطارين التي تصدّر المكوّدي للتدريس بها، نبغ على يده وتخرج جلة أهل العلم واللغة من طلبة فاس، منهم عدد كبير من العلماء والوزراء ومن هؤلاء:

أ - الوزير «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي

المتوفي سنة ٨٠٢ هـ<sup>(١)</sup>. شاعر مجيد نبغ في الأدب يقول

الأستاذ عبد الله كنون :

«هو من بيت القبائلي الذي طالما تداول أفراد الوزارة والحجابه في العصر المريني، وقد ذكره المكوّدي نفسه في خطبة شرّحه على ما يوجد في بعض النسخ المخطوطة وحلاه بحلى كثيرة، وأكثر النسخ لا ذكر له فيها. منها النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وكأنه إنما أثبت في النسخة الأصلية التي قدمها له على وجه الإهداء، فالنسخ التي يوجد فيها ذكر الوزير هي فروع هذه النسخة، وغيرها فروع لم يثبت له فيها ذكر. وإذا اعتبرنا قوله في غير النسخة الوزيرية:

وبالباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين المعتمدين بحفظها، طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إذا اعتبرنا هذا كناية عن ذلك الوزير فإنه يكون من طلبة المكوّدي الآخذين عنه والمتخرجين على يده، ولا معارضة حينئذ بين النسختين اللتين تقول الأخرى منهما أيضاً: والباعث على ذلك أن الحاجب الأسمى.. الخ طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إلا أن يكون صاحب الطلب متعدداً، فيكون قد أشار في كل نسخة لواحد.

ومهما يكن من أمر فإن القبائلي يعتبر من تلاميذ المكوّدي الذين أخذوا عنه.

<sup>(١)</sup> انظر الاستقصا ٤: ٨٦، ٨٨، والأدب المغربي ٢٧٦، ٢٧٧، وذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨ .

ب . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد.

ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفي سنة ٨٤٢ هـ<sup>(١)</sup>، أثنى عليه المكوذي علماً وأدباً ودينًا، كان مفسراً، ومحدثاً، وروايةً، وحافظاً، ونسابة ورث المجد كائناً عن كائناً، أخذ عن جده بالإجازة وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم والده، وعمه وأبو محمد الشريف التلمساني، وأبو إسحق المصمودي، وأبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، وأغلبهم أجازوه.

من مؤلفاته الكثيرة<sup>(٢)</sup>: صدق المودة في شرح قصيدة البردة، والاعتراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الانصراف، والآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات، وإيضاح السالك على ألفية ابن مالك، وتفسير سورة الإخلاص، ورجز تلخيص المفتاح، ورجز حرز الأمانى وشرح التسهيل، وشرح شواهد الألفية، وفوائد الأستاذ ابن السراج في النحو ومناقب المصمودي شيخه المتزعم النبيل في شرح مختصر الخليل.

ج . أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني الفاسي المعروف بالجادري. ولد بفاس سنة ٧٧٧ هـ، وتوفي سنة ٨١٨ هـ<sup>(٣)</sup> فقيه، محدث، روى عن المكوذي مقصودته وغيرها.

(١) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١: ١٨٧، شجرة النور الزكية ٢٥٢.

هدية العارفين ١٩١، ١٩٢، ونيل الانتهاج ١٦٨، ١٦٩، تاريخ المغرب والأندلس ٣٣٩.

(٢) بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفاً. انظر هدية العارفين ١٩١، ١٩٢.

(٣) قبل توفي في نيف وأربعين وثمانمائة، وفي هدية العارفين ١: ٥٤٧ عبد الرحمن بن محمد الباخوري

المعروف بالجادري المتوفي سنة ١٠١١ هـ انظر معجم المؤلفين ٥: ١٧٩، ومشاهير رجال المغرب رقم

٢٠ ص ٢٩ وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، ونيل الانتهاج ص ١٧١ ودرة الحجال ٣: ٨٧، ٨٨

من مؤلفاته: فهرسة، وشرح على البردة، وروضة الأزهار في علم وقت الليل والنهار، واقتطاف الأنوار، وشرح الدرر اللوامع.

د . أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسي شيخ الإمام ابن غازي. أدرك بعض القرن الثامن، وتوفي بعد التسعين وثمانمائة<sup>(١)</sup>. فقيه، عالم أخذ العلم عن المكوذي. سمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي ويأحده.

---

<sup>(١)</sup> انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٦، وتوشيح الدياج ص ١١٩، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، وجذوة الاقتباس ص ٤٠٣ ودرة الحجال ٣: ٨٤، ونيل الأبتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

## ٥ - مكانته العملية:

برع المكوذي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة وأخذ عن شيوخ هذا المجال<sup>(١)</sup>، وكان ذا قدم راسخ في العلم والولاية كما أجاد وبرز في علوم العربية خاصة اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر بشهادة كبار العلماء ممن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، ويرعوا في هذا المجال.

يقول عنه . الأمير الأندلسي الغرناطي «أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر»<sup>(٢)</sup> المتوفي سنة ٨٠٧ هـ: «هو شاعر مجيد، قد فاق في النحو، وسليم نظمه من الحشو، مقرأ للعلوم العربية بنفس مطاوعة غير أبيه»<sup>(٣)</sup>.

وكان المكوذي . رحمه الله . إماماً بارعاً في العلوم كلها، ورعاً، زاهداً، أحد الأعلام والنحاة بفاس «تصدّر للشهادة فكان له مكان يستأط الغدول معروف، وجلس للإقراء بمدرسة العطارين. وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، كان يُقرئه بمدرسة العطارين التي كان يؤمها عدد كبير من طلبة العلم، بُيّت هذه المدرسة بأمر السلطان «أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق»<sup>(٤)</sup>، وكانت تسمى المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس، كذلك أقرأ المكوذي كتاب سيبويه بمدرسة الصهرنج<sup>(٥)</sup>.

ويقال إنه بينما كان يُقرئ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين أتاها طالب من البربر قديم من المشرق بألفية ابن مالك فأطلعها عليها وعلى شرحها لابن الناظم والمرادي فاستحسنها، وأطلع عليها وزير الوقت «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب القبائلي» . وكان من تلاميذه . فطلب منه شرحها فشرحها، وكان أول شرح وضع عليها بفاس وبسببه اشتهرت وعلى يده ظهرت، حيث انتفع بها الجم الغفير من الناس.

(١) انظر شيوخه ص ١٩.

(٢) أديب من بني مرين وأحد ملوكهم له «أعلام المغرب والأندلس».

انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

(٣) «أعلام المغرب والأندلس» نثير الجمال ص ٣٧٢.

(٤) انظر الاستقصا ٣: ١١٢، وستتان في المغرب ٥٣، ٦٢.

(٥) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨، وسولة الأنفاس ١: ١٨٧.

## ٦- ثقافته:

كان المكوّدي مضطرباً معلوماً كثيرة كما سبق أن ذكرت إلا أن من أبرز العلوم التي برع فيها ما يأتي: النحو واللغة، والشعر.

### أ - النحو واللغة:

كان ذا باع في اللغة والنحو والتصريف والعروض، يكفي أنه آخر من أقرأ كتاب سيويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه في بلده فاس، بل إن شرحه لها ظل يُدرّس بفاس إلى ما قبل الحركة السلفية، ويكفي فخراً أن نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من شرحيها لابن الناظم والمرادي بدليل تكرار ذكرهما من أول الشرح إلى نهايته، إلا أن هذا لم يمنعه أن يعارضهما ويخالف آراءهما. وهذا ما سوف نراه عند الحديث عن موقفه منهما في الفصل الثاني إن شاء الله وقد سلك طريقاً جديداً بين شُراح الألفية وهو إعراب كل أبيات الألفية تقريباً، فهو لم يترك لفظة في كل بيت احتاجت إلى إعراب إلا أعربها، بل قد يرجح إعراباً على آخر، ويورد آراء ابن الناظم والمرادي في إعراب بعض الكلمات. وقد استفاد خالد الأزهرى كثيراً من ذلك حيث نقل نصاً قول المكوّدي وإعرابه، وذلك في كتابه تمرين الطلاب<sup>(١)</sup>، وهذا ما سنقف عليه بإذن الله من خلال النص المحقق.

كما يمكننا الوقوف على تبحر المكوّدي في النحو والتصريف من مطالعة آثاره ومؤلفاته التي تدل على حبه وميله الشديد لهذا العلم.

(١) من الذين أعربوا الألفية، كما سبق أن ذكرت ..

أ. محمد بن علي الحلبي الصاحلي سماء واللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية.

ب. حل إعراب الألفية: لخمد النيسابوري.

ج. إعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي ت ٨٤٤هـ.

أما بالنسبة للغة فقد كان المكوّدي على جانب كبير من الثقافة اللغوية عارفاً بالغة، ضابطاً ولألفاظها، كاشفاً لأسرارها وغموضها فلا عجب أن نراه في هذا الشرح يقف عند كل لفظة غريبة يبين معناها اللغوي واستعمالاتها خاصة أنه وضع شرحه لفتية من الطلبة المجتهدين المقبلين لمعرفة خفايا هذا العلم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه المكوّدي من إلمام وإحاطة لمعاجم اللغة.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اهتمام المكوّدي في بيان وتوضيح الألفاظ اللغوية.

أ . في باب العلم عند قول ابن مالك:  
اسْمٌ يُعَرِّى الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَجَفْفَرٍ وَخَيْرِيقًا  
وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقِي وَشَدَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِيقِي  
قال المكوّدي: كَجَفْفَرٍ وهو اسم رجل، وخيريق وهو اسم امرأة، وقَرْنٍ وهو اسم قبيلة، وعدَنٍ وهو اسم بلد، ولاحِقٍ وهو اسم فرس، وشَدَقَمٍ وهو اسم جمل، وهَيْلَةٍ وهو اسم شاة، وأَشِيقِي وهو اسم كلب.

ب . وفي باب النعت عند قول ابن مالك:  
وَأَنْعَثَ بِمُشْتَقِّ كَصَغَبٍ، وَذَرِبَ وَشَبِهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُتَّسِبِ  
قال المكوّدي: وَذَرِبَ من الصفة المشبهة، والذَرِب بالذال المعجمة وهو الحادّ من كل شيء.

ج . وقد يبدأ الباب ببيان المعنى الاصطلاحي واللغوي للكلمة، وموقف النحاة منها، مثال ذلك في باب الإدغام حيث قال:

يقال الازْدَغَام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والادْغَام بتشديدها مصدر ادْغَم. قيل: والادْغَام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالإسكان عبارة



الكوفيين، وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف، وهو باب متسع، واقتصر منه هنا على إدخال المثلين المتحركين في كلمة واحدة، وإعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً من خلال معالجته لبعض الألفاظ التي ترد في بعض الآيات القرآنية وغيرها من الشواهد، حيث لا يكتفي بإيراد الشاهد في إثبات القاعدة النحوية فقط . مع بيان موضع الشاهد . وإنما يميل في بعض الأحيان لتفسير ما حوته تلك الشواهد من ألفاظ، وبيان معانيها.

د . من ذلك ما جاء في باب أسماء الأفعال عند قول ابن مالك:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيَّكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

حيث قال: فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور، وواحد من الظرف، «فَعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى:

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)<sup>(١)</sup>

هـ . وفي باب الحال تحدث المكوذي عن حكم الجملة المصدرة بالفعل

المضارع المقترنة بالواو في قول ابن مالك:

وَذَاتُ وَإِ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأَ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْتَدَأَ

فقال: الجملة المصدرة بالفعل المضارع إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فالجملة حينئذ لا تكون فعلية بل ينوي بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية. وهو لم يكتف بذلك بل استدل عليه بشاهد من أقوال العرب، ومن القرآن . موضحاً معاني الألفاظ التي وردت فيها .

(١) سورة المائدة آية: ١٠٥ .

قال: وما ورد من ذلك قول العرب:

«قُمْتُ وَأَصْبَحْتُ عَيْتَهُ» ومعنى أصبك أضرب قال تعالى:

(فَصَعَّكَ وَجْهَهَا)<sup>(١)</sup>

أي ضربته.

و. وفي باب المعرفة بأداة التعريف قال ابن مالك:

وَلَا ضِطْرَارَ كَتَبَاتِ الْأَوْتَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي

علق المكوذي على قول ابن مالك بقوله:

زيادة آل على قسمين: زيادة لازمة. وذكر من ذلك أربعة مواضع.

وزيادة لضرورة الوزن وذكر من ذلك لفظين:

الأول: بَنَاتِ أُوَيْرَ وأشار بذلك إلى قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوعاً وَعَسَافِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ

أراد بنات أوير وهو علم على نوع من الكماء.

الثاني: طببت النفس، وأشار بذلك إلى قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَهَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

أراد وطبت نفساً.

ز. وفي باب الإضافة عند الحديث عن إضافة «لدى» قال ابن مالك:

«وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ \* فَجَرَى»

شرح المكوذي قول ابن مالك مع بيان معنى «لدى» وذلك بقوله:

(١) سورة الداريات آية: ٢٩.

(٢) أنشده أبو زيد انظر التحقيق ص ١٦٥.

(٣) قاله رشيد بن شهاب اليشكري انظر التحقيق ص ١٦٦.

«لأن» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى «عند»، وقبل هي لأول غاية في الزمان والمكان. وفهم من قوله: فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى<sup>(١)</sup> قوله: «فجر» شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتدرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله<sup>(٢)</sup> :  
صَرِيحٌ عَوَانٍ رَاقِهٌنَّ وَرُقْنَةُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ

ح. وفي باب إعراب الفعل قال ابن مالك:  
وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ فَلَا \* تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَفْعَلًا  
الحديث هنا عن فعل الأمر من أنه إذا كان بغير صيغة أَفْعَلَ فلا ينتصب جوابه بعد الفاء، لكن لو أسقطت الفاء فلا خلاف في جزمه. وهذا ما وضّحه المكوذي. عند شرحه للبيت السابق مع الاستشهاد وبيان معنى كلمة وردت في الشاهد حيث قال:

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أَنْ يكون محضاً وذلك أَنْ يكون الأمر بصيغة «أَفْعَلَ» كما مثل، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِي فَتَنْصِبُ خَيْرًا.  
ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَتَأَمَّ النَّاسُ وَأَجَازَ الْكَسَائِي النَّصَبَ فِيهِمَا وَلَا شَاهِدَ مَعَهُ، وَأَمَّا الْجَزْمُ بَعْدَهُمَا إِذَا حَذَفَتِ الْفَاءُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَمِنْهُ فِي الْأَوَّلِ:

مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي<sup>(٣)</sup>

لأن مكانك بمعنى أُنْبِي.

(١) انظر شرح المرادي ٢: ٧٧٤.

(٢) البيت للقطامي. انظر التحقيق ص ٤٣٧.

(٣) الشاهد لعمر بن الأظنابة الأنصاري. وصدده: «وَقَوْلِي كُلَّمَا جَسَّأَتْ وَجَسَّأَتْ»

انظر التحقيق ص ٧٠١.

## ب - الشعر:

ذكرت المصادر التي ترجمت للكُودِي أن له شعراً جيداً ليس بالقليل، يكفي أنه نظم المقصورة، كما أن له نظماً في التصريف وفي ألفاظه الغريب، ونظم المعرب من الألفاظ العجمية . وإن لم أقف على الأخيرين . ولا يمكننا القول بأنه شاعر مجيد بارع في إنشاده، ومع ذلك فقد وصفه أصحاب التراجم بأنه عالم فاس وأديبها، وهو مع ذلك يعترف بضعفه في هذا المجال . ولعل ذلك يكون تواضعاً منه . فحينما طلب منه إسماعيل بن الأحمر<sup>(١)</sup> شيئاً من نظمه لينشر رداء معرفته وفهمه كما يقول رَدُّ عليه الكُودِي بقوله: «سألني صاحبنا الشهير بالنبل والذكاء، الضابط لفنون الآداب رافع راية القريض، درة أبناء الأمراء «أبو الوليد» إسماعيل بن الأحمر الخزرجي «أن أقيّد له شيئاً من شعري، فلم أسعفه بمطلوبه ولا عجلت له بمرغوبه، استحفاً لشعري، واستضعافاً لما صدر من نظمي ونثري، وهجراً للأدب وطريقته، طريقة كثر قائلها وقُلّ نائلها. فلو أمكن أن يجتمع في زماننا هذا أبو تمام باغترافه من بحره، وأبو الطيب باقتطافه من زهره، وأبو العلاء بنحته من صخره على استخراج درهم واحد من أهل زماننا لما حظوا منهم بنائل، ولا وقفوا في أمورهم على طائل. ولما كان السائل ممن لا يسعني خلافه، ولا يمكنني إلا إيساعده، قيدت له شيئاً من شعري، مع نبذ من نثري»<sup>(٢)</sup>.

هذا الاعتراف قد يكون تواضعاً منه كما ذكرت، وقد يكون عدم رغبة وميل للأدب، ومع أنه نظم المقصورة في مائتين وتسعين بيتاً، وعلم التصريف في أربعمائة بيت، إلا أنه يظل . في رأيي . ذلك النحوي اللغوي الصرفي البارع الخالص، والذي ألفز قوله ابن مالك . في باب

<sup>(١)</sup> وانظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

<sup>(٢)</sup> انظر أعلام المغرب والأندلس ونثير الجمال» ص ٣٧٣، ٣٧٣.

التصريف . «والهَاءُ وَفَقاً كَلِمَةً» (في رجز طريف ظريف حيث قال:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ  
وَسَالِكاً فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ  
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ  
نَظْمٌ بَدِيعُ الشُّكْلِ فِي أَنْظَامِهِ  
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ  
وَأَنْ تَشَاءُ فَقُلْ ثَلَاثٌ وَأَسْمُ  
وَهُوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ  
مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ  
وَصَارَ بِالتَّوَكُّيِّ بَعْدَ كَلِمَةٍ  
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظُهُ لَتَفْهَمَ

ومن شعره الذي بلغ الغاية في الروعة:

إِذَا عَرَضْتُ لِي فِي زَمَانِي حَاجَةٌ      وَقَدْ أَشْكَلْتُ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ  
وَقَفْتُ بِبَابِ اللَّهِ وَفَقَةً ضَارِعٍ      وَقُلْتُ إِلَهِي أَنَّنِي لَكَ قَاصِدُ  
وَلَسْتُ تَرَانِي وَإِفْقاً عِنْدَ بَابِ مَنْ      يَقُولُ فَتَاهُ سَيِّدِي الْيَوْمَ رَاقِدُ

وهو قد يقف معارضاً ومخالفاً لغيره من شعراء عصره، ومؤيداً للجانب الآخر. ذكر إسماعيل بن الأحمر في نثر الجمان<sup>(١)</sup> جملة ما قيل من الشعر في السيف الذي في صومعة جامع القرويين من مدينة فاس حيث اجتمع في شهر ربيع الآخر عام أربعة وستين وسبعمائة بجامع القرويين من مدينة فاس جماعة من طلبتنا الأذكياء<sup>(٢)</sup>، وأدبائها النبلاء وكنت في جملتهم، أسمع كلامهم، فتكلموا في السيف الذي بأعلى الصومعة، ولم يجعل هنالك؟ فقال

(١) انظر نثر الجمان ص ٤٥١ . ٤٦٠ «أعلام المغرب والأندلس».

(٢) من بينهم كان المكودي وكان منه ٣٨ عاماً، على اعتبار أنه ولد سنة ٨٧٢٦.

قائل: جُعِلَ طُلُسمًا على البلد لما كان عليه الناس حينئذٍ من الافتئات على الأمراء، وقلة الانقياد، ولأجل ذلك لا يبيت إنسان بها إلا مغمومًا، وقال الآخرون غير ذلك.

ثم أتى بجملة ما قالوه في ذلك من الشعر، وما يهمنا منه قول «أبي طلاق» لأن المكوذي رد عليه مخالفًا.

أنشد الفقيه الكاتب مسعود بن أبي القاسم بن أبي طلاق مخالفًا لما أضلوه، ومثبًا لما أنكروه:

قَالُوا بِجَاحِمٍ قَاسٍ سَيِّفٌ لِذُرَيْسَا      وَكُلُّهُمْ قَائِلٌ زُورًا وَتَلْبِيسَا  
مَا جَعَلَهُ غَيْرَ طُلُسمٍ لِسَاكِينَهَا      لِكِي يَنَالُ بِهَا الْأَخْرَانِ وَالْبُوسَا

ورد المكوذي عليه مخالفًا، وموافقًا للجمهور في المساق:

قَالَ قَوْمٌ سَيِّفُ الْمَنَارِ بِقَاسٍ      هُوَ طُلُسمٌ ذُلٌّ وَهَوَانٍ  
أَخْطَأُوا لَيْسَ ذَاكَ إِلَّا لَعِزٌّ      بُهِرَتْ مِنْهُ سَائِرُ الْبُلْدَانِ

وآختم هذه النماذج من شعر المكوذي بمقتطفات من مقصورته التي مدح بها الذات الحمديّة، وعارض بها مقصورتي حازم، وابن دريد، يقول المكوذي مفتتحًا:

أَوْقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى      يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَتَنَى  
أَهْبِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مَوْهِنَا      مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالثُّرَى  
يُشْمِئُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شَمِئَتْهُ      رِيحُ صَبَا أَضْوَعُ مِنْ رِيحِ الْكِينَا<sup>(١)</sup>  
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي      مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنَى  
أَنَارَ شَوْقًا كَانَ مَنَى كَامِنَا      بَيْنَ ضُلُوعِي طَالَمَا فِيهَا تَوَى

واختتمها بقوله:

(١) شمتة: نظرت إليه أين يعطر، أضوع: من ضاع الطيب أي فاحت الكبا: بالمد، وقصره للقافية عود البخور رائحته

فَلَسْتُ أَلْقَى لِسِيَّوَاكَ رَاجِعاً      وَمَنْ سِوَاكَ يَا إِلَهِي يُرْتَجَى؟  
 وَارْحَمِ مُحَمَّدًا وَأَلَّ بِبَيْتِهِ      وَصَحْبَهُ الْغُرَّ الْكَرَامَ الْمُتَنَمَّى  
 صَلِّ صَلَاةَ مِنْكَ تَنْزِيْ أَوَّلاً      عَلَيْهِ مَا هَبَّتْ عَلَى الرُّؤُوسِ الصَّبَا

وتعتبر هذه المقصورة من أروع ما قاله المكويني من شعر. وكان لاهتمام  
 العلماء بها أن وضعوا عليها شروحا<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر آثاره العلمية ص ٤٥ .

## ٧ - وفاته:

بعد حياة مليئة بالبحث والتأليف والكتابة والتدريس، وبعد أن استفاد وأفاد بعلمه جلّ أهل عصره توفي المكوّدي في الحادي عشر من شعبان سنة سبع وثمانمائة من هجرة المصطفوي عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ودفن بحومة الأصدع داخل مدينة فاس، والمعروف الآن بفندق اليهودي من عدوة فاس القروين<sup>(١)</sup>.

وفي نظم . في هذه السنة التي ذكروا أنه توفي فيها وهي ٨٠١ هـ . قالوا:<sup>(٢)</sup>

تُوفِّي المكوّدي شَيْخُ أَلْفِيَةٍ سَنَةٍ إِخْدَى وَتَسَائِلَةٍ  
وكذلك الملوّى في حاشيته على المكوّدي ص ٢.

كما أخطأ الونشريسي في تحديد وفاته حيث قال في وفياته<sup>(٣)</sup> سنة ٨٠٨ هـ وفيها توفي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي صاحب المقصورة وشرحها، وشرح ألفية ابن مالك وخلافاً لما

<sup>(١)</sup> تكاد تتفق المصادر في تحديد وفاته وهي سنة ٨٠٧ هـ على الأصح والأرجح ذكر ذلك المكناسي في جذوة الاقتباس ص ٤٠٣، وذرة الحجال ٣: ٨٤، وابن العماد في الشذرات ٨: ٤ والزركلي في الأعلام ٤: ٩١، والبغدادي في هدية العارفين ١: ٥٢٩، والتنبكفي في نيل الابتهاج ص ١٦٩، والكتاني في سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ٢٤٩، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥: ١٥٦، وعبد الله كنون في معجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، وشرح مقصورة المكوّدي ص ٨، والنبوغ المغربي ص ٢١٠ وابن القاضي في الفرائد ص ٢٣٣ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

خلافاً لما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه توفي سنة ٨٠١ هـ وواقفه في ذلك القراني انظر في توشيح الديباج ص ١١٦، ١١٧، وعبد الجبار عبد الرحمن انظر في ذخائر التراث العربي ص ٨٥٣، والصغير الدلائي في شرحه على البسط والتعريف في علم التصريف للمكوّدي ص ٣ انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

راجع مصادر ترجمته.

<sup>(٢)</sup> سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

<sup>(٣)</sup> انظر وفيات الونشريسي ص ١٣٦ «ضمن ألف سنة من الوفيات».



في طبقات ابن عجيبة من أنه توفي سنة إحدى وعشرين من القرن التاسع<sup>(١)</sup>.

والرأي الأرجح عندي هو أن وفاته كانت في سنة ٨٠٧ هـ كما ذكرت أغلب المصادر.

وما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه دفن بباب الفتوح غير صحيح أيضاً، فقبره بفاس مشهور بجوار مسجده المعروف بحومة الأصدع، والمعروف الآن بفندق اليهودي، وكان قبل ذلك . أي قبره . مقصوداً للزيارة والتبرك حيث كان الطلبة يعبرون إليه أفواجا في كل يوم أربعاء بعد صلاة العصر. ثم توقفت هذه الزيارة قبل الحركة السلفية.

---

(١) سلوة الأنفاس ١ : ١٨٩.

## ٨ - آثاره العلمية:

بعد الرجوع لكتب التراجم، وفهارس المخطوطات والمطبوعات وَقَفْتُ على عدد لا بأس به من مؤلفات المؤدّي في العلوم عامة، وفي علوم العربية خاصة وهذا بيان لما أمكنني حصّره من كتب ومؤلفات المؤدّي مرتبة على حروف الهجاء.

١ - البسط والتعريف في علم التصريف (أو في نظم ما جل من التصريف) مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - الرباط . تحت رقم ٢٧٩٦، ولم أعرّ على ما يشير إلى وجود نسخ مطبوعة. وهي منظومة على بحر الرجز في علم التصريف في نحو أربعمائة بيت وفيها يقول مفتخراً:

قَالُوا نَهَوْنَا عَنِ التُّفُوسَا وَاجْتَنَبُوا التُّغْيُوبَا وَالتَّلْيُوسَا  
لَسَلُّوْا أَتَيْ فِيهِمْ مَاهِرٌ وَتُورُ قَهْمِي لِلْعُلُومِ بَاهِرٌ  
لَكِنْ كِبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ يَذُرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَقَهْمِي

...

وقد سَرَّخه كثير من العلماء إلا أن من أفضل الشروح عليه شرح الفقيه العلامة الصغير الدلائي المسّعى فتح اللطيف في علم التصريف طبع سنة ١٣١٥ هـ وسنة ١٣١٦ هـ بفاس.

٢ . تقييد في أصل لفظ الزرافة أو «رسالة في وصف الزرافة»<sup>(١)</sup>

مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات . الرباط تحت رقم ٢٥٨١. في هذه الرسالة يرد المؤدّي على استفسارات عن أصل لفظ

<sup>(١)</sup> انظر فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا ص ٣٤٤.

الزرافة وعن لغاتها وما إلى ذلك مما يدل على درايته وثقافته اللغوية، يقول في مقدمتها:

«أما بعد فقد سألتني بعض الأصحاب عن لفظ الزرافة أعربي هو أم أعجمي؟ وعن نتائجها، وعن لغاتها، وعن تاء التانيث اللاحقة لها، وعن معنى قول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزُّرَّافَةَ يَذِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا».

### ٣ - شرح ألفية ابن مالك:

للمكودي شرحان على ألفية ابن مالك كبير وصغير، هذا ما ذكرته جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له كما أن تصريحه بذلك يدل على صدق ما ذكره<sup>(١)</sup>. أما الشرح الكبير فلم يصل إلينا يقال: إن أعداءه وحسدته أحرقوه حسداً وأتلفوه، وهذا ليس بالغريب خصوصاً الحسدة على العلم، ويقال: إنه لم يكمله ولو أكمله لعم الانتفاع به ولم يلتفت الناس إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

الدليل على ذلك قوله في باب الصفة المشبهة ص ٤٩٤ .

«ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بالفاظها».

ويقول عبد الله كنون<sup>(٣)</sup> «يقال: إن الحسدة أتلفوا ما أتلفوا منه قبل تمامه فضعت نفس المؤلف عن إعادة ما أتلف منه، أما لو كان تم فإن الغالب أنه

<sup>(١)</sup> انظر التحقيق ص ٤٩٤ باب الصفة المشبهة.

<sup>(٢)</sup> انظر نيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

<sup>(٣)</sup> انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٣٠.

يكون قد تعددت نسخه فيتعذر إتلافه لا سيما والمكودي كثير الطلبة وضع شرحه باقتراح وإلحاق كما مر، وليس ما بقي من هذا الشرح كثيرًا ففي ابن غازي أنه ينتهي عند قول الناظم «وذو ارتفاع وانفصال البيتين»<sup>(١)</sup>.

وهذا الشرح الصغير كما أطلقوا عليه . وأراه عكس ذلك . هو الذي بين أيدينا . منه نسخ مخطوطة، ونسخ مطبوعة<sup>(٢)</sup>.

يقال إنه لما ألف هذا الشرح أهده إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة فُقدت وكانت في الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية، وكان هذا الشرح ثمرة الدراسة النحوية في المغرب حتى سنة ١٣٥٠ هـ . وهو شرح مشهور عَمَّ الانتفاع به من لدن زمان مؤلفه، فهو خير شرح للألفية من جهة وضوح العبارة، واستيفاء الغرض من غير إخلال بالمراد ولا استطراد لزائد على الأصل . والباعث الذي دفع المكودي لوضع هذا الشرح كما يقول في مقدمته أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين<sup>(٣)</sup> من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منه أن يضع له شرحا يبين ألفاظها ومعانيها فأجابه إلى ذلك.

وعلى هذا الشرح حواش وتعليقات كثيرة أهمها وأشهرها:

١ . حاشية ابن حمدون على شرح المكودي «أبو العباس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج ت ١٣١٦ هـ، وسمّاها الفتح

<sup>(١)</sup> من باب التكررة والمعرفة.

<sup>(٢)</sup> انظر التحقيق . المدخل ترتيب النسخ.

<sup>(٣)</sup> يقول ابن حمدون في حاشيته ٨ : ١ «هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعل ذلك كان في نسخة الشارح الأصلية؛ لأن الوزير المدح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد ذلك حين حذف الشارح أو ولده، أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ.

الودودي على المكوّدي «طبع بفاس بلا تاريخ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣١٥ مع شرح المكوّدي.

٢. حاشية الملوّدي «شهاب الدين أحمد بن عبد الفتّاح بن يوسف بن عمر الشافعي المشهور بالملوّي ت ١٢٨١ هـ. مطبوع مع شرح المكوّدي.

٣. حاشية محمد بن مجلّون المغربي الفاسي. كان الفراغ منها سنة ١١١٨ هـ توجد نسخة مطبوعة بالرباط.

٤. حاشية محمد مهدي سليمان الوزاني المغربي الفاسي، مطبوع طبعة حجرية في جزّأين سنة ١٣١٨ هـ بفاس.

ومن العلماء من عنى بشواهد شرح المكوّدي من ذلك:

١. روضة المّنى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكوّدي وابن هشام، للعربي ابن محمد الهاشمي الزرهوني.

٢. قيد الشوّارد في شرح الشّواهد. وهو شرح شواهد المكوّدي على الخلاصة للشيخ عبد الله بركات بن باديس<sup>(١)</sup>.

٤. شرح على الآجرومية:

وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصراً للمكوّدي.

مطبوع في تونس سنة ١٢٩٢ هـ في أربع وأربعين صفحة وفي القاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ في إحدى وثلاثين صفحة، وبمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٢٧م في اثنتين وثلاثين صفحة، وبمطبعة المعاهد في سبع وعشرين صفحة، وبهامشه رسالتان جليلتان الأولى تتعلق بـ «جاء زيد»،

<sup>(١)</sup> انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤، وفهرس الخزّانة الصبيحية بسلا ص ٣٤٩. ٣٦٨. وشروح الأعلام لألفية ابن مالك ص هـ.

والثانية تتعلق بالمبنيات، وكلاهما للعلامة المحقق الشيخ زيني دحلان.

## ٥ - شرح على مقصورة ابن مالك في المقصور والممدود:

وهو عبارة عن نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، وقام المكودي بشرحها، ولم أتمكن من العثور عليها مخطوطة ولا مطبوعة وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت.

## ٦ - عمدة اللسان في معرفة فرائض الأغنياء<sup>(١)</sup>

لم أعر عليه مخطوطاً أو مطبوعاً، وأعتقد أنه مفقود.

## ٧- مقصورة في مدح النبي ﷺ:

وهي عبارة عن نظم قصيدة لم أعر على نسخة مخطوطة أو مطبوعة منها، إلا أنه توافرت لدى نسختان من شروحيهما: شرح العلامة عبد الله كنون، وشرح المفضل التطواني. وهذه المقصورة مشهورة نظمها في السيرة النبوية وعارض بها مقصوري ابن دريد وحازم القرطاجني<sup>(٢)</sup>، وعاب عليهما جعل مقصوريهما مدحاً في معنى الدنيا<sup>(٣)</sup>، ونكت فيها عليهما بقوله<sup>(٤)</sup>.  
مَقْصُورَةٌ لَكِنَّتَهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى امْتِدَاحِ الْمُصْطَفَى نَحِيرِ الْوَرَى

(١) انظر كشف الظنون ٢: ١٧٩٦، ومعجم المطبوعات المغربية ٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.  
(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر، شاعر لغوي، نحوي، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، أقام ببغداد وتوفي بها سنة ٣٢١ من تصانيفه الجمهرة، والمقصور والممدود، وأدب الكتاب، والمقصورة والتي مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله رئيس نيسابور.  
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨: ١٢٧، ١٤٣٠، إنباء الرواة ٣: ٩٢٠، ١٠٠٠، النجوم الزاهرة ٣: ٢٤٠، معجم المؤلفين ٩: ١٨٩.

حازم: حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن حازم القرطاجني ت ٦٨٤ هـ أبو الحسن. عالم في الأدب واللغة والعروض، ناظم. من آثاره منهاج البلاء، القصيدة الميمية في النحو، المقصورة. انظر ترجمته في الكشف ٢: ١٣٧٧/١٨٧٠، شذرات الذهب ٥: ٣٨٧، ٣٨٨ معجم المؤلفين ٣: ١٧٧.

(٣) انظر درة الحجال ٣: ٨٤ وشجرة النور الزكية ص ٢٤٩.

(٤) انظر شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون ص ٦.

مَا شَبَّهَهَا بِمَذْجٍ خَلَقْتَ غَيْرِهِ    لِرِزْقَةٍ أَحْظَى بِهَا وَلَا جَرَا  
فَأَقَّتْ عَلَاءَ كُلِّ ذِي مَقْصُورَةٍ    وَأَنْ هُمْ تَالُوا الْآيَادِي وَالْأَلْهَى  
فَحَازِمٌ قَدْ غَدَّ غَيْرَ حَازِمٍ    وَابْنٌ دُرَيْدٍ لَمْ يُفِدِهِ مَا دَرَى

ومقصورة ابن دريد عبارة عن قصيدة تبلغ مائتين وتسعة وعشرين بيتاً فيها كثير من آداب العرب وأخبارهم، ويصف مسيره إلى فارس وتشوقه إلى البصرة مطلعها<sup>(١)</sup>:

يَا ظَنِبِيَّةَ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِأَلْمَا    تَوَعَّى الْخُرَّامِي بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَى  
أَنَا نَرَى زَائِسِي حَاكِي لَوْثُهُ    طُرَّةٌ صُبَّحَتْ أَذْيَالِ الدَّجَى

وأما مقصورة حازم فهي من أجود وأطول مدائحه وأشهرها<sup>(٢)</sup>. نظمها على بحر الرجز، وتحتوي على ستة وألف بيت، ذكر في مقدمتها أنه عارض بها مقصورة ابن دريد. والذي دعاه لنظمها هو مدح المستنصر الأمير الجفصي كما عرض فيها لشتى أغراض وفنون الشعر المدح والغزل والحكمة والوصف بمختلف أنواعه. تبدأ المقصورة بمقدمة غزلية جريا على التقاليد العربية في النظم مطلعها:

لِلَّهِ مَا قَدْ هَجَّتْ يَا يَوْمَ النَّوَى    عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَجَارِيحِ الْجَوَى

ونعود لمقصورة المكودي التي تبلغ مائتين وأربعة وتسعين بيتاً، ردد واقتبس كثيراً من صور مقصورة حازم، وابن دريد، والبوصيري، والشمراطي، إلا أنه مع هذا الاقتباس أجاد في بعض أبياتها، كما توخى فيها السهولة، فكانت ألفاظها ومعانيها واضحة غير غامضة، وتجنب الأغراض التي لا تتناسب والهدف من نظمها وهو مدح الذات المحمدية. استهلها بقوله:

(١) انظر شرح مقصورة ابن دريد ص ٤.

(٢) انظر منهاج البلاغ من ص ٨١ . ٨٦

أَوْقَنْسِي بَارِقُ تَجْدُ إِذْ سَرَى      يُرِمِضُ مَا بَيْنَ قُرَايَ وَتُنْشَى  
 أَهْبِي إِذْ هَبْ مِنْهُ مَوْهِنَاً      مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالثُّرَى<sup>(١)</sup>  
 سَمِئْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شِئْتُهُ      رِيحَ صَبَا أَطْوَعُ مِنْ رِيحِ الْكِبَا<sup>(٢)</sup>  
 فَمَا لَهُ مِنْ بَارِقِ ذُكْرَنِي      مِنْ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غَنَى  
 أَتَارَ شَوْقًا كَانَ مِنِّي كَامِنَاً      بَيْنَ ضُلُوعِ طَالَمَا فِيهَا شَوَى

شَرَحَ مقصورة المكودي كثير من العلماء. ومن شروحها التي وقعت تحت  
 يدي ثلاثة هي:

١ . شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون. وهي مطبوعة بمطبعة المكتبة  
 التجارية بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

يقول مؤلفها عبد الله كنون «لما كانت مقصورة العلامة المكودي من  
 أحسن الآثار الأدبية التي خلفتها العبقريّة المغربية، وكان قد أتى عليها السيان  
 أو كاد بسبب ما أصاب سوق الأدب في هذه الديار من الكساد، أحبت  
 أن أنشرها من مدفن الإهمال، وأبعثها من مرقدها»<sup>(٣)</sup>  
 وكان يشرحها بيتاً بيتاً مسفراً عن جوانب وجوه معانيها المسفرة  
 كالصبح على حد قوله:

٢ . شرح مقصورة المكودي للفضل التطواني. وهي مخطوطة محفوظة في  
 الخزانة الحسينية رقم ٢٩٨ «ثاني مجموع». كان الفراغ منها سنة ١٢٦٢ هـ  
 وحدد تاريخ نسخها في سنة ١٢٦٧ هـ.

ابتدأها بقوله: «وبعد، فإن مقصورة الإمام علم الأعلام أبي زيد سيدي

(١) أهبي: أبغطني، المؤين: كالوهر نحو منتصف الليل.

(٢) شئته: نظرت إليه أين يخطر.

أطوَعُ: اسم تفضيل من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.  
 الكيّا: بالمد وقصره ضرورة للقافية وهو عود البخور.

(٣) شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٩.



عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي التي مدح بها النبي ﷺ، فريدة في بابها، غير أنها متوارية في جلبابها، لم يسلب عن محياها فيما علمت لثام، ولا افتض لها ختام، وقد بدا لي أن أقيد عليها مختصراً يحل ألفاظها ويبين. إن شاء الله. أغراضها، وقصدي بهذا مشاركة الناظم في الخدمة.

٣. شرح مقصورة المكوذي للعلامة المكي بن محمد بن علي البيضاوري الرباطي المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ، والمسماة أزهار الرياض المصورة من رياض أفنان المقصورة.

مخطوطة محفوظة في مجموع رقم ١٨٠٦، من روقة ١ - ٢٠٧ لم أتمكن من تصويرها أو قراءة مقدمتها.

٨. نظم في شرح ألفاظ الغريب:

لم تذكر المصادر والفهارس التي ذكرته<sup>(١)</sup> ما يدل على أنه مخطوط أو مطبوع، واعتقد أنه مفقود بدليل عدم وجوده ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية أو الخزانة العامة. الوثائق والمخطوطات بالرباط.

٩. نظم في المقرَّب من الألفاظ العجمية:

لم أعر عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، كما لم تذكر المصادر والفهارس التي رجعت إليها ما يدل على وجوده في مكتبات المخطوطات الموجودة في العالم. كما أنه غير موجود ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية، أو الخزانة العامة. الوثائق والمخطوطات بالرباط. ولذلك يعتبر ضمن كتبه المفقودة.

وأخيراً فإن نظرة سريعة إلى تلك التواليف تضعنا أمام رجل برع في علمي النحو والصرف، وألَّمْ إلماً كبيراً بمعاني الألفاظ، وخبايا اللغة فكان حقاً إمام عصره، ونحويّ زمانه.

<sup>(١)</sup> انظر سلة الأنفاس ١: ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦. ومعجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، والنبوغ المغربي ص ٢١٠.



## شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح. الأسم الذي أطلق على الشرح وتوثيق نسبه  
إلى صاحبه

ثانياً: موضوعه

## شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح، الاسم الذي أُطلقَ عليه، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.  
شرح المكودي على ألفية ابن مالك أو شرح الخلاصة الألفية، لعبد الرحمن ابن علي بن صالح المكودي.

هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، وقد سَمَّاهُ المكودي بهذا الاسم. ويتضح ذلك من قوله في مقدمة الشرح «والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين طلب مني أن أضع عليها شرحاً». سكوته عند هذا الحد يرجح عدم وجود اسم آخر له قد سَمَّاهُ به.

هذا إلى جانب أن هذا الاسم هو الذي ذكر في فهارس المكتبات في العالم. من ذلك:

. فهرس مخطوطات النحو والصرف جامعة الإمام محمد بن سعود.

. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. أسماء الحمصي ١٩٧٣م.

. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس.

. فهرس دار الكتب المصرية.

. فهرس مخطوطات الجامع الأزهر «الجزء الرابع نحو».

كما ذكر بروكلمان<sup>(١)</sup> عشر نسخ هي :

١ - برلين جوتا: ٦٦٤٥ . ٦٦٤٦ «وفيها ذكر نسخ أخرى».

٢ - مجموعة جاريت: ٤١٥ «أمريكا».

<sup>(١)</sup> تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٨٤ «بروكلمان».

٣ - الإسكندرية: دار البلدية ٢١.

٤ - قَوْلَة: ٨٨/٢٠.

٥ - بولون: (B01) ٣٢٢.

٦ - الأسكوريال: «إسبانيا» المجلد ١: ١٨٨٤.

المجلد ٢: ٢٤٦، ١٤٧، ١٢٦، ١٩٩.

٧ - الجزائر: ٨٣ . ٩٠.

٨ - الرباط: ٢٥٦، جامع القرويين بفاس ١٢٢٢، ١٢٢٣.

٩ - سليم أغا ١١٢٦ «تركيا».

١٠ - القاهرة ثان ٢: ٥٣، ٢٥٥.

كذلك هو الاسم نفسه الذي ورد في النسخ المطبوعة، طبعة فاس الحجرية  
سنة ١٢٩٤هـ - ١٣١٨هـ.

وطبعت القاهرة سنة ١٢٧٩هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ،  
١٣٥١هـ، ١٣٥٤هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٥هـ.

كما ورد هذا الاسم في الكتب التي ترجمت له<sup>(١)</sup> وهو الاسم نفسه  
الذي اتفقت عليه أهم حواشي شرح المكوّدي<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ أن أغلب شروح الألفية - التي تزيد على الأربعين شرحاً - لم  
يضع أصحابها أسماء لها وإنما اكتفوا بهذا الاسم - شرح الألفية - منهم على  
سبيل المثال شرح المكوّدي، وشمس الدين الجزري، وابن جابر الهواري  
ومحمد الغزي، وابن داود، وابن عقيل، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ترجمته ص ١٦ .

(٢) انظر مؤلفاته ومن ضمنها هذا الشرح والحواشي عليه. بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤.

(٣) انظر لبروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٦، ٢٩١.

## - توثيق نسبة الكتاب للمكودي:

النسخ التي حصلت عليها من شرح المكودي سبع نسخ، والنسخ التي تدل على نسبة الكتاب إلى صاحبه هي:

١ - نسخة «ش» المصورة عن مخطوطة شسترييتي رقم ١٣٢٣٧ ميكروفيلم. وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. قال الشيخ الأستاذ النحوي المقرئ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . رضي الله عنه . وكرمته آمين يا ذا العالمين. الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه أجمعين الهادين المهتدين وبعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٢ - وفي نسخة «ت» المصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية «نحو تيمور» رقم ٦٠٨ ميكروفيلم رقم ١١٦٥٠.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة، قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي «أبو زيد» عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، نفع الله به، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين، أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٣ - وكذلك في فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ .

«قال الشيخ الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: الحمد لله رب العالمين. أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك».

أما النسخ الخمس الأخرى فليس فيها ما يدل على نسبة هذا الشرح للمكودي وهي:

١ - نسخة «أ» أو الأصل كما سميتها، وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ «نحو».

٢ - نسخة «هـ» وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ «نحو».

وأولهما «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٣ - النسخة «ز» وهي مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ «نحو».

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٤ - النسخة «ظ» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية تحت رقم ٨٨٩٥ ميكروفيلم.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٥ - النسخة «ك» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية من مصورات الزكية تحت رقم ٦٥٠ نحو.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد».

وعدم نسبة هذا الشرح في هذه النسخ الخمس لا يدعو إلى الشك في نسبته إلى المكوّدي، فكل المصادر والمراجع التي ترجمت له ذكرت هذا الشرح ضمن كتبه ومؤلفاته، كذلك ما ذكره أصحاب الحواشي عليه دليلاً آخر يؤكد نسبته إليه .

قال ابن حمدون في حاشيته<sup>(١)</sup>: «أجل ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس شرح المكوّدي».

وقال الملوّي<sup>(٢)</sup>: «أما بعد، فإن شرح الخلاصة للمحقق المكوّدي قد عمّ الانتفاع به لإخلاص مؤلفه». كذلك النصوص المنقولة عنه لدى المتأخرين تؤكد هذه النسبة.

ونلاحظ أن النسخ السبع كلها قد تضمنت مقدمة للشرح حيث اتفقت جميع النسخ فيها إلا من بعض الفروق أثبتها في الحاشية. في هذه المقدمة بيّن المكوّدي السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرح وهو أن بعض الطلبة المبتدئين طلب منه أن يضع شرحاً على الألفية، ولو كان له اسم آخر لصرح بذلك.

(١) انظر حاشية ابن حمدون ١ : ٢.

(٢) انظر حاشية الملوّي ص ٢.



ثانياً:

موضوعه:

ألفية ابن مالك. منظومة في ألف بيت تقريباً، جمعت قواعد النحو والصرف. تلقاها العلماء والنحاة بالشرح، ومن الذي شرحوها عبد الرحمن ابن علي بن صالح المكوذي - أبو زيد -، وبالنظر إلى هذا الشرح نجد أن الموضوع الذي يتناوله، والدائرة التي يدور حولها ويسير في مسارها هو فك رموزها، وإيضاح المكون من ألفاظها، فهي هو «المكوذي» عالم من أقصى بلاد المغرب يضطلع بعبد - وإن سبقه كثيرون - إلا أنه ليس باليسير، حيث شرح ألفاظ منظومة ابن مالك ورتبها ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معاني مخصوصة، راعى في هذا الشرح الاختصار الذي امتاز بقله الألفاظ وكثرة المعاني كما أن هذا الشرح مُنَقَّى ومُصَفَّى ومُفْصِّح ومُبَيِّن عن إعراب أبياتها.

النزم المكوذي في شرحه هذا بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على النحو الذي فيها فهو ملتزم بها. كذلك حرص على أن يقرب ما شرد من عباراتها.

وأورد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب وكلامهم من الشعر والرجز. كما ناقش المذاهب والأقوال التي أشار إليها الناظم في أبيات الألفية وهو مع هذا المسلك الذي اتفق فيه مع بقية الشراح إلا أنه احتط لنفسه سبيلاً آخر، وقصده من ذلك أن يأتي بإضافة فأخذ في إعراب أبيات الألفية، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة<sup>(١)</sup>. ولم أجد من بين شراح الألفية الذين وقفت على شروحهم واحداً اتَّبَعَ نفس ما قام به المكوذي من حيث إعراب أبيات الألفية، مثل الأزهري في تمرين الطلاب،

<sup>(١)</sup> انظر طريقته في الإعراب في النص المحقق.

نقل نصاً ما قاله وذكره المكوذي في أغلب الأبيات<sup>(١)</sup> فشرح المكوذي مع خلوه من الإطناب الملل، وتجاويزه عن الاختصار الخلل. امتاز بحسن الترتيب، ويديع التصريف، وصنعة التعليم، جمع فيه بين كشف قناع المتن وإعراجه فهو للمتعلّم هداية يستفيد به من شرع في طلب علم النحو والصرف، ويستحسنه من حصّل جملة من العلم، فإذا أراد أن يفهم مسألة من مسائل النحو والصرف طالعه وشرب منه حتى يرتوي.

إنّ الذي يطالع هذا الشرح يجده شرحاً شتملاً على قواعد النحو والصرف التي جمعها ابن مالك في ألفيته، وجاء المكوذي فأطلق لعقله وفكره العنان في شرح هذا النظم، فجمع فيه جلّ حصيلته العلمية، ومن هنا كانت مادة الكتاب غزيرة شاملة لاهتمامه باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات، وبما أن المكوذي شاعر فإن نظريته لعلم النحو هي التبسيط مع البعد عن التعقيد، بحكم أن للشعر قيوداً خاصة به، كما أن للنحو قيوداً. والملاحظ أن الشاعر المكوذي لا يضيف إلى القيود قيوداً. فكان شرحه سهل التناول، سريع الفهم.

---

(١) انظر تمرين الطلاب لحالّد الأزهري.

# كتاب

شرح المَكْذُورِي عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك

لأبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المَكْذُورِي ٨٠٧ هـ



## مدخل التحقيق

- ١ - وصف النُّسخ
- ٢ - منهج تحقيق الكتاب
- ٣ - صور من المخطوط

## ١ - نسخ شرح المٌكودي على ألفية ابن مالك:

### «وصف النسخ وترتيبها مخطوطة ومطبوعة»

في الحقيقة إن شرح المٌكودي على ألفية ابن مالك قد وجد عناية شديدة، وحرصاً كبيراً في بلدان العالم المختلفة؛ ولذلك توافرت منه نسخ كثيرة، وقد ساعدني ذلك على اختيار عدد لا بأس به منها، ومحاولة الحصول عَليها من أماكنها المتفرقة، من هذه النسخ المخطوطة ما ذكره «بروكلمان» في تاريخ الأدب العربي الجزء الخامس ص ٢٨٤، ومنها الذي سَجَلته فهارس المكتبات العامة والخاصة، وتوجد نسخ مخطوطة من شرح المٌكودي أيضاً في الخزانة الحُسَينية بالرباط، والخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - بالرباط أيضاً، وتحفظ خزانة كتب ابن يوسف بمراكش ببعض نسخ هذا الشرح، إلى جانب ما ذَكَرته فهارس المخطوطات في العالم عن نسخ شرح المٌكودي على ألفية ابن مالك.

ولقد توفرت لي والحمد لله سٌ نسخ إلى جانب الأصل، والأصل نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر.

وَقَدْ اعتمدت في تحقيق شرح المٌكودي على ألفية ابن مالك وصنع النسخة المحققة. على النسخ الآتية:

١ - الأصل: نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ نحو. لم يُعَرَف كاتبها رغم وجود تاريخ النسخ الذي حُدِّدَ بسنة ٨٧٣هـ، وحدد تاريخ الانتهاء منها في الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بقوله: «تم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الأربعاء ثاني عشر من شهر صفر الأغر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة أحمد الله عليها».

ولم يثبت أو يسجل في النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، أخذ كاتبها بأسلوب التعقيب في آخر الصفحة اليمنى، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى، وقد تكون مطموسة نظراً لوجود بعض الأختام التي طمست معالمها وخلت من أي كتابة أو خط، والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، الصفحات الأخيرة منها مضبوطة بالشكل. تقع المخطوطة في (٣١٢) ثلاثمائة واثنين عشرة ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً، بمقام ١٨ سم.

على هوامشها بعض التعليقات وحواش ليست كثيرة، وتفسير لمعاني بعض مفردات أبيات الألفية، كما أن بعض تلك الزيادات قد دخل في أصل الكتاب وهي يسيرة لا تكاد تذكر.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

«الكلام» خبر مبتدأ محذوف، وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن<sup>(١)</sup>، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلَمْ أيضاً يلزم إدغامه وأصله «هَلَمَّ» فنقلت الضمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها أقيّل. وعند الحجازيين اسم فعل، فيخطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها

<sup>(١)</sup> في الأصل بمنى وأثبت ما جاء في بعض النسخ لأنه الصواب.

الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم، فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ؛ ولذلك يقولون في الثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُوا.

تم الكتاب..

وقد اعتمدت هذه النسخة وجعلتها الأصل . رغم تأثر بعض صفحاتها بالرطوبة، وتعرضها للترميم للأسباب التالية:

أ - أنها أقدم النسخ التي عثرت عليها بعد بحث طويل.

ب - دقة ووضوح خطها زاد من الاطمئنان في الاعتماد على النقل عنها، فالخط يدل على دقة وبراعة من الناسخ في إخراج هذا النص صحيحاً خالياً من الأخطاء النحوية أو اللغوية التي يقع فيها كثير من النُّسَاح، وما وُجد من هذه الأخطاء يسير، سنقف عليه في هوامش التحقيق، والذي اعتمدت في إصلاحه وتصويبه على النسخ الأخرى.

ج - كذلك وجود اتفاق كبير بين جميع النسخ، مع وجود خلاف بينها وعدم تشابه يتمثل في بعض الزيادات أو فروق ذكرتها في الهامش، أو نقص طفيف نتيجة الكتابة واختلاف النُّسَاح.

كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة وأجعلها الأصل.

٢ - نسخة شستريتي: وهي نسخة مصورة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٢٣٧) ميكروفيلم.

كتبها القاسم بن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد التجديري.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة تصعب قراءته وقد أثرت الرطوبة على بعض صفحاتها تأثيراً بسيطاً، كما أن كثرة هوامشها والتعليقات عليها أدى إلى صعوبة قراءتها، ألغيت النسخ بأسلوب التعقيب في ذيل



الصفحة اليمنى، وهذه النسخة أحدث من سابقتها حيث حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بـ ١٠١٤ هـ وإن لم أتمكن من قراءة آخر النسخة لرداءة الخط والذي يظهر فيه تاريخ الانتهاء من نسخها، ولذلك اجتهدت في تحديد تاريخ الانتهاء منها اعتماداً على الفهرس المصور لمخطوطات شستريتي.

والنسخة تقع في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة ومسطرتها ٢٦، وأولها: الكلام وما يتألف منه.

الكلام «خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المحرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلُمَّم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُوا.

ولقد آثرت أن تكون هذه النسخة تالية لنسخة الأصل لقدم تاريخ نسخها بعد الأصل، وقلة السقط فيها فهي الوحيدة بين النسخ الأخرى التي قل السقط فيها. ورمزت لها بالرمز «ش».

٣ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في الجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ نحو. كتبها علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، والذي حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها في يوم الاثنين ثالث جمادى الأخير من شهور سنة ألف ومائة وأربعة وأربعين من الهجرة النبوية.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل وواضح، ولولا السقط الذي بها

لكانت نسخة جيدة حيث إن بها سقطاً كبيراً «بقية باب العدد وكأين،  
وجزء من باب التأنيث، وباب الحكاية».

بها أوراق بخط مغاير.

وقد التزم الكاتب بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى، في هامشها  
شروح وتعليقات كثيرة.

والنسخة تقع في (٢٢٣) مائتين وثلاث وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢٣  
سطراً.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة  
على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف  
ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلُم، فنقلت الضمة إلى  
اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل  
فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها  
الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف، ولذلك  
يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا.

والنسخة رغم السقط الذي بها إلا أنها جيدة وواضحة، كما أنني  
استفدت كثيراً من الشروح والتعليقات التي على هامشها ورمزت لها بالرمز  
«ه».

٤ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥  
نحو.

كتبها إبراهيم بن عبد الله المنشاوي الحنفي الشاذلي، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت ثامن شهر رجب الفرد من سنة سبع وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١٤٧هـ).

وعلى الصفحة الأولى قيد تملك إلا إنه مطموس، وما أمكنني قراءته هو في حوز الفقير إلى ربه الغني... والباقي مطموس والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، أثرت الرطوبة على بعض أوراقها إلا أنها لم تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، ضببطت فيها أبيات الألفية بالشكل ضبطاً جيداً.

تقع النسخة في (٣١٨) ثلاثمائة وثمانى عشرة ورقة، وليس بها هوامش أو تعليقات، أخذ الكاتب بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُم فنفقت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في الثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ز».

٥ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية عن ميكروفيلم رقم ٨٨٩٥ عام. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ ومكان النسخ، كما أن الناسخ أخذ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى، على الورقة الأولى قيد تملك باسم محمد ابن محيي الدين كيايلى، وقيد آخر باسم عمر

بن أحمد المرتيني في ٢٢ من محرم سنة ١٢٢٦هـ، وهما من الأسماء الحديثة مما يدل على ملكية قريية، وهذا واضح من التاريخ المكتوب بجانب المالك.

كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي واضح معجم إلا في النادر خال من الشكل، كتبت العناوين ورؤوس العبارات بالمداد الأحمر تقع النسخة في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، بمقاس ٢٨ x ١٨,٥ سم، وبهوامشها تصويبات كثيرة وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصفة<sup>(١)</sup> هو المحرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُمُّ نقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ظ».

٦ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٠ عن ميكروفيلم رقم ٨٤٣٦ (مصورات الزكية). كتبها محمد السيد محمد الجعفري، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بيوم الثلاثا ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٧هـ.

أخذ الناسخ بأسلوب التعقيية في ذيل الصفحة اليمنى.

<sup>(١)</sup> في بعض النسخ الصلة وهي الأدق.

النسخة مكتوبة بخط نسخي مشكول واضح إلا أنها مفككة، كما أن بها ورقة بخط حديث مغاير لبقية الورقات مما يدل على أن نقصاً وقع بها فاستكملت الورقة بعد ذلك - وهذا ما جعلني أشكك في دقتها - وعلى الهوامش حواش وتعليقات كثيرة، تأثرت بعض أسطرها بالرطوبة. تقع النسخة في (٢٣٢). مائتين واثنين وثلاثين ورقة بمقاس ١٧ x ٢٣.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المحرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وأخراها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُمُّ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أَقِيل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ك».

٧ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٨ نحو تيمور، مصورة عن ميكروفيلم برقم ١١٦٥٠.

لم يعرف اسم الناسخ، وحدد تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ثم شطب عليه. على الصفحة الأولى قيد تَمَلَّك باسم مصطفى بن السيد حسن أبو زيد. وهو اسم حديث مما يدل على ملكية قريبة، كما كتبت بعض الأشعار على الصفحة الأولى.

وقيد تَمَلَّك آخر باسم عبد القادر الخطيب. أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

النسخة مكتوبة بخط مشرقى نسخى مقروء وجيد، ضُبِطَت أبيات الألفية بالشكل، على الهامش حواش وتعليقات غير واضحة بعضها مطموس، وبها سقط بسيط بين الصفحات لم يؤثر على الاستعانة بها، وبها أيضاً فهرس للأبواب وهي الوحيدة بين النسخ التي اعتمدت عليها في هذا الفهرس، تقع النسخة في (٢٣٢) مائتين واثنين وثلاثين ورقة. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة وإقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُمُّ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها: أقبل وهي عند النحويين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً بلغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ت».

أما النسخ المطبوعة<sup>(١)</sup> من شرح المكودي فهي كما يلي:

أ - طَبْعَةُ طَبِيعَتْ بفاس سنة ١٢٩٤هـ، وسنة ١٣١٨هـ.

ب - طَبْعَةُ طَبِيعَتْ بخريجة. طبعت في مصر سنة ١٢٧٩هـ.

ح - طَبْعَةُ طَبِيعَتْ في مصر بمطبعة مصطفى سنة ١٣٠١هـ (القاهرة).

د - طَبْعَةُ طَبِيعَتْ في مصر بمطبعة الشرقية سنة ١٣٠٣هـ (القاهرة).

(١) انظر بروكلمان ٥ : ٢٨٤

هـ - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِالمَطْبَعَةِ الخيرية سنة ١٣٠٥هـ، وكذلك بالمطبعة  
اليمنية (القاهرة).

و - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ الحلبي سنة ١٣٤٧هـ، ١٣٥٤ (القاهرة).

ز - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ عباس عبد السلام بالفحامين سنة  
١٣٥١هـ. (القاهرة).

وقد استعنت بنسخة مطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ وجعلتها مساعدة لبقية  
النسخ والأصل، خاصة إذا صعب عليّ لفظ أو كانت الكلمة غير واضحة  
في تلك النسخ، خاصة التي تأثرت بالرطوبة والأرض.

## ٢ - منهج التحقيق:

تركز جهدي في التحقيق على إخراج النص كاملاً خالياً من أي نقص أو خلل؛ ولذا وقفت عند ما تتطلبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النص واضحاً خالياً من التعقيد كما أراد له صاحبه.

. استعنت في تحقيقي بأمهات كتب النحو بدءاً بكتاب «سيبويه» ثم ما تلاه من كتب الرواد الأوائل من مثل معاني القرآن للفراء ومتقنضب المبرد، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي وابن جني، وبشروح ألفية ابن مالك التي تربو على ستين شرحاً.

. أكملت النص ما أمكن دون تدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرج به إخراجاً دقيقاً فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصويت خطأ ناسخ وتصحيح مُصَحِّف، وعلقت بالقدر الذي أراه من وجهة نظري ضرورياً، والتزمت في تحقيقي الخطوات الآتية:

١ - جمعت ما أمكنني الحصول عليه من نسخ شرح المكدودي والتي بلغت سبع نسخ، ثم نسخت النسخة التي اعتبرتها أصلاً وراجعتها بعد النسخ مراجعة دقيقة بالنسخة التي نَقَلْتُ منها للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهواً مني في أثناء النسخ.

عارضت هذه النسخة بالنسخ الأخرى معارضة دقيقة وسجلت الفروق بينها في الهامش للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

أطلقت على النسخة التي اعتمدت عليها في كتابة النص «الأصل» وإن لم تكن أصلاً فهي مصورة عن نسخة مخطوطة في الجامع الأزهر أما بقية النسخ فقد رمزت إليها بالرموز التالية بالترتيب.



«ش، هـ، ز، ظ، ك، ت».

كما رمزت لكلام المصنف بالرمز «ص» ولكلام الشارح بالرمز «ش»، وكانت نسخة «ت» هي الوحيدة التي ورد فيها هذان الرمزان.

وقد حرصت على الإشارة إلى بداية الصفحة ونهايتها في متن المخطوط، فوضعت أرقاماً تدل على ذلك حيث رمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ)، وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف (ب).

٢ - صححت الأخطاء النحوية والإملائية ليكون النص خالياً من أي نقص وأقرب إلى أسلوب الشارح كما أراده له، وقد تم هذا بعد مقابلة النسخ، وأثبتت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق وبيان الأدق منها، كما حصرت الساقط من الأصل بين [ معقوفين، وأشارت إلى الناقص من بقية النسخ في الهامش.

٣ - ضبطت كلمات كثيرة وردت في النص غير مضبوطة مستعينة بأمّهات كتب اللغة من مثل: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان، وحرصت أيضاً على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والشواهد الشعرية والأرجاز، وأبيات الألفية.

ووضعت الكلمات التي يعربها الشارح خلال الشرح بين قوسين صغيرين « » خوف اللبس وعسر الفهم.

٤ - خرّجْتُ الآيات القرآنية، والقراءات التي وردت في بعضها، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأرجاز. وذلك كما يلي:

(١) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل وردتها إلى مواضعها في المصحف، وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها كما أكملت

الناقص من الآيات لضرورة ذلك، مشيرة إلى القراءات مع بيان اختلاف القراءات إذا كانت هناك قراءة مع إحالة تلك القراءات إلى مراجعها مستعينة بمعجم القراءات القرآنية.

ب) تَتَبَّعْتُ ما ورد في النص من أحاديث نبوية في كتب الأحاديث الستة، إلى جانب كتب اللغة والنحو، مستعينة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، مع ضبطها بالشكل.

ج) الأمثال التي وردت في النص قليلة، ولقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها والتحقق منها إلى كتب الأمثال كالفخر، والمستقصى، ومجمع الأمثال.

د) الشواهد الشعرية: ضَبَّطْتُ الآيات وَتَسَبَّطْتُهَا إلى أصحابها ما أمكنتني ذلك، وَأَكْمَلْتُ الناقصَ منها وَأَثْبَتُهُ في الهامش بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وكتب اللغة والنحو، والمعجم، والجامع الشعرية.

كما سَرَّخْتُ الغامض من مفرداتها اللغوية شرحاً موجزاً، وَتَسَبَّطْتُ الشواهدَ غير المنسوبة إلى قائلها كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وَأَثْبَتْتُ في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد مستعينة بفهارس الشواهد ومعجماتها كمعجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لخنا حداد، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ.

مكتفية بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد.

هـ - تَرَجَّعْتُ في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط وَضَبَّطْتُهَا ما أمكنتني ذلك مستعينة بكتب التراجم والرجال، وأشارت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش. وَضَبَّطْتُ أَسْمَاءَ الْأَمَاكِنِ

والقبائل التي وردت في النص . وهي قليلة . وأثبت في الهامش البلد الذي ينتمي إليه ذلك المكان.

٦ - شَرَحْتُ المفردات الغريبة التي وردت في النص شرحاً لغويّاً - وإن كان الشارح قد شرح أغلبها - في الهامش معتمدة على اللسان، ومعجم مقاييس اللغة.

٧ - وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو خاصة، وفي اللغة والقراءات بصفة عامة، حيث ينسب الرأي لصاحبه أو ينسبه للبصريين والكوفيين، أو يكتفي بمثل قوله: وفي ذلك خلاف. فحرضت على تغذية الهامش بالتعليق على ذلك الخلاف أو تلك المسألة مع مناقشة تلك الآراء وإثبات رأيي فيها، مع الحرص على تخريج تلك الآراء مما أسعفتني به المراجع.

٨ - وجدت أنه من المفيد للكتاب والتحقيق أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد فيه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام، وقبائل وطوائف، وأماكن. وكنت أود أن أقوم بفهرسة للغات ولهجات القبائل في الألفاظ والقواعد النحوية إلا أنها قليلة فصرفت النظر عن ذلك غير أنني لم أهمل إحالة تلك اللغات واللهجات إلى المصادر والمراجع النحوية التي وردت فيها كلما تمكنت من ذلك.

وأخيراً أرجو بهذا العمل أن أكون قد وُفِّقْتُ وقَدِّمْتُ خدمةً لبلغتنا العربية الخالدة، ولتراث أمتنا المليء بالدرر الكامنة والكنوز التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، والتي تحتاج إلى يد أمينة وهمة لا تكل ولا تتعب في استخراجها والإفادة منها.

وحسبي من الله العون والتوفيق هو مولانا، وإنه يَعمُ المولى وَيَعمُ النصير.



**القسم الثاني**

**الكتاب المحقق**



صُورٌ مِّنَ الْمَخْطُوطِ





كتاب

شرح شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة  
الحققين والمدققين العالم  
العلامة الشيخ المكي علي

الالغية في الخورجة

لله تعالى واعا د

عليه من بركاته

في الدين والدنيا

والآخرة

امين

ط

١١ < ٣

١٤ - ٢٢



صفحة العنوان من المخطوطة "الأصل"



العلامة المذكورة وكذلك كتابت وعسوك ولدك وراك  
وامامك ومكانك ويعكاك ولعفل مبتدا ومن اسمايه  
عليك مبتدا وخبر في موضع خبر الاولاد وذلك مبتدا  
وخبر هذه الاعمال للشيء فثناك كراؤريد بله  
ناصيب بمعنى ان روده وبله من اسما الانعام شرط  
كونها ناصيب كونك روده زيدا وبله عمر افلا تخف  
ما بعدها كانه مصدر والى ذلك اشار قوله ويعملان  
المنفصل مصدرين مخوذين زيدا وبله زيدا ومعنى روده اذا  
كان اسم فعل امهل اذا كان مصدرا المبالا ومعنى ياء اذا  
كان اسم فعل دخل واذا كان مصدرا انزاعا فانه ان التثنية  
في روده وبله محكيه من ان اسما الانعام كلها مستندة واذا  
كانا مصدرين فلتفكرهما فتفكرهما عزاء لان المصاد رعه  
ومعهم يتوله مصدرين انما مخوذينها التثنية ومعنى  
ما بعدها هما وهو الاصل في المصدر والمضات يزود وبله  
مبتدآن والذين يوزون ناصيب حال من الضمير المستتر  
في الخبر والواضع خبر اوصد من حال من فاعل يعملان  
والاظهر في العملان غائب على روده وبله في العطف لا في  
المعنى فان روده وبله اذا كانا اسم فعل غير الدائر يكونان  
مصدرين في المعنى ثم وال ونالما يترب عنه من عمل لهما

١  
صلته فاعل مبتدأ ونباح وهو مبتدأ ثان وخبر اسم  
فعل والمادة خبر الاول ثلث اسم الفعل يكون معنى الامر  
ومعنى للضام ومعنى المامح وقد اشار الى الاول بقوله  
وما بعد فعل كرا غير كرا غير فاعل واد اسم الفعل  
في كلام العرب بمعنى الامر كبير وكفى لثقله ان منه نوعا  
مقيساً وهو فعال من اللاد كترال وليس من الثاني  
والدال مقيس ومثل ياميل وهو بمعنى استحي ثلث اشار  
الى الثاني والدال بقوله وخبره كوك وهيكات مشتركة  
بمعنى ان غير اسم الفعل بمعنى الامر تترار في كل فعل فتوله  
غيره ما معنى للضام وقد مثله بقوله هدهات ومعناه  
التيه وما معنى المامح وقد مثله بقوله هدهات ومعناه  
تخذل علم من اسم الانعام ما هو في الاصل جار مجرور  
فطور وقد اشار بها بقوله والفظ من اسماء عليه السلام  
وهكذا وذلك ملح اليك فاني ثلاثة امثلة اشارت الى الار  
والجور ورواد من الظروف فاعليك معنى الزم وهو متجدد  
بنفسه كقوله تعالى عليكم انفسكم وآياكم كقوله عليك  
يزود وذلك معنى فعل كقولك ذلك زيدا اي خذ زيدا  
والك بمعنى تجو ويتعدى عن نحو الملك على اي تخم عن  
وهذا النوع شمع والمسموع منه احد عشر فعلا

١٩٧





[illegible]

2

[illegible]

والأحد سلاطه الإدراك والعلم منه وفضلته  
 فقال: **مَنْ مَوَّاهِبُ الْأَكْثَرِ أَحْمَدُ اللَّهِ أَحْسَنُ الْأَكْثَرِ**  
 معطلاً كل الرسل المخلوق والآراء المشكوك في أكثرها  
 وأستعجل الله في الدنيا مصادف الخلق بها  
**بِشْرَافِ الْأَكْثَرِ الْأَكْثَرِ** وسقط الذكاء بعد  
 توسعي بشيئ غير مختلط **فَالْأَكْثَرُ الْأَكْثَرُ**  
 فهو **مَوْهَبُ الْأَكْثَرِ** مشهور **بِشْرَافِ الْأَكْثَرِ**  
 والله يتفكر في آيات وأسماء ربه وآيات الأسماء  
 قال: **فَالْأَكْثَرُ الْأَكْثَرُ** الاستعلاء وضع الماهي موضع التسل  
 وأراد في كلام العرب أن يكون له عز وجل في اسمه ويحكم الناس له **رَحْمَةُ اللَّهِ**

وهو حال الذين يؤمنون بالله محمد بن عبد الله من غير أن يكونوا على طاعتين الدين  
الإنساني الاظم والديني النفاذ الربيعي الزائد وبما توفى راحة الله  
لاشعر ليعطى كل من تخاف سنة الدين وسبعين وسامه وهو  
البحر وسبعين سنة وقوله هو ان مالك جلد من بيتنا من وجر  
معتصم بن بن مال وحكمه واحمره من طاع من جد واني معقول  
والله يا الله وتوكلوا بدك احد بدك وصلي حال من فاع  
احمد وصل الرسول متفاني به والمطفي متفاني من الصفو وهو لخالص  
ولكن كايمن صفه لاله والشرف معقول بالمتكبرين لاس  
جانه كسوة عرفة على جد واحد وسواه شكى باناس الى اخر العجز وتولد  
في البنية اي في نظم قصيد البنية والظواهر ان في معنى على الاستانه  
وما تصرف منها الحاجات متفاني بدك كوني تفاني واعانه عليه  
قوم اخرون في ائنه السنفان على الاصلون ان يدخل السنف منصفنا  
معنى تفاني بدك في كسوة وسيله وتفسد الخواي وعظيمة  
ونظامهم انه كسوة فيجود وهو جنس منفاص وتعلم متفاني به  
والبحر في تقرب الاقصى اي تقرب العبد للامان والكسوة الكلام  
الكثير المحاني الظاهر الا لفظ وشروط الراء اي قوس الظاهر والراء  
المخالف التي تسريده وتتفق على اي تقابل الرضا من كرامها في ترتيب  
بالخط وفاتية منسوب على الظاهر ان ناعا لتفني وائتية معقول  
بما راعه وقوتها من جنه مخبرن وهما جازر وسوسوب وثاني  
معقول المستوح والحي صفه والله تقني حكم والهايات المطايا  
والواقف الكثير والفراوات الطيمات من المراتب ٥  
والزوار والراشدين في الكلام خبر متدافع وهو على خلاف صفاف  
الجم وسامات في ربة الكلام خبر متدافع وهو على خلاف صفاف  
وما يوصله واقعة على الكلام والظهور اما باعتبار من الصلة هو الجور

وانستوفينا بعد فائدة في قلب الكتاب في جابر مكنى الى الله صديقه  
 انساني والاولين يتبعوا بالادى وليست من البتة ادى موافقا لا تقيمه  
 حوقلا اردت من اخذنا ووقفنا فاكلمه على ما خرج من الشيبور  
 والتسعين فيخرج من السبعين والاكين فودعني في اتم الكون في كرمه  
 ثم الكتاب صون الكائن اوهاب  
 الصالحين

وادعيتهم من بعد ما تركهم على

سواهم بالاربعين اربعا

وادعيتهم من بعد ما تركهم على

سواهم بالاربعين اربعا

وادعيتهم من بعد ما تركهم على

سواهم بالاربعين اربعا

...



## التحقيق

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>. ٢/١  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين  
والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين<sup>(٢)</sup>.

أما بعد<sup>(٣)</sup>. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد،  
واضح المسالك، تُفَهِّمُ<sup>(٤)</sup> به ألفاظها وتَحْطِي<sup>(٥)</sup> بمعانيها حفظها، مُغْرِبٌ عن  
إعراب أبياتها، ومُفَرِّدٌ لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل<sup>(٦)</sup> عليها  
ولا لإضافة غيرها إليها، ولا لإنشاء شواهد إلا ما لا بد منه، ولا لإيراد مذاهب  
إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به التَّالِي، ويستحسنه الشَّادِي.

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين  
من المعنيين بحفظها<sup>(٧)</sup>، القانعين بمعرفة لفظها. طلب مني أن أضع

(١) أرى أن جملة الصلاة على رسول الله مقحمة بين التَّسْلِمة والحَمْدَة من فعل قارئ النسخة.  
(٢) في ز «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم  
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين».  
وفي ظ «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أُنْتَغَى وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه».  
وفي ك «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد  
خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين».  
وفي ت «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة قال الأستاذ المحقق النحوي الغروي أبو زيد عبد  
الرحمن بن علي بن صالح المكوذي نفع الله به. الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم  
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين».

(٣) في ش «وبعد».

(٤) في ت «يفهم» والتأنيث والتذكير جائز.

(٥) في بقية النسخ «ويحطى» وكلاهما جائز

(٦) في ش، ك، ت «للتقيد وأراها أدق

(٧) في ت «لحفظها» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

شرحاً<sup>(١)</sup> على نحو ما ذكرته<sup>(٢)</sup> وإتيان ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته<sup>(٣)</sup>، فأجبتني إلى ما اقترح<sup>(٤)</sup> عليّ، وأسعفتني بما أمثلَ لَدَيّ، والله سبحانه وتعالى<sup>(٥)</sup> ينفعنا<sup>(٦)</sup> وإياه<sup>(٧)</sup> بالعمل، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بِنِّهْ وَكَرِهْ<sup>(٨)</sup> [وفضله]<sup>(٩)</sup>.

(ص) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ  
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ<sup>(١٠)</sup> الْمُضْطَلَّى وَاللَّهُ الْمُشْتَكِلِينَ الشَّرَفَا /  
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ  
تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبْشِطُ الْبَدَلَ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ<sup>(١١)</sup>  
وَتَقْتَضِي رِضاً<sup>(١٢)</sup> بِغَيْرِ سُحْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ<sup>(١٣)</sup>

ب

(١) في ز، ك «أن أضع عليها شرحاً».

وفي ظ «أن أشرح شرحاً والمعنى متقارب».

(٢) في ت «ما ذكرت» وحذف عائد الصلة المنصوب جائز.

(٣) في ظ «ما ذكرته» وما أثبت أدق.

وفي ت «ما وصفت».

(٤) في ت «ما اقترحه».

(٥) «وتعالى» ساقطة من ش.

(٦) في ش «أن ينفعنا» ولا معنى لزيادة أن.

(٧) «وإياه» ساقطة من ش.

(٨) «وكرمه» ساقط من ش، ظ، ت.

(٩) «وفضله» تكملة من ش، ظ، ت، ك.

(١٠) في: الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الرسول».

والثبت من: الألفية، ش، ك.

(١١) في ظ «وتبشط الوعد بتبذل مُنْجِز» والصواب وما أثبت عن بقية النسخ.

(١٢) في الأصل، ز، هـ، ت «رضي» وكتابتها بالألف أدق.

(١٣) «ابن معطي» ت ٦٢٨ هـ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي

(أبو الحسين زين الدين) فقيه أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم، تتلمذ للجزولي.

من آثاره: الدررة الألفية في علم العربية. منظومة في العروض. منظومة في القراءات السبع، الفصول

المحمسون في النحو، ديوان شعر.

انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠: ٣٥ وفيات الأعيان ٦: ١٩٧، حسن المحاضرة ١: ٣٠٧

والكشف ١: ٢/١٥٥: ١٢٦٩ وشذرات الذهب ٥: ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣: ٢٠٩، ٢١٠.

وَهُوَ يَسْتَبِقُ حَائِزَ تَفْضِيلًا      مُسْتَرْجِبٌ ثَنَائِي <sup>(١)</sup> الْجَوِيلَا  
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيَاتٍ وَالْفِرَّةَ      لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ <sup>(٢)</sup> الْآخِرَةَ

(ش) «قال» فعل ماضٍ لفظاً، والمراد به الاستقبال، وَوَضَعَ الماضي موضع الاستقبال <sup>(٣)</sup> وورد في كلام العرب كقوله - عَزَّ وَجَلَّ - <sup>(٤)</sup>: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ» <sup>(٥)</sup> «ومحمَّد هو» <sup>(٦)</sup> اسم الناظم <sup>(٧)</sup>. [رحمه الله] <sup>(٨)</sup> وهو جمال الدين أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي النُسَب، الأندلسي الإقليم، الحِجَازِي المنشأ، الدمشقي الدار، وبها توفي. [رحمه الله] <sup>(٩)</sup> ثلاثي عشرة <sup>(١٠)</sup> لبيلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين <sup>(١١)</sup> وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة <sup>(١٢)</sup> قوله <sup>(١٣)</sup>: «هو ابن مالك» جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية «وَأَحْمَدُ» فعل مضارع من حَمَدَ، و«رَبِّي» مفعول، و«وَاللَّهُ» بدل منه، و«وَحَيَّزَ مَالِيكَ» بدل بعد بدل، و«مُضَبِّلًا» حال من فاعل أحمد، و«على الرسول» متعلق به، والمصطفی «مُفْتَعَلٌ من الصفو وهو

(١) في ظ «ثنايا» تحريف.

(٢) في ظ، ت «في الدرجات» تحريف.

(٣) في ش، ز، ك، ت، «المستقبل».

(٤) في ش، ز «كقوله تعالى».

(٥) سورة النحل آية: ١.

(٦) «هو» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ظ «لناظم» في موضع الناظم.

(٨) «رحمه الله» ساقط من ش، وفي ك «رحمه الله تعالى».

(٩) «رحمه الله» تكملة من ت.

(١٠) في هـ، ظ «لاثنين عشرة» تصحيف.

وفي ت «لاثني عشر» خطأ.

(١١) «وسبعين» تكملة من ش، ك، ت لا يقد التاريخ بسواها.

(١٢) «سنة» ساقطة من ظ.

(١٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «وقوله».

الخالص<sup>(١)</sup>، «والمستكيلين» صفة لآله. «والشرفاء»<sup>(٢)</sup> «مفعول المستكملين، «وأستعين»<sup>(٣)</sup> جملة معطوفة على أحمد. «وأحمد» وما بعده / محكي  $\frac{3}{1}$  يقال إلى آخر الرجز.

وقوله «في ألفية» أي في نظم قصيدة ألفية.

والظاهر أن «في»<sup>(٤)</sup> بمعنى «علي» فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدياً «بعلّي» كقوله تعالى: [وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ]<sup>(٥)</sup> (وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)<sup>(٦)</sup>. إلا أن يجعل «أستعين» متضمناً معنى فعل يتعدى «بهي»<sup>(٧)</sup> كأستخير وشبهه. «ومقاصد النحو» أي مُعْظَمُهُ وَجُلُ مهماته . [وأغراضه]<sup>(٨)</sup>. «ومحوىة» أي مجموعة [وهو]<sup>(٩)</sup> خبر عن مقاصد، «وبها» متعلق به، «والباء» بمعنى «في»، «وتقرب الأقصى» أي: تقرب البعيد للأفهام، «والمؤجز»: الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ «وتَبَسَّطُ البَذَلُ» أي توسع<sup>(١٠)</sup> العطاء، «والتوغلد المتجز: الموفقي بسرعة»<sup>(١١)</sup>، وَتَفْتَضِي رِضاً: أي تطلب<sup>(١٢)</sup>

(١) في الأصل «الخاص».

(٢) في: الأصل، ه، ظ، ت «والشرف» والصواب ما أثبت من ش، ز، ك والألفية.

(٣) في ظ «وأستعين الله» أكملت عبارة الألفية.

(٤) ترد «في» بمعنى «علي» كقوله: عَلَفْتُهُ فِي جَذْعٍ، أي: على جذع ومنه قوله تعالى «وَلَا ضَلَالِيكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» سورة طه ٧١ أي على جذوع النخل.

انظر: رصف المبانى ٤٥١، والجنى اللاني ٢٥١.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك.

(٦) سورة يوسف آية: ١٨.

(٧) في الأصل «بهن» خطأ من الناسخ.

(٨) «وأغراضه» تكملة من هـ.

وزادت ش «والقصد في الشيء غير الإفراط فيه» ولعلها حاشية دخلت في صلب النسخة.

(٩) «وهو» تكملة من ه، ز، ظ، ك، ت «وهو» على التذكير يعني اللفظ.

(١٠) في الأصل «يوسع».

(١١) «الموفي بسرعة» تركيب غير واضح في الأصل.

(١٢) «أي تطلب» ساقطة من ظ.

الرضا من قرائها<sup>(١)</sup> غير المشوب بالسخط، «وفائقة» منصوب على الحال من فاعل تقتضي، «والفية» مفعول ثانٍ<sup>(٢)</sup> وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما «خائز» و«مستوجب»، «وثنائي» مفعول بمستوجب. «والجميل» صفته<sup>(٣)</sup>، «والله يقتضي» أي يحكم، «والهبات» العطايا. «والوايزة» الكثيرة، «والذرجات» الطبقات من المراتب.



<sup>(١)</sup> في ش «قارئينها».

<sup>(٢)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك «مفعول بفائقة».

وفي ت «مفعول بفائق».

<sup>(٣)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ت «والجميل صفة».

## «الكلام وما يتألف منه»

«الكَلَامُ» خبر مبتدأ مضمر<sup>(١)</sup> وهو على حذف مضاف، «ومَّا» موصولة ٣  
بِ  
وَاقِعَةٌ على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة<sup>(٢)</sup> هو / المجرور بِمِنْ<sup>(٣)</sup>  
وفاعل يتألف: ضمير عائد على الكلام. والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء  
التي يتألف منها الكلام وهي الكَلِم<sup>(٤)</sup>. ولو قال: وما يتألف منها مراعاة لما  
وقعت عليه «ما» لجاز. ثم قال:

(ص) كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِيمَ وَأَنْسَمَ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

(نش) فقلوه: «كَلَامُنَا» يعني الكلام عند النحويين فاكتمني عن ذلك<sup>(٥)</sup>  
بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو «نا».  
وقوله: «لَفْظٌ» مُخْرِجٌ لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: «مُفِيدٌ» مُخْرِجٌ لما لا  
فائدة فيه كقوله: النار حارة.

وشمل قوله: المفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية.  
وفائدة دلالة الاسم على مُسَمَّاه كزيد. ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني<sup>(٦)</sup>  
بقوله: «كَأَسْتَقِيمَ».

(١) في هـ، ز، ك «مبتدأ محذوف».

(٢) في ظ «من الصفة» وما أُثْبِتَ من الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

(٣) في الأصل «بمَنْ» تصحيف.

(٤) وهي الكلم» ساقطة من ظ.

(٥) في ظ «بل ذلك» وما أُثْبِتَ أَوْلَى.

(٦) الثاني: يعني دلالة الاسم المفرد على مسماه فهي دلالة إفرادية تستدعي كَلَاماً آخر.

فالمثال تتميم للحد وفقاً للشارح<sup>(١)</sup> لا [تمثيل]<sup>(٢)</sup> بعد تمام الحد خلافاً للمرادي<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَأَسْمَ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَزَفَ الْكَلِمَ. «الكَلِمَ» مبتدأ وخبره<sup>(٤)</sup> مقدم عليه وهو «أَسْمَ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَزَفَ»، والمراد: أسماء وأفعال وحروف. «وَتُمَّ» بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر<sup>(٥)</sup> رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

(ش) أي واحد الكَلِم كلمة، والكَلِم اسم جنس مما يفرق<sup>(٧)</sup> بينه وبين مفردة بسقوط<sup>(٨)</sup> التاء وهذا النوع يجوز تذكيره

(١) هو بدر الدين محمد بن مالك «ابن الناطم».

(٢) «تمثيل» تكملة من هـ، ز.

هذا ما ذهب إليه المكودي وفقاً لابن الناطم، على حين خالف المرادي ذلك بقوله:

وقوله: «كَأَسْمَ تُمَّ» تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام تحده، لا تتميم للحد.

انظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٠، وشرح المرادي ١: ١٥.

(٣) المرادي: حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه (بدر الدين) نحوي، فقيه، عروضي، عالم بالقراءات والتفسير، ولد بمصر. من تصانيفه: شرح المفصل في النحو للزمخشري، الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل سنة ٧٥٥ هـ انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢: ١١٦، ١١٧، وحسن المحاضرة ١: ٣٠٩ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠، ١٦١، وروضات الجنات ٣: ١٠١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٧١.

(٤) في ت «خبره».

(٥) «تُم» ساقطة من ت.

(٦) في ش «لتأخير «وفي هـ، ز، ط» ولتأخير» قال المرادي: «وَتُمَّ» حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة فإذا قلت: قام زيدٌ ثم عمرو «أدنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة الجنى الداني: ٤٢٦.

(٧) من المعروف أن المكودي ألف في شرح ألفية ابن مالك كتابين: هذا الذي بين أيدينا، والآخر أكبر منه وأرفى إلا أنه لم يصل إلينا لفقده.

(٨) «يفرق» ساقطة من ط، ت.

(٩) في ت «سقوط».



وتأنيده؛ فلذلك قال<sup>(١)</sup> وَأَجِدْهُ، وقال «ابن معط» واحدها.

قوله: «وَالْقَوْلُ»<sup>(٢)</sup> عَمَّ يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم<sup>(٣)</sup> والكلمة. وهو المبتدأ<sup>(٤)</sup>، «وَعَمَّ» فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله<sup>(٥)</sup> اختصاراً وتقديره: عَمَّ جميع ما ذكر، وقوله<sup>(٦)</sup>: «وَكَلِمَةُ»<sup>(٧)</sup> يَهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام<sup>(٨)</sup>، ويعني بذلك<sup>(٩)</sup> في اللغة لا في الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة كلمة<sup>(١٠)</sup>، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداء «بكلمة»<sup>(١١)</sup> للتنويع؛ لأنه نوعها إلى كونها إحدى<sup>(١٢)</sup> الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها، «وبها» متعلق بَيُؤَمُّ، ومعنى يُؤَمُّ: يُقَصَّد. ثم قال:

= اسم الجنس نوعان:

أحدهما: اسم الجنس الجمعي وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين مفردة بالياء نحو بكرة وبقر، وقمرة وقمر، وشجرة وشجر.

والثاني: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على الكثير والقليل ولفظه واحد مثل: ماء، وذئب، وملح، وزيت. وفي تعبيره هذا تسامح؛ لأن اسم الجمع هو الذي يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء، والفرق بين اسم الجنس، واسم الجمع أن اسم الجمع يأتي على زنة معينة من زئات الجموع، أما اسم الجنس فلا يلزم فيه ذلك. انظر شرح ابن عقيل ١: ١٥٠.

<sup>(١)</sup> في الأصل «لذلك فقال» وما أثبت أدق.

وفي هـ، ز، ط، «لذلك قال» وما أثبت أدق.

<sup>(٢)</sup> «والقول» ساقطة من ظ.

<sup>(٣)</sup> في الأصل «والكلام»

<sup>(٤)</sup> في ت «مبتدأ».

<sup>(٥)</sup> في ت «وحذف مفعوله».

<sup>(٦)</sup> «وقوله» ساقطة من ظ.

<sup>(٧)</sup> في ظ «كلمة».

<sup>(٨)</sup> في ت «الكلام الكثير».

<sup>(٩)</sup> «بذلك» ساقطة من ظ.

<sup>(١٠)</sup> «في» ساقطة من ت.

<sup>(١١)</sup> في هـ، ز، ط «كلمة الاخلاص».

<sup>(١٢)</sup> في ز، ط «بكلمة بحصول الفائدة بها لما فيها من التفصيل، والتنويع».

<sup>(١٣)</sup> في هـ، ط «أحد»، وفي ت «أجزاء».

(ص) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادَا وَأَلْ مُسْتَدِلٌّ لِلْأَسْمِ تَمَيُّزٌ حَصْلُ

(ش) يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء:

الأول: «الجر» وهو عبارة «البصريين»، وعبارة «الكوفيين» الخفض<sup>(١)</sup>.

وشمل الجر بحرف الجر<sup>(٢)</sup> وبالإضافة والتبعية<sup>(٣)</sup>.

الثاني: «التنوين»، وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال<sup>(٤)</sup> الاسم تفصله عما

/ بعده «تثبت لفظاً لا خطأً لغير توكيد»<sup>(٥)</sup> والمراد به التنوين الخاص

ب

بالأسماء، وهو تنوين التمكن كرجل، وتنوين التذكير كصبي، وتنوين

العوض كيَوْمِيَّيْ. وتنوين المقابلة كحُسَيْلِمَاتٍ<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> والخفض يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، والخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتضيان من أوضاع الحليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض» فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الحليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا «الجر» من كونه حركة يستعان بها عند الحليل - على التخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المقربة سواء أكانت منونة أم غير منونة؛ مدرسة الكوفة ومنهجها المهدي الخزومي ص ٣١١.

<sup>(٢)</sup> في هـ، «وبالحرف».

<sup>(٣)</sup> «وبالتبعية» ساقطة من ش.

<sup>(٤)</sup> «كمال» ساقطة من ش، ز، طه، كه.

<sup>(٥)</sup> ما بين المقوفين تكملة من هـ، ز، كه.

<sup>(٦)</sup> تنوين التمكن نحو قولك: رجل، وفرش، وزيد، وهو خاص بالأسماء؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء.

أما تنوين التذكير فهو اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على التذكير كالمثال وكقولك سيبويه.

وتنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

أ - عوض عن جملة كقوله تعالى (وَأَنْتُمْ جِيئَكُمْ تَنْظُرُونَ).

ب - عوض عن اسم وهو اللاحق لكلمة «كل» نحو: كل مُجْتَبِهَةٍ. أي كل طالب مجتهد. حيث حذف «طالب» وعوض عنه بالتنوين.

ج - عوض عن حرف وهو اللاحق لكلمة مجزأ وعقواسي ونحوهما رفماً وجرأ عوضاً عن الياء المحذوفة لأن أصلهما جواربي جمع جارية، وغواشي جمع غاشية، فنقول هؤلاء جوارب، ومررت بجوارب.

وتنوين المقابلة يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وزاد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤ أنواع أخرى من التنوين حيث قال:

«وزاد جماعة تنوين الترم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقول جرير بن عطية:

الثالث: النداء، وهو الدعاء بيا أو لإحدى أخواتها.

الرابع: «أل». وهي الألف واللام<sup>(١)</sup>، وأل عبارة «الخليل»، وشملت

الزائدة نحو: اليريد، وغير الزائدة نحو: الرجل.

الخامس: «الإسناد»، وهو المعبر عنه بمسند، فإن مسنداً يُطْلَقُ

على المصدر، وعلى<sup>(٢)</sup> اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه.

ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب، أظهرها أن يكون «تخيير»

مبتدأ، «وحصل» في موضع الصفة له، وخبره «للاسيم»، «وَالْجَزْمُ» متعلق

«بحصل». والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

(ص) بَتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَتَوْنِ أَفْعَلِي فَعَلْ يَنْجَلِي

(ش) يعني أن الفعل ينجلي، أي يظهر بأربعة أشياء:

الأول: تاء فعلت، والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز

---

= . أَقْلَى السُّؤْمِ عَاذِلَ وَالْجِتَابَيْنِ وَتَوَلَّيْتُ إِنْ أَصْبَحْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي

الأصل: «العتاب» و«أصابها».

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترم، وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المعقدة

زيادة على الوزن، ومن ثم شُغِرَ غالياً، كقول رؤية بن العجاج:

قَالَ ثَبَاثُ الْقَوْمِ يَا سَلَمَى وَلِيْنِ

كَانَ قَبِيْرًا مُتَقَدِّمًا قَالَتْ وَلِيْنِ

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء لثبوتهما مع «أل» وفي الفعل وفي

الرحف، والوقف، ولخذهما في الوصل.

وأرى أن التنوين الخاص بالاسم إنما هو تنوين التمكن والتشكيك والعوض، والمقابلة، أما تنوين الترم

والتنوين الغالي فعام في الاسم والفعل والحرف.

انظر: شرح المفصل ٢٥/١، شرح الكافية للرضي ١٣/١، ١٤، شرح ابن عقيل ١: ٢١.

<sup>(١)</sup> قال ابن عقيل ١: ٢١ «استعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض

المقدمين. وهو الخليل. واستعمل المصنف «مسنداً» مكان «الإسناد له».

<sup>(٢)</sup> في الأصل: «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

ضبطها<sup>(١)</sup> بالضم على أنها للمتكملم، وبالفتح على أنها للمخاطب،  
وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها<sup>(٢)</sup> خاص بالفعل.  
الثاني: تاء «آت» وهي تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضي دالة  
على تأنيث<sup>(٣)</sup> فاعله.

الثالث: «يا» أفعلّي، وهي يا المخاطبة، وتلحق الأمر والمضارع.

الرابع: نون أَفْعِلْنَ وهي<sup>(٤)</sup> نون التوكيد وتكون / مشددة ومخففة،  
وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، «وفعل» مبتدأ.

وسوغ الابتداء به<sup>(٥)</sup> ما ذكر في «كلمة»، وينجلي خبره، وبنا فعلت  
متعلق بينجلي<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) **يَسْوَاهُمَا الْحَرْفُ...**

(ش) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، «فَسْوَاهُمَا»  
مبتدأ، «والحَرْفُ» خبره، ويجوز عكسه<sup>(٧)</sup> وهو الأظهر<sup>(٨)</sup>، فإن «يسوى» عند

(١) في الأصل، هـ، ز، ظ، «ضبطه» وكلاهما جائز.

(٢) في الأصل «وجمعها».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «وهو».

(٥) «به» تكملة من ز، ك، ت.

وفي ش «الابتداء بالنكرة».

قال الملوي: «قوله وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة» قال الشاطبي المسوغ تقديم المعمول في قوله بتا فعلت، واعترض بعضهم بأن الذي ذكر في كلمة هو التنوع والمصنف لم ينوع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنوع باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا أفعلّي. وقال بعضهم المسوغ العموم.

(٦) في ت «متعلق به».

(٧) في ش، ت «العكس».

(٨) قوله: «وهو الأظهر» أي الأولى أن يكون الحرف مبتدأ مؤخر، و«سواهما» خبر مقدم، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة (سوى) وإن اضيفت لا تعرف لشدة إبهامها.

الناظم بمعنى غير فإضافتها<sup>(١)</sup> لا تُعرف. ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة<sup>(٢)</sup> بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال:

(ص) ... كَهَلْ وَلِي وَلَمْ \* ...

(ش) «فَهَلْ» مثال للمشارك، «وَلِي» مثال للمختص<sup>(٣)</sup> بالاسم، و«لَمْ» مثال للخاص بالفعل. ثم قال:

(ص) ... \* فَعَلْ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم.

(ش) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات<sup>(٤)</sup> التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام، بين المضارع من قسميه<sup>(٥)</sup> بما يختص به وهو «لَمْ» أو إحدى أخواتها، «فَعَلْ» مبتدأ، و«مُضَارِعٌ» نعت له، وخبره «الجملة وقوله: كَيْشَم» مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كَيْشَم يلي «لَمْ» لا مثال للمضارع المقترن به، إذ لو كان كذلك لقال كَلَمْ يَشَم، والماضي شَمَ بالكسر / لأنك تقول: شَمَيْتَ، هذه اللغة ٦ [الفصيحة ويقال شَمَمْتُ بالفتح ومضارعه على هذه اللغة]<sup>(٦)</sup> أَشَمُّ بالضم ثم قال:

(ص) وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ \* ...

(ش) يعني أن الفعل الماضي يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء،

(١) في ت «إضافته» على إرادة اللفظ.

(٢) في هـ، ز، ط «مشارك». ولفظها أدق.

(٣) في ك، ت «الخاص» تحريف.

(٤) في ت «علامات» وما أَتَيْتُ أصوب.

(٥) في ش «قسميه» تصحيف.

وفي هـ، ط، ت «قسميه» وما أَتَيْتُ أضوب.

(٦) ما بين المعرفين تكسلة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت من معاني «شم» في اللسان اختبر وهو الأليق بالمقام هنا.

وَأَل فِي التَّاءِ<sup>(١)</sup> لِلْعَهْدِ، وَشَمِلَتِ التَّاءَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَهَمَا: «تَاءُ» الضَّمِيرِ  
و«تَاءُ» التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) ... وَيَسِمُ \* يَالْتُونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمْ

(نَش) يَعْنِي أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ يَمْتَازُ بِشَيْئَيْنِ:

صِلَاحِيَّتُهُ لِتَوْكِيدِ التَّوَكِيدِ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَيَسِمُ» بِالنُّونِ.

وإفهام الأمر، وهو معنى قوله [لِنْ أَمَرْتُمْ]<sup>(٣)</sup> فُهُمْ، وَأَل فِي النُّونِ لِلْعَهْدِ  
وهي<sup>(٤)</sup> نون التوكيد المتقدمة<sup>(٥)</sup>. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلتَّوْنِ مَحَلٌّ \* فِيهِ هُوَ اسْمٌ تَخْرُصُهُ وَحَيْهَلُّ.

(نَش) يَعْنِي أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا<sup>(٦)</sup> أَفْهَمَ الْأَمْرَ وَلَمْ يَكُنْ صَالِحاً لِلنُّونِ فَهُوَ اسْمٌ  
فِعْلِي وَلِلذَلِكَ مِثْلُهُ<sup>(٧)</sup> «بَصَّةٌ» وَمَعْنَاهُ اسْكُتْ، وَحَيْهَلُّ مَعْنَاهُ أَقْبَلْ أَوْ عَجَلْ<sup>(٨)</sup> أَوْ  
أَقْدِمْ<sup>(٩)</sup>، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَيْتِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا أَفْهَمَ<sup>(١٠)</sup> الْبَيْتَ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَّا  
كَوْنُ غَيْرِ الْقَابِلِ لِلنُّونِ مِمَّا أَفْهَمَ الْأَمْرَ يُقَالُ فِيهِ: اسْمٌ فِعْلٌ، لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهُ  
اسْمٌ فِي قَوْلِهِ: «هُوَ اسْمٌ»، وَفَهُمْ كَوْنُهُ اسْمٌ فِعْلٌ بِتَمَثِيلِهِ بِصَّةٍ وَحَيْهَلُّ.

(١) مِنْ أَمْثَلَةِ تَاءِ الضَّمِيرِ: أَذْبُثْ وَاجِبِي. وَمِنْ أَمْثَلَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ: قَامَتِ فَاطِمَةُ. «فِي التَّاءِ» سَاطِطٌ مِنْ ظ.

(٢) فِي ظِ «لِلنُّونِ».

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْفُوفَيْنِ تَكْمَلَةٌ مِنْ هـ، ز، ك، ت وَذَكَرَهَا لَا يَدُ مِنْهُ لِفَهُمِ الْمَعْنَى.

(٤) فِي هـ، ز، ظ «وَهُوَ».

(٥) فِي هـ، ز، ظ «لِلْمَقْدَمِ».

(٦) فِي الْأَصْلِ «يَكُنْ».

(٧) فِي الْأَصْلِ «إِذْ» وَمَا أَثْبَتَ أَذَقِ.

(٨) فِي ك، ز «مِثْلُ».

(٩) فِي ت «أَوْ عَجَلْ».

(١٠) فِي هـ، ز، ظ، ك «وَقَدِمَ».

صَّةٌ، وَحَيْهَلُّ اسْمٌ فِعْلِي رَغْمَ دَلَالَتِهِمَا عَلَى الْأَمْرِ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ قَبُولِهِمَا نُونِ التَّوَكِيدِ، فَلَا تَقُولُ: صَبَّهْ  
وَلَا تَحَيْهَلْ وَإِنْ كَانَتْ صَبَّةٌ بِمَعْنَى اسْكُتْ، وَحَيْهَلُّ بِمَعْنَى أَقْبَلْ. فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَبُولُ نُونِ التَّوَكِيدِ فِي  
اسْكُتْ وَأَقْبَلْ نَحْوِ: اسْكُتْ وَأَقْبَلْ «وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ صَبَّةٍ وَحَيْهَلٍّ».

(١١) فِي ت «مَا أَفْهَمَهُ».

## «المُعَرَّب والمَبْنِيّ»

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ \* لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي

يعني أن الاسم على قسمين: منه مُعَرَّبٌ ومنه مَبْنِيٌّ / وَقَدْ مَ الْمُعَرَّبُ؛ لأنه  $\frac{7}{1}$  الأصل، و«معرب» متبدلاً وخبره «منه». «مَبْنِيٌّ» مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبنى من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنَى إِلَّا لِإِعْلَةٍ، نَبَّهَ على ذلك بلام التعليل فقال: «لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ». ولما كان الشبه منه مُقَرَّبٌ من الحروف<sup>(٢)</sup> وغير مُقَرَّبٍ، نَبَّهَ على المقَرَّبِ بقوله: «مُذْنِي»، والشبه غير المُذْنِي ما عارضه معارض<sup>(٣)</sup> «كأي» في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف<sup>(٤)</sup> في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة<sup>(٥)</sup>؛ لأن الإضافة<sup>(٦)</sup>، من خواص الاسم<sup>(٧)</sup>، فَأَلْفَى شبه الحرف. ثم قال:

(ص) كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي جِسْتًا \* وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتْنِي وَفِي هُنَا  
وَكِتَابَتِهِ عَنِ الْفِعْلِ يَلَا \* تَأْتِرُ وَكَافِقَارٍ أَصْلًا

(ش) فَنَوْعَ سَبَبَةِ الْحَرْفِ عَلَى<sup>(٨)</sup> أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ:

(١) «قوله» ساقطة من ش، ك، ت.

(٢) في هـ، ظ «الحرف».

(٣) في ظ «عارض» تحريف.

(٤) في ت «الحروف».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك «للإضافة».

(٦) في ظ «والإضافة».

(٧) في ش «من خصائص الأسماء» وفي ت (من خواص الأسماء).

(٨) في ش، ك، ت «إلى».

**الأول:** الشبه الوضعي، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين<sup>(١)</sup> وهو المشار إليه بقوله: «كالشبه الوضعي في اشتى جئتنا. أي في الاسمين من قولك<sup>(٢)</sup>: جئتنا.

وهما «التاء» و«نا» فالتاء مبنية لِشَبَهِهَا بالحرف في وضعها على حرف واحد، و«نا» مبني أيضاً لِشَبَهِه بالحرف في وضعه على حرفين.

**الثاني:** المعنوي، وهو / ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه

بقوله: والمعنوي أي والشبه<sup>(٣)</sup> المعنوي في «متى» وفي «هنا».

أما «متى»<sup>(٤)</sup> فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن

الشرطية إذا<sup>(٥)</sup> كانت شرطاً، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم

يستعمل؛ لأن هنا اسم إشارة<sup>(٦)</sup>، والإشارة معنى من معاني

الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

**الثالث:** الشبه الاستعمالي، والمراد به<sup>(٧)</sup> أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض

(١) في ز، ك «على حرف واحد أو على حرفين» والمعنى واحد.

(٢) في هـ «من قوله».

(٣) في ش «والمعنوي».

(٤) تستعمل «متى» للاستفهام نحو: متى تقوم؟

وللشرط نحو: متى تقم أقم.

(٥) فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في المثال الأول، ومعنى إن الشرطية في المثال الثاني.

(٦) في ز «إذ».

(٧) قال ابن عقيل ٣٢/١

«هنا اسم إشارة مبني لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً وكان حق النحاة أن يضعوا لها حرفاً يدل عليها كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتنزي: «ليت»، وللترجي «لعل».

أرى أن هنا لا تحتاج إلى أن يوضع لها حرف وذلك لأنها اسم إشارة يدل على المكان، وإن دلت على معنى من معاني الحروف.

(٧) «به» ساقطة من ظ.



الحروف كأسماء الأفعال، فإنها أشبهت «إن» في كونها عاملة غير معمولية وهو المشار إليه بقوله: «وَكَيْتَابَةٍ عَنِ الْفَعْلِ بِلاَ تَأْثِرٍ<sup>(١)</sup>»، فعبّر عن هذا الشبه بالتيابة عن الفعل؛ لأن الفعل عامل غير<sup>(٢)</sup> معمول فيه وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو التيابة عن الفعل، فكون أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ<sup>(٣)</sup> نائبة عن الفعل تستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بِأَنَّ، واحترز بقوله: «بِلاَ تَأْثِرٍ» من<sup>(٤)</sup> المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثر<sup>(٥)</sup> بالفعل الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو<sup>(٦)</sup> أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره<sup>(٧)</sup>

افتقاراً مؤصلاً كالموصلات، وهو / المشار إليه بقوله: «وَكَاِفْتَقَارٍ<sup>٧</sup> أَصْلًا، واحترز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها، فإنه<sup>(٨)</sup> غير مؤصل إذ لا يَلْزَمُ<sup>(٩)</sup> ذكر الجملة بعدها<sup>(١٠)</sup> ثم قال:

(١) في الأصل «بلا تأثير» والمثبت من بقية النسخ وهو الوارد في الألفية.

(٢) في الأصل «على» خطأ من الناسخ.

(٣) في ظ «أسماء الفعل».

(٤) في الأصل «في المصدر»، وفي ظ «عن المصدر» وما أثبت أدق.

(٥) في ظ، ظ «مؤثر».

(٦) في الأصل «هو».

(٧) في ت «لغيره».

(٨) في ت «لأنه».

(٩) في ظ «لا يعدم».

(١٠) في ظ «بعدها» خطأ من الناسخ.

(ص) وَتُعَرَّبُ الْأَسْمَاءُ مَا قَدْ سَلِمَا • مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

(ش) إنما أخرج العرب وإن كان الأصل<sup>(١)</sup>؛ لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب. وقوله: «وَتُعَرَّبُ الْأَسْمَاءُ مَا قَدْ سَلِمَا»، يعني: أن<sup>(٢)</sup> ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو<sup>(٣)</sup> معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهر الإعراب، ومُقَدَّرُهُ. أتى بمثال من الظاهر الإعراب وهو «أَرْضٌ» ومثال من المقدر<sup>(٤)</sup> وهو «سَمَا» مقصوراً<sup>(٥)</sup>. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم<sup>(٦)</sup> ثم قال:

(ص) وَفَعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ يُتِيَا \* ...

(ش) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها. شرع في مبنى الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها، وهو فعل الأمر والمماضي، فالماضي مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ، والأمر [مبني]<sup>(٧)</sup> على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضْرَبْ. أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغْرُ، واخْشَ، وارم، ويجوز في قوله: «وَمُضِيٌّ» الرفع والجر، والرفع أقيس؛ لأن التقدير: وفعلٌ أمرٌ<sup>(٨)</sup> وفعلٌ مضى. فحذف<sup>(٩)</sup> المضاف / وأقام المضاف إليه مقامه. ووجه الجر أنه حذف<sup>٧</sup> المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله «يُتِيَا» للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

(١) في ظه «هو الأصل».

(٢) في الأصل «إنما».

(٣) في ت «فهو».

(٤) في ز، ك «المقدر الإعراب» والعبارة هنا أكمل.

(٥) في ش، ك «مقصور» على الوصف لا على الحال.

(٦) لغات الاسم الستة «هي اسم يضم الهزرة وكسرها، وشَمٌ بضم السين وكسرها، وشَمًا بضم السين

وكسرها أيضاً» ابن عقيل ١: ٣٥.

(٧) «مبني» تكملة من ش، ك، ت.

(٨) في ظه «فعل أمر».

(٩) في ظه «وحذف».

(ص) ... \* وَأَعَرُّوْا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا  
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ \* نُونٍ إِنْثَاءٍ كَثِيرٍ عَنِ مَنْ فُتِنَ

(ش) يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعري من نون الإنثاء نحو: الهندات يُرْعَن.

ونون<sup>(١)</sup> التوكيد نحو: هل تَقُومْنَ؟

ولما كان نون الإنثاء لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيد، ولما كان نون<sup>(٢)</sup> التوكيد يوجد مباشراً<sup>(٣)</sup> للفعل<sup>(٤)</sup> وغير مباشر، وأنه لا يمنع<sup>(٥)</sup> من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: «مُبَاشِرٍ»، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل<sup>(٦)</sup> من الفعل بملفوظ به نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

أو بمقدّر<sup>(٧)</sup> نحو: هل تَقُومُيْ يا زيدون؟

وعلازمة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

(ص) وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْيَاءِ \* ...

(ش) يعني أن الحروف كلها مبنية<sup>(٨)</sup>، وعبارته غير موفية بذلك؛ لأنه لا

(١) في ش، ت «أو نون».

(٢) «نون» ساقطة من ظ.

(٣) في ت «توجد مباشرة».

(٤) «للفعل» ساقط من هـ، ظ.

(٥) في ظ «ولا يمنع».

(٦) «فصل» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل، ت «مقدّر».

(٨) هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأن الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب واعتراض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة مثل «وين» وأجيب بأن الحرف إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غيره شرح المرادي ١: ٦١.

يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء  
ويمنع منه ثم قال: /

أ  
↑

(ص) ... \* وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَا

(ش) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبني على  
المسكون<sup>(١)</sup> ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره<sup>(٢)</sup>، وقوله:

(ص) وَمِنْهُ دُوفُحٌ وَدُورٌ كَثِيرٌ وَصَمٌ كَأَيُّنَ أَيْسَ حَيْثُ وَالسَّائِرُ كَمِ

(ش) أي ومن المبنى ما يبني على الفتح «كأَيُّنَ»، أو على الكسر  
«كأَمْسٍ»، أو على الضم «كَحَيْثُ»، أما «أَيُّنَ» فاسم مبني وبنيت لشبهها<sup>(٣)</sup>  
بالحرف<sup>(٤)</sup> في المعنى وهو «الهمزة» إن كانت استفهاماً، أو إن الشرطية إن  
كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت فتحة إما لحفتها،  
وإما لإتباعاً لحركة الهمزة، وأما «أَمْسٍ» فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو  
تضمن<sup>(٥)</sup> معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها<sup>(٦)</sup> معربة في نحو:  
ذَهَبَ أَمْسُنَا. لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم<sup>(٧)</sup>، وكانت كسرة على أصل

(١) من أمثلة الاسم المبني على السكون مَنَ وَكَمَ، ومن أمثلة الفعل قُمَ، واجْلِسَ، ومن أمثلة الحرف هَلْ،  
وَأَلْ.

(٢) في ت «وغيره».

(٣) في ش «لشبهه».

(٤) في ظ «الحرف».

(٥) في الأصل، ز «بالحروف لتضمن معنى أل».

وفي ظ «بالحرف وهو تضمن لمعنى أل».

(٦) في ش «في استعمالها».

(٧) بُنِيَ أَمْسٌ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ هِيَ: أَنْ يَرَادَ بِهِ مَعِينٌ، وَأَنْ لَا يَمُضَى، وَلَا يَصْفَرُ، وَلَا يَكْسَرُ،  
وَلَا يَعْرِفُ بِالْأَلِ، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَبَعْضُهُمْ يَعْزِيهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدَلِ  
عَنِ الْأَمْسِ وَأَكْثَرُهُمْ يَخْصُ ذَلِكَ بِحَالَةِ الرَّفْعِ وَيُنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ فِي غَيْرِهَا، فَإِنْ قُفِدَ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ  
الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَا خِلَافَ فِي إِعْرَابِهِ وَصَرَفِهِ».

حاشية الصبان ١: ٦٣.

التقاء الساكنين، وأما حيثُ فاسم [وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً<sup>(١)</sup>] وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت ضمة لشبهها بقبْلُ وبعْدُ. وقوله: «وَالسَّائِرُ كَمَ»، مثال<sup>(٢)</sup> للمبني على السكون وهو المنب عليه<sup>(٣)</sup> بقوله: «وَالْأَصْلُ»<sup>(٤)</sup> في المَبْنِيَّ أَنَّ يُسَكَّنَا، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على «رُبَّ»، أو لشبهها بكَمَ الاستفهامية.

[ثم<sup>(٥)</sup>] قال:

(ص) وَالرُّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً \* لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

(ش) هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء / <sup>أ</sup> والافعال وهو<sup>(٦)</sup> على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب، وإليه أشار بقوله: «وَالرُّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً»، «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ»، ومثّل للفعل<sup>(٧)</sup> فقال: «نَحْوُ لَنْ أَهَابَا»، وهو مضارع هاب<sup>(٨)</sup> وهو من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ<sup>(٩)</sup> بِالْجَرِّ \* ...

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هـ.

(٢) في هـ «هذا مثال».

(٣) في ش، هـ، ط وعليه قبل.

(٤) «وَالْأَصْلُ» ساقطة من ط.

(٥) ولم «تكملة من ز، هـ، ط».

(٦) في ت «وهي».

(٧) في هـ، ط «بالفعل فقال».

(٨) في ك، ت «من هاب».

مثال لنصب المضارع وأهمل رفعه ورفع الاسم ونصبه اعتماداً على أن الأمثلة معروفة ولعله اهتم بمثال نصب الفعل ليحافظ على القافية.

(٩) في الأصل «خُصَّصَ» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله:  
(ص) ... كَمَا \* قَدْ خُصَّصَ<sup>(١)</sup> الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا.

وقوله:

(ص) فَأَزْلَعُ بِضَمٍّ وَالصَّبْرُ لَفْظاً وَجُزْ \* كَثُرَ<sup>(٢)</sup> كَذَبُكَ اللَّهُ عَبْدُهُ يَسُرُّ

(ش) يعني أن أصل<sup>(٣)</sup> الإعراب أن يكون بالضممة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جرأً، ثم مثل بقوله: كَذَبُكَ اللَّهُ عَبْدُهُ يَسُرُّ.

«فليذكر» مبتدأ وهو<sup>(٤)</sup> مرفوع بالضممة، «والله» مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة «وعبدّه» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة<sup>(٥)</sup>، و«يسر» خبر عن ذكر الله، وهو أيضاً مرفوع بالضممة ووقف عليه بالسكون. ثم تَمَّ علامات الإعراب<sup>(٦)</sup> الأصول<sup>(٧)</sup> بعلامة الجزم فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بِتَشْكِينٍ \*

(ش) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول<sup>(٨)</sup> في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هي بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) ... وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ \* يَتَوَبَّ نَحْوُ<sup>(٩)</sup> ...

(١) في الأصل «خُصَّصَ» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل «كسُر».

(٣) في ظ، ت «الأصل في».

(٤) «وهو» ساقطة من ت.

(٥) في ه زيادة «وعبدّه مفعول «بذكر» وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون مفعولاً يوصل مقدماً.

اختلط الأمر على الناسخ فوضع «يوصل» بدلاً من «يسر» خطأ.

وفي ز «وعبدّه مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون عبده مفعولاً ييسر مقدماً.

والأصوب أن يكون «يسر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٦) «الإعراب» ساقطة من ت.

(٧) الأصول «ساقطة من ظ.

(٨) في ش، ه «الأصل».

(٩) «نحو» ساقطة من ش، ه، ظ، ت.

(ش) ثم أتى بمثال وهو<sup>(١)</sup>.

(ص) \* ... جَا أَخُو بَنِي كَيْز

(ش) «فَأَخُو» فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، «وَبَنِي» مضاف / إليه ٩  
أ  
والياء فيه نائبة<sup>(٢)</sup> عن الكسرة. [ثم شرع في مواضع النياحة فقال:

(ص) وَارْفَعِ بَوَاوٍ وَانْصَبْ بِالْأَلْفِ \* وَأَجْزُزْ بَيَاءً [ها]<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

(ش) يعني أن الواو [تنوب] عن الضمة، والألف [تنوب]<sup>(٤)</sup> عن الفتحة  
والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك [من الأسماء]<sup>(٥)</sup> أي فيما أذكر  
لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء<sup>(٦)</sup> أشار إلى اثنين منها بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا \* وَالْقَمُ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا

(ش) فقلوه: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا»، أي إن<sup>(٧)</sup> أظهر صحبة نحو: جَاءَنِي ذُو  
مال أي صاحِبُ مَالٍ<sup>(٨)</sup>، وَرَأَيْتُ ذَا مَالٍ، وَمَزَزْتُ يَلْذِي مَالٍ.

واحترز به<sup>(٩)</sup> من ذو<sup>(١٠)</sup> بمعنى الذي في لغة «طلي» فإن الأشهر<sup>(١١)</sup> فيها  
«ذو» بالواو في جميع الأحوال. وقوله: والقَمُ حيثُ الميمُ منه بانَا، أي إذا

(١) في هـ، ز، ظ، ت وهو نحو.

(٢) ما بعد «نائبة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) وما» تكملة من هـ، ز، ظ والألفية.

(٤) «تنوب» تكملة من ت.

(٥) ومن الأسماء» تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) يريد بذلك الأسماء الستة، وفي إعرابها خلاف سائير إليه في موضعه إن شاء الله.

(٧) «إن» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٨) وأي صاحب مال» ساقطة من هـ، ظ.

(٩) في ظ «بقوله».

(١٠) في ظ «ذوا» وفي ش «من ذو التي بمعنى الذي».

قال ابن عقيل ١ : ٤٥ «واحترز بذلك عن «ذو» الطائفة فإنها لا تُفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية، وأخوذاً الواو رفعاً ونصباً وجراً نحو «جاءني ذُو قَامَ»، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ، وَمَزَزْتُ بِلْذِي قَامَ».

(١١) في ت «فإن الأظهر».

ذهب منه الميم نحو: هَذَا قُوكُ<sup>(١)</sup>، وَرَأَيْتُ قَاكَ، وَنَظَرْتُ إِلَي فَيْكَ.

واحترز به من «فم» بالميم فإنه يعرب<sup>(٢)</sup> بالحركة<sup>(٣)</sup> نحو: هَذَا قُوكُ وَرَأَيْتُ قُوكُ، وَنَظَرْتُ إِلَى فَيْكَ. ثم أشار إلى الأربعة<sup>(٤)</sup> الباقية من الأسماء الستة فقال: (ص) أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ \* ...

«فَأَبْ» مبتدأ، «وَأَخْ وَحَمَّ» معطوفان عليه بحذف العاطف «وكذاك» خبر المبتدأ، «وَهَنْ» مبتدأ وخبره محذوف<sup>(٥)</sup> لدلالة خبر أَب عليه، أي وهن كذاك<sup>(٦)</sup> فنقول: هَذَا أَبُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ، وَنَظَرْتُ بِحَمِيمِكَ. وَهَذَا هَنُوكَ، وَرَأَيْتُ هَنَّاكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِيكَ، والحَم أَبُ زَوْجٍ / المرأة، وَالْهَنْ كناية عما يُبْ يستقبح كالفرج. ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أُنْخِرَ غير الاعراب بالحروف فقال:

(ص) ... \* وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
وَلِي أَبٍ وَقَالَيْتِهِ يَنْدُرُ \* وَقَضَرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) يعني أن النقص في «هَنْ» وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وأن النقص في أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله:

يَأْيُهُ أَقْتَدَى عَلَيَّ فِي الْكَرَمِ - ١

وَمَنْ يُشَايَهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل «ذا قوك».

(٢) في ظ «معرب».

(٣) في ت «بالحركات».

(٤) في ش «إلى المواضع الأربعة».

(٥) ما بعد «العاطف» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) في ت «كذلك».

(٧) الرجز لرؤية بن العجاج.



ومن القصير قولهم في المثل: «مُكْرَءٌ أَتَاكَ لَا يَبْطُلُ»<sup>(١)</sup> «فأخاك»<sup>(٢)</sup> مبتدأ ومُكْرَءٌ خبر مقدم<sup>(٣)</sup>. وقوله: «وفي»<sup>(٤)</sup> أَب وتَالِيِيهِ يُثْدِرُ، يعني أن النقص يقل في تاليي أَب<sup>(٥)</sup> وهما «أخ وحم»، وفاعل يندر<sup>(٦)</sup> ضمير يعود على النقص. «وقصرها» مبتدأ وخبره<sup>(٧)</sup> أشهر «ومن نقصهن» متعلق بأشهر وهو من تقديم<sup>(٨)</sup> «من» على أفعل التفضيل وذلك قليل<sup>(٩)</sup>، ثم قال: (ص) وَشَرَطَ ذَا الْإِغْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا \* لِيَلِيَا ...

(ش) الإشارة «بذا» إلى الإعراب بالحروف. يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياء جرأً أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قَامَ أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، [ومررت بحميه]<sup>(١٠)</sup> فإن<sup>(١١)</sup> / <sup>١</sup> كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو: قَامَ أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، وَمَرَرْتُ بِحِمٍّ، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات

= انظر مجموع أشعار العرب ١: ٣، ١٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٨ وشرح المرادي ١: ٧٤ وشرح ابن عقيل ١: ٥٠ وشرح التصريح ١: ٦٤ والهمع ١: ٣٩ وشرح الشواهد للبياني ١: ٧٠.  
(١) كذا في شرح ابن الناظم ٣٩ وشرح المرادي ١: ٧٦ وروى في أمثال العرب ١١٢ والفاخر ٦٢ والوسيط في الأمثال ١٥٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٥٥ والمستقصى ٢: ٣٤٧، وشرح الأشموني ١: ٧١.

«مُكْرَءٌ أَتَاكَ لَا يَبْطُلُ» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٢) في أَب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، أو تكون بالألف مطلقاً، كالشاهد أو تعرب بالحركات الثلاث.

(٣) ما بعد «لا يبطُل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) في ت «في».

(٥) في ش، هـ «يقُل في أَب وتالييه» وفي ك «يقُل في أَب وفي تالييه».

(٦) في ش «والفاعل يندر».

(٧) في ت «خبره».

(٨) في ت «تقديم».

(٩) في هـ «وهو قليل».

(١٠) «ومررت بحميه» تكملة من هـ، ز، ك تستكمل بها حالات الإعراب.

(١١) في ظ «وإن».

مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم<sup>(١)</sup>، «وشرط» مبتدأ وخبره «أَنْ» وصلتها، «ولاً» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أن يضمن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثّل بقوله:

(ص) ... \* ... كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِيلاً

(ش) «فأخو» مضاف إلى «أبيك»، «وأبي»<sup>(٢)</sup> مضاف «لكاف»<sup>(٣)</sup> الضمير «وذا» مضاف إلى «اعتلا»، وهذه الأمثلة<sup>(٤)</sup> محتوية على أنواع<sup>(٥)</sup> غير ياء المتكلم؛ لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثني وما ألحق به وهو «كلا وكتلتا» و«اثنتان»، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) بِالْأَلْفِ اِزْفَعِ الْمَثْنَى وَكِلَا \* إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَا  
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ \* كَاثِنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ  
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ \* جِزْأً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلْفُ

(١) تعرب الأسماء الستة بالحروف بشروط أربعة ذكر المصنف شرطين منها أما الشرطان الآخران فقد ذكرهما ابن عقيل والمرادي وهما:  
- أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هَذَا أَهْمِي زَيْلِي، ورَأَيْتُ أَهْمِي زَيْلِي ومُرَزْتُ بِأَهْمِي زَيْلِي.  
- أن تكون مفردة فإن تثبت أو جمعت أعربت. إعراب المثني والمجموع. بالحركات الظاهرة. نحو: هَذَانِ أَهْمَا زَيْلِي، ورَأَيْتُ أَهْمَا زَيْلِي، وهَوْلَا أَهْمَا زَيْلِي، ورَأَيْتُ أَهْمَا زَيْلِي، ومُرَزْتُ بِأَهْمِي. واكتفى المصنف بالإشارة إليهما في قوله: وَشَرُوطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنَّ يُضْمَرَ، أي الأسماء التي ذكرها مكبرة مفردة.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٥٣ وشرح المرادي ١: ٨١

(٢) في ظ، ت «وأبي».

(٣) في ش «إلى كاف».

(٤) في ش، ك، ت «المثّل وما أثبت أدق».

(٥) في ظ «محتوية على أنواع غير الياء المذكورة غير ياء المتكلم».

(ش) المثنى هو الاسم [الدال]<sup>(١)</sup> على اثنين بزيادة في آخره صالح<sup>(٢)</sup> للتجريد وعطف مثله<sup>(٣)</sup> عليه، فقوله: «بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمَثْنِيَّ»، يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قَالَ رَجُلَانِ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ.

وقوله: «وَكِلَا» يعني: أن «كِلا» / يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط <sup>ب</sup>إضافته إلى الْمُضْمَر<sup>(٤)</sup>، وإلى هذا<sup>(٥)</sup> أشار بقوله: «إِذَا يُضْمَرُ مُضَافًا وَصِلًا»، وفهم من عطفه «كلا» على المثنى أن كِلَا ليس<sup>(٦)</sup> بمثنى [حقيقة]<sup>(٧)</sup> تقول: قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وقيده بإضافته إلى المضمر<sup>(٨)</sup> احترازاً<sup>(٩)</sup> من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذٍ بحركة<sup>(١٠)</sup> مقدرة في الألف. و«مُضَافًا» حال من الضمير المستتر في «وَصِلَ»، و«بِمُضْمَرٍ» متعلق بوصل والتقدير: إذا وُصِلَ بِمُضْمَرٍ في حالِ تَكُونِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ. أي إلى المضمر<sup>(١١)</sup>، وقوله: «كِلْتَا كَذَاكَ» أي «كِلْتَا» مثل كِلَا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفهم أيضاً من قوله: «كِلْتَا كَذَاكَ»، أن كِلْتَا ليست بمثنى على متضى التثنية<sup>(١٢)</sup>، و«كلتا» مبتدأ، «كذاك» خبره، وقوله:

(ص) ... اثنانِ وَاثْنَتانِ \* كَاتِبَتَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْعِرَانِ

(١) «الدال» تكملة من هـ، ظ، ت. وكان الأولى أن يقول: الدال على اثنين أو اثنتين.

(٢) في هـ، ت «صالحاً» وهو الأصوب.

(٣) كفولك: «الْقَتَرَتَيْنِ» فانه صالح للتجريد فنقول: قمر، وعطف غيره عليه نحو: قمر وشمس.

(٤) في ش، هـ، ت «الضمير».

(٥) في هـ، ك، ت «والى ذلك».

(٦) في ش «ليست» وما أَتَيْتُ أَذَقُ لَأَن «كِلا» للمذكر.

(٧) حقيقة تكملة من ش، هـ، ك.

(٨) في ش، ت «الضمير».

(٩) في ظ «احتراز».

(١٠) في ش، هـ، ك، ت «بحركات».

(١١) في ش، ت «الضمير».

(١٢) في هـ، ت «التثنية».

(ش) يعني أن «اثنين واثنين» يرفعان بالألف كالثنى من غير شرط، ولذلك شبههما بالثنى الحقيقي وهو<sup>(١)</sup> «إبنان وابنتان»، وإنما حكم على «كلاً وكِلْتَا» واثنين واثنين، أنها<sup>(٢)</sup> ليست مثناة<sup>(٣)</sup> حقيقة؛ لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ \* ...

البيت يعني أن «الياء» تخلف الألف<sup>(٤)</sup> في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون<sup>(٥)</sup> الياء علامة للجر والنصب نحو: مَزْرُوتٌ بِالزَّيْدَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورأيت / الزَّيْدَيْنِ<sup>(٦)</sup> وَالْأَنْثَيْنِ<sup>(٧)</sup> كِلَيْهِمَا، قوله<sup>(٨)</sup>:

١١  
أ

تَعْدُ فَتُحِ قَدْ أُلِفَ. يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح<sup>(٩)</sup> المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: «تَعْدُ فَتُحِ»<sup>(١٠)</sup> قَدْ أُلِفَ «والياء» فاعل بتخلف، «والألف» مفعول به<sup>(١١)</sup> وقصر الياء ضرورة، ونصب جرّاً ونصباً على إسقاط حرف الجر. أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير: في حال كون هذه

(١) في ش، ت وهما؛ وكلاهما جائز، لأن الضمير هنا يعود على «إبنان وابنتان». والضمير في «هو» يعود على الثنى.

(٢) في ت «ألهما».

(٣) في ش «مثناة».

(٤) في ظ «يعني أن الألف تخلفها الياء».

(٥) في هـ، ط، ك «وتكون».

(٦) في ش «ورَأَيْتُ الْهَذَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ كِلَيْهِمَا».

(٧) «ورَأَيْتُ الْهَذَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ كِلَيْهِمَا».

(٨) «والاثنين» ساقط من ظ.

(٩) في ك «وقوله: جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلِفَ» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وقوله».

(١٠) في ش، هـ، ك «بالفتح» وفي ظ «بالفتح».

(١١) «بعد فتح» ساقط من ش، ك.

(١٢) «به» ساقط من ت.

الأشياء<sup>(١)</sup> مجرورة ومنصوبة. «وفي جميعها وَبَعْدَ فَتْحٍ متعلقان بتخلف.

ومن مواضع النياحة، نياحة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة<sup>(٢)</sup> وذلك في جمع المذكر السالم، وما ألحق به، وإلى ذلك أشار<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) وَأَرْفَعُ بَوَاوِيَنَا اجْزُزًا وَانْصِبْ \* سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ  
وَيُشَبِّهُ ذَيْنَ وَيَهْ عِشْرُونًا \* وَنَابَهُ أُلْحِقَ وَالْأَهْلُونَ  
أَوَّلُو<sup>(٤)</sup> وَعَالَمُونَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْنَا \* وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالشُّونَا  
وَنَابَهُ وَمِثْلَ جَيْنٍ قَدْ يَرُدُّ \* ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

(ش) يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. ولما كان على نوعين. أحدهما: اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً<sup>(٦)</sup> من تاء التانيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التانيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين<sup>(٧)</sup> الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني<sup>(٨)</sup> / وهو مذنب، قوله: «وَيُشَبِّهُ ذَيْنَ» يعني شبه عامر<sup>١١</sup> ومُذْنِبٍ في كونهما على ما ذكر، «وبَوَاوٍ» متعلق بارتفاع، و«بِئَا» متعلق<sup>(٩)</sup>

(١) في هـ «الأقسام».

(٢) في ت «عن الفتحة والكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) في ت «الإشارة».

(٤) في الأصل، ت «أولوا» والمثبت هو الصواب بدون ألف، لأن الملحق بجمع المذكر السالم لا واحد له من لفظه.

أما «أولوا» بمعنى أصحاب فتكتب بالألف.

(٥) في ظ «عالمون».

(٦) في هـ، ت «وعلماً للمذكر عاقل خالياً».

وفي ك «وعلماً للمذكر عاقل خالٍ».

(٧) في الأصل «يمثال من الأول».

(٨) في ش «الأول وهو عامر والثاني مذنب».

(٩) «متعلق» ساقط من ظ.

باجزر أو بانصب<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> من باب التنازع وفيه تقديم<sup>(٣)</sup> المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم<sup>(٤)</sup>، «وَسَالِمٌ جَمْعٌ» منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: «وَيَشْبَهُ ذَيْنَ». مجرور بالعطف على غاير ومُذْنِب. والتقدير: جمع<sup>(٥)</sup> هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: «وَبِهِ عِشْرُونَ». هذه هي الكلم<sup>(٦)</sup> التي ألحقت<sup>(٧)</sup> بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ: عشرون<sup>(٨)</sup> وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين<sup>(٩)</sup> ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، والأهلون: وهو جمع غير مستوف للشروط؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، وأولو<sup>(١٠)</sup>: وهو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وعالمون؛ وهو أيضاً اسم جمع ولا مفرد له من لفظه، وليس بجمعاً لِعَالِمٍ؛ لأن عالماً أعم، وعليون: اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، وأَرْضُونَ؛ جمع أرض، وقوله: «سَدٌّ» راجع لأرضين، ووجه شدوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما، حذف من<sup>(١١)</sup>

(١) في ظ «باجزر وبانصب» وفي ك «باجزر وانصب».

(٢) في هـ، ت «فهو».

(٣) «تقديم» ساقطة من ظ.

(٤) قال الصبان ١: ٧٩ «قوله وبها اجر وانصب: ليس المجرور متنازعا فيه لاجر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى، وعلى هذا القول فالذي أعلمناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٤٣.

(٥) في ت «وجمع».

(٦) في هـ «هذه من الكلم» وفي ظ «هذه الكلم».

(٧) في ظ «لحقت».

(٨) في الأصل «عشرين» وفي ش «منها عشرون» وفي ظ «وعشرين».

(٩) في ظ «تسعين».

(١٠) في الأصل، هـ «وأولو» والمثبت أصوب بدون ألف.

(١١) في ظ «منه».

مفردة<sup>(١)</sup> [حرف]<sup>(٢)</sup> أصليّ وعوض منه تاء التأنيث [ولم يكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات]<sup>(٣)</sup> كَسَمَتَ وَعِدَّةٌ ولم يحذف / من أرض حرف  $\frac{١٢}{١}$  أصلي<sup>(٤)</sup> فيعوض منه، بل حذفت<sup>(٥)</sup> منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم ارْضَيْتَهُ. فشذ<sup>(٦)</sup> على هذا جملة في موضع الحال من أرضين، والتقدير وَأَرْضُونَ في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه، يعني كل ما حذفت من مفردة حرف [أصلي]<sup>(٧)</sup> وعوض منه<sup>(٨)</sup> تاء التأنيث كعزّين وثيّين وسنين ومعين<sup>(٩)</sup>، وقوله: «وَمِثْلَ جِبْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ». الإشارة بذّا إلى سنين وبابه، يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال جبن فيلزم فيه<sup>(١٠)</sup> الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون [فتقول هذه سنون بضم النون، ورأيت سنيئاً بفتح النون، وجفت في سنين بكسر النون]<sup>(١١)</sup> ولا تحذف النون للإضافة. وفهم من قوله: قد يرد أن ذلك قليل، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِيناً

(١) «مفردة» ساقطة من ظ.

(٢) «حرف» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٣) ما بين المقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٤) ما بعد أصلي «إلى هنا ساقط من ظ.

(٥) في الأصل، ش «حذف».

(٦) في ش «وشذ».

(٧) «أصلي» تكملة من هـ، ك.

(٨) في الأصل «من».

(٩) في هـ «كعزّين وثيّين وعيّن».

وفي ز، ك «كعزّين وثيّين وعيّن. فعزّين جمع عزة، وثيّين جمع ثبة، وعيّن جمع عضة».

وفي ظ «كعزّين وثيّين وعيّن».

وفي ت «كعديّن وثيّين وعيّن».

والأمثلة كلها صحيحة في جميع النسخ إلا أن عبارة ز، ك أفضل.

(١٠) في ت «فيها».

(١١) ما بين المقوفين تكملة من ش.

كيسيين يوشف»<sup>(١)</sup> في إحدى الروايتين، وقوله، «وَهَرَّ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ، يعني<sup>(٢)</sup>: أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

٢ - دَعَانِي مِنْ تَجِدَ فَإِنَّ سَيْبَهُ \* لَعِبَنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتَنَا مُرْدًا<sup>(٣)</sup>

ثم قال:

(ص) وَتَوْنٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُ \* فَافْتَحَ وَقَلَّ مِنْ يَكْشِرِهِ نَطْقُ

(ش) يعني أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرهما قليل، قيل<sup>(٤)</sup>

وهو مخصوص بالضرورة<sup>(٥)</sup>، كقوله:

٣ - وَمَاذَا يَتَغَيُّ الشُّعْرَاءُ مِنِّي \* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٦)</sup>

ثم قال<sup>(٧)</sup>:

<sup>(١)</sup> وفي رواية:

«اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيْبٌ كَيْسِي يَوْشَف» كذا في البخاري ٣٣: ٢ وفي سنن أبي داود «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيْبٌ كَيْسِي يَوْشَف».

انظر سنن أبي داود ٣٣: ١ «باب القنوت في الصلاة» وشرح ابن الناطم ٤٨، وشرح المرادي ٩٧: ١ وشرح ابن عقيل ٦٥: ١، وشرح الأشموني ٨٧: ١.

<sup>(٢)</sup> «يعني» ساقطة من ظ.

<sup>(٣)</sup> الشاهد للصمة بن عبد الله أحد شعراء الدولة الأموية.

انظر اللسان «سنه» وشرح المفصل ٥: ١١، وشرح ابن الناطم ٤٨ وشرح المرادي ٩٧: ١ وشرح ابن عقيل ٦٥: ١، وشرح الشواهد للعيني ١: ٨٦ وشرح التصريح ١: ٧٧.

دعاني: أي اتركاني.

مردا: مردٌ جمع أمرد؛ وهو الذي لم ينبت بوجهه شعر.

<sup>(٤)</sup> «قيل» ساقطة من ش، ظ.

<sup>(٥)</sup> «بالضرورة» تركيب غير واضح في الأصل.

<sup>(٦)</sup> الشاهد لشحيم بن وثيل الزبائجي.

وروايته في الأصمعيات واللسان والخزانة:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ

انظر اللسان «ربع» والأصمعيات ١٩ وشرح المفصل ٥: ١٤٠١١ والخزانة ٣: ٤١٤ وشرح الأشموني

١٢٠: ١.

<sup>(٧)</sup> «ثم قال» ساقط من ك، وفي ظ «وقوله».



(ص) وَتُونُ مَا تُثِي وَالْمَلْحَقِ بِهِ \* يَعْكُسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَأَنْتَبَهُ/

(ش) يعني أن نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو<sup>(١)</sup> لغة مع الباء وقيل مطلقاً [ومنه قوله:

٤ - أَغْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا

وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلِيَانَا]<sup>(٢)</sup>

وقوله: فانتبه [أي فانتبه]<sup>(٣)</sup> لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن مواضع النيابة أيضاً نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمَا يَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جَمِعَا \* يَكْسُرُ فِي الْجَزِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا  
كَذَا أَوْلَاثُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ \* كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

(ش) يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يُجَزُّ ويُنْصَبُ بالكسرة فنقول<sup>(٤)</sup>: مَرَزْتُ بِالْهَيْئَاتِ، وَرَأَيْتُ الْهَيْئَاتِ، وإنما نُصِبَ<sup>(٥)</sup> بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرع عنه<sup>(٦)</sup>، وقُدِّمَ الجر؛ لأن النصب محمول عليه، وقوله «كَذَا

(١) في ش «وهي لغة» وفي هـ ز «قيل وهذه لغة» وفي ت «وقيل هي لغة».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

البيتان لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٧.

ونسباً لرجل من ضبة في شرح الشواهد للعيني ١: ٩٠ والخزانة ٣: ٣٣٦ وهما بلا نسبة في شرح ابن

عقيل ٧١/١، وشرح التصريح ١: ٧٨ وشرح الأشموني ١: ٩٠.

وفي رواية: أحرف منها الأنف والعينان.. وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلِيَانَا.

وذكر ابن عقيل أن البيتين مصنوعان فلا يحتاج بهما. انظر هامش ابن عقيل ١: ٧٢.

ومنخرين: يفتح الميم وكسرها موضع النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ويطلق على الأنف نفسه.

ظليانا: هو اسم رجل، وقيل مثني ظلي. والمعنى المناسب للمقام هنا هو الثاني.

(٣) «أي فانتبه» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ت «نقول».

(٥) في ت «ينصب».

(٦) في ظ «عليه».

أُولَآثَ». البيت. هذا هو الملحق بجمع<sup>(١)</sup> المؤنث السالم وهو نوعان:  
 الاول: [أُولَاتِ]<sup>(٢)</sup> وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه،  
 وإليه أشار بقوله: «كَذَا أُولَآثَ»، يعني أن<sup>(٣)</sup> «أُولَاتِ» يلحق بجمع  
 المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: «وَأَنْ كُنَّ  
 أُولَآثٍ حَمَلٍ»<sup>(٥)</sup>.

الثاني: ما سُمِّيَ<sup>(٦)</sup> به من جمع المؤنث السالم. وإليه أشار بقوله: «وَالَّذِي  
 اسْمًا قَدْ جَعَلُ... إلى آخره فنقول في رجل اسمه هِنْدَاثٌ: هذا  
 هِنْدَاثٌ وَرَأَيْتُ هِنْدَاثٍ / وَمَرَزْتُ يَهِنْدَاثٍ. كما كان قبل  
 التسمية ومنه «أَذْرِعَاتُ»<sup>(٧)</sup> اسم موضع بالشام وذآله معجمة،

١٣  
١

(١) في تـ «الجمع».

(٢) «أولات» تكملة من هـ، ظ، ت.

(٣) «أن» ساقطة من ظ.

(٤) في الأصل «وبالكسرة».

(٥) سورة الطلاق آية: ٦.

(٦) في ظ «ما تسمى» وما أثبت أدق.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٧٥.

«أذرعَاتٍ ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ،  
 ورأيت أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.  
 هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:  
 أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويزال منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت  
 أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.  
 والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت  
 أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ. ويروي قوله وهو امرؤ القيس:  
 تَسَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَغْلُتُهَا بِمِخْرَبٍ، أَذْنَى دَارِهَا تَقْطُرُ عَلَيَّ  
 بكسر اللام منونة كاللذهب الأول، ويكسرهما بلا تنوين كاللذهب الثاني، ويفتحها بلا تنوين كاللذهب  
 الثالث».

«فأولات» مبتدأ وخبره كَذَا «والذي» مبتدأ، وصلته «اسماً قد

جُعِلَ»، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد<sup>(١)</sup> على الموصول، «واسماً» مفعول ثانٍ بجعل، «وكَأْذِرْعَاتٍ» متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، «وَذَا» مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم<sup>(٢)</sup> المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، «وقِيلَ» خبره، وفيه متعلق بقِيلَ وتقديره: والذي جُعِلَ اسماً من جمع المؤنث السالم كأْذِرْعَاتٍ [قِيلَ]<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup> هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النيباء: نيباء الفتحة عن الكسرة<sup>(٥)</sup> وإليه أشار بقوله:

(ص) وَجُرِّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ \* ...

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب؛ لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... \* مَا لَمْ يُصَفْ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلٍ وَدِفٍ

(ش) فشمل «أل» الزائدة<sup>(٦)</sup> نحو: التَّيْزِيدُ، وغير الزائدة<sup>(٧)</sup> نحو: الْأَحْسَنُ<sup>(٨)</sup>

(١) «عائد» ساقطة من ظ.

وفي ش «يعود».

(٢) في ك «للكحكم».

(٣) «قِيلَ» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «فيه» ساقطة من ظ.

(٥) في الأصل «الكبيرة» تحريف من الناسخ.

(٦) في الأصل «فشملت الزائدة».

وفي ش، هـ «فشملت أل الزائدة».

وفي ظ «فشملت الزائدة».

(٧) في الأصل «وغير الزائدة».

(٨) في ز، ط، ك «نحو الحسن».

وفي ت «نحو الأحمر» وهذا جائز.

ومعنى زِدْف: تَبِع وقوله: «وَجُرَّ» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وما» في موضع رفع نائية<sup>(١)</sup> عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر «وما» في موضع نصب على أنه مفعول به، و«ما» في قوله / «مَا لَمْ يُصَفَّ ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ ١٣ ٢٢» والتقدير: مدة كونه غير مضاف ولا تابع<sup>(٢)</sup> لآل. ومن مواضع النياحة نياحة النون عن الضمة، ونيابة حذفها عن السكون والفتحة، وذلك في خمسة<sup>(٣)</sup> أمثلة من الفعل والياء<sup>(٤)</sup> أشار بقوله:

(ص) وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ<sup>(٥)</sup> يَفْعَلَانِ الثُّونَا • رَفَعَا وَتَذَعِينِ وَتَشَأَلُونَا  
وَحَذَفَهَا لِلْحَزْمِ وَالنُّصْبِ سِمَةً • كَلِمَ تَكُولِي لِتَرْوِي مَظْلَمَتَهُ

(ش) يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ. وفُهِم من قوله: «لِنَحْوِ» أنها أكثر وتبلغ<sup>(٦)</sup> بالاستقراء إلى ثمانية لأن «يفعلان» شامل لما ألفه ضمير<sup>(٧)</sup> نحو: الرُّيْدَانِ يَفْعَلَانِ.

ولما كان<sup>(٨)</sup> ألفه علامة التثنية نحو: يَفْعَلَانِ الرُّيْدَانِ على لغة أكلوني البراغيث، ومتضمن<sup>(٩)</sup> أيضاً «تَفْعَلَانِ» بالتاء فإنه<sup>(١٠)</sup> شبيهه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو: أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ، وعلامة التثنية نحو: تَفْعَلَانِ الهَيْدَانِ،

(١) في الأصل، ت «نيابة».

(٢) في ك «ولا تابعاً».

(٣) في ت «وفي ذلك خمسة».

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «وإليه» تحريف.

(٥) في الأصل «النحو».

(٦) في ش، هـ «وتصير».

(٧) وفي ك «وتصل».

(٨) في ش «لما كان ألفه ضميراً».

(٩) «كان» ساقطة من ش، هـ، لك.

(١٠) في ش، هـ «وتضمن».

(١١) في ش «لأنه».

وأما «تَسْأَلُونَ» فتكون واوه ضميراً<sup>(١)</sup> نحو: أَنْتُمْ تَسْأَلُونَ. وهو<sup>(٢)</sup> مُتَضَمِّن لِيَفْعَلُونَ؛ لأنه شبهه، وواو يَفْعَلُونَ تكون ضميراً نحو: الزُّيْدُونَ يَسْأَلُونَ، وعلامة جمع نحو: يَسْأَلُونَ الزُّيْدُونَ. وأما «تَذْعِينِ» فلا تكون ياؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ ١٤/ «والتَّوْن» ١٤  
مفعول أوَّل باجعل، «وَرَفَعَا» مفعول ثان، وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير<sup>(٣)</sup>: واجعل التَّوْن علامة رفع لِيَتَخَوُ يَفْعَلَانِ وَتَذْعِينِ وَتَسْأَلُونَ. وقوله: «وَحَذَفُهَا»<sup>(٤)</sup> لِيَلْجِزِمِ وَالتَّضْبِ سِمَةً<sup>(٥)</sup>، أي علامة. وقدم الجرم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجرم وهو قوله: «كَأَنَّ تَكُونِي». ومثال للنصب وهو قوله: «لِيَتَزَوَّيَ مَظْلَمَةً»<sup>(٦)</sup> يجوز في لامة [الفتح]<sup>(٧)</sup> والكسر والقياس الفتح وإعلم أن علامات<sup>(٨)</sup> الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة، وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

(ص) وَاسْمٌ مُغْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا \* كَالْمُضْطَمِّ وَالْمُزْتَفِّي مَكَارِمًا  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا \* جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا  
وَالثَّانِ مَقْصُوفٌ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ \* وَرَفْعُهُ يُنْوِي كَذَا أَيْضاً يُجَرُّ<sup>(٩)</sup>

(ش) يعني<sup>(١٠)</sup> أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف لازمة [قبلها

(١) في الأصل «ضمير».

(٢) في الأصل «وهم».

(٣) في الأصل «التقدير».

(٤) في ظ «وحذفها».

(٥) «سمة» الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٦) في الأصل، هـ، ز، ت «لتروي ومظلمة».

وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) «الفتح» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وفي ش «النصب».

(٨) في ش «علامة».

(٩) هذا البيت ساقط من ظ.

(١٠) «يعني» ساقطة من ظ.

فتحة<sup>(١)</sup>] كالمصطفى أو ياء [لازمة<sup>(٢)</sup>] قبلها كسرة كالمترقى يسمى معتلاً  
[وليس من الأسماء ما حرف إعرابه أو قبلها ضمة لازمة<sup>(٣)</sup>] وما موصولة  
مفعول أول بسم، ومعتلاً مفعول ثان، وصلة «ما» كالمصطفى، و«مكّارماً»  
مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به<sup>(٤)</sup> [ومن الأسماء متعلق  
بسم<sup>(٥)</sup>] ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة  
يقدر فيه جميع الإعراب أعني / الضمة والفتحة والكسرة؛ لتعذر النطق بها <sup>١٤</sup>ب  
نحو: قَامَ الْفَتَى وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى، ويسمى مقصوراً، وقد نبه  
على ذلك بقوله: قَالِ الْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا. جميعه، البيت، ثم نبه على  
القسم الثاني بقوله: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ... البيت، يعني أن القسم الثاني من  
المعتل يسمى منقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها نحو: رَأَيْتُ  
الْقَاضِيَّ، وتُتَوَى فيه<sup>(٦)</sup> الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الباء  
نحو: قَامَ الْقَاضِيَّ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِيَّ، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال<sup>(٧)</sup>  
بقوله:

(ص) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ \* أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ عَرِفُ  
فَالْأَلِفُ الْوُ فِيهِ غَيْرُ الْحَزْمِ \* وَأَيُّ نَصْبٍ مَا تَكِيدُ عَرِ يَزْمِي  
وَالرُّفْعُ فِيهِمَا الْوُ وَاحْدٌ جَازِمًا \* ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

(١) «قبلها فتحة وتكلمة من هـ، ز، ك.

(٢) «لازمة» تكلمة من هـ، ز، ك.

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ش.

وفي هـ «وليس من الأسماء ما آخره أو قبلها ضمة لازمة».

(٤) «أو ظرف أو مفعول به» ساقطة من ش، وشطب من هـ.

(٥) «ومن الأسماء متعلق بسم» تكلمة من ش، ز، هـ، ط، ك.

(٦) «في الأصل، ش، ز، ك «فيها».

(٧) «من الأفعال» ساقط من ط.

(ش) يعني <sup>(١)</sup> أن المعتل من الأفعال ثلاثة <sup>(٢)</sup> أقسام:

. ما آخره ألف نحو يخشى.

. وما آخره واو نحو يغزو <sup>(٣)</sup>

. [وما آخره ياء نحو يرمي] <sup>(٤)</sup>، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و«أي فعل»:

شرط، [وهو مرفوع] <sup>(٥)</sup> بالابتداء، وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون

شأنية «وَأَخِزْ مِنْهُ أَلْفٌ» جملة من مبتدأ وخبر مفسرة للضمير المستكن في

كان الشأنية المقدرة ويحتمل <sup>(٦)</sup> أن تكون ناقصة «وَأَخِزْ مِنْهُ» <sup>(٧)</sup> اسمها

«وَأَلْفٌ» خبرها ووقف عليه <sup>(٨)</sup> بالسكون على لغة ربيعة <sup>(٩)</sup>، والفاء <sup>(١٠)</sup> جواب

الشرط وفي «حُرِفْ» ضمير مستتر عائد على فعل «وَمُعْتَلٌّ» حال منه مقدم

على عامله/ وقوله: «فَالْأَلْفُ إِنِّي فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ»، يعني أن ما في <sup>(١١)</sup> آخره  $\frac{10}{1}$

ألف من الأفعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لتعذر

ظهورهما في الألف نحو: زَيْدٌ يَوْضَى، وَلَنْ يَخْشَى <sup>(١٢)</sup> «والألف» <sup>(١٣)</sup> مفعول

<sup>(١)</sup> يعني أن «ساقط من ظ».

<sup>(٢)</sup> في ش «على ثلاثة».

<sup>(٣)</sup> في ظ، ت قدم مثال الياء «وما آخره ياء نحو يرمي» قبل مثال الواو «وما آخره واو نحو يغزو».

<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> وهو مرفوع» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

<sup>(٦)</sup> في ك «يحتمل».

<sup>(٧)</sup> في الأصل «ضمة».

<sup>(٨)</sup> «عليه» ساقطة من ظ، ت.

وفي ك «ووقف عليها».

<sup>(٩)</sup> ربيعة تقف على المنصوب المنون بالسكون مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف.

<sup>(١٠)</sup> في ظ، ت «والفاء في» يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «أو واو أو ياء فمعتلا

عرف».

<sup>(١١)</sup> «في» ساقطة من ظ، ت.

<sup>(١٢)</sup> في ش «نحو: زيد يرضي ولن يرضي».

<sup>(١٣)</sup> في ظ «والألف».

بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء وقول: «وَأَبْدِ نَصْبٍ  
مَا كَيِّدُغُو يَزْمِي»، يعني أن ما آخره واو «كَيِّدُغُو» أو ياء «كَيِّزْمِي» يظهر  
نصبه بالفتحة لختفها نحو: لَنْ يَدُغُو وَلَنْ يَزْمِي، ومعنى «أَبْدِ» أظهر «وما»  
موصولة وصلتها «كَيِّدُغُو»، و«يَزْمِي» معطوف على<sup>(١)</sup> يدعو بحذف حرف  
العطف، وقوله: «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَتَوُ» يعني أن الرفع ينوي في الواو والياء لنقل  
الضمة في الواو والياء<sup>(٢)</sup>، و«الرَّفْعُ» مفعول مقدم بانو، وقوله: «وَاحْذَفْ»<sup>(٣)</sup>  
جائزاً ثَلَاثَهْنَ<sup>(٤)</sup> إلى آخره. يعني أن هذه الحروف<sup>(٥)</sup> الثلاثة أعني الألف<sup>(٦)</sup>  
والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَزْمِ، «وجازماً»  
حال من الفاعل المستتر في احذف، «ثَلَاثَهْنَ»<sup>(٧)</sup> مفعول باحذف ومفعول  
«جائزاً» محذوف تقديره: الأفعال<sup>(٨)</sup>، و«تَقْضِ» مجزوم على جواب<sup>(٩)</sup> الأمر،  
«وَحَكَمًا مَفْعُولٌ بِهِ إِنْ جَعَلْتَ تَقْضَ بِمَعْنَى تُوْدِي، ومفعول<sup>(١٠)</sup> مطلق إن  
جعلت تقض<sup>(١١)</sup>» بمعنى تحكم، كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

(١) في ش «عليه».

(٢) في ش «لنقل الضمة فيهما».

(٣) في الأصل «وحذف» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في الأصل «ثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ظ، الأحرف.

(٦) في ش، ظ، هـ، ك «وهي الألف».

(٧) في الأصل «وثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في هـ، ز، ظ، للأفعال.

(٩) وفي ش «جائزاً للأفعال».

(١٠) في الأصل «على جواز».

(١١) في ش، ظ «أو مفعول».

(١٢) في الأصل «تقضى» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.



## «النكرة والمعرفة»

[النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال] <sup>(١)</sup> /:

١٥  
ب

(ص) نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا \* أَوْ وَاقِعٌ مُؤَيِّعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أن النكرة ما تقبل <sup>(٢)</sup>، «أل» وهي الألف واللام، وقوله: «مُؤَثَّرًا» أي: مؤثرة التعريف، واحتراز بذلك من «أل» <sup>(٣)</sup> التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة «كالكلائي»، والتي للمسح الصفة «كالخارث» فإن كليهما <sup>(٤)</sup> لم يؤثر <sup>(٥)</sup> فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: «أَوْ وَاقِعٌ مُؤَيِّعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا» يعني أن من النكرات ما لا يقبل <sup>(٦)</sup> «أل» كذي بمعنى صاحب، «وما» الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان <sup>(٧)</sup> «أل» لكنهما <sup>(٨)</sup> في معنى ما يقبلها <sup>(٩)</sup>، «فذو بمعنى صاحب و«ما» بمعنى شيء، وكلاهما يقبل «أل» [ثم] <sup>(١٠)</sup> قال:

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) في هـ، ز، ك، هي ما يقبل.

وفي ظ «ما يقبل»، وفي ت «هي ما تقبل».

(٣) في ظ «من النكرة» خطأ من الناسخ.

(٤) في الأصل، هـ، ظ، «كلاهما» والصواب ما أثبت.

وفي ش، ت «كلا منهما».

(٥) في ظ «لم يؤثر».

(٦) في ظ «ما لا يقبل» والتذكير والتأنيث جائز.

(٧) في هـ، ز «ولا يقبلان».

(٨) في الأصل، هـ، ظ «لكن هما».

(٩) في الأصل «ما يقبلهما».

(١٠) «ثم» تكملة من ش، هـ، ظ.

(ص) وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي \* وَهِنَّذَ وَابْنِي وَالْعَلَامَ وَالَّذِي

(ش) يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هو<sup>(١)</sup> ما لا يقبل «أل» ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة، الضمير «كهم»، واسم الإشارة «كذي»، والعلم «كهئند»، والمضاف إلى المعرفة<sup>(٢)</sup> «كأبني»، والمعرف بأل «كالْعَلَام»<sup>(٣)</sup> والموصول «كالذّي» ولم يذكر المقصود في النداء نحو: «يَا زَجَلْ» وهو من المعارف، لأنه داخل كما قيل<sup>(٤)</sup> في المعرف بأل أو في اسم الإشارة<sup>(٥)</sup>، ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرنها وهو الضمير فقال:

(ص) فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ \* كَأَنَّتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ<sup>(٦)</sup> / ٦٧

(ش) يعني أن ما دل على غيبة نحو «هو» أو حضور نحو «أنت» و«أنا» يُسمى ضميراً ودخل في قوله: «أَوْ حُضُورٍ» اسم الإشارة [لأنه حاضر]<sup>(٧)</sup> لكنه أخرجه بالمثال. ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

(ص) وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا  
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ<sup>(٨)</sup>

(ش) يعني أن الضمير المتصل هو<sup>(٩)</sup> ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه

(١) في ز، ك «هي» أعاد الضمير على ظاهر اللفظة.

(٢) وإلى المعرفة ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «كالْعَلَام».

(٤) في ظ وفي النداء وهو با رجل لأنه داخل كما قيل، والباقي ساقط.

(٥) قال الأشموني ٩٦:١ «وإذا في شرح الكافية المنادى المقصود كبا رجل واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه وذبح قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة».

انظر التسهيل ٢١، وشرح الكافية للرضي ١٤١:١، وشرح المفصل ٨:٢، ٩.

(٦) يسمى الضمير والمضمر في اصطلاح البصريين، وفي اصطلاح الكوفيين يُسمى كنايةً ومَكْنِيًّا.

(٧) «لأنه حاضر» تكملة من ش، ه، ظ، ك، ت.

(٨) هذا البيت ورد في ه بعد الشاهد.

وهو ساقط من ش، ز، ك.

(٩) في ز، ك «هو الذي».

في أول الكلام<sup>(١)</sup> ولا يلي «إلا» في الاختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

٥ - وَمَا تَبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِكَ \* أَنْ لَا يُجَاوِرَتَا إِلَّاكَ دِيَارٌ<sup>(٢)</sup>

وقوله: «كالياء» البيت<sup>(٣)</sup>، أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من «ابني» وهي مجرورة بالإضافة، وكاف الخطاب<sup>(٤)</sup> من «أَكْرَمَكَ» وهو منصوب بأكرم، «وياء المخاطبة»، «وها الغائب من سليله، والياء من سليله»<sup>(٥)</sup> مرفوعة بسل<sup>(٦)</sup> والهاء منصوبة به، ثم قال:

(ص) وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَاءُ يَجِبُ \* وَلَقَطُ مَا جُرَّ كَلَفِظَ مَا نُصِبَ

(ش) يعني أن الضمائر كلها مبنية<sup>(٧)</sup> وقوله: وَلَقَطُ مَا جُرَّ كَلَفِظَ مَا نُصِبَ، يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح

(١) في الأصل «اللام».

(٢) وفي رواية كما في هـ، ز، ط، ث.

وَمَا عَلَيَّ إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِكَ أَنْ لَا يُجَاوِرَتَا إِلَّاكَ دِيَارٌ  
أنشد هذا البيت الفراء ولم أقف على قائله رغم وروده في كتب النحو. انظر شرح المفصل ١٠١:٢، وشرح ابن عقيل ٩٠:١، وشرح الشواهد للعيني ١٠٩:١، وشرح التصريح ٩٥:١، والهمع ١٩٦:١.  
ديار: يعني أحد قال تعالى في سورة نوح آية: ٢٦،  
(وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا)

(٣) في ش، ك ذكر البيت مرة أخرى.

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ ابْنِي أَكْرَمَكَ \* وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنَ سَلِيلِهِ مَا مَلَكُ

(٤) في ط «وكاف الخطاب».

(٥) ما بعد «سليله» إلى «أكرمك» ساقط من ط.

(٦) في ك «بسللي» وما أثبت أدق.

(٧) «يثبت المضمرات إما لشبهها بالحروف وضعا كالتاء في ضربت، والكاف في ضربك، ثم أجزت بقية المضمرات، نحو: أنا ونحن وأنتما وهما مجرأا طردا للباب، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أعني المحصور في المتكلم والغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى. ولما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني. عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص» شرح الكافية للرضي ٣:٢.

للنصب، ففهم منه أن «الياء» من «ابني» تصلح للنصب؛ لأنها مجرورة<sup>(١)</sup>، وأن «الكاف» من أَكْرَمْتَكَ<sup>(٢)</sup> تصلح للجر؛ لأنها منصوبة/ وأن «الهاء» من ب<sup>١٦</sup> «سَليهِ» تصلح للجر؛ لأنها منصوبة ، وإن «الياء» من «سَليهِ» لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله<sup>(٣)</sup>:

لِلرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَجَرِّ نَا صَلَّحْ \* كَاغْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَتَّحْ

(ش)<sup>(٤)</sup> هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله: رفعه، ونصبه وجره، وقد مثل به مجروراً في قوله: «كَاغْرِفْ»<sup>(٥)</sup> بِنَا ومنصوباً في قوله: «فَإِنَّا»، ومرفوعاً في قوله: «نِلْنَا»، والمتَّحْ جمع مِثْحة وهي القطيعة، وفهم منه أن «الياء» من سَليهِ<sup>(٦)</sup> [مرفوعة]<sup>(٧)</sup> وما لم يذكر من الضمائر المتصلة<sup>(٨)</sup> خاص بالرفع، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو<sup>(٩)</sup> «ياء»<sup>(١٠)</sup> المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو «نا»، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهي<sup>(١١)</sup> «ياء» المخاطبة و«تاء الضمير» متكلماً كان أو مخاطباً و«واو الضمير»<sup>(١٢)</sup>

(١) في ز، ك «مجرورة بالإضافة».

(٢) ما بعد «منصوبة» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) في الأصل رمز لكلمة الشارح بالرمز «ش» من هنا إلى آخر الشرح.

(٥) في الأصل «فاعرف».

(٦) في ش، ه، ظ، ك، ت «في سَليهِ».

(٧) «مرفوعة» تكلمة من ز.

(٨) والمتصلة ساقطة من ظ.

(٩) في ظ «وهي».

(١٠) في الأصل «تاء». وما أثبت هو الصواب لأن الياء في حالي النصب والجر تكون للمتكلم.

(١١) في ه، ز «وهو» وهذا جائز، لأنه يعود على القسم الثالث وإن لم يذكره إلا أنه واضح من العبارة.

(١٢) في ظ «وباء الضمير» وما أثبت أدق لأنه يريد واو الجماعة.

وَأَلَفَ الْاِثْنَيْنِ وَ«نُونِ الْاِثْنَاثِ» فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ<sup>(١)</sup>، ثم قال:

(ص) وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لِمَا \* غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(ش) يعني أن «أَلِفَ الْاِثْنَيْنِ»<sup>(٢)</sup> و«وَاوِ الْجَمْعِ» و«نُونِ الْاِثْنَاثِ» للغائب والمخاطب، فمثالها<sup>(٣)</sup> للغائب: الزُّيْدَانِ قَامَا، والزُّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهِنْدَاثُ قُمْنَ، ومثالها للمخاطب: قُومَا، وَقُومُوا / وَقُمْنَ، إلا أن قوله: «وَعَيْرِهِ» شامل<sup>١٧</sup><sub>١</sub> للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم، إلا أن<sup>(٤)</sup> تمثيله بقَامَا وهو للغائب، واعْلَمَا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده، ولو قال عوض: وغيره وخوطب، لكان أنصّ وقوله: «وَأَلِفٌ» مبتدأ، و«الْوَاوُ وَالْثَوْنُ» معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف<sup>(٥)</sup> عطفت المعرفة<sup>(٦)</sup> عليه، و«لِمَا غَابَ» خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء، وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله<sup>(٧)</sup>: يَتَأَنَّ فَعَلَتْ ثُمَّ قَالَ: قوله<sup>(٨)</sup>

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَمْتَنِي \* كَأَفْعَلٍ أَوْافِقٍ نَغْفِطُ إِذْ تَشْكُرُ

(ش) يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أن<sup>(٩)</sup> ذلك لا يكون في ضمائر النصب

(١) الضمائر المختصة بالرفع والتي عددها الشارح تسعة من أمثلتها: فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وفعلتُمَا، وفعلتُم، وفعلتُنَّ، وفعلتُ.

(٢) في ت والثنين.

(٣) في ش ومثاله.

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت ولكن.

(٥) في هـ «بالنكرة» وهي صواب.

(٦) في الأصل «المفردة». خطأ من الناسخ.

(٧) في الأصل «في قولنا».

(٨) وقوله: ساقط من ش، ز، ك، ت.

(٩) في ط «هأن».

ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير<sup>(١)</sup>:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: «كَأَقْلٍ».

الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم [وهو المشار إليه بقوله «أُوَافِقُ»].

الثالث: الفعل المضارع المفتوح بنون المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه

بقوله: تَغْتَبِطُ<sup>(٢)</sup>

الرابع: الفعل المضارع المفتوح «بتا المخاطب» وهو المشار إليه بقوله: «إِذْ

تَشْكُرُ».

و«مَا» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأُوَافِقُ مجزوم

على جواب الأمر، وَتَغْتَبِطُ معطوف على «أُوَافِقُ» على حذف / حرف<sup>(٣)</sup> ١٧  
العطف<sup>(٤)</sup>.

ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع

ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

(ص) وَذُو اِزْتِفَاحٍ وَفِضَالٍ أَنَا هُوَ • وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْبِيهِ

(ش) ضمائر الرفع المنفصلة<sup>(٥)</sup> اثنا عشر<sup>(٦)</sup>، للمتكلم منها اثنان: «أَنَا»،

(١) اقتصر الشارح على ذكر الضمير الواجب الاستتار، والحقيقة أن الضمير المستتر ينقسم إلى واجب

الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر وقد ذكره، وإلى جائز الاستتار، وهو ما يحل محله الظاهر نحو قولك: زيد يقوم أى هو حيث يجوز أن يحل محله الظاهر فتقول: زيد يقوم أبوه.

(٢) ما بين المقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت كلنا ورد في الأصل الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله نغبتط.

(٣) «حرف» ساقطة من ش، ظ.

(٤) فى ش، ظ «حذف العاطف» وحرف ساقطة.

(٥) فى الأصل، ز «المتصلة» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٦) فى هـ «اثني عشر».

وفى ظ «بائنا عشر».

و«نَحْنُ» وللمخاطب خمسة: «أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، وللغائب خمسة: «هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ» وقد اكتفي بذكر ثلاثة<sup>(١)</sup> منها لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِيهِ»، «فَأَنَا فرعه» «نَحْنُ»؛ لأن المفرد أصل للجمع، «أَنْتِ» فروعه<sup>(٢)</sup>: أَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُنَّ، لأن «أَنْتِ» له فرعان: فرع من جهة الأفراد وهو «أَنْتُمَا وَأَنْتُنَّ وَأَنْتِ»، وفرع من جهة التذكير وهو «أَنْتِ» وكذلك أيضاً «هُوَ» فروعه من جهة الأفراد: «هُمَا وَهُمْ وَهِنَّ»، ومن جهة التذكير «هِيَ»، ثم أشار إلى المنصوب من<sup>(٣)</sup> المنفصل بقوله:

(ص) وَذُو<sup>(٤)</sup> انْتِصَابٍ فِي الْفِضَالِ جُعِلَ ۝ إِيَّايَ وَالتَّغْرِيبُ لَيْسَ مُشْكِلًا

(ش) فاكنتني بذكر ضمير<sup>(٥)</sup> المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى «إِيَّايَ»<sup>(٦)</sup> عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ وَذُو انْتِصَابٍ بالواو، وإعرابه مبتدأ «وَجُعِلَ» / إلى<sup>١٨</sup> آخر البيت خبره، وفي «جُعِلَ» ضمير يعود على المبتدأ «وإِيَّايَ» مفعول ثان بجعل، وفي بعض النسخ «وَذَا انْتِصَابٍ» بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم «وإِيَّايَ» مفعول ما لم<sup>(٧)</sup> يسبم فاعله بـ«جُعِلَ»<sup>(٨)</sup> وقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) في هـ، ز، ك، ت وقد اكتفي منها بذكر ثلاثة تقديم وتأخير.

(٢) في ظ «فرعه».

(٣) «من» ساقطة من هـ، ظ.

(٤) في الأصل «وذا انتصاب» وهو صواب أيضاً.

(٥) في ت «الضمير».

(٦) ضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر:

إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُم، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُم، إِيَّاهُنَّ.

(٧) في ش، ز، ك، ت «لما لم».

قال الأزهري في موصل الطلاب ١٦٢ «ولا تقل مفعول لما لم يسبم فاعله لما في هذا التعبير من التطويل والخفاء».

(٨) «بجعل» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ش، هـ، ظ، ك «بجعل» وما أثبت أصوب كما في ز والألفية.

(٩) في ش، ت «فلم قال».

(ص) وَلِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُفْصِلُ \* إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُثْبِتُ

(ش) يعني أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً<sup>(١)</sup> مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

٦ - بِالْبَائِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ لَقَدْ صَبَحَتْ \* لِلْأَهْلِ الْأَرْضُ فِي دَفْرِ الدَّهَارِ<sup>(٢)</sup>

لأنه قد<sup>(٣)</sup> يتأني الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي «اختيار» متعلق «يجيء»، ثم قال:

(ص) وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيَّةٍ وَمَا \* أَشْبَهَتْ فِي كُنْثَةِ الْخَلْفِ انْتَمَى  
كَذَاكَ خِلَّتِيهِ، وَاتِّصَالاً \* اخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

(ش) يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من<sup>(٤)</sup> سلبية وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدَّرَهْمُ أَغْطَيْتُكَ إِثَاءً، واختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: «وَصِلْ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «فِي كُنْثَةِ الْخَلْفِ انْتَمَى»<sup>(٦)</sup> أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها

(١) «منفصلاً» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد للفرزدق وروى في الديوان ٢١٤:١

بالبائث الوارث الأموات لَقَدْ صَبَحَتْ

لِلْأَهْلِ الْأَرْضُ بِالدَّفْرِ الدَّهَارِ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٣٣:١، وشرح ابن عقيل ١٠١:١، وأوضح المسالك ٦٦:١، وشرح

الشواهد للعيني ١١٦:١، وشرح التصريح ١٠٤:١، والهمع ٢١٧:١.

الباعث والوارث: من أسماء الله عز وجل.

(٣) وقد ساقطة من ت.

(٤) في الأصل وفي.

(٥) «وصل» ساقطة من ظ.

(٦) مثال الاتصال أيضاً قوله تعالى في سورة هود آية ٢٨

(تَعِيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْذَارٌ مَكُونُهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)

ومثال الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:



ضميراً متصلاً / أخص من خبرها، وقوله: «كَذَلِكَ خِلْتَنِي»، أي مثل كُتِبَ في <sup>١٨</sup>ب  
الحلْف المذكور يعني [فخلفتني]<sup>(١)</sup> وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين  
منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب «ظن» الأول منهما أخص، وظاهر  
قوله: «الحلْف انْتَمَى» أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال [فيما  
ذكر]<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال<sup>(٣)</sup>  
فيما ذكر، [مكرر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال  
والانفصال فيما ذكر]، وإنما المراد الحلْف انْتَمَى في الاختيار، ويدل على  
أن<sup>(٤)</sup> مراده ما ذكر قوله: «وَأَصْلاً: أَخْتَارُ، غَيْرِي، اخْتَارَ»<sup>(٥)</sup> الانفصالاً، وهو  
موافق في ذلك «لابن الطراوة» والرماني<sup>(٦)</sup>، وأو في قوله: «أَوْ أَفْصِلُ  
لِلتَّخْيِيرِ» وهاء سلبيه مفعول «يُصِلُ» أو<sup>(٧)</sup> «بِافْصِلُ»<sup>(٨)</sup>، فهو من باب التنازع

= لَوْ كَانَ إِثَاءً لَقَدْ خَالَ يَمْدَنَا \* عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَنْقَرُّ  
انظر الكتاب ٣: ٣٦٤، وشرح المفصل ٣: ١٠٤، ١٠٥، وشرح التصريح ١: ١٠٧، وشرح الأشموني  
٥٢: ١.

(١) «فخلفتني» تكملة من المطبوع لم ترد في الأصل، ولا بقية النسخ، وإثباتها زيادة توضيح.

(٢) «فيما ذكر» تكملة من المطبوع، وإثباتها لا يفيد كثيراً لتكرارها.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٤) «أن» ساقطة من ظ.

(٥) في الأصل «اختيار». وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) اختار سيبويه، والجمهور وابن مالك في التسهيل الانفصال واختار غيرهم كالرماني وابن الطراوة وابن  
مالك في هذا الرجز الاتصال.

انظر الكتاب ٢: ٣٦٥، والتسهيل ٢٧، وشرح التصريح ١: ١٠٨، وشرح الأشموني ٥٢: ١، ٥٣.

«ابن الطراوة»: سليمان بن محمد بن عبد الله اللاتقي، الأندلسي المعروف بابن الطراوة. نحوي، أديب،  
ناثر، ناظم.

من مؤلفاته: الترشيع في النحو والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله في الاسم والمسعى توفي ٥٢٨ هـ.  
«الرماني»: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ويعرف بالأخشيدى وبالوراق، واشتهر بالرماني.  
أديب، نحوي، لغوي، فقيه، مفسر. أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج. من تصانيفه المبتدأ في  
النحو ومعاني الحروف والاشتقاق، وشرح الصفات ت ٣٨٤ هـ.

(٧) «يُصِلُ أَوْ» ساقطة من ش، ك، ت.

(٨) «بِافْصِلُ وهو مطلوب» وفي ك «افْصِلُ وهو مطلوب أيضاً لصل» وعبارتهما ليست دقيقة.

وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، «وإتصلاً» مفعول مقدم باختيار ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ \* وَقَدْ مَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(ش) الْأَخْصُ هُوَ الْأَعْرَفُ فُضْمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَخْصُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ<sup>(٢)</sup>، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ أَخْصُ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَإِذَا أُريدَ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ الثَّانِي قُدِّمَ الْأَخْصُ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اتِّصَالِهِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِ، وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصُ؛ [فِي اتِّصَالٍ]<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا أُريدَ انْفِصَالُهُ قُدِّمَ / ١٩  
مَا شِئْتَ مِنَ الْأَخْصِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup> غَيْرُ الْأَخْصِ وَجِبَ انْفِصَالُ الثَّانِي وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ مَنَّ<sup>(٥)</sup> مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ، فَإِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصِ وَجِبَ انْفِصَالُ الثَّانِي، وَإِذَا تَقَدَّمَ الْأَخْصُ جَازَ اتِّصَالُ الثَّانِي وَانْفِصَالُهُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»<sup>(٦)</sup>.

فاتصال<sup>(٧)</sup> الضمير في قوله: مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ جائز لتقدم<sup>(٨)</sup> الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في «مَلَكُكُمْ إِيَّاكُمْ»، واجب لتقدم<sup>(٩)</sup> غير الأخص، قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) في الأصل «وقوله».

(٢) «والغائب» ساقط من هـ.

(٣) «في اتصال» تكملة من ش، ز، ك.

(٤) في الأصل «قُدِّم».

(٥) في ظ «وقدم».

(٦) لم يرد هذا الحديث في الكتب الستة ولا للمعجم المفهرس. وقد وقفت عليه في موسوعة اطراف

الحديث ١٩٥:٦.

انظر شرح ابن عقيل ٦٣:١، وشرح التصريح ١٠٧:١، وشرح الأشموني ١١٧:١.

(٧) في هـ «فانفصال».

(٨) في ز، ك «لتقديم».

(٩) في الأصل «لتقديم».

(١٠) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(ص) وَلَمَّا اتَّخَذَ الرَّبُّ الرُّبُوبَةَ لَزِمَ لَفْظاً \* وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً<sup>(١)</sup>

(ش) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا<sup>(٢)</sup> لمتكلم أو مخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظَنَنْتَنِي إِيَّايَ، وَحَسِبْتُكَ إِيَّاكَ<sup>(٣)</sup>، وَالَّذِي هُمْ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

وقوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً» يعني أن الضميرين إذا اتحدا<sup>(٤)</sup> في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط<sup>(٥)</sup> أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مشئى أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧ - لِيُوجِّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَشِطٌ وَبَهْجَةٌ  
أَنَا لَهُمَا قَفَرٌ أَكْرَمَ وَالِدٍ<sup>(٦)</sup>

وظاهر كلام الناظم عدم / اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في ١٩<sup>ب</sup> شرحه<sup>(٧)</sup> بأن قوله: «وَضْلاً» بلفظ التذكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة [مطلقاً] بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه<sup>(٨)</sup> بُعد. وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا

(١) الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في ظ يعني أن الضمير إذا اتحد في الرتبة كأن يكون.

(٣) في الأصل «وحسبتك إيأي».

(٤) في ظ يعني أن الضمير إذا اتحد.

(٥) في ز «بشروط».

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو.

انظر:

شرح ابن الناظم ٦٧، وأوضح المسالك ٧٥:١، وشرح التصريح ١٠٩:١، والهمع ٢١٩:١، وشرح

الأشعوني ٥٤:١.

البشط: البشاشة والبهجة.

قَفَرٌ: يعني اتباع، مصدر قفاه يقفوه.

(٧) انظر شرح ابن الناظم ٦٧.

(٨) ما بين المعقوفين كلمة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية<sup>(١)</sup> وهو من أبيات الكافية، قوله<sup>(٢)</sup>

(ص) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ \* تُؤْنُ وَقَايَةَ وَيَلِيسَى قَدْ نُظِمَ  
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدَرَا \* وَمَعَ لَعَلُّ اِغْبَسَ وَكُنْ مُحَيَّرَا  
فِي الْبَاقِيَّاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَقَا \* مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَقَا  
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ وَفِي \* قَدْ نِي وَقَطِي الْحَذُّ أَيْضاً قَدْ بَنِي<sup>(٣)</sup>

(ش) تقدم<sup>(٤)</sup> أن من جملة الضمائر «ياء النفس»<sup>(٥)</sup> وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون<sup>(٦)</sup> تسمى نون الوقاية، لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:  
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ \* تُؤْنُ وَقَايَةَ...، وقد حذفت للضرورة<sup>(٧)</sup>  
مع ليس كقوله: <sup>(٨)</sup>

٨ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَتَيْبِيدِ الطَّيْسِ  
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْلِي<sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> البيت الذي يقصده ورد في هامش (١) في شرح الكافية لابن مالك ٢٢٩:١ وهو قوله:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت \* إياهم الأرض الضرورة اقتضت

وقد ورد في بعض النسخ شرح الكافية.

<sup>(٢)</sup> في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

<sup>(٣)</sup> الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من ز، ك.

<sup>(٤)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

<sup>(٥)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ياء المتكلم» وهي أدق.

انظر تعليق المكودي على هذه التسمية ص ١٢٥.

<sup>(٦)</sup> في ش، ك، ت «بنون».

<sup>(٧)</sup> في ز، ت «في الضرورة».

<sup>(٨)</sup> في هـ «في قوله».

<sup>(٩)</sup> الشاهد لرؤية بن العجاج.

والى ذلك أشار بقوله: «وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ»، يعني أن نون الوقاية حُلِفَتْ مع<sup>(١)</sup> «ليس» في النظم لضرورة الوزن/ وقال: «يَا النَّفْسُ» وهو مخالف  $\frac{٢}{١}$  لعبارة<sup>(٢)</sup> النحويين فإنهم يسمونها «ياء المتكلم»، و«قبل» متعلق بالتزم، ومع الفعل «كَذَلِكَ»، وإذا اتصلت أعني «ياء المتكلم» بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها<sup>(٣)</sup> وهي: إِنَّ وأخواتها بقوله: (ص) وَلَيْسَى فَنَسَا وَلَيْسَى نَدَرَا \* وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرَا  
في الباقيات ... \* ...

(ش) يعني أن لحاق<sup>(٤)</sup> نون الوقاية «الليت» كثير وعدم لحاقها قليل<sup>(٥)</sup> فليتي أكثر من ليتى ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ»<sup>(٧)</sup> ومن حذفتها قول الشاعر:  
٩ - كَثْبِيَّةٌ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي \* أَصَادِفُهُ وَأَلْفَقْدُ جُلٍّ مَالِي<sup>(٨)</sup>

= انظر اللسان «ليس».

ومجموع أشعار العرب ١٧٥:٣، وشرح ابن عقيل ١٠٩:١، وأوضح المسالك ٧٨:١. والمجموع ٢٢٣:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٨٨:١/٢٧٩:٢، وشرح الأشموني ٥٠:١.  
روى البيت الثانى فى اللسان:

«قَدْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامَ لَيْسَى»

العديد: مثل العدد، الطَّيْسُ: الشئ الكثير من الرمل وغيره.

يقال فيه «طيسل» بزيادة اللام.

وقوله: «ليس» أى ليس اللاهَب لى.

(١) فى الأصل «من».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك «لعبارات».

(٣) فى ش «إلى الستة أحرف منها» تقديم وتأخير.

(٤) فى الأصل، ز «الحاق».

(٥) إسقاط نون الوقاية من ليت ضرورة عند سيويه، وقال الفراء يجوز: «لَيْتِي وَلَيْتَى».

انظر الكتاب ٣٧١:٢، وشرح المفصل ٩٠:٣، وشرح المرادى ١٥٧/١.

(٦) فى ش «عز وجل».

(٧) سورة النساء. آية ٧٣.

(٨) الشاهد لزيد الخير الطالبي.

انظر اللسان «ليت» والكتاب ٣٧٠:٢، وشرح المفصل ٩٠:٣، وشرح ابن عقيل ١١١:١، وشرح

وقوله: «وَمَعَ لَعْلُ اغْكِسْ»<sup>(١)</sup> يعني أن عدم لحاق النون «لَلْعَلْ»<sup>(٢)</sup> كثير ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من لَيْتَ ولم تأت في القرآن إلا بدون<sup>(٣)</sup> نون كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: لَعَلِّي أَتْلُجُ الْأَسْتَبَابَ»<sup>(٥)</sup>

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ - فَعَلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي \* أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يُبَيِّضُ مَا جَدِ<sup>(٦)</sup>

وقوله: «وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ». يعني بالباقيات: ما بقي من الأحرف الستة<sup>(٧)</sup>، وهي إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله: . عَزَّ وَجَلَّ :: (إِنِّي أَنَا بَبِ اللَّهِ)<sup>(٨)</sup> (وَأَنِّي بَبِيَّ مِمَّا تُشْرِكُونَ)<sup>(٩)</sup>.

= الشواهد للمعنى ١٢٣:١ والهمع ٢٢٣:١، وفي رواية لمعز البيت كما في ت «أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلُ مَالِي».

(١) «عكس» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «لعل».

(٣) في ش، هـ، ز، ط «دون».

(٤) في ش، ز «عز وجل».

(٥) سورة غافر. آية: ٣٦.

(٦) لم أشر على قائله وقد ورد في أغلب كتب اللغة والنحو غير معزو. انظر اللسان وقدمه.

وشرح ابن عقيل ١١٣:١ وشرح ابن الناظم ٦٩، وشرح الشواهد للمعنى ١٢٤:١، والهمع ٢٢٤:١. اعيراني: يروي أصحابي وهو أن تعطى غيرك ما ينتفع به ثم يردّه إليك. الْقُدُومُ: يفتح القاف وضم الدال: الآلة التي ينجر بها الخشب. أخط بها: أنحت بها.

قبراً: أى القراب الذى يغمد فيه السيف.

(٧) في الأصل «ما بقى من الأحرف «إِنْ» الستة».

وفي ز، ط، ك وما بقى من الأحرف الستة من أخوات إن.

وفي ت وما بقى من أخوات إن الستة.

والعبارة المثبتة من ش، هـ «أحسن».

(٨) سورة طه. آية: ١٤.

(٩) سورة الأنعام. آية: ٧٨.

في ط «أَنِّي بَبِيَّ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِي».

هذه الآية من سورة هود: ٥٤، ٥٥.

وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف<sup>(١)</sup> لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في «لَيْتَ» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها<sup>(٢)</sup> غالباً مع «لَعَلَّ»؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تَبَّ لَعَلَّكَ تَفْلَحَ.

«وَمُخَيَّرَا» «خَبِرْكُنْ» ويجوز كسريائه وفتحها [وهو]<sup>(٣)</sup> أظهر<sup>(٤)</sup> «وفي الباقيات» متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: «مِنْ وَعَنْ» بقوله: «وَأَضْطَرَّاراً خَفَقًا وَمِنْ وَعَنْ»<sup>(٥)</sup> البيت، يعني أن الوجه في «عَنْ وَمِنْ» إذا دخل على «ياء المتكلم» أن يقال عَنِّي وَمِنْ تَبشديد النون؛ لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أضيفت فيها، وأشار بقوله: «وَأَضْطَرَّاراً خَفَقًا» إلى قول الراجز:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنَّهُمْ وَعَنْيَ - ١١ -

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٦)</sup>

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ» البيت، يعني أن لحاق نون الوقاية «لَلدُنْ» كثير

(١) في ت «الحروف».

(٢) في الأصل «لحاقها».

(٣) «وهو» تكلمة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٤) قوله: وهو أظهر، أى فتح الياء من «مُخَيَّرَا»؛ لأنها مسبوقة بحرف الحلق «الخاء» وهو يميل إلى الفتح، وعلى هذا يكون اسم الفاعل «مُخَيِّرٌ» واسم المفعول «مُخَيَّرٌ».

(٥) في ش، ز، ك «مِنْ وَعَنْ تَقْضُ مَنْ قَدْ سَلَّمَ». أكملت عبارة الألفية.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو والشواهد الشعرية.

انظر: وصف المبانى ٤٢٣، والجنى الدانى ١٥١، وشرح ابن الناطم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١١٤:١،

وأوضح المسالك ٨٤:١، وشرح الشواهد للعيني ١٢٤:١، وشرح التصريح ١١٢:١، والهمع ٢٢٤:١

وفي رواية «لَسْتُ مِنْ هَيْئٍ وَلَا هَيْئٌ مِنِّي».

وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء «مِنْ لَدُنِّي» بالتشديد وقرأ نافع [وشعبة]<sup>(١)</sup> بالتخفيف وقوله:

٢١  
أ

«وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَدْفُ أَيْضاً / قَدْ يَفِي.

يعني أن قَدْ وَقَطْ<sup>(٢)</sup> مثل «لَدُنْ»<sup>(٣)</sup> في <sup>(٤)</sup> أن لحاقها لها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم<sup>(٥)</sup> من قوله [قَدْ يَفِي]<sup>(٦)</sup> وَقَدْ وَقَطْ اسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها<sup>(٧)</sup> وعدم لحاقها في قوله:

١٢ - قَدْنِي مِنْ تَصْبِرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي<sup>(٨)</sup>...

(١) «وشعبة» تكملة من ز

وذلك في قوله تعالى في سورة الكهف ٧٦ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) انظر: السبعة في القراءات ٣٩٦، والإملاء ٥٨:٢ والبحر ١٥١:٦ والنشر ٣١٣:٢.

(٢) قال المرادى ١٦٤:١ «من جعل» قط وقد بمعنى حسب قال:

(قدي وقطي) بغير نون كما يفعل من قال: حسبي، ومن جعلهما اسمي نعل قال: «قدي وقطي» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال. انظر تنبيهاته ١٦٣:١، ١٦٤.

(٣) في الأصل «لدي».

(٤) في ز «من».

(٥) في ظ «قليل مفهوم».

(٦) «قد يفي» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في الأصل «والحاقها».

(٨) الرجز لحمد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي تخذله، وبعده:

«لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِالشَّيْخِ الْمَلْجِدِ»

انظر اللسان «خب» والكتاب ٣٧١:٢، والإنصاف ١٣١:١، وشرح ابن عقيل ١١٥:١، ومغنى اللبيب ١٤٧:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٨٧:١، وشرح شواهد المغنى للبيدادي ٨٣:٤ وهامش الخزائن ٣٥٨:١.

قال سيبويه «وقد جاء في الشعر قطي وقدي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي. شبهه بحسبي؛ لأن للعنى واحد».

قدي: حسبي.

الحبيبين: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى الحبيبين بالجمع إما على إرادة أتباعه وهو تغليب، وإما على أن الأصل الحبيبين بياء النسب، ثم حذفت الياء كقوله تعالى في سورة الشعراء آية: ١٩٨. (وَلَوْ زُلْزِلَتْ عَلَيْهِ عَلَى الْأَعْمَجِينَ) فإنه ليس جمعا لأعجمي.



ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر<sup>(١)</sup>، وإنما<sup>(٢)</sup> صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم<sup>(٣)</sup> لحاقها، والوزن يحفظ جميع ذلك «واضطراباً» منصوب على [أنه]<sup>(٤)</sup> المفعول له، «وعني» مفعول على حذف مضاف<sup>(٥)</sup> تقديره: خفف نون عني.

(١) في ز، ك «ذكرها».

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «كما» وهذه أدق.

(٣) «عدم» ساقطة من ظ.

(٤) «أنه» تكملة من هـ، ز، ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المضاف».

## «الْعَلَمُ»

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو الْعَلَمُ<sup>(١)</sup>، وهو ضربان: عَلَم شخص وعلم جنس<sup>(٢)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا \* عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَزِينًا  
وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِقٍّ \* وَشَذَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقٍّ:

(ش) فقولُه: «اسْمُ» جنس، ويُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مخرج للنكرة، «وَمُطْلَقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف؛ لأن كل<sup>(٣)</sup> معرفة غير العلم يُعَيِّنُ مسماه لكن بقرينة إما لفظية «كَأَلٍّ، وَالصَّلَةِ»، وإما معنوية «كالخضور والغيبة» بخلاف العلم فإنه يعين / مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا <sup>٢١</sup>ب يختص بأولى العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم<sup>(٤)</sup> مما يؤلف نَوْعَ المثل فقال: «كَجَعْفَرٍ» وهو اسم رجل<sup>(٥)</sup> «وَخَزِينٍ» وهو اسم امرأة، وَقَرْنٍ<sup>(٦)</sup> «وهو اسم قبيلة»، وَعَدْنٍ<sup>(٧)</sup> وهو اسم بلد، «وَلَا حِقٍّ» وهو اسم فرس، «وَشَذَقَمٍ» وهو اسم جمل، «وَهَيْلَةٍ» وهو اسم شاة «وَوَأَشِقٍّ» وهو اسم كلب، «وَأَسْمُ»

(١) «وهو العلم» ساقط من ش.

(٢) قال ابن الناطم ٧٧ «العلم الشخصي هو الدال على معين مطلقاً: أى بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه. وأما الجنس فهو كل جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال كإسماء، وذوالة».

(٣) في ت «لكل».

(٤) في ت «أو غيرهم».

(٥) في ظ «وهو لرجل».

(٦) قرن: اسم قبيلة بساحل اليمن.

(٧) عدن: مدينة في بلاد اليمن.

مبتدأ «وَيُعَيِّنُ الْمُسَمَّى» جملة في موضع الصفة له «وَمُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في يُعَيِّنُ، «وَعَلَّمَهُ» خبر، والضمير في عَلَّمَهُ عائد على المسمى، ويجوز أن يكون «عَلَّمَهُ» مبتدأ، وخبره «اسم يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى» ويكون حينئذ الخبر<sup>(١)</sup> واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا تطيل<sup>(٢)</sup> بها، وقوله<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا \* ...

(ش) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم، ويقال فيه: الاسم الخاص «كجَعْفَرٍ»، وإلى<sup>(٤)</sup> كُنْيَةٍ وهو كل ما صُدِّرَ «بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ» كأبي زَيْدٍ وَأُمُّ كُثْلُومٍ، وإلى لَقَبٍ وهو كُلٌّ<sup>(٥)</sup> ما دَلَّ على رِفْعَةٍ<sup>(٦)</sup> مُسَمَّاهُ «كَالصَّدِيقِ» «وَالفَارُوقِ»، أو ضِعْفَةٍ<sup>(٧)</sup> «كَثُقَيْلٍ» وَأَنْفٍ الثَّاقَةِ قوله<sup>(٨)</sup>:

(ص) ... وَأَخْرَجَ دَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيبًا \*

(ش) الإشارة «هَذَا» إلى اللقب يعني أن اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ يجب تأخير «وسواه»: شامل الاسم والكنية / نحو: هَذَا زَيْدٌ ثُقَيْلٌ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٢٢  
أَنْفُ الثَّاقَةِ. وقوله<sup>(٩)</sup>:

(ص) وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ \* حَتْمًا وَإِلَّا أَتَى الَّذِي رَدِفَ

(١) «الخبر» ساقطة من ت.

(٢) في هـ، ز، ظ «فلا تطول».

وفى ت «فلا يطول» تحريف وتصحيف.

(٣) في ش، ت «ثم قال».

(٤) «إلى» ساقطة من هـ، ز.

(٥) كل ساقطة من هـ، ز.

(٦) في ظ «رفع» تحريف.

(٧) في الأصل «أو ضيغة» وما أثبت أدق، لأن الضمير في ضمته يعود على مسماه.

(٨) في ت «ثم قال».

(٩) في ش، ت «ثم قال».

(ش) يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين، ولا أحدهما، فأضيف الاسم إلى اللقب وجوباً<sup>(١)</sup>، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللَّقْبُ هو المضاف إليه؛ لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره وقوله: «وَالْأَنْتِجُ الَّذِي رَدِفَ». يعني وإن لم<sup>(٢)</sup> يكونا مفردين أُنْتِج الآخر للأول أي اجعله تابعاً له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: «وَالْأَ»، ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عَيْدُ اللَّهِ أَنْفُ الثَّاقَةِ.

أو الأول مضافاً والثاني مفرداً، كَعَيْدِ اللَّهِ كُرْزُ<sup>(٣)</sup>  
أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ الثَّاقَةِ.

والإتباع في جميع ذلك واجب، «وَحَثَمًا» منصوب على أنه نعت لمحذوف والتقدير إضافة حثماً، «وَأَنْتِجُ» جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة وقوله<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضِلٍ وَأَسَدٌ \* وَذُو الرِّجَالِ كَسَعَادَ وَأَذْدُ

(ش) يعني أن القلم ضربان: مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ. فالمنقول ما تقدم له استعمال

قبل العلمية ويكون<sup>(٥)</sup> منقولاً / من المصدر «كَفَضِلٍ» ومن اسم العين ٢٢  
«كَأَسَدٍ» ومن الصفة كعَبَّاسٍ، ومن الجملة «كَشَابَ قَوْنَاهَا»<sup>(٦)</sup>، ومن الفعل

(١) في ش، ز، ك، ت زيادة «وجوباً نحو: هذا سَيْدٌ كُرْزٍ» إذا كان الاسم واللقب مفردين وجبت الإضافة عند البصريين نحو:

هذا سَيْدٌ كُرْزٍ، ورأيت سَيْدَ كُرْزٍ، وَمَرْزُوثٌ يَسْمِيهِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإتيان فنقول: هَذَا سَيْدٌ كُرْزٍ، ورأيت سَيْدًا كُرْزًا، ومررت يَسْمِيهِ كُرْزٍ.  
(٢) في ز، ك «وَالْأَ».

(٣) في ش، ظ، ت «نحو عَيْدُ اللَّهِ كُرْزٍ».

(٤) في ز «قال».

وفي ظ، ت «ثم قال».

(٥) في ت «ويكون القلم».

(٦) قال رجل من بني أسد:

المضارع «يُكَيِّرُهُ»، ومن الماضي «كَشَّرَ» اسم فرس، والمؤنَّجَل: ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية «كشَّعَاد» اسم امرأة، «وَأَكْذُ» اسم رجل. «وَمِنْهُ مَنُفْقُولٌ» مبتدأ وخبر، «وَهُوَ اِزْتِمَالٌ» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ومنه ذو ارتجال. وقوله<sup>(١)</sup>:

(ص) وَخُفِّلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا \* ذَا إِنْ يَغْيِرُوهُ ثُمَّ أُعْرِبَتْ<sup>(٢)</sup>

(ش) أي<sup>(٣)</sup> ومن العلم جملة «كَيَّرَقَ نَحْرُهُ»، وقوله: «وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا» يعني [أن من العلم]<sup>(٤)</sup>، المركب تركيب مزج، والمزج الخلط، وهو ما ختم بَغْيِرُوهُ «كَيْفَلَيْكُ»<sup>(٥)</sup>. وما ختم يُوِيهِ «كَيْسَبِيْرُوِيهِ»، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني ييني [آخره]<sup>(٦)</sup> على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: «ذَا إِنْ يَغْيِرُوهُ ثُمَّ أُعْرِبَتْ». فذَا إشارة للمركب<sup>(٧)</sup> تركيب مزج<sup>(٨)</sup>، وَأُطْلِقَ هنا في الإعراب، ومراده، إعراب ما لا ينصرف على ما نبه<sup>(٩)</sup> عليه في باب ما لا ينصرف<sup>(١٠)</sup>، «وَمَا يَمْزِجُ» مبتدأ خبره محذوف أي من «الْعَلَمِ»، «وَذَا»

= كَذَّبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّوْ لَا تَلْكِيحُونَهَا \* بَنَى شَابٌ قَرْنَاهَا تُصَرُّوْ وَتُحْلَبُ  
أراد «يا بني التي شاب قرناها».

انظر اللسان «قرن» والكتاب ٢: ٨٥، ٣: ٢٠٧، ٣٢٦، وشرح التصريح ١: ١٧٠.

(١) «وقوله» ساقط من ز.

وفي ش، ت «ثم قال».

(٢) البيت ساقط من ك.

(٣) «وأي» ساقطة من ز.

(٤) «أن من العلم» تكملة من ز، ك.

(٥) «في ش، ز، ك» «نحو بعلبك».

(٦) «وآخره» تكملة من ز، ك.

(٧) «في ظ» «إلى المركب».

(٨) «في ظ» «المزج».

(٩) «في ز، ظ» «ما نبه» «تصحيف».

(١٠) «في ظ، ت» «باب الصرف» انظر باب ما لا ينصرف.

مبتدأ وخبره «أُعْرَبَتْ»، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب ختبراً عن «ذا». ثم قال (١):

(ص) وَشَاعَ فِي الْأَغْلَامِ ذُو الْإِصْبَافَةِ \* كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةِ

(ش) من العلم المركب: المضاف، وهو / أكثر المركبات (٢)؛ لأن منه (٣) الكُنَى (٤) وغيرها ولذلك قال: «وَشَاعَ»، ومثل بمثال من غير «الْكُنَى» وهو عَبْدُ شَمْسٍ (٥) ومثال من الكُنَى وهو أَبُو قُحَافَةِ. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم (٦) الجنسي بقوله (٧):

(ص) وَوَضَعُوا لِغَيْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ \* كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ (٨) عَم

(ش) يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كالعلم الشخصي (٩) فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف (١٠)

(١) في ظ «وقوله».

(٢) في ظ، ت «كثير من المركبات».

(٣) في ز «منها».

(٤) في ظ «الكناية»

الكنى: جمع كُنْيَةٍ.

جاء في اللسان «كنى»، «الْكُنْيَةُ على ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكنى عن الشيء الذي يستفحش ذكره.

والثاني: أن يكنى الرجل باسم ترقباً وتعظيماً.

والثالث أن يقوم الكنية مقام الاسم فيُخَرِّف صاحبها بها كما يعرف باسمه كأبي لهب اسمه عَبْدُ الْغُرَى

قال الجوهري: والْكُنْيَةُ أيضاً واحدة الْكُنْيَةُ.

(٥) في ز «وهو عبد الشمس».

(٦) «العلم» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «فقال».

(٨) في الأصل «وهم» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ت «كعلم الأشخاص» استخدمت عبارة الألفية وهي أدق.

(١٠) في ظ، ت «للسرف».

في ش، ك زيادة «من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف».

ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: «كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا»، ومد لولها [مع<sup>(١)</sup>] ذلك شائع كمدلول النكرة، وهذا معنى قوله: «وَهُوَ عَمَّ» أي ومدلوله شائع، وفهم من قوله: «لِيَبْغُضَ الْأَجْنَاسَ» أنها لم تضع ذلك<sup>(٢)</sup> لجميع الأجناس ووقف على علم [بالسكون]<sup>(٣)</sup> على لغة «ربيعة»<sup>(٤)</sup> «وَعَمَّ» فعل ماضٍ في موضع خبر «هُوَ» ويجوز أن يكون مفرداً فَقَصَّرَهُ بحذف ألفه نحو قولهم: «بُرِّ فِي بَارٍّ» ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسَّبَّاحِ والحَسْرَاتِ، والآخر للمعاني. أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعُقْبِ \* وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتُّغْلِبِ

(ش) «مِنْ ذَاكَ» أي من العلم الجنسي، «أُمُّ عَرِيْطٍ» وهو عَلِمَ جنس / ٢٣ ب  
العقرب، ومن علم جنسها أيضاً سَبَّوْهُ، وهكذا «تُعَالَةُ» أي وكذلك أيضاً «تُعَالَةُ» علم جنس الثعلب<sup>(٥)</sup> وهو [غير]<sup>(٦)</sup> منصرف للعلمية وتاء التانيث إلا أنه صَرَفَهُ<sup>(٧)</sup> للضرورة، ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس<sup>(٨)</sup> بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ \* كَذَا فَجَارٍ عَلِمَ لِلْفَجْوَةِ

(ش) أي ومثل «أُمُّ عَرِيْطٍ وَتُعَالَةُ» في كونهما<sup>(٩)</sup> علم جنس، «بَرَّةٌ» وهو علم «لِلْمَبْرَةِ» بمعنى البرور، «وَفَجَارٍ» علم «لِلْفَجْوَةِ»<sup>(١٠)</sup> بمعنى الفجور، «وَبَرَّةٌ»

(١) (مع) تكملة من ش، ظ، ت، وفي ه، ز، ك «في».

(٢) في ظ «وكذلك».

(٣) «بالسكون» تكملة من ز، ك.

(٤) أصل «علم» منصوب متون.

(٥) في ش «وهكذا تُعَالَةُ الثعلب».

وفي ظ «وهكذا تُعَالَةُ جنس الثعلب».

ما بعد «تُعَالَةُ» الأولى إلى هنا ساقط من ش، ظ.

(٦) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «صرف».

(٨) «من علم الجنس» ساقط من ظ.

(٩) في ش «في كونه».

(١٠) في ظ «للفجيرة». تصحيف.

أيضاً غير منصرف للعملية وتاء التأنيث، «وَفَجَارَ» مبني على الكسر لشبهه  
بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

١٣ - إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطُوبَيْنَا بَيْنَنَا \* فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> الشاهد للناطقة الديباني وهو في ديوانه ٥٩ واللسان «برر» و«فجر» ومقاييس اللغة ١: ١٧٨، والكتاب  
٣: ٢٧٤، وشرح المفصل ٤: ٥٣، وشرح المرادى ١: ١٨٥، وشرح التصريح ١: ١٢٥، والخزانة ٣: ٦٥،  
وشرح الأسموني ١: ٤٥، وفهرس شواهد سيبويه ٩٥.



## «اسم الإشارة»

(ش) هذا [هو]<sup>(١)</sup> النوع الثالث من المعارف، واسم الإشارة إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث<sup>(٢)</sup>، أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) يَذَا يَلْقُرِدْ مُذَكَّرْ أَشِرْ \* ...

(ش) يعني أن «ذَا» إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* يَذِي وَذَهْ تِي تَا عَلَيَّ الْأَثَى اقْتَصِرْ

(ش) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: «ذِي وَذَهْ» تِي تَا<sup>(٣)</sup> أراد وتي وتَا، فحذف<sup>(٤)</sup> العاطف لضرورة الوزن «واقْتَصِرْ» فعل أمر «ويَذِي» متعلق «به»، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى / المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه ٢٤<sup>١</sup> بغيرها نحو ذِي وَذَهْ وَتِي<sup>(٥)</sup>، ويجوز ضبط «اقْتَصِرْ» على هذا بضم التاء مبنياً للمجهول<sup>(٦)</sup>، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمُزْتَفِعِ \* وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعِ

(١) «هو» تكملة من ش، ز.

(٢) «مؤنث» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل، ش، ز، ك «وتى وتَا» لم يحذف العاطف.

(٤) في ظ «بحذف».

(٥) في ش، ك «نحو ذهي وتي وذَهْ وَتِي».

وفى ت «ذِي وَتِي» وَتِي ساقطة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «للمفعول» والتعبير صحيح.

(ش) فقلوه: «ذَانِ» راجع لتثنية الأول وهو «ذَا»، «وَتَانِ»<sup>(١)</sup> راجع لتثنية الثاني وهو «تَا»، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»، وقوله: «المرتفع»، يعني أن هذين اللفظين اللَّذَيْنِ مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما<sup>(٢)</sup> علامة للرفع، وقوله: «وَفِي سِوَاهُ» أي في سِوَى المرتفع، أو في سِوَى<sup>(٣)</sup> الرفع المفهوم من لفظ المرتفع. وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض<sup>(٤)</sup> «بِذَيْنِ» وَتَيْنِ» مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب. «وَذَانِ» مبتدأ «وَتَانِ» معطوف عليه على حذف العاطف، «وَلِلْمُثْنَى»<sup>(٥)</sup> خبر المبتدأ، «وَذَيْنِ تَيْنِ» مفعول مقدم باذكر، «وَتُطْعِ» مجزوم على جواب الأمر، ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(ص) وَيَأُولَى<sup>(٦)</sup> أَشْزَ لَجْمَعٍ مُطْلَقًا \* وَالْمَدُّ أُولَى<sup>(٧)</sup>...

(ش) يعني أن لفظ «أُولَى» يشار به إلى الجمع مطلقاً أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول: أُولَى الرجال، وأُولَى النساء، وقوله: «وَالْمَدُّ أُولَى»، يعني زيادة الهمزة بعد الألف<sup>(٨)</sup> مكسورة، وإنما كان أُولَى؛ / لأنها لغة ٢٤

(١) في ز، «وذَيْنِ وَتَيْنِ» وما أثبت أصوب، لأنه يريد المثنى المرفوع، وليس المنصوب والمجرور.

(٢) في ت «فيها».

(٣) «في سوى» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «والمنخفض» تصحيف.

(٥) في ظ «والمثنى» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في الأصل «ويأولاه» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) جاء في شرح المادى ١: ٩٩١.

«قال: والمدُّ أُولَى وقد حكى فيه لغات آخر «هلاء» يابذل الهمزة هاء و«أولاء» بضم الهمزتين و«إلى» بالتثنية حكاها قطرب قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوين مجاز والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أُولَى» نونا وأُولَى «ياشباع» الضمة قبل اللام وهو ما حكاها الشلوين عن بعض العرب و«إلاء» بالقصر والتشديد حكاها أهل اللغة».

(٨) في الأصل، ه، ظ، ت «ألف» وما أثبت أدق.

أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله - عز وجل -<sup>(٢)</sup>:  
(هَآ أَنتُمْ ءَوَآءِ)<sup>(٣)</sup>

ثم اعلم أن اسم الإشارة عند «الجمهور» على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناطم على مرتبتين قريبة وبعيدة<sup>(٤)</sup>، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

(ص) ... \* وَلَكِنِّي الْبُعْدِ أَنْطَقَا  
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ \* ...

(ش) يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مُخَيَّر بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب<sup>(٥)</sup> دون لام فتقول: «ذَآكَ» و«أَوَّلَآكَ»، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: «ذَٰلِكَ» و«أَوَّلَآلِكَ»<sup>(٦)</sup> وفهم منه أن القريب ما لا يقترن<sup>(٧)</sup> بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام

<sup>(١)</sup> أولى فيها لغتان: اللد وهي لغة أهل الحجاز، والوادة في القرآن الكريم، والقصر، وهي لغة بني تميم.  
<sup>(٢)</sup> في ك «تعالى».

<sup>(٣)</sup> سورة آل عمران آية: ١١٩.

<sup>(٤)</sup> جاء في تنبيهات المرادي وللنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد. واختلفوا في «أولئك» بالمد فقل: هو للمتوسط لعدم اللام، وقيل هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعني: القول بأنها لها مرتبتين فقط، شرح المرادي ١: ١٩٣، ١٩٤.

<sup>(٥)</sup> وانظر الارتشاف ١: ٥٠٥، ٥٠٦، وشرح الأشموني ١: ١٤١ - ١٤٣.

<sup>(٦)</sup> في الأصل، ش، هـ، ز، ت «المخاطب».

<sup>(٧)</sup> وهذه لغة بني تميم.

<sup>(٨)</sup> في ظ «ما لا يقترن».

قال ابن يعيش ٣: ١٣٥ قولهم «ذَٰلِكَ» الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعْدِ المشار إليه وكسرت لانتفاء الساكنين، ولم تفتح لتلا تلتبس بلام المَلِكِ لو قلت: ذلك، فلذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فإن أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذاك، فان زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَٰلِكَ.

وهي المثل التي أتى بها أول الباب «وَلَدَيْ» بمعنى عند، وهو متعلق بانطباعاً،  
«وَأَلَف» انطباعاً<sup>(١)</sup> مبدلة من نون التوكيد<sup>(٢)</sup> الخفيفة، و«خَوْفًا» حال من  
الكاف. وإنما نَبَّهَ على ذلك، لئلا يُتَوَهَّم أن الكاف ضمير كما هي في نحو:  
عُلِّمَكَ. «وَدُونَ لَامٍ» في موضع نصب على الحال من الكاف «أَوْ مَعَهُ» معطوف  
على دون، فهو في موضع الحال من الكاف<sup>(٣)</sup> أيضاً وتقدير البيت: انطَبَقَ<sup>(٤)</sup> في  
البغْدِ بِالْكَافِ خَوْفًا غَيْرَ مَقْرُونٍ<sup>(٥)</sup> بِاللَّامِ<sup>(٦)</sup> أَوْ مَقْرُونًا بِهِ<sup>(٧)</sup>. ثم قال:  
(ص) ... \* وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا<sup>(٨)</sup> مُتَّبِعَةً

(ش) «اللَّامُ» مبتدأ ومُتَّبِعَتُهُ خبر<sup>(٩)</sup>، يعنى أنك إذا قدمت «ها» التي / ٢٥  
للتبته على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هَا ذَلِكَ وَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ  
يجوز اقتران «ها»<sup>(١٠)</sup> بال مجرد نحو: هَذَا وَهَؤُلَاءِ، وبالمقرون بالكاف دون  
اللام<sup>(١١)</sup> نحو: هَذَاكَ وَهَؤُلَاءِكَ<sup>(١٢)</sup>، إلا أَنَّ الأول أكثر وهي لغة القرآن،  
ومن الثاني قول طرفة:

١٤ - زَأَيْتُ بِي غَيْرَاءَ لَا يُكْرَرُ زَيْتِي \* وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُحَدَّدِ<sup>(١٣)</sup>

(١) في ظ «انطباعاً» تحريف.

(٢) في ظ «التأكيده».

(٣) ما بعد «الكاف» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في ز، ظ، ت «انطقن» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ت «مقرون» وفي ظ «مقترن» وهما أصوب مما جاء في الأصل «مقرونا».

(٦) في ت «لام».

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «بها».

(٨) في هـ، ت «قَدَّمْتُها» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «اللام مبتدأ وممتعة خبر»

ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) في ش، ظ، ك «اقتربنا».

(١١) في ز، ك «لام».

(١٢) في ز، ظ «هؤلاء» وفي هـ «هؤلاءا».

(١٣) انظر ديوان طرفه بن العبد ٣١.

واللسان «غيره»، وشرح ابن عقيل ١: ١٣٤، وشرح المرادى ١: ١٩٥، وشرح الأشموني ١: ١٥٢ =

وقوله: «واللّام» مبتدأ وخبره «ممتنعة» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير: والتقدير واللّام مُتَنِعَةٌ إِنْ قَدَّمْتَ «ها» فهي ممتنعة ثم قال:

(ص) وَبَهْتًا أَوْ هَهْنَا أَشِيرُ إِلَى \* دَانِي<sup>(١)</sup> الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلًا  
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِهْمَ فُهْ أَوْ هَهَّا \* أَوْ يَهْنَا لِكَ الْطِقَنِّ أَوْ هَهَّا

(ش) ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب [وهما: هنا وههنا]<sup>(٢)</sup> وإليهما أشار بقوله: وَبَهْتًا أَوْ هَهْنَا أَشِيرُ إِلَى «دَانِي»<sup>(٣)</sup> المكان، أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف، ومنها خمسة للمكان<sup>(٤)</sup> البعيد، وإليه<sup>(٥)</sup> أشار بقوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلًا» فِي الْبُعْدِ في البُعْدِ<sup>(٦)</sup> «إلى آخره»<sup>(٧)</sup> يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تُلْحِقَ «هنا» كاف الخطاب فتقول هُنَاكَ أَوْ تَأْتِي بِهْمَ . كقوله تعالى: (وَلَاذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ / تَعِيماً)<sup>(٨)</sup>.

٢٥

أَوْ تَأْتِي «بَهْتًا» مفتوحة<sup>(٩)</sup> الهاء مشددة<sup>(١٠)</sup> النون فتقول: «هَهَّا»<sup>(١١)</sup>.

= بنو خبراء: الفقراء أو الصعاليك.

الطُّوُوف: البيت من الجلد، وأهل الطُّوُوف: السعداء والأغنياء.

(١) في ز «دان» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) وهما هنا وههنا تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش، ه، ظ، ك، ت «دان» وما أثبت أصوب كما في الأصل وز والألفية.

(٤) في الأصل، ه، ز، ك «إلى المكان».

(٥) في ز، ظ، ت «وإليها» وما أثبت أدق؛ لأن الضمير يعود للمكان.

(٦) وفي البعده ساقطة من ش، ز، ك.

(٧) في ظ، ت «إلى آخرها».

(٨) سورة الإنسان آية: ٢٠.

(٩) في الأصل، ه، ز، ك، ت «مفتوح» تحريف خطأ من الناسخ.

وفي ظ «المفتوح» تحريف، خطأ من الناسخ.

(١٠) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «مشددة».

(١١) «هَهَّا» ساقطة من ت.

أو تلحق «هنا» الكاف واللام معاً فنقول: «هنا لك».

أو تأتي «يهنا» مكسورة الهاء مشددة النون، «والكاف» مفعول «يصل»<sup>(١)</sup> والألف في «يصل» مبدلة<sup>(٢)</sup> من نون [التوكيد]<sup>(٣)</sup> الحفيفة، «وفي البعد» متعلق بـ «يصل»، و «بئس» متعلق «يقع» وهو فعل أمر من فاه يفوه أي تطلق، وكل ما ذكر في البيتين من «أو» فهو للتخيير.

---

<sup>(١)</sup> في ظ، ت «يصل» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٢)</sup> في ك «بدل».

<sup>(٣)</sup> «التوكيد» تكملة من ش، ز، ك، ت.

## (الموصول)

(ش) هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث [أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث]<sup>(١)</sup>.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي<sup>(٢)</sup> \* ...

(ش) إنما قال: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ»، احترازاً من موصول الحروف<sup>(٣)</sup>، فإنه لم يذكره، وقد<sup>(٤)</sup> ذكر أحكامه في أبوابه<sup>(٥)</sup>، وقوله: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ مبتدأ» والَّذِي مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجمله خبر المبتدأ الأول<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

ويقصد به «اللاء» جمع «التي»، حيث يطلق على «الذين» فيكون جمعاً للذي على وجه الدور والقلّة، وذكر ذلك في حديثه عن جمع «التي» واستشهد بشاهد فانظره في ص ١٤٨ .

(٢) في ت «موصول الأسماء الذي الأثنى التي» أكملت شطر البيت.

(٣) في الأصل «الحرف».

(٤) «وقد» ساقطة من ظ.

(٥) في ظ «في أبواب».

المصولات الحرفية - التي لم يذكرها المصنف هنا وذكرها في التسهيل ٣٧، ٣٨ خمسة أحرف هي: «أَنْ» المصدرية «وتقرن بالماضي والمضارع والأمر نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَأَشْرَفْتُ إِلَى زَيْدٍ بِأَنْ قُمَ».

«أَنْ» نحو قولك: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَاتِمًا.

«كَيْ» وتقرن بالفعل المضارع نحو: جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا.

«مَا» المصدرية الظرفية نحو: لَا أَصْبِحُكَ مَا دُثْتُ مُنْطَلِقًا.

«وَمَا» المصدرية غير الظرفية نحو: لَا أَصْبِحُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ.

«لَوْ» وتقرن بالماضي والمضارع نحو: وَبِذْتُ لَوْ قَامَ أَوْ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ.

(٦) «والجمله خبر المبتدأ الأول» ساقطة من ش، ظ، ت.

والتقدير موصول اوسماء مِنْهُ الَّذِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* وَالْأُنْثَى الَّتِي

(ش) يعنى أن «وَالَّتِي»<sup>(١)</sup> للمفرد المؤنث، وفهم منه أن «الَّذِي» للمذكر<sup>(٢)</sup>، «وَالْأُنْثَى» مبتدأ «الَّتِي» خبره والتقدير: وَالْأُنْثَى مِنْهُ، أي من الموصول، ويجوز أن تكون «أَنَّ»<sup>(٣)</sup> في الأنثى عوضاً من الضمير والتقدير: وَأُنْثَاهُ أَي «وَأُنْثَى الَّذِي»، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) ... \* وَإِنَّمَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ / [بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ]<sup>(٤)</sup>.

(ش) يعنى أن<sup>(٥)</sup> «الَّذِي وَالَّتِي» إِذَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ بِأَوَّلِهِمَا<sup>(٦)</sup> لسكونيهما وسكون علامة التثنية «والباء» مفعول مقدم بثبُت، «وَلَا نَاهِيَةً»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ»، ما تليه<sup>(٨)</sup> هو الدال من «الَّذِي» والتاء من «الَّتِي»،

(١) «يعنى أن التى» ساقط من هـ.

(٢) فى ش «أن الذى للمفرد المذكر».

«أصل الذى على مذهب سيبويه وسائر البصريين لذى على وزن عوى وشجى، وأن الألف واللام دخلتا عليها للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: الذى قامَ زَيْدٌ فهذا التشديد الذى فى اللام يدل على أن أصلها لذى وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التى جاءت مع الألف فى اللام التى فى قولك لذى».

وقال الفراء: أصل الذى «ذاه» التى هى إشارة إلى ما بحضرتك، ثم قلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الباء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب.  
الأزهية ٣٠١.

(٣) فى ظ «اللام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

ورود شرحه فى الأصل مع الشطر الذى قبله.

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) فى ظ، ت «بابهما» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٧) فى ظ، ت «ولا نهى».

(٨) فى هـ «وما يليه» التذكير والتأنيث جائز.



«وَأَلَّ» في العلامة للعهد؛ لتقدّم علامة التننية وهي الألف رفعاً والياء جزاً ونصباً في قوله: «بِالْأَلِفِ ارْزُقِ الْمُتَنَّى»، وقوله: «تَخَلَّفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفَ فَتَقُولُ «اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ» رُفْعاً، «وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» نَصْباً وَجِزاً، «وَمَا» مَوْصُولَةٌ وَصَلَتِهَا «تَلِيهِ» وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ يَفْسِرُهُ «أَوَّلُهُ»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرِهَا «أَوَّلُهُ» وَالْأَوَّلُ أَجُودُ، وَالْهَاءُ فِي «أَوَّلِهِ» مَفْعُولُ أَوَّلِ «وَالْعَلَامَةُ» مَفْعُولُ ثَانٍ، ثُمَّ قَالَ: <sup>(١)</sup>  
 (ص) ... \* وَالْثَوْنُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ <sup>(٢)</sup>

(ش) يعني أنه يجوز في نون اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ التشديد، ومذهب «البصريين» أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب «الكوفيين» أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار المصنف <sup>(٣)</sup>، ولذلك أطلق في قوله: «وَالثَوْنُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ» <sup>(٤)</sup> «وَالثَوْنُ» مبتدأ وخبره <sup>(٥)</sup> في جملة الشرط والجواب والضمير والمستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال <sup>(٦)</sup>:

<sup>(١)</sup> في ظ «قوله» وفي ت «وقوله».

<sup>(٢)</sup> فلا ملامة ساقط من ك.

<sup>(٣)</sup> «المصنف» غير واضحة في الأصل، هـ.

اتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد الثون في حالة الرفع وأما في حالة النصب والجر فأجازة الكوفيون. وهو الصحيح. استناداً لقوله تعالى: (وَمَا أَرَأَيْتُمُ اللَّذَيْنِ أَخْلَأُوا) سورة فصلت آية: ٢٩.

ومنع البصريون ذلك.

فقد قرأ ابن كثير بتشديد الثون «اللَّذَيْنِ» وقرأ الباقون بالتخفيف: «الذين».

ومثل ذلك قوله تعالى: (قُلْ لَيْتَ بَيْنَكُمْ بُرْهَانًا) القصص آية: ٣٢

وقوله تعالى: (اللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا) النساء آية: ١٦

وقوله تعالى: (وَأَخَذَ ابْنَتَهُمَا تَائِبَةً) القصص آية: ٢٧

انظر: البحر ٤٩٥:٧، والنشر ٢٤٨:٢، ومعجم القراءات القرآنية ٧٢:٦ وشرح المفصل ١٤٤:٣،

وشرح التصريح ١٣٢:١، والهمع ١٦٦:١

<sup>(٤)</sup> «فلا ملامة» ساقط من ز.

<sup>(٥)</sup> في ظ «ت» والخبر.

<sup>(٦)</sup> في ظ «قوله».

(ص) وَالْثَوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا \* أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِيدًا

(نش) يعني أنه يجوز تشديد النون أيضاً<sup>(١)</sup> من «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وإنما ذكر / ٢٦  
هنا «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ في  
جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً «بِالْيَاءِ» كما مثَّل به بل [هو]<sup>(٢)</sup>  
عام مع «الْيَاءِ» ومع «الْأَلِفِ» فإذا جاز التشديد مع «الْيَاءِ» كما في المثالين  
فيكون التشديد مع «الْأَلِفِ» أخرى؛ لأن التشديد مع الألف مُتَّفَقٌ عليه، ومع  
الياء مُخْتَلَفٌ فيه<sup>(٣)</sup>. وقوله: «وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِيدًا»، يعني أن تشديد النون  
قُصِيدٌ به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، فالمَعْرُضُ منه في «اللَّذَيْنِ  
وَاللَّتَيْنِ» الياء من اللَّيْ وَالَّتِي، ومن «ذَيْنِ وَتَيْنِ» الألف من «ذَا وَتَا»، فإن  
ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله: «بِذَلِكَ»  
[راجعاً]<sup>(٤)</sup> إلى التشديد، «وَتَعْوِيضٌ» مبتدأ، «وبِذَلِكَ» متعلق به وهو الذي  
سوغ الابتداء بالنكرة «وقُصِيدٌ» خبره، ويجوز أن يكون «بِذَلِكَ» متعلقاً  
«بِقُصِيدٍ» وسوغ الابتداء بالنكرة<sup>(٥)</sup> ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما  
قصد به ذلك إلا تعويض، فهو كقولهم: «سَنِيَّةٌ جَاءَ بِكَ وَشَرٌّ أَهْرُ ذَا نَابٍ»<sup>(٦)</sup>  
وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذَيْنِ وَتَيْنِ دالاً على البُغْد، ثم  
أشار إلى الخامس وهو جمع<sup>(٧)</sup> «الَّذِي» فقال<sup>(٨)</sup>:

(١) «أيضاً» ساقطة من ش، ظ، ك.

(٢) «هو» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) انظر هامش ٣ ص ١٤٥.

(٤) «راجعاً» تكملة من هـ، ش.

(٥) ما بعد «بالنكرة»، إلى هنا ساقط من ت.

(٦) من أقوال العرب. انظر اللسان «هر».

والكتاب ١: ٣٢٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠.

أَهْرُ: من الهرير وهو صوت دون النباح.

ذو ناب: يعني به الكلب هنا.

(٧) «جمع» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ز، ك «بقوله».

(ص) جَنَعَ الَّذِي الْأَلَى<sup>(١)</sup> الَّذِي مُطْلَقًا \* وَيَغْضَبُهُم بِالْوَاوِ رَفْعًا مُطْلَقًا / ٢٧

أ

(ش) فذكر «للذي» جمعين: أحدهما «الألَى»<sup>(٢)</sup> فتقول: جَاءَنِي الْأَلَى<sup>(٣)</sup> قَامُوا، أي: الذين قاموا. والثاني: الَّذِينَ بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله «مُطْلَقًا» أي: في جميع الأحوال، وقوله: «وَيَغْضَبُهُم بِالْوَاوِ رَفْعًا مُطْلَقًا»، يعنى أن من العرب من يُجْعِلُ «الَّذِي» مجرى جمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو، ويجره وينصبه بالياء نحو<sup>(٤)</sup>: «نُصِرَ الدُّون»<sup>(٥)</sup> آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا» وهي لغة «هَذَل» وقيل: لغة «تَمِيم»، وجمع الَّذِي مبتدأ، و«الألَى»<sup>(٦)</sup> خبره، و«الَّذِينَ» معطوف على «الألَى»<sup>(٧)</sup> على حذف العاطف «وَيَغْضَبُهُم» مبتدأ، و«وَتَطَقَّ» خبره، و«بالواو» متعلق بنطق «وَرَفْعًا» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، والتقدير: نطق بالواو رفعًا<sup>(٨)</sup> ثم أشار إلى السادس وهو جمع «التي» فقال:

(١) في هـ، ظ، ت «الأولى» وهي صحيحة.

(٢) في الأصل «الأولاء» وهي صحيحة.

في هـ، ظ، ت «الأولى» وهي صحيحة.

معنى «الَّذِينَ» يصح فيه الأولى، الأولى. والأولاء.

قال أبو حيان «الألى تطلق على الجمع للذكر أو المؤنث فتقول: قَامَ الْأَلَى جَاءُوا وَكَهَى عَلَى وَزْنِ الْقَلَى وتكتب بغير واو، ومجيئها لجمع المؤنث موجود في كلام العرب. قال زهير:

تَبَدَّلَ الْأَلَى تَأْيِيْتُهَا مِنْ وَرَائِهَا \* وَإِنْ تَقَدَّمَهَا الطَّوَارُ تَضَلُّدٌ

انظر النكت ٤٧، والتسهيل ٣٣، ٣٤، وشرح الأشموني ١٦٥:١ - ١٦٩.

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «الأولى».

(٤) في ظ «فيقول».

(٥) في ظ، ت «الدون» خطأ من الناسخ.

يصح في جمع «الذي» «الذين»، و«الدون».

انظر اللسان «ذا» والأهمية ٣٠٧، ٣٠٨، والتسهيل ٣٣ وشرح الأشموني ١٦٩:١.

(٦) في الأصل «والأولاء».

وفي هـ، ظ، ت «والأولى».

(٧) في هـ، ظ «الأولى».

(٨) في ز، ك «نطق بالواو في حالة كونه رافعا».

وفي هـ، ت «نطق بالواو رافعا».

(ص) بِاللَّاتِ وَاللَّائِ اللَّيْ قَدْ جُمِعَا \*...<sup>(١)</sup>

(ش) فذكر أيضاً «اللَّي» جمعين الأول: «اللَّائِي»، والثاني: «اللَّيْ»<sup>(٢)</sup>  
فنعول: بجاءني اللَّائِي<sup>(٣)</sup> قُفْنَ وَاللَّيْ خَرَجْنَ. «فَالَّيْ» مبتدأ، «وَقَدْ جُمِعَ»  
خبره، و«بِاللَّاتِ» متعلق بجمع والتقدير: اللَّي قَدْ جُمِعَ بِاللَّاتِ وَاللَّيْ وقوله:  
(ص) ... \* وَاللَّيْ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

(ش) يعني أن<sup>(٤)</sup> «اللَّائِي»<sup>(٥)</sup> الَّذِي<sup>(٦)</sup> هو جمع «اللَّي» قد يطلق على  
«الَّذِينَ» فيكون جمعاً لِلَّذِي على وجه الندور والقلة ومنه قوله: /  
٢٧  
ب  
١٥ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ \* عَلَيْنَا اللَّيْ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا<sup>(٧)</sup>

(ش) يعني «الَّذِينَ قَدْ مَهَّدُوا»، «وَاللَّيْ»<sup>(٨)</sup> مبتدأ، «ووقع» خبره،  
«وَالَّذِينَ» متعلق بوقع ونَزَرَا منصوب على الحال من الضمير المستكن في  
وَقَعَ، وهو اسم فاعل من نَزَرَا، أي قَلَّ، ولما فرغ من «الَّذِي وَالَّتِي»  
وتثنيتهما<sup>(٩)</sup> وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصلات<sup>(١٠)</sup> فقال:

(١) في ظ، ت، واللاي كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا، أكلت بيت الألفية.

(٢) في هـ، ز، ط، ت، واللاي «».

«جمع اللّي: اللَّائِي، اللَّائِي. وبلا ياءات، اللَّاء، واللّواء، واللّواء، واللّات مكسوراً أو معرباً لإعراب  
أولات، والألي، التسهيل ٣٤.

(٣) بقية النسخ «اللّاي».

في ز، اللات.

(٤) «أن» ساقطة من ظ.

(٥) في ش، ك «اللّاء».

وفي هـ، ز، ط، ت «اللّاي» تحريف.

(٦) «الذي» ساقطة من ت.

(٧) الشاهد لرجل من بني سليم.

انظر أمالي ابن الشجرى ٢: ٣٠٨، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٥٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٤٥،

وشرح التصريح ١: ١٣٣، وشرح الأشموني ١: ١٧٢.

(٨) في هـ، ز، ط، ت «واللاي» تحريف.

(٩) وتثنيتهما ساقط من ظ.

(١٠) في الأصل، ك «الموصول».

(ص) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوِي مَا ذُكِرَ \* ...

(ش) يعني أن من، وما، وأل تساوي ما ذكر من «الذي والّتي» وتثنيتهما وجمعيهما، ففهم منه أنّها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكور والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ وَمَنْ قَامَا وَمَنْ قَامَتَا وَمَنْ قَامُوا وَمَنْ قُفْنَا.

وكذلك مع «مَا وَأَلْ» فتقع على مَنْ يعقل و«ما» على ما لا يعقل<sup>(١)</sup> وأل عليهما [معا]<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

(ش) يعني أن «ذو» في لغة طييء تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية «لِلَّذِي وَالَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَهَكَذَا ذُو»<sup>(٣)</sup> أي<sup>(٤)</sup> ومثل «مَنْ وَمَا» و«أَلْ» في مساواتها<sup>(٥)</sup> لما ذكر فتقول:

جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَذُو قَامَتْ، وَذُو قَامَا، وَذُو قَامَتَا، وَذُو قَامُوا، وَذُو قُفْنَا. وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة<sup>(٦)</sup>

(١) في ظ «فَمَنْ يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ، وما على ما لا يعقل» وعبارتها أدق. وذلك أن مَنْ تقع على العاقل وغير العاقل، وذلك إذا اختلط غير العاقل بالعاقل كقوله تعالى: الحج آية: ١٨. (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) فإنه يشمل الملائكة والشمس والجن والنبات والشجر والدواب ونحوها.

أو إذا اقترن به كقوله تعالى في سورة النور آية: ٤٥.

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُشَى عَلَى أَرْبَعٍ).

(٢) ومعا تحملة من هـ، ز، ط، ت.

قال ابن عيمش ٤٣: ٢ «فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هَذَا الصَّارِبُ زَيْدًا والمراد: الذي ضَرَبَ زَيْدًا، وهذا الضَّرْبُوتُ، والمراد: الذي ضَرِبَ أو يُضَرَّبُ.

(٣) وذو ساقطة من ت.

(٤) في هـ، ط أي وهي. وفي ز، ك، ت أي هي.

(٥) في هـ، ز، ت «في مساواتهما». وفي ط «مساوية».

(٦) يريد «لغة طييء» انظر هامش في ص ١٥١

وفهم ذلك من تمثيله لها بالواو، «فَذُو» مبتدأ، «وشهز» خبره «عند طيبي» متعلق بشهز / «وهكذا»: كذلك أيضاً<sup>(١)</sup>، [أو]<sup>(٢)</sup> في موضع نصب على  $\frac{٢٨}{١}$  الحال والتقدير: ذو شهز عند طيبي مثل «من» و«ما» و«أل»، وقوله<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَكَالْتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ \* وَمَوْضِعُ اللَّائِي أُنَى ذَوَاتٍ

(ش) يعني أن من «طيبي»<sup>(٤)</sup> من<sup>(٥)</sup> إذا أراد معنى «التي» قال: ذات» وإذا أراد معنى «اللأني» قال: «ذوات». كقول بعضهم: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتٌ أَكْرَمَتْكُمُ اللَّهُ بِه»<sup>(٦)</sup> يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَلْفِ سَوَابِقِ  
ذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ز «وكذلك هكذا أيضاً» تقدم وتأخير. وفي ظ «وكذلك أيضاً» وهكذا ساقط. وفي ت «وكذا كذلك أيضاً».

(٢) «أو» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١ «ذو الطائفة لا تصرف نحو: جاتني ذو فقل، وذو فقل، وذو فقلوا، وذو فقلت، وذو فقلتك، وذو فقلن وفيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي «ذو» لفرد المذكر، ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لفرد المؤنث ومثناه ومجموعه. والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجميع المؤنث ذوات مضمومة، والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصرفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائفة.

وانظر الألفية ٣: ٣٠.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) من أقوال العرب. انظر في اللسان «ذو وذوات».

قال الفراء: يجعلون مكان «الذي» ذو، ومكان «التي» ذات، ويرفعون التاء على كل حال.

انظر الألفية ٤: ٣٠ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥، وشرح الأشموني ١: ٩٧.

(٧) الرجز لرؤية بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٨٠ واللسان «ذو وذوات» والألفية ٥: ٣٠ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥ وشرح ابن الناظم ٨٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٥٨ ومعجم شواهد النحو ٢٢٠. وفي رواية «جمعتها من ألفي سوابق».

«فَذَاتُ» مبتدأ، و«كَأَلْتِي» خبر مقدم، و«لَكَذِبُهُمْ» متعلق بالاستقرار<sup>(١)</sup> العامل في الخبر و«مَوْضِعُ اللَّائِي» ظرف متعلق «بَأْتِي»، و«ذَوَاتُ» فاعل «بَأْتِي» والتقدير: وذاتُ<sup>(٢)</sup> مُسَاوِيَّةٌ لِلَّتِي عِنْدَهُمْ، أي عند طيبىء، و«أَتِي ذَوَاتُ» في موضع<sup>(٣)</sup> اللاتي. ثم قال<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ \* أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

(ش) يعني أن «ذا» إذا وقعت بعد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل «ما»، يعني «ما» الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً «الَّذِي» والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول: مَنْ ذَا يَقُومُ، وَمَنْ ذَا تَقُومُ، وَمَنْ ذَا يَقُومَانِ، وَمَنْ ذَا تَقُومَانِ / ، وَمَنْ ذَا يَقُومُونَ، وَمَنْ ذَا يَقُومْنَ<sup>(٥)</sup> ٢٨  
واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» من أن تكون ملغاة، وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع «مَنْ ذَا» وماذا<sup>(٦)</sup> استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ<sup>(٧)</sup> أَرَيْدُ أَمْ عَمْرُو؟<sup>(٨)</sup> فإذا رفعت «فَذَا» غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء و«ذَا» خبره وهو اسم موصول. وإن<sup>(٩)</sup> نصبت فقلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ أَرَيْدُ أَمْ عَمْرُو، علم أن «ذَا» ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت و«ذَا» ملغاة.

(١) في الأصل «باستقرار».

(٢) في ز «وذوات».

(٣) «موضع» ساقطة من ز.

(٤) ثم قال «ساقط من هـ، وفي ظ «وقوله».

(٥) ما بعد «يقومان» إلى هنا ساقط من ظ، ت.

(٦) وماذا ساقط من ت.

(٧) في ظ «ضربك».

(٨) في هـ «أريد أم عمر» المثال صحيح. وفي ظ، ت «أريد أم عمر» خطأ من الناسخ.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وإذا».

و«ذَا» مبتدأ وخبره «مِثْلُ مَا» و«بَعْدَ» في موضع الحال من «ذَا» و«إِذَا» متعلق بمثل، و«مَنْ» مضاف في التقدير لاستفهام. أي بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام والتقدير: وذا في حال كونه تالياً «لن وما». الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تُلغ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

(ص) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ \* عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتِي مُشْتَمِلَةٌ

(ش) يعني أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة تكملها<sup>(١)</sup>، ورباط [يربط]<sup>(٢)</sup> بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ / لَا يَتِي مُشْتَمِلَةٌ». أي مطابق للموصول<sup>(٣)</sup> في الأفراد والتذكير وفروعهما، فنقول: بجاءني الذي قَامَ أبوه وَالَّتِي قَامَتْ أُمُّهُ، وَاللَّذَانِ قَامَا، وما أشبه ذلك، و«كُلُّهَا» مبتدأ، خبره «يَلْزَمُ»، و«بَعْدَهُ» متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ «كُلٌّ» وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و«صِلَةٌ» فاعل بيلزم، و«مُشْتَمِلَةٌ» صفة لصلة، و«عَلَى ضَمِيرٍ» متعلق بمُشْتَمِلَةٌ. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما تُوصَلُ به على قسمين: قسم يُوصَلُ بجملته وشبهها، وقسم يُوصَلُ بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا<sup>(٤)</sup> الَّذِي وَصِلَ \* بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ

(ش) فقوله: «وَجُمْلَةٌ» شامل للجملته الاسمية والفعلية، وقوله: «أَوْ شِبْهُهَا» هو الظرف والمجرور، وأتى بمثال للموصل بشبه الجملة وهو قوله: «كَمَنْ عِنْدِي»، ومثال للموصول بالجملة وهو قوله: «الَّذِي ابْنُهُ

(١) «تكملها» ساقطة من ز، ك.

(٢) «يربط» تكملة من ز، ك.

(٣) في ظ للموصولات.

(٤) في ظ «وشبهها».



كُفِّلُ<sup>(١)</sup>»، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية؛ لأنها نعت في المعنى<sup>(٢)</sup>، ولم ينه على ذلك لكن تمثيله «بِالَّذِي ابْتُئُ كُفِّلُ» يرشد إليه<sup>(٣)</sup>، و«جملة» مبتدأ، «أو شبهها» معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة<sup>(٤)</sup>، و«الذي خبره ويجوز العكس وهو أظهر<sup>(٥)</sup>»، و«وُصِّلُ» صلة الذي وفيه / ضمير يعود على الموصول، والضمير في «يَه» عائد <sup>٢٩</sup>بِ على الجملة أو شبهها<sup>(٦)</sup> وهو الرابط بين الصلة والموصول. والتقدير: وَالَّذِي وُصِّلَ بِهِ الموصولُ مُجْمَلَةٌ أو شِبْهُهَا ويحتمل أن يكون [به]<sup>(٧)</sup> نائباً عن الفاعل، ولا ضمير حيثل في وصل، والتقدير: وَالَّذِي وَقَعَ الوَصْلُ بِهِ مُجْمَلَةٌ أو شِبْهُهَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

### (ص) وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ \* وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

(ش) الصفة الصريحة: هي<sup>(٨)</sup> اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل «أَلْ» بالصفة المشبهة خلاف<sup>(٩)</sup>. فتقول: بجائني

(١) ما بعد «كُفِّلُ» إلى «يرشد إليه» ساقط من ظ.

(٢) «لأنها نعت في المعنى» ساقط من ش، ت.

(٣) «يرشد إليه» ساقط من ت وبدلها «ويشترط».

(٤) في هـ «وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ساقطة. وفي ظ «وهو الذي سوغ به الابتداء». وفي ت «وهو الذي سوغ الابتداء به». والعبارة المثبتة من الأصل وبقية النسخ هي الأدق.

(٥) أي أن تكون «ومجملة» خبر مقدم، و«الذي» مبتدأ مؤخر وهو معرفة أصلاً، والأصل في الابتداء أن يكون معرفة. أما «ومجملة» فسوغ الابتداء بها عطفها على «شبهها» المضافة للمعرفة وليس معرفة أصلاً.

(٦) في ظ، ت «وشبهها».

(٧) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٨) في ظ «هو».

(٩) هذا الخلاف ذكره ابن هشام في المغني ١: ٤٧ حيث ذهب إلى أن «أَلْ» الموصولة تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين فقط، ولا تدخل على الصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُقَوَّلُ بالفعل، وأن «أَلْ» في قولك: الحسن وجهه، حرف تعريف لا موصولة وهو مذهب الأخفش، وذهب المازني إلى أن «أَلْ» الداخلة على الصفة المشبهة حرف موصول، خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من أنها اسم موصول وهو الصحيح لعود الضمير عليها في قولك: الضاربها زيدٌ ههنا.

انظر: رصف اللباني ١٦٢، والجنى الداني ٢٠٢ وشرح المرادي ٢٢٩، وشرح التصريح ١: ١٣٧.

الْقَائِمُ أَبُوهُ، وَالضَّارِبُ<sup>(١)</sup> زَيْدٌ. أَيِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَالَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَقَامَ الْمَكْرُمُ وَالْمَضْرُوبُ أَبُوهُ، أَيِ الَّذِي أُكْرِمَ وَالَّذِي ضُرِبَ عَنْبُوهُ. وَقَامَ الضَّارِبُ زَيْدٌ<sup>(٢)</sup>، أَيِ الَّذِي ضَرَبَهُ<sup>(٣)</sup> زَيْدٌ. وَجَاءَ الْحَسَنُ وَجْهَهُ، أَيِ الَّذِي حَسَنَ وَجْهَهُ.

والصريحة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أَجْرَعَ وَأَبْطَحَ<sup>(٤)</sup> وَصَاحِبٌ، فلا توصل بها «أَلْ»، وقوله: «وَكَوْنُهَا بِمُغْرِبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ»: «يعني أنه قد جاء وصل<sup>(٥)</sup> «أَلْ» بمعرب الأفعال، وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

١٧ - مَا أَنْتَ بِأَلْحَكِمِ التَّوَضُّعِ حُكُومَتُهُ . وَلَا الْأَجِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ<sup>(٦)</sup> / ٣٠  
أَيِ الَّذِي تُرَضَّى حُكُومَتُهُ. وقوله<sup>(٧)</sup>: «وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ» خبر مقدم، «وَصِلَةُ أَلْ» مبتدأ، «وَكَوْنُهَا» مبتدأ<sup>(٨)</sup> «وَبِمُغْرِبِ الْأَفْعَالِ» متعلق به، و«قَلٌّ» خبر المبتدأ

(١) في ش، هـ، ط، ك، ت «والضاربة».

(٢) في ط «وقائم الضاربه زيد».

(٣) ما بعد «ضرب أبوه» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) «وأبطح» ساقطة من ط، ت.

أَجْرَعَ: وصف لكل مكان مستو. ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً.

أَبْطَحَ: وصف لكل مكان منبسط من الوادي: ثم صار اسماً للأرض المنسعة.

صاحب: وصف للفاعل ثم صار اسماً لكل صاحب ملك.

في ش، ت «قد جاءت صيلة» وفي ط «قد جاء وصيلة»:

(٦) نسب الشاهد للغزدق. ولم أعثر عليه في ديوانه.

ودخول «أَلْ» على الفعل المضارع (التَّوَضُّعِ) يجوز في الاختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين، وذهب

الجمهور إلى أنه ضرورة ترد في الشعر فقط دون الكلام.

انظر: رصف المبانى ١٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٩، وشرح ابن الناظم ٩٣، والجنى الداني

٢٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٥٧، وشرح التصريح ١: ١٤٢.

الحكم: الذي يحكم بين الخصمين للفصل بينهما.

الأصيل: ذو الحسب.

الجدل: شدة الخصومة.

(٧) «وقوله» ساقط من ط.

(٨) «مبتدأ» ساقطة من ت.

والظاهر أن «كَوْنُهَا» مصدر لكان التامة، وتقدير البيت: «وَصِلَةُ آلٍ» صَفَةٌ صَرِيحَةٌ، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ \* وَصَدْرُ وَصْلِهَا صَمِيمٌ انْخَدَفَ  
وَيَقْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup> ... \* .....

(ش) من الموصولات «أَيُّ» وإنما أخرها عنها؛ لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى<sup>(٣)</sup>، وجواز حذف صدر صلتها فقوله: «أَيُّ كَمَا» يعني أن «أَيُّ» مثل «مَا» فيما تقدم من كونها<sup>(٤)</sup> تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما، فتقول: جاعني أَيْهُم قَامَ، وَأَيْهُم قَامَتْ، وَأَيْهُم قَامَتَا<sup>(٥)</sup>، وَأَيْهُم قَامُوا، وَأَيْهُم قُتِلَ. وقوله: «وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا صَمِيمٌ انْخَدَفَ.

أَيُّ بالنظر<sup>(٦)</sup> إلى التصريح بالمضاف إليه. وتقديره: وإثبات صدر صلتها<sup>(٧)</sup>، وحذفه على أربعة أقسام:

(١) في ظ «قوله».

(٢) «بعضهم أعرب مطلقاً» ساقط من ك.

(٣) قال أبو حيان: «من الموصولات (أي) على مذهب الجمهور خلافاً للعلب فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً، والأصح فيها أن تكون بصفة (أي) مضافة إلى معرفة فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك. تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً. وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك. تبين أن التي أعجبتك مؤنث واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً، وقد تضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة ويجوز حذف ما تضاف إليه فنقول: يعجبني أي عندك: فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر من عاقل وغيره، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو: يعجبني أيهن في الدار ويعجبني أياهم عندك، وأيوهم عندك، وأيتهاهن عندك وأياهن عندك. الارتشاف ١: ٥٣٠ وانظر فيه ٥٣١، ٥٤٩، وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٦، ٥٧، وشرح التسهيل ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) في ظ «من كون ما».

(٥) «وأيهم قَامَتَا» ساقط من ظ، ت.

(٦) في ظ «النظر».

(٧) في ت «وصلها».

الأول: أن يصرح بالمضاف إليه<sup>(١)</sup> ويثبت صدر صلتها نحو: جَاءَنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يحذف معاً نحو: جَاءَنِي أَنِّي قَائِمٌ.

الثالث: أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه<sup>(٣)</sup> نحو: جَاءَنِي

أَنِّي هُوَ / قَائِمٌ. «فَأَيُّ» في هذه الصور الثلاث معربة وهي  
المشار [إليها]<sup>(٤)</sup> بقوله: وَأُعْرِثْتُ<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر<sup>(٦)</sup> صلتها.

فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله:

«مَا لَمْ تُصَفْ»، وَصَدْرُ وَضَلِيلَتِهَا ضَمِيرٌ ائْتَحَذَفَ. ومن ذلك قوله<sup>(٧)</sup>: عز وجل: (لَمْ يَلْتَزِعْهُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَنَّهُمْ أَشَدُّ)<sup>(٨)</sup>. و«أَيُّ»<sup>(٩)</sup> مبتدأ، و«كَمَا»

(١) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٢) في ظ «جاءني أيهم هو قام».

(٣) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٤) «إليها» تكملة من هـ، ز، ك وفي ش وهو المشار إليه. وفي ظ، ت «إليها» إشارة هذا التركيب صحيح.

(٥) في ش «وَأُعْرِثْتُ مَا لَمْ تُصَفْ» أكملت عبارة الألفية.

(٦) «صدر» ساقطة من ظ.

(٧) في الأصل وقولهم.

(٨) سورة مريم آية ٦٩، قال ابن هشام في المغنى ١: ٧٧ والتقدير في الآية ولتزعن الذي هو أشد، قاله سيويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أَيُّ» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، وقال الجرمي: لم أسمع أحداً يقول: لأخبرين أيهم قائم. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبر، واختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل محذوف والتقدير: لَتَنْزِعَنَّ الْقَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ أَشَدُّ، وقال يونس: هو الجملة وعُلِّقَتْ نَزْعٌ عَنِ العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة.

انظر الكتاب ٢: ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٢، وشرح المرادي ١: ٢٤٢، والبحر ٦: ٢٠٨.

(٩) في ظ، ت «فأي».

خبره، و«أُغْرِبْتُ» مبنى للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير عائذ عليها، و«مَا» ظرفية مصدرية، و«صَدَرُ وَضِلَّهَا» مبتدأ، و«ضَمِيمٌ» خبره، و«انْحَدَفُ» في موضع الصفة لضمير، و«الْوَاوُ» الداخلة على المبتدأ وإو الحال والتقدير: أي مثل «مَا» في جميع أحوالها، وأُغْرِبْتُ مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً. وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقاً» يعني أن بعض العرب يعرب «أَيَّاءَ» الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة. وقرأ بعضهم «ثُمَّ لَنْتَرِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُّ»<sup>(١)</sup> بنصب أَيْهُمْ ثم قال:

(ص) ... وَفِي \* ذَا الْحَدَفِ أَيَّاءٌ غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَنِي

(ش) يعني أن غير «أَيٍّ» من الموصولات يتبع «أَيَّاءَ» في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة «بِذَا» إلى حذف صدر صلة «أَيٍّ»، لكن يشترط في جواز حذف صدر<sup>(٢)</sup> صلة غير «أَيٍّ» أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... إِنَّ يُسْتَقَلَّ وَضِلَّ ... \* ...

(ش) أي إن تَقُلَّ الصلة، وطولها بأن / يكون فيها زيادة<sup>(٣)</sup> على المفرد ٣١ المختار به عن الصدر<sup>(٤)</sup> نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «مَا أَنَا بِأَلْذِي قَائِلٌ<sup>أ</sup> لَكَ سُوءًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة مريم آية ٦٩.

قرأ بالنصب هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأخرج والأعمش.

انظر الإملاء ٢: ٦٣، والبحر ٦: ٢٠٥ - ٢٠٩.

وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٧، ومعنى اللبيب ١: ٧٢، وشرح التصريح ١: ١٣٦.

(٢) «صدر» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك «زائد».

وفي ث «لفظ زائد» وهي أدق.

(٤) في ث «المصدر».

(٥) روى في الكتاب ٢: ٤٠٤ «مَا أَنَا بِأَلْذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا».

وكذا في شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٥ وشرح ابن الناطم ٩٥ «سوء» و«شيء» فكلاهما صحيح، وأرى أن رواية «سوء» أدق. وتقدير المثل «مَا أَنَا بِأَلْذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءًا».

فالصلة طالت بالجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) <sup>(١)</sup> التقدير: وهو الذي هو إله في السماء. فحذف الصدر لطول الصلة بالجرور. ثم قال:

(ص) ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ <sup>(٢)</sup> فَاحْذَفْ نَزْرًا...

(ش) يعني أن حذف صدر صلة غير «أَيَّ» إن لم تُطَلِّ الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» <sup>(٣)</sup> أي [على] <sup>(٤)</sup> الذي هو <sup>(٥)</sup> أحسن. وقوله:

١٨ - مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ \* وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ <sup>(٦)</sup>

أي بما هو سفه. و«غَيْرُ أَيَّ» مبتدأ، و«يَفْتَقِي» خبره و«أَيَّ» مفعول مقدم ب«يَفْتَقِي»، و«في» متعلق ب«يَفْتَقِي»، و«وَإِنْ يُسْتَطَلَّ» شرط، و«وَضُلَّ» مفعول [ما] <sup>(٧)</sup> لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ووقوله: «وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ» معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه «فَاحْذَفْ نَزْرًا»، ثم قال <sup>(٨)</sup>:

<sup>(١)</sup> سورة الزخرف آية: ٨٤.

<sup>(٢)</sup> في ظ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ وَضُلَّ، فَاحْذَفْ نَزْرًا.

«وَصِلَ» زائدة. اختلط الأمر على الناسخ فكرر وصل التي في أول البيت.

<sup>(٣)</sup> سورة الأنعام آية: ١٥٤.

قرأ بذلك الأعمش، وبجيبى بن يعمر. والحسن.

انظر: الإملاء ١: ١٥٤، والبحر ٤: ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٢٠.

<sup>(٤)</sup> وعلى «تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> وهو ساقطة من ز، وذكر الضمير هو المقصود.

<sup>(٦)</sup> لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معز.

انظر: شرح ابن الناطم ٩٥ وشرح الشواهد للعينى ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٤، والهمع

١: ٩٠، ومعجم شواهد النحو ١٦٥.

وفي رواية: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ \* وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

وفي رواية أخرى: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ \* وَلَمْ يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

وروى صدر البيت في ش، هـ، ز، ت «مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ هَذَا بِمَا سَفَهُ» ساقطة من ك.

<sup>(٧)</sup> «وما» تكملة من ط، ت.

<sup>(٨)</sup> في ظ وقوله.

(ص) ... \* وَأَبْوَا أَنْ يُحْتَزَلَ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضَلٍ مُكْمِلٍ \* ...

(ش) يعنى أن خبر صدر الصلة<sup>(١)</sup> إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ<sup>(٢)</sup> جَارِيئُهُ ذَاهِيَةٌ<sup>(٣)</sup> أو فعلاً وفاعلاً<sup>(٤)</sup> نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ<sup>(٥)</sup> قَامَ أَبُوهُ أَوْ ظَرْفاً نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ<sup>(٦)</sup> أو مجزوراً<sup>(٧)</sup> نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي / الدَّارِ لَا<sup>(٨)</sup> يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك؛ لأن ما بقى بعد حذفه<sup>(٩)</sup> صالح لأن يكون صلة فلا دليل حيثل على حذفه، والضمير في قوله: «وَأَبْوَا» عائد على العرب، «وَأَنْ يُحْتَزَلَ» في موضع المفعول بأَبْوَا، والاختزال القطع، وعبر به عن الحذف، وقوله: «إِنْ صَلَحَ» شرط<sup>(٨)</sup>، «وَلِوَضَلٍ» متعلق بصلح «وَمُكْمِلٍ» صفة لِوَضَلٍ فهو اسم فاعل من أَكْمَلَ؛ لأنه قد أَكْمَلَ<sup>(٩)</sup> به الموصول، فهو مكمل له ولما فرغ من الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

(ص) ... \* وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ \* بِفِعْلِ أَوْ وَضَفِ كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ

(ش) يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً

(١) في هـ، ز، ك «يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة» وفي ظ «يعنى أن خبر صدر الجملة». والعبارة الملتبة من الأصل، ش، ت هي الأدق.

(٢) «هو» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، ظ، ت «قائمة المثلل صحيح.

(٤) في الأصل «أو فعلاً أو فاعلاً»

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «أو مجزوراً.

(٧) في ظ «بعد الحذف».

(٨) في ش، ك «إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح».

(٩) في ظ، ت «كمل».

متصلاً بالفعل، أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومثّل للمنصوب بالفعل بقوله: «كَتَبْتُ تَرْجُوهُ يَهَبُ»، «فَتَنْ» مبتدأ، وهو موصول بمعنى الذي «وترجّو» صلاته<sup>(١)</sup> «ويَهَبُ» خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره مَنْ<sup>(٢)</sup> تَرْجُوهُ، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدُهُ بِهِ • فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ<sup>(٣)</sup>

أي الذي الله مؤلِّيك فضلاً<sup>(٤)</sup>. ومنه قوله تعالى: (أَقْلَدًا الَّذِي يَهْتَ اللَّهُ رَسُولًا<sup>(٥)</sup>) أي بعثه الله رسولا.

إلا أنّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم يُنَبِّه الناظم على / ٣٢  
ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله:

مُتَّصِلٌ مِنَ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي إِثَاءُ ضَرَبْتُ، فلا يجوز حذفه. ويقول: «إِنْ انْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصَفَ» من المنتصب بالحرف، نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فلا يجوز حذفه أيضاً، «والحذفُ» مبتدأ، وخبره «كثير» «ومثجلي» خبر بعد خبر، و«عِنْدَهُمْ» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى «وفي عَائِدٍ» متعلق بكثير أو بمنجلى أو الحذف، فهو من باب التنازع، و«إِنْ انْتَصَبَ» شرط و«يَفْعَلُ» متعلق بانتصب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: تحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان

(١) في ظ «صلة».

(٢) «من» ساقطة من ظ.

(٣) لم أعر على قوله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٠، وشرح المرادي ١: ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٩، وشرح

التصريح ١: ١٤٥، وشرح الأشموني ١: ٩٥.

(٤) في الأصل، ش، ت، (أي موليك فضل الله) وما أثبت أدق.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤١ والآية دليل على جواز حذف عائد الصلة المنصوب بالفعل.

من (أي الذي) إلى هنا ساقط من ز، ظ، ك، ت.



منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف<sup>(١)</sup> كثير في كلام العرب، ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا . كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرِ مِنْ قَضَى

(ش) يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، فالإشارة بقوله: «كَذَلِكَ» راجع<sup>(٢)</sup> إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مثّل بقوله: كَأَنَّتَ قَاضٍ<sup>(٣)</sup> وأشار به إلى قوله - عز وجل -<sup>(٤)</sup>: (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)<sup>(٥)</sup>

أي مَا أَنْتَ<sup>(٦)</sup> قَاضِيهِ، واحترز بقوله: «مَا يَوْصَفُ خُفِضًا»<sup>(٧)</sup> من الضمير المجرور بغير وصف، فإنه لا يجوز / حذفه نحو: جَاءَنِي الَّذِي أَتَاهُ ذَاهِبٌ، <sup>٣٢</sup>  
ب «فَحَذَفُ» مبتدأ، و«مَا» مضاف إليه موصول وصلته خفضاً، و«يَوْصَفُ» متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض<sup>(٨)</sup> بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل، أو بالوصف<sup>(٩)</sup> في الكثرة، ثم قال<sup>(١٠)</sup>:

(ص) كَذَا الَّذِي جُرِّمًا الْمَوْصُولَ جَزَّ كَثُرَ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرَّ

(ش) يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير<sup>(١١)</sup>، لكنه<sup>(١٢)</sup> بثلاثة شروط:

(١) في ز «والبوصف».

(٢) «راجع» ساقطة من ز، ظ، ت. وفي الأصل «راجع».

(٣) في ز بعد المتقدم «ثم مثل بقوله: كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرِ مِنْ قَضَى». أكملت شطر البيت. وتكملته غير لازمة.

(٤) في ظ، ت «إلى قول الله».

(٥) سورة طه آية: ٧٢.

(٦) «مَا أَنْتَ» ساقطة من ظ.

(٧) «خفضاً» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٨) «خفض» ساقطة من ظ.

(٩) في ز «والبوصف» وفي ظ، ت «أو الوصف».

(١٠) في ظ وقوله.

(١١) في هـ، ز، ظ، ت «يكثُر».

(١٢) في ز، ظ، ت «لكن».

**الأول:** أن يكون الموصول<sup>(١)</sup> مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى.

**الثاني:** أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى.

**الثالث:** أن لا يكون<sup>(٢)</sup> في الصلة ضمير غيره.

وقد نبّه على الأول بقوله «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جَرٌّ».

وعلى الثاني والثالث بالمثل «فَالَّذِي» مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء، والعامل في بالذي<sup>(٣)</sup> [مَرَّ]<sup>(٤)</sup> وفي بِهِ مَرَزْتُ ولفظهما ومعناها واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، «فَالَّذِي جَرٌّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وصلة «الَّذِي» جَرٌّ و«بِمَا» متعلقة به، وصلة «مَا» جَرُّ الأخيرة، والمؤْصُولُ مفعول مُقَدَّمٌ بجَرٍّ، والتقدير الَّذِي<sup>(٥)</sup> جَرَّ بالحرف الذي جَرَّ بِهِ<sup>(٦)</sup> الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، وفي بعض النسخ «كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جَرٌّ» برفع الموصول / وضم الجيم من جَرَّ بعده، <sup>٣٣</sup>  
فالموصولُ على هذا مبتدأ، و«جَرٌّ» في موضع خبره، والضمير المستتر في «جَرٌّ» عائد على «الموصول»، والضمير العائد على «الَّذِي»<sup>(٧)</sup> محذوف والتقدير: كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا جَرَّ الْمُؤْصُولُ بِهِ، وقوله: «فَهُوَ بَرٌّ» تنمिम للبيت.

(١) في ظه «العامل».

(٢) في الأصل «أن يكون» تحريف، وما أثبت عن بقية النسخ هو الصواب.

(٣) في ز «الذي».

(٤) «مر» تكملة من ش، ظ، ك، ت.

(٥) في هـ، ز، ك «والذي» تحريف.

(٦) «به» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، «على ما».

## «المعرف بأداة التعريف»

(ش) هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام:

للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) **أَنَّ حَرْفَ تَعْرِيفٍ أَرِ اللَّامَ فَقَطْ \* فَتَمَطَّ عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ التَّمَطُّ**

(ش) اختلف في «أَل» فقيل هي<sup>(١)</sup> بجملتها للتعريف وهمزتها همزة<sup>(٢)</sup> قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب «الخليل»، وكان يسميها «أَل» فهي عنده مثل «هَلْ» و«قَدْ» وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل: هي أيضاً بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة<sup>(٣)</sup> وصل، وقيل اللام وحدها للتعريف وُضِعَتْ سَاكِنَةٌ فَاجْتَلَبَتْ<sup>(٤)</sup> همزة الوصل للابتداء بالناسك وهدان القولان عن «سبويه»<sup>(٥)</sup>، فقوله: «أَل حَرْفُ تَعْرِيفٍ»، يُفْهِمُ الْأَوَّلُ<sup>(٦)</sup> والثاني<sup>(٧)</sup>، أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية، أو

(١) «هي» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٢) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٣) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٤) في ظ «فاجتلب».

(٥) قال في التسهيل: هي أَل لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسبويه وليست الهمزة زائدة بل الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، خلافاً لسبويه فهي عنده همزة وصل معتد بها في الوضع كما يُعْتَدُ بهمزة الوصل في «استمع» واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع. انظر: التسهيل ٤٢، ووصف المباني ١٥٨، ١٦٤، والجنى الداني ١٣٨، ١٩٢، ١٩٦، وشرح

التصريح ١: ١٤٨.

(٦) في الأصل «الأولى» تحريف.

(٧) في ظ «والثاني».

زائدة<sup>(١)</sup>، وقوله: «أَوِ اللَّامُ فَقَطَّ»، هذا هو القول الثالث، وقوله: «فَتَمَطَّ / ٣٣ ب» عَرَفْتُ قُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ أي إذا أردت تعريف «تَمَطَّ» أدخلت عليه «أَلَّ» فقلت: «التَّمَطُّ، والتَّمَطُّ ظهارة الفراش، والتَّمَطُّ جماعة من الناس أمرهم واحد، والتَّمَطُّ الطريق، ولم يذكر المَعْرُوف بالأداة إلا في قوله: «فَتَمَطَّ عَرَفْتُ»، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. «وَأَلَّ» مبتدأ، «وَحَوْفُ تَغْرِيفٍ» خبره، «أَوِ اللَّامُ» معطوف على المبتدأ، و«أَوُ» للتخيير، و«فَقَطَّ» اسم فعل بمعنى حسب، «وَتَمَطَّ» مبتدأ، و«عَرَفْتُ» في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف<sup>(٢)</sup>، والتقدير عَرَفْتُهُ<sup>(٣)</sup>. «وَقُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ» خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة، والتقدير: فَتَمَطَّ<sup>(٤)</sup> إِنْ أَرَدْتَ تَغْرِيفَهُ قُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ، والتَّمَطُّ مفعول بهُقل على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي<sup>(٥)</sup> الزائدة بقوله<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِ \* وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ<sup>(٧)</sup>  
وَلَا ضَرْارَ<sup>(٨)</sup> كِتَابَاتِ الْأَوْتَرِ \* كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَبْسُ السَّرِي

(ش) فذكر أن زيادة «أَل» على قسمين:

الأول: زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع:

(١) في ظ ولا زائدة.

(٢) والعائد من الصفة إلى الموصوف ساقط من ظ.

(٣) والعائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته ساقط من ت.

(٤) ونمط ساقط من ظ.

(٥) في الأصل «وهو» وهو صواب لأنه يعود إلى القسم.

(٦) في ش، ز، ك «فقال».

(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «ثم اللاتي» وما أثبت أحسن كما في الألفية وبقية النسخ وإن كانت

«اللاتي» صحيحة أيضاً.

(٨) في ز «ولا ضرار» وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية، وبقية النسخ.

«اللات» وهو اسم صنم كان بالطائف و«أل» فيه زائدة لازمة<sup>(١)</sup> لأنه علم. و«الآن» وهو اسم للزمان الحاضر، و«أل» فيه زائدة لازمة لم يستعمل / في ٣٤  
كلام العرب مجرداً منها، وهو مبنى لتضمنه معنى «أل» التي تعرّف بها وهو<sup>(٢)</sup> من الغرائب كونهم<sup>(٣)</sup> جعلوه متضمناً<sup>(٤)</sup> معنى «أل» وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة [لازمة]<sup>(٥)</sup>.

و«الذين» من الموصولات، وجعلوا<sup>(٦)</sup> «أل» فيه أيضاً زائدة لازمة، لأنه تعرّف بالصلة، وقيل «أل» فيه للتعريف وهو مذهب «الفراء».

و«اللات»<sup>(٧)</sup> جمع التي وهو مثل «الذين» في أن «أل» فيه زائدة لازمة.

الثاني: زائدة لضرورة الشعر، وذكر من ذلك لفظين:

الأول: «بَنَاتِ الْأَوْتَرِ»، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ - وَلَقَدْ جَبَيْتُكَ أَكْمُوْءاً وَعَسَاقِلًا \* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ<sup>(٨)</sup>

(١) «لازمة» ساقطة من ز، ط، ك.

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وهذا» وهو أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لكونهم» وهو أدق.

(٤) في الأصل «مضمن» تحريف.

(٥) «لازمة» لم ترد في جميع النسخ بما في ذلك الأصل. وإثباتها أدق.

(٦) «وجعلوا» ساقطة من ط، ت.

(٧) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «واللاتي» وهي صحيحة.

(٨) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله.

انظر اللسان «عسقل» و«ير»، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٥، والمقتضب ٤: ٤٨، والخصائص ٣: ٥٨، وشرح المفصل ٥: ٧١، ووصف المباني ١٦٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١: ١٨١، والمغنى ١: ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١: ١٦٦، وشرح التصريح ١: ١٥١. جئتك: أي جئت لك من جنى الشعر.

عساقلا: جمع عسقول وهو نوع من الكمأة الكبير، وأصله عساقيل. ولخيلت الياء للضرورة، ويقال أبعثاً عساقيل جمع عسقل.

بنات الأوتر: كمأة صغار كالخصى بلون التراب رديئة الطعم.

أراد بَنَات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، والثاني: «طَبِئَتِ النَّفْسُ». وأشار بذلك<sup>(١)</sup> إلى قول الشاعر:

٢١ - وَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّنْ عَرَفْتُ وَجْهَهَا \* صَدَدْتُ وَطَبِئَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسَ عَنْ غَيْرِ<sup>(٢)</sup>

أراد «وَطَبِئَتِ نَفْسًا» فأدخل «أل» على التمييز ضرورة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وقوله: «وَقَدْ تَزَادَ» يقتضى التقليل وأشار بذلك إل عدم اطراد زيادتها، «وَلَا زِمًا» اسم فاعل من لز، وهو نعت لمصدر محذوف أي زِيدَ لازِمًا، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تَزَادَ عائد على «أل» التي للتعريف؛ لأنه قال: «أَلْ حَوْفُ تَعْرِيفٍ»، ثم قال: «وَقَدْ تَزَادَ»، وليس الأمر / <sup>٣٤</sup>ب كذلك؛ لأن<sup>(٣)</sup> التي للتعريف لا تَزَادَ وإنما يعنى لفظ «أل» دون تقييد بالتعريف، وقوله: «وَلَا ضُطْرَارٍ»<sup>(٤)</sup> مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، «وَطَبِئَتِ النَّفْسُ» إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في «وَطَبِئَتِ» لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسري وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام «أل» وهي التي للمح الصفة بقوله:

(ص) وَيَغْضُ الْأَعْلَامَ عَلَيْهِ دَخَلًا \* لِلْمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ لِقَلًا  
كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ \* فَلْيَكْزُ ذَا وَخَذْلُهُ سَيَّانِ

(١) «وبذلك» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد لرشيد بن شهاب اليسكري.

انظر: المغضليات ٣١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٤، وشرح ابن الناظم ١٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ١: ١٨٢، وشرح الشواهد للعيني ١: ١٨٢، وشرح التصريح ١: ١٥١. وفي رواية:

وَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّنْ عَرَفْتُ جِلَادَنَا \* وَضِيبَتْ وَطَبِئَتِ النَّفْسُ يَا بَكْرُ عَنْ غَيْرِ<sup>(٣)</sup>

في ز، ظ، ك «لأن أل التي للتعريف» وعبارةها أدق.  
(٤) في ز «وَلَا ضُطْرَارٍ».

(ش) يعنى أن «أَل» دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية. وذكر ثلاثة مُثَلِّ «الفَضْل» وهو منقول من المصدر «والْحَارِث» وهو منقول من اسم الفاعل، «والتَّعْمَان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: «فَذِكْرُ ذَا وَحْدَتُهُ سَيِّان» يعنى أنه يجوز أن يُؤْتَى<sup>(١)</sup> بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة<sup>(٢)</sup>. «يَأَل» ومجردة منها وفهم من قوله: «وَبَغْضُ الْأَغْلَام»، أن ذلك لا يكون في جميع الأغلام، وفهم من قوله: «نُقِلَا»، أن ذلك لا يكون في الأغلام المرتجلة، وقوله<sup>(٣)</sup>: «بَغْضُ الْأَغْلَام» مبتدأ، «وَدَخَلَ» خبره<sup>(٤)</sup>، «وَعَلَيْهِ» متعلق / به والضمير المجرور عائد<sup>٣٥</sup><sub>١</sub> على بعض، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي «دخل» ضمير مستتر يعود على «أَل»، «واللام» في قوله: «لِلْمَح لَام التعليل، وهو متعلق بـ «دَخَلَ»<sup>(٥)</sup> و«مَا» اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل، وقد كان إلى آخر البيت صلة لما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه، وفي «كَانَ» ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض، «وَعَنَهُ» متعلق بـ «نُقِلَا»<sup>(٦)</sup>، والتقدير: وبعض الأسماء الأغلام دخل عليه «أَل» للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول «أَل» وقوله: «فَذِكْرُ ذَا» مبتدأ<sup>(٧)</sup>، «وَحْدَتُهُ» معطوف عليه، «وسَيِّان» خبرهما ومعناه مثلاً ومفرده، سَيِّ، ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام «أَل» وهي التي<sup>(٨)</sup> للغلبة فقال:

(١) في ش، ك وتأني.

(٢) في ش «ذكر مقرونة».

(٣) وقوله ساقطة من ظ.

(٤) في ش، ز، ط، ك، ت وخبر له.

(٥) في ش، ز، ط، ك، ت «بدخل». وما أثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «نقل» والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٧) «مبتدأ» ساقطة من ز.

(٨) «التي» ساقطة من ت.

(ص) وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْعَلْبَةِ \* مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

(ش) ذو الغلبة كل<sup>(١)</sup> اسم اشتهر به بعض ما له معناه، وهو على ضربين: مضاف «كابن عمر»، «ابن الزبير». وذو أداة «كالناغية» و«الأعشى»، و«العقبة» وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالإضافة أو «بال» ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق، والمراد «ابن عمر» عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup> و«ابن الزبير» هو «عبد الله بن الزبير» - رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup> وإنما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من<sup>(٤)</sup> الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: «وَقَدْ يَصِيرُ»، أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، «وَعِلْمًا» خبر «يَصِيرُ» وهو مقدم على اسمها<sup>(٥)</sup>، «واسمها» مضاف «أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ». ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادَوْا تُضِفُ \* أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

(ش) يعني أن «أَلْ»<sup>(٦)</sup> التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يَا نَابِغَةً وَيَا أَعَشَى.

ومثال المضاف نَابِغَةُ دُؤْبَيَانَ، وَأَعَشَى هَمْدَانَ، وقوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ»، يعني أن «أَلْ» المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفهم من قوله: «قَدْ»، قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: «هَذَا يَوْمٌ اثْنَتَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في ز، ك، ت «ذو الغلبة هو كل» وعبارتها أكمل.

(٢) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، ظ، ت.

(٣) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «الفصل وليس من» ساقط من ز.

(٥) «على اسمها» ساقط من ظ، ت.

(٦) «أَلْ» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٧) من أقوال العرب.

انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادي ٢٦٧: ١، وشرح التصريح ١٥٤: ١، وشرح الأشموني ٢٥٣: ١



وقول الشاعر:

٢٢ - إِذَا دَبْرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ \* أُؤْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ<sup>(١)</sup>

وحذف «أل» مفعول مقدم بأوجب، «وفي غيرهما» متعلق بمتن حذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله: «تُتَّيَّدُ أَوْ تُضَيَّفُ».



<sup>(١)</sup> لم أشر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.  
انظر: شرح ابن الناطم ١٠٤، والدرر ١: ٢٢٨، والهمع ١: ٧٢، ومعجم شواهد النحو ٦١.  
وفي رواية:  
وَإِذَا أَذْبَرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ  
أَأْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ

دبران: علم بالغلبة على الكوكب.  
غدوا: أي غداً لأن أصل الغد غدو.  
بأسعد: جمع سعد.  
في الأصل «أؤمل أن ألقاك غد بأسعد».

## (الابتداء)

(ش) المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مؤولاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخْتَبِراً عنه، أو وَصِفاً رَافِعاً<sup>(١)</sup> لِكُتِفٍ<sup>(٢)</sup> بِهِ. وقد فُهِمَ<sup>(٣)</sup> من هذا الحلد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر /، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد  $\frac{٣٦}{١}$  أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ \* إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ

(ش) فاكثفى بالمثال عن الحلد «زَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ» مبتدأ «وعَاذِرٌ» من المثال المذكور خبره<sup>(٤)</sup>، «وَمَنِ اعْتَدَرُ» تتميم للبيت.

ومُبْتَدَأٌ خبر مقدم، «وَزَيْدٌ» مبتدأ [مؤخر]<sup>(٥)</sup>، «وعَاذِرٌ» مبتدأ<sup>(٦)</sup>، و«خَبَرٌ» خبر عنه «وَأَنَّ قُلْتَ» شرط، «وَزَيْدٌ عَاذِرٌ» مبتدأ وخبر، «وَمَنِ اعْتَدَرُ» مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال: «إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ» فالمبتدأ «زَيْدٌ» «وعَاذِرٌ» خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير، ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي \* فَاعِلٌ أَعْنَى فِي أَسَارِ دَانٍ  
وَقَسَّ وَكَاسَتْفَهُمُ الثَّقَمِي وَقَدْ \* يَجُورُ نَحْوُ فَايَزُ أَوْلُو الرِّشْدِ

(١) في ش «رافع».

(٢) في الأصل، ش، ز، ط، ك «لكثفى» وفي ت «لكثفا» وما أثبت عن هـ هو الصواب

(٣) في ش «وقد يفهم».

(٤) في ش «عاذر خبر من المثال المذكور» تقديم وتأخير.

(٥) «مؤخر» تكملة من ك.

(٦) «وعاذر مبتدأ» ساقط من ط.

وَالثَّانِ<sup>(١)</sup> مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ \* إِنْ فِي سِرَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

(ش) يعنى إذا<sup>(٢)</sup> قلت: «أَسَارِ دَانٍ»، فالأول الذي هو «أَسَارِ»<sup>(٣)</sup> مبتدأ والثاني الذي هو «دَانٍ» فاعل أغنى عن الخبر «فَأَسَارِ»<sup>(٤)</sup> اسم فاعل من سَرَى، وَدَانٍ «ثنية» «ذَا»، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه<sup>(٥)</sup> وقوله: «وَقَسْ» أي قَسْ على / ٣٦ ب المثالين وهما: «زَيْدٌ عَاذِرٌ»، «وَأَسَارِ دَانٍ»، وقس أيضاً على الثاني في كونه بعد استفهام، وقوله: «وَكَاشِفُهُمُ النَّفْيُ»، يعنى أن النفي<sup>(٦)</sup> مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور [بعده]<sup>(٧)</sup> فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ - أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى أَمْ نَوَزَا طَعْنَا \* إِنْ يَطْعُنُوا فَعَجِبْتُ عَيْشُ مَنْ قَطَعْنَا<sup>(٨)</sup>

ومثاله بعد النفي قول الآخر<sup>(٩)</sup>:

٢٤ - خَلِيلِي مَا وَابٍ بَعْدِي أَلْتَمَا \* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ<sup>(١٠)</sup>

وقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ. فَأَيُّ أَوْلُو الْوَشْدُ، يعنى أن هذا الوصف المذكور

(١) فى الأصل، هـ، ز «والثاني» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يعنى أنك إذا».

(٣) فى الأصل، ط، ت «سار» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «فسار».

(٥) فى ش، ز «مرفوع».

(٦) «النفي» ساقطة من ك.

(٧) «بعده» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى كتب النحو غير معزو:

انظر شرح ابن الناطم ١٠٦ وشذور الذهب ٢٣١ وشرح التصريح ١٥٧:١ وهامش الخزانة ١٢:١

الظعن: السير؛ قَطَعْنَ: أقام بالمكان

(٩) فى ز، ط، ت «قوله».

(١٠) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أغلب كتب النحو غير معزو:

انظر: شرح ابن الناطم ١٠٦، وشذور الذهب ٢٣٠، والهمع ٩٤:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي

٨٩٨:٢، وهامش الخزانة ١٦:١.

قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ» قلة ذلك<sup>(١)</sup>. ومنه قوله:

٢٥ - خَيْبُ بَثْ لِهَيْبٍ فَلَا تَكْ مُلْفِيَا \* مَقَالَةٌ لِهَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ<sup>(٢)</sup>

«فَقَائِزُ أُولُو الرُّيْدَانِ» في المثال مثل «خَيْبُ بَثْ لِهَيْبٍ» في البيت. وقوله: والثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ إلى آخره، يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع مجعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأً ومجعل الوصف خبراً مُقَدِّماً وذلك نحو: أَقَائِمَانِ الرُّيْدَانِ، وَأَقَائِمُونَ الرُّيْدُونَ، «فَالرُّيْدَانِ»<sup>(٣)</sup> مبتدأ وخبره، «أَقَائِمَانِ»<sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأً في هذا المثال لتحمله ضمير الإسم الذي بعده، وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلا يشئ [ولا يجمع]<sup>(٥)</sup>، وفُهِمَ من قوله: «فِي سَوَى الْإِفْرَادِ» أن المطابق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني / مبتدأ والوصف خبراً بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو (أَرَاغِبٌ أَنْتَ) عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ<sup>(٦)</sup> فيجوز في

٣٧  
١

<sup>(١)</sup> اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ أن يتقدمه نفي أو استفهام. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون شرط.

انظر هذه المسألة الخلافية، التسهيل ٤٤ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١: ١٩٢-١٩٤ وشرح التصريح ١: ١٥٧.

<sup>(٢)</sup> البيت لرجل طائي.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٣: ١ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١: ١٩٥ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٩٢ وشرح التصريح ١: ١٥٧ وهامش الخزانة ١: ١٨٥.

خبيب: من الخبرة وهي العلم بالشيء.

<sup>(٣)</sup> بنو لهب: جماعة من بني نصر بن الأزد يقال إنهم أجزر قوم للطي.

<sup>(٤)</sup> في هـ وفالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره تقديم وتأخير.

<sup>(٥)</sup> ولا يجمع تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٦)</sup> سورة مريم آية ٦: وما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

«أَلَا أُرَى أَن يَكُونَ «أَرَاغِبٌ» مُبْتَدَأً، «وَأَنْتَ» فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ «عَنْ آلِهَتِي» مَعْمُولٌ لَ «رَاغِبٍ» فَلَا يَلْزَمُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِاجْتِنَابِي، لِأَنَّ «أَنْتَ» فَاعِلٌ لَ «رَاغِبٍ» =

«أَرَاغِبٌ»<sup>(١)</sup> أن يكون خبراً مقدماً وأن يكون مبتدأ، «وَأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، فقلوه: «وَأَوَّلُ» مبتدأ، «وَمُبْتَدَأٌ» خبره، «وَالثَّانِي» مبتدأ «وَفَاعِلٌ» خبره، «وَأَغْنَى» فعل ماضٍ في موضع الصفة لفاعل، ومعموله محذوف، وتقديره: «وَأَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ»، «وَفِي أَسَارٍ» على حذف القول أي في قولك أَسَارٍ ذَاينِ، «وَقَسَ» فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً، والتقدير: قَسَ<sup>(٢)</sup> على ما ذكر، «وَالنَّفْيُ» مبتدأ وخبره «كَاسَتْفَهُامٌ»، «وَنَحْوُ» فاعل «يَجُوزُ»<sup>(٣)</sup>، «وَفَائِزٌ» مبتدأ: «وَأَوَّلُ الْوُشْدِ» فاعل سد مسد الخبر، وهو محكى بقول محذوف: أي نحو قولك: فَائِزٌ أَوَّلُ الْوُشْدِ، «وَالثَّانِي» مبتدأ خبره «مُبْتَدَأٌ» و«ذَا» مبتدأ «وَالْوُضْفُ» صفة له «وَحَبِيرٌ» خبره، «وَأَنْ» حرف شرط، وفعل الشرط «اسْتَقَرَّ»، «وَفِي بَيَوتِ» متعلقة باستقر، «وَطِينًا» حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف<sup>(٤)</sup> مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر<sup>(٥)</sup> يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير: إن استقر<sup>(٦)</sup> مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

٣٧  
ب

(ص) وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْبِئَا \* كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ /

(ش) يعني أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، والرفع للخبر هو المبتدأ،

= فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس له «راغب» عمل فيه لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

شرح ابن عقيل ١: ١٩٨، وانظر البحر ٦: ١٩٤.

(١) في الأصل، ظ «راغب» تحريف.

(٢) في ش «محذوف تقديره قس» وفي ك «وتقديره قس».

(٣) في هـ، ظ، ت «يجوز».

(٤) ما بعد «الوصف» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(٥) في ظ «يفعل محذوف».

(٦) في هـ، ز، ت «إن استقرت».

والابتداء هو جعلك الاسم أولاً<sup>(١)</sup> لتخبر عنه ثانياً<sup>(٢)</sup>، فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب «سيوييه».

«قال: فأما الذي يُبنى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ<sup>(٤)</sup>: عُبُدَ اللَّهَ مُتَطَلِّقٌ، انتهى<sup>(٥)</sup>» والضمير في رفعوا عائد على العرب، «وَرَفَعَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ وخبره «بِالْمُبْتَدَأِ»، والعامل في كَذَاكَ<sup>(٦)</sup> الاستقرار الذي تعلق<sup>(٧)</sup> به الباء من قوله «بِالْمُبْتَدَأِ» ثم قال:

(ص) وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُسَمَّى الْفَائِدَةُ \* كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(ش) يعنى ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وإنما حصص الخبر بكونه متم<sup>(٨)</sup> الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: «اللَّهُ بَرٌّ؛ لأن الله تعالى<sup>(٩)</sup> بَرٌّ يَجِبُادُهُ» والأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(١٠)</sup>، والأَيَادِي النِّعَم، وهو جمع أَيْدٍ، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي بِجُمْلَةٍ \* حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ

(١) «أولاً» ساقطة من ظ.

(٢) «ثانياً» ساقطة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ت «هو هو معنى» زيادة من النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ «كقولك» وفى ش، ز، ك «نحو قولك».

(٥) الكتاب ١٢٧: ٢.

(٦) فى ت «كذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى الأصل «تعلق».

(٨) فى الأصل «متسم» تحريف.

(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

وفى ك «عز وجل».

(١٠) والأَيَادِي شاهدة ساقط من ظ.

(ش) يعنى أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة.

والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو: زَيْدٌ / قَائِمٌ، والزَّيْدَانِ <sup>٣٨</sup>  
قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُونَ. وشملت الجملة الاسمية نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ  
ذَاهِبٌ<sup>(١)</sup> والفعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وقوله: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ»، يعنى أن الجملة تكون مشتملة على  
رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال «حَاوِيَةٌ مَعْنَى» ولم يقل حَاوِيَةٌ ضميراً ليشمل  
الضمير نحو: زَيْدٌ قَامَ<sup>(٢)</sup> أَبُوهُ. وغيره مما يقع به الربط هو اسم الإشارة  
كقوله تعالى: (وَلِيَأْسَ التَّقْوَى ذَلِكَ نَتِيجٌ)<sup>(٣)</sup>.

في قراءة الرفع<sup>(٤)</sup>، وتكرار<sup>(٥)</sup> اللفظ بعينه كقوله - تعالى -: (الْحَاقَّةُ مَا  
الْحَاقَّةُ)<sup>(٦)</sup>.

و«مُفْرَدًا» حال من فاعل يأتي الأول المستتر، و«مُجْمَلَةً» حال من الضمير<sup>(٧)</sup>  
في «يَأْتِي» الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، و«حَاوِيَةٌ» وصف لجملة،  
«وَمَعْنَى» مفعول بحاوية، «وَالَّذِي» واقع على المبتدأ وصلته «سَبَقَتْ لَهُ»،  
والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام، وفي «سَبَقَتْ» ضمير  
مستتر<sup>(٨)</sup> يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة

(١) فى ظ، ك، ت «زيد أبوه قائم».

(٢) فى ظ، ك، ت «زيد قائم أبوه». خطأ، لأنه من قبيل الخبر المفرد.

(٣) سورة الأعراف آية: ٢٦.

(٤) قرأ أبي وعبد الله والسبعة برفع «ولباس»

انظر معاني القراء ٣٧٥: ١ والكشف عن وجوه القراءات ٤٦٠: ١، والبحر ٢٨٣: ٤، والإتحاف ص ٢٢٣

ومعجم القراءات القرآنية ٣٥١: ٢.

(٥) فى ظ «وتكرر» تحريف.

(٦) سورة الحاقة آية: ١، ٢

(٧) «الضمير فى» ساقط من ظ.

(٨) «مستتر» ساقطة من ش.

على رابط يعود على الاسم الذي سبقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط، يته على ذلك بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ إِثَاءَ مَعْنَى ائْتَفَى \* بِهَا كَنُطْقِي اللّٰهُ حَسْبِي وَكَفَى

(ش) يعنى أن الجملة الخبر بها إذا كانت هي<sup>(١)</sup> عين<sup>(٢)</sup> المبتدأ في المعنى

اكتُفِي بها عن الرابط / ثم<sup>(٣)</sup> مثل ذلك بقوله: «كَنُطْقِي اللّٰهُ حَسْبِي» <sup>٣٨</sup>ب

«فَنُطْقِي» مبتدأ، «واللّٰهُ حَسْبِي» جملة في موضع الخبر، وليس فيها ضمير؛

لأن «الله حسبي» هو نُطْقِي، ونُطْقِي هو اللّٰهُ حَسْبِي ومثل<sup>(٤)</sup> ذلك هَجِيرًا<sup>(٥)</sup>

أبي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ. «وَأَيَّاهُ» خبر «تَكُنْ» واسمها مستتر يعود على الجملة،

«وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في معنى، «وَأَكْتَفَى» جواب

الشرط، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، والضمير في بها عائد على الجملة. ثم

قال<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَالْمَفْرُذُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ \* يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

(ش) قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ

يعنى<sup>(٧)</sup> من الضمير نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَنْتَ زَيْدٌ.

وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي قائم

(١) «هي» ساقطة من هـ.

(٢) «عين» ساقطة من ز، ط، ك، ت.

وفى ش «نفس».

(٣) «ثم» ساقطة من ظ.

(٤) في ش، ط، ت «ومثال».

(٥) «هَجِيرًا» أي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ كذا في شرح المراتى ١: ٢٧٧ وفى ز «هَجِيرًا» أي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ.

الهجير: الداب والعادة.

وهو من أقوال العرب انظر المقرب ١: ٨٣.

(٦) في هـ، ط «قوله».

(٧) في ز «يعنى أي عنده زيادة غير لازمة».



ضمير مستكن تقديره: هو، والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل ودخل في قوله: «وَلَوْ يُشْتَقُّ» ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زَيْدٌ تَيْمِيٌّ، وَزَيْدٌ أَسَدٌ، فإن قلت: ظاهر كلامه أن الضمير في «يُشْتَقُّ» عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح؛ لأن الجامد لا يشتق، قلت: هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم، قوله<sup>(١)</sup>: وَقَدْ تُزَادُ. وما ذكره من كون المشتق / يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي، حيث يرفع ضمير<sup>٣٩</sup> المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَوْرَثَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا \* مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ<sup>(٢)</sup> مُخَصَّلًا

(ش) يعنى أن الخبر المفرد<sup>(٣)</sup> المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوُهُ. فالضمير<sup>(٤)</sup> المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز. والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله: «مُطْلَقًا» يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ وشمل صورتين: إحداهما ما يعرض فيها اللبس نحو: زَيْدٌ عَمْرُو وَصَارِيَهُ هُوَ إذا أردت أن الضارب هو «زَيْدٌ» والمضروب «هو عَمْرُو»، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما ليس<sup>(٥)</sup> فيها<sup>(٦)</sup>

(١) في ز، ك «ما تقدم في قوله».

وفى ت «فيما تقدم في قوله» يريد ما تقدم فى قوله فى باب المعرفة بأداة التعريف ص ١٦٤ ..

(٢) فى ظ وله معناه تقديم وتأخير.

(٣) «المفرد» ساقطة من ش.

(٤) «والضمير» ساقط من ت.

(٥) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «ما لا لى».

(٦) فى ظ «يعرض فيها».

نحو: زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ. وهذه مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب<sup>(١)</sup> الإبراز فيها كالتي قبلها، ومذهب «الكوفيين» أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم<sup>(٢)</sup> في هذا الرجز موافق «للبصريين»<sup>(٣)</sup> ولذلك قال: «مُطْلَقاً» وقوله<sup>(٤)</sup>: «وَأَبْرَزُهُ» أي أَبْرَزَ الضمير، «وَمُطْلَقاً»: منصوب على الحال من الضمير المنصوب في «أَبْرَزُهُ»، وفي «تَلَا» ضمير يعود على الخبر، «وَمَا» واقعة على المبتدأ<sup>(٥)</sup> وهي موصولة مفعولة بتلا، «وَمَغْنَاةً»: اسم ليس، والضمير في معناه / عائد على الخبر<sup>(٦)</sup>، وهو <sup>٣٩</sup>بِ الرابطة بين الصلة والموصول، والضمير في «له» عائد على المبتدأ، وفي قوله: «مُخَصَّلاً» ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وَأَبْرَزَ الضمير العائد مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مطلقاً إِذَا تَلَا الْخَبَرَ مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، ثم قال<sup>(٧)</sup>:

(ص) وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِخَرْفٍ جَزْ \* نَاوَيْنَ مَعْنَى كَاثِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

(ش) من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو الجملة؛ ولذلك قال: «نَاوَيْنَ مَعْنَى كَاثِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ» فإذا

(١) في ش «وجوب».

(٢) في ز «الناظم رحمه الله تعالى».

(٣) ووافق الكوفيين في غير هذا الرجز وذلك في شرح الكافية ١: ٣٣٨ - ٣٤٠ في قوله:

«فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَوْطٌ ذَاكَ أَنْ لَا يُؤْمَرُ اللَّبْسُ، وَزَأْنُهُمْ حَسَنٌ

قال: ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَقَرُوْ ضَارِبُهُ» والهاء له «عمرو» والضارب «زيد» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل فإذا قصد كون «زيد» مضروباً و«عمرو» ضارباً استتر ضمير الرفع. ففوق الكوفيون بين ما يُؤْمَرُ فيه اللبس وما لَا يُؤْمَرُ فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحدة.

(٤) «وقوله» ساقط من ظ.

(٥) في ظ «الابتداء».

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «على ما» وما أثبت أدق كما في الأصل.

(٧) في ظ «وقوله».

قلت: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أو زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فالتقدير: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَكَ<sup>(١)</sup>،  
أو زَيْدٌ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ.

وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الافراد، واختار أكثر «البصريين» تقديره بالفعل؛ لأنه أصل في العمل<sup>(٢)</sup>، والضمير في «وَأَخْبِرُوا» عائد على العرب «وتأوين» حال منه، «وَمَعْنَى: مفعول بناوين، ثم قال<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا \* عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا

(ش) يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن جثة فلا يُقال: زَيْدٌ الْيَوْمَ، وفُهم منه أنَّ الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ. وأنَّ اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقوله: «وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا»<sup>(٤)</sup>، أي وإن يفيد الإخبار عن الجثة باسم / الزمان  $\frac{٤}{١}$

(١) «عندك» ساقط من ظ.

وفي ش «زيد كائن عندك أو مستقر» تقديم وتأخير.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف، والجار والمجرور ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وحجتهم في ذلك أنَّ «أمامك» في المعنى ليس «زيد» كقولك «زَيْدٌ قَائِمٌ» نقائم في المعنى هو زيد. ولما كان أمامك مخالفاً لـ «زيد» في المعنى نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.

وذهب البصريون إلى أنه منتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل - كما أشار الشارح في المثال - وحجة الفريق الأول من البصريين أنَّ الأصل في قولك: «زيد أمامك» في أمامك، لأنَّ الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في». فدلَّ على أنَّ التقدير في قولك «زيد أمامك» زيد استقر في أمامك. ثم حذف الحرف فانصل الفعل بالظرف فنصبه؛ فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف. وحجة الفريق الثاني هي أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل.

انظر في هذه المسألة الإنصاف ٢٤٦:١.

(٣) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «فأخبر» وما أثبت أدق كما في الأصل وبقيّة النسخ.

فأجز الإخبار به، ومنه قولهم: «الهِلَالُ اللَّيْلَةُ»<sup>(١)</sup>، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى؛ لأنَّ التقدير<sup>(٢)</sup>: حَدُوثُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةِ، وقوله: «فَأَخْبِرَا» أراد<sup>(٣)</sup> فَأَخْبِرُنْ فوقف على نون التوكيد<sup>(٤)</sup> الخفيفة بالألف، والفاعل «بَيِّنْدُ» ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله: فَأَخْبِرَا ثم قال:

(ص) وَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ \* مَا لَمْ تُفْذَ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ<sup>(٥)</sup>

وَهَلْ فَتَى فَيْكُمُ. فَمَا خِلْ لَنَا \* وَزَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ \* بِرَّيَيْنِ. وَلَيْسَ مَا لَمْ يَقُلْ

(ش) الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر النباظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ.

الثاني: أن يتقدم عليها أداة<sup>(٦)</sup> استفهام وهو المشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتَى فَيْكُمُ؟

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفى، وهو المشار إليه بقوله: فَمَا خِلْ لَنَا<sup>(٧)</sup>.

(١) من أقوال العرب. وفي رواية «الليلة الهلال».

انظر الكتاب ٤١٨:١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٥١:١، وشرح ابن الناطم ١٢، وشرح ابن عقيل

٢١٤:١، وشرح المرادى ٢٨١:١، وشرح التصريح ١٦٧:١.

(٢) في ظ والمعنى.

(٣) في ظ وأي، وفي ك والمراد.

(٤) في ظ «التأكيد» تحريف.

(٥) النمرية: شملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب.

(٦) «أداة» ساقطة من ك.

(٧) في ظ «فما خيل عندنا». خطأ من الناسخ.

الرابع: أن تكون موصوفة<sup>(١)</sup>، وهو المشار إليه بقوله: وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِندَنَا.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، وهو المشار إليه بقوله: وَرَغْبَةً فِي الْحَيْرِ خَيْرٍ.

السادس: أن تكون مُضَافَةً إلى نكرة، وهو المشار إليه بقوله: وَعَمَلٌ يَرَى.

ثم قال: وَلْيُقَسِّ مَا لَمْ يُقَلَّ، فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ /، لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَسْوَغَاتِ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَبْشُرْ بِشَرْطٍ «سَبِيوِيه» فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا حَصُولَ الْفَائِدَةِ، وَحَكَى مِنْ كَلَامِ<sup>(٣)</sup> الْعَرَبِ: «أَمْتُ فِي الْحَجْرِ لَا فِيكَ»<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ، «وَمَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا لَمْ تُفِذْ» ظَرْفِيَّةٌ مُصَدَّرِيَّةٌ أَيْ مَدَّةٌ كَوْنُهَا غَيْرُ مَفِيدَةٍ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيُقَسِّ» لَامُ الْأَمْرِ، وَالْفِعْلُ مُجْزُومٌ بِهَا

(١) فِي ظ «صِفَةً» خَطِئاً مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ٢١٨:١، ٢١٩ وَهِيَ كَثِيرَةٌ .. مِنْهَا:

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطاً نَحْوُ: «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَقْعِهِ».

الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ جَوَاباً نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ عِندَكَ؟ فنقول: «رَجُلٌ» التَّقْدِيرُ: «رَجُلٌ عِنْدِي».

التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً، نَحْوُ: كُلُّ يَوْمٍ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَقْصِدَ بِهَا التَّنْوِيعَ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَأَقْبَلْتُ رَحْطاً عَلَى الْوُكَيْتَيْنِ كَثِيبٌ لَيْسَتْ وَتَوْتُبُ أَجْرَ

الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ دَعَاءً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الصَّافَّاتِ آيَةِ: ١٣٠ (سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)

الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ مُصَغَّرَةً؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِيهِ فَائِدَةٌ مَعْنَى الْوَصْفِ نَحْوُ: وَرَجُلٌ عِندَنَا «تَقْدِيرُ: رَجُلٌ خَيْرٌ عِندَنَا».

(٣) فِي ش «وَحَكَى مِنْ كَلَامِهِمُ» التَّرْتِيبُ جَائِزٌ.

(٤) مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ. وَفِي رَوَايَةِ الْمُسْتَقْصَى «أَمْتُ فِي خَجَرٍ لَا فِيكَ» انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٩:١، وَالْمُسْتَقْصَى ٣٦٠:١. الْأَمْتُ: الْجَوْجُ.

و«مأ» موصولة أو مصدرية<sup>(١)</sup> أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النياية عن الفاعل، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فِى الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ \* وَجُوزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ  
فَأَمْتَنَهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ \* عَزُفًا وَتُكْرًا عَادِمَى بَيَانِ  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا \* أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرَا  
أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لِذَى لَمْ يَتَّيَدَا \* أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لَى مُنْجِدَا

(ش) إنما كان الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ<sup>(٢)</sup>، لأنه وصف له فى المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف. والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه. وهو المشار إليه بقوله: «وَجُوزُوا التَّقْدِيمَ»، وقوله:

«إِذْ لَا ضَرَرَ». أى [إن]<sup>(٣)</sup> لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ جواز<sup>(٤)</sup> قولهم: يَجْمَعُ آتَا<sup>(٥)</sup> وَمَشْنُونَةٌ مِّنْ

يَسْتَنْوُكُ [ أى مبعوض من يبعضك ]<sup>(٦)</sup>

الثانى: وجوب تأخيره. وذلك فى خمسة مواضع:

الأول: أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف أو التنكير. وهو المشار

(١) أو مصدرية» ساقط من ش.

(٢) فى ت «الابتداء» تحريف من التناسخ.

(٣) «إن» تكملة من ه ، ز ، ط ، ك. وفى ش «إذا لم».

(٤) فى ظ «جواز»

(٥) من أقوال العرب. انظر شرح ابن الناطم ١١٤ وشرح ابن عقيل ٢٢٩:١ وشرح المراتى ٢٨٢:١،

وشرح الأشموني ٣١٤:١.

وفى ظ «يَجْمَعُ آتَا؟

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه ، ز.

إليه بقوله: «فَأَمْتَعَهُ جِبْنَ يَسْتَوِي الْجَزَانِ. عُرْفًا وَتُكْرًا»<sup>(١)</sup> فمثال ١/٤١

استوائهما في التعريف: زَيْدٌ أَخُوكَ.

ومثال استوائهما<sup>(٢)</sup> في التنكير أَفْضَلُ مِنِّي أَفْضَلُ مِنْكَ<sup>(٣)</sup>. وقوله:

«عَادَتِي بَيَانٌ». يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا<sup>(٤)</sup>

متساويين في التعريف أو التنكير<sup>(٥)</sup> إلا مع عدم البيان كالمثالين

المذكورين<sup>(٦)</sup>، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من

الخبر<sup>(٧)</sup> جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أَبُو خَيْفَةَ أَبُو يُوسُفَ، فأبو

خليفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأنَّ «أَبَا

يُوسُفَ» هو المشبه «بِأَبِي خَيْفَةَ» فهو المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ - بَثُّوْنَا بَثُّ أَبْنَانِنَا وَبَثَانِنَا  
بَثُّهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ<sup>(٨)</sup>

(١) في ز «عرفاً وتُكراً» عادمى بيان: أكملت بيت الألفية وتكملته غير لازمة.

(٢) ما بعد «استوائهما» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) قال الأزهري:

«وأفضل منك أفضل مني» كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجبرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائه فينعكس المعنى لعدم القرينة.

شرح التصريح ١: ١٧٢.

(٤) في هـ «كان» تحريف.

(٥) في ز، ت، ك «والتنكير».

(٦) والمذكورين «ساقطة من ت».

(٧) في ك «من الخبر في التعريف».

(٨) الشاهد للفرزدق.

انظر ديوانه ١: ٢١٧، وشرح المفصل ١: ٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٦٧، وشرح ابن عقيل ١: ٢٣٣، وشرح التصريح ١: ١٧٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٤٨٠، وهامش الخزنة ١: ٨٨ / ٢١٣، ٥٣٣.

«فَبَيَّنُوا»<sup>(١)</sup> خبر مقدم؛ لأنَّ المعنى تشبيه أبناء البتين بالبنتين.

الموضع الثاني: أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً. وهو المشار إليه بقوله: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْحَبْرُ» يعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه فى نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وإنما يمتنع تقديمه فى نحو: زَيْدٌ قَامَ، وَهَيْئَةُ قَامَتْ<sup>(٢)</sup>.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً يالاً أو يائماً. وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِراً» مثاله: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

الموضع الرابع: أن يكون / الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام ب ٤١ الابتداء وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُشْتَبِهاً لِلَّذِى لَامَ الْإِبتِدَاءَ» يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء<sup>(٣)</sup> نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

(١) فى الأصل «فَبَيَّنُوا» تحريف.

وفى هـ «فَبَيَّنُوا» تحريف.

(٢) وقوله فأطلق وهو مقيد. على هذا جمهور الشراح والخواشى وأنه أطلق فى محل التقييد. والحق أن هذا تعامل على الناظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: «كَذَا» تشبيه تام فى منع التقديم بعبده وهو عدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زَيْدٌ قَامَ وَهَيْئَةُ قَامَتْ وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، أو ضميراً بارزاً نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، لجاز التقديم والتأخير «حاشية ابن حمدون ٨٣: ١».

(٣) ما بعد «لام ابتداء» إلى هنا ساقط من ظ.



الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات<sup>(١)</sup> الصدر وهو  
المشار إليه بقوله: «أو لَأَزِمَ الصُّدْرُ»، يعنى أو كان مسنداً لَلْأَزِمِ  
الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثّل  
للالستفهام بقوله: «من لى مُنْجِدًا».

ومثال الشرط: مَنْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ.

الثالث: وجوب تقديمه. أعنى تقديم الخبر، وذلك فى أربعة مواضع:  
الموضع<sup>(٢)</sup> الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة.

وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَلَنَحْنُ عِنْدَى ذِرَاعٍ وَلَى وَطَرٍ \* مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

الموضع الثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ \* إِنَّمَا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ

(بش) [ هذا على حذف مضاف، أى ملابسه. والتقدير: كذا يلزم

تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه مضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر

عنه نحو<sup>(٣)</sup>: «عَلَى الثَّمَرَةِ يَثُلُهَا زُبْدًا»<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز يَثُلُهَا عَلَى

الثَّمَرَةِ؛ لئلا يعود الضمير من مثلها على الثمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(١) فى هـ ، ز «ذوات».

(٢) «الموضع» ساقطة من ت.

(٣) فى ظ «مثل».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ.

كذا ورد فى الأصل «أى كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمير من المبتدأ نحو «على الثمرة مثلها  
زيداً» والمثال من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٢:٢، وشرح الأشموني ٢١٢:١.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور<sup>(١)</sup>، وهو المشار.

٤٢  
١

إليه بقوله /:

(ص) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْيِيرَ \* كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

(ش) يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله:

«كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا».

«كَأَيِّنَ» ظرف مكان مضمن<sup>(٢)</sup> معنى همزة الاستفهام، «وَمَنْ» مبتدأ

[موصول]<sup>(٣)</sup>، «وَعَلِمْتُهُ» صلاته، [«وَنَصِيرًا» مفعول ثان، أو حال من

الهاء فى علمته إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ]<sup>(٤)</sup>.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً «يَالَا» أو «يَايَمَّا»، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَخَيْرَ أَحْصُورٍ قَدْ أَمَدَا<sup>(٥)</sup> \* كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

(ش) «فَلَنَّا»<sup>(٦)</sup> خير واجب التقديم؛ لأن المبتدأ هو «اتِّبَاعُ أَحْمَدَا» وهو

محصور «يَالَا»، ومثاله محصوراً «يَايَمَّا»: إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ.

---

<sup>(١)</sup> فى ش، هـ، ز، ط «أدوات الصدور» وعبارتها أولى وأفضل، لأنه قال فى الموضع الخامس «أدوات الصدور» وفى ت «ذوات الصدور».

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «مضمن»، وفى ز، ك «متضمن».

<sup>(٣)</sup> «موصول» تكملة من ش، ز.

<sup>(٤)</sup> العبارة مضطربة فى الأصل، وفى ش «ونصيراً مفعول ثانٍ إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عرف، أو حال من الهاء فى علمته».

وفى ط، ت «ونصيراً مفعول ثانٍ، أو حال إذا جعلت علم بمعنى عرف من الهاء فى علمته».

والعبارة المثبتة من هـ، ز، ك هى الأذق.

<sup>(٥)</sup> فى هـ، ز بعد الشطر الأول من البيت.

(ومثل ذلك بقوله: كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا).

<sup>(٦)</sup> فى الأصل «فكنا» تحريف.

وقوله: «وَالْأَصْلُ» مبتدأ، «وفى الأختار» متعلق به، «وَأَنْ تُؤَخَّرَا» خبر المبتدأ والضمير فى «وَجَوَّزُوا» عائد على العرب، «وَضَرَرَا» اسم لا، والخبر محذوف، تقديره: فى التقديم، والضمير فى «امْتَنَعُوا» عائد على التقديم، «وَعُزُّوْنَا وَنُكِّرُوا» منصوبان على إسقاط الجار. والتقدير: فى عرف ونكر. «وَعَادِمَتَى بَيَانٍ»<sup>(١)</sup> منصوب على الحال من الجزأين، والعامل فى كذا محذوف تقديره: ويمتنع، «والفعل» مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال [وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل، أَوْ قَصِدَ اسْتِغْمَالَهُ<sup>(٢)</sup>] جملة معطوفة على الجملة التى بعد «إِذَا»، «والهاء» فى استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً / أو قصد استعمال الخبر منحصرًا،  $\frac{٤}{٢}$  «وَكَذَا» متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله، «وَمُضْمَرٌ» فاعل «يَعَادَى»، والضمير فى عليه عائد على الخبر، «وَمَا» فى قوله: «يَمَا» واقعة على المبتدأ، وهى موصولة، وصلتها «يُخْبِرُ»، وبه وعنه متعلقان «يُخْبِرُ»، والضمير العائد على الموصول؛ الضمير فى «عَنَّهُ»، والضمير فى «به» عائد على الخبر، «وَمُبِينًا» حال من الضمير فى «به»، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من<sup>(٣)</sup> هذا الرجز، «وَكَذَا» متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق<sup>(٤)</sup>، والفاعل «يَشْتَوِجُ» ضمير عائد على الخبر، «وَالْتَضْدِيدُ» مفعول بيستوجب، «وَيُخْبِرُ» مفعول مقدم بقدّم، «وَأَبَدًا» منصوب على الظرف. ثم قال:

(ص) وَحَذَفْ مَا يُعْلَمُ بِجَائِزٍ كَمَا \* تَقُولُ «رَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»<sup>(٥)</sup>

(١) «بيان» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٢) ما بين المقوفين تكملة من ه، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ز «فى».

قوله: من الأبيات المعقدة، يريد بالنسبة لتحليل البيت ومعناه، ولذلك اختلفت العبارة واضطربت بين الأصل وبقية النسخ فى شرحه. وقد أثبت هذا الاختلاف فى موضعه.

(٤) «كما سبق» ساقط من ط.

(٥) ما بعد «جائز» إلى هنا ساقط من ه، ز، ك.

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا عُلِمَ، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله<sup>(١)</sup>: «زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زَيْدٌ عِنْدَكُمَا، ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

(ص) وَلَى جَوَابٍ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: ذَيْفٌ \* فَزَيْدٌ اسْتَشْفَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(ش) «فَذَيْفٌ» خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زَيْدٌ ذَيْفٌ. وفُهِمَ من قوله: «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ»، أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا عُلِمَا، ومنه قوله - تعالى -<sup>(٢)</sup>: ( وَاللَّائِي / لَمْ يَحْضُرْ )<sup>(٣)</sup> أَى «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»<sup>٤٣</sup> فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، «وفى جَوَابٍ» متعلق «بِقُلْ»، وقوله: «فَزَيْدٌ اسْتَشْفَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ» تنمिम للبيت، ولو اسْتَشْفَى عَنْهُ لصح المعنى. ثم<sup>(٤)</sup> إِنَّ الْخَبَرَ يُحذف وجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعية. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ لَوْلَا عَالِيَا حَذَفُ الْخَبَرِ \* حُثِّمَ ...

(ش) وفُهِمَ من قوله: «عَالِيَا» أَنَّ «لَلْوَلَا» استعمالين: عَالِيَاً وغير غالب،

وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب

فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ.

ففى مثل [هذا يجب]<sup>(٥)</sup> حذف الخبر لسدّ الجواب مسده، وغير

(١) فى ش، هـ، ز، ك «بقوله كما تقول ...».

(٢) فى ش «كقوليه - تعالى - وفى ز، ك وقوله - عز وجل -».

(٣) سورة الطلاق. آية: ٤.

(٤) فى الأصل «فى».

(٥) «هذا يجب» بكسلة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ بَاكَ  
لَصَحَّحْتُ، فالامتناع في هذه الصورة متعلق<sup>(١)</sup> على بكاء زَيْد لا  
على زَيْد، ففي مثل<sup>(٢)</sup> هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دلَّ  
عليه دليل<sup>(٣)</sup>. «فَعَالِيَا» حال من لولا «وَحَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ» جملة من  
مبتدأ وخبر، «وَيَقْدَرُ» متعلق بحذف أو يحتم، والتقدير: وحذف الخبر  
محتم<sup>(٤)</sup> بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني<sup>(٥)</sup>: بعد مبتدأ هو نص في القسم. وإليه أشار<sup>(٦)</sup> بقوله:  
(ص) ... \* ... وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

٤٣  
ب

وذلك نحو قولك / «لَتَعْمُرَنَّكَ [لَأَفْعَلَنَّ]<sup>(٧)</sup>» فالخبر واجب الحذف

تقديره قسمي، ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية<sup>(٨)</sup>، وهو المشار إليه بقوله:

(١) في هـ، ز «معلق».

(٢) «مثل» ساقطة من ظ.

(٣) في ت «دليلاً» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٤) في هـ، ز «محتم» تحريف.

يحذف الخبر وجوباً بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً، أما إذا كان كوناً مقيداً فلا يجوز حذفه إلا إذا دل  
عليه دليل حيث يجوز إثباته وحذفه. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والزماني، وابن الشجري، والشلوبين،  
وذهب الجمهور إلى أن الخبر يقدَّر لولا واجب الحذف؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقاً. ومنعوا الإغبار  
بالخاص بعد لولا.

انظر في هذه المسألة الإنصاف ٧٠:١، وشرح للرازي ٢٨٩:١ وشرح ابن عقيل ٢٥٠:١ وشرح  
التصريح ١٧٨:١.

(٥) في ز، ك «والثاني يكون».

(٦) في ز، ك «وهو المشار إليه».

(٧) «لَأَفْعَلَنَّ» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٨) في ش «واو عتبت المعية».

(ص) وَتَعَدَّ وَآوٍ عَيَّثَ مَفْهُومَ مَع \* ...

(ش) أي يجب حذف الخبر بعد الواو بمعنى «مَعَ» ومثّل ذلك بقوله:

(ص) ... كَمِثْلِ كُلِّ صَائِعٍ وَمَا صَنَعَ

(ش) «فَكُلُّ صَائِعٍ» مبتدأ، «ومَا» معطوفة عليه، وهى موصولة أو

مصدرية، وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان «وَيَعَدَّ

وَآوٍ» متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالٍ لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا \* عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ

(ش) أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن

المبتدأ المذكور قبلها، «فَقَبْلَ» متعلق بمحذوف تقديره: ويحذف<sup>(١)</sup>، «وَلَا

يَكُونُ خَبَرًا» جملة فى موضع الصفة لحال، «وَعَنِ الَّذِي» متعلق بخبرها،

«وَالَّذِي» نعت لمحذوف<sup>(٢)</sup> تقديره: عن المبتدأ الذى. وشرط هذا المبتدأ

أن يكون مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال<sup>(٣)</sup> المذكور، أو أفعال

تفصيل مضافا<sup>(٤)</sup> إلى المصدر المذكور، وقد مثّل للأول بقوله:

(ص) كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا ... \* ...

(ش) والتقدير: ضربى العبد إذا كان / مسيئاً، «قَضَرْبِي» مبتدأ، وهو ٤٤

(١) ويحذف الكلمة مضطربة فى ظ.

(٢) لى ظ «لحذوفه» تحريف.

(٣) فى ظ «نفس صاحب الحال».

(٤) فى هـ «مضاف».

مصدر عامل فى العَبد، والعَبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، «ومُسيئاً» اسم فاعل من أساء، وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى إذا المحذوفة، أي ضربى كائن إذا<sup>(١)</sup>.

ثم مثل للثانى<sup>(٢)</sup> بقوله:

(ص) ... وَأَتَمَّ \* تَبَيَّنَ الْحَقُّ مُتَوَطَّأً بِالْحَكَمِ

(ش) «فَاتَمَّ» أفعال تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى<sup>(٣)</sup> «تَبَيَّنَ»<sup>(٤)</sup>، «وَالْحَقُّ» مفعول تَبَيَّنَ، «وَمُتَوَطَّأً» حال من الضمير المستتر فى كان المقدزة، ومعنى مُتَوَطَّأً: متعلق، «وَالْحَكَمِ» متعلق به، ثم قال:

(ص) وَأَخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ \* عَنْ وَاحِدٍ كُهُم سَرَاةً شُعْرًا<sup>(٥)</sup>

(ش) يعنى أنَّ المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين: أحدهما أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَانُ مُحَلُّو حَامِضٍ؛ لأنَّ معنى الخبرين راجع إلى شىء واحد، إذ معناهما مُز. فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثانى أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال<sup>(٦)</sup> أشار بقوله: «كُهُم سَرَاةً شُعْرًا»<sup>(٧)</sup>، «فُهُم» مبتدأ، «وَسَرَاةً»<sup>(٨)</sup> خبر أول، «وشُعْرًا» خبر

(١) فى ظ «كائن إذا كان».

(٢) فى هـ، ز، ط، ك، ت «ثم مثل الثانى أيضاً».

(٣) فى الأصل «فى».

(٤) فى ش، ك «تبين» تحريف.

(٥) «كُهُم سَرَاةً شُعْرًا» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٦) «المثال» ساقطة من ش، ك.

(٧) فى الأصل «يقولهم كسرات شعرا» خطأ من الناسخ.

(٨) فى الأصل «سرات»، تحريف.

بعد خبر، «وسرّاة» / جمع سرّى على غير قياس وهو الشريف<sup>(١)</sup>. ٤٤  
ب

قال «الجوهري»<sup>(٢)</sup>: وهو جمع عزيز<sup>(٣)</sup>، أن يجمع فعيّل أصلاً<sup>(٤)</sup> على فعّلة<sup>(٥)</sup> ولا يعرف غيره، وجمع السراة سراوات<sup>(٦)</sup>.



---

(١) فى هـ، ز، ك «الشريف السخى فى مرؤته» والتكلمة هنا غير لازمة وقد تكون حاشية، لأنّ العبارة منقولة نصّاً من الصباح، ولم ترد فيه هذه التكلمة.

وفى ش، ظ «السخى فى مروّة».

(٢) انظر الصباح ٢٣٧٥:٦ «سرا»، وانظر تهذيب اللغة ٥٣:١٣، واللسان «سرى»، وحاشية الصبان

٢٢١:١

(٣) «عزيز» ساقطة من ز.

وفى الأصل، ش، ك «سرير».

والصواب ما أثبت عن بقية النسخ، كما وردت فى الصباح.

(٤) «أضلاً» ساقطة من هـ.

(٥) فى ظ «أفعلة».

(٦) من «قال الجوهري» إلى هنا ساقط من ز، ك.



## ( كان وأخواتها )

(ش) لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى [بيان]<sup>(١)</sup> نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء؛ لأنَّ الابتداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

(ص) تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ • تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عَمَزَ

(ش) يعنى أن «كَانَ» ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها<sup>(٢)</sup>، ثم تثل بقوله: كَكَانَ سَيِّدًا عَمَزَ، وفهم من تمثله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص<sup>(٣)</sup> عليه بعد، «فَكَانَ» فاعل بترفع «وَالْمُبْتَدَأُ» مفعول، و«اسمًا»<sup>(٤)</sup> حال من المبتدأ «وَالْخَبَرُ» منصوب بإضمار فعل يفسره «تَنْصِبُهُ»، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده، خبر والأوّل أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال<sup>(٥)</sup>:

(١) «بيان» تكملة من ك.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري «كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فى الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفةً وجامدًا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال».

شرح التصريح ١٨٤:١

وقد اختار الناظم مذهب البصريين.

انظر شرح المرادى ٢٩٥:١.

(٣) فى هـ، ظ «وستنص».

(٤) فى الأصل «واسمها» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(٥) فى هـ، ظ «وقوله».

(ص) كَكَانَ: ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، [أَصْبَحَا<sup>(١)</sup>] \* أَهْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا  
فَتَيَّءَ وَأَنْفَكَ<sup>(٢)</sup> ... \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «ظَلَّ» وما بعدها مثل «كَانَ» فى رفعها الاسم ونصبها  
الخبر ثم إِنَّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط / وهو «كَانَ [وَلَيْسَ]<sup>(٣)</sup>» وما بينهما، وقسم  
يعمل<sup>(٤)</sup> بشرط تقدم نفى أو شبهه، وهو «<sup>(٥)</sup> النهى، وذلك «زَالَ وَأَنْفَكَ» وما  
بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم «مَا» المصدرية وهو «دَامَ»، وإلى هذا  
القسم<sup>(٦)</sup> أشار بقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ \* لِيُشَبِّهَ نَفْيُ أَوْ لِنَفْيِ<sup>(٨)</sup> مُتَّبِعَهُ  
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا \* كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا

(ش) يعنى أَنَّ «زَالَ وَبَرِحَ وَفَتَيَّءَ وَأَنْفَكَ» لا تعمل العمل المذكور إلا  
بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه، وشمل قوله بعد «أَوْ لِنَفْيِ<sup>(٩)</sup>» جميع  
أدوات النفى والمراد بشبهه النهى كقوله:

٢٧- صَاحٍ شَمَّرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ \* تِ فَيَنْشِأُ ضَلَالٌ مُبِينٌ<sup>(١٠)</sup>

(١) «أصبحا» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٢) «نفى» وأنفك» ساقط من ظ، وذكره فى البيت التالى مع بقية البيت.

(٣) «وليس» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وذكرها لازم.

(٤) «يعمل» ساقطة من ظ.

(٥) فى الأصل «وهى» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «التقسيم» لعله أذكى؛ لأنه أشار إلى قسمين.

(٧) فى ظ «بقوله نفى» وأنفك» التكملة ذكرت فى الأصل وبقية النسخ مع البيت السابق.

(٨) فى ظ «أو نفى» تحريف.

(٩) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «نفى».

وفى ظ «أو نفى» وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(١٠) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيها وقتت عليه من كتب النحو غير معزوة.

انظر فى شرح ابن الناطم ١٣١ وشرح المرادى ٢٩٦:١ وشرح ابن عقيل ٢٦٥:١، وشرح التصريح

١٨٥:١ والهمع ١١١:١ ومعجم شواهد النحو ١٧٠.

وقوله: ومثل «كَانَ» «دَامَ» مسبوفاً بما<sup>(١)</sup>، يعنى أنَّ «دَامَ» مثل «كَانَ» فى عملها، ويشترط فى عملها العمل المذكور أن تتقدم عليها «مَا» ثم مَثَلْ بقوله: «كَأَغِطَ مَا دُمْتُ مُصِيبًا ذَرْعَمَا»، وفُهِمَ من المثال أنَّ «مَا» المذكورة ظرفية مصدرية، إذ التقدير: أَغِطَ ذَرْعَمَا مدة دوامك مصيباً، وفُهِمَ من اشتراطه، تقدم النفى أو شبهه فى «زَالَ» وأخواتها، وتقدم «مَا» فى دَامَ أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يُشترط فيه شيء، ولما<sup>(٢)</sup> ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى، وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى<sup>(٣)</sup> أشار إلى ذلك بقوله: /

٤٥  
ب

(ص) وَعَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا \* إِنْ كَانَ عَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ اسْتَعْمِلَا<sup>(٤)</sup>

(ش) وفُهِمَ من قوله: «إِنْ كَانَ عَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ»<sup>(٥)</sup> منه اسْتَعْمِلَا أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك «لَيْسَ»، ودَامَ. «فَعَيَّرَ» مبتدأ، وخبره «قَدْ عَمِلَا»، و«مِثْلُهُ» نعت لمصدر محذوف، وهو أيضاً على حذف مضاف بين «مثل»، و«الهاء» والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، «وإِنْ كَانَ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْحَبَرُ \* أَجْزُ ...

(١) «مسبوفاً بما» ساقط من ز، ك.

(٢) ما بعد «وأخواتها» إلى هنا ساقط من ظ، ك.

(٣) «يعمل عمل الماضى» ساقط من ك.

وفى ز «يشمل عمل الماضى».

(٤) «استعمل» ساقطة من ك.

ورردت فى الأصل فى أول البيت.

(٥) فى ظ «الماضى» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) أى فى جميع هذه الأفعال، ومنه قوله - عز وجل :- ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup>

«وَتَوَسَّطَ الْخَيْرِ»<sup>(٢)</sup> مفعول<sup>(٣)</sup> بأجزء، وأما تقديمه عليها، فهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليها<sup>(٤)</sup> باتفاق وهو «مَا دَامَ» وما اقترن منها «بِمَا» النافية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرٌ  
كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> سَبَقُ خَيْرٍ مَا الثَّانِيَةِ \* فَجِئْتُ بِهَا<sup>(٦)</sup> مَثَلَةٌ لَا تَالِيَةَ<sup>(٧)</sup>

(ش) يعنى أن التحوين كلهم منعوا أن يسبق الخبر «دَامَ» ولذلك صورتان:

الأولى: أن يسبق «مَا» المقترنة<sup>(٨)</sup> بدام نحو<sup>(٩)</sup>: قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ. فهذا ممتنع<sup>(١٠)</sup> اتفاقاً؛ لأن «مَا» المصدرية، وما بعدها صلة<sup>(١١)</sup> لها، والصلة لا تتقدم على الموصول /. والأخرى: أن يسبق دام ويتأخر عن «مَا» نحو: مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ. وفى هذا خلاف<sup>(١٢)</sup>، وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه

(١) سورة الروم آية: ٤٧.

(٢) «الخبر» ساقطة من ز.

(٣) فى ز، ك «مفعول مقدم بأجزء» وجارتهما أكمل.

(٤) «عليها» ساقطة من ز، ك.

وفى هـ، ط، «عليه».

(٥) فى هـ «كذلك» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل «به» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) البيت الثانى من الألفية ساقط من ط، ك.

(٨) فى هـ، ز، ط، ك «المقرنة».

(٩) «نحو» ساقطة من ت.

(١٠) فى هـ «ممنوع».

(١١) فى ز، ك «صلتها».

(١٢) توسط الخبر بين «مَا»، و«دام» ممتنع على الصواب وذلك لسببين:

الأول: عدم تصرف «مَا».

فإنه أتى بدام مجردة من «ما» فشمل الصورتين، وما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب «ما» النافية الداخلة<sup>(١)</sup> على هذه الأفعال. وإلى ذلك أشار بقوله: «كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَّا الثَّانِيَةِ»، أى كذلك<sup>(٢)</sup>. يمتنع أن يسبق الخبر «ما» النافية الداخلة على هذه الأفعال؛ لأن «ما» لها صدر الكلام فلا يجوز: قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ، وَلَا مُقِيمًا مَا صَارَ عَمْرُو.

«فَكُلُّ» مبتدأ «وَحَظَرُو» خبره، ومعناه منع، «وَسَبَقَهُ» مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَدَامَ» مفعول بالمصدر، والتقدير: كل النحاة<sup>(٣)</sup> منعوا أن يسبق الخبر دام. «وَسَبَقُ، خَيْرٍ»<sup>(٤)</sup> مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَمَا» مفعول بالمصدر، «وَالثَّانِيَةِ» نعت لها<sup>(٥)</sup>. وخبره «كَذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>، والتقدير: أَنَّ سَبَقُ الْخَيْرِ «مَا» النافية مثل سبق الخبر «دَامَ» فى<sup>(٧)</sup> المنع، قوله<sup>(٨)</sup>: «فَجِئَ بِهَا»<sup>(٩)</sup> مَثْلُوهٌ لَا تَالِيَةَ، تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن «ما» المقترنة<sup>(١٠)</sup> بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفى بغيرها<sup>(١١)</sup>، وفهم من

= الثانى: أن «ما» موصول خزفي ولا يفصل بينه وبين صلته.

انظر هذه المسألة الخلافية شرح المفصل ١١٣:٧، والإيضاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤:١

وشرح المرادى ٢٩٨:١ - ٣٠٠، وشرح التصريح ١٨٨:١.

(١) «الداخلة» ساقطة من ظ.

(٢) فى هـ «كذلك أيضا».

وفى ز، ك، ت «كذلك أيضا»

وفى ط «كذا أيضا».

(٣) فى هـ، ز، ك «كل النحويين» وهذا التركيب جائز.

(٤) فى ل «ضمير» تحريف.

(٥) فى ز، ك «لها».

(٦) فى ش، ط «كذلك» تحريف.

(٧) فى ت «فى دام».

(٨) فى هـ، ط «ثم قال».

(٩) فى ط «بها» وهذا جائز؛ لأنه يريد «وما» وكان عليه أن يلتزم بعبارة الألفية.

(١٠) فى هـ، ز، ط، ك «المقترنة» وما أثبت أدق.

(١١) فى ط «بغير ما» وهى صحيحة.

قوله<sup>(١)</sup>: «فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَا تَالِيَةَ»<sup>(٢)</sup>، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين «مَا» والفعل نحو: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ.

وفهم من / إطلاقة أنَّ ذلك في جميع الأفعال، فشمّل نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ <sup>٤٦</sup>بَقَائِمًا، وَمَا زَالَ عَمَزُو مُقِيمًا. وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع<sup>(٣)</sup>.  
«وَمَثَلُوهٌ» حال من «مَا»، وفي بعض النسخ «بها» وهى عائدة على «مَا»  
«وَمَثَلُوهٌ» حال منها<sup>(٤)</sup>، «وَتَالِيَةَ» معطوف، فهو<sup>(٥)</sup> تتميم للبيت<sup>(٦)</sup> لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو «لَيْسَ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَنْعَ سَبَقِ خَبَرٍ لَيْسَ اضْطُرْفِي \* ...

(ش) يعنى أنَّ في تقديم خبر ليس عليها خلافاً<sup>(٧)</sup>، واختار عند الناظم

(١) «من قوله» ساقطة من ظ.

(٢) «لا تالية» ساقطة من ش، لك.

(٣) اختلف النحاة في تقديم خبر «مَا زَالَ» عليها ويمكننا الوقوف على هذا الخلاف من خلال ما ذكره

السيوطي في الهمع ٢: ٨٩.

«حيث ذهب إلى أنَّ للعلماء في تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً سواء نغيت بـ «مَا» أو بغيرها.

الثاني: الجواز مطلقاً؛ لأنَّ «مَا» ليس لها المصدر كثيراً بعد أنَّ لازمت هذه الأفعال وصارت معها بمعنى

الإثبات وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.

الثالث: المنع إن نغيت بـ «مَا» لأنها من ذوات الصدور، والجواز إن نغيت بغيرها مثل «لا، لم، لن، لما، إن».

وهذا ما ذهب إليه البصريون، وصححه صاحب الهمع؛ حيث ذكر أنَّ الفراء طرد المنع في جميع حروف

النفى.

انظر:

التسهيل ٥٤، والنكت الحسان ٧١ وشرح التصريح ١٨٩: ١

(٤) «وَمَثَلُوهٌ» حال منها» ساقطة من ظ.

(٥) في ز «وهو» وفي ت «فهم» خطأ من الناسخ.

(٦) «والبيت» ساقطة من ش.

(٧) في الأصل «خلاف» تحريف.

المنع لعدم تصرفها، وفي ذلك خلاف مشهور<sup>(١)</sup>، «فَمَتَّعَ» مبتدأ مضاف إلى «سَبَقَ»، «وَسَبَقَ» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، «وَلَيْسَ» مفعول بسبق «وَأَصْطَفَى» خبر المبتدأ، والتقدير: مَتَّعَ أَنَّ يُسَبِّقَ الْخَبْرَ لَيْسَ مُصْطَفَى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقي منها فإن قلت: من أين يُفهم من كلامه هذا القسم؟ قلت: من سكوته عنه، فإنه لما ذَكَرَ ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عَلِمَ أَنَّ ما بقي يجوز تقديمه<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* وَذُو قَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفَى  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ... \*

(ش) يعني أَنَّ ما اكْتَفَى من هذه الأفعال بالمرفوع<sup>(٣)</sup> عن<sup>(٤)</sup> المنصوب يُسَمَّى تَامًا كقوله تعالى: ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(٥)</sup>، أَيْ وَإِنْ حَضَرَ /

٤٧  
أ

وَمَا لَمْ يَكْتَفِ بالمرفوع يُسَمَّى ناقصاً نحو:

( وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا<sup>(٦)</sup> )

(١) اختلف النحاة في تقديم خبر «ليس» عليها فجمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين لا يجيزون تقديم خبرها عليها وهو المختار، وحجتهم في ذلك أنهم قاسوها على «عسى» وخبر «عسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نحو قولك: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ.

وهو قول المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين.

انظر: الخصائص ١: ١٨٨ والتسهيل ٥٤، والإنصاف ١: ١٦٠، وشرح ابن عقيل ١: ٢٧٨، وشرح المراتب ١: ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) ما بعد «ما يمتنع تقديمه» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في ش «بمرفوع»، وفي ت «بالرفع بالمرفوع».

(٤) في ظ «غير» تحريف.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

(٦) في ظ «ولن لم» تحريف.

(٧) سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

ولكونه لا يكتفى<sup>(١)</sup> بالمرفوع شُي ناقصاً<sup>(٢)</sup>، وقيل سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن [درجة]<sup>(٣)</sup> الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث<sup>(٤)</sup>، «ومّا» موصولة، والظاهر أنها مبتدأ وخبرها «دُوْنَمَام»، «وَبَرْفَع» متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أي بمرفوع، «ومّا» الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه، وهى مبتدأ وخبرها «نَاقِصٌ». ثم قال<sup>(٥)</sup>:

(ص) ... وَالتَّقْصُصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا فُي

(ش) يعنى أنّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «فِتْيَةٍ وَلَيْسَ وَزَالَ» لا تُستعمل إلا ناقصة أي غير مكتملة بالمرفوع، «فَالْتَقْصُصُ» مبتدأ وخبره «فُي»، أي تُبع. «وَدَائِمًا» حال من الضمير المستتر فى «فُي»، وفى «فِتْيَةٍ» متعلق بقى أو بالنقص، «وَلَيْسَ وَزَالَ» معطوفان على حذف حرف العطف<sup>(٦)</sup> ثم قال:

(ص) وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَفْعُولُ الْخَبَرِ \* إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرِهِ

(ش) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها، يعنى أنّ معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول: كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا.

فإذا كان المعمول<sup>(٧)</sup> ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَكَانَ فِي الدَّارِ عَمْرُو نَجَالِسًا.

(١) فى ش «ولكونها لا تكتفى» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على الأفعال الناقصة.

(٢) فى ش «تسمى ناقصة» التذكير والتأنيث جائز.

وفى ت «يسمى ناقصة» وهذا جائز.

ما بعد «ناقصة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «درجة» تكملة من ش، ز، ك.

(٤) فى ظ «الحذف» تحريف.

(٥) فى ظ «قوله».

(٦) فى ش، ز، ك «المعطف» تحريف.

(٧) فى ظ «العامل» تحريف.



«وَالْعَامِلَ» مفعول «يَبْلَى» وفاعله «مَعْمُولُ الْحَبَرِ» /، «وَطَرَفًا أَوْ حُرُوفَ جِزْ» ٤٧ ب  
 حالان من الضمير المستتر فى «أَتَى»، وهو عائذ على معمول الخبر، وأجاز  
 «الكوفيون» أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور<sup>(١)</sup> مستدلين بقول  
 الشاعر:

٢٨ - قَتَالِدُ هَذَا جَوْنَ حَزَلٍ يُبْرِئُهُمْ • بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا<sup>(٢)</sup>

وهو عند «البصريين» مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمُضَمَّرُ الشَّأْنِ اسْمًا لَوْ إِن وَفَّعَ • مُوْهُمَ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

(نش) يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان  
 على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور<sup>(٣)</sup> تأول<sup>(٤)</sup> على أن ينوى فى كان  
 ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من  
 قوله<sup>(٥)</sup>: «بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ» ضمير الشأن وهو اسمها، «وَعَطِيَّةً» مبتدأ، «وَعَوْدًا»  
 فى موضع خبره، «وَأِثَاهُمْ» مفعول بعَوْدًا مقدم<sup>(٦)</sup> على المبتدأ، وقوله:  
 «وَمُضَمَّرُ الشَّأْنِ» مفعول «بَانِي» و«اسْمًا» منصوب على الحال من ضمير  
 الشأن، «وَأِنْ وَفَّعَ» شرط «وَمُوْهُمَ» فاعل بوقع، «وَمَا» موصولة أو مصدرية أو

<sup>(١)</sup> وقد ذكر هذا الخلاف ابن مالك فى التسهيل ٥٦ والمرادى فى شرحه ٣٠٤:١، وابن عقيل ٢٨٠:١  
 والأزهري فى التصريح ١٨٩:١.

<sup>(٢)</sup> الشاهد للفرزدق، وروى فى الديوان ١٨١:١.

قَتَالِدُ دَرَا جَوْنَ تَخْلَفَ جِحَاثِيَهُمْ

بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وقد ورد هذا الشاهد فى شرح ابن الناطم ١٣٨، وشرح الرامد ٣٠٤:١ وشرح ابن عقيل ٢٨١:١،  
 وشرح التصريح ١٩٠:١، والهمع ١١٨:١، والخزانة ٥٧:٤.

قنافة: جمع قنفذ. حيوان يُضْرَبُ به المثل فى السرى.

هَذَا جَوْنَ: جمع هَذَا ج وهو من يمشى مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

<sup>(٣)</sup> فى ظ «ولا مجرور».

<sup>(٤)</sup> فى ز «يؤول».

<sup>(٥)</sup> فى ز «قولهم».

<sup>(٦)</sup> فى ظ «مقدم».

موصوفة<sup>(١)</sup> وصلتها أو صفتها استبان إلى آخره، «وَأَنَّ»<sup>(٢)</sup> وما بعدها مؤولة<sup>(٣)</sup> بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين «ما» وصلتها أو صفتها الضمير في «أَنَّهُ» ثم قال: /

٤٨  
↑

(ص) وَلَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِ كَمَا \* كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(ش) فُهِمَ من قوله: «وَلَقَدْ تَزَادَ» قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفُهِمَ من قوله: «كَانَ» أنها لا تزداد بلفظ الماضي، وأنه لا يُزَادُ<sup>(٤)</sup> غيرها من أخواتها وفُهِمَ من قوله: «فِي حَشْوِ» أنها لا تزداد أولاً ولا آخراً، و«مَا» في قوله: «كَمَا» تعجبية، وهي تامة في موضع رفع بالابتداء، «وَأَصَحَّ» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما»، و«عِلْمَ» مفعول «بِأَصَحَّ»<sup>(٥)</sup>، «فَكَانَ» على هذا زائدة بين «مَا» و«أَصَحَّ». ثم قال:  
(ص) وَيَخِذْ قَوْلَهَا وَيُنْثِقُونَ الْحَبْرَ \* ...

(ش) يعنى أَنَّ العرب يحذفون كان، وفُهِمَ من قوله: «وَيُنْثِقُونَ الْحَبْرَ» أنها تُحْدَفُ مع اسمها، وَيُطْرِدُ حذفها في ثلاثة مواضع:  
الأول: بعد «إِنَّ» الشرطية.

الثاني: بعد «لَوْ».

الثالث: بعد «أَنَّ» المصدرية<sup>(٦)</sup>.

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(١) في ز «أو لكمة موصوفة».  
(٢) في ز، ك «وَأَنَّهُ» وهي أدق، ز «أَنَّهُ» وما بعدها مؤولة بمصدر، تقديره «امتناعه».  
(٣) في ك «مؤول».  
(٤) في الأصل «لا يزيد» تحريف.  
(٥) في الأصل «مفعوله ما صح» تحريف، خطأ من الناسخ.  
(٦) في الأصل، ت «الموصولة» تحريف.

(ص) ... \* وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهْزَ

(ش) فمثال حذفها بعد «إِنْ» قولهم<sup>(١)</sup>: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ»<sup>(٢)</sup> إِنْ سَيْفًا فَسَيِّفٌ وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ»<sup>(٣)</sup>. أى إِنْ كَانَ المقتول به سيفاً، ومثاله بعد «لَوْ» قوله - صلى الله عليه وسلم - : «احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»<sup>(٤)</sup> أى ولو كَانَ المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

٢٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُونَ بَنِي وَلَوْ مِلْكَأً • جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ<sup>(٥)</sup>

وُثْمُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: اسْتَهْزَأَ أَنْ حَذَفَهَا مَعَ اسْمِهَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ /  $\frac{٤٨}{ب}$  مَا أَنْشَدَهُ<sup>(٦)</sup> «سَيَبُوه»:

٣٠ - مِنْ لَدِّ سَوْلاً فِلَآئِي إِثْلَآكِيهَا<sup>(٧)</sup>

أى «مِنْ لَدِّ أَنْ»<sup>(٨)</sup> كَانَتْ سَوْلاً، فَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الحذف، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَاسْتَهْزَأَ خَبْرُهُ، وَ«بَعْدَ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَهْزَأَ، وَ«كَثِيرًا»<sup>(٩)</sup> نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مُحذُوفٍ

(١) وقولهم ساقطة من ز، ك.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣٥٨:١، وشرح ابن الناطم ١٤٢

(٤) نص هذا الحديث فى سنن الترمذى «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/٣٨.

(٥) نسب هذا البيت لِيُؤَيِّنَ المنقري فى شرح ابن الناطم ١٤١ وهو بلا نسبة فى: أوضاع المسالك ١/١٨٥،

وشرح المرادى ١/٣٠٨، وشرح التصريح ١/١٩٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/٦٥٨، وشرح

أبيات المغنى ٦/٨١، وشرح الأشموني ١/٤٣٣.

(٦) فى ز «ما أنشده» تحريف.

(٧) بجرى هذا القول عند العرب مجرى المثل، ولا تعرف تيمته. انظر الكتاب ٢٦٤:١، واللسان (لدن)

وشرح ابن الناطم ١٤٢ وشرح المرادى ١/٣٠٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٥، وشرح التصريح ١/١٩٤

وشرح الأشموني ١/٤٣٤.

سَوْلاً: هى الناقة التى خف لينها وارتفع ضرعها.

إِثْلَآكِيهَا: مصدر أثلت الناقة إذا تبعها ولدها.

(٨) «وأن» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «وكثير» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي اسْتِثْنَاءِ، ثُمَّ أُشِيرَ إِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ:

(ص) وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنَهَا الزُّكْبُ \* كَيْفَ أَلْتِ بَرًّا فَأَقْتَرِبَ

(ش) يَعْنِي أَنَّ «كَانَ» تُحَذَفُ بَعْدَ «أَنَّ» وَيَعْوِضُ عَنْهَا «مَا» وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: تَعْوِضُ «مَا» عَنْهَا أَنَّهَا لَا يَحذفُ اسْمُهَا مَعَهَا، «وَتَعْوِضُ» مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى «مَا» «وَالزُّكْبُ» خَبَرُهُ، «وَبَعْدَ وَعَنْهَا»<sup>(١)</sup> مُتَعَلِّقَانِ بِالزُّكْبِ<sup>(٢)</sup>. وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ: «أَلْتِ بَرًّا فَأَقْتَرِبَ»، وَالتَّقْدِيرُ: اقْتَرِبْتُ لِأَنَّ كُنْتُ بَرًّا<sup>(٣)</sup> فَحَذَفْتُ كَانَ وَعَوِضَ عَنْهَا «مَا» فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُتَصِلًا بِهَا وَحَذَفْتُ لَأَمْ الْجَرْءَ لِأَنَّ حَذْفَهَا مَعَ «أَنَّ» مُطْرَدٌ، فَأُنْتَ فِي قَوْلِهِ: «أَلْتِ» اسْمُ كَانَ الْمَحذُوفَةِ «وَبَرًّا» خَبَرُهَا. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ \* تُحَذَفُ ثَوْنٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا تُنْزِمُ

(ش) إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ عَلَى مُضَارِعِ «كَانَ» وَهُوَ «يَكُونُ» شَكَّنَتْ نُونُهُ وَحَذِفَتْ الْوَاوُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَقُولُ: لَمْ يَكُنْ، وَيَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تُحَذَفَ نُونُهُ لَشَبْهِهَا بِحَرْفِ الْعِلَّةِ وَلِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَتَقُولُ: لَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِمًا.

وَمِنْ هَذِهِ «يُونُسُ»<sup>(٤)</sup> / أَنَّهَا تُحذفُ قَبْلَ الْمُتَحَرِّكِ كَالْمَثَالِ الْمُتَقَدِّمِ. وَقَبِ ٤٩  
السَّاكِنِ كَقَوْلِهِ:

(١) فِي ظِ «وَمِنْهَا» تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي ز، ظ «تَعْوِضُ» وَهَذَا جَائِزٌ أَيْضًا.

(٣) فِي الْأَصْلِ، هـ «اقْتَرِبَ لِأَنَّكَ بَرًّا».

خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ.

(٤) يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ الْغُبَرِيِّ: بَارِعٌ فِي النُّحُوِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ، وَرَوَى عَنْ سِيبَوَيْهِ، لَهُ قِيَاسٌ فِي النُّحُوِّ وَمَذَاهِبُ يَتَفَرَّدُ بِهَا سَمِعَ مِنْهُ الْكَسَاوِيُّ وَالْفَرَّاءُ، مَاتَ سَنَةَ ١٨٢ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: بَنِيهِ الرَّعَاةِ ٣٦٥:٢.

### ٣١ - لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَتْ رَسْمَ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَارِ<sup>(١)</sup>

ومذهب «سبويه» أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفيهم من إطلاق الناظم أنه موافق للمذهب «يونس»<sup>(٢)</sup> لقوله<sup>(٣)</sup>: «وَهُوَ حَذَفَ مَا التَّزِيمَ»، أى لا يلزم حذفها بل هو جائز، «وَمِنْ مُضْطَارِعٍ» متعلق بتحذف، «وَلَكَّانَ» [متعلق]<sup>(٤)</sup> بمضارع «وَهُوَ حَذَفَ» مبتدأ وخبره، و«مَا» نافية [وهى]<sup>(٥)</sup> وما بعدها صفة<sup>(٦)</sup> لحذف.



(١) الشاهد لحسبيل بن عوفقة.

انظر: اللسان «كون» والخصائص ٩٠:١ والهمع ١٢٢:١ وشرح الشواهد للعيني ٤٤٤:١ وروى صدر البيت فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَتْ» والمثبت من ش أدق. مذهب سبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف إذا وليها ساكن، فلا نقوله: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا» بل يشترط أن يكون بعدها متحرك، وأجاز يونس حذفها.

انظر الكتاب ٢٥٠:١، ٢٦٦، ٢٩٤/٢، ١٤٠:١، ٩٦، وشرح ابن الناظم ١٤٣ وشرح المرادى ٣١١:١

وشرح التصريح ١٩٦:١.

(٢) فى ش، ز، ط، ك، ت «وقوله».

(٤) «متعلق» تكملة من ز.

(٥) «وهى» تكملة من ش، ز، ط.

(٦) فى الأصل، هـ «صلة» تحريف من الناسخ.

## ( فصل فى (١) ما ولا ولات وإن (٢) )

### ( المشبهات بليس )

(ش) [ إنما فصل هذه الحروف (٣) من باب كان (٤) وإن كان عملها (٥) واحداً؛ لأن هذه أحرف (٦)، وتلك أفعال. ثم قال:

(ص) إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونََ إِنْ \* مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْزِيبِ زُرْكَانِ

(ش) «ما» النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها ألاّ تعمل ولذلك (٧) أهلها «بنو تميم» على الأصل، وأما أهل «الحجاز» فأعملوها عمل «لَيْسَ» (٨) لشبهها [بها] (٩) فى نفي الحال (١٠)، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط:

(١) «فصل فى» ساقط من ش، ز، ظ.

(٢) «ولات وإن» ساقط من ظ.

(٣) فى ش، ز، ك «الأحرف».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت. وإثباتها لازم.

(٥) فى ز، ظ، ت «عملها كلها».

(٦) فى ز، ك «حروف» وصارتها أدق.

(٧) فى الأصل «وكذلك» تحريف.

(٨) قال ابن الناطم فى شرحه ١٤٥: «أَلْحَقَ أَهْلُ الْحِجَازِ «ما» النافية بليس فى العمل، إذا كانت مثلها فى المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو قوله تعالى فى سورة يوسف. آية: ٣١ (مَا هَذَا بَشَرًا) وأهلها التميميون، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس» وانظر الكتاب ١: ٥٧.

(٩) «بها» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) فى ز، ظ «بها» فى النفى فى نفي الحال «وفى ك» بها فى النفى أى نفي الحال» زيادة غير لازمة.

الأول: أن لا تُزاد بعدها «إن» وهو المُتَّبَعُ عليه<sup>(١)</sup> بقوله: «دُونَ إِنْ»<sup>(٢)</sup>

نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

لأنَّ إِنْ لا تزداد بعد ليس فَيُتَّخَذُ عن الشبه.

الثاني: بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. وهو

المُتَّبَعُ عليه بقوله: [مَنْعَ بَقَا النفي]<sup>(٣)</sup>

[ الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو: مَا

قَائِمٌ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ<sup>(٥)</sup> وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله: وَتَرْتِيبُ زُكْنِ. أَيْ عُلِمَ<sup>(٦)</sup> / ٤٩ ب

والترتيب<sup>(٧)</sup> هو تقديم الاسم على الخبر.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور،

فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم، وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله:

(ص) وَسَبَقَ حَرْفُ حَرْوٍ أَوْ ظَرْفٌ كَمَا • بَيَّ أَنْتَ مَغِيثًا - أَجَارَ الْعُلَمَاءَ

(ش) يعنى أنَّ معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على

اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو: مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا. وَمَا

عِنْدَكَ عَمْرٌو مُقِيمًا. وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه

فلا يجوز النصب بعد تقدمه<sup>(٨)</sup> نحو: مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ.

(١) في ش، ظ «المشار إليه».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ٥٦ «إن» زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين.

(٣) «مع بقاء النفي» تكملة من ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «مَا قَائِمًا زَيْدٌ» هنا «ما» عاملة، وهو مخالف للشرط الذي ذكره.

(٥) ما بين المقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «أى علم الترتيب».

(٧) «والترتيب» مكررة في الأصل سهواً من الناسخ.

(٨) في ش، ز، ظ «تقديمه».

وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: مَا زَيْدٌ قَائِمًا وبهذه اللغة جاء القرآن<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> قوله - تعالى -: (مَا هَذَا بَشَرًا)<sup>(٣)</sup>. و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)<sup>(٤)</sup>.

فقوله: «إِعْمَالٌ لَيْسَ». إعمال منصوب على المصدر «بَأَعْمَلْتُ»، ودُونَ متعلق بأعملت، «وَسَيَقَ حُرُوفٌ جَرَّ» مفعول مقدم بأجاز، «وَبَيَّ» فى المثال متعلق بَيَّعِيًّا، فهو مجرور معمول للمخبر. ثم قال:

(ص) وَزَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ \* مِنْ بَعْدِ مُنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ عَلَّ

(ش) يعنى أَنَّ المَعْطُوفَ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ على المنصوب «بِمَا»<sup>(٥)</sup> يلزم رفعه؛ لِأَنَّ المَعْطُوفَ بهما<sup>(٦)</sup> / موجب، و«مَا» لا تعمل فى الموجب، فتقول: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَائِدٌ، وَمَا عَمَرُو مُنْطَلِقًا بَلَّ مُقِيمٌ، وَتَجَوَّزَ فى تسمية ما بعد «بَلَّ» وَلَكِنْ» معطوفا، وَإِنَّمَا هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لَكِنْ هُوَ قَائِدٌ وَبَلَّ هُوَ مُقِيمٌ. وَفِيهِمْ من تخصيصه العطف «بَلَكِنْ وَبَلَّ»<sup>(٨)</sup>، أَنَّ العطف إِذَا<sup>(٩)</sup> كَانَ بغيرهما من حروف العطف ينصب المَعْطُوف. «فَزَفَعَ» مفعول مقدم بِالزَّمَّ وهو مصدر مضاف إلى معطوف<sup>(١٠)</sup>، «وَالْبَاءُ» فى «بَلَكِنْ وَبَلَّ»

(١) فى ش «القرآن العظيم».

(٢) فى ش، ز، ط، ك «نحو».

(٣) سورة يوسف آية: ٣١ «مَا» فى هذه الآية عاملة عمل «ليس»، وذلك فى لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فأعملوها ولذلك يرفعون «بشر» إلا من عرف منهم كيف هى فى القرآن.

(٤) سورة المجادلة، آية: ٢.

(٥) فى الأصل «كسل» تحريف.

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ت «بما»، وهو الصواب، وفى عداها «بما» تحريف.

(٧) فى ت «بها» تحريف.

(٨) فى ز «أر بل».

(٩) فى ز، ك «إن».

(١٠) فى ش، ط «المفعول» تحريف.



متعلق<sup>(١)</sup> بمعطوف «وَمِنْ بَعْدِ» كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع،  
«وَحَيْثُ متعلقة بالزم، والتقدير: والزم رفع المعطوف ولكن أو ببل بعد  
المنصوب بما، حيث جاء. ثم قال:

(ص) وَيَبْعَدُ مَا وَلَيْسَ جَزْأَ الْبَاءِ الْحَبْرُ \* وَيَبْعَدُ لَا وَتَقِي كَانَ قَدْ يُجْزِ

(ش) يعنى أن باء الجر تدخل على خبر «مَا» وخبر «لَيْسَ» فتجرهما نحو قوله .  
تعالى . (٢): «وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ»<sup>(٣)</sup> و«لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد فى  
خبر «لَا» نحو قوله:

٣٢ - لَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ \* يَمْثُلُ لِقِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(٥)</sup>

وفى خبر «كان» المنفية كقوله:

٣٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى السَّوَادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِيهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ<sup>(٦)</sup> / ٥

وفهم من قوله: «قَدْ يُجْزِ». أن زيادتها<sup>(٧)</sup> فى هذين المثالين الأخيرين قليل

(١) فى الأصل، ش «متعلقان».

(٢) «قوله تعالى» ساقط من ش، ز، ط، ك.

(٣) سورة إبراهيم. آية: ٢٠.

(٤) سورة الزمر. آية: ٣٦.

(٥) الشاهد لسواد بن قارب.

انظر شرح النظم ١٤٨ وشرح الرمادى ٣١٦:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

وشرح شواهد المعنى للسيوطى ٨٣٥:٢ ومعجم شواهد العربية ٥٨:١.

ورد عجز البيت فى الأصل «وَيَمْثُلُ لِقِيلًا عَنْ مِشْوَدِ بْنِ قَارِبٍ»

فقيلاً: الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة.

(٦) الشاهد للشنفرى الأزدي.

انظر: لامية العرب ٣١ وشرح ابن النظم ١٤٩ وشرح الرمادى ٣١٧:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١

وشرح التصريح ٢٠٢:١ وشرح الشواهد للمعنى للسيوطى ٨٣٥:٢، وأعجب العجب فى شرح لامية

العرب ٤٤.

(٧) فى ظ «زيادتهما» تحريف.

«وَالْبَاءُ» فاعل بجر وقصرها ضرورة، «وَالْحَبَرُ» مفعول بـجَر<sup>(١)</sup>، وفي «يُجَرُّ» آخر البيت مضمير مستقر عائد على الخبر المتقدم. [فإن قلت: كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم]<sup>(٢)</sup> وهو غيره؛ لأن الخبر المتقدم خبر «مَا» أو «لَيْسَ»<sup>(٣)</sup> والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا، أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت: هو مما يفسر<sup>(٤)</sup> لفظاً لا معنى كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَيَضْفُهُ، ثم قال:

(ص) فِي التَّكْرَارِ أَغْمِلْتُ<sup>(٥)</sup> كَلَيْسَ لَا \* وَقَدْ تَلَّى لَاتٍ وَإِنْ ذَا الْعَصَا

(ش) يعنى أن «لا» النافية أعملت إعمال<sup>(٦)</sup> «لَيْسَ» فترفع الاسم<sup>(٧)</sup> وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة، فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمًا. ومنه قوله:

٣٤ - نَزَّ لَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا \* وَلَا وَرَزُّ يَمَّا قَطَى اللَّهُ وَاقِيًا<sup>(٨)</sup>

(١) «يُجَرُّ» ساقطة من ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش «خبر ما وليس» تحريف.

وفي ز، ك «أو خبر ما وليس» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ظ، ت «يفسر».

(٥) في الأصل «أعمل» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز، ك «عمل».

«لا» تعمل عمل «ليس» بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين وليس الاسم فقط كما ذكر الشارح.

الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: لَا قَائِمًا رَجُلٌ.

الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول «لَا رَجُلٌ إِلَّا الْأَفْضَلُ مِنْ وَثِدِهِ».

(٧) «الاسم» ساقطة من ت.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو

انظر شرح ابن الناطم ١٥٠، وشرح المرادى ٣١٨:١، وشرح ابن عقيل ٣١٣:١، وشرح التصريح

١٩٩:١، والهمج ١٢٥:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦١٢:٢، وهامش الخزائن ١٠٢:٢.

تَقَرَّرَ: أمر من التعرَّى، وأصله من العزاء وهو التصبر والتسلى.

وَرَزَّ: ملجأ.

وقوله: «[وقد]<sup>(١)</sup> تلى لَأَتْ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ» يعنى أَنَّ «لَأَتْ» «وَإِنْ» النافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر، «فلات» مركبة من «لا» النافية وتاء التانيث مفتوحة<sup>(٢)</sup>. وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَلَى» أَنَّ ذلك قليل<sup>(٣)</sup> وفُهِم من إطلاقه أيضاً أَنَّهُمَا لا يختصان بالعمل فى النكرة «كلا» فمن إعمال «إِنْ» فى النكرة قولهم: «وَإِنْ أَخَذَ / خَيْراً مِنْ أَخَذٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»<sup>(٤)</sup> ومن إعمالها فى  $\frac{٥}{أ}$  المعرفة قوله:

٣٥ - إِنْ هُوَ مُشْتَرِطاً عَلَى أَخَذٍ \* إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْحَاجِّينِ<sup>(٥)</sup>

وأما «لات» فلا تعمل إلا فى الحين على ما سيأتى، «فلا» مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت، «وفى الْكِرَاتِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بأعملت<sup>(٧)</sup>، و«كَأَيِّسَ» نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا فى النكرات إعمالاً كإعمال ليس، «ولَأَتْ» فاعل بتلى، «وَإِنْ» معطوف عليه، «وَذَا

(١) «وقد» تكملة من ز، ظ، ت.

(٢) «مفتوحة» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) ما بعد «مفتوحة» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) فى الأصل، هـ، ز «خير».

قال المرادى ٣٢٠:١ «وأما إِنْ فأجاز إعمالها إعمال» ليس» الكسائى وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال.

انظر الخلاف فى إعمال «إِنْ» عمل «لَيْسَ».

شرح ابن عقيل ٣١٧:١، وشرح التصريح ٢٠١:١.

(٥) أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد.

وروى عجز البيت فى صور مختلفة الأولى كما وردت فى الأصل والثانية:

إِنْ هُوَ مُشْتَرِطاً عَلَى أَخَذٍ \* إِلَّا عَلَى جِزْءِ الْمَلَأَجِينَ

والثالثة:

إِنْ هُوَ مُشْتَرِطاً عَلَى أَخَذٍ \* إِلَّا عَلَى جِزْءِ الْمَلَأَجِينَ

انظر شرح ابن النظم ١٥٢ وشرح المرادى ٣٢١:١ وشرح ابن عقيل ٣١٧:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

والهمع ١٢٥:١، وشرح الأشموني ٢٥٥:١.

(٦) فى ز «النكرة» تحريف.

(٧) وفى النكرات متعلق بأعملت» ساقط من ك.

الْعَمَلُ» مفعول «وَدَّ» إشارة إلى عمل «لَيْسَ»، «وَالْعَمَلُ» نعت لذا. ثم قال:  
 (ص) وَتَالِلاتٍ لِي يَسُوَّى حِينَ عَمَلٍ \* وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ  
 (ش) يعنى أنَّ «لَاَتَ» لا تعمل إلا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يُقال:  
 لَاَتَ زَيْدٌ قَائِمًا، بل يُقال: لَاَتَ حِينَ خُرُوجِ، وَلَاَتَ وَقْتُ قِتَالٍ<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله - تعالى - (٢): «وَلَاَتَ حِينَ مَنَاصِرٍ»<sup>(٣)</sup>

وقوله: «وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ»<sup>(٤)</sup>، يعنى أنَّ حذف المرفوع  
 وهو اسمها فاش أى كثير، وعكسه وهو<sup>(٥)</sup> حذف المنصوب وهو خبرها  
 قليل. وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فحين حذِف اسمها:

وَلَاَتَ حِينَ مَنَاصِرٍ، ومن حذِف خبرها قوله: وَلَاَتَ حِينَ مَنَاصِرٍ [يرفع  
 حين]<sup>(٦)</sup> وهى قراءة شاذة<sup>(٧)</sup>، وتقدير الخبر «لَهُمْ»، «وَعَمَلٌ» مبتدأ وخبره  
 لِالْأَتِ، «وفى يسوى» فى موضع الحال / على أنه نعت لعمل قدم عليه أو بـ  
 متعلق بعمل.

(١) فى ز، ظ «وَلَاَتَ حِينَ قِتَالٍ».

(٢) فى ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة ص. آية: ٣.

(٤) من «يعنى أن لات» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «وهو» ساقط من ز.

(٦) «يرفع حين» تكملة من ز، ظ، ت.

(٧) وهى قراءة عيسى بن عمر، وأبو السمال.

انظر معاني الأخفش ٢: ٤٥٣، والبحر ٧: ٣٨٣، ومعجم القراءات القرآنية ٥: ٢٥٥، وشرح التصريح  
 ١: ٢٠٠، والهمع ٢: ١٢٤.

## ( أفعال المقاربة )

(ش) أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه.

وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذى لمقاربة الفعل: «كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ»، والذى للرجاء «عَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَخَرَى»، والذى للشروع «جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ»<sup>(١)</sup>. وقد أشار إلى القسم<sup>(٢)</sup> الأول والثاني بقوله:

(ص) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ... \*

(ش) يعنى أن «كَادَ وَعَسَى» مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر «كَادَ وَعَسَى» لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وقد<sup>(٣)</sup> بَّه على ذلك بقوله:

(ص) ... لَكِنْ لَدَز \* عَيَّرَ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرِ

(ش) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع<sup>(٤)</sup> على وجه الندور قوله:

٣٦ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ آيَمَا  
[ وَكَمْ يَمْلِيهَا فَأَرْقُتُهَا وَفَى تَضْفِيرٌ<sup>(٥)</sup> ]

(١) «وَأَنْشَأَ» ساقطة من ش، ك.

(٢) «القسم» ساقطة من ش.

(٣) «وقد» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ز، ك «مضارع لَهْدَيْنِ» أكملت عبارة الألفية.

(٥) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر بن سفيان».

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

كذا روى فى ديوانه ص ٩١، والخصائص ٣٩٢:١، وشرح ابن الناطم ١٥٤، وشرح المرادى ٣٢٥:١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥:١، وشرح التصريح ٢٠٣:١، ومعجم شواهد النحو ٧٢.

وقولهم فى المثل: «عَسَى الْغَوِيْرُ أَنْبُوسًا»<sup>(١)</sup>

«وَكَاذَ» مبتدأ وخبره «كَكَانَ»، «وَعَسَى» معطوف على «كَكَادَ»، «وَعَثِيْرُ مُضَارِعٍ» فاعل بَنَدَرَ، ومعنى نَدَرَ: قل، «وَلِهَلْذِيْنِ» متعلق بَنَدَرَ، «وَحَثِيْرُ» حال ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة». ويجوز ضبط «عَثِيْرُ» بالفتح على أَنْ يكون حالاً «وَحَثِيْرُ» هو الفاعل بَنَدَرَ، إلاَّ أنَّ من هذا الوجه صاحب الحال [نكرة محضة وهو قليل<sup>(٢)</sup> وسوِّغ ذلك تأخير صاحب الحال]<sup>(٣)</sup> وهو «حَثِيْرُ». ثم قال:

٥٢  
↑

(ص) وَكَوْنُهُ يَذُوْنِ أَنْ يَغْدَ عَسَى \* نَزْدُ / ...

(ش) يعنى: أنَّ اقتران المضارع الواقع خبراً «لِعَسَى» بِأَنْ كثير<sup>(٤)</sup> كقوله - تعالى -<sup>(٥)</sup>: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup>

وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

= وفى رواية «لم أك آتياً».

قال ابن جنى: «هكذا صحة رواية هذا البيت، فأما رواية من لا يضبطه، وما كنت آتياً، ولم أك آتياً، فليعده عن ضبطه، ومعناه فأبت وما كدت أعوب، فأما «كنت» فلا وجه لها فى هذا الموضع». أثبت: رجعت، فُهم: اسم قبيلة تأبط شرا.

<sup>(١)</sup> ورد هذا المثل فى الكتاب ١: ٥١، ٣: ١٥٨، وشرح التصريح ١: ٢٠٣، وفصل المقال ٤٢٤،

وجهزة الأمثال ٢: ٥٠، والمستقصى ٢: ١٦١

الغوير: تصغير غار.

أنبوسا: جمع بؤس وهو العذاب والشدة.

كما أنَّ هذا المثل ورد فى الأبيات التى ذكرها ابن مالك فى شرح الكافية فى هذا الباب قال ١: ٤٤٩ نحو:

«عَسَيْتَ صَائِماً وَنَقَلَا \* عَسَى الْغَوِيْرُ أَنْبُوسًا» تمثلاً

<sup>(٢)</sup> «وهو قليل» ساقط من ش.

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٤)</sup> فى الأصل، ت «كثيراً».

<sup>(٥)</sup> «وتعالى» ساقطة من ت.

<sup>(٦)</sup> سورة التوبة. آية: ١٠٢.

٣٧ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيْتُ فِيهِ \* يَكُونُ وَرَاءَهُ فَزَجٌ قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

ثم قال:

... \* ... وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا

(ش) يعنى أنَّ القليل فى «عسى» وهو خلوّه من أن، هو الكثير فى «كَادَ»  
نحو قوله - عز وجل -: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)<sup>(٢)</sup>

والكثير فى «عسى» وهو اقترانه بأن، هو القليل «فى كَادَ» نحو قوله:

٣٨ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَنْصَحَا<sup>(٣)</sup>

«وَكَوْنُهُ»<sup>(٤)</sup> مبتدأ، «ويُدُون» متعلق به وكذلك<sup>(٥)</sup> بَعْدُ وَتَزُرُّ خبر المبتدأ،  
«وَكَادَ» مبتدأ، «وَالْأَمْرُ» مبتدأ ثان وخبره عُكْسٌ، والجملة خبر المبتدأ الأول.  
ثم قال:

(ص) وَكَعَسَى حَزَى ... \* ....

(١) الشاهد لهدية بن تشرم العنرى.

انظر ديوانه ص ٥٩، والكتاب ١٥٩:٣، وشرح المفصل ١١٧:٧، ١٢١، وشرح المرادى ٣٢٦:١،  
وشرح ابن عقيل ٣٢٧:١ وشرح التصريح ٢٠٦:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٣:١، والخزانة  
١: ٢٢٧: ٢/٣٨٣: ٣/٥٧٢: ٦٤٩، وفهرس شواهد سيبويه ٦٥.

(٢) سورة البقرة، آية: ٧١.

(٣) الزجر لرؤية بن العجاج.

وقبله:

«وَلَيْتَ عَقَاءُ الدُّهُورِ قَائِمًا»

انظر ملحقات ديوانه ٧٢ والكتاب ١٦٠:٣ والمقتضب ٧٥:٣ وشرح المفصل ١٢١:٧ وشرح المرادى  
٣٢٧:١، والخزانة ١٥٠:٢ / ٩:٤.

فى ش، ز «قد كاد من طول البلى أن يمحصاه» تحريف.

وفى ظ «قد كان من طول البلى أن يمحصاه» تحريف.

البلى: بكسر الباء من بلى يلى إذا دَرَسَ.

يمحصا: ينمحي ويذهب.

(٤) فى ز، ك «وقوله وكونه».

(٥) فى ظ «وكذلك».

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» مثل «عَسَى» فى المعنى الذى<sup>(١)</sup> هو الرجاء. قيل:  
ولم يذكر «حَرَى» فى هذا الباب غيره<sup>(٢)</sup>.

ثم قال<sup>(٣)</sup>:

(ص) ... وَلَكِنْ جُعِلَ \* خَبَرُهَا حَتَّمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» وإن كانت بمعنى «عَسَى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن. «فَحَرَى» مبتدأ خبره «كَعَسَى»، «وَخَبَرُهَا» مرفوع «بِجُعِلَ»، و«مُتَّصِلًا» مفعول ثان بجعلا، «وَحَتَّمًا» حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتَّصَلَ حَتَّمًا. أى واجباً. ثم قال: /

(ص) وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى \* ....

(ش) يعنى أنَّ «اخْلَوْلَقَ» لا يُستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذاً مثل «حَرَى»، إلا أنه لم يُبَيَّنْ على أنها شبيهة فى المعنى «بَعَسَى»، كما بُيِّنَ على<sup>(٤)</sup> «حَرَى»، وقد تقدم أنها من باب «عَسَى» فنقول: اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، ولا يجوز يفعل. وقوله: «وَأَلْزَمُوا» يعنى<sup>(٥)</sup> العرب، «واخْلَوْلَقَ» مفعول أول بالزموا، «وَأَنْ» مفعول ثان ويجوز العكس، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من اخْلَوْلَقَ. ثم قال:

(١) «الذى» ساقطة من ظ.

(٢) سبق ابن مالك فى ذكر «حَرَى» ابن طريف والشرقيشيطي.

ذكر ذلك السيوطي فى الهمع ١٣٣:٢ حيث قال:

«وزاد ابن مالك فيها «حَرَى» للترجي. قال أبو حيان والمحموط أنَّ حَرَى اسم ممنون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب: أنت حَرَى من ذلك. أى حقيق وخليق، قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك. فقد سبقه إلى عددها ابن طريف والشرقيشيطي.

(٣) فى ش، ظ «وقوله».

(٤) فى ظ «فى».

(٥) فى ظ، ك «أى».



(ص) ... \* وَتَعَدَّ أَوْشَكَ انْتِفَا<sup>(١)</sup> أَنْ تَزُرَا

(ش) يعنى أَنْ خَلَوْ خَبِر<sup>(٢)</sup> «أَوْشَكَ» من أَنْ قليل، فهى فى ذلك «كَعَسَى» فى الاستعمال لا فى المعنى، فإن «عَسَى» للرجاء، «وَأَوْشَكَ» للمقاربة كما تقدم، «وَانْتِفَا» مبتدأ خبره «تَزُرَا»، «وَتَعَدَّ» متعلق بتَزُرُ أو يَانْتِفَا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ كَادَ فِى الْأَصَحِّ كَرَبًا \* ...

(ش) يعنى أَنْ الأكثر فى خبر «كَرَبَ» تجرده<sup>(٣)</sup> من «أَنْ» وقد يقترن بها قليلا. كقوله:

(٣٩ - ....) \* وَقَدْ كَرَبْتَ أَغْنَاهَا أَنْ تَقْطَعَا<sup>(٤)</sup>

وأشار بقوله فى<sup>(٥)</sup> الأصح إلى مخالفة «سبويه» فإنه لم يذكر فيها غير التجريد<sup>(٦)</sup> من أَنْ، ويُقال كَرَبَ بفتح الراء وكسرهما<sup>(٧)</sup>، والأول أنصح «وَمِثْلُ كَادَ» مبتدأ «وَكَرَبَ» [خبره]<sup>(٨)</sup> ويجوز العكس، «وفى الأصح» متعلق «مِثْلُ» ثم قال:

(ص) ... \* وَتَزُكْ أَنْ مَعَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

(١) فى الأصل «أَنْ تَفَا» تحريف من الناسخ.

(٢) «خبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «تجرده».

(٤) الشاهد لأبى زيد الأسلمى.

وصدر البيت «سَقَامًا دُورُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ»

انظر: شرح المراتى ١: ٣٢٩، وشرح ابن عقيل ١: ٣٣٥، وشرح التصريح ١: ٢٠٧، وشرح الشواهد

للعينى ١: ٢٦٢.

دُورُ الْأَحْلَامِ: أصحاب العقول، ويروى «دُورُ الْأَرْحَامِ». وهو الأقارب من جهة النساء.

سَجَلًا: الدلو ما دام فيها الماء قليلا كان أو كثيرا وجمعه سجال.

(٥) فى ظ «على» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ظ «التجريد».

قال سبويه «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنْ وكذلك كرب يفعل».

الكتاب ٣: ١٥٩.

(٧) فى ظ «وكرب بكسرهما».

(٨) «خبره» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعنى أنَّ الأفعال / الدالة على الشروع لا يقترون خبرها بأن، لأنها  $\frac{53}{1}$  دالة على الحال، وأن للاستقبال فتناً، «وَتَرَكُ أَنْ» [مبتدأ<sup>(١)</sup>] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَوَجِبَ» خبره، وَمَعَ [ذى<sup>(٢)</sup>] متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ص) كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَخْذُو وَطْفِقُ \* كَذًا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(ش) «فَأَنشَأَ» فعل ماض دال على الإنشاء، «وَالسَّائِقُ» اسمها وهو الذى يسوق الإبل أى يقدمها، «ويحدو» في موضع خبرها، «وَوَطْفِقُ» معطوف على أَنشَأَ، ويُقال «طَفِقَ» بفتح الفاء، «وَوَطْفِقُ» بالفاء المكسورة<sup>(٣)</sup> وطبق بالياء<sup>(٤)</sup> وهى مكسورة<sup>(٥)</sup>، وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه مع «أَنشَأَ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل<sup>(٦)</sup> عليها «هَبَ وَقَامَ». ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا \* وَكَأَدَ لَا عَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

(ش) أفعال<sup>(٧)</sup> هذا الباب كلها لا تتصرف، بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها<sup>(٨)</sup> الناظم «إِلَّا كَادَ وَأَوْشَكَ». أما «كَادَ» فيستعمل منها المضارع [نحو: قوله - تعالى -<sup>(٩)</sup>: (يَكَادُ سَنَآ يَرْوِقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)<sup>(١٠)</sup>

وأما «أَوْشَكَ» فيستعمل منها المضارع<sup>(١١)</sup> كقوله:

(١) «مبتدأ» تكملة من ش، ز، ظ، ت.

(٢) «ذى» تكملة من ز، ك.

(٣) «وططق بالفاء المكسورة» ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «وططق بالياء المكسورة».

(٥) ما بعد «المكسورة» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٦) انظر التسهيل ٥٩.

(٧) فى ت «بمعنى أفعال».

(٨) فى ظ «به».

(٩) وقوله تعالى «ساقطة من ش، ظ».

(١٠) سورة النور. آية ٤٣.

(١١) ما بين المقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

٤٠ - «يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَيْتِهِ \* فِي بَغْضِ غَوَاتِهِ يُؤَافِقُهَا»<sup>(١)</sup>

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: «وَزَادُوا مُوشِكًا»، ومنه قوله:

٤١ - «مُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا \* خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَخَوْشَا يَبَابَا»<sup>(٢)</sup>

وقوله: «وَأَسْتَعْمَلُوا» يعنى / العرب<sup>(٣)</sup>، «وَكَادَ» معطوف على أوشك، بـ<sup>٥٣</sup> «وَلَا» عاطفة عطفت «غَيْرَ» على «أَوْشَكَ وَكَادَ»، لكنها بُيِّنَتْ على الضم لقطعها عن الإضافة. والتقدير: لَأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرَهُمَا<sup>(٤)</sup> ثم قال:

(ص) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَى أَوْشَكَ لَدَى \* غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

(ش) يعنى أَنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «عَسَى» و«اخْلَوْلَى» و«أَوْشَكَ»، تسند<sup>(٥)</sup> «لَأَنْ يَفْعَلَ»، وتستغنى به عن ثان الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكتفى بالفاعل<sup>(٦)</sup> فتقول: عَسَى أَنْ يَقُومَ [زَيْدٌ]<sup>(٧)</sup>، و«اخْلَوْلَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ

<sup>(١)</sup> الشاهد لأمية بن أبى الصلت.

انظر الكتاب ١٦١:٣، وشرح المفصل ١٢٦:٧، والمقرب ٩٨:١، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح المرادى ٣٢٨:١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣:١ وشرح التصريح ٢٠٨:١.

وروى الشطر الثاني فى الأصل، ت «فِي بَغْضِ غَوَاتِهِ يُؤَافِقُهَا»

منته: المنية الموت، غرته: جمع غرة وهى الغفلة، يوافقها: يصيبها.

<sup>(٢)</sup> الشاهد نسب إلى أبى سهم الهذلى فى شرح الشواهد للعينى ٢٦٤:١ ولأسامة بن الحارث الهذلى فى

شرح أشعار الهذليين ١٢٩٣:٣، وبلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ٣٣٨:١،

والهمع ١٢٩:١.

الأنيس: المؤانس وكل م يؤنس به فهو أنيس، يُقال: بالدار أنيس أى أحد.

وحوشا: جمع وحش وهو القفر، يقال: بلد وحش كما يقال: بلد قفر.

يبابا: الباب عند العرب الذى ليس فيه أحد.

<sup>(٣)</sup> فى ش «وَأَسْتَعْمَلُوا مضارعاً لأَوْشَكَ أى العرب».

وفى ك «وَأَسْتَعْمَلُوا أى العرب».

<sup>(٤)</sup> فى ز، ط، ت «وَلَا لغيرهما».

<sup>(٥)</sup> فى هـ «تَسْتَعْمَلُوا» تحريف.

<sup>(٦)</sup> فى ز «بِالْفَعْلِ» تحريف من الناسخ.

<sup>(٧)</sup> «وَزَيْدٌ تَكْمِلَةٌ مِنْ ش، هـ، ز، ط، ت».

وفى هـ، ز، ك «عَسَى أَنْ يَقُومَ هُنْدُ الْمَثَالِ صَحِيحٌ».

وَأَوْشَكَ أَنْ تَقُومَ هِنْدُ. ومنه قوله . عز وجل : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (١)

وقد فى قوله : «قَدْ» (٢) يَرِدُ «لِلتَّحْقِيقِ لَا لِلتَّقْلِيلِ لِكَثْرَةِ وُرُودِ ذَلِكَ»، «وَإِخْلَاقِ وَأَوْشَكَ» معطوفان على «عَسَى» على حذف العاطف، وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأن الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه (٣) قافاً لأجل استقامة الوزن (٤)، «وَعَسَى» فاعل بيرد، «وبأن» متعلق بغنى؛ لأنه مصدر، وكذلك «عَنْ»، وتُعدُّ فى أول البيت متعلق (٥) بيرد. ثم قال:

(ص) وَجُرُودُنَّ عَسَى أَوْ أُلْغِ مُضْمَرًا • يَهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا

(ش) يعنى أن «عَسَى» / إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تُجُودَ من الضمير <sup>٥٤</sup><sub>أ</sub> وتسد إلى «أَنْ يَفْعَلَ»، وجاز أن تَرْفَعَ ضَمِيراً يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول: هِنْدُ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا، وَالزَّيْدُونِ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا (٦).

وعلى الاستعمال الثانى: هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلَا، وَالزَّيْدُونِ عَسُوا أَنْ يَفْعَلُوا [وَالْهِنْدَاثُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ] (٧) وظاهره (٨) أن

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٦.

(٢) «قَدْ» ساقطة من ش.

(٣) فى ش «قبلها» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «لأجل استقامة الوزن» ساقط من ش، ه، ظ.

قوله: لأجل استقامة الوزن. يريد بها عدم تحريك الكاف من أوشك؛ لأنها لو حركت لأدى ذلك إلى انكسار الوزن فعند إدغام الكاف فى القاف تكون التفعيلة «مستفعلن» وإذا حركت الكاف تحولت من مستفعلن إلى متفاعِلن وبذلك ينكسر الوزن.

(٥) فى ه، ز، ك «متعلقان» تحريف، وما أَتَيْتُ أَذَقُ.

(٦) لم يمثل لجمع المؤنث السالم نحو: «وَالْهِنْدَاثُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ»..

(٧) ما بين المعقوفين كلمة من ش.

(٨) فى ش، ظ «وظاهر كلامه».

هذين الاستعمالين خالصان «عَسَى» لاقتصاره على ذكرها<sup>(١)</sup>، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح «المراى»<sup>(٢)</sup> وقوله: «وَجَزَدَنْ عَسَى»، يعنى من الضمير، «وَعَسَى» مفعول بـجَزَدَنْ<sup>(٣)</sup>، «وَأَوْ» للتخيير «وبها» متعلق بارفع، «وَقَبَلَهَا» متعلق بـذَكَرَ، «واستم» مرفوع بفعل مضمر يفسره<sup>(٤)</sup> ذُكِرَا ثم قال:

(ص) وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى لِي السَّيْنِ مِنْ \* نَعُو عَسَيْتُ وَأَيْقَا [الْفَتْحِ]<sup>(٥)</sup> زُكِنَ

(ش) يعنى أن «عَسَى» إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب<sup>(٦)</sup> أو غائبات<sup>(٧)</sup> نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُنَّ. ويجوز فى سينه الفتح والكسر، والفتح أجود وبه قرأ غير نافع<sup>(٨)</sup>، ولذلك قال: «وَأَيْقَا الْفَتْحُ زُكِنَ»، أى اختيار الفتح عُليم، وفُهم / من قوله: «نحو عَسَيْتُ» تعميم المثل<sup>(٩)</sup> المتقدمة فإنها كلها «مثل عَسَيْتُ»<sup>(١٠)</sup> فيما ذكر، وقوله: «وَالْفَتْحُ» مفعول مقدم بِأَجْزَى «وَالْكَسْرُ» معطوف عليه، «وَأَيْقَا الْفَتْحُ زُكِنَ» جملة من مبتدأ وخبر.

- (١) فى ش، ك «ذكرهما» وهذا جائز لأن الضمير يعود على الاستعمالين.  
(٢) قال المرادى ٣٣٢:١ «إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل أن يفعل خبراً، وجاز إسنادها إلى أن يفعل مكثفى به وتكون مجردة من الضمير».  
(٣) فى ظ «بجدة» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.  
(٤) فى الأصل «تفسيره» تحريف.  
(٥) «الفتح» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت والألفية.  
(٦) «أو غائب» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك.  
(٧) «أو غائبات» ساقط من ش.  
(٨) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٤٥٩:١.  
(٩) «والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير، أبو عمرو، وابن عامر والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع».  
كفوله تعالى فى سورة محمد. آية: ٢٢ (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)  
انظر معانى الفراء ٦٢٢:٣، والنشر فى القراءات ٢٣٠:١، وشرح التصريح ٢١٠:١، ومعجم القراءات القرآنية ٩٢:٦.  
(٩) «والمثل» مكررة فى الأصل، وساقطة من ش، ك.  
(١٠) فى هـ، ز «نحو مثل عسيت» تركيب مضطرب، تحريف.

## ( إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا )

(ش) هذا هو<sup>(١)</sup> الباب الثاني<sup>(٢)</sup> من النواسخ، ثم قال:

(ص) لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لِكِرٍّ لَعَلَّ \* كَأَنَّ<sup>(٣)</sup> عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم وتنصب الخبر، «وإنَّ<sup>(٤)</sup> وأخواتها» تنصب الاسم وترفع الخبر. وإلى ذلك أشار بقوله: «عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ»، ومعنى «إِنَّ وَأَنَّ» التوكيد<sup>(٥)</sup>، «وَلَيْتَ» للتمنى<sup>(٦)</sup>، «وَلِكِرٍّ» للاستدراك، و«لَعَلَّ» للترجي<sup>(٧)</sup> والإشفاق، «وَكَأَنَّ<sup>(٨)</sup>» للتشبيه، وما بعد «إِنَّ» معطوف عليه<sup>(٩)</sup> على إسقاط العاطف، «وَعَكْسُ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وما» موصولة وصلتها «لكان»، «وَمِنْ [عَمَلٍ]<sup>(١٠)</sup>» متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان<sup>(١١)</sup>، ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

(ص) كَإِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ \* كُفَّءٌ وَلِكِرٍّ ابْنُهُ ذُو ضِغْنٍ

(١) «هو» ساقطة من هـ، ظ.

(٢) في ش، ظ «الثالث».

(٣) «كَانَ» ساقطة من ظ.

(٤) في هـ «وَأَنَّ وَأَنَّ».

(٥) في هـ «إِنَّ وَأَنَّ» للتوكيد، وفي ظ «إِنَّ» للتوكيد، وفي ت «إِنَّ» للتوكيد.

(٦) في ز، ظ، ك «التمنى».

(٧) في ش، ك «الاستدراك ولعل الترجي».

(٨) في الأصل «وَكَأَنَّ».

(٩) «عليه» ساقطة من ش.

(١٠) «عمل» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(١١) في ت «ككان» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) «الْكُفْتُ»: المثل، «الضُّغْنُ»: الحقد والعداوة. ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي «كَانَتْ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَلَدِ

(ش) لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة، وقدم فيها الاسم على الخبر، وهو الأصل، نبه على أنَّ الترتيب<sup>(٢)</sup> / المذكور مراعى<sup>(٣)</sup> محافظ<sup>(٤)</sup> ٥٥  
عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات، وهو المُنْبِئُ عليه بقوله: «كَانَتْ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَلَدِ» والْتَرْتِيبُ «وَذَا» مفعول براع، والْتَرْتِيبُ نعت لَذَا، «وَالْأَلْ»<sup>(٥)</sup> استثناء، ولا بد من تقدير حذف كلام<sup>(٦)</sup> ليستقيم<sup>(٧)</sup> مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا في المثل الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كَانَتْ<sup>(٨)</sup> «فَالَّذِي»<sup>(٩)</sup> نعت لمحدوف وهو المثل. ثم قال:

(ص) وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ لِسْدُ مَضْدَرٍ \* مَسْدَهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرِ

(ش) يعنى أنَّ همزة «إِنْ» المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أى إذا أُوكِثَ هـى وما بعدها بالمصدر<sup>(١٠)</sup>، وفيهم من قوله: «وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ» أنَّ الأصل المكسورة الهمزة، وهو أشهر القولين<sup>(١١)</sup>

(١) فى هـ «قوله».

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك «أن هذا الترتيب».

(٣) فى هـ، ت «مراعاة خطأ من الناسخ».

(٤) فى ت «محافظاً خطأ من الناسخ».

(٥) فى ط «والاستثناء» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ك «فى الكلام» وصارتها أكمل.

(٧) فى ت «يستقيم» تحريف.

(٨) فى ط «البيت».

(٩) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والذى على هذا».

(١٠) فى الأصل «المصدر» تحريف.

(١١) قوله: وهو أشهر القولين يعنى قول الجمهور، وأما القول الآخر فيمكننا الوقوف عليه من خلال ما ذكره

السيوطى حيث قال:

«الأصح أن إن المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، =

[وقوله]<sup>(١)</sup> «وَفِي سِوَى ذَلِكَ» «أكْثِيرُ»، أى إذا لم يسد المصدر مسدها. ثم إِنَّ «إِنَّ» فى ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، [وقسم يجوز فيه كسرها]<sup>(٢)</sup> وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع:

الأول: أن تقع فى الابتداء، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) فَأَكْثِرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ ... \*

(ش) أى فى ابتداء الكلام. ودخل فيه صورتان:

الأولى: أن لا يتقدمها شئ.

٥٥

نحو قوله - تعالى - (٣): / (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)<sup>(٤)</sup>

والأخرى: أن يتقدمها حرف<sup>(٥)</sup> من حروف الابتداء.

نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)<sup>(٦)</sup>

الثانى: أن تقع فى بدء الصلة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ \* ...

= ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه؛ لأنّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل، ولأنّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة؛ ولأنّ المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها؛ ولأنّها أشبه بالفعل إذ هى عاملة غير معمول، والمفتوحة عاملة ومعمولة، وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها، الهمع ٦٩: ٢، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٢: ١.

(١) «وقوله» تكلمة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٢) ما بين المعرفين تكلمة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٣) «وقوله تعالى» ساقطة من ش، ه، ط.

(٤) سورة الكوثر. آية: ١.

(٥) «حرف» ساقطة من ت.

(٦) سورة يونس. آية: ٦٢.



(ش) أى فى أول الصلة. نحو قوله - عز وجل -: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ

مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ<sup>(١)</sup>) [لَتَشْتَوُوا بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ]<sup>(٢)</sup>

واحترز بقوله: «فى يَدِ صِلَهُ»، من الواقعة فى حشو الصلة. فإنها<sup>(٣)</sup>

يجب فتحها نحو: جَاءَ الَّذِى فِى ظَنِّ أَنَّهُ قَائِمٌ.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم. وهو المشار إلى بقوله:

(ص) ... \* وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُّكْمَلَةً

(ش) أى وحيث تكون «إِنَّ» جواباً للقسم<sup>(٤)</sup>، فإنها حينئذٍ مكملة

للقسم. وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله - عز وجل -<sup>(٥)</sup>:

(وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)<sup>(٦)</sup> والمجرد منها نحو قوله - تعالى -<sup>(٧)</sup>:

(حم) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ<sup>(٨)</sup>

الرابع: أن تحكى بالقول. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) أَوْ حَكِيثٌ بِالْقَوْلِ .... \* ...

(ش) ومثاله قوله - تعالى -<sup>(٩)</sup>: (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ)<sup>(١٠)</sup>

الخامس: أن تحمل محل حال. وهو المشار إليه بقوله:

(١) سورة القصص آية: ٧٦.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

(٣) فى ش، ز، ك «فإنه» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «للقسم» ساقط من ش.

(٥) وقوله عز وجل: ساقط من ش، ه، ظ.

(٦) سورة العصر آية: ١.

(٧) وقوله تعالى: ساقط من ش، ه، ظ.

(٨) سورة الدخان. آية: ١، ٢، ٣.

(٩) سورة المائدة آية: ١٢.

(ص) ... أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ \* خَالٍ ...

(ش) وشمل<sup>(١)</sup> صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال. وقد مثله بقوله:

(ص) ... كَزَزْتَهُ وَإِلَى ذُو أَمَلٍ

ومثله قوله - عز وجل -<sup>(٢)</sup>: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)<sup>(٣)</sup>

الثانية: / أن تكون مجردة من الواو - كقوله تعالى:

٥٦  
↑

(إِلَّا إِنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)<sup>(٤)</sup>

السادس: أن يقرن خبرها باللام. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غَلَقًا \* بِاللَّامِ<sup>(٥)</sup> كَاغَلَمَ إِنَّهُ لَذُو نَقَى

(ش) ومنه قوله - عز وجل -: (وَاللَّهُ يَتَعَلَّمُ [إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ]<sup>(٦)</sup>)

إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكََاذِبُونَ<sup>(٧)</sup>

«فَيَعْلَمُ» يطلب أنَّ بالفتح فعلمت اللام الفعل فوجب كسر «إِنَّ» فقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) في ز «وتعمل» خطأ من الناسخ.

(٢) في ت «وقوله تعالى عز وجل».

(٣) سورة الأنفال. آية: ٥.

(٤) سورة الفرقان. آية: ٢٠.

(٥) في ظ «باللام ثم مثل ذلك بقوله».

(٦) ما بين المقوفين تكملة من ش، هـ، ط، ك.

(٧) سورة المنافقون آية: ١ هناك مواضع أخرى لكسر همزة «إِنَّ» لم يشر إليها المصنف ولا الشارح منها:

أ - أن تقع تالية لـ «حيث» نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.

ب - أن تقع تالية لـ «وإن» نحو: جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ.

ج - أن تقع صفة نحو: تَمَزَّيْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ قَانِئِلٌ.

د - أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ قَانِئِلٌ.

انظر شرح ابن عقيل ٣: ٣٠٣، وأوضح المسالك ١: ٢٤١، وشرح التصريح ١: ٢١٥، ٢١٦، والهمع

١٦٥: ٢، ١٦٦.

(٨) في هـ، ز، ك «وقوله».

«فِي الْإِيتِدَاءِ» متعلق بِأَكْمِير، «وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ» معطوف على «فِي الْإِبْتِدَاءِ»، «وَحَيْثُ» معطوف أيضاً، وَ«إِنَّ» مبتدأ خبره مكملة، «وَحَيْثُ» مضافة إلى الجملة، وَلِيَمِينَ متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرهما وفتحها، وذكر أَنَّ لذلك أربعة مواضع. أشار إليه اثنين منها بقوله:

(ص) بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمَ \* لَا لَأَمْ بَعْدَهُ يَوْجُهَيْنِ تُحِي

(ش) يعنى أَنَّ كسر «إِنَّ» وفتحها جائز بعد «إِذَا» الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد «إِذَا» قول الشاعر:

٤٢ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيْدًا \* إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>

يروى بكسر إِنَّ على القياس؛ لأنَّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. وبالفتح على تأويل أَنَّ وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد / القسم قوله:

٥٦  
ب

٤٣ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ  
أَتَى أَبُو ذُبَيْلِكَ الصَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>

فمن كسر جعلها جواباً للقسم، ومن فتح فعلى نية حرف الجر، والتقدير على أَّتَى. وفى «تُحِي» ضمير مستتر يعود على «أَنَّ»، «وَبَعْدَ إِذَا»

(١) لم أعر على قائله وقد ورد فى كتب النحو التى رجعت إليها غير معز. انظر الكتاب ٣: ١٤٤، والنكت للأعلم ٢: ٧٨٣، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٤٨٥، وشرح ابن عقيل ١: ٣٥٦، وأوضح المسالك ١: ٢٤٣، وشرح الشواهد للعيني ١: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٣٠٣، والهمع ٢: ١٦٨، وفهرس شواهد سيبويه ١٤٢

القَفَا: عبد القفا أى عبد قفاه، كما يُقال لئيم القفا وكريم الوجه. والقفا موضع الصنع. اللهازم: جمع لهزمة بكسر اللام والزاي، وهى طرف الحلق، واللهزمة موضع اللكر.

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، ولم أجد ههما فى ديوانه. انظر فى اللسان وذبا ومجموع أشعار العرب ٣: ١٨٨، وشرح ابن عقيل ١: ٣٥٨، وأوضح المسالك ١: ٢٤٤، وشرح الشواهد للعيني ١: ٢٧٦.

وَبُوجْهِينِ<sup>(١)</sup> متعلقان بئسَى، «وإذا» مضافة لفجاءة، «أَوْ قَسَمَ» معطوف على إذا، «وَلَا لَامَ» لا واسمها<sup>(٢)</sup>، وبعده خبرها والجملة صفة لقسم<sup>(٣)</sup> والتقدير: نعى أَنَّ<sup>(٤)</sup> بعد إذا الفجائية<sup>(٥)</sup> وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفهم أَنَّ المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما<sup>(٦)</sup> قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

(ص) مَعَ يَلُوْهَا الْجَزَا ... \*

(ش) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر فى «إِنَّ» الواقعة بعد «فا» الجزاء كقوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ مِثْكُمْ شَوْءًا يَجْهَلُ ثُمَّ تَابَ مِنْ تَغْلِيهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُوٌّ رَحِيمٌ)<sup>(٧)</sup>

قرئ بالكسر على الأصل؛ لأنَّ الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة<sup>(٨)</sup> وبالفتح على تأويل «أَنَّ»<sup>(٩)</sup> بمصدر مجعول خبراً، والمبتدأ<sup>(١٠)</sup> محذوف تفسيره<sup>(١١)</sup> فجزاؤه الغفران أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه. «وَمَعَ» متعلق «بئسَى» فى البيت الذى<sup>(١٢)</sup> قبله على حذف العاطف،

(١) فى ز «وجهين»، وفى ظ «إذا بوجهين».

وفى ت «ذا بوجهين نعى».

(٢) فى هـ «ولا لام اسمها».

(٣) فى ز، ك «لقسم ومعنى نعى نقل» والزيادة هنا تفيد.

(٤) فى ظ «أَنَّ».

(٥) فى ز، ك «الفجاءة» تحريف.

(٦) فى ت «ذكرها» تحريف.

(٧) سورة الأنعام. آية: ٥٤.

(٨) فى ظ «جملة» وهى أدق.

(٩) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسالى «فإنَّه» بالكسر، وقرأ عاصم وابن عامر فأنَّ بالفتح.

انظر السبعة فى القراءات ٢٥٨، والبحر ١٤١: ٤ والنشر ٢٥٨: ٢.

(١٠) فى هـ، ظ «ومبتدأ» تحريف.

(١١) فى ش، ك «تقديره» وعبارتهما أدق.

(١٢) «الذى» ساقط من ظ.

والتقدير: نُحِي جواز الوجهين بعد «إِذَا» وبعد القسم<sup>(١)</sup> وبعد «فَاء»<sup>(٢)</sup> الجزاء.

٥٧  
أ

ثم أشار / إلى الموضع الرابع بقوله:

(ص) ... وَذَا يَطْرُدُ \* فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَخْتَمِدُ

(ش) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها، فالكسر<sup>(٣)</sup> على معنى خير القول إلى أحمد. أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله إنى، فيكون من الإخبار بالجملة عن المبتدأ فى معنى الجملة؛ ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خَيْرُ الْقَوْلِ حمد الله. ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يُفهم الحمد، ويكون من باب الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ «أَنَّ» وما بعدها مؤولة بمفرد<sup>(٤)</sup> «فَذَا» مبتدأ، وهو إشارة إلى جواز الوجهين، وخبره «يَطْرُدُ» «وفى» متعلق بيطرد، و«نَحْوِ» مُضَافٌ إلى قول مقدر أى: فى نحو قَوْلِكَ خَيْرُ الْقَوْلِ. ثم قال:

(ص) وَيَلْكَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَضَعُ الْحَبْرَ \* لَأَمْ ابْتِدَاءِ<sup>(٥)</sup> نَحْوِ إِلَى لَوَزَزَ

(١) «وبعد القسم» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٢) فى ز «ذا بالجزاء» تحريف.

(٣) فى ط «والفتح» خطأ من الناسخ.

(٤) فى ش، هـ «بالمفرد».

ذكر المصنف والشارح أربعة مواضع لجواز كسر وفتح همزة إن، وهناك مواضع أخرى أوجزها على النحو التالى:

أ. أن تقع فى موضع التعليل. نحو قوله تعالى فى سورة الطور: ٢٨

(إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)

ب. أن تقع بعد «وَاو» مسبوقه بمفرد صالح للمعطى عليه. نحو قوله تعالى فى سورة طه: ١١٨

(إِنَّكَ لَكَ أَنَّ لَا تَجُوعُ فِيهَا وَلَا تَفْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَغْسِقُ)

ج. أن تقع بعد «حِى»، فَتُكْسَرُ بعد الابتدائية نحو: تَرْضَى زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَزْجُرُونَهُ.

د. أن تقع بعد «أَمَّا» نَحْوِ: أَمَّا إِنَّكَ فَأَضِلُّ.

هـ. أن تقع بعد «لَا يَجُزِمُ» والغالب الفتح نحو قوله تعالى فى سورة النحل: ٢٣ (لَا يَجُزِمُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)

انظر الكتاب ١٣٨:٣، وأوضح المسالك ٢٤٦:١، وشرح التصريح ٢٢٠:١، ٢٢١.

(٥) فى ز «لام الابتداء» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ اللام تدخل فى خبر «إِنَّ»، وفهم من اقتصاره على «إِنَّ»<sup>(١)</sup> المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها<sup>(٢)</sup> من أخواتها، خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أَنَّ»<sup>(٣)</sup> المفتوحة «ولكن». وفهم من قوله: لَأَمَّ ابْتِدَاءُ أَنَّهَا اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو: لَوَيْدٌ قَائِمٌ، خلافاً لمن قال: إِنَّهَا غيرها، وإنما أحررت للخبر مع إِنَّ كراهية اجتماع / حرفى تأكيد، «وَالْحَيَّزْ» فاعل بتصحب «ولأَمَّ ابْتِدَاءُ» مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر<sup>(٤)</sup>، «وَأَيْ لَوَيْدٌ» محكى بقول محدوف. والتقدير: نَحْوُ قَوْلِكَ إِيَّيْ «لَوَيْدٌ» والوزر: الحصن ثم [إِنَّ]<sup>(٥)</sup> مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل<sup>(٦)</sup> والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَا يَلِى ذِي (٧) اللَّامَ مَا قَدْ لَنِيَا \* وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا (٨)  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَرِئٌ ذَا \* لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُشْتَحِيذًا (٩)

(١) «وَأَنَّ» ساقطة من ش ، ظ.

(٢) فى ش، هـ، ظ «لا تصحب غيرها» خطأ من النسخ.

(٣) «وَأَنَّ» ساقطة من هـ ، ظ.

قوله: وفهم من اقتصاره، على «إِنَّ» المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها ... يريد أنَّ هذه اللام لا تدخل على خبر باقى أخوات «إِنَّ»، فلا تقول: لَقُلْ زَيْدًا قَائِمًا.

وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها فى خبر «لكن» واستشهدوا بقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَغِييْدٌ

ولم يجز البصريون ذلك وقد قرئ قوله تعالى فى سورة الفرقان. آية: ٢٠ (لَا إِلَهُمْ إِلَّا كَلُودٌ الْعُلَاقَمُ) بفتح

أَنَّ وزيادة اللام. وقد نسبت فى شرح الرضى عن الكافية ٣٥٦: ٢، والمغنى ١٩٢/١ إلى سعيد بن خبير.

انظر: الكتاب ١٤٦: ٣، والمقتضب ٣٤٤: ٢، ٣٤٥ وشرح المفصل ٦٤: ٨، وشرح ابن عقيل ٣١٤: ١

وأعراب القرآن للزجاج ٧٧١: ٢ والبحر ٩٠: ٦.

(٤) فى ش، هـ «وهو الأظهر».

أى الأظهر أن تكون لام ابتداء فاعل بتصحب؛ لأنه واقع عليها.

(٥) «وَأَنَّ» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ظ «والفعل» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز، ط، ت «ذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ز «كرضى» تحريف.

(٩) هذا البيت ساقط من ز.

## وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ \* وَالْفَضْلَ وَاسِماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

(ش) يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَفْعَمْ<sup>(١)</sup> ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ.

وفُهِمَتْ هذه<sup>(٢)</sup> الثلاثة من تمثيله بِرَضِيَ فى كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قد»، وفُهِمَ منه أنها تصحب المفرد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. والجملة الاسمية نحو: إِنَّ زَيْدًا لَأَبُوهُ قَائِمٌ، والفعل المضارع نحو قوله - عز وجل -<sup>(٣)</sup> (وَأِنَّ زَيْدًا لَيَخْفَكُنَّ يَأْتِيَهُمْ<sup>(٤)</sup>)

والماضى غير المتصرف نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَمْ الرَّجُلُ.

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى «قد» فنبه<sup>(٥)</sup> عليه<sup>(٦)</sup> بقوله: «وَقَدْ تَلِيَهَا مَعَ قَدْ»، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ» أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ. ثم مثل / ذلك بقوله: «... كَيْانَ ذَا». «لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُشْتَحِيذًا».

٥٨  
↑

ومعنى «مُشْتَحِيذًا» غالباً. ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ، أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إِنَّ<sup>(٧)</sup> زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَاعِدٌ<sup>(٨)</sup>، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ. «والوَاسِطَ» مفعول<sup>(٩)</sup> بتصحب، «ومَعْمُولَ الْخَبَرِ»

(١) فى ت «فهم» تحريف.

(٢) «هذه» ساقطة من هـ.

(٣) وقوله - عز وجل - «ساقط من هـ، ز، ك.

(٤) «عز وجل» ساقط من ظ.

(٥) سورة النحل. آية: ٢٤.

(٦) فى ش «وقد نبه»

(٧) «عليه» ساقط من ت.

(٨) فى ظ «كأن».

(٩) فى الأصل «قاعداً» تحريف.

(١٠) فى هـ «معمول».

بدل منه أو حال. ويجوز أن يكون المفعول «مَفْعُولَ الْحَبَرِ»، «وَالْوَاسِطَ» حال على مذهب من أجاز تعريف الحال<sup>(١)</sup>، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث<sup>(٢)</sup> فقال: «وَالْفَضْلَ»، أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف<sup>(٣)</sup> على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله: قوله - تعالى -: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)<sup>(٤)</sup>

ولم يقيد الفصل بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع<sup>(٥)</sup> بقوله: «وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْحَبَرِ»، يعنى أن لا م ابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه<sup>(٦)</sup>؛ لئلا يجمع بين حرفي توكيد، ومثاله قوله - تعالى -: (وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى)<sup>(٧)</sup>

وفهم مما<sup>(٨)</sup> تقدم أن الخبر فى ذلك لا يكون / إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم <sup>٥٨</sup>ب من اشتراط الفصل<sup>(٩)</sup> فى الاسم أن ذلك مشروط فى الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب «اسماً» بالعطف على «الْفَضْلَ» أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحلَّ قَبْلَهُ «الحَبَرِ» فى موضع الصفة لاسم، ثم قال:

(١) جاء فى الهمع ١٨: ٤ «يجب فى الحال التذكير؛ لأنها خبر فى المعنى.

هذا مذهب الجمهور، وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو:

جاءَ زَيْدٌ الزَّائِكُ. قياساً على الخبر وعلى ما شمع من ذلك.

وقال الكوفيون: إذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة نحو:

عَيَّنْتُ اللَّوْاحِشَ أَفْضَلَ مِنْهُ الْمُسَيَّءَ. والتقدير: إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إذا أَسَاءَ.

(٢) فى ظ «إلى القسم الثالث».

(٣) فى ت «مفعول» تحريف.

(٤) سورة الشعراء الآيات ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥.

(٥) فى ظ «إلى القسم الرابع».

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) سورة الليل، آية: ١٣

(٨) فى ت «وفهم من قوله».

(٩) «الفصل» ساقطة من ت، ك.



(ص) وَوَضِلْ مَا يَذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ • إِغْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

(ش) إذا اتصلت «ما» الزائدة<sup>(١)</sup> بهذه الحروف كثرت إغمالها<sup>(٢)</sup> لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)<sup>(٤)</sup>

وقد سُمِعَ الإعمال في «ليت» في قول النابغة:

٤٤ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا • إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ يَضْفُهُ فَقَدِ<sup>(٥)</sup>

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب النازم لإطلاقه في قوله: «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ»، «وَوَضِلْ» مبتدأ، «وَمُبْطِلٌ» خبره. «وِإِغْمَالُهَا» مفعول<sup>(٦)</sup>، «وَيَذِي الْحُرُوفِ» متعلق بوصل، «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ» جملة مستأنفة. ثم قال:

(ص) وَجَائِزٌ رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى \* مَنصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إِنَّ» بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ<sup>(٧)</sup> وَعَمْرُو، وفهم من قوله: «وَجَائِزٌ» أَنَّ النصب أيضا<sup>(٨)</sup> جائز. وهو الأصل، وفهم من قوله: / بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا، أنه لا ٥٩  
أ

(١) في ظ «المزيدة».

(٢) في هـ، ز، ط، ك، ت «عملها».

(٣) وقوله تعالى «ساقط من ش، هـ، ط».

(٤) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني، وروى في الديوان، ط، ت بالرفع «ولا شاهد فيه».

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا وَيَضْفُهُ فَقَدِ

انظر الديوان ٣٥ والكتاب ٢٨٢: ١، والنكت ٨٦ وشرح الشواهد للعيني ٢٨٤: ١، وشرح شواهد

المعنى للسيوطي ٢٠٠: ١ والخزانة ٢٩٧: ٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٢

(٦) في ش «مفعول مبطل» والعبارة هنا أكمل.

وفي هـ، ز، ك «مفعول مبطل».

(٧) في هـ، ط «لقائم».

(٨) «أيضا» ساقطة من ظ.

وَعَمَرُو قَائِمَانِ، ورفع المعطوف على اسم «إِنَّ»<sup>(١)</sup> بشرطه. إما على العطف على الموضع<sup>(٢)</sup>، وإما على تقدير مبتدأ محذوف الخبر للدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو<sup>(٣)</sup> قَائِمٌ، فيكون من عطف الجمل، وإما معطوف على الضمير المستتر في<sup>(٤)</sup> الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وخبره «جَائِزٌ»، و«مَعطوفاً» منصوب برفعك، و«عَلَى» متعلق بمعطوف «وَيَعْدُ» متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: رَفَعُكَ معطوفاً على منصوب<sup>(٥)</sup> إِنَّ بعد استكمال الخبر جائز. ثم قال:

(ص) وَأُخْفِيتَ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ \* مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَقُلَّ وَكَأَنَّ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «أَنَّ» المفتوحة «ولكن» بالشرط المذكور فمثاله بعد «أَنَّ» قوله - تعالى -: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)<sup>(٦)</sup>

وبعد «لَكِنَّ» نحو: مَا قَائِمٌ بَكَّرَ لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو<sup>(٧)</sup>  
وإنما أُلْحِقت «أَنَّ وَلَكِنَّ» بِإِنَّ؛ لأنهما لا يغيران<sup>(٨)</sup> معنى الابتداء بخلاف

(١) ما بعد «اسم إن» إلى هنا ساقط من ك.

(٢) في ش، ز «المحل» وهذا جائز.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «وعمره قائم» المثال صحيح.

(٤) في ط «على» تحريف.

(٥) في ط «منصوب اسم».

(٦) سورة التوبة. آية: ٣.

«قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: ورسوله بالنصب عطفًا على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشري أن ينصب على أنه مفعول معه وقرأه بالجر شاذًا، وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: ورسوله برىء، وحسنه كونه فصل بقوله: من المشركين، ومن أجاز العطف على موضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك مع أن المفتوحة ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة. البحر المحيط ٦: ٥، وأنظر الكشف ٢: ٣٩٩.

(٧) في الأصل، ط، ت «وبعد لكن زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو»

وفى ش، هـ، ز، ك «وبعد لكن نحو: لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو» والمثال الملتب من المطبوع أكمل وأتم.  
(٨) في الأصل «بأنها لا تغير». وفى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنها لا تغير» وما أثبت أدق.

البواقي، ثم تَمَّ البيت قوله: «مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» ولو استغنى عن قوله: من دون ليت الخ<sup>(١)</sup> لم يخل بالمعنى. ثم قال: /  
(ص) وَخَفَّفْتُ إِنَّ فَقُلَّ الْعَمَلُ \* وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

(ش) يعنى أَنَّ «إِنَّ» المكسورة إذا خففت<sup>(٢)</sup> [قَلَّ عملها وذلك لزوال اختصاصها<sup>(٣)</sup>] نحو قوله - عز وجل -: (وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)<sup>(٤)</sup>، وفهم منه أَنَّ إهمالها هو الكثير كقوله - تعالى -: (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)<sup>(٥)</sup>. «وَأَلَّ» فى العمل إما للعهد أى العمل المذكور، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فَقَلَّ عَمَلُهَا. ثم قال: «وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ» [

يعنى أَنَّها إذا خففت وأهملت<sup>(٦)</sup> لزم خبرها اللام، وإنما لزمتم للفرق بينها وبين «إِنَّ» النافية، «وَاللَّامُ» فاعل بتلزم، والمفعول محذوف وتقدير الكلام: وَتَلَزَمَ اللَّامُ الْحَبْرَ، «وَأَلَّ» فى اللام للعهد وهى التى تصحب «إِنَّ» المشددة المتقدم ذكرها، وفهم منه أَنَّها ليست غيرها خلافاً<sup>(٧)</sup> لِلْفَارِسِيِّ<sup>(٨)</sup>،

(١) فى ز «ليت ولعل وكان». أكملت عبارة الألفية.

(٢) ما بين المعرفين مكرر فى الأصل.

(٣) فى ظ «الاختصاص».

(٤) سورة هود. آية: ١١١.

(٥) سورة الطارق. آية: ٤.

(٦) «وأهملت» تكملة من ك.

(٧) قال ابن عقيل ٣٢٥: ١ «اختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء للفرق بين «إِنَّ» النافية وإِنَّ الخفيفة من اللقبلة، أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وجرى الخلاف فى هذه المسألة بين الأخفش الصغير وبين أبى على الفارسي، فقال الفارسي: هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبى العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق».

انظر أوضح المسالك ٢٦٣: ١، وشرح التصريح ٢٣١: ١، والهمع ١٨١: ٢.  
(٨) أبو على الفارسي:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبان الفارسي، نحوي، صرفي، عالم بالعربية والقراءات، برع فى علم النحو وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته فى العربية، توفى فى بغداد سنة ٣٧٧ هـ، من تصانيفه: الإيضاح فى النحو، التكملة فى التصريف، الحجة فى علل القراءات..

انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٨٨: ٣، ٨٩ =

ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَزُبَّيْنَا اسْتَفْنَىٰ عَنْهَا إِنْ بَدَا \* مَا تَاطِقُ أَرَادَةً مُّغْتَمِدًا /

٦٠  
أ

(ش) يعنى أنه قد يُستفنى عن اللام بعد «إِنْ» الخففة إذا أُيِّنَ اللَّبْسُ بينها وبين «إِنْ» النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٤٥ - أَنَا إِنِّي أَبَاةُ الطُّبَيْمِ مِنْ آلِ مَالِكِ \* وَإِنْ مَالِكُ كَانَتْ بِكَامِ الْمَعَادِينِ<sup>(٣)</sup>

(ش) فَإِنْ صدر البيت مدح، فعلم أَنَّ «إِنْ» فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وَعَجْزُهُ فلم يُخْتَجِجْ إلى اللام الفارقة، و«عَنْهَا» فى موضع رفع باستغْنَى عَلَى أنه نائب عن الفاعل، و«مَا» موصولة مرفوعة ببَدَا، و«تَاطِقُ» مبتدأ «وَأَرَادَهُ» خبره، والجملة صلة لِمَا، والضمير فى أَرَادَهُ عائد على «مَا» «وَمُغْتَمِدًا» بكسر الميم حال من فاعل أَرَادَهُ، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أَرَادَهُ، والتقدير: إِنْ ظهر المعنى الذى أَرَادَهُ الناطق<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا \* ثُلْفِيهِ غَالِيًا إِنْ ذَى مُوَصَّلًا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا وقع بعد «إِنْ» الخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله - تعالى -

(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)<sup>(٥)</sup>

---

= كشف الظنون ١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، ٤٢، ١١٤٨، ١١٧٩، ١١٤٨، معجم المؤلفين ٣: ٢٠٠.

(١) «ثم قال» ساقط من ش، ز.

(٢) فى هـ كقوله.

(٣) الشاهد للفرام بن حكيم.

انظر ديوانه ١٧٣ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٩. وارتشاف الضرب ٢: ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣٧٩، وأوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح الشواهد للمعنى ١: ٢٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٣١. وفى رواية كما فى ظ «وَتَخَنُّ أَبَاةُ الطُّبَيْمِ».

(٤) فى ش، ك «الناطق معتمدًا عليه» الزيادة هنا تفيد.

وفى هـ «الناظم» تحريف.

(٥) سورة البقرة. آية: ٤٣. ١.

( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ <sup>(١)</sup> )

وفهم من قوله: «عَالِيًا» أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ - سَلْتُ بِمَنْكَ إِنْ قُلْتَ لَمْ يَلْمَا \* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ <sup>(٢)</sup>

وقولهم: «إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِيْبُنْكَ لَهَيْتِ» <sup>(٣)</sup>

و«الْفِعْلُ» مبتدأ، «وَإِنْ لَمْ يَكْ تَاسِخًا» <sup>(٤)</sup> شرط والجواب / «فَلَا تُلْفِيهِ» <sup>(٥)</sup>. ب

أى لا تجده، «وَعَالِيًا» حال من الهاء فى ثُلْفِيهِ «وَمُوصَلًا» مفعول ثان، لتلْفِيهِ <sup>(٦)</sup>. «وَيَا» متعلق بموصلا، «وَذَى» بدل من «إِنْ» أو نعت لها، والجملة من الشرط والجواب خبر «الفعل»، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُخَفُّفْ أَنْ فَاسَتْهَا اسْتَكْن \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت «إِنْ» بل يستكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: «اسْتَكْن»؛ فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه، ويجوز فى قوله: «اسْتَكْن» وإنما هو محذوف

<sup>(١)</sup> سورة القلم، آية: ٥١.

<sup>(٢)</sup> الشاهد لعائكة بنت زيد العدوية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١، وشرح الجرجاوى ٣٢٧:١

وشرح الشواهد للعنى ٢٩٠:١، وشرح التصريح ٢٣١:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧١:١

والخزانة ٣٤٨:٤، وشاعرات العرب: ٢٣٦.

عقوبة المتعمد: القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة.

وفى رواية:

هَبَيْتَكَ أَمْلَكَ إِنْ قُلْتَ لَمْ يَلْمَا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

<sup>(٣)</sup> «ذهب البصريون على أَنَّ ذلك من القلة بحيث لا يُقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه.

ووافقه ابن مالك: الهمع ٨٨٣:١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١ والأصول ٣١٦:١ وأوضح

المسالك ٢٦٥:١ وشرح التصريح ٢٣٢:١.

<sup>(٤)</sup> وناسخًا ساقطة من ظ.

<sup>(٥)</sup> فى الأصل، ت «تلفه». وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٦)</sup> فى الأصل «تلفه» وفى هـ «تلفه» تحريف.

إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل، أو ما جرى<sup>(١)</sup> مجراه. ثم قال:

(ص) ... \* وَالْخَيْرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(ش) يعنى أَنَّ خبر «أَنْ» بعد ذلك الاسم<sup>(٢)</sup> المستكن فى «أَنْ» لا يكون إلا جملة، فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، «والخَيْرَ» مفعول أول باجعل، «وجُمْلَةً» هو المفعول الثانى، «ومن»<sup>(٣)</sup> متعلق باجعل. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا \* وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيْقُهُ مُتْبِعَا  
فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِقَدْ أَوْ نَفَى أَوْ \* تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرٌ لَوْ

(ش) يعنى أَنَّ الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مُضَبَّرًا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل / بينه وبين «أَنْ بِقَدْ أَوْ بِأَدَاة»<sup>(٤)</sup> نفى أو ٦١  
بالسين أو بسوف أو لو، أما «قَدْ» فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله . أ  
تعالى :- (وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَّا)<sup>(٥)</sup>

وأما النفى فيكون «بَلَا وَبَلَنْ»<sup>(٦)</sup> ويفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى :

(أَفَلَا يَرْزُقْنَ إِلَّا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)<sup>(٨)</sup>

(أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ)<sup>(٩)</sup>

(١) فى ز «ما أجرى».

(٢) «الاسم» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «ومن بعده».

(٤) فى ز «إن يكن فعلها ولم يك دعاء» تحريف.

(٥) فى غير ش «أو بأدوات» وما أثبت عن ش أدق.

(٦) سورة المائدة: آية ١١٣.

(٧) وخص المكودى النفى بلا ولن، والصواب زيادة لم، ومثاله قوله تعالى :- (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَزِدْهُ أَحَدٌ

البلد: ٧)

ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم «حاشية ابن حيدون ١: ١١٠».

(٨) سورة طه: آية ٨٩.

(٩) سورة القيامة: آية ٣٠.

وأما «السين وسوف» فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله - تعالى :-  
(عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصِيٌّ) <sup>(١)</sup>

ومثله قولك: عَلِمْتُ أَنَّ سَوْفَ يَقُومُ <sup>(٢)</sup> زَيْدٌ.

وأما «لَوْ» فيفصل بها بين «أَنَّ» <sup>(٣)</sup> وبين الماضي كقوله - تعالى :-  
(وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) <sup>(٤)</sup>

وقوله: «وَقَلِيلٌ» <sup>(٥)</sup> ذِكْرُ لَوْ، أى قليل من يذكرها من النحويين، لا إِنْ  
الفصل بها قليل، وفُهِمَ من قوله: «فَالْأَحْسَنُ» (الفصل) <sup>(٦)</sup> أنه يجوز أن  
يأتى <sup>(٧)</sup> بغير فصل كقوله:

٤٧ - عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا \* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ <sup>(٨)</sup>

وفُهِمَ من سكوتها على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين «أَنَّ»  
وذلك على نوعين:

الأول: تقدم المبتدأ على الخبر <sup>(٩)</sup> نحو قوله تعالى: (وَأَخِيرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ  
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) <sup>(١٠)</sup>.

والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

(١) سورة المزمل. آية: ٢٠

(٢) لى ه، ظ «يقدم» بدل يقوم.

(٣) فى ه، ظ «بينها».

(٤) سورة الجن. آية: ١٦. ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٥) «وَقَلِيلٌ» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٦) زيادة من المحقق نقلاً عن رجز ابن مالك توضيح المعنى.

(٧) فى ش، ه، ظ «يؤتى».

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو.

(٩) انظر شرح ابن عقيل ١: ٣٨٨، وأوضح المسالك ١: ٢٦٧، وشرح التصريح ١: ٢٣٣.

(١٠) «على الخبر» ساقط من ه، ظ.

(١١) سورة يونس. آية: ١٠.

٤٨ = في ثِيَابِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلَيْنَا \* أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّهِلُ<sup>(١)</sup>

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما / إذا <sup>٦١</sup> <sub>ب</sub> كان الفعل دعاء كقوله تعالى: (وَالْحَافِيسَةُ أَنْ عَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)<sup>(٢)</sup>

أو غير متصرف كقوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)<sup>(٣)</sup>

واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على الخبر، «وَفِعْلًا» خبرها، «وَلَمْ يَكُنْ دُعَا» جملة معطوفة على الجملة قبلها، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٤)</sup>، «وَالْأَخْسَرُ الْفَضْلُ<sup>(٥)</sup>» جملة اسمية، «وَبَقْدُ» متعلق بالفصل؛ لأنه مصدر، «وَيَذْكُرُ لَوْ» متبداً «وَقِيلَ» خبر مقدم. ثم قال:

(ص) وَخَفَّفْتُ كَأَنَّ أَيْضًا فُتْرَى \* مَنصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُؤَى

(ش) يعنى أن «كَأَنَّ» أيضا تخفف ولا تهمل، وفهم عدم إهمالها من قوله: «فُتْرَى<sup>(٦)</sup> مَنصُوبُهَا»، فهى إذا كَأَنَّ المفتوحة الخفيفة إلا أن اسمها قد يكون منويا<sup>(٧)</sup>، وقد يكون ثابتاً، وفهم من ذلك قوله<sup>(٨)</sup>: «وَتَابِتًا أَيْضًا رُؤَى».

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١٩

فى ثِيَابِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلَيْنَا أَنْ لَيْسَ يَذْكُرُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَبِلُ  
وقد تكون الرواية الأولى من فعل النحويين ليقع الاسم بعد أن الخفيفة مرفوعاً. ولعل البيت مركب من بيتين. انظر الديوان، والكتاب ١٣٧: ٢ / ٧٤: ٣، ٤٥٤، والنكت للأعلام ١: ٥١٥ وأمالى الشجرى ٢: ٢، وشرح المفصل ٨: ٧١، والإنصاف ١: ١٩٩، وشرح ابن الناطم ١٨١، والهمع ٢: ١٨٥، ومعجم شواهد النحو ١٣١.

(٢) سورة النور آية: ٩.

(٣) سورة النجم آية: ٣٩.

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«وَالْأَخْسَرُ الْفَضْلُ يَقْدُ أَوْ تَقَى .....»

(٥) «الفصل» ساقطة من ش.

(٦) فى الأصل «خفوى» تحريف.

(٧) فى ش «إلا أن اسم كان قد يكون اسمها منويا» العابرة مضطربة.

(٨) فى هـ، ز، طاء ت «ذلك من قوله».



وَفُهُم أَيْضاً مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يَشْتَرَطْ فِي خَبَرِهَا أَنْ يَكُونَ جَمْلَةً كَمَا ذَكَرَ فِي «أَنَّ» أَنَّ خَبَرَهَا يَكُونُ جَمْلَةً وَيَكُونُ مَفْرَداً فَمِثَالُ الْجَمْلَةِ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٤٩ - وَصَدِرَ مُشْرِقِ النَّخْرِ \* كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانٍ<sup>(٢)</sup>

فَاسْمُهَا فِي هَذَا<sup>(٣)</sup> الْبَيْتِ ضَمِيرُ الشَّانِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ، وَالْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: ثَدْيَاهُ حُقَّانٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَمِثَالُهُ مَفْرَداً قَوْلُهُ:

٥٠ - وَيَوْمَا تَوَافَيْتَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ \* كَأَنَّ ظِلِّيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup>

(ش) وَكَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانٍ / فِي رَوَايَةِ النَّصَبِ، وَفُهُم مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى «إِنَّ» ٦٢ وَأَنَّ وَكَأَنَّ، أَنَّ بَاقِيَهَا لَا يَكُونُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ، أَمَا «أَعْلَلُ وَلَيْتَ» فَلَا أ

(١) فِي ش «فَمِثَالُهُ جَمْلَةُ قَوْلِ الشَّاعِرِ».

(٢) لَمْ أَعثر عَلَى قَائِلِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيمَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ غَيْرَ مَعْرُوفٍ أَنْظَرَ اللِّسَانَ «أَنَّ» وَالْكِتَابَ ١٣٥:٢، ١٤٠ وَالْإِنْصَافَ ١٩٧:١ وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِ ٢٩٣:١، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢٣٤:١، وَالْهَمْعَ ٣٥٨:٤، وَالْخِزَانَةَ ٣٥٨:٤، وَفَهْرَ شَوَاهِدِ سَيَبَوَيْهِ ١٥٢. قَوْلُهُ: كَانَ ثَدْيَاهُ حُقَّانٍ «رَوَى بَرَوَاتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا بِالرَّفْعِ جَمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ كَانَ، وَثَانِيَاهُمَا: بِنَصْبٍ لثَدْيَيْهِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ كَأَنَّ الْخَفِيفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَحُقَّانٍ خَبَرُ كَانَ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَتَخَفَّفَ كَأَنَّ فَلَا يَجُوزُ إِصْمَالُهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَأَجَاذَهُ الْبَصَرِيُّونَ نَخَصَهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِيرِ الشَّانِ مَقْدَراً فِيهَا، وَأَجَاذَ بَعْضُهُمْ عَمَلُهَا فِي الْمَضْمَرِ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوَيْهِ، وَخَصَصَهُ بَعْضُهُمْ بِالشَّاعِرِ كَقَوْلِهِ: «كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانٍ» الْأَرْتَشَافَ ١٥٣:٢.

(٣) «هَذَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ظ.

(٤) تَعَدَّدَتْ نِسْبَةُ هَذَا الشَّاهِدِ، حَيْثُ نَسَبَهُ سَيَبَوَيْهِ إِلَى بَاعِثِ بْنِ صَرْمٍ الْبَشْكِرِيِّ، وَقِيلَ لِأَرْقَمِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَشْكِرِيِّ، وَقِيلَ لَكَعْبِ بْنِ أَرْقَمٍ.

أَنْظَرَ الْكِتَابَ ١٣٤:٢ / ١٦٥:٣ وَشَرَحَ أَيْتَانَهُ لِلْسِّيَرِ فِي ٥٢٥:١، وَشَرَحَ ابْنَ النَّازِمِ ١٨٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٧٠:١، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِ ٢٩٣:١، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنَى لِلْسِّيَوَطِيِّ ١١١:١. جَاءَ فِي شَرَحِ ابْنِ النَّازِمِ ١٨٤.

وقوله كَانَ ظَلِيَّةً، بِرَفْعِ ظَلِيَّةٍ عَلَى مَعْنَى كَأَنَّهَا ظَلِيَّةٌ، وَيُرْوَى أَنَّهَا ظَلِيَّةٌ بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ كَانَ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَكَأَنَّهَا ظَلِيَّةٌ وَيُرْوَى أَنَّهَا ظَلِيَّةٌ بِالْجَرِّ عَلَى زِيَادَةِ «أَنَّ».

تَوَافَيْتَا: تَجَمَّعْنَا وَتَزَوَّرْنَا.

تَعْطُو: تَتَنَاوَلُ.

وَارِقِ السَّلَمِ: شَجَرُ السَّلَمِ الْمُرَوِّقِ.

(٥) فِي ظ «وَلَكِنْ».

(٦) «لَمْ قَالَ» سَاقِطٌ مِنْ ش، لَكِ وَهِيَ هُنَا لَا لَزُومَ لَهَا.

## ( لا التى لنفس الجنس<sup>(١)</sup> )

قوله: لا التى لنفسى الجنس<sup>(٢)</sup>. أى التى يُقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال<sup>(٣)</sup> الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) عَمَلُ إِنْ اجْعَلْ<sup>(٥)</sup> إِلَّا فِى نَكْرَةٍ • مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ

(ش) وإنما عملت<sup>(٦)</sup> عمل إن؛ لأنها فى النفى نظيرة «إِنْ» فى الإيجاب إذ «إِنْ» تؤكد للإيجاب<sup>(٧)</sup>. «وَلَا» تؤكد للنفى، ولما كان عملها بالحمل على «إِنْ» ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة، ولذلك قال: «فِى نَكْرَةٍ»، وقوله: «مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ» نحو: لَا رَجُلٌ فِى الدَّارِ. أو مكررة نحو: لَا حَزَلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ.

إلا أنَّ عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز، وسيأتى<sup>(٨)</sup>، «وَعَمَلٌ» مفعول باجعل، «وَلَا» متعلق باجعل، وكذلك فى نكرة، «وَمُفْرَدَةٌ وَمُكَرَّرَةٌ» حالان من الضمير فى جاءتك العائد على «لا». ثم إنَّ النكرة<sup>(٩)</sup> التى تعمل فيها «لا»<sup>(١٠)</sup> على ثلاثة أقسام:

(١) ولا التى لنفسى الجنس» شطبت من ت.

(٢) وقوله لا التى لنفسى الجنس» ساقط من ك.

(٣) فى ظ والاحتمال.

(٤) وفعلت» ساقط من ك.

(٥) فى ت «تجعل» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «أعملت».

(٧) فى ظ، ت «الإيجاب».

(٨) فى ظ «كما سيأتى».

(٩) فى ش، ك، ت «المكررة» وما أثبت أصوب.

(١٠) «لا» ساقطة من ت.

مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار<sup>(١)</sup> إلى الأول والثاني بقوله:

(ص) فَالْصَّبَّ بَيًّا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً / وَتَعَدَّ ذَاكَ الْحَبَرَ أَذْكَرَ رَافِعَةً

٦٢

(ش) يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيه بعده، فمثال المضاف: لَا غُلَامَ رَجُلِي فِي الدَّارِ. ومثال المشبه بالمضاف: لَا طَالِعًا جَبَلًا عِنْدَكَ، وَلَا مَارًّا يَزِيدُ فِي الدَّارِ<sup>(٢)</sup> وَلَا حَسَنًا وَجْهَهُ فِي الدَّارِ، وإنما سمي مشبهها بالمضاف لعمله فيما بعد، كالمضاف، وقوله: «وَتَعَدَّ ذَاكَ الْحَبَرَ أَذْكَرَ رَافِعَةً» أى بعد نصبك الاسم، يتأله: لَا طَالِمَ رَجُلِي مَخْمُودٌ<sup>(٣)</sup>، وفهم من قوله: «وَتَعَدَّ ذَاكَ». أَنَّ الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، «وَتَعَدَّ» متعلق بـاذكر، «والحَبَرَ» مفعول مقدم بـاذكر، «ورَافِعَةً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، والهاء فى «رافعة» عائدة على الخبر، ثم قال:

(ص) وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَأَيْحًا كَلَا \* حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ<sup>(٤)</sup> ...

(ش) المراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف<sup>(٥)</sup> «وَأَيْحًا» [حال]<sup>(٦)</sup> أى فى حال كونك فائحاً، ثم أتى بمثال «لَا» فيه مكررة وقد تقدم أن «لَا» إذا تكرر<sup>(٧)</sup> كان عملها جائزاً لا واجباً. ولذلك قال:

(ص) ... \* ... وَالثَّانِ اجْعَلَا<sup>(٨)</sup>  
مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا \* وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

(١) فى ظ «ومكررة ثم أشار».

(٢) «فى الدار» ساقط من ز، ك.

(٣) فى ش، ه، ز، ط، ك، زيادة مثال «وَلَا طَالِبَ عِلْمٍ مَخْرُومٌ».

(٤) فى ه «حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» والثَّانِ اجْعَلَا أكملت بيت الألفية وسقط هذا الجزء فى موضعه الذى ذكره فى الأصل وبقية النسخ.

(٥) فى ه، ط «به» جائز.

(٦) «حال» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٧) فى ه، ز، ط «تكررت».

(٨) «والثَّانِ اجْعَلَا» سقطت من ه هنا فقد ذكرها مع بقية الشطر السابق.

(ش) فهذه خمسة أوجه: الأول فتحهما معاً وهو المستفاد / من ٦٣  
المثال<sup>(١)</sup>.

الثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله: والثَّانِ اجْعَلَا،  
مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>.

الثالث: فتح الأول ونصب الثاني<sup>(٣)</sup>، وهو مستفاد من قوله: أَوْ مَنصُوبًا.  
فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول.  
الرابع: رفع الأول والثاني<sup>(٤)</sup>.

والخامس: رفع الأول وبناء الثاني على الفتح<sup>(٥)</sup>، وهما مستفادان من قوله:  
«وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا»، فهي عن نصب الثاني مع رفع الأول، وبقي  
رفعه وبناءه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع «لا»، ووجه نصب  
الثاني أنه معطوف على موضع اسم «لا»، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف  
الخبر، أو معطوف على «لا» مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو  
على إعمال «لا» عمل<sup>(٦)</sup> «ليس»، ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو  
اعمالا عمل «ليس» ووجه رفع الأول والثاني أنَّ الأول مبتدأ أو اسم «لا» إن  
عملت عمل «ليس» والثاني مبنى مع «لا»، «والثَّانِ»<sup>(٧)</sup> مفعول أول باجعلا،

(١) في ز، ك «بالمثال» يريد بالمثال الذي ذكره «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٢) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٣) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٤) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٥) من أمثله «لَا رَيْجُلَ وَلَا امْرَأَةَ فِي الدَّارِ».

وكقول أمية بن الصلت:

فَلَا لَقْوَ وَلَا تَأْلِيمَ فِيهَا وَمَا قَاغَرَا بِهَ أَبْنَا مُفِيمٍ

(٦) في هـ «إعمال».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية.

«وَمَرْفُوعًا» مفعول ثان، وما بعده معطوف عليه، ومعنى «أَوْ» للتخيير، وإن رفعت شرط، «وَلَا تُنْصِبًا» جوابه، وهو على حذف الفاء أى فلا / تنصب،  $\frac{٦٣}{ب}$  والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا نَعْتًا يَلِي \* فَأَفْتَحَ أَوْ اُنْصَبَ أَوْ أَرْقَعَ تَغْدِيلَ

(ش) يعنى أنه يجوز فى نعت اسم «لا» المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون مفردًا، وهو المنبه عليه بقوله: ومفردًا.

الثانى: أن يكون متصلًا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله: «يَلِي» أى يلى المنعوت فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَقَائِمًا وقَائِمٌ فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل<sup>(١)</sup> على موضع اسم «لا»، ووجه الرفع الحمل على موضع «لا» مع اسمها. «ومفردًا» مفعول مقدم «لَا فُتِحَ»<sup>(٢)</sup> أَوْ اُنْصَبَ»<sup>(٣)</sup> أَوْ أَرْقَعَ فهو من باب التنازع مع تأخير<sup>(٤)</sup> العوامل، وقدم «مفردًا» «على» نعتًا وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها، «وَيَلِي» متعلق بنعت، «ويلى» فى موضع الصفة لمبنى، «وَأَوْ» للتخيير، «وتغديل» مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(ص) وَعَيْنٌ مَا يَلِي وَعَيْنٌ الْمُفْرَدِ \* لَا تَبْنِ وَالنَّصْبُ أَوْ الِزْفُ أَقْصِدِ

(ش) أشار فى هذا البيت إلى مسألتين: /

$\frac{٦٤}{أ}$

(١) فى الأصل «اكمل» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) فى هـ، ظ «بافتح».

(٣) «أو انصب» أدق كما فى الألفية.

(٤) فى هـ «تأخر».

الأولى: أن يكون اسم «لا» مبنياً على الفتح، والنعت مفرداً<sup>(١)</sup> إلا أنه مفصول بينهما.

الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف.

فمثال الأولى: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفاً أَوْ ظَرِيفٌ. ولا يجوز البناء

[على الفتح]<sup>(٢)</sup> للفصل بينهما، ومثال الثانية: لَا رَجُلٌ قَاصِدٌ غُلَامٌ<sup>(٣)</sup>

فالفتح<sup>(٤)</sup> فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها على اللفظ؛ لأن المبنى هنا شبيه بالعرب<sup>(٥)</sup>، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها، «وَعَيَّرَ مَا يَلِي» مفعول مقدم يَتَّبِعُ، «والرفع» مفعول مقدم «بِاقْصِدْ» ثم قال:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَكْزُرْ لَا آخُكُنَا \* لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

(نش) يعنى أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ولم تتكرر «لا» جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فنقول: لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ<sup>(٦)</sup> بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١- فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ \* إِذَا هُوَ بِالْحَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا<sup>(٧)</sup>

(١) في ز، ت «مفرد» تحريف.

(٢) وعلى الفتح» تكملة من ز وإثباتها لازم.

(٣) في هـ. «لا رجل وقاصد غلام» زاد واو العطف.

وفي ز «لا رجل قاصد علم» المثال صحيح.

(٤) في الأصل «كالفتح».

(٥) في ظ «بالمرنوخ».

(٦) ما بين المعرفين تكملة من ز من هنا إلى قوله «لا زائدة» وورد في ث، هـ، ز، ط، ت «النصب وامرأة

بالرفع» والباقي ساقط.

(٧) تُسَبُّ إلى رجل من عبد مناة من كنانة، كما تُسَبُّ إلى الفرزدق وهو غير صحيح، فالذي في ديوان

الفرزدق ١: ٢٨٠، ٢٩٥.

وامرأة بالرفع على المحل، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٥٢ - هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصُّغَارَ يَغْتَبِي \* لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ<sup>(٢)</sup>

فجعل لا زائدة [أو عطف على الموضع. «والعطف» مبتدأ وخبره، «اخْكُمَا لَه»، «وما» موصولة وصلتها «انْتَمَى» و«لِلنَّعْتِ» متعلق ب«انْتَمَى»، «وَذِي الْفَضْلِ» صفة<sup>(٣)</sup> للنعت، «وَلَه» متعلق باحكما وكذلك «بِمَا»، والضمير في «لَه» هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب «العطف» بفعل مضمر يفسره احكما، وهو أجد، وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو «إِنْ لَمْ تَنْكَرْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب<sup>(٤)</sup> للنعت المفصول إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

(ص) وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَام \* مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

= يَدَى لَهُمْ حَيَا زَارٍ يَلَاكُمَا إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَوَّزَا

لَقِيْتُمْ بَنِي اسْتَفْهَمَ ابْنُ حَرْوَةَ إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَوَّزَا

انظر الكتاب ٢: ٢٨٥، وأوضح المسالك ١: ٢٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢: ١٣٠. يروى «وابن» بالنصب، ولا يجوز «وابن» بالفتح وأما ما حكاه الأخفش (لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ) بالفتح بلا تنوين فشاذا.

(١) في ز «كقوله».

(٢) نسبته سيبويه إلى رجل بنى مدجج، ونسب أيضاً إلى زرافة الباهلي، وإلى هنى بن أحمر الكناني، وإلى ضمرة بن ضمرة.

وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناة.

انظر الكتاب ٢: ٢٩٢، وشرح الفصل ١: ١١٠، ووصف المباني ٢: ٢٩٢، وأوضح المسالك ١: ٢٨٣.

وشرح الشواهد المعنى ٢: ٩٠، وشرح شواهد المعنى للسبوطي ٢: ٩٢١.

يروي «هذا لَعَنُوكُمْ»

وجدكُم: الجدل الحظ، وهو أيضاً أبو الأب.

الصُّغَارُ: الذلل والمهانة.

(٣) في ظ «صلة» تحريف.

(٤) في هـ «نسبت» وفي ظ «نسب».

(ش) يعنى أن حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان. وهما<sup>(١)</sup>: التمنى<sup>(٢)</sup> والتوبيخ<sup>(٣)</sup> وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وظاهره أنه موافق فى ذلك «للمازني» والمبرد \*\*

فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وإما «آلاً» التى للعرض فلا تدخل لها فى هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، «ولاً» مفعول أول بأعط، «وما» مفعول ثان، وصلتها «تَسْتَحِقُّ»، «ومَعَ» متعلق «بَأَعْطَ» [«وَدُونَ» متعلق بِتَسْتَحِقُّ]<sup>(٤)</sup>، وليس قوله: «الاسْتِفْهَامُ» مع قوله: «الاسْتِفْهَامُ» بإبطاء، لأنَّ الأول نكرة، والثانى معرفة. [ثم قال]<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَشَاعَ لِي ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الْحِزِّ • إِذَا الْمُرَادُ مَعَ شَقْوِهِ ظَهَرَ

(١) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «معان وهى» وما أثبت هو الصواب كما فى ش.

(٢) فى ط «التهنى».

(٣) مثال التمنى: «آلَاءُ مَاءٍ بَارِدًا». ومثال التوبيخ: «آلَاءُ الْجُوعِ وَقَدْ شَبَّتْ؟».

\* المازني: بكر بن محمد المازني، البصري (أبو عثمان) ت ٢٨٤ هـ. وفى رواية ٢٤٩ هـ، وقيل ٢٣٦ هـ. نحوى، أديب، لغوى، عروض روى عن ابن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبو زيد الأنصارى وغيرهم؛ وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفى بالبصرة. من تصانيفه: «علل النحو»، كتاب ما تلحن فيه العامه، الألف واللام، كتاب التصريف، وكتاب العروض.

انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١٠٧:٧، وأنباء الرواة ٢٤٦:١، وفيات الأعيان ١١٤:١، والنجوم الزاهرة ٤٦٢:٢، و«غنية الوعاة» ٣٠٢:١، ومعجم المؤلفين ٧١٣:٣، ٣٧٦/١٣.

\*\* المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان الأزدى، المعروف بالمبرد (أبو العباس) ت ٢٨٥ هـ.

أديب، نحوى، لغوى، إخبارى، نشأة، ولد بالبصرة وأخذ عن ابن عثمان المازني، وأبى حاتم السجستاني، وتصدر للاشتغال ببغداد من تصانيفه الكثيرة المقتضب والاشتقاق، والمقصود والممدود.

انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١١١:٩، ١١٢، وفيات الأعيان ٦٢٦:١ والنجوم الزاهرة ١١٧:٣، ومعجم المؤلفين ١١٤:١٢.

(٤) «ودون» متعلق ب«تستحق» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.



(ش) إذا لم يعلم خبر (لا) فلا يجوز حذفه<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup>: /

٥٣ - وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً \* وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوخٍ<sup>(٣)</sup>

وإن علم كثر<sup>(٤)</sup> حذفه عند «الحجازيين»، ووجب عند بنى تميم<sup>(٥)</sup>، [وطيىء]<sup>(٦)</sup>، وفهم من إطلاقه فى<sup>(٧)</sup> الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مبروراً<sup>(٨)</sup> أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: فى «ذَا الْبَابِ» أنَّ حذف الخبر فى غير هذا [الباب]<sup>(٩)</sup> ليس بشائع<sup>(١٠)</sup>، وإن علم «المتراد» فاعل بفعل محذوف يفسره ظهري، وجواب «إِذَا» محذوف لدلالة ما تقدم [عليه]<sup>(١١)</sup>.

(١) فى ش، ه، ظ «الحذف».

(٢) فى ش «كقول الشاعر».

(٣) البيت نسبته سيبويه والجرمى وأبو على والزمخشري وابن الناطم لحاتم الطائي، ونسب أيضاً لرجل جاهلي من بنى النبيت بن قاسط، وإلى أبى ذؤيب الهذلي، ولم يرد فى ديوان الهذليين. والبيت ملفق من بيتين فى ديوان حاتم هما:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفَ مُصَرَّمَةٍ فِى الرَّأْسِ يَطْفَا وَفِى الْأَصْلَاءِ تَمْلِيخٌ

إِذَا اللَّقَاحُ عَدَتْ ثُلُقَى أَصَوْنَهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوخٌ

انظر الكتاب ٢: ٢٩٩، والمقتضب ٤: ٣٧، وشرح أبيات الكتاب للسراى ١: ٥٧٣، والمفصل

١: ٨٩، وشرح المفصل ١: ١٠٤، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٣٥٢.

الحرف: الناقة الضامر أو القوية الصلبة.

المصرومة: المقطوعة اللين لقلة المرمى.

مصبوح: اسم مفعول من صبيحته إذا سقيته. الصبوح الشراب بالغداة.

(٤) فى ت «كثير» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «التميين» وفى ت «تيم».

(٦) «وطيىء» تكلمة من ه، ز.

(٧) فى ظ «فيه» تحريف.

(٨) مثلاً لغير الظرف والجار والمجرور بالشاهد. ولم يمثل للظرف والجار والمجرور ومثاله: قول من قال: هل عندك رجل؟ أو هل فى الدار رجل؟ فنقول: لا رجل.

(٩) «الباب» تكلمة من المطبوع، لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(١٠) «حذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطيائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن عروى بنى تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال أبو حيان: وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أي لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك.

التصريح ١: ٢٤٦.

(١١) «عليه» تكلمة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

## ( ظن وأخواتها<sup>(١)</sup> )

(ش) من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها. فتدخل على المبتدأ والخبر فتنبههما [بعد أخذها]<sup>(٢)</sup> الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين: قلبية وتصييرية. وقد أشار<sup>(٣)</sup> إلى الأول<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) الصَّبْ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْأَيَّ ابْنًا \* ...

(ش) وجزأى<sup>(٥)</sup> الابتداء هما المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل<sup>(٦)</sup>، نحو: تَبَيَّنَ وَتَفَكَّرَ<sup>(٧)</sup> ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... \* أَغْنَى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا  
ظَنَّ حَبِيبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَذَّ \* حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَّ  
وَهَبَ تَعَلَّمَ ... \*

(ش) ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تَرَدُّدًا مع رجحان الوقوع وتسمى الظنية، ولم يرتبها

(١) «ظن وأخواتها» ساقط من ت.

(٢) «بعد أخذها» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٣) فى ظ «والإشارة».

(٤) فى هـ، ظ «الأولى» التأنيث جائز لأنه يعود إلى القلبية.

(٥) فى ز «جزأه» تحريف.

(٦) فى الأصل «يعلمه» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٧) أفعال القلوب ثلاثة أقسام:

أ - ما لا يتعدى بنفسه: نحو فُكِّرَ وتَفَكَّرَ.

ب - ما يتعدى لواحد: نحو عَرَفَ وَقَهَمَ.

ج - وما يتعدى لاثنتين من أخوات «ظَنَّ» وهى التى تفيد فى الخبر يقينا أو رجحانا.

فى النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به / الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منهما<sup>(١)</sup>. أما «رَأَى» فهى بمعنى «عَلِمَ» تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا عَلِيًّا. أى علمته.

وأما «حَالَ» فهى بمعنى «ظَنَّ»، وعَلِمَ هى أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرهما، [وَوَجَدَ] بمعنى «عَلِمَ»، و«ظَنَّ» هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرهما<sup>(٢)</sup>، و«وَحْسِبَ» بمعنى «ظَنَّ»، و«زَعَمَ» بمعنى «ظَنَّ»، و«وَعَدَ» كذلك «وَحَجَا» كذلك أيضاً «وَدَرَى» بمعنى «عَلِمَ»، و«وَجَعَلَ» كذلك، وفيها زيادة<sup>(٣)</sup> وهو الاعتقاد؛ ولذلك قال: «وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ». و«هَبَّ» بمعنى «ظَنَّ»، و«تَعَلَّمَ» بمعنى «أَعْلَمَ». فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهى كلها معطوفة على «رَأَى» على حذف العاطف فهى كلها مفعولة بأعنى إلى «رَعْنَتْ»، و«وَعَدَ» مخفوضة بجمع، و«وَمَعَ» متعلق بأعنى، «وَحَجَا وَدَرَى وَجَعَلَ» معطوفات على «وَعَدَ» و«وَاللَّذَّ» نعت «لِجَعَلَ» وصلته «كَاغْتَقَدَ»، و«هَبَّ وَتَعَلَّمَ»<sup>(٤)</sup> معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان آخر، ولم أنبه عليها؛ لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع فى القسم الثانى وهى التصويرية<sup>(٥)</sup> بقوله<sup>(٦)</sup>:

... وَالَّتِى كَصَيِّرَا \* أَيْضًا يَهَا انْصَبُ<sup>(٧)</sup> مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا

(١) فى ش «منهما إن شاء الله».

وفى هـ، ز، ظ «منها» وهو أدق؛ لأن الضمير يعود على الأفعال.

(٢) ما بين الموقوفين تكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى ت «وأما حال فهى بمعنى علم وظن» وردت بعد سائرهما.

(٣) فى ت «زائدة» تحريف.

(٤) فى هـ، ظ، ت «تعلم» تحريف.

(٥) فى ش «البصرية» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ظ «فقال».

(٧) فى ظ «انصب بها» تقديم وتأخير.

(ش) يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى «صَبَر» المبتدأ والخبر وهى ما دل<sup>(١)</sup> على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصبيرية / كما ذكر القلبية، وهى «صَبَرٌ وَأَصَارٌ وَجَعَلَ وَاتَّخَذَ وَتَجَدَّ وَتَرَكَ»<sup>(٢)</sup> وَوَهَبَ فى نحو: وَهَبَتِ اللّهُ فِدَاكَ، أى جعلنى، «وَالَّتِى» مبتدأ خبره «انصبت بِهَا»، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

(ص) وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا \* مِنْ قَبْلِ هَبْ ...

(ش) يعنى أنَّ الأفعال المذكورة قبل «هَبْ» تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك<sup>(٣)</sup> العمل لموجب. والإلغاء ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خُصَّ» أن يكون [فعلاً]<sup>(٤)</sup> ماضياً مبنياً للمفعول، «وما» فى موضع رفع<sup>(٥)</sup> به، وأن يكون فعل أمر، «وما» فى موضع نصب به والأول أظهر، «وَمِنْ قَبْلِ هَبْ» صلة لما، «بِالتَّعْلِيقِ» متعلق «بِخُصَّ». ثم قال:

(ص) ... كَذَا تَعَلَّمَ ... \* ... وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا ... \*

(ش) يعنى أنَّ هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفُهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى المضمر<sup>(٦)</sup> المفرد المذكور والمؤنث وإلى الثنى والجمع فتقول: يَا زَيْدَانِ هَبَانِى قَائِماً. وَيَا زَيْدُونِ هَبُونِى

(١) فى ش، هـ، ظ «ما يدل».

(٢) «وترك» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٣) فى ظ «وهو ترك».

(٤) «فعلاً» تكملة من هـ، ز.

(٥) «رفع» ساقطة من ظ. سهو من الناسخ.

(٦) فى ش، ز «الضمير».

قَائِمًا. فَإِنَّ فعل الأمر صالح لذلك، «وَهَبْ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أَلَزَمًا»<sup>(١)</sup> وفي «أَلَزَمًا» ضمير يعود على «هَبْ» «وَالْأَمْرُ» مفعول ثانٍ لِأَلَزَمًا<sup>(٢)</sup> «وَتَعَلَّمْ» مبتدأ خبره «كَذًا» أى مثل «هَبْ» فى لزومه [الأمر]<sup>(٣)</sup> ولما أتى / بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، مثل الماضى فى العمل المذكور، أشار إلى ذلك بقوله: (ص) ... وَلْيَغْيِرِ الْمَاضِي [مِنْ<sup>(٤)</sup>] \* سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكَيْنَ

(ش) قوله: «مِنْ سَوَاهُمَا» أى من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»؛ لأنهما لازمان للأمر «وَزُكَيْنَ» أى عَلِيم، «وَكُلَّ» مفعول باجعل، «وَمَا» موصولة، «وَزُكَيْنَ» صلتها «وَلَهُ» متعلق بزكن، «وَلْيَغْيِرِ» متعلق باجعل، «وَمِنْ» فى موضع الحال من غير، والتقدير: اجعل كل ما<sup>(٥)</sup> علم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، ثم قال: (ص) وَجُوزُ الْإِلْغَاءِ لَأَفَى الْإِتِّدَا \* ...

(ش) تقدم<sup>(٦)</sup> أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب، وفهم من قوله: «وَجُوزُ»<sup>(٨)</sup> أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: «لَأَفَى الْإِتِّدَا» ثلاث<sup>(٩)</sup> صور<sup>(١٠)</sup>: أن يتأخر عنهما نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ طَنَنْتُ.

(١) فى هـ «قد أَلَزَمَ» وما أثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية .

(٢) فى الأصل، ش، ز، ت «بالزم» وما أثبت أدق كما فى هـ، ط، والالفية. وفى ك «بالزما» وهى

صحيحة

(٣) «والأمر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «من» تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(٥) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلما»، خطأ من الناسخ.

(٦) فى ت «وجوزوا» تحريف. وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ز، ك «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

(٨) فى ط «وجوز الإلغاء» أكملت عبارة الألفية، والتكملة غير لازمة.

(٩) فى الأصل «ثلاثة» تحريف. خطأ من الناسخ.

(١٠) «صور» ساقطة من ت.

أو يتوسط بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ فَاضِلٌ<sup>(١)</sup>  
أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ.  
وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛  
لأنَّ الفعل ليس في الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح.  
والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين.  
وفُهم من قوله: «لَا فِي الْإِتِّدَا» / أَنَّ إِعْمَالَ الْمُتَقَدِّمِ وَاجِبٌ «وَالْإِلْغَاءُ»<sup>٦٧</sup>  
مفعول بِجَوَازٍ، «وَلَا» عاطفة، والمعطوف عليه محذوف والتقدير<sup>(٢)</sup>: وجوز<sup>(٣)</sup>  
الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز «الكوفيون» الإلغاء مع  
التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤ - كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \* أَلْنِي وَجَدْتُ مِلَّأَكَ الشَّيْئَةَ الْأَذْبُ<sup>(٤)</sup>

وهذا ونحوه مؤول<sup>(٥)</sup> عند «البصريين» إما على نية ضمير الأمر والشأن<sup>(٦)</sup>  
فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة [المفسرة للضمير]<sup>(٧)</sup> في موضع  
المفعول الثاني وإما على تقدير<sup>(٨)</sup> لام الابتداء. وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) ... \* وَأَنْوَ صَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَأَمْ إِيْتِدَا  
فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءٍ مَا تَقَدَّمَ \* ...

(ش) أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في

(١) في ز، ك زيد ظننت قائم» المثال صحيح.

(٢) في ز «تقدير».

(٣) في ت «وجوزوا».

(٤) نسب هذا البيت إلى «بعض الفزاريين».

انظر المقرب ١: ١٧٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٣٧، وأوضح المسالك ١: ٣٢٠، وشرح الشواهد للعيني

٢: ٢٩، وشرح التصريح ١: ٢٥٨ والهمع ٢: ٢٢٩. وفي رواية «إني رأيت ملأك ...»

(٥) في الأصل «ما دل»، وفي ت «ما دل»، وفي ت «ما دل» خطأ من الناسخ.

(٦) ما بعد الشاهد إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) والمفسرة للضمير» تكملة من ظ.

(٨) في ظ «أو بتقدير».

تأويله وجهان. أحدهما: أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون [التقدير]<sup>(١)</sup> إني رأيتُ مِلاكَ الشَّيْمةِ الْأَدَبِ، فيكون الفعل باقيا على عمله، والجملة مفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى، أو تقدير لام الابتداء. فيكون التقدير: إني رأيتُ مِلاكَ الشَّيْمةِ<sup>(٢)</sup>، فيكون الفعل معلقا، «وفى مُوهِم» متعلق بانو، «وَالْقَاءَ» مفعول مُوهِم، «وما» موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

(ص) ... \* وَالزَّيْمُ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ مَا  
وَأَنْ لَا لَمْ إِبْتِدَاءً<sup>(٣)</sup> / أَوْ قَسَم \* كَذَا وَالْإِسْفَهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتُمْ<sup>٦٧</sup>  
ب

(ش) قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب، وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوله<sup>(٤)</sup> بأحد الستة الأشياء<sup>(٥)</sup> التى ذكر.

الأول: «ما» النافية كقوله - عز وجل -: (وَعُظُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيسٍ)<sup>(٦)</sup>

الثانى: «إن» النافية كقوله - تعالى -<sup>(٧)</sup>: (وَتَعْلَمُونَ إِنَّمَا لَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا)<sup>(٨)</sup>

الثالث: «لا» قال فى شرح التسهيل<sup>(٩)</sup>: من أمثلة «ابن السراج\*» أَخَشَبُ لَا يَقُومُ زَيْدٌ.

(١) «التقدير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) فى ه، ز، ظ، ت «الشَّيْمةُ الأدب».

(٣) فى الأصل «الابتداء» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى ش، ه، ز، ظ «ومفعوله أو بين مفعوله».

(٥) فى ش، ه، ز، ظ، ك «أحد الأشياء الستة» تقدم وتأخير.

(٦) سورة فصلت، آية: ٤٨.

(٧) فى ش، ه، ز، ظ «عز وجل».

(٨) سورة الأسراء، آية: ٥٢.

(٩) انظر شرح التسهيل ٨٩: ٢، والأصول فى النحو ١٨٢: ١.

\* ابن السراج: محمد بن السرى بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج (أبو بكر) ت ٣١٦ هـ. أديب، نحوى، لغوى، صاحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه فى النحو، ونظر فى دقائه، وعول على مسائل الأَخفش. وأخذ عن الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه فى النحو، الأصول، الاشتقاق. عن (معجم المؤلفين ١٩: ١٠)

قال ابن هانيء\*: يظهر أنه لم يحفظ مثلاً عن العرب<sup>(١)</sup> نثرياً<sup>(٢)</sup> ولا شعرياً، وقد أنشدت<sup>(٣)</sup> عليه:

٥٥ - فَمِشْ مُعْدَمًا أَوْ مِتْ كَرِيمًا فَإِنِّي \* أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ<sup>(٤)</sup>

الرابع: لام الابتداء كقوله<sup>(٥)</sup>: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)<sup>(٦)</sup>

الخامس: لام القسم. كقوله:

٥٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَلتَّائِينَ مِيْسِي \* إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيْشُ سِيَهَاْمَهَا<sup>(٧)</sup>

**\*ابن هانيء:** محمد بن علي بن هانيء اللخمي (أبو عبد الله)

ت ٧٣٣ هـ. وتل ٦٣٣ هـ. مقررء، أديب، نحوي، شاعر. من تصانيفه: شرح التسهيل. وإرشاد السؤل في لحن العامة. وهناك: اسماعيل بن علي بن عبد الله بن هانيء (أبو الوليد ت ٧٧١ هـ. نحوي) من تصانيفه: شرح قطعة من التسهيل. لم يشر المذكور إلى أيهما يقصد، ولم يرد الشاهد الذي أنشده في شرح التصريح، ولا الأشعوني، ولا الهمع، ولا أستطيع أن أحد ذلك؛ لأن كنيهما غير موجودة، إلا أنني أقول إن الذي شرح التسهيل منهما هو محمد بن علي بن هانيء المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ولم يشر صاحب الكشف إلى أن الثاني شرح التسهيل أو قطعه منه.

انظر: هدية العارفين ٢: ٤٧، ١٤٨، ١٤٩.

والكشف ١: ٦٣، ٤٨٢، ٢/ ١٩٨، ١٥٤٨.

ومعجم المؤلفين ٢: ٢٩٤، ١١: ٦٨، ٦٩.

<sup>(١)</sup> في ش، هـ، ز «يحفظ له مثلاً عن العرب» وهذه أوضح.

وفي ك «يحفظ له مثال من العرب».

وفي ظ «يحفظ الأمثال من العرب».

<sup>(٢)</sup> في ت «نثراً ولا شعراً».

<sup>(٣)</sup> في ز «أسندت» تحريف وتصحيح.

<sup>(٤)</sup> الشاهد لأبي التشناس النهشلي.

كذا روى في ديوان الحماسة لأبي تمام ١: ١٧٦.

وروى في الأصمعيات ١٩.

فُتْش مُعْدَمًا أَوْ عَشْ كَرِيمًا فَإِنِّي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ

والشاهد فصلت «لا» فيه بين المعمولين لا بين الفعل ومعموله.

<sup>(٥)</sup> في ش، ز، هـ، ط، ك «عز وجل» وفي ز «تعالى».

<sup>(٦)</sup> سورة البقرة. آية: ١٠٢.

<sup>(٧)</sup> الشاهد للبيد بن ربيعة.

وروى في الديوان ٣٠٨.

= صَادَقْنِ مِثْلَهَا غِرَّةً فَأَصْبَتْهَا \* إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيْشُ سِيَهَاْمَهَا



السادس: الاستفهام كقوله [عز وجل]<sup>(١)</sup> (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ)<sup>(٢)</sup>

وعلم من قوله<sup>(٣)</sup>: «وَالْتَرَمَ» أن التعليل لازم بخلاف الإلغاء. «والتعليل» مفعول بالتزم، «وقبل» متعلق به، «وَلَا أُمُّ ابْتِدَاءٍ» [مبتدأ]<sup>(٤)</sup> «وَكَذَا» خبره<sup>(٥)</sup> «أَوْ قَسَمَ» معطوف عليه على حذف مضاف، والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا «وَالِاسْتِفْهَامُ» مبتدأ، «وَذَا» مبتدأ ثان وخبره «انْحَتَمَ»، «لَهُ» متعلق «بِانْحَتَمَ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير / العائد<sup>(٦)</sup> على «ذَا» الفاعل  $\frac{٦٨}{١}$  بانحتم، والعائد على الاستفهام<sup>(٧)</sup> الضمير في «لَهُ». ثم قال:

(ص) لِيَعْلَمَ عِزِّ قَانٍ وَظَنَّ نُهْمَةً \* تَغْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَرَمَةٍ

(ش) يعني أُنَّ «عَلِيمَ» إذا كانت بمعنى عَزَفَ، وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: (لَا تَغْلِبُوهُمْ هَلْ يُفْلِحُ) «ظَنَّ» إذا كانت بمعنى «أَنَّهُمْ» تتعدى أيضاً إلى مفعول

= ولا شاهد على هذه الرواية.

انظر الكتاب ١٠٩: ١١٠، وشرح ابن عقيل ٤٣٩: ١.

وأوضح المسالك ٣١٦: ١، وشرح الشواهد للعيني ٣٠: ٢ وشرح التصريح ٢٥٤: ١، والهمع ٢٣٣: ٢ والخزانة ١٣: ٤.

(١) «عز وجل» تكملة من هـ، ز، ظ.

وفي ش، ك «تعالى».

(٢) سورة الأنبياء. آية: ١٠٩.

(٣) في هـ «وفهم من قوله».

(٤) «مبتدأ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) وكذا خبره، ساقط من ش.

(٦) في ز، ك «والضمير عائد».

(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت، ك «على لام الابتداء» وما أثبت أدق كما في ش.

(٨) في هـ: ظ «عز وجل».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٦٠.

في ز، ك (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ أَهْلَائِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)

الآية: ٧٨ من سورة النحل.

واحد كقولك<sup>(١)</sup>: طَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ، أى اتهمته، وليسا حيثئذ من أفعال هذا الباب.

«وَتَعْدِيَّةٌ» مبتدأ وخبره فى الجرور قبله، «وَلِوَاجِلِهِ» متعلق بتعددية، [«وَمُتَقَرَّنَةٌ» صفة لتعددية]<sup>(٢)</sup> وأضاف «عِلْمٌ» إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف «ظن» إلى تهمة [وهو مصدر اتهم]<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ص) وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ مَا لِعِلْمًا \* طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ائْتَمَى

(ش) يعنى اُنَّ «رَأَى» الحلمية ينتسب<sup>(٤)</sup> لها من العمل ما انتسب «لِعِلْمٍ» الطالبة للمفعولين السابقة؛ لأنها شبيهة بها<sup>(٥)</sup> فى كونها فيها إدراك بالحس ومنه قوله<sup>(٦)</sup>:

٥٧ - أَرَاهُمْ رُفِقْتِي حَتَّى إِذَا مَا \* تَوَلَّى اللَّيْلُ وَالنَّجْوَى النُّجْوَا<sup>(٧)</sup>

وأضاف «رَأَى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية؛ لأن مصدرها الرؤيا، ومصدر «رَأَى»<sup>(٨)</sup> البصرية رؤْيَةً واحترز بقوله: «طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ» من علم العرفانية، «وَأَتَمَّ» بمعنى انسب، «وَأَتَمَّتْ» بمعنى انتسب، «وَمَا» موصولة واقعة على حكم علم التعددية / إلى مفعولين وهى مفعولة «بائِم» وصلتها «أَتَمَّتْ» بـ ٦٨

(١) فى الأصل «كقوله» وفى ك «نحو».

(٢) «ومتزمنة صفة لتعددية» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ووردت فى ت بعدها بمقدار سطر.

(٣) ما بين المفعولين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

وإتهم: أى إذا أتى الرجل بما يتهم به.

(٤) فى هـ، ز «ينتسب».

(٥) «بها» ساقط من ت.

(٦) فى ش «قول الشاعر». وفى هـ «قولهم» تحريف.

(٧) الشاهد لعمر بن أحمـر الباهلى.

انظر الكتاب ٢٤٣:١، والخصائص ٣٧٨:٢، وشرح المـرادى ٣٨٧:١ وشرح ابن الناطم ٢٠٩، وشرح

ابن عقيل ٤٤١:١، والدرر ٢٥٢:٢ وشرح الأشمونى ٣٣:٢، ٣٤.

أُنخزل: أى ظهر وبان.

(٨) «رَأَى» ساقطة من ت.

و«لرأى» متعلق بأنتم، «ولعلم» متعلق «بانتفى». وكذلك «من قبل». والتقدير: انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم [فى حال كونه طالب مفعولين]<sup>(١)</sup> لرأى الرؤيا. ثم قال:

(ص) وَلَا تُحِزُّ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ \* شَقُوهُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

(ش) يعنى أنَّ المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما، من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الإقتصار؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر. وفهم منه أنه قد يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار. فمن حذفهما معاً قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) يَأْتِ كِتَابٌ أَمْ بِأَيَّةٍ سُنَّةٍ \* تَرَىٰ لِحُبِّهِمْ غَارًا عَلَىٰ وَتَحْسَبُ<sup>(٣)</sup>

أى وتَحْسَبُ حبهم غاراً على. ومن حذف الأول [قوله عز وجل]<sup>(٤)</sup>: «وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَنْخَلِئُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُمْ خَيْرًا لَّهُمْ»<sup>(٥)</sup>

أى بخلهم. ومن حذف الثانى قول عنترة:

٥٩ - وَلَقَدْ تَرَلْتُ فَلَا تَطْنِي غَيْرُهُ \* مَتَى يَمْتَرِلَةَ الْحَبِّ الْمُكْرَمِ<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٢) فى الأصل وفى قوله.

(٣) نسب هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدى.

وهو فى الهاشميات ص ١٦.

وشرح الشواهد للعينى ٣٥:٢، وشرح التصريح ٢٥٩:١ والخزانة ٢٠٨:٢/٤٠٥، ومعجم شواهد النحو

٢٩، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ٤٤٣:١، وأوضح المسالك ٣٢٣:١.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش. وفى ز، ك «قوله تعالى».

(٥) سورة آل عمران، آية: ١٨٠.

انظر معانى الفراء ٢٤٨:١، والسبعة فى القراءات ٢٢٠.

(٦) الشاهد لعنترة العبسى انظر ديوانه ١٨٧.

وشرح ابن عقيل ٤٤٤:١ وأوضح المسالك ٣٢٤:١، وشرح الشواهد للعينى ٣٥:٢، وشرح التصريح

٢٦٠:٢، والهمع ٣٢٦:٢.

أى فلا تظنى [غيره واقعا]<sup>(١)</sup> «وسْقُوطٌ»<sup>(٢)</sup>: مفعول بتجز، «وهنا وبلا دليل»: متعلقان بتجز. ثم قال:

(ص) وَكَظُنُّ الْجَمْلُ ثَلَاثُ أَشْهُاءٍ \* مُسْتَفْهِمٌ بِهٖ وَلَمْ يَنْفَصِلْ  
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ \* وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصْلَتٍ يُحْتَمَلُ  
وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظُنُّ مُطْلَقًا \* عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا / ٦٩  
١

(ش) أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فَتَحَكَّى به، وقد يَنْصِبُ المفردة إذا كان فى معنى الجملة، كقولك: قُلْتُ: خُطْبَةٌ. ثم أنه قد يَضْمَنُ معنى الظن فينصب مفعولين، وذلك بشروط:

الأول: أن يكون مضارعاً.

الثانى: أن يكون مفتوحاً بقاء المخاطب<sup>(٤)</sup>، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: «تَقُولُ»<sup>(٥)</sup>

الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام<sup>(٦)</sup>، وهو المنبه عليه بقوله: «إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ».

الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين. وهو المنبه عليه بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ»<sup>(٧)</sup>. بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ<sup>(٨)</sup> أَوْ عَمَلٍ.

(١) «غيره واقعا» تكملة من ك.

وفى الأصل، ظ، ت، ذلك، وفى هـ، ز، ذلك واقعا.

(٢) فى الأصل «وسْقُوطه» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) البيت الأخير ساقط من هـ، ز، ظ.

(٤) فى هـ، ظ «المخاطب».

وفى ز، ك «المخاطبة».

(٥) فى هـ، ظ «من قوله: وكظن اجعل تقول» أكملت عبارة الألفية.

(٦) فى ز، ك «الاستفهام».

(٧) ولم ينفصل ساقط من ش.

(٨) ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف ساقط من ك.

فمثال ما لا فصل فيه: أَتَقُولُ زَيْدًا<sup>(١)</sup> مُنْطَلِقًا، ومثله قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٠ - مَتَى تَقُولُ الْقَلَصَ الرُّوَايَسَا

يُذْنِينَ أَمْ قَائِمِينَ وَقَائِسَا<sup>(٣)</sup>

ومثال الفصل بالظرف قولك<sup>(٤)</sup>: أَعِنْدَكَ تَقُولُ عَمْرًا مُقِيمًا.

وبالجرور: أَفَى الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا.

ومثال الفصل بأحد<sup>(٥)</sup> المفعولين: أَزَيْدًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا.

ومثله قوله<sup>(٦)</sup>:

٦١ - أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنَى لَوْيَ \* لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مَتَجَاهِلِيْنَا<sup>(٧)</sup>

ويعنى بقوله: «عَمَلٌ» أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير «عَمَلٌ» إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما؛ لأنَّ التنكير يشعر بالتقليل

(١) في ت «زيد» تحريف.

(٢) في ش «ومنه قول الشاعر».

(٣) الشاهد لهدية بن حشَرَم ورواية البيت الثاني في الديوان ١٤١، ١٤٢

يَتَلَقَّنَ أَمْ قَائِمِينَ وَقَائِسَا

وفي رواية أخرى:

يَخُولُنَ أَمْ قَائِمِينَ وَقَائِسَا كما في ز، ك.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٤٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٦، والدرر ٢: ٢٧٣، والهمع ٢: ٢٤٦.

الْقَلَصُ: جمع قلوَص، وهي الشابة من الإبل.

الرواسما: المسرعات في سيرهن. مأخوذ من الرسم وهو ضرب من سير الإبل السريع.

(٤) قولك «ساقط من ش»، وفي الأصل، ك «كفوله».

(٥) في هـ «واحدى» تحريف.

(٦) في ش «قول الشاعر».

(٧) الشاهد للكحيت بن زيد الأسدي ورواية البيت في الديوان ٣: ٣٩

أَتَوَانَا تَقُولُ بَنَى لَوْيَ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مَتَجَاهِلِيْنَا

انظر الكتاب ١: ١٢٣، وشرح أبياته للسيرافي ١: ١٣٢، وشرح ابن عقيل ١: ٤٤٨، وأوضح المسالك

١: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢٦٣، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٧، والدرر ٢: ٢٧٦، والهمع ٢: ٢٤٧.

ومعجم شواهد النحو ١: ١٧٤.

وقوله: «وَأَنْ يَبْغِضَ ذِي فَصَلَتْ يُخْتَمَلُ»، تصريح بما فهم من الشطر <sup>(١)</sup> الذي / قبله «وذى» إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد <sup>٦٩</sup> <sup>ب</sup> المفعولين، فإن لم تستوقف الشروط تطَّلَّ العمل وتعين <sup>(٢)</sup> الحكاية، وإن استوفيت <sup>(٣)</sup> الشروط جاز النصب والحكاية. وقوله <sup>(٤)</sup>: «وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَطَنْ مُطْلَقًا» <sup>(٥)</sup>، البيت <sup>(٦)</sup>، يعنى أنَّ «بنى سليم» ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز <sup>(٧)</sup>؛ لأنَّ الرفع على الحكاية <sup>(٨)</sup> عندهما جائز، فتقول على الأول: قُلْتُ عَمَرًا مُنْطَلِقًا. وَقُلْتُ ذَا مُشْفِقًا. ومنه قول بعضهم <sup>(٩)</sup>:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا  
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا

«والقول» مرفوع بأجري، «ومطلقاً» حال من القول، «وعند سليم» متعلق بأجري [«وقُلْتُ» فعل أمر، «وذًا» مفعول أول، «ومُشْفِقًا» مفعول ثان] <sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل، ز، ت «الشرط» خطأ من الناسخ.

(٢) في ت «ونصبت».

(٣) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «استوفت» وما أثبت أدق.

(٤) في ظ «ثم قال».

(٥) في هـ، ز «مطلقاً». جئنا سليم نخو قُلْ ذَا مُشْفِقًا والتكلمة هنا ضرورية.

(٦) «البيت» ساقطة من هـ، ظ.

(٧) قال في التسهيل ٧٤، ٧٣ «إلحاق القول في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم، ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل أو جار مجرور أو أحد المفعولين فإن عدم شرط رجع إلى الحكاية، ويجوز أن لم يعدم، ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوي معه القول، خلافاً للكوفيين».

(٨) «على الحكاية» ساقطة من هـ، ظ.

(٩) نسبة الأستاذ هارون إلى المسيب بن زيد مناة، وقيل لأعرابي صباد ضبا، فأنى به أهله، فقالت له امرأته (هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا)

انظر أمالي القالي ٤٣:٢، وسقط اللاك ٦٨١:٢، وشرح ابن عقيل ٥٠:١، وشرح التصريح ٢٦٤:١ والجمع ٢٤٦:٢ والدرر ٢٧٢:٢ ومعجم شواهد العربية ٤٨:٢.

فطيناً: وصف من الفطنة. أي الفهم.

تقول فطين الرجل ينفطن.

إسرائيلياً: إسرائيليين لغة في إسرائيل كما قالوا: ميكائيل وإسرافيل وإسماعيل.

(١٠) ما بين المعقوفين تكلمة م ش، ز، ظ، ك، ت.

## ( أعلم و أرى )

(ش) إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو:  
أدخل [زَيْدًا]<sup>(١)</sup>.

وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: أَلْبَسْتُ زَيْدًا  
ثَوْبًا.

وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة، وذلك في فعلين  
خاصة وهما: «عَلِمَ وَرَأَى». وإليهما أشار بقوله:

(ص) إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا \* عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

(ش) يعنى أنَّ «علم ورأى» المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة  
النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول / هو الذي كان فاعلاً بهما قبل  $\frac{٧٠}{١}$   
دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا<sup>(٢)</sup> منصوبين بهما [نحو:  
أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُنْطَلِقًا، أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَتْحَاكَ]<sup>(٣)</sup>، فرأى وعلم مفعول  
مقدم بَعْدُوْا، وإلى ثَلَاثَةٍ، وإِذَا: متعلقان بَعْدُوْا، والضمير في «صَارَا» عائد  
على «عَلِمَ وَرَأَى»، وَأَرَى [وَأَعْلَمَا]<sup>(٤)</sup> خبر «صَارَا». ثم قال:

(ص) وَمَا لِلْمَفْعُولَيْنِ عَلِمْتُ مُطْلَقًا \* لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا

(ش) يعنى أنَّ جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في «رَأَى وَعَلِمَ» قبل

(١) «زيداً» تكملة لم ترد في الأصل وبقيت النسخ ووردت في المطبوع وإثباتها أدعى للوضوح.

(٢) «كانا» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المقوفين تكملة من هـ .

(٤) «واعلما» تكملة من ش، ز، طه، كه، ت.

دخول الهمزة<sup>(١)</sup> من إلغاء وتعليق، ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى. «فَمَا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى، «وَمُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على «مَا» وخبر «مَا» مُحَقَّقٌ، والثاني<sup>(٢)</sup> متعلق بمُحَقَّق. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ يَلَا \* هَمْزٍ فَلَا ثَنِينَ بِهِ تَوَصَّلَا

(ش) يعنى أَنَّ «عَلِمَ» العرفانية، «وَرَأَى» البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليس<sup>(٣)</sup> حينئذٍ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله؛ لأنَّ المفعول الثانى غير الأول، فهو من باب «كَسَا وَأَعْطَى»، ولذلك<sup>(٤)</sup> أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَالْأَوَّلِ \* فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَا

(ش) يعنى أَنَّ المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى ٧٠/ب من باب «كَسَا» يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى «عَلِمْتُ» المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائرة فيه، وفُهِم من تشبيهه بباب «كَسَا» أَنَّ المفعول الأول أيضاً كالمفعول الأول من باب «كَسَا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر، فالضمير فى «تَعَدَّيَا» عائد على «عَلِمَ» العرفانية، «وَرَأَى» البصرية، «وَيَلَا هَمْزٍ» متعلق بتعديا، والإفاء جواب الشرط، «وَالثَّانِي وَبِهِ» متعلقان بتوصلا، والضمير فى به عائد على الهمز، «وَالثَّانِي»<sup>(٥)</sup> مبتدأ

(١) فى ز، ك «الهمزة عليهما».

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني».

وما أثبت أصوب كما فى ز والألفية.

(٣) فى ز «وليسا».

(٤) فى ز «والى ذلك».

(٥) فى الأصل، هـ، ز، ت «كثان» تحريف.

(٦) فى ز «والثاني»



وخبره «كثاني»، «وفى كُلُّ حُكْمٍ متعلق «بائتساء»، وكذلك «يو». ثم قال:

(ص) وَكَأَزَى<sup>(١)</sup> السَّابِقِ نَبَأَ أَخْبَرَا \* حَدَّثَ أَنْبَاءً كَذَلِكَ عَجَبَا

(ش) ذكر أنَّ أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت «سببويه» منها «أَعْلَمَ وَأَزَى وَنَبَأَ، وَزَادَ «أَبُو عَلِيٍّ»<sup>(٢)</sup> أَنْبَاءً. وَأَلْحَقَ بِهَا<sup>(٣)</sup> «السِّيرَافِي» \* «حَدَّثَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ»، وَنَبَأًا مَبْتَدَأً، وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ وَأَنْبَاءً معطوفات<sup>(٤)</sup> عليه، على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله. «وَخَبَّرَا» مبتدأ خبره «كَذَلِكَ».

(١) في الأصل «وما ربي». والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) سبقت ترجمة له في باب إن وأخواتها.

(٣) في الأصل، ز، ط، ت «بهما» تحريف.

\* السِّيرَافِي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرَافِي - أبو سعيد - نحوي، لغوي، شاعر، وعالم بالعروض والقراءات والفرائض والحديث. ولد بسيراف، وتوفي ببغداد في عام ٣٦٨ هـ. من تصانيفه: شرح أبيات سببويه، ألفاظ الوصل والقطع، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء.

انظر ترجمته في معجم الأدباء ٤٧: ١ وإنباه الرواة ٣١٣: ١، والنجوم الزاهرة ٤: ١٣٣، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧، وكشف الظنون ١: ١٤٠، ١٥٠، وشذرات الذهب ١: ٦٥، ٦٦ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٤٢.

(٤) في الأصل، ت «معطوف» تحريف.

وفى ز «معطوفان» تحريف.

## ( الفاعل <sup>(١)</sup> )

(ش) هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى <sup>(٢)</sup> مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

(ص) **الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوْعِي أَتَى / زَيْدٌ مُبِيرًا وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى**  
 (ش) فأتى بمشالين: الأول: أَتَى زَيْدٌ. «فَزَيْدٌ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل، وقدم عليه، وهو «أَتَى».

والثاني: مُبِيرًا وَجْهَهُ. «فَوَجْهَهُ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه وصف جاز <sup>(٣)</sup> مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو «مُبِيرٌ»، ثم تم البيت بقوله: «نَعَمَ الْفَتَى»، وفيه <sup>(٤)</sup> تنبيه على أنَّ فعل الفاعل يكون غير متصرف. فقوله: «الْفَاعِلُ» مبتدأ، «وَالَّذِي» خبره وهو موصول وصلته «كَمَرُفُوْعِي» وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعى قولك: أَتَى زَيْدٌ ومُبِيرًا وَجْهَهُ. ثم قال:

(ص) **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ \* فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ**

(ش) يعنى أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل. وفُهِم من قوله: «بَعْدَ»، أنَّ الفاعل لا <sup>(٥)</sup> يكون إلا بعد الفعل وقوله: «فَإِنْ ظَهَرَ»، أي فإن ظهر ما هو

(١) «الفاعل» زائدة في ش، ز، ك، ت في أول السطر وزيادتها لا لزوم لها.

(٢) في ظ: «ما أجرى».

(٣) في ظ: «جرى».

(٤) «وفيه» ساقطة من ش، ك.

(٥) «ولا» ساقطة من ت.

فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح، والمراد بظهور برز، فشمل الظاهر نحو: قَامَ زَيْدٌ، والمضمر<sup>(١)</sup> البارز نحو: قُتِلَ.

وقوله: «ولَا أَى وَإِن لَّمْ يَبْرُزْ، وقوله، «فَضْمِيرٌ اسْتَنْتَزَ». نحو: قُتِمَ ففَى [قم]<sup>(٢)</sup> ضمير مستتر، إذ لَا يستغنى الفعل عن الفاعل. «وَفَاعِلٌ» مبتدأ خبره فى الظرف قبله، «فَإِنْ ظَهَرَ» شرط، والفاء جواب<sup>(٣)</sup> الشرط، «وَهُوَ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الفاعل، «وَإِنْ» شرط / «وَلَا» نافية وفعل الشرط محذوف تقديره: وَإِنْ لَا <sup>٧١</sup>ب يَظْهَرُ، «وَالْفَاءُ» جواب الشرط<sup>(٤)</sup> «وَضَمِيرٌ» خبر مبتدأ مضمر<sup>(٥)</sup> تقديره: وَلَا فهو ضمير «وَاسْتَنْتَزَ» فى موضع الصفة للضمير<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَجَرَّدَ<sup>(٧)</sup> الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا \* لِأَنَّيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشَّهَدَا

(نش) يعنى أَنَّ الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جُرِّدَ من علامة التثنية والجمع فتقول: قَامَ الزُّيْدَانِ، وَقَامَ الزُّيْدُونَ.

هذه هى اللغة الفصحى<sup>(٨)</sup>، وفهم من المثال أَنَّ شرط الفاعل المذكور أَنَّ

(١) فى ظ «والضمير»

(٢) «قم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، لك، ت.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

وَيَعْدُ فِعْلًا فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا.....

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَهُوَ وَإِلَّا» فَضْمِيرٌ اسْتَنْتَزَ

(٥) ومضمر» ز ساقطة من ت.

(٦) فى ظ «للضمير».

(٧) فى الأصل «وجوز» تحريف وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(٨) ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريد من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحال إذا أسند إلى مفرد، فتقول قَامَ الزُّيْدَانِ، وَقَامَ الزُّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتِ، كما تقول: قَامَ زَيْدٌ.

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - أَنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قَامَا الزُّيْدَانِ، وَقَامُوا الزُّيْدُونَ، وَتَقَمَّ الْهِنْدَاتِ، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التانيث<sup>٥</sup>. شرح ابن عقيل ٣٩٦: ١، ٣٩٧ وانظر شرح الكتاب ٤٠: ٢، وشرح التصريح ١: ٢٧٦.

يكون ظاهراً، «فالفعل» مفعول «بجَزْد»، وبعده مجرور محذوف تقديره من العالمتين، [ولائتين]<sup>(١)</sup> متعلق بأشيد. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا \* وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُشْنَدٍ

(ش) هذه اللغة يسميها النحويون لغة أَكْلُونِي البراعيث<sup>(٢)</sup>، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثني ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون، فتقول: سَعِدَا أَخَوَاكَ، وَسَعِدُوا إِخْوَتَكَ، وَسَعِدَنَّ<sup>(٣)</sup> بُنَاتُكَ.

وهذه الأحرف<sup>(٤)</sup> اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في «قَاتَتْ هَيْدٌ»<sup>(٥)</sup>، ويكون المسند إليه بلفظ<sup>(٦)</sup>

التثنية والجمع كما ذكر، وَيَعْطِفُ آخر الاسمين على الأول كقوله<sup>(٧)</sup>: /  $\frac{٧٢}{١}$   
٦٣ - تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ \* وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحِيمٌ<sup>(٨)</sup>

(١) «ولائتين» تكلمة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك ٥٨١:٢ «وقد تكلم بهذه اللغة النبي صلى الله عليه وسلم». إذ قال:

«وَبِمَاثَبُونَ يُبَكِّمُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ»

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٠:٢، ٥٨١.

والبخاري ٢٣٠:١، والموطأ ١٧٠:١.

(٣) في الأصل «وَسَعِدَنَّ بُنَاتُكَ» وما أثبت أدق لتجرى الأمثلة على نسق واحد.

(٤) في ش، ط، ك، «الحروف».

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٥٨١:٢

«إذ تقدم الفعل لا تُلْحَقُ به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلها. ومن العرب من يولييه قبل الاثنين ألفاً، وقيل الذكور واواً وقبل الإناث نوناً محكوماً بحرفيها مدلولاً بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي كما تدل تاء «فَعَلَّتْ هَيْدٌ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتي».

(٦) في الأصل، هـ «لفظه» تحريف.

(٧) في ش «كقول الشاعر».

(٨) الشاهد لمبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه ١٩٦

وشرح ابن عقيل ٣٩٧:١، وأوضح المسالك ٣٥٢:١ وشرح التصريح ٢٧٧:١ والهمع ٢٥٧:٢

والدرو ٢٨٢:٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٩٠:٢

المارقين: الخارجين عن الدين، كما يخرج السهم من الرمية.

مُبَعَّد: اسم مفعول من الإبعاد والمُراد به الأجنبي من النسب.

حِيم: القريب، أسلماه: خذلاه.

وَفُهُم من قوله: «قَدْ يُقَالُ»: قلة هذه اللغة، وَفُهُم من قوله: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُشْتَدٍّ»، أَنَّ هذه الحروف علامات لا ضمائر، و«سَعِيدًا» فى موضع رفع بيقال، «والواو» فى <sup>(١)</sup> قوله: «وَالْفِعْلُ» واو الحال [أى] <sup>(٢)</sup> والحالة هذه. ثم قال:

(ص) وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا • كَيْفَلِ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

(ش) يعنى أَنَّ الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. وتجاوز فى قوله: «أَضْمِرًا» والمراد: لحذف. وشمل إطلاقه الحذف جوازاً. كالمثال الذى ذكره <sup>(٣)</sup>.

والحذف وجوباً كقوله - عز وجل -: (وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُتَشْرِكِينَ اسْتِجَارَةً) <sup>(٤)</sup> ويجوز فى «زَيْدٌ» فى المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ. وأن يكون مبتدأً محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال <sup>(٥)</sup>، فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفه جوازاً قوله - عز وجل -: فى قراءة عامر وحفص <sup>(٦)</sup> -

(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) <sup>(٧)</sup>. أى يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ. ثم قال:

(ص) وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى الْمَاضِى إِذَا • كَانَ لِأَنْفَى كَأَبْثَ هِنْدُ الْأَدَى

(ش) يعنى أَنَّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث، لحقته تاء تدل على

<sup>(١)</sup> فى ت العبارة مضطربة «والواو والفعل واو فى قوله».

<sup>(٢)</sup> «أى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٣)</sup> فى ش «ذكر» وفى ط «المذكور».

<sup>(٤)</sup> سورة التوبة. آية: ٦.

<sup>(٥)</sup> فى ت «السؤال».

<sup>(٦)</sup> فى ت «ابن عامر وأبو بكر».

وفى هامش هـ (قوله حفص صوابه أبو بكر وهو شعبه عن عاصم).

<sup>(٧)</sup> سورة النور. آية: ٣٦، ٣٧.

وقال الفراء فى معانيه ٢٥٣: ٢ «قرأ الناس - أى ابن كثير ونافع وحزمة والكسائى - بكسر الباء، وقرأ عاصم (يُسَبِّحُ) بفتح الباء، فمن قال: (يُسَبِّحُ) رفع الرجال يَبْنِي فعل مجزئ. كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا تليهم تجارة. ومن قال (يُسَبِّحُ) بالكسر جعله فعلاً للرجال ولم يضر سواه».

وانظر: السبعة فى القراءات ٤٥٦، والبحر ٥٨: ٦.

تأنيث فاعله، وهى فى ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى  
اللازمة<sup>(١)</sup> بقوله:

(ص) وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ / \* مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ جَرٍ  
(ش) فذكر أنها تلزم فى موضعين:

الأول: أن يكون المسند إليه ضميراً<sup>(٢)</sup> متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث  
نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، والمجازى التأنيث نحو: الشَّعْسُ طَلَعَتْ. واحترز  
بقوله متصل من المنفصل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ.

الثانى: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقى التأنيث، وهو المشار إليه بقوله:  
«ذَاتِ جَرٍ». «والجر» الفرج، «وَفِعْلٌ» مفعول «تَلْزَمُ»، وفى تلزم ضمير  
مستتر يعود على التاء. «وَمُضْمَرٌ» على حذف مضاف والتقدير:  
فِعْلٌ قَاعِلٍ مُضْمَرٍ، «وَمُتَّصِلٌ» نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل  
والفاعل الحقيقى التأنيث فلما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا<sup>(٣)</sup>،  
فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى \* نَحْوِ أَنَّى الْفَاضِى بِنْتُ الْوَاقِفِ<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز  
وجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ» أن حذفها قليل  
بالنسبة إلى إثباتها. «فَالْفَصْلُ» فاعل يبيح، «وَتَرَكْتُ» مفعول به، «وفى» متعلق

(١) فى هـ «الأولى».

(٢) فى ش، ك «مضمراً».

وفى ظ «مضمراً».

(٣) فى الأصل «غير إلا وإلا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٤) فى الأصل، ش «الواقف» تحريف.

ببيح، «وَنَحْوِ» مضاف إلى [قول]<sup>(١)</sup> محذوف «والتقدير في نحو قولك،  
والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل «إلا» فقد أشار إليه بقوله:  
٧٣  
أ (ص) وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ إِلَّا فَضْلًا / \* كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاهُ ابْنِ الْعَلَاءِ

(ش) فما زكا إلا فتاة. أحسن من قولك<sup>(٢)</sup> ما زكت إلا فتاة. وإنما كان  
حذفها أحسن؛ لأنَّ الفعل في التقدير مُسند، إلى مذكر؛ لأنَّ التقدير: مَا  
زَكَ أَحَدٌ إِلَّا فَتَاهُ ابْنِ الْعَلَاءِ، «فَالْحَذْفُ» مبتدأ وخبره «فُضِّلَ» «وَمَعَ» متعلق<sup>(٣)</sup>  
بالحذف «وَيِلَالًا» متعلق بِفُضِّلَ<sup>(٤)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ \* ...

(ش) أشار بذلك إلى ما حكاه «سيبويه» عن بعض العرب «قال فلانة»<sup>(٥)</sup>  
وأشار بقوله:

(ص) .... وَمَعَ \* ضَمِيرِ ذِي الْجَزْرِ<sup>(٦)</sup> فِي شِعْرِ وَقَعِ

(ش) إلى قول الشاعر:

٦٤ - فَلَا مُزَنَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا \* وَلَا أَرْضُ أَبْقَلٍ إِنْقَالَهَا<sup>(٧)</sup>

(ش) فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، «وَالْحَذْفُ»  
مبتدأ وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَبِلَا فَضْلٍ» متعلق بِيَأْتِي، «وَمَعَ» متعلق بوقع،

(١) «قول» تكملة من هـ، ظ.

والأحسن أن يكون «في نحو» جار ومجرور متعلق بببيح.

(٢) «من قولك» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٣) في ز «تعليق» تحريف.

(٤) «بفضل» ساقطة من ت.

(٥) انظر الكتاب ٣٨:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٩٦:٢.

(٦) «ومع ضمير ذي الجاز» ساقط من ش.

(٧) الشاهد لعامر بن جوين الطائي: انظر اللسان «ودق».

والكتاب ٤٦:٢ وشرح المفصل ٩٤:٥ وشرح ابن عقيل ٤٠٧:١، وشرح الشواهد للعيني ٥٣:٢

وشرح التصريح ٢٧٨:١، والخزانة ٢١:١

«وَذِي الْجَزَاءِ» نعت لمحذوف والتقدير: مَعَ صَمِيرِ الْمُؤْنِثِ ذِي الْجَزَاءِ. ثم قال:

(ص) «وَالثَّاءُ مَعَ جَمْعِ يَوْى السَّالِمِ مِنْ \* مُذَكَّرٍ كَالثَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ

(نش) يعنى أَنَّ الفعل الماضى إذا أُسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث «كإِخْدَى اللَّيْنِ»، وهى لَبَنَةٌ. فنقول: قَامَ الرَّجَالُ وَقَامَتِ الرَّجَالُ، كما تقول: سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ.

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فنقول على هذا / قَامَ الْهِنْدَاثُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاثُ، وفى هذا خلاف، <sup>٧٣</sup>بب الذى ذهب إليه الناطم جواز الوجهين، وهو مذهب كوفى. ومذهب «جمهور البصريين»<sup>(١)</sup> أَنه كواحده، تلزم<sup>(٢)</sup> فيه التاء، «فالثَّاءُ» مبتدأ، «ومَعَ» جُمْعٌ فى موضع الحال منه. وخبر المبتدأ «كَالثَّاءِ»، ويؤى<sup>(٣)</sup> السَّالِمِ نعت لجمع، «وَمِنْ مُذَكَّرٍ» متعلق بالسالم، واللَّيْنِ جُمْعٌ لَبَنَةٌ وهى الأَجْرَةُ. ثم قال: (ص) «وَالْحَذْفُ فِى نِعَمِ الثَّاءِ اسْتَحْسَنُوا»<sup>(٤)</sup> \* لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ

---

= ويروى: ولا أرض أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت  
المزنة: السحابة المثقلة بالماء.

الودق: المطر.

أَبْقَلَتْ: أخرجت وأنبثت النبات.

<sup>(١)</sup> قال الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢٨٠: ١

«سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير فى الفعل فى نحو: قام الزيدون وفى التنزيل: (قَدْ أُلْمَحَ الْمُؤْمِنُونَ)

وأوجبت التأنيث فى الفعل: قَامَتِ الْهِنْدَاثُ هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، خلافاً للكونيين فإنهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتأنيث. وخلافاً للفارسى من البصريين من جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد بجواز الأمرين، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناطم فلم يستثنه.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٨: ٢، والتسهيل ٧٥.

<sup>(٢)</sup> فى ظ «فتلزم».

<sup>(٣)</sup> فى ز «وفى سوى» تحريف.

<sup>(٤)</sup> فى الأصل، ك «أحسنوا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.



(ش) يعنى أنَّ العرب استحسنوا الحذف فى نِعَمَ الْمَرْأَةِ هِنْدٌ<sup>(١)</sup>، وفُهِمَ منه أن «يُفَسِّر» مثلها إذ لا فرق<sup>(٢)</sup> فتقول: يَفَسِّرُ الْمَرْأَةَ هِنْدٌ.

وإنما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نِعَمَ جُنُسِ الْمَرْأَةِ، ولا يفهم من قوله: «اسْتَحْسِنُوا»، أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن «فَالْحَذَفُ» مفعول<sup>(٣)</sup> باستحسنوا، «وفى نِعَمَ» متعلق بالحذف أو باستحسنوا، ولأنَّ متعلق باستحسنوا<sup>(٤)</sup>، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فى الْفَاعِلِ أَنْ يَنْصِلَ \* وَالْأَصْلُ فى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

(ش) يعنى أنَّ الأصل أن<sup>(٥)</sup> يتقدم الفاعل على المفعول؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول، «وَالْأَصْلُ» مبتدأ، «وفى الْفَاعِلِ» متعلق به، «وَأَنْ يَنْصِلَ» خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٧٤  
١

(ص) وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ / .... \*

(ش) خلاف الأصل<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدٌ، «وَبِخِلَافِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم<sup>(٨)</sup> يسم فاعله، «وَقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُجَاءُ» للتحقيق لا للتقليل. فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير، إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال:

(١) فى هـ، ز، ط، ت «فتقول نعم المرأة هند».

(٢) «إذ لا فرق» ساقط من ش.

(٣) فى ش، ط، ت «مفعول مقدم» وعبارتها أكمل.

(٤) «ولأن متعلق باستحسنوا» ساقط من ت.

(٥) «وأن» ساقطة من ت.

(٦) «الأصل» ساقطة من ت.

(٧) فى ش، ت «هو أن».

(٨) فى هـ، ت «وما لم» وكلاهما صحيح.

[ (ص) (١) ... \* وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ ]

(ش) يعنى أَنَّ المفعول قد يأتى (٢) متقدماً على الفعل. وشمل ما تقديمه جائز نحو: (فَرِيقًا هَدَى) (٣) وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (٤) وظاهر «قَدْ» هنا أنها للتقليل (٥)، لأن تقديم المفعول على الفعل أقل (٦) من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(ص) وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ إِنْ لَيْسَ خِلَافُ \* أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرُ

(ش) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على (٨) الفاعل:

الأول: أن يخاف اللبس، وذلك بأن يكون الإعراب خفياً (٩) فى الفاعل والمفعول معاً (١٠) نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى (١١). فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة.

والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و«المفعول» مفعول بآخر، «وإن»: شرط، «ولَيْسَ» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف

(١) ما بين المعقولين تكملة من ش، ه، ز، ط، ت، من هنا إلى قوله «على الفاعل».

(٢) فى ز «قد يجي».

(٣) سورة الأعراف. آية: ٣٠.

(٤) سورة الفاتحة. آية: ٥.

(٥) فى ه، ط «والظاهر أن قد هنا للتقليل».

(٦) فى ت «أولى» والصواب ما أثبت.

(٧) فى الأصل «وأخر المفعولان ليس حذر» تحريف. والصواب ما أثبت. كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ه، ز، ط، ت «عن».

(٩) فى ه «خفياً» تحريف.

(١٠) «معاً» ساقطة من ش.

(١١) هذا ما ذهب إليه ابن السراج، والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك.

وخالفهم فى ذلك ابن الحاج.

انظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٨١.

يفسره حُذِرَ، «وَأُضْمِرَ» معطوف على حُذِرَ، «وَعَبَّرَ مُنْخَصِرَ» حال من الفاعل، واحتزر به من الفاعل إذا كان منحصرًا، فإنه يجب إنفصاله وتأخيرها، ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا. ثم قال:

(ص) وَمَا إِلَّا أَوْ يَأْتِمَا انْخَصَرَّ \* أَخْزَوْقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ / ٧٤

(ش) يعنى أنه يجب تأخير المحصور «إِلَّا أَوْ يَأْتِمَا» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قُصِدَ حصر المفعول وجب تأخيرها وتقديم الفاعل. فتقول: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، وَإِذَا زَيْدٌ عَمْرًا.

وإذا قُصِدَ حصر الفاعل وجب تأخيرها وتقديم المفعول فتقول: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، وَإِذَا زَيْدٌ عَمْرًا زَيْدٌ.

وقوله: «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ»، ولا يظهر القصد إلا فى المحصور «إِلَّا»، وأما المحصور «يَأْتِمَا» قد لا يعلم <sup>(١)</sup> حصره <sup>(٢)</sup> إلا بتأخيرها، وأشار بذلك إلى نحو قوله <sup>(٣)</sup>:

٦٥ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ قَلْبِيَّةَ اللَّيْلِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا <sup>(٤)</sup>

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، «وَمَا» موصولة وهى مفعول مقدم

<sup>(١)</sup> فى ش، ظ «فلا يعلم» وما أثبت أدق.

<sup>(٢)</sup> «أجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور بـ «إِلَّا»؛ لأنَّ المعنى مفهوم معها. فُذِمَ المقترن بها أو أُخِّرَ بخلاف المحصور بـ «يَأْتِمَا» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يُخْتَلَفْ فى منع تقديمه. وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ «إِلَّا» ليجرى الحصرين على شئ واحد، ووافق الكسائي وأبو بكر بن الأبارى فى تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا. ولم يوافق فى تقديمه إذا كان فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا.

شرح الكافية لابن مالك ٥٩٠:٢، ٥٩١.

<sup>(٣)</sup> فى ش «قول الشاعر».

<sup>(٤)</sup> الشاهد لدى الرمة ورواية عجز البيت فى الديوان ٧١٥

وَأَهْلَةُ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

انظر شرح ابن عقيل ٤١٥:١ وأوضح المسالك ٣٦٩:١ وشرح التصريح ٢٨٤:١ والهمع ٢٦١:٢ وحاشية الخضرى ١٦٦:١، ومعجم شواهد النحو ١٥٤.

الإتاء: جمع ثأى ومعناه البعد.

بآخر وصلتها انحصر، «ويلاً» متعلق بانحصر، وفهم من قوله: «قَدْ يَشْبِقُ» - أن ذلك قليل - وَأَنَّ<sup>(١)</sup> ذلك لا يكون إلا مع «إلا»؛ لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رُبُّهُ عُمَرُ \* وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوُوزُهُ الشَّجَرُ<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أن تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل<sup>(٣)</sup> كثير<sup>(٤)</sup> وهو قوله: «خَافَ رُبُّهُ عُمَرُ»، «فَرَّبَهُ» مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل. وَإِنَّمَا كَثُرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضمير وإن كان<sup>(٥)</sup> عائداً على ما بعده فَإِنَّ المفسر للضمير<sup>(٦)</sup> مقدم فى النية؛ لِأَن تَقْدِيمَهُ هُوَ الْأَصْلُ، [وقوله]<sup>(٧)</sup> «وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ / نَوُوزُهُ الشَّجَرُ» يعنى أن تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على<sup>٧٥</sup> المفعول قُلْ، وَإِنَّمَا قُلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضمير الملتبس<sup>(٨)</sup> به عائداً على متأخر لفظاً<sup>أ</sup> ورتبة؛ لِأَنَّ المفعول فى نية<sup>(٩)</sup> التأخير «وَنَحْوُ» فاعل بشاع، وهو على حذف مضاف والتقدير: شاع نحو قولك: وَكَذَلِكَ شَدَّ.

= وشامها: الوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى كلام البشر، والوشام بفتح الواو جمع شامة وهى العلامة من الوشم. يُقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة وذر عليها دخان الشحم. أو لون يخالف لون الأرض.

<sup>(١)</sup> «وَأَنَّ» ساقط من ز، ك.

<sup>(٢)</sup> قوله: وشاع: أى شاع فى لسان العرب فالأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسياً. وقوله شَدَّ: أى شَدَّ قياساً وإن سمع كثيراً. نحو «زَانَ نَوُوزُهُ الشَّجَرُ» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير عائد إلى المفعول وهو شاذ. ووجه شدوذه عَزَّوْهُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد منع ذلك الجمهور ولم يمنعه ابن جنى وتبعه فى ذلك ابن مالك إذ أن لا يَهْرَبُ عنده فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ لأنه وأرد عن العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٥:٢ ٥٨٦.

<sup>(٣)</sup> «على الفاعل» ساقط من ك.

<sup>(٤)</sup> فى الأصل «كثراً».

<sup>(٥)</sup> «وإن كان» ساقط من ش.

<sup>(٦)</sup> فى الأصل «الضمير» تحريف.

<sup>(٧)</sup> «وقوله» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

<sup>(٨)</sup> ما بعد «الأصل» إلى هنا ساقط من ز.

وما بعد «الملتبس» إلى هنا ساقط من ك.

<sup>(٩)</sup> فى ز، ك «فى رتبة».

## ( النائب عن الفاعل )

(ش) يُسمى النائب عن الفاعل<sup>(١)</sup>، ويسمى<sup>(٢)</sup> المفعول الذى لم يسم فاعله<sup>(٣)</sup> قوله:

(ص) يَثُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ \* فِيمَا لَهُ كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

(ش) يعنى أنَّ الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به وقوله: «فِيمَا لَهُ» أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع، والتأخير، وعدم الحذف، وتسكين آخر الفعل الماضى معه، ولحاق تاء التأنيث فى الماضى<sup>(٤)</sup> إذا كان مؤنثاً. ثم مثل بقوله: «كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ».

أصله<sup>(٥)</sup> يَلُكُ خَيْرٌ نَائِلٍ، فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيايته عنه، ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل<sup>(٦)</sup> الفاعل عن بنيته<sup>(٧)</sup> إلى بنية تدل على النيابة<sup>(٨)</sup>، بُكِّتَ على ذلك بقوله:

(١) «يُسمى النائب عن الفاعل» ساقط من ك.

(٢) فى ك «ويُسمى أيضاً» والمبارة هنا أكمل.

(٣) «النائب عن الفاعل» هذا مصطلح ابن مالك.

وسماه سيويه والجمهور «المفعول الذى لم يسم فاعله»

وكذا المبرد «المفعول الذى لا يذكر فاعله»

والأولى أولى لأنها أوضح وأكثر اختصاراً.

وكذلك «لم يسم فاعله» أكثر اختصاراً من «ما لم يسم فاعله».

انظر الكتاب ٤٢: ١، ٤٣، والمقتضب ٤: ٥٠، والتسهيل ٧٧.

(٤) فى ز: ك «فى الماضى معه».

(٥) فى ش «أى أصله».

(٦) فى ز «الماضى» تحريف.

(٧) فى ظ «بنية الفاعل».

(٨) فى ش، ك «على النيابة فيه» وعبارتها أكمل.

(ص) فَأَوَّلُ<sup>(١)</sup> الْفِعْلِ اِضْمِنَ وَالْمُضِيَّ \* بِالْآخِرِ اكْثِرَ فِي مُضِيِّ كَوْصِلَ

(ش) يعنى أنَّ أول الفعل المبني للمفعول يُضَم، وشمل الماضى والمضارع فإنهما يشتركان فى ضم الأول، فإن كان ماضياً / كُثِرَ ما قبل الآخر، وإلى ٧٥ ب ذلك أشار بقوله: «وَالْمُضِيَّ بِالْآخِرِ اكْثِرَ فِي مُضِيِّ»، ثم مثل ذلك بقوله: «كَوْصِلَ»، وأصله: وَصَلْتُ الشَّيْءَ<sup>(٢)</sup>، فحذِفَ الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه بتغيير فَعَلَ<sup>(٣)</sup> إلى «فَعِلَ»، وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ<sup>(٤)</sup> \* ...

(ش) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً<sup>(٥)</sup>، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَيْتَنَجِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَجِي

(ش) وقوله: «وَأَوَّلَ الْفِعْلِ» مفعول مقدم باضْمِنَ، «وَالْمُضِيَّ» مفعول مقدم أيضاً «بِاكْثِرَ»<sup>(٦)</sup>، «وَفِي» متعلق بِاكْثِرَ، «وَبِالْآخِرِ» متعلق «بِالْمُضِيَّ» «وَالِهَاءِ» فى «اجْعَلْهُ» عائدة على ما قبل الآخر، «وَمِنْ مُضَارِعٍ» متعلق باجعله، «وَمُنْفَتِحَةٍ»<sup>(٧)</sup> مفعول ثان باجعل، «وَالْمَقُولِ» نعت لِيُنْتَجِي، «وَفِيهِ» متعلق بِالْمَقُولِ، «وَيُنْتَجِي» محكى بِالْمَقُولِ<sup>(٨)</sup>، ويجوز ضبط<sup>(٩)</sup> «الْمَقُولِ» بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله كَيْتَنَجِي ثم استأنف، فالتقدير على

(١) فى الأصل، ز، ظ، ت «وَأَوَّلَ»، وما أثبت أدق كما فى ش، هـ، ك، والألفية.

(٢) فى ظ «بالشَّيْءِ» تحريف.

(٣) فى الأصل، هـ، ظ، ت «وَالْفِعْلِ».

(٤) فى ظ «مُنْفَتِحَةٍ» تحريف.

(٥) فى ظ «مُنْفَتِحَةٍ» تحريف.

(٦) فى الأصل «بِالْكَسْرِ» تحريف.

(٧) فى ظ «وَمُنْفَتِحَةٍ»، «مُنْفَتِحَةٍ» تحريف.

(٨) فى ز «بِالْقَوْلِ» تحريف.

(٩) فى الأصل، ت «ضَبِطَ».

هذا: واجعله من مضارع كيتنحي مفتتحاً<sup>(١)</sup>، فالمقول إذن فيه<sup>(٢)</sup> على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر: يُتَنَحَّى، «فِيَتَنَحَّى» على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وبالأول جزم «المراى»<sup>(٣)</sup>. ثم إنَّ ضم الأول / فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى ٧٦ المضارع مطَّرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك فى [بعض]<sup>(٤)</sup> الأفعال<sup>(٥)</sup> تغيير آخر وذلك فى نوعين:

الأول: أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) وَالثَّانِي الثَّانِي تَا الْمُطَاوَعَةِ \* كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُتَاوَعَةٍ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الثانى من الفعل<sup>(٦)</sup> المفتتح بتا المطاوعة يضم أيضاً كالأول فنقول فى تَعَلَّمْتُ الحساب: تُعَلِّمُ الحسابُ بضم الأول والثانى، وفهم من قوله: «تَا الْمُطَاوَعَةِ» أنَّ المراد بالفعل هنا الماضى؛ لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة<sup>(٧)</sup>. «وَالثَّانِي» مفعول بفعل محذوف يفسره «اجْعَلُهُ»، «وَتَا الْمُطَاوَعَةِ» مفعول بالثانى، «وَكَالأَوَّلِ» فى موضع الفمفعول الثانى لِاجْعَلُهُ<sup>(٨)</sup>، «وَبِلَا مُتَاوَعَةٍ» متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

(١) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.

(٢) فى ظ «فيه إذن» تقديم وتأخير.

(٣) انظر شرح المراهى ٢: ٢٢٢، ٢٣.

(٤) «بعض» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٥) فى ظ «الأحيان»، تحريف.

(٦) «الفعل» ساقطة من ك.

(٧) وفى ش، ط، ك «الفعل الماضى» وعبارتها أكمل.

(٨) فى ت «المضارع» تحريف.

والفعل المضارع يفتتح بحرف المطاوعة وهو «تاء» فى مقابل تاء المطاوعة للماضى وكان الأولى أن يقول: بحرف المطاوعة.

(٨) فى ت «باجعله».

الثانى: أن يكون الفعل الماضى مفتتحاً بهمزة الوصل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَالَيْتَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ \* كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاشْخَلِي

(ش) يعنى أن الفعل إذا أفتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول / ٧٦  
فتقول فى انْطَلَقْ انْطَلِقْ، وفى اسْتَخْلَى اسْتَخْلِ، وفهم من قوله «يَهْمَزُ الْوَصْلُ» أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً؛ لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل<sup>(١)</sup>، «وتأليتك» مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، «والذى» نعت لمحذوف، والتقدير: وثالث الفعل الذى ابتدء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدء<sup>(٢)</sup> أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذى قبله. ثم قال:

(ص) وَأَكْبِرُ أَوْ أَشِيمُ فَأُفْلَكِي أَعْلُ<sup>(٣)</sup> \* عَيْتًا وَصَمَّ بِجَاكِبُورٍ فَاخْشَلِي

(ش) يعنى أن فى «فأ» الفعل الماضى الثلاثى المتعل العين ثلاث لغات: الأولى: إخلاص الكسر [ وهى المشار إليها بقوله: «وأكبير».

الثانية: الإشمام ]<sup>(٤)</sup> وهى المشار إليها بقوله أَوْ أَشِيمُ. وحقيقته عند

الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صورة<sup>(٥)</sup> الضمة.

<sup>(١)</sup> الفعل المضارع يفتتح بحرف المطاوعة، والمبنى للمجهول منه يضم أوله وثانيه، كما تقول فى «تَدْخُرْ تَدْخُرْ» وفى «تَكْمُرْ تَكْمُرْ».

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، ت الذى وصلته الذى بهمز الوصل والعائد فيه ابتدء، وفى هـ، ز الذى ابتدء بهمز الوصل وصلته الذى بهمز الوصل والعامل فيه ابتدء، وفى ظ الذى وصلته بهمز الوصل والعامل فيه ابتدء.

وما أثبتته من ش، ك أدق وأوضح.

<sup>(٣)</sup> «المعل ما كان فيه حرف علة، والمعل ما تُصرف فيه بأن دخله إعلال تصريفي».

شرح المازدى ٢: ٢٦٠.

<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> (صورة) ساقطة من ش، ز.



وهاتان اللغتان<sup>(١)</sup> فصبيحتان، وقُرىء بهما في المتواتر<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: إخلاص الضم. وهي<sup>(٣)</sup> المشار إليه بقوله: [وَضُمَّ جَاكُورٌ. ومنه قوله]:<sup>(٤)</sup>

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ؟  
لَيْتَ سَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(٥)</sup>

وشمل قوله<sup>(٦)</sup>: «فَأَثْلَاكِي» المفتوح العين نحو: بَاعَ<sup>(٧)</sup>، والمكسور العين كَحَافٍ وشمل قوله: «أَعْلٌ» ما عينه ياء. كَبَاعَ، وما عينه واو كَقَالَ. والأصل في هذه اللغات كلها / فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، <sup>٧٧</sup> فأصل في بيع بخلاص الكسر يُيع فاستثقلت الكسرة في الياء فثقلت إلى الفاء<sup>(٨)</sup> وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قِيلَ قُويل<sup>(٩)</sup> فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فثقلت إلى القاف وبقيت الواو

(١) في الأصل «الغتان» تحريف من التاسخ.  
«اللغتان» ساقطة من هـ.

(٢) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاوورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد.  
قريء قوله تعالى في سورة هود آية: ٤٤ (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَنَا سَمَاءُ الْفُلْبَى وَيُغِيضْ الْمَاءُ) بالإشمام في قيل ويغيض. انظر النشر في القراءات ٢: ٢٠٨ ومجمع القراءات ٣: ١٤٤.

(٣) في ز، ك «وهو».

(٤) ما بين المقولين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) الرجز لرؤية بن العجاج وروى في الديوان ١٧١

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ

لَيْتَ سَبَاباً يَبِيعُ فَاشْتَرَيْتَ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٠٥، وشرح ابن عقيل ١: ٥٠٣، وأوضح المسالك ١: ٣٨٥، وشرح

الشواهد للعينى ٢: ٦٣، وشرح التصريح ١: ٢٩٥.

(٦) وقوله ساقطة من ظ.

(٧) في ك «نحو خان».

(٨) في ط، ك «الباء».

(٩) في ز «قوله» تحريف.

ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها<sup>(١)</sup>، وأما على لغة قول وبُوع فإن الكسرة محذوف من حرف العلة<sup>(٢)</sup> فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها وأما لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين. «وقائلًا كَيْت» مفعول «باشيم» على إعمال الثانى، ومفعول «أكيز» محذوف، «وأعل» فى موضع الصفة لثلاثى، «وعَيْتًا» تمييز، «وضم» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه<sup>(٣)</sup>، فى معرض التفصيل، وخبره «جاء»، وقصره ضرورة، «واحتيل» معطوف على جاء، «وكيوع» فى موضع الحال من فاعل «جاء». ثم قال:

(ص) وَإِنْ بِشَكْلٍ خِفَ لَبْسٌ يُجْتَنَّبُ \* .... (٤)

(ش) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل، ثرك ذلك الشكل الموقع فى اللبس، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه، وذلك نحو: يبيع العَبْدُ. إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب فقلت: يَبْتَ يَا <sup>٧٧</sup>عَبْدُ، بإخلاص<sup>(٥)</sup> الكسر<sup>(٦)</sup>، لم يُعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول، فيترك الكسر ويرجع إلى الضم<sup>(٧)</sup> أو الإشمام وكذلك: ظَلْتُ يَا زَيْدُ<sup>(٨)</sup> إذا أسندته<sup>(٩)</sup> إلى ضمير المخاطب فقلت: ظلت بالضم التيس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما «وإن» شرط، «ويخيف» فعل

(١) وكسر ما قبلها» ساقط من ش.

(٢) فى ز «الصلة» تحريف.

(٣) فى ش «وسوغ الابتداء بالنكرة كونها».

(٤) أكمل بيت الألفية فى ش.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِفَ لَبْسٌ يُجْتَنَّبُ وَتَا يَتَاغَ قَدْ يَرَى لَيْتَهُ حَبَّ  
وسيرد فى موضعه فى الأصل، وفى بقية النسخ بما فى ذلك ش.

(٥) «إخلاص» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك زيادة «إخلاص الضم والإشمام ولو قلت بمت يا عبد بالكسر» وهى غير لازمة

(٧) فى الأصل، ك «الضمير» تحريف.

(٨) فى ز «ظلت زيد» تحريف.

وفى ظ، ت «ظلت زيداً» تحريف.

(٩) فى ظ «أسندته أيضاً».

الشرط، «ولَيْش» مفعول لم يسم فاعله، «وَيْشْكُلِي» متعلق بخيف، «وَيُجْتَنَّبُ» جواب الشرط. ثم قال:

(ص) ... \* وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِيَتَخَوِ حَبِّ

(ش) يعنى أنه قد يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف<sup>(١)</sup> نحو: حَبِّ وردَّ ما جاز فى «فاء»<sup>(٢)</sup> باع من كسر وإشمام وضم وقد قُرِئ (هَـذِـه بِضَاعَتُنَا رِذْثٌ لِّئِنَّا)<sup>(٣)</sup> بكسر الراء، وفُهِم من قوله: «قَدْ<sup>(٤)</sup> يُرَى» أن ذلك قليل، ولم يقرأ بها فى المتواتر، «فَمَا» مبتدأ موصول، وصلته<sup>(٥)</sup> لباع، «وقَدْ يُرَى» الخبر، و«لِيَتَخَوِ» فى موضع المفعول الثانى لِیُرَى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِفَا بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلَى \* لِمَى اخْتَارَ وَالْفَادَ وَيُشَبِّه يَتَجَلَّى

(ش) يعنى أن ما كان من [الفعل]<sup>(٦)</sup> المعتل<sup>(٧)</sup> العين على وزن «افتعل» نحو: اخْتَارَ، وعلى وزن «انْفَعَلَ» نحو: انْقَادَ، وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز<sup>(٨)</sup> / فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: <sup>٧٨</sup>  
اخْتِيزَ واخْتَوَزَ وبالإشمام، وفُهِم من تمثيله «باختَارَ»<sup>(٩)</sup> وانْقَادَ، أن ما صحت عينه<sup>(١٠)</sup> من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو: اغْتَوَزَ بل يجرى

(١) فى ش «المضعف» تحريف.

(٢) «فاء» ساقطة من ز.

(٣) سورة يوسف، آية: ٦٥.

قرأ بذلك الحسن، وعلقمة، والأغمش.

انظر: الإملاء ٢: ٣٠، والبحر ٣٢٥، وروح المعانى ١٣: ١٢.

(٤) «قد» ساقطة من ت.

(٥) فى ز «فما موصولة وصلتها كباع».

(٦) «الفعل» تكملة من هـ، ك.

(٧) فى ش «معتل» تحريف.

(٨) فى ز «ما يجوز».

(٩) فى الأصل «باختيار» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ظ زيادة «ما صحت عينه أى من الإعلال فهو معتل ليس معلا».

والزيادة هنا غير لازمة.

مجرى الصحيح، «وما» موصولة مبتدأ، وصلته<sup>(١)</sup> «لَفَا بَاغ» وخبره<sup>(٢)</sup> لما العين تلى، «وَالْعَيْنُ» مبتدأ خبره تلى، والجملة صلة «مَا» الثانية، وفي «اِخْتَارَ» متعلق بتلى والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة<sup>(٣)</sup> لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما، «وَيُنَجِّلِي» فى موضع الصفة لشيئهِ أى وما يشبههما فى الوزن والإعلال. ثم إِنَّ الذى ينوب عن الفاعل أحد<sup>(٤)</sup> أربعة أشياء: المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور. وقد ذكر فى أول الباب المفعول به، وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

(ص) وَقَائِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مُصَدِّرٍ • أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ يَنْبِئُ بِحَرَى

(ش) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين / فلا يجوز: يَسِيرُ وَقْتُ، ولا مَجْلِسٌ مَكَانٌ. وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز يَسِيرُ سَحَرٌ<sup>(٥)</sup>، ولا مَجْلِسٌ عِثْدَكَ<sup>(٦)</sup> أو ما يقبل النيابة من مصدر. ويشترط أيضاً فى نيابته: أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سُبْحَانَ<sup>(٧)</sup> أو حرف جر يعنى مع منجروده، ويشترط فى نيابته أن لا يلزم طريقة<sup>(٨)</sup> واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من

(١) فى ش، ظ، ك «وصلتها» ويجوز التذكير والتأنيث.

(٢) فى ك «وخبرها» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على «ما» الموصولة.

(٣) «الثلاثة» ساقطة من ت.

(٤) فى ت «على أحد» تحريف.

(٥) «سحر» ساقطة من ز.

(٦) أجاز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف فى نحو قولك: مَجْلِسٌ عِثْدَكَ ينصب الدال؛ لأنه ملازم

للفظية: فعلى مذهبه يكون فى محل رفع

انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠، وشرح المرامى ٢: ٢٩، وحاشية الصبان ٢: ٦٤، وحاشية

الحضرى ١: ١٧١

(٧) فى ش «سبحان الله».

(٨) فى الأصل «طريقة أخرى» تحريف.

قوله: «وَقَابِلٌ».

فإنك إذا «وُتِّمَ» إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك، فمثال ما توفرت فيه شروط النياحة: سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ قَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا، إِنَّ أَقْمَتَ الْمَجْرُورِ.

وسيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ قَرْسَخَيْنِ<sup>(١)</sup> سَيْرًا شَدِيدًا<sup>(٢)</sup>، إن أَقْمَتَ ظرفُ الزمان. وسيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ قَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقْمَتَ ظرفُ المكان. وسيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ قَرْسَخَيْنِ<sup>(٣)</sup> سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقْمَتَ المصدر. «وَقَابِلٌ» مبتدأ، «وَمِنْ ظَرْفٍ» متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به «وَوَحْيٍ» بمعنى حقيق، وهو خبر المبتدأ، «وَبَيِّنَاتٍ» متعلق به. ثم / قال:

٧٩  
أ

(ص) وَلَا يَثْرُبُ بَعْضُ هَٰذِهِ إِنْ وُجِدَ \* فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

(ن) اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته. هذا هو<sup>(٤)</sup> مذهب «البصريين».

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم<sup>(٥)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَقَدْ يَرِدُ»، وفهم منه أن ذلك قليل. ومنه قراءة بعضهم: (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا

(١) «فرسخين» ساقطة من ظ، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك وشديده تحريف.

(٣) «فرسخين» ساقطة من ت.

(٤) «هو» ساقطة من ه، ظ.

(٥) ينوب الظرف، والمصدر، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش والكوفيين، استناداً إلى قراءة بعضهم (الآية) ومنع ذلك البصريون. انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠ والتسهيل ٧٧، وشرح الرمادى ٣٢:٢، والهمع ٢٦٥:٢ والنشر ٣٧٢:٢.

يَكْسِبُونَ<sup>(١)</sup> على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو «بِمَا كَانُوا»<sup>(٢)</sup> مع حضرة المفعول به وهو «قَوْمًا»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «بَغَضٌ» فاعل بينوب، «وهذه» إشارة إلى الأربعة المذكورة<sup>(٤)</sup>، «وإن وُجِدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

وفاعل «يَرُدُّ» ضمير مستتر. والتقدير: وَقَدْ يَرُدُّ ذَلِكَ، أى نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

(ص) رَبِّانْفَاقِي قَدْ يَرِيبُ الْثَانِ<sup>(٥)</sup> مِنْ . بَابِ كَسَا فِيمَا الَّتِي تَأْسُهُ أَمِنْ

(ش) يعنى أَنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب  $\frac{٧٩}{ب}$  «كَسَا» وَيُعَيَّرُ أيضاً عن هذا النوع بباب «أَعْطَى»، وهو ما كان المفعول / الثانى فيه غير الأول، واحترز به من<sup>(٦)</sup> المفعول الثانى من<sup>(٧)</sup> باب «ظَنَّ» وذلك مع أمن اللبس. فنقول على هذا: كُسِيَ زَيْدًا ثَوْبٌ، وَأُعْطِيَ صَمْرًا دِرْهَمٌ<sup>(٨)</sup>، وفهم من قوله: «فِيمَا الَّتِي تَأْسُهُ أَمِنْ». أنه إذا وجد

(١) سورة الجاثية. آية: ٤١.

قرأ بذلك عاصم، وشيبة، وأبو جعفر، والأعرج.

انظر معانى الفراء ٤٦: ٣، والإملاء ١٢٥: ٢، والبحر ٤٥: ٨، والنشر ٣٧٢: ٢.

(٢) فى ت «بما كانوا يكسبون» اكتفت بموضع الشاهد.

(٣) فى الأصل، ه، ت «قوم» تحريف من الناسخ.

(٤) والمذكورة ساقطة من ش.

(٥) فى ز «الثانى» تحريف.

(٦) فى ت «عين».

(٧) فى ه، ز «فى».

(٨) فى الأصل، ظ، ت «وأعطى الدرهم عمراً».

وفى ه «وأعطى عمراً الدرهم».

وفى ز «وأعطى عمراً الدرهم».

والمثال الملتب فى ش، ك هو الأدق.

يجوز نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس كما مثل، وكذلك يجوز نيابة المفعول الأول كقولك: كُسِيَ

زَيْدٌ ثَوْبًا، وَأُعْطِيَ صَمْرًا دِرْهَمًا.

لبس<sup>(١)</sup> وجب إقامة الأول كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ عُمْراً.

وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق<sup>(٢)</sup>؛ لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب: «يُؤْتَى مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ».

«وقد» [هنا]<sup>(٣)</sup> إما للتحقيق؛ لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول، فإنه أكثر، «وبِاتِّفَاقٍ» متعلق بينوب وكذلك «فيما»، «وَالثَّانِي»<sup>(٤)</sup> فاعل. «وَمِنْ بَابٍ» في موضع الحال من الثَّانِي<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) فِي بَابِ ظَنْ وَأَرَى الْمَعِ اشْتَهَرَ \* ...

(ش) يعنى أنَّ نيابة المفعول الثانى من باب «ظَنْ» وهو ما هو خبر فى الأصل، والمفعول الثانى من باب «أَعْلَمَ» وأصله المبتدأ، اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه فى<sup>(٦)</sup> [باب]<sup>(٧)</sup> «ظَنْ» أنه خبر فى الأصل، والنائب عن الفاعل مخبر عنه فَنَتَقَاتِبُ، ووجه منعه فى «أَعْلَمَ» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فتنتز المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع / وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى

أ. ٨٠  
أ

(١) فى ز «اللبس» تحريف.

(٢) اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الأول فى باب كساء، وظن، ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم.  
وذهب ابن مالك «أنه لا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن ثانى المفعولين جملة أو شبهها».

انظر التسهيل ٧٧ وشرح الرمادى ٣٤: ٢.

(٣) «هنا» تكملة من ظ، ك.

وفى ز «هاهنا».

(٤) فى ز، ظ «والثانى» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ظ «الثانى» تحريف.

(٦) فى ش «من».

(٧) «باب» تكملة من ش، ز، ظ، ك.

جواز<sup>(١)</sup> نيابتهما وهو اختيار الناظم<sup>(٢)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) .... \* وَلَا أَرَى مَثْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(ش) وظهور القصد هو عدم اللبس، فيجوز عنده ظَرْقُ قَائِمٍ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>.

وَأُعْلِمَ زَيْدًا قَرْنَهُ مُشْرِجًا. وفهم من سكوته عن المفعول<sup>(٤)</sup> الأول من باب «ظَرْقٌ وَأُعْلِمَ» أنه يجوز<sup>(٥)</sup> نيابتهما<sup>(٦)</sup>، بلا خلاف<sup>(٧)</sup>، وفي «بَابِ» متعلق باشتقاق وهو خير عن المنع، «وَالْقَصْدُ» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظَهَرُ» ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ \* بِالرَّافِعِ التَّضْبُّ لَهُ مُحَقَّقًا

(ش) يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: «مَا سِوَى النَّائِبِ» جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. أَمَامَ<sup>(٨)</sup> زَيْدٌ إِعْطَاءً، فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، «وَمَا» مبتدأ موصول، صلته<sup>(٩)</sup> «سِوَى النَّائِبِ»، «وَمِمَّا»

(١) في ز، ظ، ك «اجازة» وما أثبت أدق.

(٢) انظر التسهيل ٧٧.

(٣) في ظ «ظَرْقٌ زَيْدٌ قَائِمًا».

هذا المثال يتفق مع مَنْ منع نيابة المفعول الثانى فى باب ظَرْقٌ.

(٤) «المفعول» ساقطة من ش.

(٥) فى ظ «لا يجوز» تحريف.

(٦) فى ش، ظ «نيابتهما باتفاق».

(٧) قال الرضى: «لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت إذ معنى: أعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً، وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولى علمت أولى فتقول: أُعْلِمْتُ زَيْدًا أَبَاكَ».

شرح الكافية ١: ٨٤، وانظر التسهيل ٧٧ وشرح للمرادى ٣٤: ٢.

(٨) فى الأصل، ك «أمام» تحريف.

(٩) فى ش، ز، ك «موصولة وصلتها» جائز.



متعلق<sup>(١)</sup> بالاستقرار<sup>(٢)</sup> العامل في الصلة، «وبالرافع» متعلق بعلق، «والنصب»  
لَهُ» مبتدأ وخبر، والجملة خبر ما، «وَمُحَقَّقًا» حال من الضمير المستتر في له  
العائد على النصيب.



---

<sup>(١)</sup> في الأصل وبما متعلق به بالاستقرار ولا حاجة للذكر «به».

<sup>(٢)</sup> في ظ «وبما علق متعلق بالاستقرار» بإضافة علق تصحيف.

## ( اشتغال العامل عن المعمول ) / نـ

(ش) المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق، ومن شرطه: صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن يكون<sup>(١)</sup> إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفاً؛ لأنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال<sup>(٢)</sup>:

(ص) **إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً<sup>(٣)</sup> شَغَلَ \* عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ اِخْلَلَ**  
**فَالسَّابِقُ النِّصْبَ بِفِعْلِ أَضْمَرَا \* حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ**

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ<sup>(٤)</sup> ذلك<sup>(٥)</sup> الاسم السابق، أو عن<sup>(٦)</sup> نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق [أو انصب محله]<sup>(٧)</sup> بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زَيْدًا صَبَرْتُه، ومثال المشتغل عن نصب<sup>(٨)</sup> محله عَمَرًا مَرَزْتُ بِهِ، وفُهِم من قوله: «مُوَافِقٍ» مطلق الموافقة. فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير: صَبَرْتُ زَيْدًا صَبَرْتُه، وَجَاوَزْتُ عَمَرًا مَرَزْتُ بِهِ.

(١) فى ت «أن يكون» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ك، ت «قوله».

وفى ز «ثم قال قوله».

(٣) «فعلاً» ساقطة من ظ.

(٤) «لفظ» ساقطة من ظ.

(٥) فى هـ، ت «ذاك»

(٦) وعن «ساقطة من هـ، ز، ط، ك، ت».

(٧) ما بين القوتين تكملة من هـ، ز، ك، ت.

(٨) فى ت «لفظ» تحريف.

وهذا التقدير<sup>(١)</sup> لا يُنطق به؛ لأنَّ الفعل الثانى عوض<sup>(٢)</sup> منه فلا يجمع بينهما. ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق [قلو قلت: زيدا] أَنْتَ تَصْرِيْهُ. لم يجوز النصب للفصل بأنْتِ<sup>(٣)</sup> «وَأَنْ» حرف شرط، «وَمُضْمَرٌ» فاعل بفعل محذوف يفسره «شَغَلَ»، «وَسَائِقِيْ» نعت لاسم، «وَيَفْعَلٌ» مفعول بِشَغَلَ، «وَعَنْهُ» متعلق بشغل والضمير فيه عائد / على الاسم السابق «وَالْبَاءُ» فى «يَتَضَيَّبُ» بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه، «وَيَتَضَيَّبُ» متعلق بشغل، والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق<sup>(٤)</sup> والظاهر<sup>(٥)</sup> فى «أَلْ» فى قوله: «أَوْ الْحَلَّ» أنها معاقبة للضمير والتقدير: بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء فى «لَفْظِيْ» عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن. وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية<sup>(٦)</sup> فترجح الأخذ به، «وَالسَّائِقِيْ» مفعول بفعل<sup>(٧)</sup> مضمر يفسره انصبه، «وَيَفْعَلُ» متعلق بانصبه، «وَأُضْمِرَا» فى موضع الصفة لفعل، «وَحَتْمًا» نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضماراً حتماً، ويحتمل أن يكون<sup>(٨)</sup> حالاً من الضمير فى أضمر، «وَمُؤَافِقِيْ» نعت لفعل بعد نعتة بالجملة، «وَلِيَّاً» متعلق

(١) والتقدير ساقطة من ت.

(٢) عوض ساقطة من ظ.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ظ.

وكذلك ز مع اختلاف العبارة كما يلي:

«وبين الاسم السابق هشى يستغنى عنه نحو: أنت فى قولك: زَيْدٌ أَنْتَ تَصْرِيْهُ. فإن وقع الفصل بهذا ومثله. قلت: زَيْدٌ أَنْتَ تَصْرِيْهُ لم يجوز النصب للفصل بأنْتِ» والزيادة هنا تفيد.

(٤) والسابق ساقط من ك.

(٥) فى هـ. «والظاهر أن» تحريف.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٦١٤:٢

(٧) فى ز «بفعل مقدر».

(٨) فى ظ «أن لا يكون» تحريف.

بموافق، «وما» موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إنَّ الاسم السابق لفعل ناصب<sup>(١)</sup> لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع<sup>(٢)</sup> النصب على الرفع ومُسَوِّ فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ حَتَّىٰ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا • يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(ش) يعنى أنَّ الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، واختص بالفعل: أدوات<sup>(٣)</sup> الشرط، وأدوات<sup>(٤)</sup> التخصيص، وأدوات الاستفهام / غير<sup>(٥)</sup> الهمزة. وذكر منها<sup>(٦)</sup> أن وحيشما فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَقِيَّتُهُ فَأَجْعِلْ إِكْرَامَهُ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيَّتُهُ يُكْرِمُكَ.

[ومثال ذلك في التخصيص]<sup>(٧)</sup> هَلَا زَيْدًا كَلَمْتَهُ.

[ومثال الاستفهام]<sup>(٨)</sup> وَمَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ [يُكْرِمُكَ]<sup>(٩)</sup>

وجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله<sup>(١٠)</sup>:

(ص) وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِيتِدَا يَخْتَصُّ بِالرُّفْعِ التَّزِمُهُ أَبَدًا

(١) نى ز، ك «لفعل الناصب» وعبارتها أدق.

(٢) نى ز، ظ «أو راجع».

(٣) نى ز «كأدوات» تحريف.

(٤) نى ز «وأدوات منها التخصيص».

(٥) نى ش، ه، ز، ك، ت «ما عدا».

(٦) «منها» ساقط من ز. ويريد بقوله منها أى مما يختص بالفعل.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.

وفى الأصل، ه، ز، ظ، ت «ومثل ذلك».

(٨) «ومثال الاستفهام» تكملة من ش، ك.

(٩) «يكرمك» تكملة من ز، ك.

(١٠) «بقوله» ساقط من ز. وفى ظ، ك «فقال».

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ ثَلَاثًا مَا لَمْ يَزِدْ<sup>(١)</sup> \* مَا قَبْلُ مَعْمُولًا يَأْبَغُ وَجِدْ<sup>(٢)</sup>

(ش) فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، ومثال ذلك: «إِذَا» التي للمفاجأة<sup>(٣)</sup>، وليتما الابتدائية نحو: خَرَجْتُ قِيَادًا زَيْدٌ، يَضْرِبُهُ عَقْرُو، وليتما زيد أكرمه. والثاني: أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما<sup>(٤)</sup> لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر<sup>(٥)</sup> نحو: زَيْدٌ مَا أُكْرِمُهُ وَعَقْرُو لِأُكْرِمَتِهِ<sup>(٦)</sup>.

وإعراب البيت الأول واضح، وأما البيت الثاني ففيه تعقيد<sup>(٧)</sup> ويتبين بالإعراب، «فَالْفِعْلُ» فاعل بفعل<sup>(٨)</sup> يفسره ثَلَاثًا، «وما» موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و«ما» الثانية موصولة فاعلة «ببرد» واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، «وَالْهَاءُ» في قبله عائدة على الفاصل، «وَمَعْمُولًا»<sup>(٩)</sup> حال من «ما» الثانية «وما» / الثالثة<sup>(١٠)</sup> موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها «وَجِدْ»،  
 $\frac{٨٢}{١}$  «وَيَبْغُ» متعلق بوجود، وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف<sup>(١١)</sup> بعده

(١) في ظ، ت «ما لن» تحريف.

(٢) في الأصل «ما قبله معمول ما بعد وجد» تحريف.

(٣) في ش «إذا المفاجئة».

(٤) في هـ، ز، ط، ت «بما» تحريف، على بناء الفعل بفصل للمجهول.

(٥) في ز «الصدر».

(٦) في ش «ما أكرمته» وفي ظ «لا أكرمه».

(٧) في ظ، ت «تعبير» تحريف.

(٨) في ش «يفعل محذوف» وفي ك «يفعل مضمر».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ت «ومعمول» وفي ك «ومعمول الحال حال» والصراب ما أثبت كما في هـ، ز والألفية.

(١٠) في ت «الثانية».

(١١) في هـ، ز «المضاف إليه».

أي بعد الفاصل<sup>(١)</sup> وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

(ص) وَاخْتِيزَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ \* وَتَعَدَّ مَا إِذَا وَهُوَ الْفِعْلُ غَلَبَ  
وَتَعَدَّ غَاظِفٌ بِلَا فَضْلٍ عَلَى \* مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً

(ش) فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعلٍ يقتضى الطلب، وذلك الأمر نحو<sup>(٣)</sup>: زَيْدًا اضْرِبْهُ.

والدعاء نحو: اللَّهُمَّ زَيْدًا ارْحَمْنِي.

والنهي نحو<sup>(٤)</sup>: زَيْدًا لَا تَكْهِنُنِي.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو «مَا» و«إِنْ» النافيتين، وهمة الاستفهام نحو: مَا زَيْدًا صَبَرْتَهُ، وَإِنْ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ، وَأَزَيْدًا رَأَيْتَهُ.

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرية بالفعل نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا. كَلَمْتُهُ، ومثله قوله . عز وجل - <sup>(٥)</sup>: (يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِي وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيمًا)<sup>(٦)</sup> واحترز بقوله: «بِلا فَضْلٍ» من أن يقع بين حرف العطف

(١) في هـ ، ز ، ظ «الفعل».

(٢) في ز «سببين منها».

(٣) في ز «نحو قولك».

(٤) في ت «في نحو».

(٥) في ز ، ظ «تعالى».

(٦) سورة الإنسان. آية: ٣١.

والمعطوف<sup>(١)</sup> فاصل نحو: قَامَ / زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُوٌ فَكَلَفْتُهُ؛ لأنَّ حكم المعطوف ب في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب؛ لأنَّ الطلب طالب للفعل، وتبَّعد الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالب فيها أن يليها الفعل، ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف<sup>(٢)</sup> عليه «وَنَضِبْتُ» مفعول لم يسم فاعله باختير<sup>(٣)</sup>، «وِذِي طَلَبْتُ» نعت لفعل، «وَتَبَّعْتُ» معطوف على «قَبِلْتُ»، وهو<sup>(٤)</sup> متعلق باختير، «وَمَا» موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق<sup>(٥)</sup> «وَلَا يَلَاؤُهُ» مبتدأ، وهو مصدّر مضاف إلى المفعول الثاني، «وَالْفِعْلُ» مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر؛ لأنَّ الناظم يطلق وَلَى على تبع في هذا النظم كثيراً «وَعَلَبْتُ» في موضع الخبر لإيلاؤُهُ، «وَتَبَّعْتُ» معطوف على «تَبَّعْتُ» في البيت الأول، «وَيَلَا فَضْلِي» متعلق بعاطف «وَعَلَى» كذلك، «وَأَوَّلَا» ظرف متعلق بمستقر<sup>(٦)</sup>. واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً، كالجمله ذات الوجهين<sup>(٧)</sup>. ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

(ص) وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ فِعْلاً مُخْتَبِراً \* بِهِ عَنْ اسْمِ<sup>(٨)</sup> فَأَعْطَفَنَ مُخْتَبِراً

(ش) فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين: وهى التى صدرها مبتدأ<sup>(٩)</sup> وعجزها

(١) فى ز «ومعطوفه».

(٢) فى ت «والمعطوف».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «باختير وقبل متعلق باختير» وزيادتها هنا غير لازمة؛ لأنه سيذكرها لاحقاً.

(٤) فى ش، ك، ت «فهو»

(٥) «السابق» ساقطة من هـ.

(٦) فى الأصل، ش «بمستقر» تحريف.

(٧) فى ط، ك، ت «وجهين» تحريف.

(٨) فى ز «الاسم» تحريف.

(٩) فى ز «اسم» وهذه أدق.

فعل كقولك<sup>(١)</sup> زَيْدٌ قَامَ وَعَفْرًا كَلَفَتْهُ، فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدورها<sup>(٢)</sup>، ولا ترجيح<sup>(٣)</sup> / لواحد من الوجهين على الآخر، وتحوّز<sup>(٤)</sup> في ٨٣  
تسمية الاسم السابق معطوفاً والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفاً. «فَالْمَعْطُوفُ»  
فاعل بـ «تَلَا»، «وَمُخْبِرًا» نعت لـ «فُعْلًا»، و«يَه» في موضع المفعول الذي لم  
يُسم فاعله بـ «مُخْبِرًا»، و«عَرَنَ اِسْم» متعلق بـ «مُخْبِرًا»، ويجوز أن يكون  
مفعولاً لم يسم فاعله بـ «مُخْبِرًا»، «وَيَه» متعلق بـ «مُخْبِرًا» و«فَاعْطِفْنَ» جواب  
الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:  
(ص) وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجْعٌ<sup>(٥)</sup> \* ...

(ش) يعنى أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجح  
وموجب الرفع وتساوى الوجهين. ومثال ذلك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وإنما كان الرفع  
راجحاً لعدم الحذف، بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، «وَالرُّفْعُ»  
مبتدأ، «وفى» متعلق به، «وَرَجْعٌ» خبر المبتدأ. ثم تَمَّ البيت بقوله<sup>(٥)</sup>:  
(ص) ... \* فَمَا أُبَيِّحُ أَعْلَ وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ

(ش) لأنه مستغن عنه. ثم قال:

(ص) وَقَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ \* أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضْلٍ يَجْرِي

(ش) يعنى أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف  
الجر<sup>(٦)</sup> أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع

(١) فى الأصل، هـ «كقوله» تحريف.

(٢) حيث يجوز فى هذه الحالة نصب «عَفْرًا» مراعاة للعجز، ورفعه مراعاة للصدر.

(٣) فى ش «ولا أرجح» تحريف، وفى ظ «ولا ترجح» تحريف.

(٤) فى ظ «مرجح» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز، ظ «فقال»

(٦) فى ظ «جر».



الأقسام المذكورة، فنحو: **إِنْ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، وَإِنْ زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاهُ،** يجرى مجرى **إِنْ زَيْدًا صَبَرْتُهُ،** في وجوب النصب / ونحو: **أَزَيْدًا<sup>(١)</sup> مُرِبِهِ،** ومُرِبُ<sup>٨٣</sup> بِأَخِيهِ، يجرى مجرى **أَزَيْدًا<sup>(٢)</sup> صَبَرْتُهُ،** في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ أَنْ نَحْو: زَيْدًا<sup>(٣)</sup> صَبَرْتُ غُلَامَ أَخِيهِ وَصَاحِبَ غُلَامِ أَخِيهِ وَغَيْرَهُمَا<sup>(٤)</sup>»** مما يتعدد<sup>(٥)</sup> فيه المضاف يجرى مجرى: **زَيْدًا صَبَرْتُ غُلَامَهُ؛** لأن قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ»<sup>(٦)</sup>** أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفعول بحرف الجر نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ.** يجرى مجرى<sup>(٧)</sup> ما كان<sup>(٨)</sup> المجرور فيه مضافاً متحداً كان<sup>(٩)</sup> أو متعدداً نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِأَخِيهِ وَمَرَزْتُ بِغُلَامِ أَخِيهِ.**

«وَقَضِلُّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً، ومرفوعاً إذا كان التقدير: أن يفصل<sup>(١٠)</sup> المشغول. والأول أحسن؛ لأن التقدير الثاني فيه خلاف<sup>(١١)</sup>. وخبره «يَجْرِي»، و«يَخْوَفُ»<sup>(١٢)</sup> متعلق «بِقَضِلِّ» وكذلك<sup>(١٣)</sup> «بِإِضَافَةٍ»، و«وَقَضِلُّ» متعلق بيجرى. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ظ، ت «زيداً».

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «زيداً».

(٣) في الأصل «زيد» تحريف.

(٤) في ش، ك، ت «ونحوهما».

(٥) في ت «تعدد».

(٦) في الأصل، هـ، ز، ظ «إضافة» والصواب ما أثبت كما في ش، ك، ت والألفية.

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مجراه».

(٨) في هـ، ز «سواء».

(٩) في هـ، ز، ظ «أو كان».

(١٠) في ت «أن انفصل».

(١١) أي في رفع المصدر النائب عن الفاعل، ففي ذلك خلاف أجازته جمهور البصريين، ووافقهم ابن مالك

في التسهيل ١٤٢.

(١٢) في ز «ويحرف جره».

(١٣) في ظ «وكذا».

(ص) وَسَوِيَ فِي ذَا الْبَابِ وَضْفًا ذَا عَمَلٍ • بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

(ش) : يعنى أَنَّ [الوصف]<sup>(١)</sup> الذى يعمل على الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير<sup>(٢)</sup> العامل فى الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعال التفضيل /؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر [عاملاً]<sup>(٣)</sup> فنحو: أَزِيدًا<sup>(٤)</sup> أَنْتَ صَارِيَهُ كقولك: أَزِيدًا تَصْرِيَهُ<sup>(٥)</sup>. فإن قلت: قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال<sup>(٦)</sup> فى نحو: أَزِيدًا أَنْتَ تَصْرِيَهُ<sup>(٧)</sup> للفصل، والفصل موجود فى هذا المثال، قلت: لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال<sup>(٨)</sup> الفعل؛ بخلاف الوصف فإنه لا يستقل<sup>(٩)</sup> بنفسه بل لا بد له<sup>(١٠)</sup> من شيء يسند إليه فتتزل «أَنْتَ صَارِيَهُ». منزلة «تَصْرِيَهُ»<sup>(١١)</sup>، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر ويقول: «ذَا عَمَلٌ» من اسم الفاعل بمعنى المضى، فإنه لا يعمل ويقول: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ»، من اسم الفاعل العامل المقترون «بِالْ» الموصولة نحو: زَيْدٌ أَنَا الطَّارِيَةُ عَدَا. وفهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ»<sup>(١٢)</sup>. أَنَّ الصفة المشبهة لا تفسر

(١) «الوصف» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) فى هـ، ز «تفسيره» تحريف.

(٣) «عاملاً» تكملة من هـ، ز.

(٤) «أزِيدًا» ساقطة من ش.

وفى هـ «زِيدًا»، وفى ز «نحو زيد».

(٥) فى الأصل «كقولك إِنْ زِيدًا تَصْرِيَهُ» والمثال المثبت أدق.

(٦) فى الأصل «الاشتغال» تحريف.

(٧) فى الأصل، هـ، ز «إِنْ زِيدًا أَنْتَ تَصْرِيَهُ».

(٨) فى ظ «لا اشتغال».

(٩) فى ظ «لا يشتغل» ترحيف.

(١٠) «له» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١١) فى ز «أَنْتَ تَصْرِيَهُ» وهى أدق.

(١٢) «حَصَلَ» ساقطة من ش، ت.

[عاملاً<sup>(١)</sup>] لامتناع عملها فيما قبلها. «وَرَضَفًا» مفعول بِسَوٍّ، «وفى» متعلق بِسَوٍّ<sup>(٢)</sup>، وكذلك «بِالْفِعْلِ» والظاهر أَنَّ «يَكُ» تامة، «وَمَانِعٌ» فاعل بها، «وَحَصَلَ» فى موضع الصفة لمانع، والتقدير: إِنْ لَمْ يُوجَدْ مَانِعٌ<sup>(٣)</sup> حَصَلَ<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَغُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ \* كَغُلُقَةٍ يَنْفَسِ الْأَسْمُ الْوَاقِعِ

(ش) يعنى أَنَّ الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بِسَبَبٍ جرى مجرى السَّبَبِ والمراد «بالغُلُقَةِ» الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد «بالتابع» هنا النعت / كقولك: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُجِبُّهُ. أو عطف البيان<sup>(٥)</sup> كقولك<sup>(٦)</sup>: ب زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخَاهُ.

أو عطف<sup>(٧)</sup> النسق، كقولك: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ.

وإطلاقه فى التابع يومهم أَنَّ ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السَّبَبِ المعمول للمفسر. «وغلُقَةٌ» مبتدأ، «وحاصِلَةٌ» نعت له<sup>(٨)</sup>، و«يتابع» متعلق بحاصلة، «وغلُقَةٌ» خبر المبتدأ، «وينفَس» صفة<sup>(٩)</sup> لغلُقة<sup>(١٠)</sup> [والاسم مضاف إليه، والواقع نعت لاسم]<sup>(١١)</sup>.

(١) «عاملاً» تكملة من هـ، ز.

(٢) «وفى» متعلق بسوء» ساقط من هـ، ز.

(٣) «مانع» ساقطة من ت.

(٤) فى ش، ظ «حاصل».

(٥) «البيان» ساقطة من ظ. وما بعد «النعت» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) فى الأصل «كقولك».

(٧) «أو عطف» ساقط من ظ.

(٨) «وله» ساقط من ت.

(٩) فى الأصل، هـ، ز «صلة» تحريف.

(١٠) فى ز «للملقة».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

## ( تعدى الفعل ولزومه )

(ش) الفعل على قسمين متعد<sup>(١)</sup>، ولزام. وبدأ بالتعدى فقال:

(ص) **عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي<sup>(٢)</sup> أَنْ تَقِيلَ \* هَا غَيْرُ مَضْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ**

(ش) يعنى أنَّ علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زَيْدًا ضَرَبَتْهُ عَمْرُو، وَالْخَوَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ.

واحترز بهاء غير المصدر من «ها» المصدر فإنها تتصل بالتعدى واللازم، فليست علامة لواحد منهما<sup>(٣)</sup>. «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «أَنْ تَقِيلَ»، وهما مفعول بتصل، «وبه» متعلق بتصل. ثم قال:

(ص) **فَالْأَصْبُ بِهِ مَقُولَةٌ إِنْ لَمْ يَتَّب \* عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ**

(ش) يعنى أنَّ الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى بابه، وفُهِم من قوله: «فَأَنْصِبُ بِهِ»، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصبح الأقوال<sup>(٤)</sup>. وإعراب / البيت ٨٥  
واضح. ثم قال:

(١) فى ز «متعدى».

(٢) فى الأصل «المتعدى». والصواب ما أثبت كما فى الألفية، وبقية النسخ.

(٣) فى الأصل، ش، ك «منها».

(٤) اختلف البصريون والكوفيون فى ناصب المفعول. ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، وحجتهم فى ذلك أن أصل العمل للأفعال، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب له هو الفاعل، وحجتهم فى ذلك أن نصبه يدور مع الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هما الفعل والفاعل؛ لأنهما كالشئ الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. على حين ذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب له هو معنى المفعولية، لأنها صيغة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١: ٧٨.

(ص) وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى ... \*

(ش) يعنى أنَّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويُقال فيه غير متعد، وقاصر. «وَلَا زِمَ» خبر مقدم، «وَعَزَّيْتُ الْمُعْدَى» مبتدأ [مؤخر<sup>(١)</sup>] ثم إنَّ من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع فى بيان ذلك فقال:

(ص) ... وَحَيْثُم \* لُزِمَ أَفْعَالُ السَّجَايَا كُنْهَم

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه، وهو أن يكون دالاً على السجاياء، أي الطباع<sup>(٢)</sup> وهو ما دلَّ على معنى قائم<sup>(٣)</sup> بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك «بَيِّنْهُمْ»<sup>(٤)</sup> ومعناه كَثُرَ أَكْلُهُ، ومثله<sup>(٥)</sup> حقيق بكسر الميم وضمها، ثم قال:

(ص) كَذَا الْفَعْلُ وَالْمُضَاهَى الْقَعْنَسَا ... \*

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو «أَفْعَلُّ» كَأَقْشَرَةٍ<sup>(٦)</sup> وَأَطْمَنَّ «وَأَفْعَلَّلَ»<sup>(٧)</sup> كَأَحْرَجْنَمَ وَأَقْعَنْسَسَ، والمضاهى المشابه واصطلاحه<sup>(٨)</sup> فى هذا [الباب]<sup>(٩)</sup> أنه إذا علق الحكم على شبه شىء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: «وَأَقْعَنْسَسَ»<sup>(١٠)</sup> ومضاهيه. «وَأَفْعَلَّلَ» مبتدأ خبره «كَذَا» «وَالْمُضَاهَى»

(١) «مؤخر» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ، وهى زيادة لا لزوم لها. رغم أنه قال ولازم خبر مقدم.

(٢) فى ش، ز، ظ، ك، ت «الطباع».

(٣) فى الأصل، هـ «قام».

(٤) فى ز «بقوله كُنْهَم».

(٥) فى ت «ومنه».

(٦) فى هـ «أَقْشَرَةٍ» تحريف.

(٧) فى ظ، ت «الفعْل» خطأ من الناسخ.

هناك فرق بين وَزَنَ أَحْرَجْنَمَ وَأَقْعَنْسَسَ، ويحتمل هذا الفرق فى أن الميم أصلية فى «أَحْرَجْنَمَ»، والسين الثانية زائدة لللاحق فى «أَقْعَنْسَسَ».

(٨) فى ت «واصلاحه» تحريف.

(٩) «الباب» تكملة من ظ.

(١٠) فى الأصل «وأقنعس» تحريف.

معطوف على «افْعَلْ»، «وافْعَلْسَمَا»<sup>(١)</sup> مفعول بالمضاهي، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أى: والذى ضاهاه افْعَلْسَمَا [ثم]<sup>(٢)</sup> قال:

(ص) ... \* وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسًا

(ش) نحو: وَضَوْءٌ وَطَهْرٌ فِي النِّظَافَةِ، وَنَجَسٌ وَقَدَرٌ فِي الدَّنَسِ، «وما» موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:

(ص) أَوْ عَرَضًا ... \* ....

(ش) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل / غير لازم له <sup>٨٥</sup> <sub>ب</sub> نحو: مَرَضٌ وَكَيْسٌ وَنَشْطٌ، «وعَرَضًا» معطوف على «دَنَسًا»<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ص) ... أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَلَّةٌ فَأَنْتَدَا

(ش) يعنى أنَّ من علامة<sup>(٤)</sup> لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعدي إلى واحد. ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دَخَرْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ.

وَمَدَدْتُ الثُّوبَ فَأَنْتَدْتُ، واحترز بقوله «لِوَاحِدٍ» من مُطَاوَعِ المتعدي<sup>(٥)</sup> لاثنتين، فإنه متعد إلى واحد كقولك: عَلَّغْتُ زَيْدًا الْحِصَابَ فَتَعَلَّمَهُ. ثم قال:

(ص) وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَزْ ... ..

(ش) يعنى أنَّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضبعفه<sup>(٦)</sup> عنه عُذِّيَ إليه بحرف الجر نحو: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ، وَأَلَيْتُ

عَلَى عمرو. ثم قال:

(ص) ... \* وَإِنْ حَذِفَ فَالْإِضْبُ لِلْمُنْجَرِّ

(١) في الأصل «وافْعَلْسَمَا» تحريف.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في هـ، ط، ت «دَنَس» والصواب ما أثبت كما في الأصل، ش، ز، ك، والألفية.

(٤) في ش، هـ، ت «علامات».

(٥) والمتعدي «ساقطة من ش».

(٦) في الأصل، ط «لضعف».

(ش) يعنى أنَّ حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرّد، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) نَقْلًا ... \*

(ش) أى سَمَاعًا. كقوله:

٦٧ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ \* وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ<sup>(١)</sup>

أى أَلَيْتَ على حب العراق، فحذف حرف الجر، ونصب<sup>(٢)</sup> المجرور. وظاهر قوله: «نَقْلًا» أنَّ النقل راجع للنصب، وليس هو<sup>(٣)</sup> كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثانى بقوله:  
(ص) ... وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ \* مَعَ أَهْلِ لَيْسِ كَعَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا

(ش) يعنى / أَنَّ حذف<sup>(٤)</sup> حرف الجر «مَعَ أَنَّ وَأَنَّ» المصدريتين مُطْرَد<sup>(٥)</sup> ٨٦ إذا أُمِنَ اللبس فنقول: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ أَنَّكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ<sup>أ</sup> مِنْ أَنَّ تَقُومَ، وَعَجِبْتُ أَنَّ تَقُومَ.

وعَجِبْتُ أَنَّ يَدُوا، أى يُغْطُوا الدَّيَّةَ، احترز بقوله: «مَعَ أَهْلِ لَيْسِ» من نحو: رَغِبْتُ فِي أَنَّ تَقُومَ، وَرَغِبْتُ عَنْ أَنَّ تَقُومَ.

فلا يجوز حذف حرف الجر هنا؛ لئلا يلتبس، وإنما اطْرَدَ حذف حرف الجر مع «أَنَّ وَأَنَّ» لطولهما فى الصلة<sup>(٦)</sup>، واختلف فى موضعهما<sup>(٧)</sup> بعد

(١) الشاهد للمتلىس.

انظر: الكتاب ٣٨:١، والكتك للأعلم ١٧٢:١ وشرح ابن الناظم ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٤٥٧:١، ومعنى اللبب ٩٩:١ وشرح التصريح ٣١٢:١.

(٢) فى ش، هـ، ك، ت «وانتصب».

(٣) «هو» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «حذف» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «مطرّدا».

(٦) فى هـ، ز، ك، ت «بالصلة».

(٧) فى ط «موضعها».

الحذف، فقييل فى موضع جر، وقيل فى موضع نصب، وهو أقيس، وقوله: «وَأَنَّ مُحْلِفٌ» شرط، وادغم فاء مُحْلِفٌ فى فاء الجواب<sup>(١)</sup> بعد تسكينها، «وَنَقْلًا» مصدر فى موضع الحال<sup>(٢)</sup>، وفاعل يطرد: ضمير<sup>(٣)</sup> عائد على الحذف المفهوم من «مُحْلِفٌ». ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَفَنَ \* مِنْ أَلَيْسَنَ مَنْ زَارَكُمُ تَشِيجَ الْيَمَنِ

(ش) إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب «ظَنَ» فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً فى المعنى، وأصله<sup>(٤)</sup> أن يتقدم على ما ليس فاعلاً فى المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا.

فزيد هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى أخذ الدرهم، وكقوله<sup>(٥)</sup>: «أَلَيْسَنَ مَنْ زَارَكُمُ تَشِيجَ الْيَمَنِ»، «فَمَنْ زَارَكُمُ» مفعول أول لأَلَيْسَنَ، «وَتَشِيجَ الْيَمَنِ» مفعول ثان، والأول هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى لبس نسج اليمن «وَتَشِيجَ»<sup>(٦)</sup> مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج<sup>(٧)</sup>، ثم إن المفعول الأول<sup>(٨)</sup> فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى، وقسم يجب فيه تأخيرها،

وقسم يجوز فيه الوجهان /

وقد أشار إلى<sup>(٩)</sup> الأول بقوله:

٨٦  
ب

(١) يريد بـ «فاء الجواب» فى قوله «فالنصب».

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة «موضع الحال من الحذف المفهوم من مُحْلِفٌ» الزيادة هنا لازمة.

(٣) فى الأصل «وضمير» تحريف.

(٤) فى هـ، ت «فأصله».

(٥) فى الأصل، ش، ز، ط، ك «وكقولك».

(٦) فى ز «ونسج اليمن».

(٧) فى ز «منسوج اليمن».

(٨) «الأول» ساقطة من ط.

(٩) فى هـ، ز، ت «إلى القسم». وفى ط «إلى الوجه».



(ص) وَلَوْلَا الْأَصْلُ لَوُجِبَ عَرَا<sup>(١)</sup> \* ...

أى لموجب. لشيء موجب<sup>(٢)</sup>، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا.

أو الحصر<sup>(٣)</sup> نحو: مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا.

أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا.

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... \* وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّمًا قَدْ يُرَى

(ش) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا.

أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ<sup>(٤)</sup> زَيْدًا.

أو ملتبساً<sup>(٥)</sup> بضمير يعود على الثانى<sup>(٦)</sup> نحو: أَشْكَنْتُ الدَّارَ بِأَيِّهَا

وأما القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، فهو مستفاد من قوله: «وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى» «وَتَرَكْ» مبتدأ، خبره «قَدْ يُرَى»، «وَحَتَّمًا» مفعول ثانٍ بِيُرَى، «وَقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُرَى» للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزَإً إِنْ لَمْ يَحْضَرْ \* كَحَذَفِ مَا يَبْقَى جَوَائِزًا أَوْ حَصِرَ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف الفضلة. ولهم من إطلاقه فى الحذف أنه

(١) عرا: أى وُجِدَ.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «أى لموجب غشى وجاء» تركيب غير واضح.

وكذلك فى ظ «أى لموجب فشى وجاء».

وفى ت «أى لموجب لشيء وجب». وكلها من تصحيف النسخ.

(٣) فى ز «والحصر».

(٤) فى ظ «أعطيت» لا يجوز.

(٥) فى الأصل «ملتبساً» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، ك «الأول»، والصواب ما أثبت كما فى هـ، ز، ظ، ت.

يجوز حذفها اختصاراً واقتصاراً<sup>(١)</sup>، وشمل قوله: «فَضَّلَ» مفعول<sup>(٢)</sup> المتعدى إلى واحد نحو [ضَرَبْتُ]<sup>(٣)</sup>.

والأول من المتعدى إلى اثنين، كقوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: ( وَأَعْطَى قَلِيلًا [وَأَكْثَى]<sup>(٥)</sup> )

والثاني نحو قوله:<sup>(٦)</sup> (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)<sup>(٧)</sup>

والأول والثاني معاً نحو / (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)<sup>(٨)</sup>

٨٧  
١

وقوله: «إِنْ لَمْ يَضُرْ، أَى إِنْ لَمْ يَضُرْ حذفه<sup>(٩)</sup>، وذلك إذا كان جواباً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لمن قال<sup>(١٠)</sup>: مَنْ ضَرَبْتُ.

أو كان محصوراً نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا.

ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما<sup>(١١)</sup> اختصاراً ولا اقتصاراً. «وَحَذَفُ» مفعول مقدم «بِأَجْزٍ»، «وَأِنْ لَمْ يَضُرْ» شرط، ومعنى يَضُرُّ يَضُرُّ. يُقَالُ: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا. بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وقوله: «كَحَذَفٍ» هو على حذف مضاف، والتقدير: كَضَمِيرِ حَذَفٍ، «ومَّا» موصولة<sup>(١٢)</sup> وصلتها الجملة

(١) فى هـ ، ز وأو اقتصاراً.

(٢) فى هـ «مفعول».

(٣) «ضربت» تكملة من هـ ، ز، ت.

(٤) فى ت «تعالى عز وجل».

(٥) سورة النجم. آية: ٣٤.

(٦) وأكسى» تكملة من ز.

(٧) فى هـ ، ت «قوله تعالى».

(٨) سورة الضحى. آية: ٥.

فى ش، هـ ، ز، ك، ت (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) لم يكمل الآية.

(٩) سورة الليل. آية: ٥.

(١٠) فى هـ ، ز «حذفها».

(١١) فى ز «جواباً لمن قال» وعبارتها أكمل.

(١٢) فى هـ ، ز «حذفها».

(١٣) فى هـ «موصول».

إلى آخر البيت، وجواباً مفعول ثانٍ يسيق، «وفي سيق» ضمير عائد على الفضلة<sup>(١)</sup> [ثم]<sup>(٢)</sup> إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) وَيُحْدَفُ النَّاصِبُ إِذَا عَلِمَا ...

(ش) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جواز<sup>(٣)</sup> كقولك<sup>(٤)</sup>: لمن قال: مَا صَرَبْتُ أَحَدًا بَلْ زَيْدًا.

وجوباً فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مَثَلًا أَوْ  
جاريًا مجرى المثل. وهذا هو الوجه الثانى. وإليه أشار بقوله:  
(ص) ... : وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

(ش) وفهم منه أن قوله: «ويُحْدَفُ» بمعنى يجوز<sup>(٥)</sup> حذفه؛ لأنه فى مقابلة  
الحذف على جهة الوجوب<sup>(٦)</sup>، «وَالنَّاصِبُهَا» مفعول لم<sup>(٧)</sup> يُسَم فاعله ييحدف، وهو  
اسم فاعل، والضمير<sup>(٨)</sup> المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول / به، وهو عائد <sup>٨٧</sup><sub>ب</sub>  
على الفضلة، «وَحَذْفُهُ» اسم يكون<sup>(٩)</sup>، والضمير فيه عائد على الناصب.

(١) فى الأصل، ظ، ت «الصلة».

ولو قال: وفى سيق ضمير يعود على «ما» الموصولة لكان أدق وأضبط

(٢) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ت «جواز».

(٤) فى هـ «كقوله».

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت زيادة واختلاف «وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها أن ذلك على جهة الجواز».

وفى ظ «وفهم منه أن قوله ويحذف: يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما: على جهة الجواز.

والثانى: على جهة الوجوب. وقد أشار إلى الأول بقوله: ويحذف الناصبها إن علما. على جهة الجواز.

الزيادة هنا غير لازمة؛ لأنها مكررة، فلقد سبق شرح الشطر الأول من البيت. فلا داعى لتكراره، وهذا سهو

من الناسخ.

(٦) فى ش، هـ، ز، ت «الزوم» جائز.

(٧) فى هـ، ز «ماله». وما أثبتة أخصر.

(٨) فى الأصل «الضمير».

(٩) فى ت «يكن» والصواب ما أثبت كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

## ( التنازع في العمل )

(ش) التنازع<sup>(١)</sup> هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

(ص) **إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ \* قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ**

(ش) المراد بالعاملين<sup>(٢)</sup> هنا الفعل أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف<sup>(٣)</sup> في هذا الباب. وشمل قوله «عَامِلَانِ» تنازع الفعلين كقوله - عز وجل -<sup>(٤)</sup>:

(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)<sup>(٥)</sup>

والاسمين، كقول الشاعر:

٦٨ - **عُهِدْتُ مُبِغِيًا فَلْيَا مَنْ أَجَزَّتْ \* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا قِتَاءَكَ مَوِيلًا<sup>(٦)</sup>**

[ والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: (هَآؤُمْ أَفْرَعُوا كِتَابِيَهٗ)<sup>(٧)</sup> ]<sup>(٨)</sup>  
والفعل<sup>(٩)</sup> والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

(١) «التنازع» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل «بالعامل» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ.

(٣) في ز «للحروف».

(٤) في ز «نحو قوله تعالى».

(٥) سورة الكهف. آية: ٩٦.

(٦) لم أعر على قوله وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو  
انظر شرح ابن الناطم ١٠٤، وشرح المرادى ٥٨: ٢، وأوضح المسالك ٢١: ٢، وشرح التصريح

٣١٦: ١ ومعجم شواهد النحو ١٣٧.

وفي الأصل روى عجز البيت. (فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا بَقَاءَكَ مَوِيلًا)

(٧) سورة الحاقة. آية: ٩٩.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ه، ز، ط، ت «أو الفعل».

٦٩ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْغُبَرَةِ أُنَى • حَلَفْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ بِسَمْعٍ<sup>(١)</sup>

ومعنى «اقتَضَيْتَ»: طلباً، فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً فى المتنازع فيه. كقول امرئ القيس:

٧٠ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْنَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ • كَفَّائِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>

فإن أطلب غير طالب لقليل.

الثانى: أن يؤتى بالعامل الثانى توكيداً للأول كقوله:

٧١ - ... • أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ<sup>(٣)</sup>

فأتاك الثانى غير طالب لللاحقين<sup>(٤)</sup>؛ لأنه أتى<sup>(٥)</sup> به توكيداً لأتاك الأول،

(١) الشاهد للمرار بن معبد الأسدى.

انظر الكتاب ١: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للسمراني ١: ٥٩، وشرح المفصل ٦: ٦٤، وشرح المرادى ١: ٥٦، وشرح ابن عقيل ١: ٤٦٢، وشرح الشواهد اللغوية ٢: ١٠٠، والخزانة ٣: ٣٩٤، ويروى عجز البيت:

(لَقِيتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا)

المغيرة: الحليل التى تخرج للغارة.

النكول: النكوص والرجوع جنباً وخوفاً.

مسمع: اسم رجل وهو مسمع بن شعبان أحد بنى قيس بن ثعلبة.

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْنَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ كَفَّائِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ

وما أثبت من الديوان، ت وكتب النحو والشواهد.

انظر ديوان امرئ القيس: ٣٩.

وفى الكتاب ١: ٧٩، وشرح المفصل ١: ٧٩، وشرح المرادى ٢: ٥٧، ومعنى اللبيب ١: ٢٥٦، وشرح

الشواهد اللغوية ٢: ٩٨.

(٣) لم أشر على قائله.

ومصدر البيت كما ورد فى كتب النحو:

«فَأَتَى إِلَى أَهْلِ النَّجَاءِ يَتَغَلَّى»

انظر الخصائص ٣: ١٠٣، ١٠٩، وشرح ابن الناطم ٤: ١٠٤، وشرح المرادى ٢: ٦١، وأملى ابن الشجرى

١: ٢٤٣، وشرح الشواهد اللغوية ٢: ٩٨، وشرح التصريح ١: ٣١٨.

النجاء بالمد الإسراع، ويروى «النجاة».

(٤) فى ز «اللاحقون».

(٥) فى ك «أوتى به».

وفهم من قوله: «فى اسم»، أنَّ المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله: «قَبْلُ»، أنَّ المتنازع<sup>(١)</sup> فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما، وفى ذلك اختلاف<sup>(٢)</sup> / وقوله: «فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْقَمَلُ». يعنى أنَّ<sup>٨٨</sup> العمل لأحدهما. «وعَامِلَانِ» فاعل بفعل محذوف يفسره «أَقْتَضَيَا»، «فى اسم» متعلق باقتضيا وكذلك «قَبْلُ»، «وَعَمَلٌ» مفعول به. ووقف<sup>(٣)</sup> عليه بالسكون على لغة «ربعة»، و«الْقَمَلُ» مبتدأ، وخبره «لِلْوَاحِدِ»، و«مِنْهُمَا» فى موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز إعمال كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما، ولا خلاف فى ذلك، وإنما الخلاف فى الاختيار، وقد نَبَّه عليه<sup>(٥)</sup> بقوله:

(ص) وَالثَّانِ<sup>(٦)</sup> أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ • وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

(ش) اختار البصريون<sup>(٧)</sup> إعمال الثانى لقربه من المفعول، واختار «الكوفيون»<sup>(٨)</sup> إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب «البصريين»؛ لأنَّ إعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول. ذكر ذلك «سيبويه»<sup>(٩)</sup> وصرح الناظم «بأهل البصرة» وفهم من قوله «غَيْرُهُمْ» أنهم أهل الكوفة،

(١) ما بعد «المتنازع» إلى هنا ساقط من ش.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك، ت «خلاف».

المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين كما فى نحو: زيد قام وقعد، كما لا يتوسط بينهما فى نحو قولك: قام زيد وقعد.

هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وأجاز الفارسى التنازع مع توسط المفعول، وأجاز بعضهم تقديمه.

انظر التسهيل ٨٦، وشرح التصريح ٣١٧:١، ٣١٨.

(٣) فى ت «وقف» تحريف.

(٤) «واحد» ساقطة من هـ، ز، ك، ت.

(٥) «عليه» ساقط من ت.

(٦) فى ز «والثانى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ز، ك «يعنى أنَّ اختيار البصريين»

وفى ت «اختيار البصريين».

(٨) فى ز، ك، ت «واختيار الكوفيين» تصحيف.

(٩) انظر الكتاب ٧٤:١ - ٧٦، والإنصاف ٨٣:١ والتسهيل ٨٦، وشرح المراتى ٦٨:٢.

لكونه أتى بهم<sup>(١)</sup> فى مقابلة أهل البصرة. «والثَّانِ» مبتدأ وهو على حذف المضاف<sup>(٢)</sup> والتقدير: وإعمال الثانى، «وَأَوَّلَى» خبره، «وَعِنْدَ» متعلق بأولى، «وَعَكَّشَا» مفعول باختيار «وَعَرَّيْهُمُ» فاعل، «وَذَا أُسْرَةَ» حال من الفاعل، وأُسرة الرجل: رَهْطُهُ، وكُنَى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(ص) وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِيرٍ مَا \* تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا<sup>(٣)</sup>

(ش) المهمل هو العامل الذى / لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل <sup>٨٨</sup>بُ فى ضميره. قوله<sup>(٤)</sup>: «وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا»، يعنى من مطابقة الضمير للظاهر<sup>(٥)</sup>، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن<sup>(٦)</sup> وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيرها فى بعضها، وما: صلح<sup>(٧)</sup> لوقوعه على جميع ما ذكر. «وما» الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه، وصلتها تنازعا، [والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعا]<sup>(٨)</sup> وفى متعلق بأعمل. ثم أتى بمثالين<sup>(٩)</sup> فقال:

(ص) كَيْفَ حَسِبْتَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ \* وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

(ش) فامثال الأول على اختيار «البصريين» وهو إعمال الثانى «فَابْنَاكَ»

(١) فى الأصل «لهم» تحريف.

(٢) فى هـ، ز، ك، ت «مضاف».

(٣) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «ثم قال».

(٥) فى ز «الظاهر»

(٦) «من» ساقطة من ظ.

(٧) فى ش، هـ، ز، ط، ك «وما صالح».

وفى ت «وما هو صالح» يجوز.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) فى ظ، ت «بالمثالين».

فاعل يسيء<sup>(١)</sup>، «وَيُخْسِيَانِ» هو المهمل، ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف، والمثال الثانى على اختيار «الكوفيين» وهو إعمال الأول «فَعَبَدَاكَ»<sup>(٢)</sup> فاعل يبعى، «وَأَعْتَدَا» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف<sup>(٣)</sup>. وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الإضمار فى المهمل وهو الثانى، وأما على إعمال الأول ففيه تفصيل يبيته<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا \* بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبَرٍ \* وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبَرُ<sup>(٥)</sup>

(ش) يعنى أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضم فيه نحو: ضَرَبْتُكَ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا.

ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة، ولما أصله العمدة، أشار إلى أن حكم / ٨٩  
الفضلة لزوم الحذف بقوله: «بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبَرٍ»، وغير الخبر هو الفضلة، وهو تصريح بما فهم<sup>(٦)</sup> من قوله قَبْلُ<sup>(٧)</sup>: «وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا» ثم أشار إلى [أن]<sup>(٨)</sup> حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر، الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: «وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبَرُ»، فمن كونه

(١) فى هـ، ظ، ت «يسىء».

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «فعبداك».

وفى ك «وعبدك» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الألف من اعتديا». زيادتها غير لازمة.

(٤) فى ز «تبيته عليه».

(٥) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٦) فى الأصل «لما ابهم» تحريف.

والمثبت من ش، ظ، ك، ت أصوب وأصح.

(٧) «قبل» ساقطة من هـ.

(٨) «أن» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.



منصوباً ينبغي أن لا يضمّر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يُحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِثَاءً. وتجوّز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل، وإذا<sup>(١)</sup> حُمِلَ على هذا لم يحتج إلى ما قاله<sup>(٢)</sup> الشارح «والمرادى»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ» متعلق بتجىء، وكذلك بِمُضْتَرٍّ، وَقَدْ أَهْمَلًا<sup>(٤)</sup> في موضع الصفة لمضمر<sup>(٥)</sup>، وَلَغَيْرٍ متعلق بأوهلاً، ومعنى «أوهلاً» جعل أهلاً لغير الرفع، وَحَذَفَهُ مفعول مقدم «بِالزَّمْ»، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط<sup>(٦)</sup> حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَيَّزْ» وهو فصل بين اسم كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره «الْحَيَّزْ» والجمله خبر كان. ثم قال:

(١) في ز، ت «وإذا».

(٢) في هـ، ظ «ما قال».

(٣) قال المرادى:

«إن كان غير فضله كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخراً ليؤمن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة، أما تقديمه، فلا يجوز عند الجميع، وظاهر التسهيل جوازها، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: ظننته أو إياه.

وظننت زيداً قائماً.

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة للفسر عليه. قال وهذا أشد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل»

شرح المرادى ٧٠: ٧٢.

وانظر شرح ابن الناظم ٢٥٤ - ٢٥٩.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك، «أوهلاً».

قوله: «قد أهمل» في موضع الصفة لأوّل وليس لمضمر كما ذكر؛ لأن قوله: «أوهلاً» التي في موضع

الصفة لمضمر، وهذا اللبس قد يكون سببه خطأ من الناسخ.

(٥) في ت «للمضمر» والصواب ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) في هـ «شرط مقدم».

(ص) وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا \* لِقَعْرِ مَا يُطَاقِبُ الْمُفْسِّرَ

(ش) يعنى أنَّ الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره فى الأفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره؛ لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه مخالف / <sup>٨٩</sup>ب المفسر وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه، «وَأَنَّ يَكُنْ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه «وَلِغَيْرِ» فى موضع الصفة لخبراً، أو معمول له، «وَمَا» موصولة واقعة على المفعول الأول، وصلتها الجملة التى بعدها. ثم مثّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّانِي أَخَا \* زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرُّخَا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثانى الذى هو «يُظَنُّانِي» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى الضمير المثنى، وكان حق مفعوله الثانى<sup>(١)</sup> الذى هو «أَخَا»<sup>(٢)</sup> أن يكون ضميراً<sup>(٣)</sup>، لكنه لو أضمر [مفرداً]<sup>(٤)</sup> موافقاً للمخبر عنه وهو «الياء» من «يُظَنُّانِي» لخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر لخالف المخبر عنه<sup>(٥)</sup> فوجب إظهاره لذلك. وفى بعض نسخ «المراوى»<sup>(٦)</sup> فى هذا الفصل تخطيط، والصواب ما ذكرت لك.

(١) «الثانى» ساقطة من هـ.

(٢) فى هـ «أَخَاكَ» تحريف.

(٣) فى هـ، ظ «مضراً».

(٤) «مفرداً» تكملة من ز، ت.

(٥) فى ر زيادة مكررة «عنه وهو الياء من يظنناني».

(٦) قال المرادى ٢: ٧٣٠، ٧٤ «الياء» من يظنناني مفعول أول له «وأخا» مفعوله الثانى وهو خبر له فى الأصل. فلو أضمر فلما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه، وهو أول مفعولى «أظن». فإن جعل مطابقاً للمفسر أفرد فقيل «الياء» فيأزم الإخبار بمفرد عن مثنى وإن جعل مطابقاً لصاحبه قيل «اياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز. فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه وإن خالف المفسر، وفى إجازة حذفه نحو «أظن ويظنناني أخا زيدا وعمراً».

وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

## ( المفعول المطلق )

(ش) المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق؛ وسمى مفعولاً مطلقاً، لأنَّ المفاعيل كلها مقيدة<sup>(١)</sup> بأداة، ومفعول<sup>(٢)</sup> فيه، ومفعول له، ويُسمى أيضاً مفعولاً من أجله، ومفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل. وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة، وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

(ص) الضَّعْفُ اسْمٌ مَا يَبْزَى الزَّمَانِ مِنْ • مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

(ش) قال في الترجمة المفعول المطلق. ثم قال هنا المصدر<sup>(٣)</sup> وفي ذلك إشعار<sup>(٤)</sup> بأنَّ المصدر والمفعول / المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أَعَجَبْتَنِي ضَرْبُكَ. وفُهِمَ من قوله: «مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ» أَنَّ للفعل مدلولين، وَيَبْزَى أحدهما بقوله: «كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ»، «فَأَمِنْ» فعل يدل على الحدث والزمان «وَأَمِنْ» اسم لذلك الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، ولم يُبَيِّنِ المدلول الثاني وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود في هذا الباب، «فَالْمَضَدُّ» مبتدأ، وخبره «اسْمٌ»، «وَمَا» موصولة واقعة على الحدث وصلتها «يَبْزَى الزَّمَانِ» «وَمِنْ» في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى. ثم قال:

(١) في هـ، ز «غيره مقيدة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «يقال ومفعول فيه» زيادة غير لازمة.

(٣) أطلق عليه ابن مالك في شرح الكافية ٦٥٣:٢

«باب المفعول المطلق وهو المصدر».

(٤) في هـ «إشارة».

(ص) بِمِثْلِهِ أَوْ لِفَعْلٍ أَوْ وَضْعٍ لِنَصَبٍ \* ...

(ش) ومثال ما ينتصب<sup>(١)</sup> بمثله: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا ضَرْبًا.

وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال<sup>(٢)</sup>، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك: أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا؛ لأنه مماثل [في المعنى]<sup>(٣)</sup>. ومثال ما انتصب بالفعل كقولك<sup>(٤)</sup>: قُمْتُ قِيَامًا.

ومثال ما انتصب بالوصف: أَنَا قَائِمٌ قِيَامًا.

ثم قال:

(ص) ... \* وَكَوْنُهُ أَضْلًا لِهَذَيْنِ التَّخِيبِ

(ش) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب «البصريين» وانتخب أى اختيار، وذلك لوجه مذكورة فى كتبهم، ومذهب «الكوفيين» العكس<sup>(٥)</sup> «وَكُونُهُ» مبتدأ، «وَأَضْلًا» خبر كون، «وَلِهَذَيْنِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بـ «أَضْلًا» والتَّخِيبِ / خبر المبتدأ، ثم قال:

بـ

(ص) تَوَكُّدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا \* كَثِيرٌ سَمِيرَتَيْنِ سَمِيرَ ذِي رَشَدٍ

(ش) يعنى أَنَّ المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث<sup>(٧)</sup> فوائد، وأتى بمثالين:

(١) فى ز، ت «ما ينتصب».

(٢) فى ز، ك «كالمثال المتقدم».

(٣) وفى المنى «تكملة من ز».

(٤) فى ش، ز، ط، ت «قولك».

(٥) ذهب البصريون إلى أَنَّ المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وخالفهم الكوفيون، فقالوا: بأن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، والصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ الفعل يدل على المصدر والزمان فثبتت فرعيته، وأصلية المصدر.

انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١: ٢٣٥.

وشرح الكفاية لابن مالك ٢: ٦٥٣، ٦٥٤.

وشرح المرادى ٢: ٧٦. وشرح ابن عقيل ١: ٤٧٣.

(٦) فى الأصل، ك «ولهذا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ك، ت «ثلاثة» تحريف.

الأول للعدد، وهو قوله: **سِيْرُ سَيَّرَتَيْنِ**، ومثله: **عِشْرَيْنَ ضَرْبَةٍ** والثاني للنوع<sup>(١)</sup> وهو قوله: «**سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ**»، ومثله<sup>(٢)</sup> الموصوف كقولك: **سِيْرُ سَيِّرَا سَيِّدِيَا**. ومصاحب «أل» كقولك: **سِيْرُ السَّيْرِ**.

ومثال التوكيد: **سِيْرُ سَيِّرَا**، وشيئاً توكيداً؛ لأنه<sup>(٣)</sup> لم يفد غير ما أفاده<sup>(٤)</sup> الفعل الناصب له. ثم قال:

(ص) **وَقَدْ يَتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ \* كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَافْرِحِ الْجَدْلَ**

(ش) الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: **ضَرْبْتُ**<sup>(٥)</sup> **ضَرْبًا**، وقد يتوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ<sup>(٦)</sup> العامل فيه<sup>(٧)</sup> نحو: «**جِدٌّ كُلُّ الْجِدِّ**»، «**فَكُلٌّ**» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ **جِدٍّ** لكنه دال<sup>(٨)</sup> عليه لإضافته إلى المصدر الذي من لفظ الفعل، وكذلك «افرح الجدل»، فالجدل منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ افرح لكنه في<sup>(٩)</sup> معناه فإن «الجدل» هو الفرح، «وقد» هنا للتحقيق لكثرة ورود النياية في ذلك، «وما» موصولة واقعة على النائب عن المصدر، فاعلة بينوب وصلتها «دلٌّ»، «وَعَلَيْهِ» متعلق بدل، والرباط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في / دل، والضمير في عليه عائد على المدلول<sup>٩١</sup> عليه، وهو المصدر. والتقدير: **وَقَدْ يَتُوبُ عَنِ الْمَضْطَرِ اللَّفْظِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ**.

(١) في ز «النوع».

(٢) في هـ «ومثال».

(٣) «لأنه» ساقط من هـ.

(٤) في ظ «ما أفاده».

(٥) في ت «ضربته».

(٦) في هـ، ز، ت «اللفظ» وفي ظ «اللفظ».

(٧) في ت وفيه ومعناه».

(٨) في ت «دل».

(٩) في ت «من».

ويجوز أن يكون الضمير في «عَلَيْهِ» هو الرابط، وفاعل «دَلَّ» عائد<sup>(١)</sup> على المصدر، فيكون التقدير: مَا دَلَّ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌ عَلَى الْآخَرِ؛ إِذْ هُوَ فِي<sup>(٢)</sup> مَعْنَاهُ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَمَا لِي تَوْكِيدُ فَوَحْدًا أَبَدًا \* وَلَنْ وَاجِمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

(ش) يعنى أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وذلك؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، «وَعَيْزُهُ» أى غير المؤكد، وشمل النوع<sup>(٣)</sup> والمعدود. فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما<sup>(٤)</sup> المعدود فلا خلاف فى جواز<sup>(٥)</sup> تثنيته وجمعه نحو: ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ، وأما النوع<sup>(٦)</sup> فقد سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ تثنِيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢ - هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَذِرُهُمْ • مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَصَى وَتَضَرِيصِي<sup>(٨)</sup>

واختلف فى القياس، ومذهب<sup>(٩)</sup> «سيبويه» أنه لا يُقاس [عليه]<sup>(١٠)</sup> قال:

(١) فى ش، ز، ك، ت «هو العائد».

(٢) «فى» ساقطة من ز.

(٣) فى هـ، ز، ك «النوعى».

(٤) فى ت «وأما».

(٥) «جواز» ساقطة من ت.

(٦) فى ت «ضريت».

(٧) فى هـ، ز، ك «النوعى».

(٨) الشاهد لجرير انظر ديوانه: ١٢٨.

واللسان «حلم» ومعجم شواهد النحو: ٩٨.

وروى فى ش، هـ، ز، ك:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَأُخْرِجُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمَ مِنْ عَصَى وَتَضَرِيصِي

وفى ت:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتُخْرِجُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمَ مِنْ عَصَى وَتَضَرِيصِي

(٩) فى ك «القياس عليه فمذهب».

(١٠) «عليه» تكملة من ز، ك.

وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر «كالعلوم والأشغال»<sup>(١)</sup> وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم<sup>(٢)</sup> فتقول على هذا: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ وضُرُوبًا إذا أردت نوعين<sup>(٣)</sup> من الضرب أو أنواعاً، «وما» موصولة مفعول مقدم «بوتخذ» وهى واقعة على المصدر المؤكد<sup>(٤)</sup> وصلتها التوكيد، «وعَزَّيْزَةٌ» مفعول باجمع فهو من باب التنازع<sup>(٥)</sup> ويطلبه «كُنْ / وَاجْتَمِعْ وَأَفْرِدْ»<sup>(٦)</sup>،  
«والهاء» فى غيره عائدة على «ما»، ثم إنَّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام:  
ممتنع الحذف وجائزه وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤَكِّدِ امْتِنَعٌ \* ...

(ش) يعنى أنَّ حذف العامل فى<sup>(٧)</sup> المؤكد ممتنع. قال فى شرح الكافية:  
«لأنَّ المصدر [المؤكد]»<sup>(٨)</sup> يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف  
لذلك» واعتراضه ولده «بدر الدين» بما هو مذكور فى شرحه<sup>(٩)</sup> واعتراضه

(١) انظر الكتاب ٦١٩:٣.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٥٦:٢، والتسهيل ٨٧.

(٣) فى ت «نوعان».

(٤) فى هـ، ز، ظ «المذكور».

(٥) «وهو من باب التنازع» ساقط من ش، ك.

(٦) ما بعد التنازع إلى هنا ساقط من ظ

فى هـ، ز زيادة:

«وفى هذا دليل على أن المتنازع فيه يجوز توسطه بين العامل».

والزيادة هنا تفيد.

وفى ت «ويطلبه من» وأفرد فهو من باب التنازع».

(٧) «وفى» ساقطة من ز، ت.

(٨) «المؤكد» تكملة من هـ، ز، ك.

(٩) انظر شرح الكافية ٦٥٧:٢.

وقال ابن الناظم فى شرحه ٢٦٦ «إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك المقصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلّم. ولكن لا نسلم أنَّ الحذف مناف لذلك المقصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى».

عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا، أى يَضْرِبُ ضَرْبًا، ولا إشكال فى أنَّ هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبًا، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... \* وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ

(ش) يعنى أنَّ سوى المؤكد وهو النوع<sup>(١)</sup> والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دلَّ عليه دليل، ولا خلاف فى ذلك، كقولك لمن قال: مَا ضَرْبُتُ [زَيْدًا]<sup>(٢)</sup> بَلْ ضَرْبَتَيْنِ وبل ضَرْبًا شَدِيدًا، «وَمُتَّسِعٍ» اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر<sup>(٣)</sup> وتقديره: اتساع، وهو مبتدأ، خبره «فِي سِوَاهُ» وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سِوَاهُ، «وَلِدَلِيلٍ» متعلق بالحذف<sup>(٤)</sup> المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر، أى واقع للدليل<sup>(٥)</sup> ويجوز أن يكون «مُتَّسِعٍ»<sup>(٦)</sup> خبراً، والمبتدأ محذوف، أى والحذف متسع فيه، فيكون على هذا أى<sup>(٧)</sup> «مُتَّسِعٍ» اسم مفعول، إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، «وَلِدَلِيلٍ» / متعلق «بِمُتَّسِعٍ» ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب <sup>٩٢</sup>  
أ

(ص) وَالْحَذْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَنَدَلًا لَلَّذِ كَانَدَلًا

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله كقولك:

(١) فى هـ، ز «النوعى».

(٢) «زَيْدًا» تكملة من ش، ز.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ك «بحذف». والمثبت أدق. ويجوز أن يكون «الدليل» متعلق بمتسع وهو مضبوط.

(٥) فى ت «لدليله».

(٦) فى ز «متبع» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) «أى» ساقطة من هـ، ز، ط، ت. وذكرها ثلبس



صَرَبًا زَيْدًا، وأشار بقوله: كَنَدَلًا إلى قول الشاعر:

٧٣ - عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ مَجْلُ أُنُورِهِمْ • فَتَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ النَّعَالِ<sup>(١)</sup>

فَتَدَلًا مصدر نَدَلٌ، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: انْدَل، ومعنى التُّدَلُ الخطف، «وَزُرَيْقُ» اسم رجل، وهو منادى على حذف<sup>(٢)</sup> حرف النداء «وَالْمَالُ» مفعول<sup>(٣)</sup> بتَدَلًا، وقوله: «مَعَ آتٍ» على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آتٍ، «وَبَدَلًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «آتٍ»، «وَمِنْ فِعْلِهِ» متعلق بتَدَلًا، «وَكَنَدَلًا» فى موضع الحال من فاعل «آتٍ»، واللَّدُّ لغة فى الذى<sup>(٤)</sup> وصلته «كَانَدَلًا» وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

(١) تُسَبُّ هذا البيت لأعشى همدان، ولم أجده فى ديوانه، وقيل للأحوص وقد وقفت على هذا البيت والذى قبله فى ملحق ديوانه ص ٢١٥، كما تُسَبُّ لجرير والذى وجدته فى ملحق ديوانه ١٠٢١:٢ البيت الأول:

يَمْزُورُونَ بِالْذُّهْنِ خَفَافًا عَيْنَاهُمْ وَيُوجِعُنَ مِنْ دَارَيْنَ بِحَرِّ الْحَقَائِبِ  
وهو بلا نسبة فى بعض كتب النحو.  
انظر اللسان ونذل.

والكتاب ١١٦:١، وشرح الكافية لابن مالك ٦٥٩:٢، وشرح ابن الناظم ١١٠ وشرح المرادى ٨٢:٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٠:١، وشرح الأشموني ١١٦:٢، ومعجم شواهد النحو ٣٩. مجل: أى اشتغل الناس بالفن والحروب.  
ندلا: ندل الشيء ندلاً نقله من موضع إلى آخر.

(٢) فى ش، ز، ك، ت «بحذف».

(٣) فى ت «مفعولاً»

(٤) للعرب فى الذى خمس لغات:

واللَّدُّ بحذف الياء وكسر الدال.

وَاللَّدُّ بحذف الياء وإسكان الدال.

وَاللَّذِي بتشديد الياء.

ومن العرب من يفهم مقام الذى «ذو»، ومقام «التى» «ذات» وهى لغة طيء فيقولون ذو قام زيد، وذات قامت هند، ومنهم من يقول: «ذو» بمعنى الذى فى المذكر والمؤنث جميعاً نحو:

هذه، هند ذو سمعت بها، ورأيت إخوانك ذو سمعت بهم.

(الأزهية ٣٠٢ - ٣٠٤) وانظر باب الموصول.

(ص) وَمَا <sup>(١)</sup> لِتَفْصِيلِ كَيْفًا مَّا \* عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(ش) يعنى أَنَّ المصدر الذى أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله،  
وأشار بقوله: «كَيْفًا مَّا» إلى قوله - عز وجل - : ﴿إِنَّمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>  
وهو تفصيل لعاقبة ما قبله<sup>(٣)</sup>، وهو قوله - عز وجل - ﴿فَقُتِلُوا الْوَقَاقِ﴾<sup>(٤)</sup>  
«وما» موصولة واقعة على المصدر «وَلِتَفْصِيلِ» صلته، «وَكَيْفًا» / فى موضع <sup>ب</sup> ٩٢  
الحال، «وَعَامِلُهُ» [مبتدأ، وخبره]<sup>(٥)</sup> يُحَذَفُ، والجملة فى موضع الخبر لِمَا  
«وَحَيْثُ» متعلق بيحذف ومعنى «عَنَّا»<sup>(٦)</sup> عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث  
فقال:

(ص) كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَزْدٌ \* نَائِبٌ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

(ش) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين  
بتكرير<sup>(٧)</sup> نحو: زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً، أو بحصر نحو: إِنَّمَا أَنتَ سَيِّراً.

واحتزر باسم العين من اسم المعنى نحو: أَمْرُكَ سَيِّراً<sup>(٨)</sup>، فإنَّ المصدر فيه  
مرفوع، «وَمُكَرَّرٌ» مبتدأ وخبره «كَذَا»، «وَذُو حَضَرٍ» معطوف على المبتدأ  
«وَوَزْدٌ» فى موضع الصفة «لِمُكَرَّرٍ وَذُو حَضَرٍ» معاً، «وَنَائِبٌ فِعْلٍ» حال من  
فاعل وَرَزْدٌ، «وَأَسْتَنْدَ» فى موضع الصفة «لِمُكَرَّرٍ» وَذُو حَضَرٍ<sup>(٩)</sup>، وكان

(١) فى ظ «ولما» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) سورة محمد، آية: ٤.

(٣) فى الأصل «ما بعده» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٤) سورة محمد، آية: ٤.

(٥) «مبتدأ وخبر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٦) فى الأصل، ش، ط، ك «وَعَنَّا».

والنائب أدق كما فى هـ، ز، ت والألفية.

(٧) «بتكرير» ساقط من ط.

(٨) فى ز «أَمْرُكَ يَبِينُ سَيِّراً».

(٩) فى هامش الأصل «صوابه أَنَّ الجملة من قوله استند صفة لفعل لا لمكرر».

(١٠) ما بعد «ذو حصر» الثانية إلى هنا ساقط من هـ، ت.

حقه أن يقول: وردا<sup>(١)</sup> نأبى فعل، ولكنه أفرد على معنى [ما ذكر ونظيره قولهم: «هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ»]<sup>(٢)</sup> ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله: (ص) وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا \* لِتَقْبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ ...

(ش) أى من المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره. ثم مثل للأول بقوله:

(ص) ... \* ... فَأَبْتَدَا  
تَحْوِلُهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا \* ...

(ش) أى: فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه. مثاله: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» أى اعترافاً، وإنما سُمي مؤكداً لنفسه؛ لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه، «فَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ» هو نفس الاعتراف، ومثل للثانى<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) ... \* ... وَالثَّانِ<sup>(٤)</sup> كَأَنِّي أَلْتُ عَقًّا صِرْفًا / ٩٣  
١

(ش) أى: والقسم الثانى من المؤكد [لغيره]<sup>(٥)</sup> مثاله: «إِنِّي أَلْتُ عَقًّا صِرْفًا»<sup>(٦)</sup>، وإنما سُمي مؤكداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً، وبيانه أن قولك: «أَلْتُ ابْنِي» يحتمل الحقيقة والجاز على أن المراد أَلْتُ مثل ابنى، فلما ذكر المصدر<sup>(٧)</sup> ارتفع به الجاز المحتمل، وتعين الحقيقة، والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: «أَحَقُّ»، إن كان غير<sup>(٨)</sup>

(١) «ردا» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة مضطربة لا لزوم لها.

«... نأبى فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نأبى فعل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الثانى».

(٤) «والثان» ساقطة من ش، ك.

(٥) «لغيره» تكملة من هـ، ز.

(٦) «صِرْفًا» ساقطة من هـ، ك، ت.

(٧) «المصدر» ساقطة من ت.

(٨) «غير» ساقطة من ز.

متكلم<sup>(١)</sup>، ونُحْفِنِي<sup>(٢)</sup> إن كان متكلماً، وفُهِم من قوله: «مُؤَكِّدًا» أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤكِّد بعد المؤكِّد، «وما» مبتدأ واقعة على المصدر وتجرها «مئة» وصلتها «يَدْعُوهُ»<sup>(٣)</sup>، والهاء مفعول أول ييدعونه، وهى الرابطة بين الصلة والموصول، «ومُؤَكِّدًا» مفعول ثانٍ، والواو عائدة<sup>(٤)</sup> على النحويين. «وَلْيَقْبِضْهُ» متعلق بمؤكِّدًا، «وَعَفِيْرُهُ» معطوف عليه، وباقي أعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

(ص) كَذَلِكَ دُرُ الثَّيْبِ بَعْدَ جُمْلَةٍ • كَلَى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه. وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة، وقد صرح بهذا الشرط فى قوله: بعد جملة واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فلا يجوز نصبه. الثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون / ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. ٩٣  
ب الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقي الشروط؛ لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: «لى بُكَاءَ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو «بُكَاء»، وعلى

(١) فى ز، هـ ز «متكلماً».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «وَحْفَنِي».

والمثبت من ش، ك أدق.

(٣) «يَدْعُوْنَهُ» ساقطة من ك.

(٤) فى ط «عائِدَةً».

فاعله وهو الياء من «لى»، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو «بُكَأ» صلاحية<sup>(١)</sup> للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل<sup>(٢)</sup> ولا مقدراً بأن والفعل، و«بُكَأ» مشعر بالحدوث، فعلى هذا يكون المثال متمماً<sup>(٣)</sup> للحكم وللشروط<sup>(٤)</sup>. «وَذُو التَّشْبِيهِ» مبتدأ خبره «كَذَلِكَ»، «وَيَعْدَ» فى موضع الحال من «ذُو»<sup>(٥)</sup> والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله فى المثال بالوجهين. «وَذَاتِ»<sup>(٦)</sup> غُضْبَةٍ هى التى تمنع من النكاح، والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف، والتقدير تبكى.

(١) فى ش «صلاحيته».

(٢) فى ز «الفاعل» تحريف.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «تتميمًا».

(٤) فى ش، هـ، ز، ك، ت «والشروط».

(٥) فى ت «ذى».

(٦) فى ز «وَذَاتِ» والصواب ما أثبت كما فى الألفية، والأصل، وبقيّة النسخ.

## ( المفعول له )

(ش) وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط:  
أن يكون مصدرًا، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المَعْلَل في الزمان،  
وأن يتحد معه في الفاعل. وقد نكبه على اثنين منها بقوله:  
(ص) يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ \* أَبَانَ تَغْلِيلًا كَجَزْ شُكْرًا<sup>(١)</sup> وَدَيْنَ

(ش) فقولُه: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ» هذا هو الحكم، وقوله: «المَصْدَرُ» هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِزَيْدٍ، وقوله: «إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا»، هذا هو الشرط الثاني يعنى إن / أظهر تَغْلِيلًا، فلو<sup>٩٤</sup>  
لم يظهر التعليل لم يكن مفعولًا له، كقولك: جَلَسْتُ قَوْمًا، ثم مثل بقوله:  
«كَجَزْ شُكْرًا»؛ فإنَّ شكرًا مصدر، وقد أبان التعليل؛ لأنَّ معناه: مجَّد لأَجْلِ الشُّكْرِ، ثم نكبه على الشرطين الأخيرين بقوله:  
(ص) وَهُوَ يَمَّا يَفْعَلُ لَهُ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَقَاعِلًا ...

(ش) يعنى أنَّ من شرط نصب<sup>(٢)</sup> المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المَعْلَل<sup>(٣)</sup>، وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أَتَيْتَكَ أَنفَسَ لِإِبْرَاهِيمَ لى عَدَا.

وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِإِبْرَاهِيمَ لى.

(١) فى ز (متفكرًا)، والصواب ما أثبت كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ط، ذ، ت وجد، وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) «نصب» ساقطة من ط.

(٤) فى ت «التعليل» تحريف.

فمثال ما استوفى الشروط قولك: قُتْتُ إِجْلَالًا<sup>(١)</sup> لَكَ<sup>(٢)</sup>، ومثله قوله: «جُذُّ شُكْرًا»، «والمصدر» مفعول لم يُسم فاعله يَنْصَبُ، «وَيَفْعُولًا» حال من المصدر، «وله» متعلق بمفعول وهو مبتدأ، «وَمُتَّحِدٌ» خبره، «وَوَقْتُنا» و«فَاعِلًا» منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) ... \* ...  
فَأَجْزُؤُهُ بِاللَّامِ ... \* ...  
وَإِنْ شَرَطُ فُقِدَ

(ش) يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة<sup>(٤)</sup> وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره «بِالْبَاءِ وَيَمِنْ وَإِلَى»<sup>(٥)</sup> جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، «وَإِنْ» شرط وجوابه «فَأَجْزُؤُهُ» «وَشَرَطُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره / «فُقِدَ». ثم قال:

(ص) ... وَلَيْسَ يَتَّبِعُ \* مَعَ الشَّرْطِ كُلُّهُدِذَا قَبِغَ

(ش) يعنى أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز

(١) فى ز «إِجْلَالًا». تحريف.

(٢) «لَكَ» ساقط من هـ.

(٣) لا لخلاف بين النحاة فى امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً. سواء كان فعلاً متصرفاً أو غير متصرف، ومذهب سيبويه امتناع تقديمه مطلقاً، وإن أجاز، الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وواقعهم ابن مالك على ذلك حيث قال: «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، ومنع إن لم يكنه لإجماع وقد يستباح فى الضرورة». التسهيل ١١٥.

انظر باب التمييز: عند قول ابن مالك:

وَعَايِلَ التَّيْزِيزِ قَدِمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سَبَقًا

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «المذكورة أو بعضها».

(٥) فى ز «ومن وفى وإلى» الصحيح «بالباء ومن وفى» كما ذكر ابن عقيل، والمرادى. وإن وردت «إلى»

بدل «فى» فى بعض نسخ المرادى. انظر شرح ابن عقيل ٥٧٤:١، وشرح المرادى ٨٧:٢.

جره باللام مع وجودها، فنقول: قُمْتُ لِإِجْلَالِكَ، وَهَذَا قَنَعٌ لِرُفْدِهِ.

واسم «لَيْسَ» ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي «يُمْتَنِعُ» ضمير يفسره<sup>(١)</sup> الجر المفهوم من قوله: «فَأَجْزُهُ»، [«وَيُمْتَنِعُ» خبرها]<sup>(٢)</sup>، «وَمَعَ الشَّرْطِ» متعلق بيمتنع، وهو على حذف مضاف، والتقدير: وَلَيْسَ الْجُرُّ مُتَمَتِّعًا<sup>(٣)</sup> مع وجو، الشرط، وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختص ذلك بالمرور بل هو جائز في المرور والمنصوب. ثم قال: (ص) وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجُرُّ \* وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَل ...

(ش) يعني أَنَّ المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر. وإن كان مقترناً بأل يقلّ أَنْ لا يصحبها اللام، فنحو: قُمْتُ لِإِكْرَامِ لَكَ: قَلِيلٌ، وَإِكْرَاماً لَكَ: كَثِيرٌ.

ونحو: قُمْتُ لِإِكْرَامٍ: قَلِيلٌ، وَالْإِكْرَامُ: كَثِيرٌ.

وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان، «والهاء» في يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب «أَل» فقال:

(ص) ... \* ... وَأَلْشِدُوا

٧٤ - لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ \* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(٤)</sup>

(١) في ز «يعود على».

(٢) «ويمتنع خبرها» تكملة من هـ، ز، ك، ت.

(٣) «وليس الجر بمنعاً» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٤) رجز لم أعثر على قائله، وقد ورد كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٧٢:٢.

وشرح ابن عقيل ٥٧٥:١، وأوضح المسالك ٤٦:٢، وشرح التصريح ٣٣٦:١، وشرح الشواهد للعيني

١٢٥:٢، والحزانة ٤٨١:٤/٥، ومعجم شواهد النحو ١٩٠



(ش) والجبن والخوف. يُقال<sup>(١)</sup> رجل جبان وامرأة جبان وامرأة جبان، وعن متعلقة<sup>(٢)</sup> «بالجبن»، «والهيجاء» الحرب، «والزُمَر» الجماعات، وقد جمع «العجاج» بين نصب<sup>(٣)</sup> الأقسام الثلاثة / فقال:

٩٥  
١

٧٥ - يَزَكِبُ كُلُّ غَاقِرٍ مُجْهُورٍ \* مَخَافَةً وَزَعْلَ الْمُجْهُورِ  
وَالْتَهُولَ مِنْ تَهْوِيلِ الْهَبُورِ<sup>(٤)</sup>

(١) في ز «تقول».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «متعلق».

(٣) «نصب» ساقطة من ط.

(٤) الرجز للعجاج بن ربيعة انظر ديوانه ٣٥٤:١، ٣٥٥.

والكتاب ٣٦٩:١، وشرح المفصل ٥٤:٢ والخزانة ٤٨٨:١، ومعجم شواهد النحو ٣٠٧.

في ط «مخافة وزر على المجبور»

وفي ت «مخافة على المجبور».

وفي الأصل، هـ، ز، ط، ت «والهول من تهول القبور».

الهول: الفرع. والتهول أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره.

الهبور: جمع هبر، وهو كل ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع.

## ( المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً )

(ش) «المفعول» خبر مبتدأ مضمرة، «وَأَل» فيه موصولة، «وفيه» .  
بالمفعول<sup>(١)</sup> وقوله:

(ص) الظَرْفُ وَتُتْ أَوْ مَكَانٌ ضُمُّنَا • فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَّا انْكُثْ أَرْمُنَا

(ش) قسم الظرف إلى مكان وزمان، وشمل قوله: «وَتُتْ أَوْ مَكَانٌ»  
الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: «ضُمُّنَا»<sup>(٢)</sup> «في» ما ليس بظرف  
الزمان والمكان نحو: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ .

واحترز بقوله، «بَاطِرَادٍ» من المكان المختص المنسوب بدخل، نحو: ذَا  
الدَّارِ وَالْمَسْجِدِ، ونحوه، فإنه غير ظرف؛ لأنه لا يطرد نصبه مع  
الأفعال. فلا تقول: صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ وَلَا جَلَسْتُ الدَّارَ.

وفهم من ذلك أَنَّ الدار من نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، ليس بظرف [وفي  
الدار ونحوها من اسم المكان المختص<sup>(٣)</sup> ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول [به]<sup>(٤)</sup> بعد إسقاط الخافض على و

<sup>(١)</sup> في ش، ك زيادة «المفعول» واستفيد من هذه الترجمة أَنَّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفع  
وظرفاً.

الزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً وخطأ.

<sup>(٢)</sup> في الأصل، ز، ظ، ت «ضُمُّنَا»، والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٣)</sup> في الأصل «المختص» وفيه ثلاثة أقوال: قيل نصب لشبهه بالمفعول به وقيل على الظرف، وقيل من  
ودخل متعد.

وفي ظ «المختص بعد دخل ثلاثة أقوال».

<sup>(٤)</sup> «به» تكملة من ز.

التوسع<sup>(١)</sup> والمجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثاني: أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة، وأن «دَخَلَ» مَعَهُ متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب نصب الظرف<sup>(٢)</sup>، وأجرى مجرى المبهم من ظروف<sup>(٣)</sup> المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولاً به<sup>(٤)</sup> حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى في، وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح<sup>(٥)</sup> فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي، فلا يخرج ذلك عن معنى «في»، وهذا هو الذي اعتبره الناظم، فاحتاج إلى قيد الاطراد. «وَدَخَلَ» متعد<sup>(٦)</sup> ثم مَثَل بظرفين: أحدهما مكان وهو «هَتَا»، والآخر زمان وهو «أَزْمَنَّا» جمع زمان على إسقاط حرف الجر، «وَالظُّرُوفُ» مبتدأ وخبره «وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ» «وَأَوْ» للتفصيل، «وَضُمْنًا» في موضع الصفة لوقت ومكان، وألفه للتثنية «وفي» مفعول ثانٍ «لِضُمْنٍ» وهو على حذف مضاف، أي ضُمْنٍ معنى في «وِإِطْرَادٍ» متعلق بضمْنٍ. ثم قال:

(ص) فَالْصَّبَةُ بِالْوَاقِعِ لِيَهْ / مُظْهِرًا • كَانِ وَإِلَّا فَاقْنُوهُ مُقَدَّرًا

٩٥  
ب

(١) في هـ، ز، ت «التوسعة».

(٢) في ز: «وأن نحو دخل» والزيادة لا تفيد كثيراً.

(٣) في هـ، ز، ت «الظروف» تحريف.

(٤) في ظ «من أصل» تحريف.

(٥) في ظ، ت «مفعولاً له».

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٣.

وعلم أنَّ النصب في دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي، وإذا كان ذلك كذلك، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد؛ لأنه يخرج بقولنا «متضمن» معنى «في» لأنَّ المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى «في» فيحتاج

إلى إخراجهم من حد الظرف بقيد الاطراد.

(٧) ما بين المقرفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) بَيِّنُ<sup>(١)</sup> فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، نحو: قَعَدْتُ أَمَامَكَ، وسَرَوْنِي قُدُومَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنْتَ سَائِرُ عَدَا.

وَأَنْ العامل فيه<sup>(٢)</sup> يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون مقدراً، وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازاً نحو: يَوْمَ الْجُمُعَةِ. لمن قال: مَتَى قَدِمْتُ؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا. «ومُظْهِراً» خبر كان مقدم «وإن»<sup>(٣)</sup> حرف شرط، «ولا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم<sup>(٤)</sup> يكن مظهرأ، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) وَكُلُّ وَفَّتِ قَابِلٌ ذَاكَ ... ..

(ش) يعنى أَنَّ أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دلَّ على زمان غير معين نحو «وَفَّتِ وَجِينَ وَيَوْمَ»، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام، «وما عُرِفَ بِأَلْ» والمعدود، وإنما استؤثرت<sup>(٦)</sup> أسماء الزمان بصلاحية<sup>(٧)</sup> المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام<sup>(٨)</sup>، وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت:

(١) فى ز «ذكر».

(٢) وفيه ساقط من ظ.

(٣) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «وَالْأَمَّ» والمثبت من ه، ظ، وكان الأولى أن يقول: «وَالْأَمَّ» إن حرف شرط، ولا نافية.

(٤) فى ه، ظ، ت «وَالْأَمَّ».

(٥) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

قَائِلِيَّةٌ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ وَلَا قَائِلِيَّةٌ مُقَدَّرًا

(٦) فى الأصل «استأثرت».

(٧) فى ز «لصلاحية».

(٨) فى الأصل، ظ «لا بالالتزام» تحريف.

ومن أين يُفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ قلت: من قوله بعد «وَمَا يَقْبَلُهُ»<sup>(١)</sup> الْمَكَانُ إِلَّا مُبْتَهِنًا». ففهم منه أن اسم الزمان<sup>(٢)</sup> / يقبل الظرفية<sup>٩٦</sup> / مبهماً<sup>(٣)</sup> وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص.  
«وَكُلُّ» مبتدأ، «وَقَائِلٌ» خبره، «وَذَاكَ» إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

(ص) ... وَمَا \* يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْتَهِنًا

(ش) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدَّارُ وَالْمَسْجِدُ وَالْجَبَلُ، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال:

(ص) نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا \* صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَزَيْ مِنْ رَمَى

(ش) فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: الجهات ويعنى بها الجهات<sup>(٤)</sup> الست، نحو: أَمَامَ وَخَلْفَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَبَيْنَ وَشِمَالًا.

الثانى: المقادير. نحو: قَرَسَخَ وَبِيلَ وَتَرِيدَ<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ما صيغ من الفعل: كَمَزَيْ وَمَذْهَبَ.

<sup>(١)</sup> فى الأصل، ش، ك «وما يقابله» والصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٢)</sup> وفهم منه أن اسم الزمان ساقط من ك.

<sup>(٣)</sup> يقبل الظرفية مبهماً ساقط من ك.

<sup>(٤)</sup> فى ش، هـ «الجهات».

فى الأصل، ك، ت «به».

<sup>(٥)</sup> القرسخ: ثلاثة أميال.

الميل: ألف باع. والباع مقدار ما بين يديك إذا مددتهم محاذيين لصدرك.

التريد: أربعة فراسخ.

وظاهر قوله: «كَمَزْتُمِي مِنْ رَمَى». أن مَزَمْتِي صيغ من لفظ «رَمَى». وليس كذلك، ولا يبعد<sup>(١)</sup> أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى، وهو المصدر فيكون قوله: «من رمى». على حذف مضاف أى من مصدر «رَمَى» فتقول: جَلَسْتُ أَمَامَكَ وَخَلَقْتُ، ويروث ميلاً وفَوْسَخًا.

وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَشَرُطُ<sup>(٢)</sup> كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَفْعَ . ظَرْفًا لِمَا فِى أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

(ش) يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع، وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه فى الأصل المشتق منه نحو: رَمَيْتُ مَزَمْتِي، وَذَهَبْتُ مَذْهَبًا، وَجَلَسْتُ مَجْلِسًا. / وشمل قوله: «لِمَا فِى أَصْلِهِ». الفعل وغيره مما اشتق من <sup>١٦</sup>ب المصدر نحو: أَنَا زَامٌ مَزَمْتِي، وَأَعْجَبْتَنِي مَجْلُوسُكَ مَجْلِسًا. وفهم من قوله: «وَشَرُطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا»، أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: «زَيْدٌ مِثْنَى مَزَجَزِ الْكَلْبِ»، وَمَقْعَدُ الْقَائِلَةِ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا<sup>(٣)</sup>، فالعامل فى هذا<sup>(٤)</sup> الاستقرار، وليس مما اجتمع معه فى أصله، ولو عمل فى «مَزَجَزِ» «رَجَزَ»، وفى «مَقْعَدَ» «قَعَدَ» وفى «مَنَاطَ» «نَاطَ» لكان مقيسا.

و«شَرُطُ» مبتدأ، «وَذَا» إشارة إلى المصدر<sup>(٥)</sup> المشتق، ومقيسا خبر «كَوْنِ»،

(١) فى ظ، ت «ولا يصح».

(٢) «وشرط» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب انظر الكتاب ١: ١٣٤، والجمل فى النحو للخليل ٤٤ وأوضح المسالك ٢: ٥٢٠ وشرح

التصريح ٣٤١: ١.

وفى شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٧٥ ورد نظماً نحو:

زَيْدٌ مَزَجَزُ الْكَلْبِ نَذَرٌ وَلَا تُدَوِّرُ فِيهِ إِنْ تَلَا رَجَزُ

(٤) فى ش، ه، ز، ظ، ت «هذه».

(٥) فى ش، ز، ك «الظرف».

و«أَنَّ» وما بعدها خبر المتبدأ، و«ظَوْقًا» منصوب على الحال من فاعل «يقع»، و«يَلَمَّا» متعلق بظرفاً أو فى موضع الصفة لظرفاً، «وَمَّا» موصولة واقعة على العامل، و«اجْتَمَعَ» صلة «مَّا»<sup>(١)</sup> «وفى» «وَمَعَ» متعلقان باجتماع. ثم قال: (ص) وَمَا يُؤَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ \* فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى الْعَرَفِ وَغَيْرِ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمَ \* ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبِهِهَا مِنَ الْكَلِمِ

(ش) يعنى أنَّ ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يُسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يَوْمٌ وَمَكَانٌ، فيستعمل ظرفاً نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ. وغير ظرف نحو: أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَنَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ.

وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: «سَخِرَ»<sup>(٢)</sup> من يوم بعينه وقط<sup>(٣)</sup> [وَعَرُضٌ]<sup>(٤)</sup> أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها / الجر من نحو: عنده، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جَلَسْتُ عِنْدَكَ، أو مجزوراً بمن نحو: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ<sup>(٥)</sup>، فإنه يُسمى

(١) «ما» ساقطة من ظ.

(٢) فى ظ، ت «سحرا».

سحر: إذا أردته من يوم بعينه فهو غير متصرف، وإذا لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى:

(إِلَّا أَلْ لَّوِطَ يُحِيطَانِمُ بِسَحَرٍ)

كذلك إذا نكرته انصرف كقولك: سَبَّحَ عَلَيَّ سَحَرٌ.

انظر المقتضب ٣: ١٠٣، ٤/ ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦.

وشرح الكافية للرضى ٢: ١٢٥.

(٣) فى ه، ظ «وقط».

«قط» بمعنى الزمان الماضى يقال: ما فعلته قط، ولا يقال لأفعله قط، وهى مبنية على الضم، لأنها ظرف، وأما «عرَض» فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله فى القسم قول: عوض لا أفارقك أى لا أفارقك أبداً وهى مبنية.

شرح المفصل ٥: ١٠٨، وانظر شرح الكافية ٢: ١٢٤.

(٤) «وعرض» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٥) ما بعد «عندك» إلى هنا ساقط من ك.

فى الاصطلاح<sup>(١)</sup> غير متصرف. «وما» موصولة، و«يُزى» صلتها، والظاهر أنها قلبية، والمفعول الأول مستتر فى «يُزى»، و«ظرفاً» مفعول ثان، ويجوز أن تكون «ما» شرطية والفاء جواب الشرط<sup>(٢)</sup>، «وغير» مبتدأ وخبره «الذى»، و«ظرفية» مفعول بلزم «وأز شَبَّهَهَا» معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند، فإنه يلزم أحد هذين [النوعين]<sup>(٣)</sup> ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم<sup>(٤)</sup> من كونه يلزم شبه الظرفية فقط<sup>(٥)</sup> وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، «وأز» على هذا للتقسيم، «ومنَ الكَلِم» متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على «ين»، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون «الكَلِم» واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يَثُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَضَرُ • وَذَلِكَ فِى ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

(ش) يعنى أنَّ المصدر يثوب عن ظرف<sup>(٦)</sup> المكان وظرف الزمان، إلا أنَّ نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: «وَقَدْ يَثُوبُ»، ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك فى قوله: «يَكْثُرُ» ونيابته<sup>(٧)</sup> عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ، أى: / مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ. ٩٧

(١) فى ز «فى اصطلاحهم».

(٢) يريد الفاء الواقعة جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«ذلك ذو تصرف فى العرف».

(٣) «النوعين» تكملة من ز، ك.

(٤) فى ز «يلزم عليه».

(٥) «فقط» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٦) «ظرف» ساقطة من ت.

(٧) فى ش «ونيابتهما» تحريف.



ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: أَتَيْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، [وَحُفُوقَ النُّجُومِ] <sup>(١)</sup> أَي وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ [وَوَقْتُ حُفُوقِ النُّجُومِ] <sup>(٢)</sup> والإشارة بقوله: «ذَلِكَ» <sup>(٣)</sup> إلى نيابة المصدر عن الظرف.

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٣) في ت «ذلك».

## ( المفعول معه )

(ش) المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى «مع»: أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم، «وَمَعَهُ» متعلق بالمفعول، «والهاء» عائدة على «أَل»<sup>(١)</sup> وقد استغنى الناظم<sup>(٢)</sup> عن الحد بالمثال فقال:

(ص) يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ \* فِي نَحْوِ سِيرَى وَالطَّرِيقِ مُشْرِعَةً

(ش) يعنى أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو: سِيرَى وَالطَّرِيقِ، أى مَعَ الطَّرِيقِ، «وتالى الواو» مفعول لم يُسم فاعله بِنصب، «ومَفْعُولًا» حال منه، «ومُشْرِعَةً» حال من الياء فى سِيرَى، ثم قال:

(ص) يَتِمُّ مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبْقُ \* ذَا النَّصْبِ لِأَلِ الْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْقَ

(ش) لما ذكر فى البيت الذى قبله أنَّ المفعول معه<sup>(٣)</sup> ينصب، بَيَّنَّ فى هذا البيت الناصب له، وَفُهِمَ من قوله: «يَتِمُّ مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ»، أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب «سيبويه» والجمهور<sup>(٤)</sup>، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ، ومثال شبهه: الْمَاءُ مُشْتَوٍ وَالْخَشَبَةُ، وَأَعْجَبَتْنِي اسْتَوَاءُ الْمَاءِ وَالْخَشَبَةِ<sup>(٥)</sup>

(١) فى ش، هـ، ز، ت «عائدة على أَل لأنها موصولة». وفى ظ «عائدة عليه».

(٢) «الناظم» ساقطة من ز.

(٣) فى ت «المفعول به».

(٤) قال الأزهري فى التصريح ١: ٣٤٣، ٣٤٤ «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة: أنه كالمفعول به فى المعنى، فمعنى يروث والليل. سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية».

انظر الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٥.

(٥) ما بعد «والخشبة» إلى هنا ساقط من ظ.

وفهم من قوله: «سَبَقَ» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: «لَا بِالرَّوَا» إشارة إلى مذهب «عبد القاهر الجرجاني»<sup>(١)</sup> أن<sup>(٢)</sup> الناصب للمفعول معه الواو، وزد بأنها لو كانت الناصبة لا تُصل الضمير بها في نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٧٦ - فَأَلَيْتُ لَا أَلْفُكُ أَخْذُ قَصِيدَةٍ \* تَكُونُ وَإِيَّاهَا يَهَا مَثَلًا بَغْدِي<sup>(٤)</sup>

«وَذَا» مبتدأ / «وَالنَّصْبُ» نعت له وخبره «يَمَّا»، و«مَا» موصولة وصلتها ٩٨  
«سَبَقَ»، «وَمِنْ الْفِعْلِ» متعلق بـ«سَبَقَ»، «وَلَا» عاطفة، وما بعدها معطوف على  
«يَمَّا» «وَالْأَخَى» أفعل تفضيل، والتقدير، هذا النصب بالسابق من فعل<sup>(٥)</sup> أو  
شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

(ص) وَبَلَّغَ مَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ لَصَبٍ \* يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَغْضِ الْعَرَبِ

(ش) يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها «كَيْفَ» أو «مَا»  
الاستفهاميتين<sup>(٦)</sup> على تقدير: تكون نحو: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ تَرِيدٍ؟ وَمَا  
أَنْتَ وَزَيْدٌ؟ التقدير: كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ؟ وَمَا تَكُونُ وَزَيْدٌ؟. «وَكَانَ»  
المقدرة ناقصة، «وكيف» «وما» خبر مقدم، وفهم من قول: «بَغْضِ الْعَرَبِ»

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩:١ - ٦٦١، وشرح التصريح ٣٤٤:١.

(٢) في هـ، ز وفي أنـ وصارتها أكمل.

(٣) «قول الشاعر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) ما بين المقوفين تكملة من ش، ز، ك.

والشاهد لأبي ذؤيب كما في شرح أشعار الهذليين ٢١٩:١، والخرابة ٥٩٧:٣.

وهو بلا نسبة في المقتصد. في شرح الإيضاح ٦٥٩:١، وشرح التصريح ٦٤٤:١، والهمع ٢١٩:١.

وفي رواية:

فَأَقْسَمْتُ لَا أَلْفُكُ أَخْذُ وَنَصِيدَةٍ \* أَكُونُ وَإِيَّاهَا يَهَا مَثَلًا بَغْدِي

أحذو: أغنى، وتروى أحذو أى أقول.

(٥) في ش «وما من الفعل»، وفي ز «من الفعل».

(٦) في الأصل، هـ، ط، ك، ت «الاستفهامية».

وما أثبت أصح.

أَنَّ بعضهم لا يَنْصِبُ بعد هذه<sup>(١)</sup> «الواو»، بل يَرْفَعُ عطفاً على ما قبلها، وهو<sup>(٢)</sup> أفسح اللغتين لعدم الحذف «وَيَقْضُ الْعَرَبُ» فاعل بَنَصَبَ، «وبعد» متعلق بنصب، وكذلك «يَفْعَلُ»، «وَمُضْتَرٍ» نعت لفعل لا لكون، لأنَّ المضمر هو الفعل ثم إنَّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم<sup>(٣)</sup> يترجح عطفه على النصب على المعية.

- وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف.

- وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ يُكُنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقُّ \* .....

(ن) يعني إذا<sup>(٤)</sup> أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، ويجوز النصب، وإنما رجح العطف؛ لأنه لا ضعف فيه، «وَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «أَحَقُّ»، «وَأِنْ يُكُنْ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأنَّ الخبر متقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: /

٩٨  
ب

(ص) ... \* وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ

(ش) يعني أنَّ النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف<sup>(٥)</sup> النسق نحو: قُمْتُ وَزَيْدًا، لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد

(١) في ظ، ت «هذا» تحريف.

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك «وهي» تحريف.

(٣) «قسم» ساقطة من ت.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «إن».

(٥) «عطف» ساقطة من هـ، ت.

ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قُتْتُ أَتَا وَزَيْدٌ<sup>(١)</sup>، كان العطف أحق لعدم الضعف. «وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ» مبتدأ وخبر، «وَلَدَى» متعلق بمختار، «وَضَعْفٌ» مضاف لمخذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ . . .

(ش) يعنى أنَّ نصب ما بعد «الواو»، حيث لا يجوز العطف وإجب، وشمل صورتين:

إحدهما: لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مَالِكٌ وَزَيْدٌ؟؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند «الجمهور» وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح<sup>(٢)</sup> نظراً لأنَّ مذهب الناظم<sup>(٣)</sup> جواز العطف على الضمير المجرور دون<sup>(٤)</sup> إعادة الجار<sup>(٥)</sup>، وسيأتى في باب العطف، إن شاء الله، - تعالى<sup>(٦)</sup> - .

والأخرى: لا يجوز فيها العطف<sup>(٧)</sup> لمانع معنوي نحو: جَلَسْتُ وَالْحَافِظُ

(١) في ظ «وزيداً» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٢) كلمة «الشارح» مطبوعة في ز. قال ابن الناظم ص ٢٨٥.

«كقولهم مالك، وزيداً» بنصب زيد على المفعول معه بما في «لك» من معنى الاستقرار ولا يجوز جره بالعطف على الكاف لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. لما سينبه عليه في موضعه إن شاء الله تعالى. ومثل مَالِكٌ، وَزَيْدٌ، «مَا شَأْنُكَ» وعَمْرُو؟ بنصب «عمرو» على المفعول معه لما في المضاعف من معنى الفعل.

انظر باب العطف في شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ - ٥٤٧.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٩٣، ٦٩٤، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٧ وباب العطف.

(٤) في ظ «من» تحريف.

(٥) في هـ، ت، ك «والخافض».

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٧) في ز «فيه العاطف» تحريف.

وَسَنَزِي وَالطَّرِيقَ؛ لأنه لا يصلح للمشاركة<sup>(١)</sup>، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين:

- قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم.

- وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه<sup>(٢)</sup>.

فيجب اعتقاد عامل مضمرة، وإلى ذلك<sup>(٣)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ غَائِلٍ تُصِبُّ

يعني<sup>(٤)</sup> إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمرة وذلك كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَيْتًا وَمَاءً بَارِدًا = ٧٧

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا<sup>(٥)</sup>

فهذا / ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون «مَاءً»<sup>٩٩</sup> مفعولاً بفعل مضمرة تقديره: وسقيتها<sup>(٦)</sup>، ويحتمل أن يكون قوله: «أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ غَائِلٍ تُصِبُّ»<sup>(٧)</sup>، فيما يمتنع عطفه وينتصب<sup>(٨)</sup> على المعية، كقوله

(١) ولأنه لا يصلح للمشاركة ساقط من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) ما بعد «معه» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) «ذلك» ساقط من ت.

(٤) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أى».

(٥) هذا رجز لم يعلم قائله، انظر شرح ابن الناظم ٢٨٦.

وشرح ابن عقيل ٥٩٥:١ ومغنى اللبيب ٦٣:٢.

وشرح الشواهد للعيني ١٤٠:٢، وشرح التصريح ٣٤٦:١، ورد صدر البيت في ظ «فعلفتها تبتاً وماء بارداً».

ورود عجزه في ه، ت (حتى غدت همالة عيناه).

شتت: يروى مكانه غدت وهدت وهما بمعنى واحد.

همالة: اسم مبالغة من هملت العين إذا انهرت الدموع.

(٦) في ز «وسقيتها ماء».

(٧) «تصب» ساقطة من ك، ت.

(٨) في ه، ز، ت «ونصب».

- عز وجل - : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)<sup>(١)</sup>

فيمتنع العطف في «شركاءكم»؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية، أي «مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، من «جَمَعَ»، «والتَّصَبُّ» مبتدأ، «ويَجِبُ» خبره، «وَأَوْ اِغْتَفِدْ» معطوف على يجب، «وَأَوْ» للتخيير، وجاز عطف «اغْتَفِدْ» وهو طلب على «يَجِبُ» وهو خبر؛ لأنَّ «يَجِبُ» في<sup>(٢)</sup> معنى أوجب، «والتَّصَبُّ» مجزوم على جواب الأمر.

(١) سورة يونس. آية: ٧١.

(٢) في ش، ز «يمضي».

## ( الاستثناء )

(ش) الاستثناء<sup>(١)</sup>: الإخراج بإلا أو إحدى<sup>(٢)</sup> أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل، ومشارك بين الفعل والحرف.

فالحرف «إلا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء؛ لأنَّ غيرها يقدر بها ولذا<sup>(٣)</sup> بدأ بها فقال:

(ص) مَا اسْتَنْتَ إِلَّا مَعَ قَوْمٍ يَنْتَصِبُ • ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى «بإلا» ينتصب<sup>(٤)</sup> إذا كان الكلام<sup>(٥)</sup> تاماً، واحترز<sup>(٦)</sup> بالمستثنى «بإلا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام<sup>(٧)</sup> من المفرغ.

والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وشمل الموجب نحو قولك<sup>(٨)</sup>:

قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.

والمنفى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا.

إلا أنَّ الأول واجب النصب، والثانى فيه تفصيل، وإليه أشار بقوله:

(١) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الاستثناء» هو «وعبارتها أكمل».

(٢) فى ش «بأحد» تحريف.

(٣) فى ش، ك «ولذلك».

(٤) فى ز «ينتصب».

(٥) «الكلام» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٦) فى ت «واختر» تحريف وتصحيف.

(٧) فى هـ «بالتام» تحريف.

(٨) «قولك» ساقطة من هـ، ز، ت.



(ص) ... \* وَبَعْدَ نَفْيِ أَوْ كَتَفِي التَّخِيبِ  
إِتْبَاعُ مَا أَتَّصَلَ وَالنِّصْبُ مَا انْقَطَعَ<sup>(١)</sup> \* ...

(ش) يعنى أَنَّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو / الاستفهام والنهى <sup>٩٩</sup>ب  
إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> بالرفع، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، بالجر أحسن من: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدًا.

وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا بالنصب فيهما<sup>(٣)</sup>، والمتصل ما كان المستثنى  
بعض الأول. وإذا كان منقطعاً<sup>(٤)</sup> فلغة «أهل الحجاز» وجوب النصب على  
الاستثناء، وهذه اللغة مفهومة من قوله: «وَالنِّصْبُ مَا انْقَطَعَ»، والمنقطع هو ما  
كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو<sup>(٥)</sup>: مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدٌ<sup>(٦)</sup>، وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح، والإتباع، وإلى  
ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

(ش) يعنى أَنَّ «بنى تميم» يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون:  
مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ<sup>(٧)</sup>، ومنه قوله:

(١) والنصب ما انقطع ساقط من ز.  
ش أكملت بيت الألفية «وعند تميم فيه إبدال وقع».

(٢) فى ز «زيداً» تحريف.

(٣) «بالنصب فيهما» ساقط من ظ.

وفى ه، ت «بالنصب فيهما معاً».

(٤) فى ز «متعلقاً» تحريف.

(٥) فى ز «وذلك نحو» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل، ش، ظ «مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»

والنَّالِ الثَّبِتُ فى ه، ز، ك، ت أصوب.

(٧) فى الأصل، ظ، ت «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ما أثبت من بقية النسخ هو الصواب.

وَلَدَقَ لَيْسَ بِهَا أُنْسُ  
إِلَّا الْيَتَا فِيرُ وَلَا الْعَيْسُ<sup>(١)</sup>

و«مَا» فى قوله: «مَا اسْتَنْتَ إِلَّا» مبتدأ موصول وصلته «اسْتَنْتَ»، والضمير العائد على<sup>(٢)</sup> الموصول محذوف تقديره: استنتته<sup>(٣)</sup>، «وَمَعَ» متعلق باستنتت<sup>(٤)</sup>، «وَيَنْتَصِبُ» خبر «مَا»<sup>(٥)</sup> وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية منصوبة باستنتت، «وَيَنْتَصِبُ» جواب الشرط، ويصح<sup>(٦)</sup> تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون.

«وَانْتَخَبَ» فعل أمر «وِإِثْبَاعَ» مفعول، «وَيَغْدَ نَفَى» متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع<sup>(٧)</sup> به «إِثْبَاعَ» على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وَأَنْصِبَ مَا انْقَطَعَ<sup>(٨)</sup>، «وَمَا» موصولة، وصلتها «انْقَطَعَ»، «وِإِذْأَلْ» مبتدأ، «وَوَقَعَ» صفتها، «وفيه» متعلق بوقع «وَعَنْ تَمِيمٍ» خبره، ويحتمل أن يكون «فيه» متعلقاً<sup>(٩)</sup> بالاستقرار الذى فى الخبر، وفى تنكير<sup>(١٠)</sup> «إِذْأَلْ» إشعار بقلة اتباعه عند تميم.

(١) الشاهد لجران العود انظر ديوانه ٥٣ والكتاب ٣٢٢:٢، ومعاني الفراء ٤٧٩:١، وشرح المفصل ٧٠٢:٧ / ٢١:٧ / ٥٢:٨، وشرح ابن النظم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٦٣:٢ وشرح التصريح ٣٥٢:١.

اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية.

اليعيس: جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بها ضئ من الشقرة.

(٢) فى الأصل، ش، ه، ك، ت «إلى» تحريف.

(٣) فى ز «استنتت».

(٤) فى ظ «استنتته».

(٥) فى ز، ظ «خبرها».

(٦) ويصح ساقط من ز.

(٧) فى ز «فيرفع» تحريف.

(٨) ما بعد «أجود» إلى هنا ساقط من ظ.

(٩) فى ه، ظ، ت «متعلق».

(١٠) فى ز «وفى تنكير».

وفى ت «فى تنكير».

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ لِي الثَّانِي لَمْ \* يَأْتِي ...

(ش) يعنى أَنَّ المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى، قد يأتى غير منصوب، فيكون مفرغاً له العامل / الذى قبل «إلا»، ويعرب هو <sup>١</sup>بَدَلًا منه، قال «سيبويه»<sup>(١)</sup>: حدثنى «يونس» أن قوماً يوثق<sup>(٢)</sup> بعربيتهم يقولون: مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ، فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن غير النصب قليل، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... \* ... وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

(ش) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ: «وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ» برفع غير وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ، «وَنَصْبٍ وَسَابِقٍ» مضافان إليه، «وَقَدْ يَأْتِي» خبر المبتدأ، «وَفِي الثَّقَفِي» متعلق بيأتى، وثبت أيضاً فى بعض النسخ «وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ» بنصب غير وجر نصب متوناً ورفع سابق، وإعرابه على هذا الوجه «سَابِقٍ» مبتدأ، «وَفِي الثَّقَفِي» متعلق به، وهو الذى سوغ الابتداء بالكرة، وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَعَيْرُ نَصْبٍ» حال من فاعل يأتى، «وَنَصْبٍ» مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول، والتقدير: قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا \* بَعْدُ. يَكُنْ كَمَا لَوْ الْأَعْدَمَا

(ش) يعنى<sup>(٣)</sup> ما قبل «إلا» إذا<sup>(٤)</sup> كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لـ «إلا»،

(١) قال سيبويه ٣٣٧: ٢ «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مَالِي إِلَّا أَخُوكَ أَخَذَ. فيجعلون أحداً بدلاً».

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧٠٤: ٢.

(٢) فى ش «قوماً ممن يوثق».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يعنى أن» وصارتها أكمل.

(٤) فى هـ «إن».

فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك، وإنما ترك التثنية عليه لوضوحه، وشمل قوله: «سابق»، ما كان السابق فيه عاملاً نحو: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وما كان غير عامل نحو: مَا فِى الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ. ويكون التفرغ فى جميع المعاملات إلا مع المصدر / نَبْطُ المؤكد فلا يجوز مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا.

«وسابق» مفعول لم يُسم فاعله «يُفَرِّغُ»، «وإلا» مفعول بسابق، «لَمَّا» متعلق بـيُفَرِّغُ، «وَبَعْدُ» صلة «لَمَّا»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده، أى بعد «إلا» أو بعد «السابق»، واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على السابق أو على «مَّا»، وهذان الوجهان ذكرهما «المراذى»<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم المفهوم من الكلام: أى يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام<sup>(٢)</sup> المشتمل على السابق وعلى التالى لـ «إلا»<sup>(٣)</sup>: أى يكن الكلام، والظاهر أن «مَّا» فى قوله «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ» فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير: يكن كعدم إلا، ثم اعلم أن «إلا» تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها<sup>(٤)</sup> للتوكيد فقال:

(ص) وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَامًا \* تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

(ش) يعنى أن «إلا» إذا تكررت<sup>(٥)</sup> للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب. وتلغى مع البدل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ إِلَّا زَيْدٌ. فَلَوْ أَسْقَطْتَ «إلا»

(١) وذلك فى شرحه على الألفية ١٠٦: ٢، ١٠٧.

(٢) فى ظ «على الكلام أى يكن الكلام».

(٣) فى ز «وعلى التالى لإلا».

وفى ظ «وعلى التالى لإلا».

(٤) فى هـ، ك، ت وتكررها تحريف.

وفى ظ وتكررها تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ت وتكررها.

لصح الكلام فتقول: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ زَيْدٌ، وَكُرِّرْتَ لتوكيد «إلا» الأولى، ومثله بقوله: «إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا»، فالعلا بدل من الفتى، والتقدير: لَا تَمُرُّ بِهِمْ<sup>(١)</sup> إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا، «فَالْعَلَا» هو «الْفَتَى»<sup>(٢)</sup>، ومع عطف النسق نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَإِلَّا زَيْدٌ، فلو قلت: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَزَيْدٌ لصح الكلام<sup>(٣)</sup>، وقد جمع الشاعر بينهما فقال: /

١٠١  
أ

٧٩ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ  
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ<sup>(٤)</sup>

«وَذَاتُ تَوْكِيدٍ» حال من إلا، ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ مع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَصَغْ \* تَفْرِغِ النَّائِرِ بِالْعَامِلِ دَغْ  
فِي وَاحِدٍ يَأْ بِإِلَّا اسْتَنْثَى \* وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مَغْنَى<sup>(٥)</sup>

(ش) قد تقدم<sup>(٦)</sup> أَنَّ التفرغ هو أن يكون ما قبل «إلا» طالباً لما بعدها فإذا كررت<sup>(٧)</sup> إلا في التفرغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو «إلا» في واحد من المستثنين أو المستثنيات، ويكون بسحب ما يطلب ما قبل «إلا»، وما عدا الواحد منصوباً<sup>(٨)</sup>، وفهم من قوله: «في

(١) «بهم» ساقط من ت.

(٢) في ز «الفتى هو العلا» تقدم وتأخير.

(٣) «الكلام» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي.

انظر الكتاب ٣٤١:٢، والمغرب ١٧٠:١، وشرح الكافية لابن مالك ١١٢:٢

وشرح الشواهد للعيني ١٥١:٢ وشرح التصريح ٣٥٦:١، والهمع ٢٦٦:٣.

الرسم والرمل: ضربان من السير؛ والرسم في السعي والركض، والرمل في الطوائف الإسراع.

(٥) «وليس عن نصب سواه مغنى» ساقط من ز، ك.

(٦) في الأصل «قدم» تحريف.

(٧) في ش، ط «تكررت».

(٨) العبارة ما بعد «المستثنيات» إلى هنا وردت مختلفة في بقية النسخ وذلك كما يلي: =

وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>، أن ترك العمل «إِلَّا» ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء «إِلَّا» في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فنقول:

مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا.

وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو إِلَّا<sup>(٢)</sup> خَالِدًا.

وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُغْنِي»، يعنى أن ما سوى المستثنى الذى يلقى «إِلَّا» معه يُنْصَبُ<sup>(٤)</sup>، ونصبه بالعامل الذى هو «إِلَّا»، وعلى هذا الوجه حمل «المراذى» العامل، وحمله «ابن عقيل» على أنه العامل الذى قبل «إِلَّا»، وجعل «دَخَ» بمعنى اجعل، وما ذكره «المراذى»<sup>(٥)</sup> أصوب<sup>(٦)</sup> لثلاثة أوجه<sup>(٧)</sup>:

الأول: أن فيه / التنبيه على أنَّ «إِلَّا» هى العامل فى المستثنى، وهو

١٠١  
ب

= فى ش «ويكون ذلك الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا»

فى هـ، ك «ويكون ما عدا الواحد منصوباً بالواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا».

فى ز «ويكون ما عدا الواحد منصوباً والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عداه منصوباً».

فى ت «ويكون ما عدا الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا».

والعبارة المثبتة من الأصل، ظهري الأدق.

<sup>(١)</sup> فى ز «وفى واحد مما إلا» أكملت عبارة الألفية.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «وإلا».

<sup>(٣)</sup> هذا المثال ساقط من ت.

<sup>(٤)</sup> فى ش، هـ، ز، ك، ت «ينتصب».

<sup>(٥)</sup> قال المرادى فى شرحه ١٠٨: ٢ «وليس عن نصب سواء مغنى» فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد.

الثانية: أن الاسم الذى يشغل به العامل للمفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر لقوله «وفى واحد» إلا أن شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: ان نصب ما سواء واجب لقوله «وليس عن نصب سواء مغنى» فهو أنص من قوله فى التسهيل ونصب ما سواء».

انظر التسهيل ١٠١، وشرح ابن عقيل ٦٠٧: ١، ٦٠٨.

<sup>(٦)</sup> فى ش «هو صواب».

<sup>(٧)</sup> فى ظ «وجوه».

موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم<sup>(١)</sup>.

الثانى: أن «دَعَّ» بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة، وإنما يكون «دَعَّ» بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل «إِلَّا» فى التفرغ قد يكون غير عامل نحو: مَا فى الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ.

وقوله: «وَإِنْ تُكْرَرْ» شرط، وفى «تُكْرَرْ» ضمير يعود على «إِلَّا» و«لَا» عاطفة على معطوف مقدر، وتقديره: لغير التوكيد، لا لتوكيد<sup>(٢)</sup>، «والتَّأْيِيرِ» مفعول مقدم بدع، «وَمَعَ» متعلق بدع وكذلك، «فى وَاجِلِهِ»، «وَمَا» موصولة واقعة على المستثنيات «وَاسْتِثْنَى» صلتها، «وَيِلَالٌ» متعلق باستثنى، والضمير المستكن فى استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، «وَمُغْنَى» اسم ليس، «وَعَنْ» نَصْبٌ متعلق به، وخبر ليس محذوف، وتقديره: وليس فى ذلك، أو ليس مغنى عن نصب سواء موجود<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً<sup>(٤)</sup> تقديره: ذلك، «وَمُغْنَى» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة» والأول أظهر، ثم إن تكرار «إِلَّا» لغير التوكيد فى غير التفرغ على قسمين: الأول: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه.

والآخر: أن<sup>(٥)</sup> يكون متأخراً عنه.

(١) قال فى شرح الكافية ٧١١: ٢.

وَإِنْ تُكْرَرْ ذَوْنُ تَوْكِيدٍ لَمَعَ • تَفْرِغِ النَّازِلَ بِالْعَائِلِ دَعَّ

(٢) فى ت «لتوكيد» تحريف.

(٣) فى ت «موجود».

(٤) فى ط «ضميراً».

(٥) «وَأَنْ» ساقطة من هـ .

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ • نَصَبُ الْجَمِيعِ اخْتِصَامٌ بِهِ وَالتَّزِمُ

(ش) يعنى أَنَّ الاستثناء التام إذا تكررت <sup>(١)</sup> فيه «إِلَّا» لغير تأكيد <sup>(٢)</sup> وكان / ١٠٢  
المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب <sup>(٣)</sup> جميع المستثنيات <sup>(٤)</sup> نحو: مَا قَامَ إِلَّا  
زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ.

«وَدُونَ وَمَعَ وَبِهِ» متعلقات «بِاخْتِصَامٍ»، «وَنَصَبٍ» مفعول بفعل محذوف  
يفسر «اخْتِصَامٌ» وفى قوله: «وَالْتَّزِمُ» زيادة فائدة، وهى أَنَّ قوله: «اخْتِصَامٌ بِهِ»  
قد يحمل على الوجوب، وقد يحمل على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشئ قد  
يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله: «وَالْتَّزِمُ» نص فى الوجوب، ثم أشار  
إلى الثانى <sup>(٥)</sup> بقوله:

(ص) وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرِ وَجْهِ يَوْجِدِ • مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

(ش) يعنى أَنَّ المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه تنصب  
جميعها إلا واحداً منها، فإنه يحكم ما لم يتكرر <sup>(٦)</sup> فيه «إِلَّا»؛ وينصب <sup>(٧)</sup>  
وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً.  
نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا.

ويرجح إتباعه على نصبه إن كان منفياً، وفهم من قوله: «وَجْهٌ يَوْجِدِ

(١) فى هـ ، ز ، ت «كررت».

(٢) فى ز ، ظ «التوكيد».

(٣) فى هـ ، ز «نصب».

(٤) فى ز «سائر جميع المستثنيات» لا يجوز.

وفى ظ «سائر المستثنيات».

(٥) فى الأصل «التام» تحريف.

(٦) فى ز «تكرر» وعبارتها أدق.

(٧) فى هـ ، ز ، ظ ، ت «فينصب».



مِنْهَا» أَنَّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث  
فنعول: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١)</sup> إِلَّا عَفَرًا إِلَّا خَالِدًا.

أَوْ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَفَرًا إِلَّا خَالِدًا.  
أَوْ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَفَرًا إِلَّا خَالِدًا<sup>(٢)</sup>.

إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ الواحد هو الأول. ثم مثّل بقوله:

(ص) كَلِمَ يَقُومُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلَى \* [وَحَكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ]<sup>(٤)</sup>

(ش) يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو فى «يَقُومُوا» ونصبه<sup>(٥)</sup>

على الاستثناء، وهو الأجود، ويجوز نصب «امْرُؤٌ» ورفع «على»، ثم نَبَهَ<sup>(٦)</sup>

على أن ما زاد على المستثنى الأول / من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم **١.٢ ب**

الأول، فإن كان مُخْرِجًا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدْخِلًا<sup>(٧)</sup> كان

ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك<sup>(٨)</sup> إذا قلت: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا

عَفَرًا إِلَّا خَالِدًا<sup>(٩)</sup> فهى كلها مخرجة من القوم.

وإن قلت: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١٠)</sup> إِلَّا عَفَرًا إِلَّا خَالِدًا.

فهى كلها مُدْخِلَةٌ، والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج

(١) فى ز، ط «زيداً» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) هذا المثال ساقط من ت.

(٣) فى ز وأن يكون» وجابرتها أكمل.

(٤) ما بين المعنيتين تكملة من ش، ز، ط والألفية.

(٥) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ونصب على».

(٦) فى ز، هـ، ك «ثم نَبَهَ بقوله: وحكمها فى القصد حكم الأول»

ذكرت عبارة الألفية. وذكرها غير لازم.

(٧) فى هـ، ت «دَاحِلًا».

(٨) «أنك» ساقط من هـ.

(٩) فى ت «خالداً» تحريف.

(١٠) فى ط، ت «زيد» تحريف.

الثاني مما بقى بعد إخراج الأول<sup>(١)</sup>، ثم إخراج الثالث مما بقى بعد إخراج الأول والثاني.

«وَلْتَأْخِيْرٍ» متعلق ب«بَانْصِبْ»<sup>(٢)</sup>، والظاهر أنَّ اللام بمعنى مع، «وَمِنْهَا» فى موضع الصفة لواحد، «وَكَمَا» فى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، «وَمَا» كافة، «وَلَوْ» مصدرية، وهى على حذف مضاف أى كحال<sup>(٣)</sup> «وَكَانَ» هنا تامة بمعنى وجد، «وَدُونَ» فى موضع الحال والتقدير: وَجِءُ يَوَاجِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

(ص) وَأَسْتَنْ مَجْزُورًا يَغْيِرُ مُغْرَبًا \* يَمَا لِمُسْتَنْىِ بِلَا نِسْبَا

(ش) يعنى أنَّ «غَيْرَ» يستثنى بها مجرور<sup>(٤)</sup> بإضافتها إليه، وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إِلَّا» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، بوجوب النصب لأنك تقول: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ.

برجحان النصب / وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، برجحان التبعية، وأصل <sup>١٠٣</sup>م  
«غير» أن تكون صفة واجبة الإضافة لخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فثَبَّتْ على الضم وتستعمل بمعنى «إِلَّا» كما ذكر فى هذا الباب<sup>(٥)</sup>، «وَمَجْزُورًا» مفعول باستثنى، «وَيَغْيِرُ» متعلق باستثنى «وَمُغْرَبًا» حال من غير، «وَبِمَا» متعلق بمعربا<sup>(٦)</sup>، «وَمَا» موصولة وصلتها:

(١) فى ت «الأول من المستثنى».

(٢) فى هـ «بالنصب».

(٣) فى ز «كحال ما».

(٤) فى هـ، ز «مجروراً» تحريف.

(٥) «الباب» ساقطة من ت.

(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «معرب» وما أثبت أدق كما فى هـ، ز والألفية.

نُسَيْبًا<sup>(١)</sup>، «وَلَيْسْتَنِي» متعلق بـ «نُسَيْبًا»<sup>(٢)</sup>، «وَيَالَا» متعلق بمسئتي. ثم قال:  
(ص) وَلَيْسَ سِوَى سِوَى سِوَى الْجَعْلَاءِ عَلَى الْأَصْحَحِ مَا لَيَغَيِّرُ جَمْعًا

(ش) ذكر أن «فى سِوَى» ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها،  
والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير، وتعرب بما  
يعرب به غير. إلا أنه يقدر فى المقصورة الإعراب. وأشار<sup>(٣)</sup> بقوله: «عَلَى  
الْأَصْحَحِ» إلى مخالفة «سيبويه» و«الخليل»<sup>(٤)</sup> فيها، فإنها عندهما ظرف غير  
متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر. قال «سيبويه»<sup>(٥)</sup> - رحمه الله  
- فى باب ما يحتمل الشعر<sup>(٦)</sup>: «وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفاً  
بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:

٨٠ - وَلَا يُطْلِقُ الْفَخْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ • إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا<sup>(٧)</sup>

وقال الأعشى:

٨١ - [تَجَانَّفُ عَنْ جُرِّ الْبَنَاءَةِ نَأْتِي] • وَمَا لَصَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا<sup>(٨)</sup>

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة، واستشهد، بشواهد هى مذكورة فى / كتبه ١٠٣  
ب

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب»

وما أثبت أدق كما فى هـ، ز والألفية.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب». وما أثبت أدق كما فى هـ، ز والألفية.

(٣) فى الأصل «ثم أشار» تحريف.

(٤) انظر الكتاب ١: ٤٠٧، ٤٠٨، والارتشاف ٣٢٦: ٢ وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧١٦ - ٧٢٠.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣١.

(٦) فى ش، ز، ك «فى الشعر» وعبارتها أكمل.

(٧) وروى عجز البيت: «إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا»

انظر اللسان «سواء» والكتاب ١: ٣١، ٤٠٨ وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١: ٤٢٤، وشرح ابن عقيل

١: ٦١٢، وشرح الشواهد للمعنى ٢: ١٥٨.

(٨) صدر البيت تكملة من ز.

وروى عجز البيت «وَمَا عَدَّتْ عَنْ أَهْلِهَا تَبَيُّوَانَا».

انظر ديوان الأعشى ١١ والكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨، وكتاب الأضداد ٢: ٤١ وشرح ابن عقيل ١: ٦١٢

والخزانة ١: ٣٦٧ / ٣٥٣: ٢ / ٥٧٣: ٤.

فلا تطيل<sup>(١)</sup> بها، وفهم من قوله: «عَلَى الْأَصَحِّحِ» أن مذهب «سبويه» صحيح، إلا أن مذهبه أصح منه<sup>(٢)</sup>، ووقف على اجمعاً بالألف؛ لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

(ص) وَاسْتَنْتِ نَاصِبًا يَلَيْسَ وَخَلَا \* وَيَعْدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا

(ش) ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة:

- منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.  
وَمَا قَامَ أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.

وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا.

(١) في هـ، ز، ظ «فلا تطول» وفي ت «فلا يطول» تحريف.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٢: ٧١٦ - ٧٢٠.

«سوى اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرف «غير» لفظاً خلاًفاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. والواقع في كلام العرب نقرأ ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطُ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ بَنِي أَوْفُسِهِمْ». وقول ابن المولى:

وَأَذَا تُبَايَعُ كَرِيحَةً أَوْ تُشْتَرَى قِسْوَالٌ بِإِيْمَتِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

(٢) وقد علق المولى في حاشيته ٨٤ على ذلك بقوله:

«قوله: وفهم من قوله: عَلَى الْأَصَحِّحِ الخ. أي لكون المسألة ضعيفة فمذهب سبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة، ومذهب المصنف أصح نظراً إلى ما أقامه من الأدلة، فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سبويه صحيحاً مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متنافيان؛ لأن مذهب سبويه أنها ظرف، والناظم مذهبه أنها ليست ظرفاً بل كغير الأولى أن يقال: عبر بالأصح تأدياً مع الإمام وهو بمعنى صحيح؛ لأن المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده، بالشواهد وما أقامه من الأدلة.

- ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده، وهو «تَحَلَّ وَعَدَا»<sup>(١)</sup> ولهما حالتان:

الأولى: تجردهما من «ما».

والثانية: اقترانهما بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيهما وجهان: النصب والجر، والأرجح النصب. وفُهم من ذلك من ذكره لهما مع «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْجُرُزُ بِسَائِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ • وَيَعْدَا مَا النِّصْبُ وَالْجُرُزُ قَدْ يَرِدُ<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أنَّ «سابقى» يكون فى البيت الذى قبل هذا<sup>(٣)</sup> وهما «تَحَلَّ وَعَدَا» يجوز جر المستثنى بهما، وفُهم منه<sup>(٤)</sup> شرط التجريد، فإنه أحوال على لفظهما وهما خاليان من «ما»، وفُهم من قوله: «إِنْ تُرِدْ»، أن الجر / بهما ١٠٤  
مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما «بما» بقوله: «وَيَعْدَا مَا النِّصْبُ» أى إذا اقترن «عَدَا وَتَحَلَّ» «بما» فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب؛ لأن «ما» مصدرية فلا يليها حرف جر. هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين «بما»، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالْجُرُزُ قَدْ يَرِدُ»، وفُهم من تنكير «الْجُرُزِ»، ومن قوله: «قَدْ يَرِدُ» أن الجر بهما مع «ما»<sup>(٥)</sup>

(١) «تَحَلَّ» إن كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى نحو: قَامَ الْقَوْمُ تَحَلَّ زَيْدًا، وإذا كانت حرفاً جرّت الاسم المستثنى بها نحو: قَامَ الْقَوْمُ تَحَلَّ زَيْدًا «وَعَدَا» كذلك تكون فعلاً فننصب المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتكون حرفاً، فتجرّ المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتعين فعليتهما بعد «ما» المصدرية نحو: قَامَ الْقَوْمُ مَا تَحَلَّ «أَوْ مَا عَدَا» زَيْدًا.

(٢) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ز.

(٣) «الذى قبل هذا» ساقط من ث، هـ، ز، ط، ت.

(٤) فى ت (من قوله).

(٥) «مع ما» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

قليل. «وَنَاصِبًا» حال من فاعل «اسْتَشْنَى»، «وَبَلَيْسَتِ»، متعلق «بِاسْتَشْنَى»، ومفعول <sup>(١)</sup> ناصباً محذوف أي ناصباً <sup>(٢)</sup> المستثنى <sup>(٣)</sup> «وَيَعْدُ لَآءٍ» في موضع الحال من يكون، «وَأَنْ تُرِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْمُجْرَأُ» مبتدأ خبره «قَدْ يُرِيدُ» وسوغ الابتداء به معنى التقسيم، ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

(ص) وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ \* كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِغْلَانِ

(ش) يعنى أنَّ «خَلَا وَعَدَا» إِذَا جَرَّاهُ مَا بَعْدَهُمَا كَانَا حَرْفِي جَرٍّ، وَإِذَا نَصَبَاهُ <sup>(٤)</sup> كَانَا فَعْلَيْنِ، وَالْمُسْتَشْنَى حَيْثُ مَفْعُولُ بِهِمَا، وَفُهِمَ مِنْهُمَا إِذَا جَرَّاهُ كَانَا حَرْفَيْنِ سَوَاءً اقْتَرَنَا «بِمَا» أَوْ تَجَرَّدَا مِنْهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ نَصَبَا كَانَا فَعْلَيْنِ مُطْلَقًا، وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ «مَا» مَعَهُمَا <sup>(٥)</sup> إِذَا جَرَّاهُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ لَا يَلِيهَا حَرْفُ الْجَرِّ <sup>(٦)</sup>. وَ«حَيْثُ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «حَرْفَانِ»؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُحْكَمٍ بِحَرْفَيْهِمَا، وَ«كَمَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«فِغْلَانِ»؛ لِأَنَّهُ <sup>(٧)</sup> أَيْضًا فِي مَعْنَى مُحْكَمٍ بِفَعْلَيْهِمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «حَيْثُ» شَرْطًا <sup>(٨)</sup>، وَالْفَاءُ جَوَابُهُ <sup>(٩)</sup> عَلَى مَذْهَبِ «الْفَرَاءِ» <sup>(١٠)</sup>؛ لِأَنَّهُ / يَجِيزُ <sup>١٠٤</sup> بـ

<sup>(١)</sup> في ز «ومفعول» تحريف.

<sup>(٢)</sup> في ت «ناصب» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ط، ك «للمستثنى» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في ط «نصب» تحريف.

<sup>(٥)</sup> في ش، هـ، ز «ما قبلهما» وصارتها أدق.

<sup>(٦)</sup> ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى إجازة الجر بهما بعد «ما» فتكون «ما» زائدة لا مصدرية،

و«خَلَا» حَرْفُ جَرٍّ.

قال المالقي: إِنْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا مِنَ الْجَرْمِيِّ فَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ «مَا» لَا تَكُونُ زَائِدَةً فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَإِنْ

كَانَ يُحْكَمُ مِنَ الْعَرَبِ، فَهُوَ مِنَ الشَّدِيدِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

انظر وصف المبانى ٢٦٣.

<sup>(٧)</sup> في هـ «لأنها» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في الأصل «شرط» تحريف.

<sup>(٩)</sup> يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ».

<sup>(١٠)</sup> «حيث» اسم شرط عند الفراء، وهو لا يشترط في الإجازة به اقترانه بـ «ما»، وعند غيره ظرف يتعلق

بقوله: حرفان.

أن يجازى<sup>(١)</sup> «بحيث» دون «ما»، والعامل فيها حينئذ الفعل الذى بعدها. ثم قال:

(ص) وَكَهَلًا حَاشًا وَلَا تَضْحَبُ مَا • وَقِيلَ حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أن «حاشًا» مثل «كَهَلًا» فى أنها يستثنى بها، ويجوز فى المستثنى<sup>(٣)</sup> بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى «كَهَلًا»، وقد تقدم. ولما كانت «حاشًا» مخالفة «كَهَلًا» فى أنه<sup>(٤)</sup> لا يجوز اقترانها<sup>(٥)</sup> بما، نبه على ذلك بقوله: «وَلَا تَضْحَبُ مَا» يعنى أن «حاشًا» لا تدخل عليها «ما» بخلاف «كَهَلًا»، ولما كان فى «حاشًا» ثلاث لغات تَبَّعَ على ذلك بقوله: «وَقِيلَ: حَاشَى، وَحَشًا، فَاحْفَظْهُمَا» وتوزع فى ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) فى هـ «يجزى» وفى ت «يجزأ» تحريف.

(٢) ما بعد «حاشًا» إلى هنا ساقط من ش، ز، ك.

(٣) ويجوز فى المستثنى ساقط من ت.

(٤) فى هـ، ط، ت «أنها».

(٥) فى ت «اقترانها» تحريف.

(٦) قال ابن هشام فى المعنى ١٢١:١ «حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً منصرفاً، تقول «حَاشَيْتُ بمعنى استثنيت. يقال: قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشًا زَيْدًا. الثانى: أن تكون تنزيهية نحو (حَاشَى اللَّهِ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوثيين فعل. قالوا: لتصرفهم فيها بالحدف ولإدخالهم إياها على الحرف. الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى.

وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جارياً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا.

انظر الكتاب ٢: ٣٤٩، والمقتضب ٤: ٣٩١، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٢٤، وشرح ابن عقيل ١: ٦٢١ وشرح التصريح ١: ٣٦٥.

## ( الحال )

(ش) يجوز فى الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين. قوله:

(ص) الْحَالُ وَضْفٌ لِّشَيْءٍ مُّتَّصِبٌ \* مُفْهِمٌ فِى حَالٍ ....<sup>(١)</sup>

(ش) والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل، وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» العمدة كالخبر نحو: <sup>(٢)</sup> زَيْدٌ قَاضِلٌ.

والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسدداً للخبر نحو: ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا<sup>(٣)</sup>

أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٢ - إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَحَيٍّ \* كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ<sup>(٤)</sup>

وحمل الشارح قوله «مُتَّصِبٌ»<sup>(٥)</sup> على جائز النصب<sup>(٦)</sup> واعتراضه بالوصف

<sup>(١)</sup> فى ش أكمل بيت الألفية «مفهم فى حال كفرداً أذهب».

<sup>(٢)</sup> فى ز «فى نحو».

<sup>(٣)</sup> فى ط «ضَرَبَ زَيْدٌ قَائِمًا» والمثال صحيح.

<sup>(٤)</sup> الشاهد لَعْنَتُ بَنِ رِعْلَاءِ الْقَسَائِي.

ورواية الأصمعيات ١٥٢.

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَحَيٍّ سَجًّا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ

انظر اللسان «موت» ومعنى اللبيب ٤٩١:٢.

وشرح الشواهد للمعنى ١٦٩:٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥:١، ومعجم شواهد النحو ٢٧.

<sup>(٥)</sup> فى ت «متنصباً». وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

<sup>(٦)</sup> «النصب» ساقطة من ت.



المنصوب، وحمله «المرادى»<sup>(١)</sup> على واجب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم النصب<sup>(٢)</sup> / وهو أظهر؛ لأنَّ النصب<sup>(٣)</sup> من أحكام الحال اللازمة له، ١٠٥  
 وخرج بقوله: «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» التمييز نحو<sup>(٤)</sup>: **لِلَّهِ ذَرَّةٌ قَارِشًا<sup>(٥)</sup>**؛ لأنه لا يفهم في حال، لكونه على تقدير «وَمِنْ»<sup>(٦)</sup>، وتسامح الناطم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم مَثَلٌ بعد استيفاء التعريف فقال:

(ص) ... \* ... كَفَرَدَا أَذْهَبُ

(ش) وفي<sup>(٧)</sup> المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى<sup>(٨)</sup>.  
 وقوله: «الحَالُ» مبتدأ، «وَوُضِفَ» خبره، «وَفَضَّلَ وَمُنْتَصَبٌ وَمُفْهِمٌ» نعت لوصف وليست من باب تعدد الخبر<sup>(٩)</sup>؛ لأنها فصول فهي نعت للوصف.  
 ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا \* يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

(ش) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشترك أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة<sup>(١٠)</sup>؛ لأن هذه كلها

(١) انظر شرح ابن الناطم ٣١١، وشرح المرادى ١٣١:٢.

(٢) في ش، ه، ت «لنصب» تحريف.

(٣) في ز «النعت» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «في نحو».

(٥) «فارساً» ساقطة من ت.

(٦) «فارساً» في المثال السابق وإن حصل بها بيان الهيئة، إلا أنَّ ذكرها ليس لبيان الهيئة، وإنما لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية. وقد وقع بيان الهيئة بها ضمناً لا قصداً.

انظر شرح التصريح ٣٦٦:١، ٣٦٧.

(٧) «وفي» ساقطة من ت.

(٨) في ز «وسيأتى التنبيه عليه» وعبارتها أكمل.

(٩) في ه، ط، ت «الأخبار» تحريف.

(١٠) «المشبهة» ساقطة من ط، ت.

مشتقة من المصادر<sup>(١)</sup> فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو:

جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

«فَرَاكِبًا» منتقل؛ لأنه قد يكون غير راكب، ومشتق<sup>(٢)</sup> من الركوب، وفُهِم من قوله: «يَغْلِبُ» أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»<sup>(٣)</sup> «فَالزَّرَافَةُ» مفعول «بَخَلَقَ»، «وَيَدَيَّهَا» بدل بعض من كل<sup>(٤)</sup> «وَأَطْوَلَ» حال من «يَدَيَّهَا» وهي لازمة؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله / - عز وجل: - «وَتَنَجَّيْتَهُ مِنَ الْغِيَالِ يَوْمَئِذٍ»<sup>(٥)</sup>

١٠٥  
ب

«فَيُيَوِّثُهَا»<sup>(٦)</sup> غير مشتق، وقوله: لَيْسَ مُسْتَحَقًّا تميم للبيت، لجواز الاستغناء عنه بـيغلب، «وَكُوْنُهُ» مبتدأ، «وَمُتَّقِلًا وَمُسْتَحَقًّا» خبران لكون، «وَيَغْلِبُ» خبر المبتدأ، ويجوز في «مُسْتَحَقًّا»<sup>(٧)</sup> فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بـيغلب، أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً<sup>(٨)</sup> لمستحق والتقدير: لَيْسَ الْحَالُ مُسْتَحَقًّا لِكُوْنِهِ مُتَّقِلًا مُسْتَحَقًّا.

(١) في ش، ز «المصدر».

(٢) في ش، ظ «واشتق» تحريف.

(٣) من أقوال العرب. انظر الكتاب ١: ١٥٥، وشرح ابن عقيل ١: ٥٢٩ وأوضح المسالك ٢: ٧٩، وشرح التصريح ١: ٣٦٨.

(٤) في ظ «البعض من الكل» تحريف.

(٥) سورة الشعراء. آية: ٤٩.

(٦) في هـ، ز «يُيَوِّثُهَا» وعبارتهما أدق وأولى.

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «مستحق» وما أثبت أصوب كما في الأصل، ش، ز، ك والألفية.

(٨) في ظ «مفعول».

ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نَبَّه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال. فقال:

(ص) وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ، وَلِي \* مُبْدَى تَأْوِلُ بِلاَ تَكْلُفٍ

(ش) يعني أنَّ جمود الحال يكثر إذا دَلَّ على سعر كقولك: يَغْتُ البُرُّ مُدًّا يَبِزْهِم. «فمُدًّا» منصوب على الحال وهو جامد، إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه<sup>(١)</sup> في معنى مُسْتَعْرَأ، ويجوز أن يقدَّر «مُسْتَعْرَأ» اسم فاعل فيكون حالا من التاء في «يَغْتُ»، وأن يكون «مُسْتَعْرَأ» بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من «البُرِّ»، ويكثر إذا ظهر تأول<sup>(٢)</sup> بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أنَّ الدالَّ على السعر ليس داخلاً في المبدى التأول، وليس كذلك بل منه<sup>(٣)</sup> والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص، ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول / دون<sup>(٤)</sup> تكلف فقال:

(ص) كَيْفُهُ مُدًّا يَكْدَا يَدَا يَيْدُ \* وَكَوْزُ زَيْدٍ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدُ

(ش) فذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: «كَيْفُهُ مُدًّا يَكْدَا»، وكأن هذا مثال لقوله: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ.

الثاني: أن يدل<sup>(٥)</sup> على مفاعلة وهو قوله: «يَدَا يَيْدُ»، أي<sup>(٦)</sup> مناجزة<sup>(٧)</sup>.

(١) في ظهركونه.

(٢) في ش، ك «أظهر تأولا» وعبارتها أدق.

في هـ، ز «ظهر مؤولا».

في ط، ت «ظهر مأولا».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «هو منه» وعبارتها أكمل.

(٤) في ز «بلا».

(٥) في ز «أن يكون دالا».

(٦) وأي «ساقطة من ز».

(٧) في ت «مناجزة» تحريف.

الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: «وَكَثُرَ زَيْدٌ أَسَدًا»، وفسر ذلك بقوله: «أَيُّ كَأَسَدٍ»، وفُهم من قوله: «كَيْفَهُ»: أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها، ويتبني أن تجعل الكاف<sup>(١)</sup> في قوله: «أَيُّ كَأَسَدٍ» اسماً بمعنى مثل؛ لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون وقد قصد به تفسير<sup>(٢)</sup> المعنى لا أنها الحال<sup>(٣)</sup> بنفسها. ثم قال:

(ص) وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاغْتَبَذَ \* تَكْثِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِ حَدِّكَ اجْتِهَدَ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به<sup>(٤)</sup> بيان الهيعة، وذلك حاصل بلفظ التذكير، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرفة بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجْتَهِدْ وَحَدِّكَ، أَيْ مُتَّفِرِّدًا، «وَالْحَالُ» مبتدأ، «وَإِنْ عُرِفَ» شرط، «وَفَاغْتَبَذَ» جوابه «وَتَكْثِيرُهُ» مفعول<sup>(٥)</sup> باعتد، وَنَصَبَ<sup>(٦)</sup> «لَفْظًا» على إسقاط «فِي»، أو على التمييز، وكذلك «مَعْنَى»، وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب<sup>(٧)</sup>. ثم قال:

(ص) وَمَصْدَرٌ مُتَكَثِّرٌ حَالًا يَقَعُ \* بِكَثْرَةِ كِبَيْتَةٍ زَيْدٌ / طَلَعَ

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم؛ لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موضع<sup>(٨)</sup> الحال كما يقع صفة

(١) «الكاف» ساقطة من ت.

(٢) في ش «ويكون فيه قصد تفسير».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «هي الحال».

(٤) في ز «بها» التذكير والتأنيث كما ذكر في أول الباب.

(٥) في ت «مفعوله».

(٦) في ز، ك «ولفظاً منصوب».

(٧) ما بعد «معنى» إلى هنا ساقط من ش، هـ، ط، ت.

(٨) في ز، ك «موقع».

وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً  
كقوله - عز وجل -<sup>(١)</sup>: (وَأَذْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)<sup>(٢)</sup>

وهو كثير، ومع كثرته فلا يُقاس عليه عند الجمهور وأجاز «المبرد»  
القياس عليه، وليس في قوله الناظم «يَكْثُرُ» إشعار بالقياس<sup>(٣)</sup>، وفهم منه  
أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً لتخصيصه الكثرة بالمنكر. «وتمتدّن»  
مبتدأ، «ومُنْكَرٌ» صفته «ويَتَغ» خبره، «وحالاً» حال من فاعل يقع المستتر،  
«ويَكْثُرُ» متعلق «بيقع»<sup>(٤)</sup> «وبَغْتَةٌ» فَعْلَةٌ من البَغْت، والبَغْتُ أَنْ يَفْجَأَكَ<sup>(٥)</sup>  
الشيء.

قال الشاعر:

٨٣ - وَلَكِنَّهُمْ بَأَثُوا وَلَمْ أَذْرِ بَغْتَةً \* وَأَعْظَمَ سَنِيءٌ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ<sup>(٦)</sup>

(١) في ك «تعالى».

(٢) سورة الأعراف. آية: ٥٦.

في هـ، ط، ت «أذعوا ولَكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» خطأ من الناسخ.

(٣) ورد الحال مصدراً بكثرة، كقول تعالى في سورة نوح آية: ٨: (لَوْ دَعَوْهُمْ جَهَارًا) وقوله تعالى في سورة  
البقرة آية: ٢٦٠: (لَمْ أَذْعُهُمْ بِأَيْتِكَ سَهْيًا)

ومع كثرته فهو ليس بمقيس. ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن هذه المصادر - في الآيتين وغيرهما -  
مؤولة بمشتق أي مجاهرة وساعياً، وشذ «المبرد» فقال: يجوز القياس عليه. واختلف النقل عنه، نقل قوم  
عنه أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون فيما هو نوح الفعل نحو: أنهيه سرعة

واستثنى ابن مالك في التسهيل ١٠٩ ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع. نحو:

١. أَنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا. أي الكامل في حال علم وأدب ونبل.

٢. أَنتَ زُهَيْرٌ شِفْراً.

٣. ما وقع بعد «أما» نحو: أمّا علماً نَعَالِم.

انظر الكتاب ١: ٣٧٠، والمقتضب ٣: ٢٣٨ - ٤/٣١٢. والارتشاف ١: ٣٤٢، ٣٤٣، وشرح

الكافية لابن مالك ٢: ٧٣٥ - ٧٣٦.

(٤) «يقع» ساقطة من ت.

(٥) في هـ «يفجأ» تحريف.

(٦) الشاهد ليزيد بن حَبَّة الثَّقَفِي.

وفى رواية:

وَلَكِنَّهُمْ مَأَثُوا وَلَمْ أَذْرِ بَغْتَةً \* وَأَفْطَحَ سَنِيءٌ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ

تقول: بَغَتْهُ أَى فَاجَاهُ<sup>(١)</sup>، وَبَغَتْهُ بَغْتَةً: أَى مَفَاجَاهُ<sup>(٢)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَلَمْ يَنْكُرْ غَالِيًا ذُو الْحَالِ إِنْ \* لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبِينْ  
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَامًا \* يَنْفِ الْفَرْقَ عَلَى الْفَرْقِ مُسْتَشْهِلًا<sup>(٣)</sup>

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال فى المعنى، وقد يجيء نكرة، ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال، وهو المتبته عليه بقوله: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» ومثاله: فى الدار قائماً رجلاً ومنه قول الشاعر: /

١٠٧  
أ

٨٤ - وَبِالْجِسْمِ مَتَى يَبِينُ لَوْ عَلِمْتِهِ \* شُحُوبٌ وَإِنْ تَنْتَهِيهِ الْعَيْنُ تَشْهَدُ<sup>(٤)</sup>  
فصاحب الحال «شُحُوبٌ»، «وَبَيِّنَا» منصوب على الحال وأصله: شُحُوبٌ بَيِّنَا<sup>(٥)</sup>، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المتبته عليه بقوله: «أَوْ يُخَصِّصْ». وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله - عز وجل -: (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ مَفْرٍ حَكِيمٍ. أَمَرًا مِنْ عَيْنِنَا)<sup>(٦)</sup>.

= روى صدر البيت فى الأصل، ظ:

«وَلَكِنْهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَذِرْ بَغْتَةً»

انظر اللسان «بغت» وشرح التصريح ٣٧٤:١. ومعجم شواهد العربية ٦٩:١.

(١) فى الأصل «فجأة»، وفى هـ، ز، ك «أى فجأة» وما أثبت من ش، ظ، ت. أولى وأصوب.

(٢) فى هـ، ز، ك، ت «أى فجأة» وكلاهما جائز، حيث تقول «بغتة» بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى مفاجأة، أى مباغتاً أو باغتاً من بغت يُقال: بغتة أى فجأة.

(٣) شرح التصريح ٣٧٤:١.

(٤) ما بعد «مضاهيه» إلى هنا ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحر غير معزوف.

انظر الكتاب ١٢٣:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٣٨:٢ وشرح ابن الناظم ٣١٩، وشرح ابن عقيل

٦٣٥:١. وشرح الشواهد للعيني ١٧٥:٢.

بيننا: ظاهراً

الشحوب: تغير لون الجسم، وهو مصدر شحب. يُقال: شحب جسمه يشحب شحوباً.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «يَبِينُ» تحريف.

(٦) سورة الدخان. آية: ٤، ٥.

والثانية: أن يخصص<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:

(فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)<sup>(٢)</sup>

ومنها: أن يكون بعد نفى، وهو المنبئ عليه بقوله: «أَوْ يَكُنْ». مِنْ بَعْدَ نَفْيٍ: أى يظهر بعد<sup>(٣)</sup> نفى، ومثاله: مَا جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله - عز وجل -: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)<sup>(٤)</sup>

ومنها: أن يكون بعد مشابه للنفى، وهو المنبئ عليه بقوله: «أَوْ مُضَاهِيهِ» أى مشابهة، وشمل صورتين:

الأولى: الاستفهام. ومثاله: هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٥ - يَا ضَاحٍ هَلْ لَحْمٌ عَيْشَ بَاقِيَا فَتَرَى  
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلِ<sup>(٥)</sup>

الثانية: النهي. ومثاله: لَا يَقُمْ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٦ - لَا يَزَكُّنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِسْحَاقِ \* يَزِمُ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ<sup>(٦)</sup>

(١) فى ه ، ظ ، ت «يختص» تعريف.

(٢) سورة فصلت، آية: ١٠.

(٣) فى ز «من بعد».

(٤) سورة الحجر، آية: ٤.

(٥) نسب إلى رجل من طي.

انظر: شرح المراتى ١٤٥: ٢، وشرح ابن الناطم ١٣٤، وشرح ابن عقيل ٦٣٨: ١، وأوضح المسالك

٨٧: ٢، وشرح التصريح ٣٧٧: ١، والهمع ٢٢: ٤.

صاح: أصله صاحبى. فهو مرخم بحذف آخره على غير قياس، لأنه ليس علماً، والترخيم لا يكون إلا فى الأعلام.

لحم: أى فُتِّرَ ولُغِيءَ.

(٦) الشاهد لَقَطَرِيَّ بن الفُجَاءَةِ.

فهذه ست مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة<sup>(١)</sup> الأخيرة بقوله: «لَا يَبْغِ»<sup>(٢)</sup>  
 اَمْزُوقٌ عَلَى اَمْرِيءٍ مُنْتَشِهَلًا، «فَمُنْتَشِهَلًا» حال من امرئ، الأول: وسوغ  
 ذلك تقدم<sup>(٣)</sup> النهي، وفهم من قوله: «غالباً» أن صاحب الحال يكون نكرة  
 محضة من غير مسوغ / فى غير الغالب حكى «سيبويه» من كلام العرب ١٠٧  
 «مَرَزْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ»<sup>(٤)</sup>، و«عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا»<sup>(٥)</sup> وفى الحديث «فَصَلَّى  
 رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاعِدًا وَصَلَّى [وَرَاءَهُ] رِجَالٌ قِيَامًا»<sup>(٦)</sup>  
 «وَذُو الْحَالِ» مفعول لم يُسم فاعله «يُنْكِرُ»، و«غالباً» حال منه، «وَلَا يَنْكِرُ»  
 يتأخر، إلى آخره شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَمِنْ بَعْدِهِ»  
 متعلق بـيَنْكِرُ، ثم قال:

---

= انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٣٩:٢، وشرح المرادى ١٤٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٣٩:١، وأوضح  
 المسالك ٨٥:٢، والهمع ٢١:٤، وأمالى القالى ١٨٦:٢  
 الإختجام: التكرس والتأخير.  
 الزحى: الحرب.  
 الحيتام: الموت.

فى ز «يَوْمَ الزَّحَى مُنْكِرٌ قِيَامًا».

(١) فى ز «منها الصورة».

(٢) فى الأصل، ظ «لا يَنْكِرُ» والمثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية وفى هـ، ز، ت «كلا يَبْغِ».

(٣) فى ت «تقدم».

(٤) انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢ وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح الشواهد  
 للعنى ١٧٦:٢.

(٥) انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢، وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وأوضح  
 المسالك ٨٨:١، وشرح الشواهد للعنى ١٧٦:٢، وشرح التصريح ٣٧٨:١.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح التصريح ٣٧٨:١، وفى مسند أحمد ٢٠:٣ «فَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا  
 وَهُمْ قِيَامًا»

١٤٨:٦ «فَصَلَّى جَالِسًا وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»

وفى الموطأ ١٣٥:١ «عن عائشة زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - أنها قالت: صلى رسول الله عليه وسلم  
 وهو شاك. فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قِيَامًا».

انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٤٠:٥.

«وراءه» تكملة من ز، هـ.



(ص) وَسَبَقَ حَالِ مَا يَحْرُفُ جُرَّ قَدْ \* أَتَى وَلَا أَمْتَعَهُ فَقَدْ وَرَدَ

(ش) يعنى أَنَّ صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم<sup>(١)</sup> الحال عليه نحو: مَرَزْتُ بِهِئِدِ قَائِمَةً، فلا يجوز عندهم مَرَزْتُ قَائِمَةً بِهِئِدِ، وهذا الذى منعه لا أمنعه أنا لوروده فى<sup>(٢)</sup> كلام العرب<sup>(٣)</sup> وقد استدل الناظم على<sup>(٤)</sup> ذلك بشواهد منها قوله:

٨٧ - تَسَلَيْتُ طَرَا عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ \* يَذْكُرَاكُمْ حَتَّى كَأَلَكُمْ عِنْدِي<sup>(٥)</sup>

«فَطَرَا» حال من الكاف فى «عَنْكُمْ» وهو مجرور بعن، فإن قلت: قَدْ فِيهِ من تخصيصه المنع بالمجرور<sup>(٦)</sup> أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو: جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ وَضَرَبَتْ مُنْطَلِقَةً هِنْدًا<sup>(٧)</sup>.

وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع<sup>(٨)</sup> على منع جواز تقديم الحال

(١) فى ظ «تقدم».

(٢) فى هـ، ز، ت «من» تحريف.

(٣) قال ابن مالك فى الكافية ٧٤٤:٢ وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجوزون فى نحو «مَرَزْتُ بِهِئِدِ جَالِسَةً»: مررت بجالسة بهئيد. وأجاز أبو على ذلك ويقول أقول وأخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم. انظر شرح المراتى ١٤٧:٢ - ١٤٩ - والهمع ٢٥٠:٣، ٢٦.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «على جواز».

(٥) لم أشر على قائله. وفى رواية لصدر البيت

«تَسَلَيْتُ طَرَا عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ»

انظر أوضح المسالك ٨٩:٢، وشرح الشواهد للمعنى ١٧٧:٢، وشرح التصريح ٣٧٩:١.

تسليت: تصبرت وتكلفت الجلد والسلوان.

طَرَا: أى جميعاً.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «بالمجرور بالحرف».

(٧) فى ظ «هند» تحريف.

(٨) قال ابن مالك «إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجوز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة

عليه، قلت: هذا المفهوم مُعْطَلٌ / وإنما خص<sup>(١)</sup> المجرور بالحرف؛ لأنها هي  $\frac{١٠٨}{أ}$  المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم، والخلاف فيها مشهور، ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها «الفارسي» و«ابن كيسان» و«ابن برهان»<sup>(٢)</sup> ولا يقتضى قوله: «وَلَا أُمْتَنَعُ» انفراده بالجواز، بل هو غير<sup>(٣)</sup> مانع له، ويكون فى ذلك تابعاً لغيره<sup>(٤)</sup>. «وَسَبَقَ خَالٍ» مفعول مقدم «بأَبَوَا» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل<sup>(٥)</sup>، «وما» مفعول «بَسَبَقَ» وهى واقعة على صاحب الحال، والضمير فى أَبَوَا عائد على النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك لما تقدم من أنَّ بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين<sup>(٦)</sup>، والهاء فى «أُمْتَنَعُ» عائدة على سبق. ثم قال:

= المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة، فهو بعضها، فكذا ما تعلق بالمضاف إليه هو منزلة بعض الصلة، فلذلك لم يُخْتَلَفْ فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: أَشَجَبَنِي دُعَابُ زَيْدٍ وَرَأْيَا.

شرح الكافية ٢: ٧٤٣، ٧٤٤.

(١) فى ش «خصص»، وفى ت «يصح خص».

(٢) انظر هامش ٣ ص ٣٦٩، وشرح اللع لابن برهان ١: ١٣٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٩.

ابن كيسان: محمد بن إبراهيم بن كيسان «أبو الحسن»، أديب، نحوى لغوى، من تصانيفه: المهذب فى النحو، اللامات، معانى القرآن، وغريب الحديث توفى سنة ٢٩٩ هـ.

انظر ترجمته فى بنية بالوعة ١: ٨، ومعجم المؤلفين ٨: ٢١٣.

ابن برهان: هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان العكبرى النحوى، ولد فى غكبرا، ونسب إليها. نشأ حنبلياً فيها. ثم إنتقل إلى بغداد، تلقى على يديه العلم أولاد الرؤساء والأغنياء فى بغداد، كان نحويًا، لغويًا، شاعراً متكلمًا، له علم بالقراءات القرآنية. من مصنفاته: أصول اللغة، وشرح اللع. توفى سنة ٤٥٦ هـ.

انظر ترجمته فى: النجوم الزاهرة ٥: ٧٥٥، وبنية بالوعة ٢: ١٢٠، وشذرات الذهب ٣: ٢٩٧ ومعجم المؤلفين ١٦: ٢١٠.

الفارسي:

سبقت ترجمته ص.

(٣) «غير» ساقطة من ت.

(٤) يريد أنه تابع لأبى على الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان فقد أجازوا ذلك كما ذكر.

(٥) فى ه، ت «حال الفاعل».

(٦) فى ه، ت «الأكثر».

(ص) وَلَا تُخْزِ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ \* إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أَضِيفًا \* أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

(ش) يعنى أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضى المضاف العمل فى الحال. ومعناه أن يكون جارياً

مجرى الفعل فى كونه مصدرأ أو اسم فاعل كقوله - عز وجل: - (إِلَى

اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)<sup>(١)</sup>

ومثله قولك<sup>(٢)</sup>: أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ هِنْدِي قَائِمَةٌ، وَأَنَا ضَارِبٌ هِنْدِي قَاعِدَةٌ

«فَضْرُوبٌ وَضَارِبٌ» يقتضيان العمل فى الحال؛ لأن الحال لا يعمل

فيها إلا فعل أو ما فى معناه.

١٠٨  
ب

الثانى: أن يكون المضاف / جزءاً من المضاف إليه. كقوله

- عز وجل - :

(وَنَزَعْنَا مَا فِى صُطُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)<sup>(٣)</sup>

فالصدر<sup>(٤)</sup> بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف<sup>(٥)</sup> له فى صحة الاستغناء

به عن الأول، كقوله - عز وجل -: (أَيْنَ أُتِغِ مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا)<sup>(٦)</sup>

(١) سورة المائدة آية: ٤٨، ١٠٥.

(٢) فى هـ، ظ، ت «قوله» تحريف.

(٣) سورة الحجر، آية: ٤٧.

(٤) فى الأصل، ش، ظ، ت «فالمصدر» تحريف.

(٥) فى ز «المضاف إليه».

(٦) سورة النحل، آية: ١٢٣.

فى ش، هـ، ز، ظ، ت (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا)

آل عمران، آية: ٩٥.

لصحة اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر له لم يجز إتيان الحال منه<sup>(١)</sup> نحو: جَاءَ غُلَامٌ هَيْدٌ قَائِمَةً، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا<sup>(٢)</sup> الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها<sup>(٣)</sup> فإذا كان المضاف مصدر<sup>(٤)</sup> أو اسم فاعل<sup>(٥)</sup> فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً. وإذا كان المضاف بعض المضاف<sup>(٦)</sup> إليه أو مثل بعضه، صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل في<sup>(٧)</sup> التقدير عاملاً في المضاف إليه، «فَالِهَاءُ» من<sup>(٨)</sup> «صُدِّرْهُمْ»<sup>(٩)</sup> معمولة للاستقرار، «وإِبْرَاهِيمَ» معمول لاتباع<sup>(١٠)</sup>، «وَحَالًا» مفعول<sup>(١١)</sup> «يُتَجَرَّزُ» «وَمِنْ الْمُضَافِ» متعلق بتَجَرَّزَ، واللام في «لَهُ» بمعنى «إِلَى» فَإِنَّ أَصَابَ متعد<sup>(١٢)</sup> بـإلى، «وَعَمَلَهُ» مفعول باقتضى، والضمير فيه<sup>(١٣)</sup> عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غُلَامٌ زَيْدٌ، اقتضى العمل في المضاف إليه، وهو مجزؤه،

(١) إذ لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، أو لم يكن مجزئاً من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لا يجوز مجيء الحال منه بلا خلاف، وأجاز ذلك الفارسي.

انظر شرح المرادى ١٥٢: ٢.

(٢) في ظ إلا فيها تقديم وتأخير.

(٣) في ظ «صاحب الحال».

(٤) في هـ، ز، ط، ت والمصدر.

(٥) في هـ، ز، ط، ت والفاعل.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «ما أضيف».

(٧) في هـ، ز، ط، ت «فيه».

(٨) في ش، ظ «في».

(٩) في هـ «صدر».

(١٠) في ز «لاتبوع» من سورة آل عمران. آية: ٩٥.

(١١) في ك «فحالاً معمول».

(١٢) في ت «متعدياً».

(١٣) في ز «عليه» تحريف.

وقوله: «فَلَا تَحْيَقًا»، أى لا تحمل<sup>(١)</sup> عن الواجب فى ذلك فهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم اعلم أنَّ العامل فى الحال إنما هو<sup>(٢)</sup> فعل أو شبهه أو يتضمن<sup>(٣)</sup> معناه دون لفظه، وقد أشار إلى / الأول والثانى بقوله:

(ص) وَالْحَالُ إِنْ يَنْصَبْ يَفْعَلُ صُرْكًَا \* أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرُفًا  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُشْرِعًا \* ذَا رَاجِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا<sup>(٤)</sup>

١٠٩  
م

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به<sup>(٥)</sup> جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً للعلامة<sup>(٦)</sup> الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير الشبيه<sup>(٧)</sup> به أفعل التفضيل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة<sup>(٨)</sup> بالمتصرف وهو قوله: «مُشْرِعاً ذَا رَاجِلٍ»، «فَدَاً» مبتدأ، «وَرَاجِلٌ» خبره، «ومُشْرِعاً» حال من الضمير المستتر فى «رَاجِلٍ» وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال «رَاجِلٌ» وهو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل.

والآخر من الفعل وهو قوله: «وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، «ودَعَا» فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على «زَيْدٌ»، «وَمُخْلِصاً» حال من ذلك

(١) فى هـ، ز، ط، ت «لا تحمل» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «إنما فعل».

(٣) فى ش «ضمن»، وفى هـ، ت «بضمن» تحريف. وفى ك «مضمن».

(٤) البيت الثانى ساقط من ك.

(٥) فى هـ، ز، ك، ت «شبيهة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «العلامة» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش، ط، ك «المشبهة» تحريف.

(٨) فى هـ، ز، ك، ت «الشبيهة».

الضمير، والفاعل فى الحال «دَعَا» وهو فعل متصرف، وفُهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة<sup>(١)</sup> بالمتصرف لم يجوز التقديم فلا يجوز فى نحو:

مَا أَحْسَنَ هِنْدًا / مُتَجَرِّدَةً، أَنْ تَقُولَ: مُتَجَرِّدَةً مَا أَحْسَنَ هِنْدًا وَلَا مَا أَب مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هِنْدًا.

وكذلك لا يجوز فى نحو: هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ مُتَجَرِّدَةً، هِنْدٌ مُتَجَرِّدَةٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ. وفُهم من المثالين أَنَّ لكل واحد<sup>(٢)</sup> منهما صورتين.

إحداهما: ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل.  
والأخرى: أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط.

فمثالهما فى المثال الأول: ذَا مُسْرِعًا رَاحِلٌ<sup>(٣)</sup>، وفى المثال الثانى: زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا<sup>(٤)</sup>، وإنما قصد الصورتين الْأَوْتَيْنِ للتنبية<sup>(٥)</sup> على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى<sup>(٦)</sup> «والحال» مبتدأ، «وإِنْ يُنْصَبَ» شرط، «وَيُفْعَلُ» متعلق بـيُنْصَبُ، «وَصُرُوفًا» فى موضع الصفة لفعل «وَأَوْ صِفَةً» معطوف على فعل، «وَأَشْبَهَتْ الْمُصْرُوفًا» جملة

(١) فى ش، ظ «مشبيه».

(٢) «واحد» ساقطة من ش.

(٣) «وسرعا ذَا راحل» هو الصواب كما ذكر ذلك فى موضعه من بيت الألفية.

(٤) أو تقول: مخلصاً زَيْدٌ دعا.

(٥) فى ت «التنبية» تحريف.

(٦) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كما مثل الشارح من قول الناظم مخلصاً زَيْدٌ دَعَا، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المتصرف، ومنع الأخفش تقديمها فى نحو: رَاحِلًا زَيْدٌ نَجَاءً. لبعدها عن العامل.

انظر الارتشاف ٣٤٩:٢، وشرح المرادى ١٥٢:٢.

(٧) يريد الغاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَجَازُ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا»

فى موضع الصفة لصفة، «والقاء» جواب الشرط<sup>(١)</sup> وجائز خبر مقدم.  
«وتقديمه»<sup>(٢)</sup> مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا \* حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَغْمَلًا

(ش) يعنى أن العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا  
يتقدم عليه<sup>(٣)</sup> لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال:  
(ص) كَيْلَكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ<sup>(٤)</sup> ... \* ...

(ش) «فَيْلَكَ» اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو «أشير» وليس فيها  
حروف الفعل الذى يفهم منه، «ولَيْتَ» حرف [تمنى]<sup>(٥)</sup> وفيها معنى الفعل  
وهو «أتمنى»، وكأَنَّ حرف تشبيه، وفيها معنى الفعل وهو «أشبه» /، وفُهِمَ  
من دخول الكاف على تلك أن ذلك<sup>(٦)</sup> مطرد فى أسماء الإشارة كلها.  
فمثال اسم الإشارة: يَلْكَ<sup>(٧)</sup> هُنْتُ مُنْطَلِقَةً، وَذَلِكَ عَمْرُو ضَبَاحِكَا.

ومثال التمنى: لَيْتَ عَمْرُو مُقِيمًا عِنْدَنَا

ومثال التشبيه: كَأَنَّكَ طَالِعًا<sup>(٨)</sup> الْبَدْرُ.

فالعامل فى الأول «يَلْكَ» لتضمنها<sup>(٩)</sup> معنى «أشير»، وفى الثانى «لَيْتَ»  
لتضمنها معنى «أتمنى»، وفى الثالث «كَأَنَّ» لتضمنها معنى «أشبه»، وفُهِمَ  
أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، وما ضمن معنى الفعل

(١) فى هـ، ك «وتقديمه مبتدأ» وجملة الشرط والجزاء خبر المبتدأ، وعبارتهما أكمل.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عليه الحال».

(٣) فى ز «وكأن» تحريف.

(٤) «تمنى» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) فى الأصل «ذاك».

(٦) فى ز «ذلك» تحريف.

(٧) فى ز «طالع».

(٨) يريد تلك وذلك؛ لتضمنهما معنى أشير.

دون حروفه «الترجى» وحرف<sup>(١)</sup> التنبيه، «وَأَمَّا» فى الشرط، والاستفهام المقصود به التعظيم<sup>(٢)</sup>. ثم قال:

(ص) ... وَلَكِنْ \* نَحْوُ سَعِيدٍ مُشْتَقًّا فِي هَجَرٍ

(ش) هذا أيضاً من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم الحال<sup>(٣)</sup> كما فى نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا، وَسَعِيدٌ فِي هَجَرٍ مُشْتَقًّا.

فالعامل<sup>(٤)</sup> فى هذين المثالين ونحوهما<sup>(٥)</sup> الظرف والمجرور لنيابتتهما<sup>(٦)</sup> مناب استقرار أو مستقر<sup>(٧)</sup> والحال فى هذا المثال الذى ذكر<sup>(٨)</sup> مؤكدة، لأنَّ التقدير: سَعِيدٌ، اِسْتَقَرَّ فِي هَجَرٍ مُشْتَقًّا. وإنما فصل فى هذه المسألة من تلك وما ذكر بعده، وإن كانت<sup>(٩)</sup> مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد شُيْعَ فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو «مُشْتَقًّا»<sup>(١٠)</sup> مقدماً على عامله وهو فى هجر، ومثله قوله - عز وجل -

(١) فى ظ «وحرى» تحريف.

(٢) مثال. حرف التنبيه قولك: مَا قَائِمًا زَيْدٌ.

ومثال أَمَّا نحو: أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ.

ومثال الاستفهام المقصود به التعظيم قول الأعشى:

يَا بَجَازِي مَا كُنْتَ بَجَازَةً بَأَثَ لَتَحْزُنُنَا عَقَازَةً

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ما الحال» تحريف.

يريد بقوله: باسم الحال أى صاحب الحال.

(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «فالعامل فى الحال» وعبارتها أكمل.

(٥) ونحوهما ساقط من هـ.

(٦) فى الأصل، ك «ولنيابتتهما» تحريف.

(٧) «أو مستقر» ساقطة من ظ.

(٨) فى هـ «ذكره».

(٩) فى الأصل، ك «كان» تحريف.

(١٠) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «مستقر».

وما أثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.



فى قراءة من قرأ: (وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ / يَتَجَمَّعْنَ) <sup>(١)</sup> بنصب «مَطْوِيَّاتٍ» ومن <sup>١١٠</sup> <sup>ب</sup> أجاز تقديم الحال فى مثل هذا «الأخفش» <sup>(٢)</sup>. «وَنَحْوُ» فاعل يَنْدَرُ، و«سَعِيد» وما بعده جملة اسمية، وهى محكية بقول محذوف تقديره: ونحو قولك: ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهِنَ

(ش) قد تقدم أن أفعال التفضيل غير شبيهة بالفعل لكونه غير قابل للعلامة <sup>(٣)</sup> الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه <sup>(٤)</sup> بين حالين كالمثال المذكور «فَنَحْوُ» مبتدأ وخبره «مُسْتَجَازًا»، «وَزَيْدٌ» مبتدأ خبره «أَنْفَعُ»، وفى «أَنْفَعُ» <sup>(٥)</sup> ضمير مستتر عائد على «زَيْدٌ وَمُفْرَدًا [حال من ذلك الضمير]» <sup>(٦)</sup> «وَمِنْ عَمْرٍو» متعلق بأنفع، «وَمُعَانًا» حال من عمرو، والعامل فيهما [أنفع] <sup>(٧)</sup>، وأصله: زيد <sup>(٨)</sup> أنفع فى حال كونه مفردًا من عمرو فى حال كونه معانًا.

وإنما كان «أنفع» عاملًا فى الحالين؛ لأنَّ صاحب الحال وهو الضمير المستتر

(١) سورة الزمر: آية ٦٧.

فى القراءة المشهورة رفع «السَّمَوَاتِ» على أنه مبتدأ، ورفع «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه خبر. وقراءة النصب هى التى استدل بها الشارح، وهى نصب «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه حال من صاحبه وهو الضمير المستتر فى الجار والمجرور.

انظر الإملاء ١١٦:٢ والبحر ٤٤٠:٧.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٣:٢ وشرح المرادى ١٥٧:٢، ١٥٨.

(٣) فى هـ، ز، ت «العلامة» تحريف.

(٤) فى هـ، ط، ث «توسيطه».

(٥) «أنفع» ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٧) «أنفع» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٨) فى الأصل «زيدًا» تحريف.

والمحذور بمن معمولان له، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقوله:

«لَنْ يَهَيَّ» أى لن يضعف، وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

(ص) **وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدُدٍ \* لِلْفَرْدِ فَأَعْلَمُ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ**

(ش) يعنى أن الحال قد يجيء متعدياً أى متكرراً، والمراد بالمفرد غير

المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

[ ومثال غير المفرد: جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا <sup>(١)</sup> ]

فالحال قد تعددت <sup>(٢)</sup> مع اتحاد صاحب <sup>(٣)</sup> الحال، وشمل قوله / «وَعَيَّرَ ١١١

مُفْرَدٍ» ثلاث صور:

الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدياً والحال مجتمعة نحو:

( وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ذَاتَيْنِ ) <sup>(٤)</sup>

الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا <sup>(٥)</sup>.

والاختيار فى نحو هذا مع عدم القرينة بجعل الأول <sup>(٦)</sup> للثانى والثانى <sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> ما بين المعرفين بكلمة من ش، ك.

وقد اختلط هذا المثال مع المثال الذى قبله فى الأصل وبقيت النسخ فاضطربت العبارة.

<sup>(٢)</sup> فى هـ «تعدد».

<sup>(٣)</sup> فى هـ، ز، ك، ت «صاحبها».

<sup>(٤)</sup> سورة إبراهيم. آية: ٣٣.

<sup>(٥)</sup> فى ظ «لقيت مصعداً زيداً منحدراً» خطأ من الناسخ.

<sup>(٦)</sup> فى ش، هـ، ز، ت «الأولى».

<sup>(٧)</sup> فى ش، هـ، ك، ت «والثانية»

وفى ز «والثانية للأولى».

لأول، «فمُضْعِدًا» في المثال حال من زيد، «وَمُتَّخِذًا» حال من التاء في لقيت، «وَالْحَالُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَجِيءُ» إلى آخره، والظاهر في «قَدْ» أنها للتحقيق لا للتقليل، «وَالْمُقَرَّدُ» متعلق بيجيء.

ثم إعلم أن الحال على قسمين: مبنية وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) وَعَامِلُ الْحَالِ يَهَا قَدْ أَكَّدَا \* ...

(ش) يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فيكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله - عز وجل -: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رِسُولًا)<sup>(٢)</sup>

الثاني<sup>(٣)</sup>: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله - عز وجل -:  
(وَلَا تَقْنُؤُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)<sup>(٤)</sup>

لأنَّ القنؤ هو<sup>(٥)</sup> الفساد، ولهذا المثال<sup>(٦)</sup> أشار بقوله:

(١) ذكر الشارح الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولم يذكر الحال المؤكدة لصاحبها، وذلك كقوله تعالى في سورة يونس آية: ٩٩ (لَا تَمْنَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) فَإِنَّ «جميعاً» حال من فاعل «أمن» وهو «من»، الموصولة مؤكدة لها. وقد ذكر ابن هشام في المعنى أن النحويين أحملوا المؤكدة لصاحبها، واعتبر ذلك سهواً. فالحال عنده ثلاثة إقسام مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة. وكذلك الأشموني.

انظر معنى اللبيب ٩١: ٢، وشرح الأشموني ١٨٥: ٢.

(٢) ما بعد «الأول» إلى هنا ساقطة من ت.

سورة النساء. آية: ٧٩.

(٣) «الثاني» ساقطة من ت.

(٤) سورة البقرة. آية: ٦٠.

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) «المثال» ساقطة من ظ، ت.

(ص) ...

\* فِي نَحْوِ لَا تَعْتَ<sup>(١)</sup> فِي الْأَرْضِ مُفِيدًا

«مُفِيدًا» حال من الفاعل «بَتَّعْتَ» المستتر والعامل فيه «تَعْتَ» / وهو <sup>١١١</sup>ب موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ \* عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(ش) يعنى أن الحال تجيء مؤكدة للجمله ويجب إن يكون عاملها مضمرًا، وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك: زَيْدٌ أَتَىكَ عَطُوفًا، فالعامل فيها واجب الحذف تقديره: إن كان المبتدأ غير «أنا» أَلْحَقُّهُ أو أعرفه، وإن كان «أنا» أحقني أو اعرفني، وإنما لم يصح تقديره<sup>(٢)</sup> «أعرف» أو «أحق» مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه<sup>(٣)</sup> من تعدى فعل [الفاعل]<sup>(٤)</sup> المضمر إلى مضمره<sup>(٥)</sup> المتصل لأن التقدير: «أعرفني» فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين، وإنما وُجِبَ تأخير الحال؛ لأنها مؤكدة للجمله، والمؤكد بعد المؤكَّد، ويشترط في الجملة المؤكدة لها أن تكون اسمية، وأن يكون جزأها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفُهِمَ كونها<sup>(٦)</sup> اسمية من قوله: جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية<sup>(٧)</sup> وهذه قسمتها م، كدة، لأنه لا يؤكد ساقط وفُهِمَ [اشتراط]<sup>(٨)</sup> كون جزأها معرفتين من تسميتها فوجب أن تكون اسمية إلا ما قد عُرِفَ، وفُهِمَ [اشتراط] كون جزأها جامدين من قوله: «وَإِنْ تُؤَكِّدُ

(١) في الأصل، «بعت» تصحيف.

وفى ك «فى بعت» تحريف.

(٢) فى هـ «تقديره» تحريف.

(٣) «إليه» ساقط من هـ، ط، ت.

(٤) «الفاعل» تكملة من ش، ز، ك.

(٥) فى ش، ط «إلى ضميره».

(٦) فى ت «فى كونها».

(٧) فى ط «اسمية» تحريف.

(٨) «اشتراط» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ.

بجملته؛ لأنه لو كان أحد جزأيه مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها، فتكون من القسم الأول. «وَأَنَّ تُؤَكَّدَ» شرط وجوابه «فَتَضْمَرُ عَابِلُهَا»، «وَتَضْمَرُ» خبر مقدم، وقوله: «وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ»، جملة / مستأنفة فأدت حكماً غير الأول ثم <sup>١١٢</sup> ١١٢  
اعلم أنَّ الحال على قسمين؛ مفرد<sup>(١)</sup> وهو الأصل وقد تقدم، وجملة.

ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال:

(ص) وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَةً \* ...

(ش) يعنى أنَّ الجملة تقع فى موضع الحال فيحكم حيثيذ عليها أنها فى موضع نصب وشمل قوله [جملة]<sup>(٢)</sup> الجملة الاسمية والجملة<sup>(٣)</sup> الفعلية. ومثّل للجملة الاسمية فقال:

(ص) ... \* كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِخْلَةً

(ش) «وَمَوْضِعُ» ظرف مكان والعامل فيه «تجىء» أى<sup>(٤)</sup> تجىء الجملة فى موضع الحال. ثم قال:

(ص) وَذَٰلِكَ بَلَدٌ يُضَارِعُ<sup>(٥)</sup> لَيْثٌ • حَوْثٌ ضَمِيرٌ وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا<sup>(٦)</sup> كانت فعلية<sup>(٧)</sup> مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الْجَنَائِبُ<sup>(٨)</sup> يَبْنَ يَدِّيهِ.

(١) فى ز «مفردة» التذكير والتأنيث فى الحال جائز.

(٢) «جملة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) «الجملة» ساقطة من ت.

(٤) «تجىء» أى ساقط من ت.

(٥) فى الأصل «وَيُضَارِعُ» تحريف.

(٦) فى هـ «وَأَنَّ».

(٧) فى هـ «وحالته» تحريف.

(٨) فى ز، ط «الجنائب» وما أثبت أصوب.

فالجنائب: «هى النافة يعطيها الرجل القوم يمتارون عليها له .

ولما لم يقتزن الفعل المضارع المذكور بالواو؛ لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما<sup>(١)</sup> لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قَامَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا<sup>(٢)</sup>، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، «وَذَاتُ» مبتدأ وهو مؤنث «ذو» بمعنى صاحب «وَبُضَارِعٍ» متعلق «ببَدْءِ»، «وَوُثِّبَتْ» فى موضع الصفة لمضارع، «وَوَحَّوَتْ ضَمِيرًا» فى موضع الخبر لذات<sup>(٣)</sup>، «وَوَحَّوَتْ» معطوف على «وَحَّوَتْ»، «وَمِنْ الْوَاوِ» متعلق بخلت، والجملتان خبران عن «ذات». ثم قال:  
**(ص) وَذَاتُ وَإِ بَعْدَهَا اِوِي مُبْتَدَأٌ \* لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُشْتَدًّا**

(ش) يعنى أنَّ الجملة المصدرة بالفعل المضارع<sup>(٤)</sup> إذا وردت من / كلام<sup>(٥)</sup> ١١٢ العرب مقترنة<sup>(٦)</sup> بالواو فليست الجملة حيثل فعلية، بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد فى ذلك قول العرب: «فُتْتُ وَأَصْبُكُ عَيْتَةً»<sup>(٧)</sup> ومعنى أَصْبُكُ: أضرب.

= قال الحسن بن مُزَرَّد: قَالَتْ لَهُ تَائِلَةُ الدَّرَائِبِ.  
 كَيْفَ أَحْبَبْتُ فِي الْغَيْبِ الدَّرَائِبِ  
 أَخْبُوكَ ذُو شِقْ عَلَى الرِّكَابِ  
 رَحُو الْجِبَالِ مَائِلِ الْحَقَابِ  
 رِكَابُهُ فِي الْحَى كَالْجَنَابِ  
 يعنى أنها ضائعة كالجناب ليس لها رب يفتقدها.  
 اللسان «جنب».

(١) فى ظ «وكما أنه».

(٢) فى ز «قام زيد ضاحكاً» سقطت واو العطف.

(٣) فى الأصل «كذات» تحريف.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «المضارع المثبت».

(٥) «كلام» ساقطة من هـ.

(٦) فى ز «مقترنة» تحريف.

(٧) فى ش زيادة «تقديره أنا أَصْبُكُ»

وفى ك «تقديره قمت وأنا أَصْبُكُ حينه»

وعبارتهما أدق، ذ «أصبك» خبر لمبتدأ محذوف هو «أنا» ومن ذلك أيضاً قول عنترة بن شداد:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوَاتَهَا زَعْمًا لَعَنُوا أَيْدِيكَ لَيْسَ يَمُزَّعُ

فجملة «واقئل قومها» حالية من الناء فى «علقتها» وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف فى

قال الله - تعالى -<sup>(١)</sup>: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾<sup>(٢)</sup> أى ضربته.

«وذات» منصوب بفعل محذوف يفسره «أنو»، ويجوز رفعه على الابتداء<sup>(٣)</sup> وخبره [أنو]<sup>(٤)</sup> «يَعْدَهَا» متعلق «بأنو»، والمضارع مفعول أول باجْعَلْ<sup>(٥)</sup>، «وَمُسْتَنَدًا» مفعول ثان، «وَلَهُ» متعلق بِمُسْتَنَدٍ، «والهاء» فى بعدها عائدة على «الواو» والضمير فى «له» عائد على المبتدأ، والتقدير: أنو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل<sup>(٦)</sup> المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى. ثم قال:

(ص) وَاجْعَلْهُ الْحَالِ يَسْوَى مَا قَدْ مَّا يَوَاوِ أَوْ يَحْضَمِرُ أَوْ يَهْمَا

(ش) يعنى أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى<sup>(٧)</sup> فيها بالواو وحدها نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِغَةٌ.

أو بالضمير<sup>(٨)</sup> دون واو نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَلَى رَأْسِهِ.

أو بالضمير والواو معاً نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَلَى رَأْسِهِ<sup>(٩)</sup>.

إلا أن قوله: «يسوى ما قد مَّا»، شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة

---

= تخريجها قليل: ضرورة، وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير: وقتلت قومها، وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أقلل قومها.

(١) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

(٢) سورة الذاريات، آية: ٢٩.

(٣) فى الأصل «المبتدأ» تحريف.

(٤) «أنو» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٥) فى الأصل، ز، ت «باجعل» وفى هـ، ط «باجعلا» والمثبت أدق كما فى ش، ك والكافية.

(٦) فى هـ «واجعله».

(٧) فى ش، ك «يؤتى» تحريف.

(٨) فى ط «بالضمير».

(٩) ما بعد «رأسه» إلى هنا ساقط من ط، ك.

بالمضارع<sup>(١)</sup> المنفى، وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك<sup>(٢)</sup>.

والعذر له<sup>(٣)</sup> في إطلاقه، أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة ١١٣/أ فاعتمد في ذلك<sup>(٤)</sup> على الأكثر. «ومجئته الحال» مبتدأ وخبره «يؤا»  
وما بعده عطف عليه<sup>(٥)</sup>، والعامل هنا في المجزوء الواقع خبراً ليس بكون مطلق بل تقديره: مستعمل أو جاء وحذف للعلم به، «وَأَوْ» للتخيير، «ويسوى» استثناء<sup>(٦)</sup>، و«ما» موصولة واقعة على الجملة المتقدمة. ثم اعلم أن

(١) في فن «بالفعل المضارع».

(٢) فصل ابن الناطم هذه المسألة في شرحه، وسأكتفي هنا ببعض الأمثلة: الخاصة بالفعل المضارع المنفى، والماضي «إن كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع منفي فالنافي إما «لأ» أو «لم» فإن كان «لأ» فالأكثر مجيئها بالضمير وترك الواو كما في قوله - تعالى - في سورة النحل آية ٢٠ - (تَالَيْ لَأَ أَرَى الْهَٰذِهِذِ) وإن كان النافي «لم» كثر أفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما، فالأول كقوله - تعالى - في سورة آل عمران آية ١٧٤ - (فَاتَّقِلُّوا يَغْفِرَ مِنَ اللَّهِ، وَقُضِّلَ، لَمْ يَسْتَسْخِمْ شَوْءٌ)، والثاني: كقوله - تعالى - في سورة النور آية: ٦ - (وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَزْوَاجَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا لِنَفْسِهِمْ).

والثالث كقوله - تعالى - في سورة الأنعام آية: ٩٣ - (أَوْ قَالَ أَوْجَى إِلَيَّ، وَلَمْ يَخُجْ إِلَيَّ شَيْءٌ)، وإن كانت مصدر بفعل ماضٍ. فإن كان بعد «لأ» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك الواو كقوله - تعالى - في سورة يس آية: ٣٠.

(ما يأتِيهِمْ مِنْ وَشُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).

وإن لم يكن بعد «لأ» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه في الإلبيات بالواو وقد مع الضمير ودونه فالأول نحو قوله - تعالى - في سورة البقرة آية: ٧٥ -

(أَقْسَطُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا لَكُمْ، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ كَلَامَ اللَّهِ).

والثاني كقولك: بجاء زيد وقد ملعت الشمس.

ونقل تجريده من الواو وقد كقوله - تعالى - في سورة النساء. آية: ٩٠ -

(أَوْ بجاءكم خبثت حذروهم).

انظر شرح ابن الناطم من ٣٣٨ - ٣٤٢.

(٣) «وله» ساقط من ظ.

(٤) في ظ «فيه».

(٥) «عليه» ساقط من هـ.

(٦) في الأصل «مستثنى» والأحسن أن يقال «سوى» منصوب على الاستثناء.



العامل في الحال محذوف، وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين  
أشار بقوله:

(ص) وَالْحَالُ لَقَدْ يُحْدَفُ مَا لِيَهَا عَيْلٌ • وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُطِلٌ<sup>(١)</sup>

(ش) فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي، كما إذا  
تقدم ذكره، كقولك: راكباً. لمن قال<sup>(٢)</sup>: كيف جئت؟.

والحالي. كقولك للقادم من سفر: مبروراً<sup>(٣)</sup> مأجوراً، أى قَدِمْتُ.

ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جِئْتُ رَاكِبًا، وَقَدِمْتُ  
مَبْرُورًا، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلاً كقول العرب: «حَظِيَّيْنِ بَنَاتِ صِلَفِيْنِ  
كَثَّاتٍ»<sup>(٤)</sup>. «حظييين وصلفين» حالان والعامل فيهما عرفتهم<sup>(٥)</sup>،  
«والحظيين»<sup>(٦)</sup> اسم فاعل من حَظِيَ المشتق من الحِطْوَة، وصَلَفِيْنِ من الصِّلَفِ  
وهو عدم الحطوة، يُقَالُ: صَلَفَتِ الْمَرْأَةُ صِلَفًا، إذا لم تحط عند زوجها،  
والبنات جمع بنت، والكثَّات جمع «كثَّة» وهى زوجة الابن، «وبَنَاتِ  
وَكثَّاتٍ» منصوبان<sup>(٧)</sup> على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا  
سدت<sup>(٨)</sup> مسد الخبر، وتقدم فى الابتداء<sup>(٩)</sup> «وَالْحَالُ» مبتدأ «وَقَدْ يُحْدَفُ»

(١) فى الأصل، ش «حصل» تحريف.

(٢) فى هـ، ز، ط، ت «قال لك» وهى أدق.

(٣) فى ز «جج مبروراً».

(٤) من أقوال العرب.

انظر شرح المراتى ١٧٢:٢، والهمع ٦٠٠:٤ ومجمع الأمثال ٢٠٩:١.

وقد يكون نصب «حظييين وصلفين» على إضمار فعل كأنه قال:

«وجدوا أو أصبحوا».

(٥) فى هـ، ز، ك، ت «عرفتم» تحريف.

(٦) فى ط «والحظيين» تحريف.

(٧) فى الأصل «منصوبين» تحريف.

(٨) فى ط «مسد» التذكير والتأنيث جائز فى الحال.

(٩) نحو قولك «ضربى زيداً قائماً» والتقدير إذا كان قائماً. حيث سدت الحال مسد الخبر.

انظر باب الابتداء.

ب

خبره / «وما» مفعول ما لم<sup>(١)</sup> يسم فاعله، وهو واقع على العامل في الحال،  
والضمير في «فيها» عائد على الحال، والضمير المستتر في «عَمِلَ» عائد على  
«ما»، «وَيَقْضُ» مبتدأ، «وما» واقعة على العامل «وَيُحْدَفُ» صلتها، «وَيُذَكَّرُ»  
مبتدأ، وخبره «حُظِّلَ» والجملة خبر «عن يَقْضُ»، ومعنى «حُظِّلَ»: مُنِعَ.

---

(١) في هـ، ز، ظ، ت ولم. أى غير وما» وهو التعبير المألوف في شرحه.

## ( التمييز )

(ش) هو<sup>(١)</sup> الاسم النكرة المضمّن معنى [مِنْ]<sup>(٢)</sup> لبيان ما قبله من إبهام فى اسم مجمل الحقيقة أو إجمال فى نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويُقال فيه فى الاصطلاح تمييز وميّز وتفسير ومفسّر<sup>(٣)</sup>. قوله:

(ص) اسْمٌ يَمْتَنِي مِنْ مُبِينٍ لَكِرَةٌ \* يُنْصَبُ تَمْيِيزاً يَمَّا قَدْ فَسَّرَهُ

(ش) [قوله<sup>(٤)</sup>]: «اسم»: جنس، ويمتنى مِنْ» يشمل التمييز، واسم لا، والمفعول الثانى من نحو: اسْتَفْهَرْتُ اللَّهَ دَثْبًا، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه «ومبين» مخرج لما سوى التمييز المشبه بالمفعول به «ولكِرَةٌ» مخرج للمشبه بالمفعول<sup>(٥)</sup> به. وحكم التمييز النصب وهو المُتَّبِعُ عليه بقوله: «يُنْصَبُ» وفهم من قوله: «يَمَّا<sup>(٦)</sup> قَدْ فَسَّرَهُ»، أنَّ الناصب له ما قبله من الاسم الجمل الحقيقة أو الجملة المحملة النسبة، أما الاسم الجمل فلا إشكال فى أنه

(١) فى ش، هـ، ط، ك، ت «التمييز هو».

(٢) «من» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) التمييز فى الأصل مصدر ميز إذا تَخَلَّص شيئاً من شيء.

وقولهم فى الاسم المميز تمييز فجار من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطالع والنجم بمعنى الطالع والناجم.

وقوله: ينصب تمييزاً بما قد فسره. مقتضاه سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك بل الناصب لمبين الاسم وهو ذلك الاسم المبهم، وعمل مع أنه جامد لشبهه باسم الفاعل كرملا زيتا، فإنه شبه بضارب عمره فى الاسمية والطلب المعنوى، ووجود ما به التمام وهو التنوين، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد طيب نفساً.

(٤) وقوله تكملة من ز، ط.

(٥) فى ز «مخرج للمفعول» للمشبه ساقط.

(٦) فى ط «ما» لم يكمل عبارة الألفية.

هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف. فقول الناصب له الفعل نحو: طَابَ زَيْدٌ تَفْسًا، أو ما أشبهه نحو: زَيْدٌ طَيِّبٌ تَفْسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار «ابن / عصفور»<sup>(١)</sup> ولا ينبغي أن ١١٤ يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد<sup>(٢)</sup>: أَنَّ العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعذر له أَنَّ التمييز في هذا النوع كما كان رافعاً للإبهام<sup>(٣)</sup> نسبة الفعل<sup>(٤)</sup> إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله «اسم» خبر مبتدأ<sup>(٥)</sup> مضمّر تقديره هو اسم، أى المميز اسم، «وَيُخْتَلَى» فى موضع الصفة لاسم، «وَمِنْ» مضاف إليه، «وَمُيِّن» نعت لاسم، «وَتَكْرَهُ» نعت بعد نعت، «وَيُنْصَبُ» جملة مستأنفة، «وَيُمَيِّزُ» منصوب على الحال، «وَيَمَّا» متعلق بينصب، «وما» موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، «وقد فسر» فى موضع الصلة<sup>(٦)</sup> لما، والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «فسره»، وفى «فسره» ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون «اسم» مبتدأ، «وَيُنْصَبُ» إلى آخر الجملة خبر له<sup>(٧)</sup>، والأول أظهر، ثم مثّل فقال<sup>(٨)</sup>:

(ص) كَثِيرٌ أَرْضًا وَلَقِيْزٌ بُرًّا • وَمَنْوِيْنِ عَسَلًا وَقَرًّا

(ش) فأتى بثلاثة مثّل<sup>(٩)</sup>:

(١) انظر المقرب ١: ١٦٣.

(٢) فى ز، ك «بعد على» وجارتهما أكمل.

(٣) فى هـ، ز «للإبهام» تحريف.

(٤) فى ط، ت «العامل».

(٥) فى ز «مبتدأ محذوف».

(٦) فى الأصل «الصفة» تحريف.

(٧) وله ساقط من هـ.

(٨) فى ك «ثم قال».

(٩) فى ز «أمثلة».

الأول: الممسوح<sup>(١)</sup> وهو شِبْرٌ أَرْضًا.

الثاني<sup>(٢)</sup>: المكيل وهو قَفِيرٌ بُرًّا.

الثالث: الموزون وهو قوله: مَنَوَيْنِ<sup>(٣)</sup> عَسَلًا وَتَمْرًا.

وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في باب، وقوله «أَرْضًا» تمييز لِشِبْرِ، «وَبُرًّا» تمييز «لَقَفِيرٍ»، «وعَسَلًا» «وَتَمْرًا» تمييزان لَمَنَوَيْنِ والمتون ثنية من<sup>(٤)</sup> وهو الرطل. ثم قال:

(ص) وَتَلَدَ ذِي وَشِبْهِهَا<sup>(٥)</sup> الْجُرْزُ إِذَا • أَصْفَتْهَا كَمْدُ حِنْطَةٍ غَدَا / ١١٤ ب

(ش) الإشارة «بِذِي» إلى ما دل على<sup>(٦)</sup> مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أَنَّ التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: إِذَا أَصْفَتْهَا أَى: [إِذَا أَصْفَتْهَا إِلَى]<sup>(٧)</sup> التمييز المنصوب فتقول: شِبْرٌ أَرْضٍ، وَقَفِيرٌ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ<sup>(٨)</sup>، وقوله: «كَمْدُ حِنْطَةٍ» مبتدأ ومضاف إليه، «وَعَدَا» خبره، وهى<sup>(٩)</sup> على حذف القول تقديره: كقولك مُدٌ حِنْطَةٍ غَدَاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّصْبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

(١) في الأصل «الممسوح» تحريف.

(٢) في هـ، ظ، ت «والثاني».

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «ومنون» كما في الألفية.

القفيز: عشرة مكاييل، والمكول هو الصاع.

المتون: ثنية: مَنَ وَتَقَالَ فِيهِ ثَمًا وهو رطلان.

(٤) في الأصل «منى» تحريف.

وفى هـ «مناء» وهى صحيحة.

(٥) في الأصل، ز، ظ، ت «ونحوها» تحريف وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ت «عليه» تحريف.

(٧) «إِذَا أَضْفَتْهَا إِلَى» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت وفى ش ذكر المثال (إِذَا أَضْفَتْهَا. كمد حنطة. أَى إِذَا أَضْفَتْهَا إِلَى التمييز).

(٨) فى ك «وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ» أكمل المثال.

(٩) فى ز «وهو».

(ش) يعنى أن المميّز إذا أضيف<sup>(١)</sup> وجب نصب التمييز، وفهم من قوله: «إن كَانَ مِثْلَ مِلْءِ<sup>(٢)</sup> الْأَرْضِ ذَهَبًا»، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز: مِلْءُ<sup>(٣)</sup> ذَهَب. فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلًا. إذ يجوز<sup>(٤)</sup> أن تقول: هُوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه<sup>(٥)</sup> صالح للجبر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الاول «وَالنَّصْبُ» مبتدأ، «وَنَعَدَ» متعلق به، «وما» موصولة وصلتها «أضف»، «ووجب» خبر المبتدأ، «وإن كَانَ» شرط<sup>(٦)</sup>، «ومِثْلُ» خبر كان، «ومِلْءُ<sup>(٧)</sup> الْأَرْضِ ذَهَبًا»<sup>(٨)</sup> مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لى أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك لى مِلْءُ الأرض ذهباً. ثم قال:

(ص) وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى النَّصْبُ بِأَفْعَلًا \* مُفَضَّلًا كَأَنَّ أَغْلَى مَنَزِلًا

(ش) يعنى أن الاسم النكرة / إذا وقع بعد<sup>(٩)</sup> أفعال التفضيل، وكان فاعلاً<sup>١١٥</sup><sub>١</sub> فى المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صُغِّتَ من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أَتَتْ أَغْلَى مَنَزِلًا. أى عَلَا مَنَزِلُكَ<sup>(١٠)</sup>، وفهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم

(١) فى ش، هـ، ز «أضيف إلى غير تمييز». وعبارتها أدق.

(٢) فى هـ «مِلْءُ» وفى ز «مِلْءُ» تحريف.

(٣) فى هـ «مِلْءُ»، وفى ز «مِلْءُ» تحريف.

وفى ت «مِلْءُ الأرض».

(٤) فى ظ «إذ يصح».

(٥) فى ز، ط، ت «لأنه».

(٦) فى ز «فشرط».

(٧) فى هـ «مِلْءُ» وفى ز «مِلْءُ» تحريف.

(٨) «ذهبا» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٩) «بعد» مطلوبة فى ظ.

(١٠) فى الأصل «على منزلتك». تحريف.

يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب<sup>(١)</sup> على التمييز نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ. بل يجب جره<sup>(٢)</sup> بالإضافة، إلا إذا أضيف أفعال<sup>(٣)</sup> إلى غيره فإنه<sup>(٤)</sup> ينتصب حيثلذ نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا. «وَالْفَاعِلُ» مفعول مقدم «بَانْصِبِينَ»، «وَالْمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض، أى فى المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، «وَمُفَضَّلًا» حال من الفاعل المستتر فى «انْصِبِينَ»، وأفعال غير متصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

(ص) وَيَعْدُ كُلُّ مَا انْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَنْكُرِمَ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا

(ش) يعنى أَنَّ التمييز ينصب<sup>(٥)</sup> بعد ما دل على تعجب، ومثل ذلك بقوله: كَأَنْكُرِمَ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا، قال فى شرح الكافية [والمراد بأبى بكر]<sup>(٦)</sup> صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضى<sup>(٧)</sup> عن أبى بكر صاحبه، وُهم من قوله: «وَيَعْدُ كُلُّ مَا انْتَضَى تَعَجُّبًا»، أن ذلك غير خاص بالصيغتين المصوغتين<sup>(٨)</sup> للتعجب وهى ما أَفَعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ، فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: وَبَلَّهَ رَجُلًا، وَوَحَّحَهُ إِنْسَانًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ قَارِسًا، وَحَشَبَكَ بِوَ كَافِلًا، ونحو ذلك. ثم قال: /

١١٥  
ب

(ص) وَالْجَزْءُ يَنْزِلُ إِنْ شِئْتَ عَزَى ذِي الْعَدَدِ \* وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى ...<sup>(٩)</sup>

(ش) قد تقدم أَنَّ التمييز على معنى «ين»، لكن منه ما يصلح لمباشرتها

(١) فى ش، ز «ينتصب».

(٢) فى ز «خفضه».

(٣) فى الأصل، غاء ت «الفعال». وما أثبت أدق.

(٤) فى الأصل «هل» تحريف.

(٥) فى ش، هـ، ت «ينتصب».

(٦) والمراد بأبى بكره تكملة من ش، هـ، ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٣:٢.

(٧) فى ك «ورضى الله».

(٨) فى ش، ك «الموضوعتين».

(٩) فى ز أكملت بيت الألفية «والفاعل المعنى كطب نفساً تفد».

ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها<sup>(١)</sup> إلا نوعين: تمييز العدد، وما هو فاعل فى المعنى، وقد استثناهما، فلا يُقال فى: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ. ولا فى طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا. طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ.

ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال:

(ص) ... \* ... كَطِبَ نَفْسًا تَقْدُ

«فَنَفْسًا» تمييز وهو فاعل فى المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك. «وَعَيَّرَ» مفعول باجْزُرَ، «وَيَمِيزُ» متعلق باجْزُرَ، «وَالْفَاعِلُ» مجرور عطفاً على «ذِي»، والموصوف بلدى محذوف، وكذلك بالفاعل<sup>(٢)</sup>، «وَالْمَعْنَى» منصوب بإسقاط<sup>(٣)</sup> «فِي»، «وَأَنَّ يَشُقَّ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن<sup>(٤)</sup> شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل فى المعنى. ثم قال:

(ص) وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا \* وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْرِيفِ نَزْرًا سَبَقًا

(ش) يعنى أنَّ العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم<sup>(٥)</sup> وجوب تأخير التمييز، وقوله: «مُطْلَقًا»، أى سواء كان اسماً أو فعلاً، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فالعامل<sup>(٦)</sup> فى «دِرْهَمٍ»<sup>(٧)</sup> عشرون، فلا يجوز: عِنْدِي دِرْهَمًا عِشْرُونَ.

وأما إذا كان فعلاً، فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً / ١١٦  
تقديمه عليه نحو: مَا أَكْثَرَتَكَ أَبًا، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

(١) ما بعد «لمباشرتها» إلى هنا ساقط من هـ.

(٢) فى ش و كذلك الموصوف بالفاعل.

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على إسقاط».

(٤) «إن» ساقطة من ت.

(٥) فى ت «يلزم».

(٦) فى ظ «والفاعل» تحريف.

(٧) فى ز «درهما».



وإن كان متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه وهو مذهب «سيبويه»، وأجاز قوم تقديمه منهم «المازنى» و«المبرد» وتبعهم الناطم فى غير هذا النظم<sup>(١)</sup>، والظاهر قوله: «نَزَرَا سَبَقًا»، أن له مذهباً ثالثاً، وهو جواز تقديمه بقلّة، ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٨ - وَلَسْتُ إِذَا دُرْعًا أَضْيِقُ بِضَارِعٍ \* وَلَا يَأْلِسُ عِنْدَ التَّمَسُّرِ مِنْ يُسْرِ<sup>(٢)</sup>

وأبيات أخر<sup>(٣)</sup>.

«وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ» مفعول مقدم<sup>(٤)</sup>، «وَمُطْلَقًا» حال من عامل<sup>(٥)</sup> التمييز<sup>(٦)</sup> «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَدُو التَّمْيِيزِ» نعت له، والخبر «فى شَيْقٍ»، و«نَزَرَا» حال من الضمير المستتر فى شَيْقٍ.

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٧٧٥:٢ - ٧٧٨.

«وإن كان الفعل متصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم نظراً إلى أنه فى الأصل فاعل، ومذهب المازنى والمبرد والكسائى جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف، ولو كان الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعميل يقتضى ذلك فى نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يقال: (زَيْدًا أَذْهَبْتُ)؛ لأن أصله: ذَهَبَ زَيْدٌ، ولا خلاف فى أن ذلك جائز، وكذلك ينبغى أن يحكم بجواز ذلك (صَدْرًا صَاقًا زَيْدًا) وما أشبهه». انظر المقتضب ٣٦:٣، ٣٧، والخصائص ٣٨٤:٢.

(٢) الشاهد لأبى الهول الحميرى.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، وشرح ابن الناطم ٣٥٢، وهامش شرح ابن عقيل ٦٧٢:١. ورد صدر البيت فى هـ، ز «ولست أنا ذرعا أضيق بضارع» وورد عجزه فى ز «ولا آيس عند التمسر من يسر». ذرعا: الذرع بسط اليدين وضعت بالأمر ذرعا لم أطلقه. ضارع: ذليل.

(٣) وأبيات أخر. منها: قول رجل من طىء:

أَفْقَسًا تَطْلُبُ يَتَّيَلُ الْمَتَى وَدَاعِي لِلثَّوْنِ يُنَادِي جَهَارًا

وقول الخليل السعدى:

أَتَهْجُو لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلُبُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، ٧٧٨، وشرح ابن عقيل ٦٧٢:١.

(٤) فى هـ، ز، ظ «يقدم» تحريف.

(٥) فى ظ «فاعل» تحريف.

(٦) «التمييز» ساقطة من هـ.

## ( حروف الجر )

(ص) هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَفِي مِنْ إِلَى عَتَّى خَلَا خَالِئًا<sup>(١)</sup> عَدَا لِي عَنْ عَلَى  
مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّأْمِ كَتَّى وَآوَّ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى

(ش) ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهى كلها متساوية فى جر الاسم، وقد ذكر بتعْدُ معنى كل واحد منها<sup>(٢)</sup> وما يختص بها<sup>(٣)</sup> إلا «خَلَا» و«خَالِئًا» و«عَدَا»، فإنه تقدم الكلام فيها فى باب الاستثناء، وأما<sup>(٤)</sup> «كَتَّى» وَلَعَلَّ وَمَتَّى فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما «كَيَّ» فتجر «ما» الاستفهامية قالوا: «كَيْتَمَةً»<sup>(٥)</sup> بمعنى «لَيْلَةٍ»، و«ما» المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٩ - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفُغْ فَصُرْ فَإِنَّمَا \* يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَنْفُزُ وَيَنْفُغُ /

١١٦  
ب

وأن المصدرية في قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) فى ظ «خائش».

(٢) فى ظ، ت «منهما» تحريف.

(٣) فى ز «ه».

(٤) فى هـ، ت «والا» تحريف.

(٥) فى الأصل، ظ «كَيَّ مَه» تحريف.

(٦) البيت متعدد النسبة.

يُسيب لقيس بن الخطيم، ونسبه البحرى فى حماسته لعبد الله بن معاوية، وقيل: للناطقة الديباني، وقيل: الجعدى.

والصحيح أنه لقيس بن الخطيم فقد ورد فى ديوانه ١٧٠

كما ورد فى شعر عبد الله بن معاوية ٥٩.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح الكافية للرضى ٢٣٩:٢، وشرح المرادى ١٩٠:٢،

وشرح الشواهد للعنى ٢٠٤:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٥٠٧:١، والخزانة ٥٩١:٣، ومعجم

شواهد النحو ١١١.

وفى رواية ورد عجز البيت:

(يراد الفتى كيما يضر وينفعا).

(٧) فى ز «كقول».

٩٠ - فَلَاكَ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَالِغًا . لِسَانَكَ كَيْفًا أَنْ تَقْرَ وَتَتَخَدَّعًا<sup>(١)</sup>

وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام، ويطرد جرها «لأن»<sup>(٢)</sup> المصدرية، وكذلك<sup>(٣)</sup> أجازوا فى نحو: جِثَّتْكَ كَتْنٌ<sup>(٤)</sup> تُكْرِمَنِ، أن يكون «كَتْنٌ» حرف جر، «وَأَنْ» مقدرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما «لَعَلَّ» فإن الجر بها وارد فى كلام العرب خلافاً لمن أنكره<sup>(٥)</sup> كقوله:  
٩١ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أُمِّكُمْ شَرِيمٌ<sup>(٦)</sup>

وأما «متى» فهى فى لغة «هَذَلِيل» بمعنى «من» ومنه قولهم<sup>(٧)</sup> [أَخْرَجَهَا]<sup>(٨)</sup> مَتَى كُنْمِ أَى مِنْ كُنْمِ<sup>(٩)</sup>. «وَهَاك» اسم فعل بمعنى «تخذ»، ولم يذكر «الجهري». «والزبيدي» فيها<sup>(١٠)</sup> إلا التنبيه، وزاد «الجهري» الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها «ابن مالك» فى التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ<sup>(١١)</sup>، «وَحُرُوفَ الْجُرِّ» مفعول به «وهى» مبتدأ، وخبره من إلى...

(١) الشاهد جميل بنية. انظر ديوانه ٢٥. وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح ابن الناظم ٣٥٥،

وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح التصريح ٣:٢.

(٢) فى ظ «بأن».

(٣) فى هـ، ز، ت «ولذلك» تحريف.

(٤) فى هـ «جئت».

(٥) قال المرادى فى الجنى ٥٨٢ ولعل حرف جر فى لغة عَقِيل، وروى الجرُّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم.

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزوف.

(٧) انظر المقرب ١٩٣:١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح

التصريح ٢:٢ والخزانة ٣٦٨:٤.

(٨) «لعلَّ» روى فى لامها الأخيرة الفتح الكسر.

(٩) «قولهم» ساقطة من ز، وفى هـ «قوله».

(١٠) «أخرجها» تكملة من ش، هـ، ز، طه، ك، ت.

(١١) «أى من كمه» ساقط من ك.

(١٢) فى ز، هـ «وفى هاء».

وفى ت «وفى هذا» تحريف.

(١٣) انظر الصحاح ٢٥٥٧:٦ «هاء»، والتسهيل ٢١٠.

إلى<sup>(١)</sup> آخر البيت<sup>(٢)</sup>، وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر، وهى سبعة أحرف، وقد أشار إليه بقوله:

(ص) بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى . وَالكَافُ وَالْوَاوُ وَزُبُّ وَالثَّاءِ

(ش) يعنى أنَّ هذه الحروف<sup>(٣)</sup> السبعة لا تدخل على المضمرة<sup>(٤)</sup> بل<sup>(٥)</sup> على الظاهر فقط نحو: مُنْذُ<sup>(٦)</sup> يَوْمَيْنِ، وَحَتَّى تَطْلُعَ الْفَجْرُ<sup>(٧)</sup>، وَزُبُّ رَجُلٍ، وَتَالِلُ<sup>(٨)</sup>.

وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف<sup>(٩)</sup> / الجر تدخل على الظاهر<sup>١١٧</sup><sub>١</sub> والمضمر «وَمُنْذُ»<sup>(١٠)</sup> مفعول «بِاخْصُصْ» وما بعده معطوف عليه<sup>(١١)</sup> «وَبِالظَّاهِرِ» متعلق باخْصُصْ. ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهى أربعة، وقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَتَالِلُ وَزُبُّ . مُتَكَوِّراً وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَزُبُّ

(١) «إلى» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٢) فى هـ، ت «البيت» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الأحرف».

(٤) فى ز «المضمر».

(٥) فى ز «بل تدخل».

(٦) فى ش «نحو منذ يوم، ومنذ يومين».

فى ز «منذ يومين».

فى ك «منذ يومين، ومنذ يومين» الأمثلة هنا شملت مذ، ومنذ.

(٧) سورة القدر. آية: ٥.

(٨) فى ز «وتال الله» تحريف.

(٩) فى الأصل «من حرف» تحريف.

(١٠) فى الأصل «ومنذ».

(١١) «عليه» ساقطة من ت.

(ش) يعنى أن «مُدَّ ومُنَّدُ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتاً يعنى <sup>(١)</sup> اسم زمان نحو: مُدَّ يَوْمَنَا <sup>(٢)</sup>، ومُنَّدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وأن «رُبَّ» لا يكون الظاهر الذى يدخل عليه إلا نكرة نحو: رُبُّ رَجُلٍ وَأَنَّ التَّاءَ لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ اللّو <sup>(٣)</sup>، ولفظ «رَبِّ» نحو تَاللّهِ، وَحِكْمَى: تَرَبُّبُ الْكُتُبَةِ.

إلا أن دخولها على لفظ اللّهُ أكثر من دخولها على «رَبِّ»، وفُهِمَ منه أن ما بقى من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، «وَوَقْتًا» مفعول «بَاخْضُصْ»، «وَمُجْدُ» متعلق بَاخْضُصْ، و«مِنْكَرًا» معطوف على وقتاً <sup>(٤)</sup>، «وَرَبِّ» <sup>(٥)</sup> معطوف على «مُجْدُ»، «وَالثَّاءُ» مبتدأ وخبره «لِلّهِ»، «وَرَبِّ» معطوف على «لِلّهِ» <sup>(٦)</sup>، وقوله <sup>(٧)</sup>:

(ص) وَمَا زَوَّوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنَى \* نَزَرَ كَذَا «كَهًا» <sup>(٨)</sup> وَنَحْوُهُ أَتَى

(ش) قد تقدم أن رُبَّ والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، فأشار بهذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً. ومنه قول العرب: رَبُّهُ رَجُلًا. وقول الراجز <sup>(٩)</sup>:

<sup>(١)</sup> يعنى «ساقطة من ت.

<sup>(٢)</sup> نى ت «يوماً».

<sup>(٣)</sup> نى ز (لفظ اسم الله).

<sup>(٤)</sup> نى الأصل، هـ، ز، ط، ت «وقت».

<sup>(٥)</sup> نى الأصل «ورب».

وما أثبت أدق.

<sup>(٦)</sup> نى الأصل، ش، هـ، ك، ت «الله».

<sup>(٧)</sup> نى ش، ز، ك «ثم قال».

<sup>(٨)</sup> نى هـ «كذلك هاء تحريف».

<sup>(٩)</sup> نى هـ «ومنه قول الراجز».

وفى ز «وقول الشاعر».

٩٢ - [ خلا الذنابات شمالاً كتباً<sup>(١)</sup> ]

وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وفُهم من المثال<sup>(٢)</sup> / أن المضمر الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير  $\frac{١١٧}{ب}$  غائب وقوله: «وَنَحْوُهُ» أى ونحو «كَهَا»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ونحوه<sup>(٣)</sup> من ضمير الغائب «كَهُوَ» أو «هُنَّ»<sup>(٤)</sup>،  
كقوله:

٩٣ - فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا  
كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَا ظِلًّا<sup>(٥)</sup>

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها.

والآخر: أن يكون المراد ونحو ذلك، أى<sup>(٦)</sup> من دخول الأحرف المختصة  
بالظاهر على المضمر<sup>(٧)</sup>. كقوله:

(١) الرجز للعجاج. وما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر ديوانه ٧٤، واللسان «وعلى». والكتاب ٣٨٤:٢، وشرح المفصل ١٦:٨، ٤٤، ٤٢، ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

ومجموع أشعار العرب ٤١:٢ - ٤٢، وشرح المرادى ١٩٦:٢، والخزانة ٢٧٧.

وفي رواية للبيت الأول: «نكح الذنابات شمالاً كتباً».

أم أو عال: هضبة فى ديار بنى تميم.

(٢) فى ز «المثالين».

(٣) فى ظ «ونحوها أى».

(٤) فى هـ «وهو هو وهن» وفى ت «وهو وهن».

(٥) الشاهد لرؤية بن العجاج.

انظر ديوانه ١٢٨ والكتاب ٣٨٤:٢، ووصف المباني ٢٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

وشرح المرادى ١٩٩:٢، وشرح التصريح ٤:٢، ومعجم وشواهد العربية ٢٠:٢.

العل: الزوج، حلالاً: جمع حليلة، وهى الزوجة.

الحاظر: المانع من التزويج.

روى البيت الأول فى الأصل، ش، ك «أفلا ترى بعلاً ولا حلالاً».

(٦) فى هـ، ك، ت «أنى» تحريف.

(٧) فى ز «الضمير».

٩٤ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُنْفِي أَنَا نَسَ فَمَنْ حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ<sup>(١)</sup>

فأدخل على «حتى» الضمير<sup>(٢)</sup> وهى من الأحرف<sup>(٣)</sup> المختصة بالظاهر، «وما» موصولة «وَرَوَّاهُ» صلته<sup>(٤)</sup>، والضمير فى «رَوَّاهُ» عائد على النحويين، والضمير العائد من<sup>(٥)</sup> الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: روه، «وَنَزَّاهُ» خبر المبتدأ، «وَكُفَّاهُ» مبتدأ خبره «كَذَّاهُ»، «وَنَحْوُهُ أَتَى» مبتدأ وخبر. ثم شرع فى معانى حروف الجر، وبدأ بمن<sup>(٦)</sup> فقال:

(ص) بَعْضُ زَيْنٍ وَابْتَدَأَ فِى الْأَمْكِنَةِ يَمِينٌ وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ الْأَرْمَنِ<sup>(٧)</sup>

(ش) فذكر «اليمين» خمسة معان:

الأول: التبعض، كقوله . تعالى .: (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)<sup>(٨)</sup>

الثانى: التبيين كقوله . تعالى .: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)<sup>(٩)</sup>

وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها، أى فاجتنبوا الرجس<sup>(١٠)</sup> الذى هو الأوثان.

(١) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر المسائل العسكرية ١٣٧، وشرح المبادئ ٢٠٠:٢

وشرح الشواهد للعنى ٢٠٩:٢، ٢١٠، والجمع ١٦٦:٤.

وفى ز وفلا والله لا يكفى أناس غريف.

لا يلقى: أى لا يجد.

(٢) فى هـ، ت «فأدخل حتى على المضمرة».

فى ش، ز، ط، ك «فأدخل حتى على الضمير وهو» وعبارتهما أدق وأحسن.

(٣) فى ش «الحروف».

(٤) فى ش، ك «صلتها» وهى أضيف.

(٥) فى الأصل، ش، ك «على».

(٦) «وبدأ بمن» ساقط من ش.

(٧) ذكر فى هـ، ك، ت جزء من الشعر الثانى

«وزيد فى نفى وشبهه فجر» نكرة ...

(٨) سورة البقرة. آية: ٢٥٣.

(٩) سورة الحج. آية: ٣٠.

(١٠) «الرجس» ساقطة من ط، ت.

الثالث: ابتداء الغاية في المكان، نحو: خَرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ.

١١٨  
أ

الرابع: ابتداء / الغاية<sup>(١)</sup> في الزمان كقوله - تعالى -<sup>(٢)</sup>:

(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)<sup>(٣)</sup>

وفهم من قوله: «وَقَدْ تَأْتِي» أن إتيانها للابتداء<sup>(٤)</sup> في الزمان قليل، وهو مختلف فيه.

ومذهب «الأخفش» و«الكوفيين» أنها قد تكون لابتداء الغاية مطلقا، وهو اختيار الناظم، قال في شرح<sup>(٥)</sup> الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك<sup>(٦)</sup>.

الخامس: الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه، وهو المُنْبَتَّه عليه بقوله:

(ص) وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ ... \* ...

وشبه النفي الاستفهام، [كقوله<sup>(٧)</sup>] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)<sup>(٨)</sup>

والنهي، نحو: لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وأن يكون مجرورها نكرة، وهو المُنْبَتَّه عليه بقوله:

(ص) ... فَجَرُّ \* نَكْرَةً ...

(١) «الغاية» ساقطة من ك.

(٢) «وتعالى» ساقطة من هـ، ظ، ت، وفي ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٨.

(٤) في هـ، ز، ت «لا ابتداء».

(٥) «شرح» ساقطة من ز.

(٦) انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧:٢.

(٧) «كقوله» تحملة من ظ.

وفي الأصل وبقية النسخ «ونحو».

(٨) سورة فاطر، آية: ٣.



ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

... \* كَمَا لِيَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

(ش) «فَمَا» نفي<sup>(١)</sup>، «وَمِنْ» زائدة في المبتدأ، ولباغ خبره، وقوله: «وَمِنْ» متعلق «بِإِثْنَيْدِيَّةٍ» وهو مطلوب له «وَيَبْقُضُ وَبَيِّنُ»<sup>(٢)</sup> فهو من باب التنازع، «وَفِي الْأَمْكِنَةِ» متعلق بابتدئ، «وَقَدْ تَأْتِي»<sup>(٣)</sup> جملة مستأنفة، «وَلِيْتَدِي» متعلق بتأتي. ثم قال:

(ص) لِإِثْنَيْتَيْهَا حَتَّى وَلَا تَمَّ وَإِلَى \* ...

(ش) يعني<sup>(٤)</sup> أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة «إِلَى» على الانتهاء أكثر، ثم «حَتَّى» ثم «الَّتِي»، فمثال «إِلَى»: «كُلُّ يَجْعَرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى»<sup>(٥)</sup> ومثال «حَتَّى» (فَتَقُولُ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ)<sup>(٦)</sup> ومثال «الَّتِي» (كُلُّ يَجْعَرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى)<sup>(٧)</sup>.

ثم قال:

(ص) ... \* وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

(ش) يعني أن «مِنْ» و«الْبَاءِ» مستويان في الدلالة على البدل. فمثال «مِنْ» قوله - تعالى -: (وَلَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَا مِنْكُمْ / مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ [يَخْلُقُونَ])<sup>(٨)</sup> ومثال «الْبَاءِ» ١١٨  
ب قوله - صلى الله عليه وسلم - في عائشة - رضي الله عنها - :

(١) في ز «ناحية».

(٢) في هـ ، ز ط ، ت «ولبعض وين» وعبارتها أدق.

(٣) «وقَدْ تَأْتِي» ساقط من ت.

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) سورة لقمان. آية: ٢٩.

(٦) سورة الصافات. آية: ١٧٤.

(٧) سورة الرعد. آية: ٢٠، سورة فاطر. آية: ١٣.

(٨) سورة الزخرف. آية: ٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز ط ، ك ، ت.

(مَا يَسْأَلُنِي بِهَا حُفْرُ النَّعْمِ)<sup>(١)</sup> أَى بَدَلَهَا.

«وَمِنْ» مبتدأ، «وَبَاءٌ» معطوفة عليه، «وَيُفْهِمَانِ» بدلا فى موضع الخبر ثم قال:

(ص) وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي \* تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَغْلِيلٍ قُفِي  
وَزَيْدٌ ... \*

(ش) قد تقدم أنَّ «اللام» تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان:  
الأول: الملك، نحو: الْمَالُ لِلزَّيْدِ.

الثانى: شبه الملك، نحو: السَّرْجُ لِلْفَرَسِ.

الثالث: التعدية، نحو: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)<sup>(٢)</sup>.

الرابع: التعليل نحو: جِئْتُ لِإِحْرَامِكَ.

الخامس: الزيادة، وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير.

نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلزَّوْجَا تَعْبُرُونَ)<sup>(٣)</sup>

أو لكونه فرعاً كقوله<sup>(٤)</sup> - تعالى -: (فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ)<sup>(٥)</sup>

(١) حديث شريف ونصه فى موسوعة أطراف الحديث ٣٤٦:٩.

وَمَا يَسْأَلُنِي أَنْ لِي حُفْرُ النَّعْمِ

والمذكور فى مسند أحمد ١٠٣:١، ٢٥٩، ٢/١٨١:٥ / ٦٩:٥، ٢٤١.

وَمَا يَسْأَلُنِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا (وفى السيرة النبوية لابن هشام ١٤٥:٤ ورد هذا الحديث فى حلف الفضول ونصه). قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدهان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم ولو أدعى به فى الاسلام لأجبت. وورد فى البخارى حديث عن حمر النعم فى باب الجمعة ١٦٩:١، ٣٢٣:٣ فانظره. أما قول الشارح أن الحديث فى عائشة فأعتقد أن العبارة مقحمة من التامس حيث لم يرد ذلك فى أى من المصادر والمراجع السابقة. وانظر المعجم المفهرس ٤٤٥:٢.

(٢) سورة مريم. آية: ٥.

(٣) سورة يوسف. آية: ٤٣.

(٤) فى ظ. ك «نحو قوله».

(٥) سورة هود. آية: ١٠٧، وسورة البروج. آية: ١٦.

وقد تُزَاد لغير ذلك، كقوله [تعالى] <sup>(١)</sup>: رَدِفَ لَكُمْ <sup>(٢)</sup> وقوله: «واللَّامُ لِلْمُلْكِ» مبتدأ وخبر، «وَيُتَبَّهِو» معطوف على الملك، «وفى تَعْدِيَةٍ» متعلق بَقَفَى، أى تُتَبَّع، «وَتَغْلِيل» معطوف على تعدية، «وَزَيْدٌ» فعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

(ص) ... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَنْبَ بِهَا \* وَفَى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا <sup>(٣)</sup>

(ش) يعنى أن «الباء» و«فى» يشتركان <sup>(٤)</sup> فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة «الباء» على الظرفية قوله - تعالى -: (وَأَنْتُمْ لَتَمُوتُنَّ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) <sup>(٥)</sup>.

ومثال دلالتها على السببية قوله - تعالى :-

(قَبِضْهُمْ مِنْ أَلْدَيْنَ / هَادُوا حَرَمُنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) <sup>(٦)</sup> ومثال <sup>١١٩</sup><sub>١</sub> دلالة فى على الظرفية: زَيْدٌ فى الْمَسْجِدِ.

ومثال دلالتها <sup>(٧)</sup> على السببية قوله - تعالى -: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) <sup>(٨)</sup> والظرفية فى «فى» أكثر، والسببية فى «الباء» أكثر، وفهم من قوله

(١) «تعالى» تكملة من هـ ، ز ، ت.

وفى ش، ظ «نحو»، وفى ك «نحو قوله».

(٢) الآية من قوله تعالى «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ تَفْصُلٌ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ»

سورة النمل. آية: ٧٢.

(٣) فى هـ أكمل بيت الألفية.

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَنْبَ بِهَا وَفَى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(٤) فى ش «مشاركان» وفى هـ ، ك ، ت «مشاركان».

(٥) سورة الصافات. آية: ١٣٧، ١٣٨.

فى ش زيادة بعد الآية «والفرق بين لام الصيرورة ولام الصلة أن لام الصيرورة تبنى بتأخير مجرورها عن متعلقها» وقد تكون هذه الزيادة من الحاشية ودخلت فى المتن سهواً.

(٦) سورة النساء. آية: ٦٠، ١.

ما بين المقوفين تكملة من ز.

(٧) فى ز «دلالة فى».

(٨) سورة الأنفال. آية: ٦٨.

[وقد] <sup>(١)</sup> يُبَيِّنَانِ <sup>(٢)</sup> السَّبَبَا، أن دلالتهما على السببية قليل، «والظرفية» مفعول مقدم باسْتَرَيْن، «وبَيَّا» متعلق باسْتَرَيْن، «وفِي» معطوف على بَيَّا، «وقد يُبَيِّنَانِ» جملة مستأنفة. ثم قال <sup>(٣)</sup>:

(ص) بِأَلْيَا اسْتَرَيْنَ وَعَدُ غُرُضُ أَلْيَيْنِ • وَمَثَلٌ مَعَ وَمِنْ بِهَا النِّطْقِ

(ش) قد تقدم أن «الباء» تكون للظرفية والسببية، والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان:

الأول: الاستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

الثاني: التعدية وهي المعاقبة لهزمة التعدية نحو: ذَهَبْتُ يَزِيدَ، أى أذهبته. ومثله قوله - عز وجل -: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) <sup>(٤)</sup> أى أَذْهَبَ <sup>(٥)</sup> سَمْعَهُمْ.

الثالث: العوض وهي الداخلة على الألمان نحو: اسْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفٍ.

الرابع: الإلصاق [نحو] <sup>(٦)</sup> (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) <sup>(٧)</sup>

الخامس: معنى «مع» نحو (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ) <sup>(٨)</sup> أى مع الحق.

= فى ز، ك ذكر قوله تعالى (لَكُمْ فِيهَا أَنْفُسُكُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

وهي الآية: ١٤ من سورة النور.

<sup>(١)</sup> وقد تكملة من ه، ز، ط، ت.

<sup>(٢)</sup> في الأصل «بيان» تحريف.

<sup>(٣)</sup> «ثم قال» ساقط من ه.

<sup>(٤)</sup> سورة البقرة. آية: ٢٠.

فى ز (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَذْهَبَ بِسَمْعِهِمْ) لم تكمّل الآية واكتفت بموضع الشاهد.

<sup>(٥)</sup> فى ش، ه، ز، ك، ت «لأذهب».

<sup>(٦)</sup> «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ت.

<sup>(٧)</sup> سورة المائدة. آية: ٦١.

فى الأصل «فأمسحوا برؤوسكم».

<sup>(٨)</sup> سورة النساء. آية: ١٧٠.

فى ش، ه، ك، ت «قد جاءكم الرسول بالحق».

السادس: معنى «مِنْ» يعنى التلى للتبعيض، كقوله - تعالى -<sup>(١)</sup> (عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup>.

السابع: معنى «عَنْ» كقوله: (وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ)<sup>(٣)</sup>.

«وَالْبَاءُ» متعلق / «بِاسْتَوَى» ويطلبه «عَدَّ وَعَوَّضَ» فهو من باب التنازع <sup>١١٩</sup>ب  
«وَمِثْلُ» حال من الضمير فى «بِهَا» وهو مضاف لِمَعْ «وَمِنْ وَعَنْ» معطوفان عليه. والتقدير: انطق بالبلاء حال<sup>(٤)</sup> كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

(ص) عَلَى لِإِسْتِغْلَا وَمَعْنَى لِي وَعَنْ \* ...

ذكر «لعلى» ثلاثة<sup>(٥)</sup> معان:

الأول: الاستعلاء. وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ. ومعنوياً كقوله:

٩٥ - قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ]

من غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ<sup>(٦)</sup>

الثانى: معنى «فِي» كقوله - تعالى -<sup>(٧)</sup>:

(١) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(٢) سورة الإنسان. آية: ٦.

(٣) سورة الفرقان. آية: ٢٥.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ت «فى حال».

(٥) فى هـ ، ز «ثلاث».

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد فى اللسان «سواء»

ورصف المباني ٤٣٤، والبحر ١٣٤:١

ما بين المعقوفين تكلمة من ش.

استوى: هنا بمعنى أقبل. قال الفراء فى معانيه ٢٥:١ «الاستواء فى كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوى الرجل وينتهى شيا به أو يستوى عن اعوجاج فهذا وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى على مُشَابَهَتِي. وإلى سواء، على معنى أقبل إلى وإلى».

(٧) «تعالى» ساقطة من ظ، ت.

(وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ شَهِيمٍ)<sup>(١)</sup>.

الثالث: معنى «عَنْ» كقوله:

٩٦ - إِذَا رَمَيْتَ عَلَىٰ بَنُو قُضَيْرٍ \* لَعْنُ اللَّهِ أَغْجَبِي رِضَاهَا<sup>(٢)</sup>

«وعَلَى» مبتدأ وخبره «لِلْإِسْتِعْلَاءِ»، «وَمَعْنَى» معطوف على «الاستعلاء» وهو مضاف إلى «فِي وَعَنْ». ثم قال:

(ص) ... \* بِعَنْ تَجَاوَزَ عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ  
وَقَدْ نَجَّى مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى \* ...

(ش) ذكر<sup>(٣)</sup> «لَعْن» ثلاثة معان:

الأول: التجاوز وهو أصلها كقولك<sup>(٤)</sup>: رَمَيْتَ عَنِ الْقَوْسِ<sup>(٥)</sup>، وَأَخَذْتُ  
عَنْ زَيْدٍ. وَفُهِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ».

الثاني: معنى «بعد» كقوله - تعالى -<sup>(٦)</sup>: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)<sup>(٧)</sup>  
أى بعد طبق.

الثالث: معنى «على» كقول الشاعر:

٩٧ - لَاؤِ ابْنُ عَمَلٍ لَا أَلْفَلَكُ فِي حَسَبٍ \* عَنِّي وَلَا أَنْتَ ذُبَابِي فَتُخْرُونِي<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٢) الشاهد لتخفيف العقيل. انظر اللسان «رضى». وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، والخصائص ٣١١:٢، ٣٨٩، ورفض المبانى ٤٣٤، وشرح المرادى ٢١٤:٢، وأوضح المسالك ١٣٨:٢ وشرح التصريح ١٤٤:٢.

(٣) فى هـ، طه، ت وذكرك.

(٤) فى ش، هـ، ز، طه، ك، ت وكقوله.

(٥) والأدق قولك: «رَمَيْتَ السَّيْفَ عَنِ الْقَوْسِ». وَأَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ زَيْدٍ.

كلما ورد المثال الثانى فى ش، ز.

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ت.

وفى ش، ك «عز وجل».

(٧) سورة الانشقاق. آية: ١٩.

(٨) الشاهد لذى الأصبع العدواني - الحرثان بن الحارث.

وفهم من قوله: «وَقَدْ تَجَى»، أن إتيانها بمعنى «بعد» و«على» قليل. وقوله:  
(ص) ... \* كَمَا عَلَى<sup>(١)</sup> مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ

تتميم للبيت / فإنه قد سبق البيت الذي قبله أن «على» تجيء بمعنى «عن»،  $\frac{١٢٠}{١}$   
إلا أن فيه إشارة للحمل والمفاداة<sup>(٢)</sup>، «وَتَجَاوَزَا» مفعول مقدم «بعنى» و«بعن»  
متعلق «بعنى»<sup>(٣)</sup>، «وَمَوْضِعٍ» منصوب على الظرفية<sup>(٤)</sup> وهو متعلق بتجى،  
«وتغلى» مضاف إليه. ثم قال:

(ص) شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا<sup>(٥)</sup> التَّغْلِيلُ لَقَدْ يُغْنَى وَزَائِدًا لِتَزَكِيهِ وَزُدْ

(ش) ذكر «للكاف» ثلاثة معان:

الأول: التشبيه. وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زَيْدٌ كَعَفْرُو.

الثاني: التعليل. وهو المشار إليه بقوله: «وَبِهَا التَّغْلِيلُ لَقَدْ يُغْنَى». كتوله -

عز وجل :- (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ)<sup>(٦)</sup>.

أى لأجل هَذَى اللِّ لَكُمْ<sup>(٧)</sup>، وفهم من قوله: «قَدْ يُغْنَى»، أن إتيانها  
للتعليل قليل.

= انظر: اللسان «دين» و«عن» و«لوه».

وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، وأمالى القالى ٩٣:١، وشرح المرادى ٢١٦:٢، وشرح ابن عقيل  
٢٣:٢، وأوضح المسالك ١٤٠:٢، وشرح الشواهد للمعنى ٢٢٣:٢، وشرح التصريح ١٥:٢.

لاه: أى لله دار ابن عمك.

ولاه من الملاهاة وهى المنازعة.

(١) فى ظ «فى» تحريف.

(٢) فى ش، ك «إلى الحمل والمفاداة» تحريف.

وفى ز «للمحمل والمفاداة» وفى ظ «للمحمل والمفاداة» تحريف.

(٣) فى ظ «بعلى» تحريف.

(٤) فى هـ «الظرف».

(٥) فى الأصل، هـ، «وبه» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(٦) سورة البقرة. آية: ٩٨.

(٧) فى ش «لأجل هدايته لكم».

وفى ك «لأجل هداية الله لكم».

الثالث: زيادتها للتوكيد<sup>(١)</sup>. وهو المشار إليه بقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَزَدَ» كقوله - عز وجل -: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

أى لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>. «والتَّغْلِيلُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يُغْنَى»، وبها متعلق بمعنى، «وَزَائِدًا» تُصِيبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي وَرْدِ، «وَلِتَوْكِيدٍ» متعلق بـ «وَزَائِدًا»<sup>(٤)</sup> واعلم أنَّ من حروف الجر ما يخرج عن الحَرْفِيَّةِ ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَاسْتَعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ...

(ش) يعنى أنَّ كاف التشبيه<sup>(٥)</sup> يستعمل اسماً، فقليل في الضرورة، وهو مذهب «سيبويه» كقوله:

٩٨ - وَرُحْنَا بِكَائِنْ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا • تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَزَلُّ<sup>(٦)</sup>

وقيل في الاختيار وهو المذهب «الأخفش» / وإليه ذهب المصنف<sup>(٧)</sup>، ١٢٠  
ولذلك أطلق في قوله «وَاسْتَعْمِلَ»<sup>(٨)</sup> اسماً، و«أَنَّ» عَنْ وَعَلَى، أيضاً<sup>(٩)</sup>  
يستعملان اسمين. وقد أشار إليهما بقوله: «وَكُذَّا عَنْ وَعَلَى»،

<sup>(١)</sup> في ز «للتأكيد».

<sup>(٢)</sup> سورة الشورى، آية: ١١.

<sup>(٣)</sup> «أى ليس مثله شيء» ساقط من هـ.

<sup>(٤)</sup> في ش، ظ، ت «يزائد» وما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

<sup>(٥)</sup> في هـ: «الكاف» تحريف.

<sup>(٦)</sup> الشاهد لامرئ القيس انظر ديوانه ١٧٦، واللسان «كيف» وأمالى الشجر ٢: ٢٢٩، ووصف المباني

٢٧٣، وشرح الرمادي ٢: ٢١٧، والخزانة ٤: ٣٦٢. روى صدر البيت في الأصل «ورحنا بكاس الماء

يجنب وسطنا»

وروى صدر البيت في هـ «ورحنا بك بن الماء يجنب وسطنا».

ابن الماء: طاهر.

<sup>(٧)</sup> قال الرمادي في الجنى ٧٨ «ومذهب سيبويه أنَّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر.

ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من التحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار. وشذ أبو

جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبداً؛ لأنها بمعنى «مثل».

<sup>(٨)</sup> «واستعمل» ساقطة من ظ.

<sup>(٩)</sup> «وأيضاً» ساقطة من هـ، ز، ت.



أى<sup>(١)</sup> وكذلك أيضاً يستعمل «عن وعلى» اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله؛

(ص) ... \* مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

(ش) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما «من» لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف، وإنما دخل على الاسم. فمن دخول «من» على «عن» قوله:

٩٩ - فَلْتُ لِلرَّحْبِ لَأَنَّ غَلَا بِهِمْ • مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَبِيَا نَظْرَةً قَبْلُ<sup>(٢)</sup>

ومن دخولها على «على» قوله:

١٠٠ - عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَنُّهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ يَزِيدَا مَجْهَلِ<sup>(٣)</sup>

ومعنى «عن» جانب، «وعلى» فوق، «واسمًا» حال من الضمير المستتر فى «استُعمِلَ» العائد على كاف التشبيه، «وعن وعلى» مبتدأ<sup>(٤)</sup> ومعطوف عليه خبره «كذا»<sup>(٥)</sup> «ومِنْ» مبتدأ «ودَخَلَ» فى موضع خبره، و«مِنْ أَجْلِ» متعلق بدخل، وكذا «عَلَيْهِمَا». ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

(ص) وَتُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَقَعَا \* أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَحِثُّ مُذْ دَعَا

(١) «أى» ساقطة من ت.

(٢) الشاهد للقطامي. انظر ديوانه ٥، واللسان «حبا» و«عن»، وشرح المفصل ٣٧: ٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٠، ووصف المباني ٤٢٩، والجنى الداني ٢٤٣، وشرح المرادى ٢: ٢١٨، والبحر ١: ٨٧. الحبيّا: اسم قرية بالشام.

(٣) الشاهد لمزاحم العقيلي. وروى فى الكتاب والمقتضب

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ مَا تَمَّ حِشْمَهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ يَزِيدَا مَجْهَلِ

انظر اللسان «علا» والكتاب ٤: ٢٣١، والمقتضب ٥٣: ٣، وشرح المفصل ٣٧: ٨، ٣٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٠، وشرح المرادى ٢: ٢٢٠، وشرح التصريح ٩: ٢.

(٤) فى هـ، ز، ت «مبتدآن خبرهما كذا» وما أثبت أدق.

(٥) «ومعطوف عليه خبره كذا» ساقط من هـ، ز، ت.

(ش) يعنى أَنَّ «مُذَّ وَمُثْنُ» يكونان اسمين<sup>(١)</sup> فى موضعين:

الأول: أن يرتفع ما بعدهما نحو: مُذَّ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمُثْنُ يَوْمَانِ.

١٢١  
↑

وفهم من قوله: «حَيْثُ رَفَعَا»، أَنَّ «مُذَّ وَمُثْنُ» عنده مبتدآن /

لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر<sup>(٢)</sup>، وهو<sup>(٣)</sup> أحد

المذاهب<sup>(٤)</sup> فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران.

الثانى: أن يليهما فعل نحو: أَتَيْتُكَ مُذَّ قَامَ زَيْدٌ، وَمُثْنُ<sup>(٥)</sup> دَعَا عَمْرُو. وفهم

من قوله: «أَوَّلِيَا الْفِعْلَ»، أنهما طرفان مضافان إلى الجملة الفعلية

خلافًا لمن قال: إنهما<sup>(٦)</sup> مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما<sup>(٧)</sup>

«مُثْنُ وَمُثْنُ» مبتدأ ومعطوف عليه، «وَأَسْمَانِ» خبر، «وَحَيْثُ» ظرف

مضاف «لِرَفَعَا»<sup>(٨)</sup>، والعامل فى الظرف اسمان؛ لأنه فى معنى محكوم

(١) فى هـ «اسمان» تحريف.

(٢) فى ش، ز، ك «للخبر».

(٣) فى ظ «وهذا».

(٤) قال ابن هشام: «مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فهما عند المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناها الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي طرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناها بين وبين مضافين، أى بينى وبين لقاؤه يومان.

وقال أكثر الكوفيين طرفان مضافان لجملة تحذف فعلها وتبقى فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر محذوف أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين «من» وذر الطائفة.

المغنى ٢٢: ٢١٢، ٢٢ وأنظر شرح الكافية لابن مالك ١٤: ٢، ٨١، والجنى الدانى ٥٠٠ - ٥٠٢.

(٥) فى هـ، ت «ومذ» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «هما».

(٧) فى ز «هذا خبر لهما» تحريف.

فى قوله: «أَتَيْتُكَ مذ قام زيد. المختار أنهما طرفان مضافان إلى الجملة، صرح بذلك سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما واختار ذلك ابن عصفور. انظر الكتاب ١١٧: ٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤: ٢، ٨١، والجنى الدانى ٥٠٤.

(٨) فى ز، ط، ت «لوقعا» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

باسميهما<sup>(١)</sup> «وَأَوْ أُولَئِكَ» معطوف على رفعا، «وَالْفِعْلَ» مفعول ثانٍ لأُولَئِكَ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَجْزُوا فِي مُضِيِّ فَكَيْنَ \* هُنَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتِنِ

(ش) يَنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعْنَى «مُنْذُ وَمُنْذُ» إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: مَعْنَاهُمَا مَعْنَى «مِنْ» إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهِمَا مَاضِيًا نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَيْ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمَعْنَى «فِي» إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهِمَا حَاضِرًا نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنَا أَيْ «فِي يَوْمَيْنَا»، وَإِنْ يَجْزُوا» شَرْطٌ، «وَفِي مُضِيِّ» مُتَعَلِّقٌ بِتَجْزُوا، «وَالْفَاءُ»<sup>(٢)</sup> جَوَابُ الشَّرْطِ. وَهِيَ مُبْتَدَأٌ<sup>(٣)</sup> وَخَبَرُهُ «كَيْنَ» أَيْ فَهِيَ كَوْنٌ، «وَمَعْنَى» مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ بِاسْتِنِ، مُضَافٌ إِلَى «فِي»، «وَفِي الْحُضُورِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِنِ، وَلَا بَدَلٌ مِنْ تَقْدِيرِ «بِهِمَا»<sup>(٤)</sup> فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: اطْلُبْ بِهِمَا، أَيْ «بِذَلِكَ وَمُنْذُ» فِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي».

ثم أعلم أنَّ من حروف الجر ما يُزَادُ بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف / ١٢١  
أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَيَنْغَدُ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدًا مَا \* فَلَمْ يَغْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

(ش) فزادتها بعد «من» نحو قوله - عز وجل -: (يُمَا تَخْطِيَتَايَهُمُ)<sup>(٥)</sup>

وبعد «عن» (عَمَّا قَلِيلٍ [لَيُصْهِرُنَّ نَادِمِينَ])<sup>(٦)</sup>.

(١) في ظ، ك، ت «باسميهما»

(٢) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يَجْزُوا فِي مُضِيِّ فَكَيْنَ»

(٣) في ز «مبتدأ» تحريف.

(٤) في ظ «هما» تحريف.

(٥) سورة نوح. آية: ٢٥.

(٦) سورة المؤمنون. آية: ٤٠.

ما بين المقوفين تكلمة من ت.

وبعد «الباء» (فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ)<sup>(١)</sup>.

وقوله: «فَلَمْ يَغْنُ»، أى لم يمنع<sup>(٢)</sup> عملها كما فى المثل، «وما» مفعول لم يُسم فاعله يزيد، «وَبَغْدَ» متعلق بيعق، ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه «ما» فقال:

(ص) وَزَيْدٌ بَغْدَ زُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ \* وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجُرُّ لَمْ يُكَفَّ<sup>(٣)</sup>

(ش) يعنى أن «ما» تزداد أيضاً بعد «زُبِّ وَالْكَافِ»، فتارةً تكفهما عن العمل كقوله - عز وجل -: (زُبَّاً يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا)<sup>(٤)</sup>.

وكقول الشاعر:

١٠١ - لَعْمُرُكَ إِنْنِي وَأَبَا حَمِيدٍ \* كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ<sup>(٥)</sup>

وتارةً لا تكفهما كقوله:

١٠٢ - زُبَّاً طَرِيَّةً يَسْتَفِي صَبِيلِ<sup>(٦)</sup> . ...

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٥٩.

وردت الآية فى هـ، ت «فِيمَا رَحْمَةً» لم تُكَيِّلَا الآية واكتفتا بموضع الشاهد.

(٢) فى هـ «تَعْنَى عَنْ عَمَلٍ».

(٣) فى ظ كذا ورد البيت.

«وَزَيْدٌ بَغْدَ زُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ قَدْ يَلِيهِمَا وَجُرُّ لَمْ يُكَفَّ» تصحيف.

(٤) سورة الحجر، آية: ٢.

(٥) الشاهد لزيادة بن الأعمش انظر معنى اللبيب ١: ١٥٢، وشرح المرادى ٢: ٢٢٩، والجنى الدانى ٤٨١

والرواية الأخرى لصدر البيت:

«وَأَعْلَمَ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ».

وروى عجز البيت فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت.

«كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ».

(٦) الشاهد لعدي بن زَعْلَاءِ النَّشَائِي وعجزه:

«تَيْنَ بُعْزَى وَطَلَقَتْ جَلَاءَ».

وروى فى الأمصيات ١٥٢

«وَدُونَ بُعْزَى وَطَلَقَتْ جَلَاءَ».

وقوله<sup>(١)</sup>:

١٠٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ \* كَمَا النَّاسِ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ<sup>(٢)</sup>

وفهم من قوله: «وَقَدْ يَلِيهِمَا». أن عملهما قليل، وقد صرح به في الكافية<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) وَخَذَلْتُ زُبَّ لَجَرٍ بَعْدَ بَلٍّ \* وَالْقَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(ش) يعني أَنَّ «زُبَّ» تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد «بَلٍّ»، ومثاله [قول رؤبة]<sup>(٤)</sup>.

١٠٤ - بَلٌّ بَلْدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ<sup>(٥)</sup>

[لَا يُشْتَرَى كَيْثَانُهُ وَجَهْرُمُهُ]

وبعد<sup>(٦)</sup> الفاء كقوله:

١٠٥ - لَيْلِيكَ خُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَتُرْضِعُ \* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغْبِلِ<sup>(٧)</sup>

= انظر أمالي الشجري ٢: ٢٤٣، وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، ومعنى اللبيب ١: ١٣٧، وشرح التصريح ٢: ٢١٠ وشرح الشواهد للعبى ٢: ٢٣١، والهمع ٣: ٢٣٠.

(١) في ز «كقوله».

(٢) الشاهد لمعرو بن البراقة الهمداني.

ما بين المعقوفين من ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧ وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، وأوضح المسالك ٢: ١٥٦، وشرح الشواهد للعبى ٢: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢١٠، والهمع ٤: ٢٣١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧.

(٤) «قول رؤبة» تكملة من ش، وفي ظ «قوله».

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

انظر ديوانه ١٥٠، واللسان «جهرم».

وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨٢٢، وشرح المرادى ٢: ٢٣١، ومعنى اللبيب ١: ١١٢، وشرح الشواهد للعبى ٢: ٢٣٢.

الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه: غباره.

(٦) في ش «ومثاله بعد الفاء».

(٧) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وبعد «الواو» كقوله:

١٠٦ - وَلَيْلٍ كَمْزَجِ الْبُحْرِ أَرْغَى سُذُوكُهُ \* [ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْطُلَ ]<sup>(١)</sup>

هُم من قوله: «وَبَقَدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ»، أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ «بَلْ» «وَالْفَاءِ» غَيْرَ شَائِعٍ، وَهُوَ مَفْهُومٌ / صَحِيحٌ، وَإِعْرَابُ الْبَيْتِ وَاضِحٌ ثُمَّ قَالَ:

١٢٢  
↑

(ص) وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ لَدَى \* حَذَفِ وَبَغَضُهُ يُرَى مُطَرِّدَا

(ش) يَعْنِي أَنَّ حَذَفَ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِبْقَاءَ عَمَلِهِ فِيمَا سِوَى «رُبِّ» مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عَلَى قَسْمَيْنِ:

- غَيْرِ مُطَرِّدٍ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يُجَرُّ» فَفُهِمَ مِنْهُ التَّنْقِيلُ، وَفُهِمَ مِنَ التَّنْقِيلِ<sup>(٢)</sup> عَدَمُ الْإِطْرَادِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٠٧ - إِذَا قِيلَ أَيْ الثَّانِي شَرْ قَبِيلَةٍ \* أَشَارَتْ كُتَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ<sup>(٣)</sup>

- وَمُطَرِّدٍ. وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَبَغَضُهُ يُرَى مُطَرِّدَا»، وَذَلِكَ فِي لَفْظِ اللَّهِ فِي الْقَسَمِ نَحْوُ: اللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ.

---

= انظر ديوانه ١٢، واللسان «زيل» وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وأوضح المسالك ١٦٢:٢،

وشرح التصريح ٢٢:٢، والهمع ٢٢٢:٤،

في الأصل، هـ، ت «فمثلك حيلي قد طرقت ومرضعا».

(١) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وشرح ابن الناطم ١٥٣، وشرح المرادي ٢٣٣:٢،

وأوضح المسالك ١٦٣:٢، وشرح الشواهد للمعنى ٢٣٣:٢، وشرح التصريح ٢٢:٢.

سُدُوكُهُ: السدول الأستار، واحدها سدل.

(٢) في الأصل «التعليل» تحريف.

(٣) الشاهد للفردق. انظر ديوانه ٤٢٠:١، ومعنى اللبيب ١١:١، وشرح ابن عقيل ٣٩:٢، وشرح

الشواهد للمعنى ٢٣٣:٢، والهمع ٢٢١:٣، والخزانة ٦٦٩:٣.

كُتَيْب: أبو قبيلة جرير، وهي هنا مصغرة.

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: يَكُم دِرْهَمٌ، أى  
بكم من درهم، وذكر «المرادى» من هذا الفصل مواضع غير هذين لم  
تشتهر<sup>(١)</sup>.

\*\*\*\*\*

(١) واليك بعضاً من هذه المواضع التى ذكرها المرادى ٢: ٢٣٧، ٢٣٨.

أ - بعد ألا نحو قول الشاعر: أَلَا زَجَلِي حِزَاةَ اللَّهِ خَيْرًا.

يريد ألا من رجل.

ب - المعطوف على خبر «ليس»، و«ما» الصالح لدخول الباء نحو قول زهير بن أبى سلمى:

بَدَا لِي أَنِّي كُنْتُ مُذْرِكًا مَا تَمَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

ف «ولأ سابق» مجرور بالباء المقدرة عطوف على خبر ليس وذلك برواية الجرجاني، وقد روى بالنصب عطفاً على  
اللفظ فحيث لا شاهد فيه.

ج - فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: زيد، فى جواب: بمن مَرَّزَتْ.

د - فى المقرون «وإن» بعد ما تضمنه، نحو: «أمرر باليهيم هو أفضل إن زيدا وإن عمرو».

أجازه يونس، وجعل سبويه إضمار الباء بعد «إن» لِقَبْلِهِنَّ ما قبلها إياها أسهل من إضمار «رب» بعد  
الواو.

## ( الإضافة )

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) ثَوْنًا تَلَى الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا \* يَمَّا تُضِيفُ اخِذْ كَطَوْرٍ سِينًا

(ش) يعنى أنك إذا أردت لإضافة اسم إلى اسم حذف ما فى المضاف من نون تلى علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على تحذو، وما ألحق بهما، نحو: غُلَامَكَ، وَابْنًا زَيْدٍ، وَصَاحِبُو زَيْدٍ وَعِشْرُونَكَ<sup>(٢)</sup>، وَأَهْلُو عَمْرٍو.

وشمل التنوين: التنوين<sup>(٣)</sup> الظاهر نحو: غُلَامَكَ، فى «غُلَامٍ» والمقدر نحو: ذَرَاهِمُكَ فى «ذَرَاهِمٍ»، «وَطُورِ سِينًا» اسم جبل بالشام<sup>(٤)</sup> ويُقال له<sup>(٥)</sup> أيضاً طُورِ سِينِينَ. وقد جاء بالوجهين [فى القرآن]<sup>(٦)</sup> وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل / أيضاً، «وَتَوْنًا»  
ب ١٢٢

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢: ٨٩٩ وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «عشرين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير مُثَوِّلَةٍ، وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة على أن الكسائي حكى: إن من العرب من يقول: «عِشْرُونَهُمْ فَأَصَابَ «عشرين» إلى مُثَوِّلَةٍ، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المُثَوِّلِ «عشرين» وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(٣) فى الأصل، ط «تنوين».

(٤) الطور: جبل بيت المقدس تمتد ما بين مصر وأبْئَلَهُ وهو الذى نُودِيَ منه موسى قال تعالى «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا» القصص آية: ٦ وهو طور سيناء قال تعالى «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِينَاءَ تُنَبِّئُ بِالذَّنْبِ» المؤمنون. آية: ٢٠.

انظر معجم ما استعجم ٢: ٨٩٧.

(٥) وله «ساقطة من ط، ت».

(٦) فى القرآن «تكملة من ش، ك. يريد فى قوله تعالى: سورة التين آية: ١، ٢ (وَالْأَنْثَرَيْنِ وَالْأَيْلَيْنِ وَطُورِ سِينِينَ) وفى سورة الطور آية: ١ (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ تُنشِطُونَ).



مفعول مقدم باحذف «وَتَثَوِينًا» معطوف عليه<sup>(١)</sup> «وَرَمًا» متعلق باحذف، هذا الذى ذكره<sup>(٢)</sup> فى هذا البيت حكم<sup>(٣)</sup> الاسم الأول من المضافين، وأما الثانى فحكمه الجر، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) وَالثَّانِي الْجُزْءُ ... \* ...

(ش) يعنى أنَّ حكم المضاف إليه الجر، ثم إنَّ الإضافة تتقدر<sup>(٤)</sup> عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِى إِذَا \* لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا  
لِمَا سِوَى ذَيْتِكَ ... \* ...

(ش) مثال الإضافة المقدرة: «مِنْ»، خَتَامُ فِضَّةٍ، وَتَابُ سَاجٍ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذى منه المضاف، ومثال المقدرة «بِى»: ( تَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ [وَالنَّهَارِ] )<sup>(٦)</sup>

وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِى»، وقوله: «إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ» يعنى إن لم يصلح فى التأويل إلا تقديرهما، قوله: «وَاللَّامُ خُذًا. لِمَا سِوَى ذَيْتِكَ»<sup>(٧)</sup> أى قدر اللام فيما سوى ذيتك القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله: «اللَّامُ» التى للملك نحو: دَارُ زَيْدٍ، والتى للاستحقاق

(١) «عليه» ساقط من ز.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكر» تحريف.

(٣) فى هـ، ز «هو حكم» وعبارتهما أدق.

(٤) فى هـ، ت «مقدرة عنده» وفى ظ «مقدر عنده» تحريف.

(٥) «ونحو ذلك» ساقط من ت.

(٦) سورة سبأ. آية: ٣٣.

(٧) «والنهار» تكملة من ش.

(٨) «ذيتك» ساقطة من ز.

نحو: بَابُ الدَّارِ، وَتَرْجُحُ الدَّائِمَةِ، «وَمِنْ» مفعول بانو، «وفى» معطوف على «مِنْ» «وَأَوْ» للتقسيم، «وَذَاكَ» فاعل بيصلح وهو إشارة لنية «مِنْ» أو «فِي»، «وَاللَّامُ» مفعول بِخُذَا [وَالْأَلْفِ فِي «خُذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَلِمَا» <sup>(١)</sup> متعلق بِ«خُذَا»] <sup>(٢)</sup> «وما» موصولة صلتها: سوى ذينك، وَتَجَوَّزَ / فِي <sup>١٢٣</sup><sub>أ</sub> قوله: «خُذَا»؛ لأنه أراد به قَدَّرَ.

ثم لعلم أنَّ الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وقد أشار إلى القسم الأول فقال <sup>(٣)</sup>:

(ص) ... وَاخْتَصُّصَ أَوْلَا \* أَوْ أَعْطِه التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(ش) يعنى أنَّ الإضافة [المحضة] <sup>(٤)</sup> تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة نحو: عَلَامٌ رَجُلٍ، أو تعريفه إن أُضيف إلى معرفة نحو: عَلَامٌ زَيْدٍ، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر <sup>(٥)</sup> المعرفة <sup>(٦)</sup> في قسمه <sup>(٧)</sup>. «وَأَوْلَا» مفعول باختصاص، و«أَوْ أَعْطِه» معطوف على اختصاص، «وَأَوْ» للتقسيم، «والتَّعْرِيفَ» مفعول ثانٍ لَأَعْطِه <sup>(٨)</sup> «وبالَّذِي» متعلق بأَعْطِه، وهو مطلوب أيضاً لاختصاص؛ لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني «وتَلَا» صلة للذي، «وَالَّذِي» واقع على المضاف إليه، والضمير العائد على

<sup>(١)</sup> في ظ، ت «وبما» تحريف.

<sup>(٢)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

<sup>(٣)</sup> في ش، هـ «بقوله».

<sup>(٤)</sup> [المحضة] تكملة من ش، هـ، ز، ت.

<sup>(٥)</sup> في ز، ظ «ذكره».

<sup>(٦)</sup> في ظ «المعرف» تحريف.

<sup>(٧)</sup> في ت «قسميه».

«قوله: من ذكر المعرفة في قسمه أى المفهومة من قوله: أو أعطه التعريف بالذى تلا؛ لأنه لا يعطى

التعريف بسبب الذى تلا إلا إن كان الذى تلا معرفة حاشية الملوى ١٠٠.

<sup>(٨)</sup> في الأصل، ظ «لأعطه» تحريف.

الموصول الفاعل المستتر فى تَلَا. ثم أشار إلى القسم الثانى من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة. فقال:

(ص) وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعُلُ \* وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

(ش) يعنى أن المضاف إذا كان شبيهاً<sup>(١)</sup> بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال، أو مما<sup>(٢)</sup> حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته<sup>(٣)</sup> غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هى مجرد التخفيف وذلك نحو: ضَارِبٌ زَيْدٍ / وَضَارِبَاتَا عَمْرٍو،  
وأصله: ضَارِبٌ زَيْدًا وَضَارِبَاتَانِ عَمْرًا.

والمُضَافُ مفعول بيشابه، وَيَفْعُلُ فاعل به، ويجوز العكس وهو أظهر. «وَوَضَفًا» حال من المضاف، «والفاء»<sup>(٤)</sup> جواب الشرط، «وَعَنْ تَنْكِيرِهِ» متعلق بيعزل. ثم أتى بمثال<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> الإضافة غير المحضة فقال:

(ص) كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمُ الْأَمَلِ \* مُرْوَعُ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحِيلِ

(ش) «كُرُبُّ رَاجِيْنَا» اسم فاعل مضاف إلى الضمير، ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة؛ ولذلك أدخل عليه «رُبُّ» لاختصاصها بالنكرة، «وَعَظِيمُ» صفة مشبهة باسم الفاعل، وإضافته إلى «الْأَمَلِ» غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، «وَمُرْوَعُ»<sup>(٧)</sup> اسم مفعول

(١) فى الأصل «شبهها» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك، ت «أو ما حمل عليه».

(٣) فى ظ «إضافة» تحريف.

(٤) قوله ويجوز العكس وهو أظهر. أى يكون «المضاف» فاعلاً ليشابه، «ويفعل» مفعولاً به، وذلك لأن فى الكلام فى المضاف وهو مشابته ليفعل.

ويريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «وَضَفًا» نعت تَنْكِير، لا يعزل.

(٥) فى هـ، ز، ت، ك «يمثل» تحريف.

(٦) فى ت «فى».

(٧) فى ز، ك «ومروء القلب».

وإضافته إلى «الْقَلْبِ» غير محضة<sup>(١)</sup> «وَقَلِيلٍ» صفة مشبهة وإضافته<sup>(٢)</sup> إلى «الْحَيْلِ» غير محضة، وهذه الصفات كلها نعت<sup>(٣)</sup> لراجينا، ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(ص) وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ \* وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْتَوِيَّةٌ

(ش) الإشارة بذى لأقرب القسمين. وهى الإضافة غير المحضة يعنى أنها تُسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهى التخفيف، وتُسمى<sup>(٤)</sup> مجازية وغير محضة، والإشارة «بِتِلْكَ» إلى أول<sup>(٥)</sup> القسمين يعنى أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، «وذى» مبتدأ، «والإِضَافَةُ» نعت له، «واسمُهَا» مبتدأ ثان، «وَلَفْظِيَّةٌ» خبر المبتدأ الثانى، والجملة / خبر [المبتدأ]<sup>(٦)</sup> الأول، «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْتَوِيَّةٌ» مبتدأ وخبر. ثم ١٢٤  
↑ قال:

(ص) وَرَضِلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُلْتَقَرٌ \* إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَمَا جَعَدَ الشَّعْرُ  
أَوْ بِالَّذِى لَهُ أَضْيَفٌ الثَّانِى \* كَزَيْدُ الصَّبَارِ رَأْسُ الْجَانِى

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى أقرب المذكور<sup>(٧)</sup> وهو ما إضافته غير محضة، يعنى أنه يفتقر دخول «أَلْ» على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو: الصَّبَارِ الرَّجُلِ، والجَعْدُ<sup>(٨)</sup> الشَّعْرُ.

أو يكون الثانى مضافاً إلى ما فيه «أَلْ» نحو: الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ، والصَّبَارِ

(١) فى ت «المحضة» تحريف.

(٢) فى هـ، ت «وإضافتها».

(٣) فى الأصل، ط، ك «نعت».

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وتُسمى أليها».

(٥) فى ك «وتلك إشارة إلى القسمين».

(٦) «المبتدأ» تكملة من ك.

(٧) فى هـ، ز «المذكورين» وعبارةها أدق.

(٨) الجَعْدُ: الجعد من الشعر خلاف السَّجُوط، وقيل هو القصير.

رَأْسِ الْحَائِي، فلو لم تتصل «أل» بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول «أل» على المضاف. فلا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٌ، ولا الضَّارِبُ صَاحِبُ زَيْدٍ.

«ووصل أل» مبتدأ ومضاف<sup>(١)</sup> إليه، «وَمُتَّقَرٌ» خبره، «وَيْدًا» متعلق بوصول، «والمُضَافُ» نعت لذا، «وَإِنْ وَصِلْتُ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «والجَعْدُ» من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفعله جَعَدَ جَعَادَةً<sup>(٢)</sup> «وَأَوْ بِالْيَدِ» معطوف على قوله بالثاني. «وزَيْدٌ» مبتدأ، «والضَّارِبُ» إلى آخر البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير: قولك<sup>(٣)</sup>. ثم قال؛

(ص) رَكُوتُهَا لِي الْوُضْفِ كَأَنِّ رَفَعَهُ مُنْثَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَةُ اتَّبِعْ

(ش) يعنى أن وجود<sup>(٤)</sup> «أل» فى الوصف المضاف إن كان منثنى أو

مجموعاً على حدِّه، وهو الذى اتبع سبيل / المثنى فى كون الإعراب بحرف ب ١٢٤ بعده نون واحترز به من جمع التكسير [فإنه]<sup>(٥)</sup> يكفى<sup>(٦)</sup> عن وجودها فى المضاف إليه نحو: الضَّارِبَا زَيْدٌ والمُكْرِمُو عَشِيرٍ، وقوله: «سَبِيلَةُ اتَّبِعْ» أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر. «وَكُوتُهَا» مبتدأ، «وَإِنْ وَقَعَ» مبتدأ ثان، «وَكَاغِبٌ» خبره والجملة خبر الأول. هذا ما أعرب به الشارح<sup>(٧)</sup> هذا البيت وهو صعب

(١) فى ز «ووصل مبتدأ وأل مضاف إليه».

(٢) يقال جَعَدَ جَعْدَةً وَجَعَادَةً.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «قولك».

(٤) فى ط «دخول» تحريف.

(٥) «وإنه» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٦) فى ز «خبر يكفى» تحريف.

(٧) قال الأزهري: «وكونها مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى أل اسمها، وفى الوصف فى موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف، وكاف خبره من حيث ابتدائه، والتقدير وكون أل ثابتة فى الوصف كاف.

تمرين العلاب ٦٧، وانظر شرح ابن الناظم ٣٨٥.

التقدير<sup>(١)</sup> وعندى فى أعرابه غير هذا الوجه وهو: أن «كَوْنُهَا»<sup>(٢)</sup> مبتدأ، والظاهر أنه<sup>(٣)</sup> مصدر كان التامة، أى وجودها<sup>(٤)</sup>، «وفى الوُصْفِ» متعلق به، «وَكَاْفٍ» خبره، «وَإِنْ وَقَعَ» فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجودها<sup>(٥)</sup> أى<sup>(٦)</sup> «أَل»<sup>(٧)</sup> فى الوصف كافٍ لوقوعه: أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حدّه، ويجوز فى همزة إن الكسر، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقع الوصف مثنى أو مجموعاً على حدّه شرط فى الاكتفاء عن وجود «أَل» فى المضاف إليه، «وَسَيِّلُهُ» مفعول باتباع، والجملة فى موضع الصفة لـ «جمعاً»<sup>(٨)</sup>، ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أَكْتَسَبَ ثَانٍ أَوْ لَأَ \* تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدَفٍ مُوَهَّلًا

(ش) يعنى أن المضاف المذكور<sup>(٩)</sup> قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة<sup>(١٠)</sup> الاستغناء بالثانى عن الأول، وهو المتَّبِعُ عليه بقوله: «إِنْ كَانَ لِحَدَفٍ مُوَهَّلًا»، أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء / عنه بالثانى كقول الشاعر:

١٢٥  
أ

(١) «قول المكودى وهو صعب التقدير صحيح، وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الذى هو كون؛ لأن الضمير فى وقع عائد على الوصف، وقول من قال إن «إِنْ وَقَعَ» فاعل كافٍ الذى هو خبر كون سَبَقَ قَلَمٌ، بل فاعل كافٍ ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله «إِنْ وَقَعَ» لكان كافٍ خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن ضمير وقع يعود على الوصف».

حاشية ابن حمدون ١: ١٩٢.

(٢) فى الأصل، ك، ت «كونه» تحريف.

(٣) فى ش «أنها».

(٤) فى الأصل، ت «وجوده» تحريف.

(٥) فى الأصل، ظ، ت «وجوده» وفى هـ «وجود» تحريف.

(٦) «أى» ساقطة من هـ.

(٧) «أَل» ساقطة من ش، ك.

(٨) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «الجمع».

وما أثبت أدق كما ز والألفية.

(٩) فى ش، هـ، ت «المذكر» وعبارتها أدق وأولى.

(١٠) «صحة» ساقطة من ش.

## ١٠٨ - مَشَيْتُ كَمَا الْهَزْتُ رِمَاحَ تَسْفَهَتْ . أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(١)</sup>

«فَعَمَرُ» فاعل «تَسْفَهَتْ» ، ولحقت التاء الفعل<sup>(٢)</sup> المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو «الرِّيح» ، لأنه يجوز الاستغناء «بالرياح» عن<sup>(٣)</sup> «مَرُّ» ، فتقول: تَسْفَهَتْ الرِّيحُ . فلو كان المضاف إلى<sup>(٤)</sup> المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو: قَامَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ ، إذ لا يصح أن تقول: قَامَ هِنْدِيٌّ ، وَأَنْتَ تريد غُلَامٌ هِنْدِيٌّ<sup>(٥)</sup> ، وفهم من قوله: «وَرُجْمًا» أن ذلك قليل . وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التكثير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

## ١٠٩ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ . رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ الثَّوَانِي<sup>(٦)</sup>

«فمعين» خبر عن «رؤية» وذَكَرَهُ ، وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التكثير من المضاف إليه «وهو الفكر» ، ولصحة الاستغناء بالثاني عن الأول<sup>(١)</sup> ؛ لأنه يجوز<sup>(٢)</sup> أن يقول: الفكر معين ، إذ العلة<sup>(٣)</sup> في ذلك واحدة ،

(١) الشاهد الذي الرمة غيلان بن عقبة وروايته في الديوان ٦١٦ .

رُؤْيَدًا كَمَا الْهَزْتُ رِمَاحَ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

انظر الكتاب ٥٢:٢ ، ٦٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٩٢٠:٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠:٢ ، وشرح

المرادى ٢٥٣:٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٨:٢ .

تسفهت: تحركت .

النواسم: الرياح التي تهب بضعف .

(٢) في ظ «وابت التاء في الفعل» .

(٣) في الأصل «على» تحريف .

(٤) في الأصل «المضاف له» .

(٥) في ز «قيام غلام هند» .

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كثير من كتب النحو غير معزو .

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٢١:٢ ، وشرح ابن الناطم ٣٨٧ ، وشرح المرادى ٢٥٤:٢ ، وشرح

الأشموني ٢٤٨:٢ .

يؤول: يرجع . الثواني: التكاثر . ويحمل عليه قوله . تعالى - في سورة الأعراف: آية: ٥٦ (إِنْ رَحِمْتَ الْوَيْلَ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) لأنك لو قلت في غير القرآن (إن الله قريب من المحسنين) لصح المعنى ، واستغنى عن المضاف .

«وَنَانَ» فاعل بِأَكْسَبَ، «وَأَوَّلًا» مفعول أول «وَتَأْنِيثًا»<sup>(١)</sup> مفعول ثان، «وَأَنَّ» كَنَانٌ شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَلِحَذْفٍ» متعلق بـ «مُوهِمًا»<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

(ش) يجب<sup>(٣)</sup> أن يكون المضاف مغايراً للمضاف / إليه ولو بوجه ما؛ ١٢٥  
لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك كإضافة<sup>(٤)</sup> الاسم إلى اللقب نحو: سَعِيدُ كُرْزٍ، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى. ونحو: مَسْجِدُ الْجَامِعِ<sup>(٥)</sup> فيؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مَسْجِدُ الْمَكَانِ الجامع «وَمَعْنَى» منصوب على التمييز أو على إسقاط في «مُوهِمًا» مفعول بأول<sup>(٦)</sup> وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: «مُوهِمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه».

[ثم إعلم أنَّ من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها الئبته، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله<sup>(٧)</sup>-(٨)]

(١) «عن الأول» ساقط من ك.

(٢) في الأصل «لا يجوز» تحريف.

(٣) في الأصل «الجملة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٤) في ث «وثانياً» تحريف.

(٥) في الأصل، ظ، ت «مجهول» وما أثبت أدق كما في ش، هـ، ز، ك، والألفية.

(٦) في ش، ز «يعنى أنه يجب» وعبارتهما أكمل.

(٧) في هـ، ك، ت «إضافة» تحريف.

(٨) في ز زيادة «مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع» الزيادة هنا تفيد لأنه من أقوال العرب. أنظر الأشمولى ٢: ٢٤٩.

(٩) في الأصل «مفعول ثان».

وما أثبت أصوب، حيث لا يوجد مفعول لـ «أول» ليكون «موهماً» الثاني.



(ص) وَيَغْضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا ...

(ش) يعنى أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو «قَصَارَى»  
الشيء وحَمَادَةٌ وذلك على خلاف الأصل؛ فإنَّ الأصل فى الاسم أن  
يستعمل مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى، وإن<sup>(١)</sup> من اللازم للإضافة ما يلزمه  
معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) ... \* وَيَغْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا<sup>(٢)</sup>

(ش) وذلك نحو: «كُلٌّ وَيَعْضُ وَقَبْلُ وَتَغْدُ»، «وَيَغْضُ الْأَسْمَاءُ» مبتدأ،  
«وَيُضَافُ» خبره، «وَأَبَدًا» منصوب على الظرف<sup>(٣)</sup>، «وَيَغْضُ ذَا» مبتدأ، «وَقَدْ  
يَأْتِ» خبره، وحذف الياء من يأتى استغناء بالكسرة، «وَمُفْرَدًا» حال من  
الضمير المستتر فى يأت / «وَلَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز ١٢٦  
نصبه على التمييز. ثم قال:

(ص) وَيَغْضُ مَا يُضَافُ حَتَّى انْتَهَى \* إِلَّاوَهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

(ش) يعنى أنَّ بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى  
الظاهر فيجب إضافته للمضمر، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين<sup>(٤)</sup>:  
لرؤم الإضافة، وكون المضاف إليه ضميراً<sup>(٥)</sup>، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:  
(ص) كَوَخَدَ لَبْنِي وَذَوَالِي سَغْدَتْنِي \* ...

(١) فى ظ، ت «ثم قال».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز.

(٣) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم إن».

(٤) فى ش، زيادة بعد «مفرداً» الإشارة بهذا إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين:  
لازم الإضافة لفظاً ومعنى نحو قصارى الشيء وحَمَادَةٌ، ولازم الإضافة معنى، والزيادة هنا غير لازمة،  
وقد تكون من ضمن تعليقات الحاشية.

(٥) فى ز، ظ «الظرفية» وعبارتها أدق.

(٦) «من وجهين» ساقط من ظ.

(٧) فى ز «مضمر».

(ش) أما «وَحَدَّ»<sup>(١)</sup> فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال، وأنه لازم  
النصب على الحال تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَّهُ، أى منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه  
فى قولهم فى المدح: تَسْبِيحٌ وَحِيدٌ وَفَرِيدٌ وَحِيدٌ، وفى الذم فى قولهم:  
مُجْحِشٌ وَحِيدٌ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُ وَحِيدٍ.

وأما «لَبَّيْ» فإنه<sup>(٣)</sup> أيضاً لازم<sup>(٤)</sup> الإضافة إلى الضمير نحو: لَبَّيْكَ، ومعنى  
«لَبَّيْكَ» إقامة على إجابتك بعد إقامة، «وأما» «دَوَائِي» فتضاف أيضاً إلى  
الضمير وجوباً نحو: دَوَائِيكَ. معناه [إِدَالَةٌ لَكَ]<sup>(٥)</sup> بعد إدالة «وَسَعْدَى» كذلك  
تقول سَعْدِيكَ<sup>(٦)</sup> ومعناه إسعاداً بعد إسعاد، وقد جاء فى الشعر إضافة «لَبَّيْ»  
إلى الظاهر على وجه الشذوذ، وعلى ذلك يَكْفَى بقوله:

(ص) ... \* وَشَدَّ إِهْلَاءً يَدَى لَبَّيْ

(ش) أى وشد إضافة «لَبَّيْ» ليدى<sup>(٧)</sup>، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

١١٠ - دَعَوْتُ لِمَا تَأْتِي مَسُوراً \* فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَى مَسُوراً<sup>(٨)</sup>

(١) فى ظ «وحدأ». تعريف.

(٢) جاء فى الكتاب ٣٧٧:١ «تقول هو تَسْبِيحٌ وَحِيدٌ؛ لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هَذَا مُجْحِشٌ وَحِيدٌ».

وانظر المستقصى ٣٦٧:٢.

(٣) فى ك «لأناها».

(٤) فى ك «لازمة».

(٥) «لك» ساقط من هـ.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٧) فى ظ «لبنى إلى الظاهر».

(٨) نسبة المعنى لأعرابى من بنى أسد، ولم ينسب فى كتب اللغة والنحو. انظر اللسان «لبب»، ولبى  
والكتاب ١٧٦:١ وشرح المفصل ١١٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٣٢:٢، وشرح ابن الناطم  
٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٥٣:٢، والخزانة ٢٦٨:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٥١:٢.  
وعبارة الأصل:  
دعوت لما تأبى مستوراً فلبى فلبى يدى مستور  
«فلبى»، الثانية ساقطة من ت.

فأضاف «لَبَّيْن» إلى «يَدْعَى يَشْتَرِي»، «وإِلَاءَةً» فاعل «يَشْتَرِي» وهو مصدر مضاف إلى المفعول / الأول، «واللَّام» فى «لَبَّيْن» زائدة<sup>(١)</sup> فى المفعول الثانى <sup>١٢٦</sup>ب تقوية لضعف العامل لكونه فرعا<sup>(٢)</sup>، فإن «إِلَاءَةً» مصدر أولى، وهو متعد إلى

الثنين بنفسه. ثم قال:

(ص) وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْل \* حَيْثُ وَإِذْ

(ش) أما «حَيْثُ» فهى ظرف مكان، وأما «إِذْ» فهى ظرف للزمان والمضى، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: «الْجُمْلُ: الجملة<sup>(٣)</sup> الاسمية نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، والفعلية نحو<sup>(٤)</sup>: [جَلَسْتُ]<sup>(٥)</sup> حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وَأَتَيْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٌ.

ثم إن «إِذْ» تنفرد<sup>(٧)</sup> بجواز حذف الجملة بعدها وتمويض التنوين منها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِفْرَادُ إِذْ<sup>(٨)</sup> ... \* ... وَإِنْ يُتَوَّنُ يُحْتَمَلُ ... \*

(١) فى ت «زائدة».

(٢) فى ش زيادة «فرعاً أعنى فى العمل».

وفى هـ، ز، ت «فرعاً يعنى فى العمل».

والزيادة هنا تفيد.

(٣) «الجملة» ساقطة من ز.

(٤) «نحو» ساقطة من ظ.

(٥) «جلست» تكملة من هـ، ز، ظ.

وإضافة «حيث» إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

وَأَنَا زَرَى حَيْثُ شَهْلٌ مَّالِماً \* نَجْمًا يُطِىءُ كَالشَّهَابِ لَافِئًا

ومن أمثلة إضافة «إِذْ» للجملة الاسمية والفعلية - إلى جانب ما ذكره الشارح - ما ورد فى القرآن الكريم، حيث اجتمع إضافتها للجملة الاسمية والفعلية بقسميها، فى قوله تعالى فى سورة التوبة: آية ٤٠،

(إِذْ أَخْرَجْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثِينَ نَجَاتٍ إِذْ هُمْ عَلَى الْقَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ).

(٦) فى ت «وإِذْ قَامَ زَيْدٌ» تحريف.

(٧) فى ك «تنفرد عن حيث جواز» والزيادة هنا لا لزوم لها؛ لأن قوله: «تنفرد» توضح ذلك.

(٨) فى الأصل «إفراده» تحريف.

وفى ز «إفراده» حتى إِذْ. وما أثبت أصوب كسا فى الألفية وبغية النسخ.

(ش) الضمير فى «يُنْزَوْنَ» عائد إلى <sup>(١)</sup> أقرب مذكور <sup>(٢)</sup> وهو «إِذْ»، أى وإن ينون، إذ يحتمل إفراده، كقوله - تعالى -: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ يَنْتَصِرَ اللَّهُ) <sup>(٣)</sup> وقوله: (وَأَنْتُمْ حِيَابٌ تَنْظُرُونَ) <sup>(٤)</sup>.

والضمير فى «الزُّمُوا» عائد على العرب، «وَحَيْثُ وَإِذْ» مفعول بالزُّمُوا، «وَإِضَافَةٌ» مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، «وَالِى الْجُمْلِ» متعلق بالزُّمُوا، والضمير فى «يُنْزَوْنَ» عائد على «إِذْ» وكذلك الهاء فى إفراده <sup>(٥)</sup>، واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى «إِذْ» فى الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا كَرِذُ مَغْنَى كَرِذُ \* أَصِفْ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَائِذِ

(ش) يعنى أن ما شابه <sup>(٦)</sup> «إِذْ» فى كونه اسم زمان مبهم <sup>(٧)</sup> بمعنى الماضى يجرى / مجرى «إِذْ» فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً <sup>١٢٧</sup> نحو: «يَوْمٌ، وَوَقْتُ، وَحِينَ». فتقول: قُمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَحِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ. وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو «نهار»، وكذلك إذا كان محدوداً، نحو «شهر» <sup>(٨)</sup> فلا يجرى مجرى <sup>(٩)</sup> «إِذْ» إلا إذا استوى <sup>(١٠)</sup> الشبه فى الأوجه المذكورة، و«ما» موصولة واقعة على أسماء

(١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت والمذكور.

(٣) سورة الروم. آية: ٥.

(٤) سورة الواقعة. آية: ٨.

(٥) فى ش «فى إفراده حاله على إذ» ولا يتوقف المعنى على هذه الإضافة.

(٦) فى ش «ما أشبه».

(٧) فى ك «مبهم غير محدود» ولعل الزيادة من صنع الناسخ، أو من قارئ لنسخة دخلت فى الأصل.

(٨) فى ز زيادة «نحو شهر وأنه لو كان بمعنى الاستقبال» ويبدو أن الإضافة تعليق من قارئ لنسخة ثم دخلت فى صلبها.

(٩) «مجرى» ساقطة من ظ.

(١٠) فى ك «إلا أن يستوى».

الزمان الشبيهة<sup>(١)</sup> «يُؤَذُّ» وهى مفعول مقدم بأضف، وصلتها «كَأِذُّ»، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وجوازاً»<sup>(٢)</sup> مصدر<sup>(٣)</sup> وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة<sup>(٤)</sup>، والأول أظهر «وكأِذُّ»<sup>(٥)</sup> الثانى متعلق بأضف، وهو على حذف مضاف إلى كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم<sup>(٦)</sup> عليها<sup>(٧)</sup>، والتقدير: إضافة كإضافة إذ، وهو أظهر ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف<sup>(٨)</sup> الزمان كإضافة إذ إلى الجمل؛ ولذلك أعقبه<sup>(٩)</sup> بقوله: «جَوَازاً»؛ لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً. قوله: «حِينَ بَجَائِذُ»، مثال لإضافة<sup>(١٠)</sup> حين للجملة<sup>(١١)</sup> الفعلية «وهو»<sup>(١٢)</sup> متعلق بئِذُّ، ومعنى ئِذُّ: طُرُخ. ثم قال:

١٢٧  
ب

(ص) وَإِنْ أَوْ اغْرِبَ مَا كَرِذٌ قَدْ أَجْرِيَا \* وَاخْتَرَيْنَا مَثَلَو / فِعْلٍ يُبَيِّنا  
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغْرِبٍ أَوْ مُبْتَدَأ \* أَغْرِبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

(١) فى ش «المشبهة».

(٢) فى الأصل «جوازاً».

(٣) «مصدر» ساقطة من ك.

(٤) ويكون التقدير: أضف الإضافة فى حال كونها جائزة. وهذا يفسد المعنى وكما ذكر الشارح. الإعراب الأول أظهر. لأن معنى قول الناظم «أضف جوازاً» قريب من الإعراب الأول.

(٥) فى الأصل، ش، ك «كَأِذُّ» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبغية النسخ.

(٦) فى هـ، ز، ط، ت «تقدم».

(٧) فى ش زيادة «مقدم عليها» وانتصب على الحال.

(٨) فى ش «من ظرف» تحريف.

(٩) فى ت «عقبه» تحريف.

(١٠) فى ت «الإضافة» تحريف.

(١١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «إلى الجملة».

(١٢) فى الأصل «وهو».

(ش) يعنى أنَّ ما أجرى<sup>(١)</sup> من أسماء الزمان مجرى «إِذْ» فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حيثيذ البناء<sup>(٢)</sup> والإعراب، إلا أنَّ الجملة إذا كانت مصدرية<sup>(٣)</sup> بفعل مبنى اختيار البناء، وشمل قوله: «فَعَلِي بُنَيَّا» الماضى كقوله:

١١١ - عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ لِحُلِّ أُمُورِهِمْ<sup>(٤)</sup>

والمضارع المبني كقوله:

١١٢ - عَلَى حِينِ يَسْتَصْبِيحُ كُلُّ خَلِيمٍ<sup>(٥)</sup>

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل العربى، وهو المضارع العارى من موانع<sup>(٦)</sup> الإعراب: نحو قوله - عز وجل -: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ)<sup>(٧)</sup> أو بالمبتدأ. نحو قول الشاعر:

(١) فى ز وما جرى».

(٢) فى ظ وهذا البناء» تحريف.

(٣) فى ت «مصدرية» تحريف.

(٤) سبق تخريج هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق.

وعجزه: «فَقَدْ لَأَ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ التَّعَالِبِ».

يرى على حين بالخفض على الإعراب، وعلى حين بالفتح على البناء. موضع الشاهد - وهو أرجح لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة وهو ألهى.

(٥) لم أعثر على قائله:

ومصدر البيت: «وَلَا جَحْدَ بَيْنَ مِثْهَيْنِ قَلْبِي تَحَلَّمَا».

انظر شرح المرادى ٢: ٢٦٧، ومعنى اللبيب ٢: ١١٥، وشرح التصريح ٢: ٤٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٨٨٣.

فى هـ، ت «على حين يستصين كل حكيم».

يرى بخفض حين على الإعراب، وفتح على البناء. موضع الشاهد - لأنه مضاف إلى مبنى وهو يستصين المبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، يستصين: ماضى استصبت قال استصبت فلاناً

جعلته فى عداد الصبيان».

(٦) فى ز «عن مواضع» تحريف.

(٧) فى ز «قول الله عز وجل».

(٨) سورة المائدة. آية: ١١٩.

١١٣ - أَلَمْ تَغْلِبْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَتَغْنِي  
كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِزَامِ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

فالوجه الإعراب. وهو متفق عليه؛ ولذلك قال:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُغْرِبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ \* أَغْرِبَ...<sup>(٢)</sup>

وأجاز «الكوفيون» فيه البناء وتبعهم الناطم<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال:

«وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْلَدَا»<sup>(٤)</sup> ويؤيده قراءة نافع ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ  
صِدْقُهُمْ )<sup>(٥)</sup> (٦) وأن قوله: «عَلَى حِينِ الْكِزَامِ قَلِيلٌ» روى بفتح حين،  
والتفنيذ: التكذيب. والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح<sup>(٧)</sup>

ولم ينبه عليه الناطم، «ومنا» موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية  
مجرى «إِذْ» وهى مفعولة بأغْرِبَ ومطلوبة لابن فهو باب التنازع، «وَأَوْ»  
للتخيير، وصلة «مَنَا» قد أجريا، «وَكَيْدًا» متعلق بأجريا<sup>(٨)</sup>، وَقَصْر «بَنَا»  
لضرورة الوزن، «وَيُبَيِّنَا»<sup>(٩)</sup> فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ»، «وَقَبْلَ» / متعلق  
بأغْرِبَ، «وَأَوْ» للتقسيم، «وَمَنْ» شرط فى موضع الرفع<sup>(١٠)</sup> بالابتداء،

١٢٨  
أ

(١) نسب لمولاه بن جهنم المذحجى فى شرح الشواهد للعنى ٢٥٧:٢ وقيل: لمبشر بن الهدبل الفزارى  
كما فى شرح شواهد الغنى للسيوطى ٨٨٤:٢ وهو بلا نسبة فى معنى اللبيب ١١٥:٢، وشرح المرادى  
٢٦٨:٢.

(٢) فى ز «إعراب» تحريف.

(٣) أجاز أبو على الفارسى أيضاً البناء.

انظر التسهيل ١٥٨، ١٥٩، وشرح ابن الناطم ٣٩٤.

(٤) فى ز «فإن يفند» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) ما بين المعرفين بكلمة من ز.

(٦) سورة المائدة: آية ١١٩.

قراءة نافع بالفتح على البناء، وقرأ الباقر بالرفع على الإعراب. انظر: الإملاء ٢٣٤:١.

(٧) «الفتح» ساقطة من ت.

(٨) فى ه، ت «بأجريا» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) فى ه، ت «ونى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «رفع» وعبارتها أحسن.

وخبره<sup>(١)</sup> «تَنَى»، والغاء<sup>(٢)</sup> جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِذَا إِصَافَةً إِلَى \* جُمِلَ الْأَفْعَالُ كَهُنْ إِذَا اغْتَلَى

(ش) يعنى أَنَّ العرب أَلَزَمَتْ «إِذَا» الإضافة إلى الجمل الفعلية ويعنى «إِذَا» الظرفية دون الفجائية، والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور<sup>(٣)</sup> «وإِذَا» مفعول أول بألزموا، «وإِصَافَةً» مفعول ثان، «وَالْأَى» متعلق بإضافة، «وَهُنَّ»<sup>(٤)</sup> فعل أمر من هان يَهُونُ ضد صعب<sup>(٥)</sup>، ثم قال:

(ص) لِيَفْهَمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا \* تَفَرَّقِي أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(ش) من الأسماء اللازمة<sup>(٦)</sup> للإضافة لفظاً ومعنى «كِلاَ» و«كِلتَا».

وفهم من قوله: «لِيَفْهَمِ اثْنَيْنِ» أنهما لا يضافان لمفرد<sup>(٧)</sup>، وشمل مفهم اثنين: المثنى نحو: كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وضميره نحو: كِلَاهُمَا، وما دل عليه نحو: كِلَاتَا، واسم الإشارة نحو: كِلَا ذَلِكَ.

وفهم من قوله: «مُعْرَفٍ» أنهما لا يضافان إلى نكرة، فلا يُقال: كِلَا رَجُلَيْنِ.

(١) نى ز (والخبر).

(٢) يريد الغاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«أُحْرِبْتُ وَتَنَى بَنَى كُلُّهُ يُقَدِّدُ»

(٣) «إِذَا» اسم زمان مستقبل مضمين معنى الشرط. ولا تنضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها اسم بعده

فعل، ويكون الاسم مرتفعاً بفعل مضمّن. نحو قوله - تعالى - فى سورة الانشقاق آية: ١

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

هذا ما ذهب إليه سيبويه، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.

انظر الكتاب ١: ١٠٦، ١٠٧، والخصائص ٢: ١٠٤.

(٤) نى ز (وكن) تحريف.

(٥) نى ك (الصعب).

(٦) نى ت (من أسماء لازمة) تحريف.

(٧) نى ش، ه، ظ، ت (للمفرد).



ومن قوله: «بَلَا تَفَرَّقُوا» أنه لا يُقال كِلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

١١٤ - كِلَا أَحْيَى وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا  
فِي الثَّانِيَاتِ وَالْأَمِّ الْمِلْعَاتِ<sup>(١)</sup>

و«مَعْرُوفٍ» نعت لفهم، «واللَّام» فيه متعلق بأضيف، وكذلك بِلَا، ولا زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

(ص) وَلَا تُضِفْ لِلْمَعْرُوفِ \* أَيًّا ...

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ «أَيٌّ»، وقوله: وَلَا / تُضِفْ،<sup>١٢٨</sup>  
نهي أن يضاف<sup>(٢)</sup> «أَيٌّ» لمفرد معرف، وفُهم منه أنها تضاف للجمع والمنثى مطلقاً نكرة كان أو معرفة. نحو: أَيْ رِجَالٍ وَأَيْ رَجُلَيْنِ، وَأَيْ الرِّجَالِ وَأَيْ الرُّجُلَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وفُهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة. نحو: أَيْ رَجُلٍ. ويمتنع أن يضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين، أشار إلى الأولى<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) ... \* ... وَإِنْ كَوَّرْتَهَا فَأُضِفْ

(ش) يعنى أنك إذا كررت «أَيًّا»، جاز أن تضيفها إلى المفرد<sup>(٥)</sup> المعرفة<sup>(٦)</sup> نحو: أَيْ زَيْدٍ، وَأَيْ عَمْرٍو عِنْدَكَ، بمعنى أَيْ الرُّجُلَيْنِ، قيل: ولا يأتي إلا في الشعر كقوله:

<sup>(١)</sup> نسبته الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ١: ٧٤ للحظيفة ولم أجده في ديوانه وهو بلا نسبه في: شرح ابن الناطم ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٦٣: ٢، وشرح التصريح ٤٣: ٢، والهمع ٥٠: ٢، وشرح شواهد الغنى للسيوطي ٥٥٢: ٢، وشرح الأشموني ٢٦٠: ٢. روى صدر البيت في ظ: وبكلا أخى وخليلي واجدى عضداً.

<sup>(٢)</sup> في هـ، ز، ت «تضاف».

<sup>(٣)</sup> ما بعد «معرفة» إلى هنا ساقط من ش.

وفي ك «ونحو أى رجال وأى الرجل وأى الرجلين وأى الرجل».

<sup>(٤)</sup> في الأصل، ش، ظ، ك، ت «الأول».

<sup>(٥)</sup> «المفرد» ساقطة من ك.

<sup>(٦)</sup> «المعرفة» ساقطة من ش وفي الأصل هـ، ظ، ك «والمعرفة»

١١٥ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَىٰ وَيُكْرِمُ • عِدَادَ الَّذِينَ كَانُوا خَيْرًا وَأَكْرَمًا<sup>(١)</sup>

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

(ص) أَوْ تَتَوَّجِ الْأَجْزَا ... \* ...

(ش) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة<sup>(٢)</sup> إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقوله<sup>(٣)</sup>: أَيْ زَيْدٌ صَبْرَتٌ، والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأنَّ التقدير: أَيْ أَجْزَاؤُهُ صَبْرَتٌ، ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أنَّ «أَيًّا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على<sup>(٤)</sup> ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول منها بقوله:

(ص) ... وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ \* مَوْصُولَةً أَيًّا<sup>(٥)</sup> ...

(ش) يعنى أنَّ «أَيًّا» إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: آمَرُوا<sup>(٦)</sup> بِأَيِّ الرِّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ وَأَيُّهُمْ هُوَ أَكْرَمُ، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ ...

(ش) يعنى أنَّ «أَيًّا» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهى<sup>(٧)</sup> أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ / أَيْ رَجُلٍ، وكذلك إذا كانت

١٢٩  
أ

حالا كقولك: بَجَاءَ زَيْدٌ أَيْ فَارِسٍ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

<sup>(١)</sup> لم أعر على قوله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٥٨، وشرح ابن الناطم ٣٩٧، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٠.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، ش، ظ، ك «المعرف».

<sup>(٣)</sup> فى هـ، ز، ط، ت «كقولك».

<sup>(٤)</sup> وعلى ساقطة من ت.

<sup>(٥)</sup> فى ت أكمل الشطر الثانى من بيت الألفية.

..... وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ

وسيدكره فى الأصل، وبقية النسخ فى موضعه مع الشرح.

<sup>(٦)</sup> فى هـ، ز «مررت».

<sup>(٧)</sup> فى ظ، ت «وهو».

(ص) وَإِنْ تُكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتَغْنَاهَا فَمُطْلَقاً كَمَثَلِ بِهَا الْكَلَامُ<sup>(١)</sup>

(ش) يعنى أن «أَيَّاً» إذا كانت شرطاً أو استغناءً جاز أن تضاف إلى المعرفة والشكوة نحو: أَيُّ الرَّجُلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ<sup>(٢)</sup>، وَأَيُّ الرَّجَالِ تُكْرِمُ «أَكْرِمُهُ»<sup>(٣)</sup>، وَأَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟، وَأَيُّ الرَّجَالِ عِنْدَكَ<sup>(٤)</sup> ؟

و«أَيَّاً» مفعول بتضيف، «وَإِنْ كَرَّزَتْهَا» شرط، وجوابه «فَأَضِفْ» وحذف مفعول «فَأَضِفْ»<sup>(٥)</sup>، والمجرور المتعلق<sup>(٦)</sup> به<sup>(٧)</sup> لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفها<sup>(٨)</sup> للمعرفة، «وَأَوْ تَنْوِ» معطوف<sup>(٩)</sup> على «كَرَّزَتْهَا»، فهو شرط، والتقدير: وَإِنْ كَرَّزَتْهَا أَوْ تَنْوَيْتَ<sup>(١٠)</sup> الأجزاء فَأَضِفْهَا.

وفيه نظره؛ لأن ما عطف على الشرط شرط، وتقدم عليه «فَأَضِفْ» وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام<sup>(١١)</sup> مثل هذا التركيب، ونظيره: إِنْ قَامَ زَيْدٌ [فَأَكْرِمُهُ]<sup>(١٢)</sup> أَوْ يَشْعَدْ عَلَى

(١) «فمطلقاً كمثل بها الكلام» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت وأي رجل تضرب أضربه.

وأثبت ما جاء في هـ، ز؛ لأنه الأولى، والذي يمثل إضافته إلى المعرفة.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ت وأي رجل تكرم أكرمه.

وأثبت ما جاء في ك؛ لأنه الأولى، والذي يمثل الإضافة إلى المعرفة.

(٤) وأي الرجال عندك ساقط من ك.

(٥) في ز، ك «أضف».

(٦) في ت «متعلق به».

(٧) في ش «به محذوف» والمعنى يتم بدونها ولا حاجة إليها.

(٨) في ز «وأضفها».

(٩) في ش، هـ، ز، ك، ت «معطوف».

(١٠) في ت «ونويت».

(١١) في ش «من الكلام».

وفي هـ، ز، ك، ت «من كلام العرب» وعبارتها أكمل.

(١٢) «فأكرمه» تكلمة من ش، هـ، ز، ك، ت.

وفي ظ «أكرمه».

أن الإكرام مرتب على الفعلين، ويتخرج على حذف<sup>(١)</sup> «إن» الشرطية قبل تنوٍ على مذهب من أجاز ذلك، فيكون التقدير: أَوْ إِنْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءُ فَأَضِيفَ، وحذف فأضيف لدلالة الأول عليه، فإن قلت: مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف «إن» كقوله:

١١٦ - وَإِنَّمَا عَنِيَ بِحُسْرِ الْمَاءِ تَارَةً \* فَيَتَدَوَّى وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ<sup>(٢)</sup>

قلت يجوز أن يكون «تنوٍ» مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله [تعالى<sup>(٣)</sup>] (وَاللَّيْلُ إِذَا يَنشُرُ)<sup>(٤)</sup> /

١٢٩  
ب

في قراءة من حذف الياء<sup>(٥)</sup>، أو يكون حذف الياء من «تنوٍ» لإلتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في «أل»، وقوله: أَيْ مفعول باخصص<sup>(٦)</sup>. «وبالمعروفة» متعلق به، «وَمَوْضُوعَةٌ» حال من «أى» مقدم<sup>(٧)</sup> عليها، «وَالصُّفَّةُ» مبتدأ خبره بالعكس، «وإِنْ تَكُنْ شَرْطًا» شرط<sup>(٨)</sup> جوابه «فَمُطْلَقًا» إلى آخر البيت، «وَمُطْلَقًا» حال من «أى» معنى مضافة إلى المعرفة

(١) في هـ، ز، ط، ت «على أن يكون حذف» وعبارتها أكمل.

(٢) الشاهد لدى الرمة.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ك.

انظر ديوان ذي الرمة ٣٩١، والمقرب ٨٣:١، وتمرين الطلاب ٦٩، والهمع ٩٨:١، وشرح الأشموني ٩٦:٣/١٩٦:١، والخزانة ٣١٢:١، والدرر ٧٤:١، وحاشية الملوى ص ١٠٥.

يحسر: أى ينكشف، يقال حسره أى كشفه.

(٣) «تعالى» تكملة من ط، ك، ت.

(٤) سورة الفجر، آية: ٤.

(٥) قرأ بالجمهور «تنشُر» بحذف الياء وصلًا ووقفًا، وقرأ ابن كثير «يسرى» بإثباتها وصلًا ووقفًا، أما أبو عمرو فقد أثبت الياء في الوصل وحذفها في الوقف.

انظر: معاني الفراء ٣: ٢٦٠، السبعة في القراءات ٦٨٤، والاتحاف ص ٦٨٤.

(٦) في الأصل، ظ «باخصص» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ش (مقدمة) وفي ز (تقدم).

(٨) «شرط» ساقطة من ت.

والنكرة، ومعنى «كَمُلْ بِهَا الْكَلَامَ»<sup>(١)</sup> أى الكلام الذى هو جزؤه؛ لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام<sup>(٢)</sup>. ثم قال:

(ص) وَالزَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَعَجَزَ \* ...

(ش) «لَدُنْ» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها<sup>(٣)</sup> قيل بمعنى «عند»، وقيل هى لأول غاية<sup>(٤)</sup> فى<sup>(٥)</sup> الزمان والمكان، وفُهِم من قوله: «فَعَجَزَ» أنها لا تضاف إلا للمفرد<sup>(٦)</sup>، وجعل «المراذى»<sup>(٧)</sup> قوله «فَعَجَزَ» شاملاً للجر فى اللفظ والمحل؛ لتندرج الجملة. وجعل<sup>(٨)</sup> من إضافتها إلى الجملة<sup>(٩)</sup> قوله:

١١٧ - [صَرِيحُ عَوَانٍ وَالْهَيْئُ وَزَيْفَةُ] \* لَدُنْ سَبَّ حَتَّى سَابَ سُودُ الدَّوَالِبِ<sup>(١٠)</sup>

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن، قال فى الكافية<sup>(١١)</sup>:

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ك، ت «الكلام».

وما أثبت أدق كما ورد فى الألفية، ش، ز.

(٢) فى ز «الكلام».

(٣) ومعناها ساقط من هـ، ز.

(٤) فى ظ «الغاية».

(٥) فى ز «من الزمان».

(٦) فى ش «إلى المفرد»، وفى ظ «لمفرد».

(٧) شرح المرازى ٢: ٢٧٤.

(٨) فى ك «فجعل».

(٩) يريد إضافتها إلى الجملة الفعلية هنا.

(١٠) البيت للقطامي:

ما بين المعقوفين تكملة من ت.

انظر فى ديوانه ٥٠، وأمالى الشجرى ٢٣٣: ١، وشرح المرازى ٢: ٢٧٤، وشرح التصريح ٢: ٤٦٦،

والهمع ١: ٢١٥، وشرح شواهد المعنى للسيوطى ١: ٤٥٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٣، والخزانة

٣: ١٨٨، ١٨٩، والدرر ١: ١٨٤.

ومعجم شواهد العربية ١: ٥٧.

الدوايب: جمع ذؤابة وهى خصلة من الشعر.

(١١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٤٦.

وَأَيْزَرَيْتَ وَلَدُنْ أَنْ قُدِّرَا \* مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ<sup>(١)</sup> لَعُو مِنْ لَدُنْ سَرَى<sup>(٢)</sup>  
 وأجاز «المراى»<sup>(٣)</sup> أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:  
 ١١٨ - ... لَدُنْ أَنْتَ يَأْفِغُ \* ...<sup>(٤)</sup>

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره:  
 لَدُنْ وَقْتُ أَنْتَ فِيهِ يَأْفِغُ<sup>(٥)</sup>، وقد سمع نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ». وإلى / ١٣٠  
 ذلك<sup>(٦)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* وَتَضُبُّ عُدْوَةً<sup>(٧)</sup> بِهَا عَنْهُمْ نَدْرُ

(ش) يعنى أنه قل نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ» كقول ذى الرمة:<sup>(٨)</sup>

١١٩ - لَدُنْ عُدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ الضُّحَى  
 وَحَكَّتِ الْقَطِيبَ الشَّحْشَحَانُ الْمَكْلُفُ<sup>(٩)</sup>

ونصبه<sup>(١٠)</sup> قيل: على تشبيه «لَدُنْ» باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار  
 كان الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمي<sup>(١١)</sup> بعض المتأخرين تنوين

(١) «فعل» ساقطة من ت.

(٢) فى ه، ت ومن لدن براء وفى ز (من لدن قراءه تحريف.

(٣) شرح المرادى ٢: ٢٧٤.

(٤) جزء من بيت لم أعر على فائله وقد ذكره المرادى كاملاً فى شرحه ٢: ٢٧٤.

وَتَلَذُّوْهُ لَدُنْ أَنْتَ يَأْفِغُ \* إِلَى أَنْتَ ذُو قُوَّتَيْنِ أَيْضُ كَالْشَّرِ

انظر الارتشاف ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٢، ومعجم شواهد النحو ٩٢.

(٥) فى ز، ك «يانع» تحريف.

(٦) فى ه، ز، ت «وقد».

(٧) فى ه «عدة» تحريف.

(٨) فى ش «ذو الرمة» تحريف.

(٩) انظر ديوان ذى الرمة ٣٧٤، واللسان «شبح».

القطين: القطين هنا المقيمون فى الموضع لا يكادون يرحلونه جمع قاطن.

الشحشحان: الحادى السريع، وقيل الرجل الماهر فى الخطبة.

(١٠) فى ظ، ت «ونسبه» تحريف.

(١١) فى ظ «سمع» تحريف.

«عُدُوَّة» مع «لَدُنْ» تنوين<sup>(١)</sup> الفرق، «وَلَدُنْ» مفعول أول بالزموا، «وإِضَافَةٌ» مفعول ثان ومفعول «فَجَرَّ» محذوف تقديره: فَجَرَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، «وَتَنْصُبٌ» مبتدأ وخبره نَدَرُ، «يَهَا» متعلق «يَنْصُبُ». ثم قال:

(ص) وَمَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَثِقُلٌ \* فَتُخَّ وَكَشَرٌ لِسُكُونٍ يَنْصِلُ

(ش) من الأسماء اللازمة للإضافة «مع» وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة الظرفية<sup>(٢)</sup>، وتفرد<sup>(٣)</sup> فيلزم نصبها على الحال نحو: جَاءَ الرَّيْدَانِ مَعًا أى جميعاً، وقد لحكى جَوْهَا يَمْنُ، حكى «سيبويه» من قولهم: «ذَهَبْتُ مِنْ مَعِ<sup>(٤)</sup>» وقوله: «مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة<sup>(٥)</sup>، قوله: «وَوُثِلُ فَتُخَّ وَكَشَرٌ» يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة<sup>(٦)</sup> مع ساكن بعدها وُجِبَ تحريكها، فمن حُرِّكها بالفتح للتلخيف، ومن حُرِّكها بالكسر فعلى<sup>(٧)</sup> أصل التقاء الساكنين، وقول «المراوى» هما<sup>(٨)</sup> مرتبان لا مفرعان<sup>(٩)</sup> غير صحيح / بل هما ١٣٠ ب

(١) فى ظه «تنوين».

(٢) فى ش، هـ، ز، ك، ت «للظرفية».

(٣) فى ش، ك «وقد تفرد».

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «ذهب من معه» فى الكتاب ١: ٢٠٤ «ذهب من معه» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٥١، وشرح ابن الناطم ٣٩٩ وشرح المراوى ٢: ٢٧٦، وشرح التصريح ٢: ٤٨٠. «مع» هنا اسم بدليل جرهما بمن، وكقوله - تعالى - فى سورة الأنبياء آية ٢٤ (عَلَّمَا ذِكْرُ مَنْ مَعَى).

(٥) فى ك «ولغة السكون فيها قليلة».

(٦) «مع» المشهور فيها فتح العين، وهى معرفة، ومن العرب من يسكنها ومنه قول جرير:

قَرِيبَى وَيُكْنَمُ وَيَمُوتَى تَمُكُّمُ وَإِنْ كَانَتْ زَيْتَانُكُمْ يَأْتَا

وقيل: أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وأدعى «النحاس» الإجماع على ذلك وهو فاسد، لأن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

شرح ابن عقيل ٢: ٧٠ وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢: ٢٩١، وشرح المراوى ٢: ٢٧٦.

(٧) فى الأصل «ساكنة».

(٨) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٩) فى ك «وهما».

(١٠) فى ط، ت «مفرغان» تحريف. انظر شرح المراوى ٢: ٢٧٧.

مفرعان لا<sup>(١)</sup> مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً، وإنما يحدثه في الساكنة<sup>(٢)</sup>، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: «لِسُكُونٍ»، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، «وَمَعَ» معطوف على «لُذْنُ» في البيت الذي قبله، والتقدير: «وَالزُّمُوا إِضَافَةً لُذْنُ وَمَعَ»<sup>(٣)</sup>، «وَمَعَ»<sup>(٤)</sup> الساكن العين مبتدأ<sup>(٥)</sup>، «وَقَلِيلٌ» خبره، «وفيهما» متعلق بقليل، ولا يصح أن يكون «مَعَ» المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الإضافة بل يؤخذ منه<sup>(٦)</sup> أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

(ص) وَاطْنُمُ بِنَاءٌ غَيْرُ<sup>(٧)</sup> إِنْ عَدِمْتُ مَا • لَهُ أَضْيَفٌ تَأْوِيًا مَا عَدِمَا

(ش) «غير» من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تخلو عنها لفظاً، وذلك مفهوم من قوله: «إِنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أَضْيَفٌ»، يعنى إن عدمته في اللفظ وقوله: «تَأْوِيًا مَا عَدِمَا»<sup>(٨)</sup> يعنى أن المضاف إليه يكون لفظاً ومعنوياً ومعناً وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن محذف ولم ينز لم يبن أيضاً على الضم، وأن المعنى<sup>(٩)</sup>: «تَأْوِيًا مَعْنَى مَا عَدِمْتُ»<sup>(١٠)</sup> دون لفظه، فهو على حذف مضاف، لانه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً<sup>(١١)</sup> كما لو لفظ بالمضاف إليه، «وَعَرِباً»<sup>(١٢)</sup>

(١) في ظ «غير» تحريف.

(٢) في ش، ك «وإنما يحدث في لغة السكون» وعبارتهما أدق.

(٣) «ومع» ساقط من ظ، ك.

(٤) في ش، هـ، ظ «مع» تحريف.

(٥) في ظ «وهو مبتدأ».

(٦) «منه» ساقط من هـ.

(٧) في ز «غير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، ك، ت «عدما» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) «وأن المعنى» تركيب غير واضح في الأصل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ويعنى».

(١٠) في ظ، ت «ما عدما».

(١١) «معرباً» ساقطة من ت.

(١٢) في ش، ز، ك، ت «وغير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وهـ، ظ.



مفعول أول<sup>(١)</sup> باضمم «وبناء» مصدر فى موضع الحال / أى بانها، «وإن عِدِمَتْ»<sup>(٢)</sup> شرط، «وما» مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه، «وأُضِيفَ»<sup>(٣)</sup> صلة لما، «ولَهُ» متعلق بأضيف، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء<sup>(٤)</sup> فى له، والضمير فى أضيف عائد على<sup>(٥)</sup> غير «وتأويًا» حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى عدمت، «وما» مفعول<sup>(٥)</sup> بناويًا وهى واقعة على المضاف وصلتها<sup>(٦)</sup> عديما. ثم قال:

(ص) قَبْلُ كَحَيِّزٍ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ \* وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلَى

(ش) لما قَدِّمَ حكم «غَيْرِ» وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوى المضاف إليه أَلْحَقَ «بِغَيْرِ» فى ذلك الحكم «قَبْلُ»<sup>(٧)</sup> وما بعده «فَقَبْلُ وَبَعْدُ» نحو قوله - عز وجل -: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)<sup>(٨)</sup>

وحسب كقوله<sup>(٩)</sup>: مَا عِنْدِي غَيْرُ<sup>(١٠)</sup> دِرْهَمٍ حَسْبُ.

«وأول» نحو: اِلْبَدَأْ يَهْدًا مِنْ أَوَّلُ، «ودُونَ» نحو: مِنْ دُونَ. وَالْجِهَاتُ<sup>(١١)</sup>، يعنى: الجهات الست<sup>(١٢)</sup> وهى يَمِينُ وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام، تقول: جِئْتُكَ مِنْ تَحْتٍ وَمِنْ فَوْقٍ وَعَنْ يَمِينٍ وَيَسْمَالٍ، فهذه كلها تبنى<sup>(١٣)</sup> على

(١) «أول» ساقطة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) فى ظ «وأضيف إليه» تحريف.

(٣) فى الأصل «والهاء» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ك «إلى».

(٥) فى ش «مفعولة» تحريف.

(٦) فى ش، ه، ز، ك، ت «المضاف إليه وصلتها». وعبارتها أكمل.

(٧) «قبل» ساقطة من ت.

(٨) سورة الروم. آية ٤٤.

(٩) فى ه، ز، ظ، ت «كقولك».

(١٠) «غير» ساقطة من ظ.

(١١) فى الأصل «الجهات».

(١٢) فى ز «الستة» تحريف.

(١٣) «تبنى» ساقطة من ك.

الضم «كغير» إذا عدم ما أضيف إليه، ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:

(ص) وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا \* قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ دُكِّرَا

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «نَاوِيًا مَا حُدِّثَا» فإنه إن لم ينو لم

يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل؛ إلا أن قوله: «نَصْبًا» يوهم

أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة / إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب <sup>١٣١</sup>ب

بالنصب إن كان ظرفاً. كقوله:

١٢٠ - فَمَسَاغٌ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا \* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ<sup>(١)</sup>

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله - عز وجل -: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ

قَبْلِ وَ مِنْ بَعْدِ)<sup>(٢)</sup>.

في قراءة مَنْ جَرَّ وَتَوَّجَّ<sup>(٣)</sup>، وكأنه استغنى عن ذكر<sup>(٤)</sup> الجر لشمول المفهوم

(١) نسب إلى عبد الله بن عرب في شرح الشواهد للعيني ٢: ٢٦٩، وشرح التصريح ٢: ٥٠.

ونسب إلى يزيد بن الصعق في الخزانة ١: ٢٠٤، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤: ٨٨، وشرح الكافية

لابن مالك ٢: ٩٦٥، وشرح ابن الناطم ١: ٤٠١، وشرح المرادى ٢: ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٧٣.

في هـ - وساغ لي الشراب وكنت قبلاً

روى في الأصل «أكاد أغص بالماء الزلال»

وروى في شرح الأشموني «أكاد أغص بالماء الفرات».

وما أثبت هي الرواية الصحيحة كما ورد في أغلب كتب النحو.

ساغ: حلا ولان وسهل مروءة في الحلق.

أغص: من الغصص وهو انجباس الطعام ووقوفه في الحلق.

الحميم: الماء الحار.

(٢) سورة الروم. آية: ٤.

(٣) قرأ بذلك أبو السمال، والجحدري، والعقيلي.

وأجاز الفراء الكسر من غير تنوين «من قبلي ومن بعدي».

وحكى الكسائي عن بعض بني أسد «من قبلي ومن بعدي».

بتنوين قبل وضم بعد.

انظر شرح الكافية للرضي ٢: ١٠٢، وشرح التصريح ٢: ٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٠، وتفسير

القرطبي ١٤: ٧ والبحر ٧: ١٦٢ وروح المعاني ٢١: ٢٠.

(٤) وذكر «ساقطة من ظ».

الأول له، وخص النصب بالذكر لكثرة، والحاصل أن «قَبْلًا» وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنى<sup>(١)</sup> ولفظاً، وعدمه لفظاً ومعنى، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى ولا لفظاً، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بُنِيَتْ فى هذه الصورة<sup>(٢)</sup>؛ لأن لها شبهاً بالحرف لتوغل<sup>(٣)</sup> فى الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن<sup>(٤)</sup> معنى الإضافة مخالفة<sup>(٥)</sup> النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه<sup>(٦)</sup> أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب<sup>(٧)</sup> البناء. «قَبْلُ» مبتدأ وخبره «كَغَيْرِ» ويجوز ضبط «قَبْلُ وَغَيْرِ» بالضم من غير تنوين وبالتنوين، والرفع وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء<sup>(٨)</sup>، ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الإضافة، وأما<sup>(٩)</sup> «بَعْدُ وَدُونُ» وما بينهما فيتعين<sup>(١٠)</sup> فيها الضم من غير<sup>(١١)</sup> / تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم فى «قَبْلُ وَغَيْرِ» وهى معطوفة على «قَبْلُ»، «وَالْجِهَاتُ زَعْلُ»<sup>(١٢)</sup> كذلك،

(١) معنى و» ساقط من ت.

(٢) الصورة» ساقطة من ش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ت «لتوغلها».

(٤) «تضمن» ساقطة من ش.

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ومخالفة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «لأنها».

(٧) فى ش «على سبب عروض البناء» تقديم وتأخير.

(٨) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء».

وأثبت عبارة ش لأنها الأولى والأصوب فهو يريد «قبل وغير».

(٩) فى ز «وما» تحريف.

(١٠) فى ط «فتعين».

(١١) فى هـ «بغير».

(١٢) فى الأصل، ت «وعلى» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

«والواو في أَغْرَبُوا»<sup>(١)</sup> تعود<sup>(٢)</sup> على العرب، «وَنَضَبًا» مصدر في موضع الحال. اي ناصبين<sup>(٣)</sup>، ويجوز ان يكون منصوباً على حذف الجار اي بنصب، «وَقَبْلًا»<sup>(٤)</sup> مفعول بأعربوا، ولا يجوز فيه الضم كما جاز في<sup>(٥)</sup> «قَبْلُ» إذ لا وجه فيه للضم، و«مَنَا» موصولة معطوفة على «قَبْلُ» وصلتها «قَدْ ذُكِرَا»، و«مِنْ بَغْيِهِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بـ «ذُكِرَا»<sup>(٧)</sup>، «وَعَظِيمٌ» داخل فيما بعد «قَبْلُ»؛ لأنه قال «قَبْلُ كَثِيرٌ»، ونطلق «يَعْلُ»<sup>(٨)</sup> مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في «يَعْلُ وَدُونُ». ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا \* عَنَّهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا خَلَفًا

(ش) ما يلي المضاف هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف، ويقام<sup>(٩)</sup> المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى:

(وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)<sup>(١٠)</sup> أى حب العجل.

وكقوله تعالى<sup>(١١)</sup>: (وَسَقِلَ الْقَرْيَةُ)<sup>(١٢)</sup> أى أهل القرية.

و«ما» موصولة وهى مبتدأ وصلتها «يَلِي الْمُضَافَ» وخبرها «يَأْتِي خَلْفًا».

(١) فى ش «وأعربوا» كما فى بيت الألفية.

(٢) فى ك «عائدة».

(٣) فى ت «بالنصب».

(٤) فى ز «وقيل أنه» تحريف.

(٥) فى هـ ، ز، ت «فيما قبل» تحريف.

وفى ك «قبل».

(٦) فى هـ ، ت «بعد» تصحيح.

(٧) فى الأصل، ش، ط، ك، ت «الذكر».

والمثبت أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

(٨) فى ز «بعد».

(٩) فى ش «ويقوم» تحريف.

(١٠) سورة البقرة. آية: ٩٣.

(١١) فى ط «وقوله».

(١٢) سورة يوسف. آية: ٨٢.

ونصب «خَلَفًا»<sup>(١)</sup> على الحال من الضمير في «يَأْتِي» العائد على «ما»،  
وعنه متعلق بخلفاء، «وفي الإعراب» متعلق بيأتى، «وإِذَا» متعلق «بَخَلَفًا أَوْ  
يَأْتِي»<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا جَزَوْا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا \* قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(ش) الوجه فى حذف / المضاف أن. ينوب عنه المضاف إليه فى الإعراب <sup>١٣٢</sup>  
كما تقدم وقد يجيء المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف، «وَالَّذِي  
أَبْقُوا» هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف<sup>(٣)</sup>، ومعنى قوله:  
«أَبْقُوا كَمَا» إلى آخر البيت، أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل  
حذف المضاف وهى الجر. وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا» أن ذلك قليل، وفيه مع  
قلته شرط به عليه بقوله:

(ص) لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ \* مُثَالاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

(ش) يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا لحذف المضاف إلا  
بشرط، أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثلة لفظاً ومعنى، كقوله:  
١٢١ - أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبُ امْرَأً \* وَلَئِنْ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٤)</sup>

«فنار» مضاف<sup>(٥)</sup> إليه «كُلُّ»<sup>(٦)</sup>، وحذف «كُلُّ» وبقي «نار» مجروراً؛ لأن

(١) فى ت «خلف» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) فى الأصل «بخلفا ويأتى» وفى ش «بخلف أو يأتى».

وفى ك «بخلفا أو يأتى».

(٣) فى ظ «المضاف إليه» تحريف.

(٤) نسب لعدي بن زيد العبادى وهو فى ديوانه ١٩٩.

كما نسب لأبى دواد الأبادى، ولم أقف على ديوانه.

انظر: الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٥/ ١٤٢: ٨: ٥٢.

وشرح الرمادى ٢: ٢٨٠ وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٧٣ وشرح التصريح ٦: ٥٦، ونهر شواهد العربية ٩٢.

(٥) فى هـ، ز، ت «مضافة».

(٦) فى الأصل، ك «كل واحد».

المضاف الذى هو «كل» معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرئ، و«ما» موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها، وهى اسم «يكون»، «وَمُثْلًا» خبر يكون «وَمَا» متعلق به، «وَمَا» موصولة وصلتها قد عطف، «وَعَلَيْهِ» متعلق بـعطف، وفى عطف ضمير يعود على «مَا»، والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

(ص) وَيُحَذَفُ الثَّانِي لِيَقَى<sup>(١)</sup> الْأَوَّلُ • كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(ش) يعنى أنَّ الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف، ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان / عليها مع اتصال المضاف به من حذف التثنية إن كان مفرداً أو النون إن كان مثنى أو مجموعاً على حده، لكن<sup>(٢)</sup> بشرط نبيه عليه بقوله:

(ص) بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِصَافَةٍ إِلَى • مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصَفَتْ الْأَوَّلَا

(ش) يعنى أنَّ بقاء المضاف إذا حذف<sup>(٣)</sup> المضاف إليه. على الحالة التى كان عليها مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، وذلك كقولهم<sup>(٤)</sup>: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ رَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا»<sup>(٥)</sup> أى قطع الله يَدَ مِّنْ قَالِهَا فحذف «مِّنْ قَالِهَا» وبقي «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عطف عليه «رَجُلٍ» مضافاً<sup>(٦)</sup> إلى مثل المحذوف، ومثله<sup>(٧)</sup> قول الشاعر:

<sup>(١)</sup> لى ز «ويبقى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

<sup>(٢)</sup> ولكن ساقطة من ز.

<sup>(٣)</sup> والمضاف إذا حذف تكملة من هـ، ز، ط، ت وهى الصواب وورد فى هامش الأصل «إذا حذف المضاف».

<sup>(٤)</sup> فى ز «وذلك مثل قولهم».

<sup>(٥)</sup> ورد هذا القول فى شرح الكافية لابن مالك ٩٧٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٠٤، وشرح الأشموني ٢٧٤:٢.

<sup>(٦)</sup> فى ش وهو مضاف وفى هـ، ز «مضاف».

<sup>(٧)</sup> فى ز «منه».

## ١٢٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ \* بَيْنَ ذَوَاعِنِ وَجْهِهِ الْأَسَدِ<sup>(١)</sup>

«فِلْزَاعِي» مضاف<sup>(٢)</sup> إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه المعطوف عليه. وَكَحَالِهِ فى موضع الحال من الأول، «وَأِذَا» متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله، وهى مضافة إلى «يُتَّصِلُ»، «يَدِ» متعلق بـ«يُتَّصِلُ»، «وَبِشْرَطِ» متعلق بـ«يُحَذَفُ»<sup>(٣)</sup>، و«إِلَى» متعلق بإضافة، «وَالَّذِي» واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته: أضفت، «وَلَهُ» متعلق به، والضمير المجرور عائد على الموصول. ثم اعلم أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا<sup>(٤)</sup> يفصل بين ابعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر. وهذا مذهب / جمهور <sup>١٣٣</sup>ب النحويين، وأما الناطم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز فى السعة، ومخصوص بالضرورة<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَضُلُّ مُضَافٍ شَبِيهُ لِفَعْلٍ مَا نَصَبَ \* مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبْ  
فَضْلُ يَمِينٍ ...

.... \*

(ش) فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف<sup>(٦)</sup> شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول

(١) الشاهد للفرزدق، انظر ديوانه ٢١٥:١، والكتاب ١٨٠:١، وشرح الشواهد للعنى ٢٧٤:٢، وشرح

شواهد المعنى للسيوطى ٧٩٩:٢، والخزانة ١/٣٦٩:٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٤

العارض: السحاب.

ذواعى وجهه الأسد: الكوكبان الدالان على المطر.

فى الأصل «يا من رأى عارضاً يُسْرُ بِهِ».

(٢) فى ز «المضاف».

(٣) فى ظ «يحذف» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) «لا» ساقطة من ت.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٧٩:٢، وشرح ابن الناطم ٤٠٥.

(٦) فى ت «الأول».

المضاف فشمل نوعين:

الأول: المصدر كقراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)<sup>(١)</sup>.

بنصب «أَوْلَادَهُمْ» وجر «شُرَكَائِهِمْ»، وأصله قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ  
ففصل بالمفعول<sup>(٢)</sup> بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٣)</sup>؛ لأن المضاف  
مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

الثاني<sup>(٤)</sup>: اسم الفاعل كقوله - عز وجل - فى قراءة<sup>(٥)</sup>

بعضهم<sup>(٦)</sup>: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ)<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأنعام، آية: ١٣٧.

«قرأ الجمهور» «زُيِّنَ» مبنياً للفاعل ونصب «قَتَلَ» مضافاً إلى أولادهم ورفع شركائهم فاعلاً «زُيِّنَ»، وقرأت  
فرقه منهم السلسى والحسن وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر «زُيِّنَ» مبنياً للمفعول قتل، مرفوعاً مضافاً  
إلى أولادهم، شركائهم مرفوعاً على إضمار فعل أى: زينته شركائهم، هكذا خرج سيويه، أو فاعلاً  
بالمصدر أى قتل أولادهم شركائهم، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل  
بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهى مسألة مختلف فى جوازها، فجمهور البصريين بمنعونها .  
مقدمهم متأخروهم، ولا يميزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح  
لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الأخذ القرآن عن عثمان ابن  
عقان البحر ٤: ٢٢٢، وانظر السبعة فى القراءات ٢٧٠، والإملاء ١: ٢٦٢، وشرح الكافية لابن مالك  
٩٨١: ٢.

(٢) «بالمفعول» ساقط من ت.

(٣) فى ك «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول» تقديم وتأخير.

(٤) فى هـ ، ظ، ت «الثانية» تحريف.

(٥) «فى قراءة» ساقط من هـ .

(٦) «بعضهم» ساقط من هـ ، ت وفى ش، ك «بعض السلف».

(٧) سورة إبراهيم آية: ٤٧.

لم ترد فى مختصر البديع والمختص

وقراءة الجمهور «مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ».

انظر البحر ٥: ٤٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ٩٨٨: ٢، وشرح التصريح ٢: ٥٨٠.



ففصل بين «مُخْلِيفَ» و«رُشْلِيَه» بالمفعول وهو وَغْدَه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ

المُضَاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل، هذا معنى قوله:

«فَضِّلَ مُضَافٍ شَيْءٍ فَعَلِي مَا نَصَبَ مَفْعُولًا».

النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف والمُضَاف إليه بظرف معمول

للمضاف كقوله:

١٢٣ - ... \* كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَمِيلٍ<sup>(٢)</sup>

وهذا معنى قوله<sup>(٣)</sup>: «أَوْ ظَرْفًا»، وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف

والمجرور / من واد واحد ومن ذلك قوله:

١٢٤ - لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٍ

[تَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ بَيْرَاتًا]<sup>(٤)</sup>

ففصل بين «مُعْتَادُ» و«مصابرة» بقوله: «في الهيجا».

النوع الثالث: في<sup>(٥)</sup> الفصل بالقسم؛ ومنه ما حكى «الكسائي»<sup>(٦)</sup>: هَذَا

(١) في ك «فصل بنصب وَغْدَه وجر رُشْلِيَه» وما أثبت من الأصل، وبقية النسخ أولى وأوضح.

(٢) لم أشر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر اللسان «عسل»، وأغلب معاني الفراء ٢: ٨٠ وشرح المرادى ٢: ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢: ٢٢٩

وشرح التصريح ٢: ٥٨، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٧.

وصدر البيت: «فَرَشْتِي يَخْتِيرُ لَا أَكُونَنَّ وَبِدُخْنِي».

في الأصل: «كناحت يوم صخرة بعميل».

بعميل: العميل مكتسة العطار التي يجمع فيها العطر.

(٣) في الأصل «قولهم».

(٤) لم أشر على قائله رغم وروده في أغلب كتب النحو.

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر شرح المرادى ٢: ٢٨٧، ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

الهيجا: الحرب.

(٥) وفي «ساقط من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٦) في ش «ومن ذلك ما حكاه الكسائي» وصارتها أفضل.

غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ، ففصل بين «غلام» «وزيد» بالقسم<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله: «وَكَمْ يُعْتَبَرُ». فَضْلٌ يَمِينٌ. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... وَاضْطَرَارًا وَجِدًا \* بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ يَنْعَبُ أَوْ يَدَا  
(ش) فجعل الفصل للاضطراب ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنبيًا، يعنى أجنبيًا عن المضاف كقوله:

١٢٥ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا \* يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>

ففصل بين «كَفٌّ» و«يهودى» «يوم» وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له .

الثاني: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنتع أى بتعت المضاف.

كقول الشاعر:

١٢٦ - نَجَوْتُ وَقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ \* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ عَالِبٍ<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> وقد يكون الفصل بينهما بالشرط نحو قولك: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك. بجر ابن. كذلك زاد

ابن مالك الفصل «إمام» كقول تأبط شرا.

لَهُمَا شُحُطًا إِمَّا إِسَارًا وَمِيتَةً وَإِمَّا دَمًا وَالْقَتْلُ بِالْحَرْوِ أَجْدَرُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٩٤:٢.

<sup>(٢)</sup> الشاهد لأبي حية النمري.

انظر الكتاب ١٧٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٧٩:٢، والمقتضب ١/٢٣٧:٤/٣٧٧، وشرح

المفصل ١/١٠٣:٢/٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٤١٠، وشرح المرادى ٢/٢٩٠، وأوضح المسالك

٢/٢٣٢، وشرح التصريح ٢/٥٩، وشرح الأشمولى ٢/٢٧٨.

وبروى صدر البيت «كَتَخَيَّرَ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا»

يقارب: بضم بعض ما يكتبه إلى بعض.

يزيل: مضارع أزال. أى يفرق بين كتابته ويأخذ.

<sup>(٣)</sup> الشاهد لمعاوية بن أبي سفيان.

انظر شرح المرادى ٢/٢٩٣، وشرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ٢/٢٣٥، وشرح الشواهد

للمعنى ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ٢/٥٩، والدرر ٢/٦٧، ومعجم شواهد العربية ١/٥٨.

المرادى: نسبة إلى مراد قبيلة عتيبة.

الأباطح: جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد مكة.

وبروى صدر البيت كما فى هـ، ز، ت.

«نَجَوْتُ وَقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ».

أراد من<sup>(١)</sup> ابن أبي طالب شيخ الأباطيح، وهو المراد بقوله: أو بنعت.

الثالث: النداء كقول الشاعر:

١٢٧ - وَلَأَنِّي كُتُبٌ يُبَجِّرُ مُنْقِذُكَ مِنْ ۖ تَعَجَّلِي لَهْلَكَةِ وَالْحَلْدِ فِي سَقَرٍ<sup>(٢)</sup>

وهو المراد بقوله: أو ندأ.

[وفصل]<sup>(٣)</sup> مفعول مقدم بأجز، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ويشبهه  
فِعْلِي»، نعت لمضاف، «وما» موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها نَصَبٌ،  
والضمير العائد على الموصول / محذوف تقديره: نصبه، وهى<sup>(٤)</sup> فاعل ١٣٤  
بفصل، «وَمَفْعُولًا» أو ظَرْفًا حالان<sup>(٥)</sup> من «ما»، أو من الضمير المحذوف  
وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف<sup>(٦)</sup> منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو  
ظرفاً، «وَقَضْلُ يَمِينٍ» مفعول ما لم<sup>(٧)</sup> يسم فاعله «بَيْتَب»، وهو مصدر  
مضاف إلى الفاعل، والتقدير<sup>(٨)</sup>: لم يحب أن يفصل اليمين المضاف،  
«واضطراراً» مفعول له، وهو تعليل لـ «وُجِدَا»<sup>(٩)</sup> وفى وَجِدَ ضمير عائد على  
الفصل، «وَبِأَجْزِيٍّ» متعلق بـ «وُجِدَا»<sup>(١٠)</sup>.

(١) «من» ساقطة من ك، ت.

(٢) الشاهد لجبر بن زهير بن أبى سلمى. انظر شرح المراتى ٢٩٤:٢ وشرح ابن عقيل ٨٦:٢، وشرح  
الأشمونى ٢٧٩:٢.

وفاق: مصدر وفاق.

سقر: اسم من أسماء النار.

(٣) «فصل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

وفى الأصل «الرابع» بدل «فصل».

(٤) فى ز «وهو».

(٥) فى هـ «وَالْحَالان».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك زيادة «يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه».

(٧) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يسم» و«ما» ساقطة. وهذا ما يتفق مع نسق تأليفه.

(٨) فى الأصل «التقدير».

(٩) فى الأصل، وبقية النسخ «لوجد».

والمثبت أدق كما فى الألفية.

(١٠) فى الأصل وبقية النسخ «وجد».

والمثبت أدق كما فى الألفية.

## ( المضاف إلى ياء المتكلم )

(ش) إنما أفرد هذا الباب بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذى قبله، فمنها أن آخر المضاف إلى «الياء»<sup>(١)</sup> يكون<sup>(٢)</sup> مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ \* ...

(ش) نحو: هَذَا غُلَامِي وَصَاحِبِي وَصَلِيْقِي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع<sup>(٣)</sup> المذكر السالم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... إِذَا \* لَمْ يَكْ<sup>(٤)</sup> مُعْتَلًّا ...

(ش) يعنى ما لم يكن المضاف إلى «الياء»<sup>(٥)</sup> معتل الآخر، وشمل: المقصور والمنقوص؛ ولذلك أتى بمثالين، فقال:

(ص) ... \* ... كَرَامٍ وَقَدَا

(ش) «كَرَامٍ» مثال للمنقوص، «وَقَدَا» مثال للمقصور، «وَالْقَدَى»: ما يقع فى العين، ثم نَبَّه على الثانى والثالث بقوله:

(ص) أَوْ يَكْ كَاتِبَيْنِ وَرَزِيدَيْنِ ... \* ...

(ش) يعنى «أَوْ يَكْ» مثنى «كَاتِبَيْنِ»، أو جمعا على حده «كَرَزِيدَيْنِ»، وفُهم من كلامه أن هذه الاشياء التى ذكر لا يكون ما قبل «الياء» فيها

(١) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

(٢) «يكون» ساقطة من ط.

(٣) فى ط «والجمع» تحريف.

(٤) فى هـ «يكن» وما أثبت أصوٲ كما فى الأهل والألفية وبقيۃ النسخ.

(٥) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

مكسوراً /، وأما حكم الياء فى نفسها<sup>(١)</sup> فقد نكبه عليه بقوله:

(ص) ... فذى \* جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذَى

(ش) «ذى» إشارة إلى الأربعة المذكورة، يعنى أن هذه الاشياء المذكورة<sup>(٢)</sup> تكون<sup>(٣)</sup> الياء بعدها مفتوحة، وفُهم من قوله: «اخْتِذَى» وجوب فتحها<sup>(٤)</sup>، وفُهم من تخصيصه<sup>(٥)</sup> «الياء» فى هذه المواضع أن «الياء» فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غُلَامِيَّ وَغُلَامِيَّ، ثم بين حكم ما قبل «الياء» بقوله<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَتَذَنَّمُ الْيَا فِيهِ وَالزَّوْءُ وَإِنْ \* مَا قَبْلَ وَائِ ضَمُّ فَكَبِيرُهُ يَنْهِنُ  
وَأَلْفًا سَلَّمَ ... \* ....

(ش) يعنى أن ما قبل «ياء» المتكلم إن كان «ياء» أدمغت فى «الياء» وشمل المنقوص نحو: زَائِمِيَّ<sup>(٧)</sup> والمثنى والمجموع على حده فى حالتى الجر والنصب نحو: «مَرَزْتُ يَزِيدِيَّ»، ورَأَيْتُ زَيْدِيَّ، وَمَرَزْتُ مُشْلِيَّ [وَرَأَيْتُ مُشْلِيَّ]<sup>(٨)</sup> فى زَيْدِيَّينَ وَمُشْلِيَّينَ «والواو»<sup>(٩)</sup> يعنى فى جمع المذكر السالم على<sup>(١٠)</sup> حالة الرفع، وفُهم منه وجوب قلب «الواو» ياء؛ لأن الحرف لا

(١) «فى نفسها» ساقط من هـ .

(٢) ما بعد «يعنى» إلى هنا ساقط من كـ .

(٣) فى ت «يكون» .

(٤) أى أن «ياء» المتكلم تُفْتَحُ وجوباً مع المنقوص رفعا ونصباً وجرأ نحو قولك: هذا رَائِمِيَّ، ورَأَيْتُ رَائِمِيَّ، ومررت برَائِمِيَّ، والمقصود نحو: فتأى وقذأى - ويعامل معاملة المثنى المرفوع والمثنى رفعا كقولك: هذان غُلَامَانِ ونصباً وجرأ نحو: رأيت غُلَامَيْنِ، ومررت بِغُلَامَيْنِ.

وجمع المذكر السالم رفعا ونصباً وجرأ نحو هؤلاء زَيْدِيَّ ورَأَيْتُ زَيْدِيَّ، ومررت بِزَيْدِيَّ.

(٥) فى الأصل، ش، ك «تخصيصها» ما أثبت أولى لأن الضمير يعود على الناطم.

(٦) فى ش «وقال» .

(٧) فى ظ «روائى»، وفى ك «رام» تحريف.

(٨) ما بين المقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

(٩) فى هـ، ز «وقوله الواو» «وعبارتهما أكمل» .

(١٠) فى ش «فى حال» وفى هـ، ز، ظ، ك، ت «فى حالة» وعبارتها أدق.

يدغم إلا فى مثله، وفُهم من قوله: «وَإِنْ مَا قَبِلَ وَإِ ضُمَّ» أن ما قبل «الواو» فى الجمع يكون مضموماً، فيجب كسره بعد قلب «الواو» «ياء» وإدغامها فى «الياء» نحو: هَؤُلَاءِ مُثَلِّمِي، ويكون مفتوحاً<sup>(١)</sup>، فيبقى على حاله نحو: هَؤُلَاءِ مُصْطَفِي، فى جمع «مصطفى»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَأَلِفًا سَلَّمَ» أى اتركها على حالها. وشمل المقصور نحو: «فَتَتَّى وَعَصَائِ»، والمثى فى حال الرفع نحو: «هَذَانِ غُلَامَتَايَ»، هذه لغة جمهور العرب، «وهذيل»<sup>(٣)</sup> يبدلون / ١٣٥ ب

«ألف» المقصور «ياء» ويدغمونها فى ياء المتكلم، وهو المثنى عليه بقوله:

(ص) ... وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ \* هَذَا نِيلِ انْقِلَابِهَا يَاءَ حَسَنَ

(ش) وفهم من تخصيصه المقصور أن «ألف» التثنية<sup>(٤)</sup> لا تبدل عندهم، وفُهم منه أيضاً أنَّ «الياء» المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين<sup>(٥)</sup>: الأول<sup>(٦)</sup> منهما ساكن، فتقول: هَذَا قَتِي. ومن ذلك قول شاعرهم:

١٢٨ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ \* فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرُغٌ<sup>(٧)</sup>

(١) فى ز، ظ زيادة «ويكون مفتوحاً فى جمع مصطفى» وذكرها فى الأصل وبقية النسخ بعد المثال.

(٢) «فى جمع مصطفى» ساقط من ظ.

(٣) أجازت هذيل قلب ألف المقصور ياء - عوضاً عن الكسرة - وتدغمها فى ياء المتكلم نحو: عَصِي يفتح ياء المتكلم.

وقلب ألف المقصور ياء لم يختص بها هذيل، بل حكى عن طوىء فى قوله - تعالى - فى سورة البقرة.

آية: ٣٨: (كَمْ تَبِعَ هَذَانِي)

فى قراءة نافع والأعرج.

وفراً عاصم، وعبد الله بن أبى اسحق، وعيس بن عمر (هَذَا). انظر البحر ١: ٦٩.

(٤) فى هـ «الألف فى التثنية».

(٥) فى ش، هـ، ت «المثليين».

(٦) فى ك «الأول».

(٧) الشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ٢: ١ والمفضليات ٤٢١، وشرح المفصل ٣: ٣٣،

والمقرب ٢: ١٧٧، وشرح ابن الناظم ٤١٥، وشرح ابن عقيل ٩٠: ٢، وأوضح المسالك ٢: ٢٣٩.

وروى فى الأصل: سَبَقُوا هَوًى وَاجْتَنَحُوا لِهَوَاهُمْ

وتفرقوا ولكل جنب مصرع

وفى رواية أخرى: سَبَقُوا هَوًى وَاعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ

ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقوله: «آخِرَ» مفعول «ياكسر»، «وَأَل» فى الياء للعهد، أما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم، أو فى أول الكتاب من قوله<sup>(١)</sup>: «وقيل ياء النفس»، وقوله: «فَلَذَى» مبتدأ، «وجميعها» تركيد له، «وَالْيَا» مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث، «وَاخْتَلَذَى» خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على فتحها، والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد عليه محذوف تقديره: بعدها، فحذِف وهو منوئ؛ ولذلك<sup>(٢)</sup> بنيت «بَغْدُ» ويجوز أن يكون «جَمِيعُهَا» مبتدأ ثان. وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، [والرابط]<sup>(٣)</sup> فى هذا الوجه<sup>(٤)</sup> الهاء فى جميعها<sup>(٥)</sup>، والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الأول فى الوجه الأول، «وَالْيَا» مفعول لم يسم فاعله بتدغم<sup>(٦)</sup> «وفيه» متعلق بتدغم<sup>(٧)</sup> / والهاء فيه عائدة على<sup>(٨)</sup> المتكلم، «وَأَل» شرط، «وَمَا» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم، «وَيَهْنُ»

= هوى: أصل الكلمة هوى قلبت ألف المقصورة ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم. والهوى ما تهواه النفس.

أعنفوا: بادروا وسارعوا.

فنفخروا: استنصروا.

جنب: ما تحت الإبط.

مصرع: مكان يصرع فيه.

(١) فى هـ «من قول». وذلك فى باب النكرة والمعرفة.

(٢) فى ت «نوى وكذلك» تحريف.

(٣) (والرابط) تحملة من ش، هـ، ز، ت.

وفى ك «والعائد».

(٤) فى الأصل «وفى هذا الوجه».

(٥) فى ظ زيادة «فى جميعها عائد على ذى».

(٦) «بتدغم» ساقط من هـ، ز.

وفى الأصل «يتدغم».

(٧) فى الأصل «يتدغم».

(٨) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «على ياء» وعبارتها أكمل وأدق.

مضارع<sup>(١)</sup> مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة من هان يَهُون إذا سهل، ولا يصح<sup>(٢)</sup> كسرهما؛ لأنه<sup>(٣)</sup> مضارع وَهَنَ يَهِنُ<sup>(٤)</sup> إذا ضعف<sup>(٥)</sup> لأن<sup>(٦)</sup> المراد به إذا أدغم يسهل ويخف لا يضعف<sup>(٧)</sup>، «وَأَلْفًا» مفعول مقدم «يَسْتَلِمُ»، «وَأَثْقَلًا كَيْهًا» مبتدأ، «وَيَأْتِي» منصوب على إسقاط لام الجر، «وَحَسَنٌ» خبر<sup>(٨)</sup> انقلاهما «وَعَنْ هُدَيْلٍ» متعلق بحَسَنٍ، وكذلك «فِي الْمَقْصُورِ».



(١) في ش، ه، ز «فعل مضارع».

(٢) في الأصل «ويصح» تحريف.

(٣) في ه، ز، ك، ت «لأن».

(٤) في ك «مضارعه يهن».

(٥) «إذا ضعف» ساقط من ش.

(٦) في ت «إذا».

(٧) في ش، ه، ز «ولا يضعف» وهذه أدق، وفي ك «ولا يصعب» خطأ من الناسخ.

(٨) «خبر» ساقطة من ت.



## ( إعمال المصدر )

(ص) بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْقَتْلِ \* ...

(ش) يعنى أَنَّ المصدر يُلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان لازماً نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف، نحو: أَعْجَبَنِي مُرُورُكَ بِزَيْدٍ<sup>(١)</sup> ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاءِ زَيْدٍ عَمْرًا وَدَهْمًا، وكذلك التعدى إلى ثلاثة، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِغْلَامِ زَيْدٍ عَمْرًا بِكَرٍّ شَاحِصًا. وهذا كله مستفاد من قوله: «بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْقَتْلِ»، وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقترباً<sup>(٢)</sup> «بِأَل»، وإلى ذلك أشار بقوله:

\* مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

(ص) ...

(ش) فمثال إعماله<sup>(٣)</sup> مضافاً أكثر من / إعماله مجرداً، وإعماله مجرداً<sup>١٣٦</sup> أكثر من إعماله [مقترباً]<sup>(٤)</sup> «بِأَل»، وإلحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(١) فى الأصل، ظ، ت «أعجبني مرور بزيد» المثال ناقص.

وفى هـ، ز «أعجبني مرور عمرو بزيد» وهو صحيح.

وفى ك «أعجبني مرور زيد بعمرو» وهو صحيح، والمثال المثبت من ش.

(٢) فى ز، ك «مقرباً».

(٣) فى ش، هـ، ز، ك «إعماله».

(٤) «مقترباً» تكملة من ش، وفى هـ، ز، ك «مقرباً».

(ص) إِنْ كَانَ لِفَعْلٍ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَخْلُ \* مَحَلَّهُ ...

(ش) يعنى أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل،  
«وَأَنْ» أو «مَا» المصدريتين<sup>(١)</sup> نحو: أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ، أَى أَنْ تَقُومَ.  
وَعَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ الْآنَ، أَى مِمَّا تَقُومُ<sup>(٢)</sup>.

وشمل قوله: «أَنْ» الناصبة والخففة، وفهم منه، أن المصدر إذا لم يحل  
محله «أَنْ» أو ما يعمل عمل الفعل نحو: لَهُ صَوْتُ صَوْتُكَ<sup>(٣)</sup> جَمَارٌ، ولذلك  
جعل صوت حمار<sup>(٤)</sup> معمولاً<sup>(٥)</sup> لفعل محذوف<sup>(٦)</sup> وقد تقدم. ثم قال:  
(ص) ... \* ... وَلَا يَسْمِ مَضَدِرٌ عَمَلٌ

(ش) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم مزيدة<sup>(٧)</sup> لغير المفاعلة نحو: الْحَمْدَةُ  
والمضرب<sup>(٨)</sup>، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الْوُضُوءُ وَالْعَمَلُ فَإِنْ  
فعلهما «تَوَضَّأَ وَاعْتَمَلَ»، وإِذَا فصل الناطم هذا النوع من المصدر لقله عمله،  
وفى تنكير «عَمَلٌ» تنبيه على ذلك، كما ذكر الشارح<sup>(٩)</sup>. ومن إعماله قول  
عائشة - رضى الله عنها -: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»<sup>(١٠)</sup> فَأَعْمَلُ «قُبْلَةَ»

(١) فى ك «المصدريتان».

(٢) فى الأصل «يقوم».

(٣) فى ز «نحو قوله: بصوت حمار» تحريف.

وفى ك «نحو قوله: له صوت صوت حمار» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «الحمار» تحريف.

(٥) فى هـ، ك «مفعولاً».

(٦) فى ش زيادة «محذوف أى بصوت» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٧) فى ش «زائدة».

(٨) فى ش، ك «والمضربة».

(٩) انظر شرح ابن الناطم ص ١٨.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٢: ١٠٠.

وروى الحديث فى الموطأ ٤: ١ «طهارة».

أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»

وعن ابن شهاب «من قبله الرجل امرأة الوضوء».

باختلاف الراوى.

وهو<sup>(١)</sup> اسم مصدر؛ لأن فعله قَبِلَ. «والمَصْدَرُ» مفعول مقدم بالحق، «ويُفْعِلُهُ»  
وَفِي «الْعَمَلِ» متعلقان بالحق، «ومضافاً» وما بعدها أحوال من المصدر، «وإنَّ  
تَكَانَ» فعل شرط<sup>(٢)</sup>، «وَمَعَ» فى موضع الصفة لفعل، «وما» معطوف على  
أَن، «وَيَحُلُّ» فى موضع خبر كان، «وَمَحَلُّهُ» منصوب على المصدر، «وَلَا يَنْشِئُ  
مَصْدَرٌ عَمَلٌ» مبتدأ وخبره<sup>(٣)</sup> / ثم قال:

١٣٧  
أ

(ص) وَتَعَدَّ جَزْءَهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ<sup>(٤)</sup> يَنْضَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ

(ش) قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً ومجرداً ومقروناً<sup>(٥)</sup> بال،  
فالمصدر<sup>(٦)</sup> إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله، وهذا<sup>(٧)</sup> هو  
المراد بقوله<sup>(٨)</sup>: كَمَلٌ يَنْضَبُ نحو: أُعْجِبْنِي أَكُلُ زَيْلِ الْخَيْزَرِ.

ومنه قوله - تعالى -: ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهُمْ] <sup>(٩)</sup> )<sup>(١٠)</sup> وإن كان  
مضافاً إلى المفعول<sup>(١١)</sup> كمل برفع فاعله، وهذا هو المراد بقوله: «أَوْ يَرْفَعُ»  
نحو: أُعْجِبْنِي أَكُلُ الْخَيْزَرِ زَيْلًا<sup>(١٢)</sup>.

ومنه قوله - تعالى -: <sup>(١٣)</sup>: ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ

(١) فى هـ «وهى».

(٢) فى هـ «الشرط» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وخبر».

(٤) فى الأصل «كملت» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز أو مجرداً أو مقروناً.

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والمضاف» تحريف.

(٧) «هذا» ساقطة من هـ.

(٨) «بقوله» ساقطة من ز.

(٩) «وبعضهم» تكملة من ك.

(١٠) سورة البقرة. آية: ٢٥١.

(١١) فى ك «للمفعول».

(١٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أعجبني أكل الخبز عمرو» المثال صحيح.

(١٣) فى هـ، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

[سَبِيلًا<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup> في أحد التأويلات<sup>(٣)</sup>، فإضافته<sup>(٤)</sup> إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل، وقوله: «كَمَلُ يَنْصُبُ»، لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أَعْجَبَنِي<sup>(٥)</sup> أَكَلُ زَيْدٍ، وإلى المفعول ولا يذكر فاعل<sup>(٦)</sup> نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ الْحُبْزِ ومنه قوله - عز وجل -: (يَسْأَلِ نَعْمَتَكَ)<sup>(٧)</sup>.

«وَيُعْذَرُ» متعلق بكمل، «وَالَّذِي» مفعول بجره، «وَجَزَّه» مصدر مضاف إلى الفاعل «وَالَّذِي» مفعول<sup>(٨)</sup> فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب، «وَأُضِيفَ لَهُ» صلة الذي، والضمير العائد على الموصول الهاء في «لَهُ»، وفي أُضِيفَ ضمير مستتر عائد على المصدر «وَعَمَلَهُ» مفعول بكمل، «والهاء» فيه عائدة على المصدر، «وَيَنْصُبُ» متعلق بكمل، «وَأَوْزُ»<sup>(٩)</sup> برفع معطوف عليه، وأو / <sup>١٣٧</sup>ب للتقسيم لا للتخيير<sup>(١٠)</sup>. ثم قال:

(ص) وَجَزَّ مَا يَنْتَبِغُ مَا جَزَّ وَمَنْ \* رَاعَى<sup>(١١)</sup> فِي الْإِتْبَاعِ أَهْلًا فَحَسَنَ (ش) قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أُضيفَ

(١) «سَبِيلًا» تكملة من ش، ك.

(٢) سورة آل عمران. آية: ٩٧.

(٣) «من» قد تكون بدل من الناس - بدل بعض من كل - أي من استطاع منهم، وقيل «من»، مبتدأ خبره محذوف تقديره: فعليه أن يعجز.

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وإضافته».

(٥) في ط «يعجبني أكل زيد» للثال صحيح.

(٦) في ش «ولا يذكر معه فاعل» وعبارتها أكمل.

(٧) سورة ص. آية: ٢٤.

(٨) في ز «مفعول به».

(٩) في هـ، ز، ط، ك، ت «أو يرفع».

(١٠) في ز «للتأخير» تحريف.

(١١) في ت «يراعى» تحريف، وما أثبت من الأهل والألفة وبقية النسخ.

إلى الفاعل فللفعل مجرور، وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فللفعل مجرور وموضعه منصوب. إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع<sup>(١)</sup> إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه<sup>(٢)</sup> إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ، والرفع على الموضع، وشمل قوله: «مَا يَتَّبِعُ»، جميع التوابع فتقول: أَعْجَبَنِي أَكُلُ زَيْدِ الظُّرَيْفِ، فالجر<sup>(٣)</sup> حملاً على اللفظ، والرفع<sup>(٤)</sup> حملاً على الموضع، وكذلك: أَعْجَبَنِي أَكُلُ زَيْدِ وَعَمْرُو<sup>(٥)</sup> وَأَعْجَبَنِي أَكُلُ اللَّحْمِ وَالْخُبْزِ<sup>(٦)</sup>، بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على [الموضع]<sup>(٧)</sup> [على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على<sup>(٨)</sup> تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، والتقدير: أن آكل الخبز واللحم.

وقوله: «الْمَحَلُّ» شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ، ولذلك بَدَأَ بِهِ، وقوله: «وَجَرَّ» فعل أمر، «وما» مفعولة بـجَرَّ، وهي أيضاً<sup>(٩)</sup> موصولة، وصلتها يتبع. و«ما» الثانية مفعولة بـيتبع، وهي أيضاً موصولة وصلتها «جَرَّ»، «ومَنْ» شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها<sup>(١٠)</sup> «راعى»، «وفى» متعلق براعى<sup>(١١)</sup>، «وَالْمَحَلُّ» مفعول براعى، «وَالْقَاءُ»<sup>(١٢)</sup> جواب الشرط، «وَحَسَنُ» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ففعله حسن.

(١) ومرفوع ساقط من ت.

(٢) وإليه ساقط من ت.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «بالجر».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والظريف بالرفع» تحريف.

(٥) «وعمرُو» الثانية ساقطة من ز.

(٦) «والخبز» ساقطة من ت.

(٧) والموضع تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٨) ما بين المقولين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) «أيضاً» ساقطة من ش، هـ، ك، ت.

(١٠) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وخبرها».

(١١) «وفى متعلق براعى» ساقط من ك.

(١٢) يريد القاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«راعى في الاتباع المحل فحسن».

## ( إعمال اسم الفاعل )

(ش) المراد باسم الفاعل ما دل على حد / وفاعله، جارياً<sup>(١)</sup> مجرى  $\frac{١٣٨}{١}$  الفعل فى الحدث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال. قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) كَفَّلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى الْعَمَلِ \*..

(ش) يعنى أن اسم الفاعل بعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو: أَقَاتِمُ زَيْدًا.

وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد، نحو: أَضَارِبُ زَيْدًا عَصَاً.

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نحو: أَمْنَعُ زَيْدًا عَصَاً دِرْهَمًا. وهذه كلها مستفادة من قوله: « كَفَّلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى الْعَمَلِ »، لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين. أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) ... \* إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ يَمْعَلِ

(ش) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد<sup>(٤)</sup> الحروف،

نحو:

(١) فى الأصل، ظ «جار».

(٢) وقوله «ساقطة من ت. »

(٣) فى ز «والاستقبال».

(٤) فى الأصل، هـ، ز، ت وعدة.

وفى ظ، ك «وعدة».

وما أثبت من ش أولى وأصوب.

أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ.

فلو كان بمعنى المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار<sup>(١)</sup> إلى الشرط الثانى بقوله:

(ص) وَوَلَّى اسْتِغْنَاءًا أَوْ عَرَفَ يَدًا • أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَدًّا.

(ش) يعنى أنَّ من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شىء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

الأول: أن يلى الاستفهام. نحو: أَضَارِبُ أَنْتَ عَمْرًا؟

الثانى: أن يلى حرف النداء. نحو: يَا طَالِعًا جَبَلًا

والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف؛ لأن التقدير: يَا رَجُلًا

١٣٨  
ب

طَالِعًا جَبَلًا، وليس حرف النداء مما يقرب / من الفعل؛ لأنه خاص بالاسم.

الثالث: أن يلى نفيًا. نحو: مَا ضَارِبٌ أَنْتَ زَيْدًا<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مَرَزْتُ يَرْجُلِي ضَارِبٍ عَمْرًا.

وفى ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة فى المعنى نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَزَسَا.

الخامس: أن يكون مسندًا، وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زَيْدٌ

ضَارِبٌ عَمْرًا. وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا. وَكَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا<sup>(٣)</sup> عَمْرًا. وَطَلَنْتُ

زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا.

لأن اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند. «واشم فاعلي» مبتدأ وخبره

(١) فى ت «إشارة».

(٢) فى ظ، ت «ما ضارب أنت زيد» غير جائز.

(٣) فى ت «وكان زيد ضارب عمرًا» غير جائز.

«كَفَيْهِ»، «وَفِي»<sup>(١)</sup> متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر، «وَإِنْ كَانَ» شرط،  
«وَالْبَاءُ» فى «يَمْعَزِلُ» ظرفية بمعنى «فى»، والمجرور خبر<sup>(٢)</sup> كان، «وَعَرَنَ مُضِيَّهَ»  
متعلق بمعزل، «والهاء» فى مضيه عائدة على اسم الفاعل، «وَأَشْتَفَاهُمَا» مفعول  
يَزِيلُ، «وَأَوْ»<sup>(٣)</sup> حرف نداء، «وَأَوْ نَفْيًا» معطوف على «أَشْتَفَاهُمَا»<sup>(٤)</sup>،  
«وَأَوْجًا»<sup>(٥)</sup> معطوف على وَلِيَّ، «وَمُسْتَدًا»<sup>(٦)</sup> معطوف على صفة. ثم قال:  
(ص) وَقَدْ يَكُونُ نَعْتُ مَحْذُوفٍ عُرِفَ • فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِفَ

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل يأتى معتمداً<sup>(٧)</sup> على موصوف محذوف،  
فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة المذكور. كقول الشاعر:  
١٢٩ - كَتَابُحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَوْمِهَا • فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْنَةُ الرَّعْلِ<sup>(٨)</sup>

(١) فى ز «وفى العمل» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «حين».

(٣) فى هـ ، ت «أو حرف».

(٤) فى ش «أو نفيًا معطوفان على استفهام» وعبارتها أدق.

فى ز، ت «ونفيًا معطوف على استفهام».

فى ظ «أو نفيًا معطوف على استفهام» و«أو نفيًا» ساقط من هـ .

(٥) فى هـ ، ت «أو جازية» وعبارتها أكمل.

(٦) فى هـ ، ز، ت «أو مستدًا».

(٧) فى ش «الفاعل يعتمد على».

(٨) الشاهد للأعشى - ميمون بن تيس - انظر ديوانه ٤٦.

وشرح ابن النظم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١٠٩: ٢، وأوضح المسالك ٢٤٩: ٢، وشرح الشواهد للعيني

٢: ٢٩٥، وشرح التصريح ٦٦: ٢.

يوهنا: يضعفها.

أوهى: أضعف.

الوعل: تيس الجبل.

روى صدر البيت فى الأصل «كتابح صخرة يوماً ليومها».

وفى هـ ، ز «كتابح صخرة يوماً ليومها».

وفى ت «كتابح صخرة يوماً ليلقها».

والمعنى متقارب فى جميع الروايات..



أى كوعلي ناطح، وقد تقدم أن ما وقع<sup>(١)</sup> بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف<sup>(٢)</sup>. والضمير في «يَكُونُ» اسمها، وهو عائد على اسم الفاعل، ونُتِيت خبرها، و«غُرف» / في موضع الصفة لخدوف<sup>(٣)</sup>. ثم قال: ١٣٩  
١  
 (ص) وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ لَفِي الْمُنَى • وَغَيْرِهِ إِغْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

(ش) يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة «أل» عمل العمل<sup>(٤)</sup> المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً<sup>(٥)</sup> أو ماضياً، وإنما عمل مطلقاً؛ لأنه صار بمنزلة الفعل<sup>(٦)</sup>، قال الشارح<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنى<sup>(٨)</sup> بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطى حكمه فى العمل، كما أعطى حكمه فى صحة<sup>(٩)</sup> عطف الفعل عليه، كما فى قوله - تعالى -: (إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)<sup>(١٠)</sup> وقوله تعالى: (فَالْمُبْتَغَاتِ صُبْحًا. فَأَتَوْنَ بِهِ نَقْعًا)<sup>(١١)</sup> انتهى.

قلت: بجمله واقعاً صلة «أل»<sup>(١٢)</sup> مسوغاً لعطف الفعل عليه. فيه نظره؛ لأنه

(١) وما وقع ساقط من هـ .

(٢) (معتمد على الموصوف) تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٣) فى ظ، ت «المخدوف» تحريف.

(٤) فى الأصل «عمل عمل».

(٥) فى ظ «أو استقبلاً».

(٦) فى ت «الفعلية» تحريف.

قال ابن عقيل (هذا هو المشهور من قول التحوين، وزعم جماعة منهم الزماني - أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن التصوب بعده منصوب باضمار فعل) شرح ابن عقيل ١١١: ٣، وانظر التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح ابن الناطم ٤٢٥.

(٨) فى هـ «وأغنى» تحريف.

(٩) فى ز «فى صحته» تحريف.

(١٠) سورة الحديد، آية: ١٨.

(١١) سورة العاديات، آية: ٤٣.

(١٢) فى ظ «ولأل».

قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة «لأل». نحو قوله - عز وجل -: ( أَوْ لَمْ يَرْوَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ) مَا يُنْسِكُنَهُنَّ إِلَّا الرُّوحُ الْمُنِ (١) [ (٢) ] ، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «وَصِلَةَ أَلْ» خبر يكن، «والفاء» جواب الشرط (٣) ، «وَأَعْمَالُهُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ ارْتَضَى»، «وَفِي الْمَضِيِّ» متعلق بارتضى. ثم قال:

(ص) **فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ \* فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ (٤)**  
**لَيْسَتْ حَقٌّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ \* وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ**

(ش) يعنى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة التى هي: **فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ** ١٣٩ ب ومستوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة / فيه (٥) ، وقوله: «فِي كَثْرَةٍ» أى مرادًا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل؛ ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية (٦):

**وَقَدْ يَصِيرُ فَاعِلٌ فَعَالًا \* تَكْثِيرًا أَوْ فَعُولًا أَوْ مِفْعَالًا**

ويحتمل عندى أن يكون المراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور (٧) ويؤيده قوله بعد: «وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ»، ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية: «وَأَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالًا فَعَالٌ وَفَعُولٌ ثُمَّ

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٢) سورة الملوك. آية: ٩٠.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«وَإِنْ يَكُنْ صِلَةُ أَلْ فَعِي الْمَضِيِّ».

(٤) فى ز «بدليل». تحريف.

(٥) «فيه» ساقط من ش.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ١٠٣: ٢.

(٧) «المذكور» ساقطة من ظ.

يَفْعَالٌ ثُمَّ فَعِيلٌ ثُمَّ فَعُولٌ. أما إعمال «فَعَالٌ»، فنحو ما حكى «سيبويه» من قوله<sup>(١)</sup>:

«أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ»<sup>(٢)</sup>

وأما إعمال «يَفْعَالٌ»، فنحو: «إِنَّهُ لَيَنْتَعِزُ بِوَأَيْكَهَا»<sup>(٣)</sup>.

وأما إعمال «فَعُولٌ»، فنحو قول الشاعر:

١٣٠. ضُرُوبٌ يَنْضِلُ السَّيْفُ سُرْقَ سِمَانِهَا  
إِذَا عَلِيُّوْا زَادَا فِرَائِكَ عَاقِرُ<sup>(٤)</sup>

[وأما إعمال فَعِيلٍ]، فنحو: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»<sup>(٥)</sup>

وأما إعمال فَعِيلٍ، فنحو قوله:

١٣١ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ \* مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>(٦)</sup>

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قولهم» وعبارتها أدق.

(٢) في ز وأما العسل فاذ شَرَابٌ تحريف.

(٣) انظر الكتاب ١: ١١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢: ٢. من أقوال العرب.

(٤) انظر الكتاب ١: ١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢: ٢. بوالكها: جمع بالكة وهي السمينة الحسنة من النوق.

(٥) الشاهد لأبي طالب عبد مناف عبد المطلب.

(٦) انظر الكتاب ١: ١١١، والمقتضب ٢: ١٤، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٧٠: ١، وشرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٩٧، وشرح التصريح ٢: ٦٨.

بنصل: نصل السيف، شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلًا. سوق: جمع ساق.

(٧) وأما إعمال فَعِيلٍ، تكملة من هـ.

(٨) من أقوال العرب انظر شرح ابن عقيل ٢: ١١٤.

(٩) قيل: أن البيت صيغته أبو يحيى اللاحق، ونسبه للعرب، وذلك أن «سيبويه» سأله عن شاهد في تعدى فَعِيلٍ، قال: فوضعت هذا البيت ونسبته إلى العرب. وأثبتته هو في كتابه.

وقد ورد بلا نسبة في اللسان «حذر»، والكتاب ١: ١١٣، وشرح المفصل ٦: ٧٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٣٨١، وشرح ابن عقيل ٢: ١١٤، وشرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٩٨. والبيت في أغلب الروايات مصنوع، لأن اللاحق غير موثوق به.

«وَقَعَالٌ» مبتدأ، «واو يَفْعَالٌ»<sup>(١)</sup> أو فَعُولٌ<sup>(٢)</sup>، معطوفان على فَعَالٌ، «وَيَبْدِيلٌ» خبر المبتدأ، «وفى كَثْرَةٌ» وَعَنْ فَاعِلٍ متعلقان ببديل، وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فاعلا قد جاء الإخبار به عن الجمع، «وما» مفعول يستحق، وهى موصولة وصلتها «له»، «وَمِنْ عَمَلٍ» متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر، «وَذَا» / فاعل بَقُلْ، «وفى فَعِيلٍ» متعلق بَقُلْ، «وفعلٍ» معطوف عليه. ١٤٠  
أ

ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى الْمَفْرُودِ مِثْلُهُ جُعِلَ \* فِى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا<sup>(٣)</sup> عَمِلَ

(ش) ما سوى المفرد هو<sup>(٤)</sup> المثني والجمع، وشمل الجمع الذى على حد الثنية وجمع التكسير. فالثنية نحو: هَذَانِ ضَارِبَانِ<sup>(٥)</sup> زَيْدًا. والجمع نحو: هَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ عَمْرًا<sup>(٦)</sup>، وَضُرَابٌ زَيْدًا.

فنعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل، «وما» مبتدأ، وهو موصول وصلته «سوى المفرد»، «ومثله» مفعول ثان بجعل، والمفعول الأول الضمير المستتر فى «جعل» وهو العائد على المبتدأ، «وفى الحكم» متعلق بجعل، وكذلك «حَيْثُمَا». ثم قال:

(ص) وَأَنْصِبْ بِذَى الْإِعْمَالِ ثَلَاثًا وَالْخَفِيزَ ...

(ش) يعنى بذى الأعمال ما توفرت فيه شروط<sup>(٧)</sup> العمل<sup>(٨)</sup> المذكورة<sup>(٩)</sup>،

(١) فى ش، ظ، ك، ت أو مفعال، وفى هـ «ومفعال».

(٢) فى هـ «ولعول».

(٣) فى هـ، ظ، ت «حيث ما».

(٤) فى هـ «وهو».

(٥) فى ز «ضاربان» تحريف.

(٦) فى الأصل، ز «عمرو».

(٧) فى ش، ظ «الشروط» تحريف.

(٨) «العمل» ساقطة من ش، ظ.

(٩) فى ز «المذكورة».

وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع<sup>(١)</sup>، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل، ووجهه قصد التخفيف، فتقول: أَنَا صَارِبٌ زَيْدًا، وَصَارِبٌ زَيْدٍ، وَهَذَانِ صَارِبَانِ زَيْدًا، وَصَارِبَانِ زَيْدٍ.

وَهُؤُلَاءِ صَارِبُونَ زَيْدًا، وَصَارِبُونَ زَيْدٍ، وَصَارِبٌ زَيْدًا، وَصَارِبٌ زَيْدٍ، هذا<sup>(٢)</sup> حكم ما يتعدى من اسم الفاعل - وما هو بدل منه - إلى واحد، وإن كان متعدداً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... \* وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا يَنْوَاهُ مُقْتَضَى

(ش) يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف / إلى الأول<sup>(٣)</sup> نصب ما عدا الأول. وشمل ذلك المتعدى إلى اثنين نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِيْهَمًا<sup>(٤)</sup>.

والمتعدى إلى ثلاثة نحو: أَنَا مُعَلِّمٌ زَيْدٍ عَتَمَرًا مُنْطَلِقًا<sup>(٥)</sup>

وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف<sup>(٦)</sup>

(١) يجوز في التابع الذى يتلو الوصف العامل أن ينصب بالوصف أو يخفض لإضافته إليه كالأمثلة التى ذكرها الشارح. وقد قرئ بالوجهين - النصب على المفعولية، والخفض بالإضافة - وذلك فى قوله - تعالى -:

(إِنَّ اللَّهَ تَالِيٌّ أَمْرُهُ) الطلاق. آية: ٣.

حيث قرأ حفص «أمره» بالخفض، وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر وغيرهم بالنصب. انظر: السبعة فى القراءات ٦٣٩، والإملاء ٢٦٣: ٢، والبحر ٨: ٢٨٣، والنشر ٢: ٣٨٨، ومعجم القراءات ١٦٦: ٧.

(٢) فى ز «فهذا» وفى ظ «وهذا».

(٣) فى الأصل «الأولى» تحريف.

(٤) فى ظ «أنا المعطى زيد درهما».

(٥) فى ز «أنا المعلم عمرًا منطلقًا» المثال غير صحيح.

وفى ظ «أنا معلم زيداً عمرًا منطلقًا» المثال غير صحيح.

(٦) فى ظ «كالظرفية» وصارتها أوضح.

نحو: أَضَارِبُ زَيْدَ الْيَوْمِ؟<sup>(١)</sup> وفهم منه أنَّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور، نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ ذِرْهَمًا أَثْنَيْنِ.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى<sup>(٢)</sup> شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المُضِيِّ<sup>(٣)</sup> لم يستوفها «وتَلَوْا» مفعول بالنصب وهو مطلوب «لِالنَّصِبِ وَاخْفِضِ» فهو من باب التنازع، وكذلك «يَذِي» وهو مبتدأ وخبره<sup>(٤)</sup> «مُقْتَضِي»، والنصب متعلق بمقتضى. ثم قال:

(ص) وَأَجْزُؤُا أَوْ النَّصِبِ تَابِعَ الَّذِي الْخَفَضُ<sup>(٥)</sup> ...

(ش) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل، وشمل جميع التوابع، واختلف في الناصب له، فقليل اسم الفاعل المضاف، وقيل بفعل مضمر، وهو مذهب «سيبويه»<sup>(٦)</sup> وكلام الناظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه، لكنه صرح في شرح الكافية<sup>(٧)</sup> بأنه /

محمول<sup>(٨)</sup> على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. «وتابع» مفعول بالنصب، وهو مطلوب أيضاً<sup>(٩)</sup> لاجر، فهو من باب التنازع، ثم مَثَّلَ بقوله:

كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهَضِ (ص) ...

(١) في ش، ه، ز، ت وأنا ضارب زيد اليوم والمثال صحيح.

وفي ظ وأنا ضارب زيداً اليوم المثال غير صحيح.

(٢) في الأصل «لما استوى» تحريف.

(٣) في ش والماضي.

(٤) في ز وخبره.

(٥) الشطر الأول من الألفية ساقط من ش وذكر بدلله الشطر الثاني الذي سيرد بعد ذلك.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٧١.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٧: ٢.

(٨) في الأصل «مجموع» تحريف.

(٩) وأيضاً ساقطة من ش.

(ش) «فمن» [فى] <sup>(١)</sup> المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض، «وَيُتَّبَعِي» خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء، «وَمَالاً» معطوف على الموضع، [ثم قال] <sup>(٢)</sup>:

(ص) وَكُلُّ مَا <sup>(٣)</sup> قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ \* يُعْطَى اسْمُهُ مَفْعُولٌ بِلَا تَقَاضِيلٍ

(ش) يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة <sup>(٤)</sup> فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال، ومطلقاً <sup>(٥)</sup> إذا كان صلة «لأل» <sup>(٦)</sup> وشرط <sup>(٧)</sup> الاعتماد. «وَكُلُّ» مبتدأ مضافة «لما» وهى موصولة وصلتها «قُرِّرَ»، «وَلِاسْمٍ» متعلق بقُرِّرَ، «وَيُعْطَى» إلى آخره خبر عن كل، «وَبِلَا تَقَاضِيلٍ» تميم البيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

(ص) فَهَرَّ كَيْفَالِي صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ لِي \* مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى

(ش) يعنى أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه <sup>(٨)</sup>، كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى <sup>(٩)</sup> معناه فتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ.

فيرتفع ما بعد <sup>(١٠)</sup> «مَضْرُوبٌ» على أنه مفعول ما لم <sup>(١١)</sup> يُسَم فاعله، كما

<sup>(١)</sup> «فى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٢)</sup> «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

<sup>(٣)</sup> فى ظ «وكلما» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

<sup>(٤)</sup> فى ت «الملذورة».

<sup>(٥)</sup> فى ظ «أو مطلقاً» وعبارتها أدق.

<sup>(٦)</sup> فى ش، ز، ط، ت «أل».

<sup>(٧)</sup> فى ظ، ت «وشرط».

قوله: وشرط الاعتماد. الصواب تقديمه على قوله: أو مطلقاً إذا كان صلة لأل؛ لأن الاعتماد إنما هو

شرط فى إعمال غير الذى هو صلة لأل (حاشية للملوى ١١٤)

<sup>(٨)</sup> «والمفعول فى معناه» ساقط من ك.

<sup>(٩)</sup> فى ت «وفى».

<sup>(١٠)</sup> فى الأصل، ش، ط، ت «بعد».

<sup>(١١)</sup> فى هـ، ز، ط، ت «لم» بدون ما وهو المتفق مع نسق شرحه.

تقول: ضَرِبَ أَبُوهُ، «وَكَيْفَعِلٍ» خبر «هُوَ»<sup>(١)</sup>، و«صَيَغَ» فى موضع الصفة  
 «لِفَعَلٍ» /، «وَفِي مَقْنَاهُ» فى موضع الحال من الضمير فى صَيَغَ، أى صَيَغَ  
 للمفعول فى حال كونه موافقاً له فى المعنى. وأتى بمثال من المتعدى إلى  
 مفعولين، وهو قوله: «كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى». «فَالْمُعْطَى» مبتدأ، «وَأَلَّ» فيه  
 موصولة، وفى المعطى ضمير مستتر عائد على «أَلَّ» وهو المفعول  
 [الأول]<sup>(٢)</sup> بالمعطى «وَكَفَافًا» مفعول ثانٍ للمُعْطَى، «وَيَكْتَفَى» خبر<sup>(٣)</sup>  
 المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ • مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرِغِ  
 (ش) يعنى أَنَّ اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع<sup>(٤)</sup> معنًى  
 كقولك: زَيْدٌ مَكْشُورٌ الْعَبْدِ، وأصله: مَكْشُورٌ عَبْدُهُ، ومثله قوله<sup>(٥)</sup>:

«مَحْمُودٌ»<sup>(٦)</sup> المقاصد الورغ، «وَقَدْ» للتحقيق لا للتقليل، لكثرة إضافة اسم  
 المفعول إلى مرفوعه، «وَذَا» فاعل بيضاف، وهو إشارة إلى اسم المفعول  
 «وَمُرْتَفِعٍ» نعت لاسم، «وَمَعْنَى»<sup>(٧)</sup> منصوب على حذف الجار أى فى معنى،  
 «وَالْوَرِغِ» مبتدأ وخبره «مَحْمُودٌ» وهو مضاف إلى المقاصد وأصله: محمود<sup>(٨)</sup>  
 مقاصده.

(١) فى ظ «وهو».

(٢) «الأول» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى هـ «خبراً» تحريف.

(٤) فى ش «مرتفع معنى» وفى ك «مرفوع فى المعنى».

(٥) وقوله «ساقطة من هـ».

(٦) فى ك «كمحمود».

(٧) فى هـ «ويعنى».

(٨) فى ظ «محمودة». وكلاهما جائزة.



## ( أبنية المصادر )

(ش) اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزید، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **فَعَلَّ قِيَّاسُ مَضَدِرِ الْمُعْدَى \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍ<sup>(١)</sup> رَدًا**

(ش) يعنى أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على «فَعَلَّ» / بسكون العين <sup>١٤٢</sup><sub>١</sub> [وشمل قوله: «المُعْدَى» «فَعَلَّ» المفتوح العين نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، «وَفَعِلَ» المكسور العين<sup>(٢)</sup> نحو: فَهِمَ فَهْمًا، والمعتل الفاء نحو: وَعَدَ وَعْدًا، «والمعتل العين» نحو: بَاعَ بَيْعًا، وَقَالَ قَوْلًا، «والمعتل اللام» نحو<sup>(٣)</sup>: رَمَى رَمْيًا، وَغَزَا غَزْوًا.

«والمضعف» نحو: رَدَّ رَدًّا. «وَفَعَّلَ»<sup>(٤)</sup> خير مقدم «وَقِيَّاسُ» مبتدأ، «ومِنْ ذِي» فى موضع الحال من مَضَدِرٍ، ويجوز أن يكون «فَعَّلَ» مبتدأ «وَقِيَّاسُ» خبره؛ لأن فعلا معرفة بالعلمية، ثم أشار إلى الثانى، فقال<sup>(٥)</sup>:

(ص) **وَلَفَعَلِ اللَّازِمُ نَائِبُهُ لَفْعَل \* كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلِ<sup>(٦)</sup>**

(ش) هذا هو القسم الثانى من الفعل<sup>(٧)</sup>. وهو اللازم المكسور العين،

(١) فى ش، ك «كرذا» وما أثبت أدق كما فى الأصل، والألفية وبقيّة النسخ.

(٢) ما بين المقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ت «فى نحوه»..

(٤) فى الأصل «وفعلى» وما أثبت أولى.

(٥) فى ش، هـ، ز، ط «بقوله».

(٦) فى الأصل «وشلل» وما أثبت أدق لأنه ورد فى الألفية وبقيّة النسخ.

(٧) فى ز «من الفعل الثلاثي» وعبارتها أكمل.

وقياس مصدره أن يأتي على «فَعَلَ» بفتح العين، ويستوى في ذلك الصحيح كَفَرَحَ فَرَحًا، وَأَيَّرَ أَشْرًا.

والمعتل اللام: كَجَوَى جَوًى<sup>(١)</sup>، وَعَمَى عَمًى، والمضاعف<sup>(٢)</sup>، كَشَلَّلَ شَلَلًا، وَقَطَطَ قَطَطًا<sup>(٣)</sup>.

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَاللَّازِمُ» نعت له، «وَبَائِبُهُ» مبتدأ ثان، «وَفَعَلَ» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول. ثم إشار إلى الثالث فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَلَفَعَلَ اللَّازِمُ يَمْلُ قَعْدًا \* لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَافِ كَعْدًا

(ش) يعنى أن «فَعَلَ» اللازم يأتي مصدره على «فُعُول» ويستوى في ذلك الصحيح نحو: قَعَدَ فُعُودًا، «والمعتل العين» نحو: خَالَ خُؤُولًا، «والمعتل اللام» نحو: سَمَا سُؤْمًا، وَعَدَا عُدُومًا.

١٤٢  
ب

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَاللَّازِمُ» نعت له، «وَمِثْلُ» منصوب / على الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون<sup>(٥)</sup> مفعولاً<sup>(٦)</sup> بفعل محذوف

(١) الْجَوَى: «الْحَرْقَةُ وَشِدَّةُ الْوَجْدِ مِنْ عِشْقٍ أَوْ حُزْنٍ» تقول:

جَوَى الرَّجُلُ فَهُوَ جَوِيٌّ، وَالْجَوَى: الْمَاءُ الْمَتْنَنُ.

وَالْجَوَى: الْهَوَى الْبَاطِلُ، وَتَطَاوَلَ الْمَرْضُ. جَوَى جَوًى فَهُوَ جَوِيٌّ وَجَوَى.

اللسان «جوى».

(٢) فِي ز، ظ «وَالْمُضَاعَفُ» فِي ث «وَالْمُضَاعَفُ» تَحْرِيفٌ.

(٣) قَطَطَ: الْقَطُّ الْقَطْعُ عَامَةً، وَقِيلَ: هُوَ قَطْعُ الشَّيْءِ الصَّبَابِ، أَوْ هُوَ الْقَطْعُ عَرْضًا. يُقَالُ مِنْهُ: قَطَعَهُ يَقْطُطُهُ قَطَطًا.

وَالْقَطَطُ: شَعْرُ الرَّجُلِيِّ تَقُولُ: رَجُلٌ قَطَطٌ، وَشَعْرُ امْرَأَةٍ قَطَطٌ: وَيُقَالُ مِنْهُ وَالْجَمْعُ قَطَطُونَ وَقَطَطَاتٌ.

وَشَعْرُ قَطٍ: أَيْ جَعْدٌ قَصِيرٌ. يُقَالُ مِنْهُ: قَطٌّ يَقْطُ قَطَطًا وَقَطَّاطَةً.

وَقَطِيطٌ بِالْكَسْرِ بِإِظْهَارِ التَّضْعِيفِ. الْلسَانُ «قَطِيطٌ».

(٤) فِي ز «بِقَوْلِهِ».

(٥) «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ» سَاقِطٌ مِنْ ش، ز، ظ.

(٦) فِي ش، ز، ظ «أَوْ مَفْعُولٌ».

تقديره، أعني، «وَفُعُول» مبتدأ وخبره في «له»، والجملة خبر المبتدأ، «وبِأَطْرَادٍ» في موضع الحال من «فُعُول»، ثم إن أطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً<sup>(١)</sup> لأحد الأوزان المذكورة في قوله:  
(ص) مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا \* أَوْ فَعْلَانًا قَادِرٍ أَوْ فَعَالًا

(ش) فذكر في هذا البيت<sup>(٢)</sup> ثلاثة أوزان، وسيلذكر رابعاً بعد<sup>(٣)</sup> وهي «فَعَال» بكسر الفاء «وَفَعْلَان» بفتح الفاء والعين، «وَفَعْلَانًا»<sup>(٤)</sup> بضم الفاء، «وما» ظرفية مصدرية، «وَمُسْتَوْجِبًا» خبر يكن، وفعلًا مفعول<sup>(٥)</sup> بـ «مستوجباً»<sup>(٦)</sup>، و«أَوْ فَعْلَانًا أَوْ فَعْلَانًا» معطوفان على «فَعَالًا»<sup>(٧)</sup> ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:  
(ص) فَأَوَّلُ لِيذَى<sup>(٨)</sup> أَمْتَيَّاعٍ كَأَبَى \* ...

(ش) يعنى بالأول «فَعَالًا» وهو مصدر مطرد في «فَعَل» اللازم الدال على الامتناع نحو: أَبَى<sup>(٩)</sup> إِيَّاءَ، وَفَعَرَ يَفَارًا، وَفَرَّ فَرَارًا [يعنى نفر]<sup>(١٠)</sup> وقوله<sup>(١١)</sup>  
(ص) ... \* وَالثَّانِي<sup>(١٢)</sup> لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

(١) في الأصل «مستوجباً» تحريف.

(٢) في ظ «الباب» تحريف.

(٣) «بعد» ساقطة من ت.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وفعال» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في هـ «مفعولاً».

(٦) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «بمستوجب» وفي ش «لمستوجباً». والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٧) في ش «وفعلاً أو فعولاً خطأ».

(٨) في ظ «فعال».

(٩) في الأصل «وأول الذي» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(١٠) في ظ «كأبى».

(١١) «يعنى نفر» تكملة من ز، ك.

وفي الأصل «وفار فراراً» وفي ظ «وفر فرأ» تحريف.

(١٢) «قوله» ساقط من ش.

(١٣) في الأصل «والثاني» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى بالثانى «فَعَلَانَا» وهو أيضاً مصدر «فَعَلَ» اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لَمَعَ لَمَعَانَا، وَجَالَ جَوْلَانَا، وَعَلَتِ الْقِدْرُ عَلَيَانَا.

وقوله:

(ص) لِلدَّاءِ فُعَالٌ ... \* ...

(ش) هذا<sup>(١)</sup> هو الوزن الثالث، وهو «فُعَال» وهو مصدر مطرد فى «فَعَلَ» الدال على الداء / والمرض نحو: سَعَلَ سُعَالًا، وَزَكَمَ زُكَامًا.

١٤٣  
أ

ثم قال:

(ص) ... أَوْ لِيَصَوْتُ<sup>(٢)</sup> ... \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «فُعَالًا» يكون أيضاً مصدرًا مطردًا فى «فَعَلَ» اللازم الدال على الصوت نحو: نَعَقَ نُعَاقًا<sup>(٣)</sup>، وَنَفَرَتِ الشَّاءُ نُفَارًا<sup>(٤)</sup>، وَرَعَا<sup>(٥)</sup> الْبَيْعِرَ رُعَاءًا.

«فَفُعَال» على هذا يكون «لَفَعَلَ» الدال على الداء، «وَلَفَعَلَ» الدال على الصوت وقوله:

(ص) ... وَشَمِلٌ \* سَتِيرًا وَصَوْتُا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

(ش) هذا هو الوزن الرابع وهو «فَعِيل»، ويكون مصدرًا مطردًا فى فَعَلَ

(١) فى ز «وهذا».

(٢) فى الأصل، ت «ولصوت».

(٣) نَعَقَ: «التَّعَيُّقُ دَعَاءُ الرَّاعِي الشَّاءِ، نَعَقَ الرَّاعِي بِالْكَنَمِ، يَنْعِقُ بِالْكَسْرِ نَعْفًا وَنُعَاقًا وَتُعَيْقًا وَنَعْمَانًا، صَاحَ بِهَا وَزَجَرَهَا، اللِّسَانُ «نَعَقَ» قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: آيَةُ: ١٧١.

(وَمَنْزِلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَنْزِلِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا لَا يُحْسِنُونَ إِلَّا دُعَاءًا وَنِدَاءً).

(٤) فى هـ «ونعرت الشاة نعارًا» وهذا جائز، وفى ز، ط، ت «وبعرت الشاة بعارًا» وهذا جائز يُقال نعر الرجل نعرًا ونعارًا أى صاح وصوت بخيشومه والنعار صوت الشاة والمفرد إذا صاحت، بحرف تَنْعَرُ نَعَارًا.

(٥) رَعَا: «الرَّعَاءُ: صَوْتُ ذَوَاتِ الْحَفِّ، وَفِي الْحَدِيثِ «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ نَزَمَ الْغِيَاثَةِ بِبَعِيرٍ كَهْ رَعَاءَ» فـ (الرَّعَاءُ) صوت الإبل. تقول: رَعَا البعير، وَالنَّاقَةُ تَرَعُو رَعَاءً وَصَوْتُ، وَأَرْضَى فَلَانٌ بِبَعِيرِهِ. أى حمله على أن يرغو ليلًا. اللسان «رَعَاء».

اللازم الدال على السير نحو: دَمَلْ دَمِيلًا<sup>(١)</sup>، وَرَسَمْ رَسِيمًا<sup>(٢)</sup>. والدال على الصوت نحو: صَهَلْ صَهِيلًا.

وهذا معنى قوله: «وَسَيْلٌ»<sup>(٣)</sup> سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ<sup>(٤)</sup>، وقوله: «فَأَوَّلُ» مبتدأ، وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحدوف<sup>(٥)</sup> والتقدير: ففعل أول<sup>(٦)</sup>، وخبره «لِذِي امْتِنَاعٍ» أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف، «وَالثَّانِ» مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة، وخبره «لِلَّذِي»، «وَأَقْتَضَى» صلة للذى<sup>(٧)</sup> «وَتَقَلَّبًا» مفعول باقتضى، «وَفُعَالٌ» مبتدأ وخبره<sup>(٨)</sup> «لِلدَّاءِ»، وأراد الداء، فقصره ضرورة، «وَلِصَوْتٍ» معطوف على الداء، والتقدير: فُعَالٌ مصدر للداء وللصوت<sup>(٩)</sup>.

«وَسَيْلٌ فِيهِ لَغَتَانِ: شَمَلٌ يَشْمَلُ: بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، وَشَيْلٌ يَشْمَلُ بِكسر العين فى الماضى<sup>(١٠)</sup> وفتحها / فى المضارع، ١٤٣ ب وهى الفصحى؛ إلا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح فى الماضى صوتاً من

(١) دَمَلْ: «الدَّيْلُ»: حَزَبٌ من سير الإبل، أو هو السير اللين. دَمَلْ يَدْمَلُ وَيَدْمَلُ دَمْلًا وَدُمُولًا وَدُمِيلًا وَدُمْلَانًا، وَنَاقَةٌ دُمُولٌ أَى من نوق دَمَلْ لسان «دَمَل».

(٢) فى ك زيادة «ورسم رسيما ورحل رحيلا». رَسَمَ: «الرَّوَيْمُ حَزَبٌ من سير الإبل فوق الدَّيْلِ، يقال منه: رَسَمَ رَوَيْمًا رَسِيمًا. إذا ارتفع السير عن العنق قليلا يسمى رَوَيْمًا إِذَا ارْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا فَهُوَ الدَّيْلُ. ثم الرَّوَيْمُ. اللسان «رسم».

(٣) فى الأصل، ش، ك، ت «شمل».

(٤) والمثبت أدق كما فى هـ، ز، ط والألفية.

(٥) «الفعيل» ساقطة من ز، ط.

(٦) فى ش «الابتداء به التنوين، أو أنه نعت لمحدوف».

(٧) ما بعد «به» إلى هنا ساقط من ك.

(٨) فى ز، ط «الذى».

(٩) فى ط «خبره».

(١٠) فى ش «ولصوت» وفى ط، ك «والصوت».

(١١) وفى الماضى، ساقط من ش، ز.

السناد، وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، «والفَعِيلُ» فاعل بشمل<sup>(١)</sup>، و«سَيَرًا» مفعول بشمل، و«وَصَوَّتَا» معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال<sup>(٢)</sup>:

(ص) فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا \* كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

(ش) يعنى أَنَّ فَعَلَ المضموم<sup>(٣)</sup> العين لا يكون<sup>(٤)</sup> إلا لازماً، يطرد<sup>(٥)</sup> فى مصدره وزنان:

الأول: «فُعُولَةٌ» نحو: سَهَلَ الْأَمْرُ سُهُولَةً، وَصَغَبَ صُغُوبَةً.

والثانى<sup>(٦)</sup>: «فَعَالَةٌ» نحو: جَزَلَ جَزَالَةً<sup>(٧)</sup>، وَنَظَفَ نَظَافَةً.

«وفُعُولَةٌ» مبتدأ، «وفَعَالَةٌ» معطوف عليه بحذف حرف العطف، «ولِفَعْلًا» خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَمَا أَتَى مُحَالِفًا لِمَا مَضَى \* فَبَائِبُهُ الثَّقُلُ كَسَخِطٍ وَرِضًا

(ش) يعنى أَنَّ ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعاً من<sup>(٨)</sup> العرب، ولهم منه أَنَّ جميع ما تقدم من المصادر

(١) فى ك «شمل».

(٢) فى ك بقوله.

(٣) فى ز «بضم».

(٤) فى الأصل «ولا يكون» تحريف.

(٥) فى ز، ظ «فيطرد».

(٦) فى ت «والثان».

(٧) فى ك «جزل الأمر جزالة».

الجزل: الحطب اليابس أو الغليظ، وَجَزَلَ جَزَلًا الرَّأْيُ، وامرأة جَزَلَةٌ أى جيدة الرأى، أو ذات أرداف وثيرة.

والجزَلَةُ: البقية من الرغيف والإناء. والجزُلُ القطع، والجزَلَةُ بالكسر: القطعة من التمر. اللسان «جزل».

فى ز، ظ «زاد» ضخم ضخامة، ونصح وفصاحة.

والزيادة هنا غير لازمة.

(٨) فى ش، ظ، ك «عن».

مقيس<sup>(١)</sup>، وفُهم أيضاً منه أنَّ [بعض]<sup>(٢)</sup> مصادر الثلاثي أتت على غير قياس<sup>(٣)</sup>، وذكر منها مصدرين «سُخْطًا» وهو<sup>(٤)</sup> مصدر سُخِطَ وقياسه: سَخَطُ بفتح الخاء، وقد جاء كذلك، ورَضًا<sup>(٥)</sup> وهو مصدر رَضِيَ وقياسه رَضًا بفتح الراء، وفُهم من قوله: «كسُخْط»، في إتيانه<sup>(٦)</sup> بكاف التشبيه أنه قد جاء غير<sup>(٨)</sup> هذين المصدرين على غير قياس<sup>(٩)</sup>.

١٤٤  
أ / وما / مبتدأ وهى شرطية وخبرها «أَتَى»، و«مُخَالِفًا» حال من الضمير المستتر فى أَتَى، وهو الضمير العائد على المبتدأ. [«وَلَمَّا» متعلق بمخالفها، «والفاء»<sup>(١٠)</sup> جواب الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط]<sup>(١١)</sup>.

ولما فرغ من مصادر<sup>(١٢)</sup> الثلاثي شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:  
(ص) وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَّقِيسٌ \* مَصْدَرُهُ ...

(١) فى الأصل «من مقيس».

(٢) «بعض» تكملة من ك.

(٣) فى ظ والقياس».

(٤) فى ز «فهو».

(٥) فى ش «وقياسه سُخِطَ بفتح الخاء والسين».

فى ز، ك «وقياسه سَخَطًا بفتح السين والحاء» وعبارتهما أدق.

(٦) فى الأصل: هـ، ز، ط، ت (ورضى).

(٧) فى الأصل «فى إتيانه» وفى ز «لإتيانه».

(٨) فى الأصل «عين» تحريف.

(٩) من مصادر الفعل الثلاثي وردت سماعاً من العرب على غير قياس قولهم فى فَعَلَ المفتوح العين المتعدى: بَحَثَهُ بفتح الحاء، وشَكَرَهُ شكوراً وشكراناً، والقياس بفتح السين: شَكَرًا، وقولهم فى فَعَلَ المكسور العين المتعدى: علم علماً بكسر العين والقياس فتحها، وقولهم فى فَعَلَ المضموم العين: حَسَنَ محسنًا بضم الأول وسكون الثانى، والقياس فعولة.

انظر الجمل للزجاجى ٣٨٣، والتسهيل ٢٠٤.

(١٠) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

وفباه النقل كسَخَطَ ورضاء.

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٢) فى الأصل «سائر» تحريف.

(ش) يعنى أن غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع، وشمل قوله: «عَيَّرُ ذِي ثَلَاثَةٍ»، والرباعى الأصول نحو «دَخَرَجَ»، والمزيد من الرباعى نحو: «اخرَجْتَمَ»، والمزيد من الثلاثى. نحو «استخرَجَ» وله أبنية كثيرة وبدا منها بفعل، فقال:

(ص) ... \* ... كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ

(ش) يعنى أن فُعَلَ المشدد العين<sup>(١)</sup> نحو: «قُدَّسَ» يأتي مصدره على «تفعيل» نحو: قُدَّسَ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيسًا، وَعُلِّمَ تَغْلِيمًا. «وَعَيَّرَ» مبتدأ، «وَمَقِيسُ» خبره «وَمُضَدَّرُهُ» فاعل بمقيس<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون «مَقِيسُ» خبراً مقدماً، «وَمُضَدَّرُهُ» مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ<sup>(٤)</sup> ثم قال:

(ص) وَزَكُّهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا \* إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمَلًا

(ش) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثى المزيد:

الأول: «زَكُّهُ» وهذا<sup>(٥)</sup> من زَكَّى، ومصدره يأتي على «تَزْكِيَةٍ»، ومثله نَمَى تَنْمِيَةً<sup>(٦)</sup>، وَسَمَّى تَسْمِيَةً.

الثانى: «أَجْمَلُ»، وهو أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره يأتي على إِجْمَالٍ<sup>(٨)</sup>،

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) ما بعد «قدس» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) فى ش، ك «مفعول لم يُسم فاعله بمقيس» وهذا جائز، وما أثبت أولى.

(٤) «المبتدأ» ساقطة من ظ، ك، ت.

وفى ش «المبتدأ الأول» وعبارتها أكمل.

(٥) فى ز «تَزْكِيَةٍ».

(٦) فى ش، ك «وهو أمر» وعبارتها أوضح.

(٧) وفى تنمية ساقط من هـ، ت وهي غير واضحة فى الاصل.

(٨) فى هـ «أَجْمَلًا».



ومثله: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

١٤٤  
ب

الثالث: «تَجَمَّلَ»، وهو فعل ماضٍ، ومصدره يأتى على «تَفَعَّلَ» ومثله: /  
تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا، وَتَعَلَّمْتُ تَعَلُّمًا.

«وَزَكِّيْ» وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله «كفدس  
التقديس»<sup>(١)</sup>، «وإجمال» مصدر «أَجْمَلَ»، وهو مضاف إلى «مَنْ»، وهى  
موصولة، وصلتها «تَجَمَّلًا»، وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل  
تجملًا، ثم قال:

(ص) وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ \* إِقَامَةً ...

(ش) ذكر فى هذا البيت<sup>(٢)</sup> فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد.

الأول: «استعِذْ»، وهو فعل أمر من «استَعَاذَ»، ومصدره يأتى على «استِعَاذَةٌ»  
ومثلها<sup>(٣)</sup>: اسْتَقَامَ<sup>(٤)</sup> اسْتِقَامَةً.

الثانى: «أَقِمْ»، وهو فعل أمر من أقام<sup>(٥)</sup>، ومصدره يأتى على: «إِقَامَةٌ»، ومثله  
أَجَارَ إِجَارَةً، ثم قال:

(ص) ... \* وَغَالِيَا [ذَا]<sup>(٦)</sup> النَّا لِرِمْ

(ش) الإشارة للمصدرين<sup>(٧)</sup> معاً؛ وإنما أفرده على إرادة ما ذكر، وإنما

(١) فى ت «التقديس».

(٢) فى الأصل «الباب» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ومثله».

«ومثلها» الضمير يعود على استعاذة أى ومثل استعاذة استقامة، ومثله الضمير يعود على استعاذة. أى مثل

«استعاذة استقام».

(٤) فى ك «استقم».

(٥) فى ت «من قام».

(٦) فى الأصل «وغالياً والثا».

«ذا» تكملة من الألفية وبقيّة النسخ.

(٧) فى الأصل، هـ، ت «للفعلين». وفى ش «إلى المصدرين». وما أثبت من ز، ط، ك أولى وأدق.

لرمت التاء؛ لأنَّ «استعاذة» أصلها استعوذا، «واقامة»<sup>(١)</sup> أصلها إقواما فنُقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن، وانقلبت الواو ألفا، وحذفت إحدى<sup>(٢)</sup> الألفين وعوَّض منها<sup>(٣)</sup> التاء، وفُهم من قوله: «عَالِيَا» أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم: أَرَاءَ إِزَاءَ وَاسْتَفَاءَ اسْتِفَاءَهَا<sup>(٤)</sup>، «وَدَا» مبتدأ، «وَلَزِمَ» خبره، «وَالثَّاءُ» مفعول<sup>(٥)</sup> بلزم، ويجوز أن تكون «الثَّاءُ» مبتدأ، «وَلَزِمَ» خبره.

«وَدَا» مفعول مقدم بلزم<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْأَخِيرَ مُدُّ وَافْتَحَا / مَعَ كَسْرِ ثَلَوِ الثَّانِي<sup>(٧)</sup> يَمَّا انْتَبَحَا  
بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَاضِطْفَى<sup>(٨)</sup> ... \*

(ش) هذا ضابط في مصدر كل<sup>(٩)</sup> فعل افتتح بهمز<sup>(١٠)</sup> الوصل، يعنى أنَّ الحرف المتصل به الحرف<sup>(١١)</sup> الأخير من الفعل إذا كان الفعل<sup>(١٢)</sup> مفتتحاً بهمزة الوصل مُدَّة، وافتح ما قبل المدة<sup>(١٣)</sup> فينشأ من ذلك الألف، ثم تكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث<sup>(١٤)</sup>.

(١) في ت أو إقامة.

(٢) في ز وأحد.

(٣) في ظ «عنها».

(٤) استفاء: «استَفَاءَ الرَّجُلُ اسْتِفَاءَةً وَاسْتِفَاءَهَا فَهُوَ اسْتِفَاءٌ: اسْتَدَّ أَكُلَهُ بَعْدَ قَلَّةٍ وَقِيلَ اسْتِفَاهُ فِي الطَّعَامِ: أَكْثَرَ مِنْهُ، وَقَدْ تَكُونُ اسْتِفَاءَةٌ فِي الشَّرَابِ».

اللسان «فوه».

(٥) في ظ «مفعول مقدم» وبارتبعها أكمل.

(٦) ما بعد «بلزم» إلى هنا ساقط من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ «الثاني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «كاضطفى» ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «كما» تحريف.

(١٠) في هـ، ز، ظ، ت «همزة».

(١١) «المتصل به الحرف» ساقط من ظ.

(١٢) «الفعل» ساقط من ظ.

(١٣) في ز «الهمزة».

(١٤) يريد كل فعل على وزن افْتَعَلَ، أو انْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، وقد مثل لذلك بعد إعراب البيت.

و«ما» موصول<sup>(١)</sup> مفعول مقدم «مُذَّ»، وهو مطلوب أيضاً «لأفتح»، فهو من باب التنازع «ومع» متعلق بمجد وكذلك «يُما»<sup>(٢)</sup>، وهى موصولة وصلتها «أفْتَتِيحَا»، «وبهْتَرِي» متعلق بـ «أفْتَتِيحَا»<sup>(٣)</sup> [ثم]<sup>(٤)</sup> مثل<sup>(٥)</sup> بقوله: «كَاضَطَفَيَّ»، فنقول: اضْطَفَى اضْطِطَاءً، ومثله<sup>(٦)</sup>: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واشْتَخَرَجَ اشْتِخَرَجًا، واقتَدَرَ اقتِدَارًا. ثم قال:

(ص) ... وَضُمَّ مَا \* يَزِيغُ فِي أَنْتَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(ش) يعنى أن مصدر «تَمَلَّلَ» يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرًا. نحو: تَلَمَّلَمَ تَلَمَّلَمًا، ومثله: تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا، وَتَنَفَّسَ تَنَفَّسًا. و«ضُمَّ» فعل أمر، و«مَا» مفعول به وهو موصول وصلته يَزِيغُ، ويحتمل أن يكون «ضُمَّ» فعلاً ماضياً<sup>(٧)</sup> مبنياً للمفعول، و«ما» مفعول لم يُسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

(ص) فِغْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَةٍ<sup>(٨)</sup> \* ...

(ش) يعنى أن «فَعْلَلٌ» يأتى مصدره على «فِغْلَالٌ» وعلى «فَعْلَلَةٌ»، نحو: دَخَّرَجَ دَخَّرَاجًا / وَدَخَّرَجَةً، وفُهِمَ منه أن مصدر الملحق بفَعْلَلٍ كمصدر فَعْلَلٍ نحو: جَلَبَبَ وَخَوْقَلْ، فنقول: جَلَبَبَ جَلَبَبًا وَجَلَبَبَةً، وَخَوْقَلْ خِيقَالًا وَخَوْقَلَةً، إلا أن المقيس<sup>(٩)</sup> منهما فَعْلَلَةٌ دون «فِغْلَالٍ»، وقد نبه على ذلك بقوله:

(١) فى ز «موصولة».

(٢) فى الأصل «من ما».

(٣) فى الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «بافتح».

والمثبت أدق كما فى ز، والألفية.

(٤) [ثم] تكملة من ش، هـ، ط، ك، ت.

(٥) فى ش «قال».

(٦) «مثله» ساقطة من ط.

(٧) «ماضياً» ساقطة من ز.

(٨) هذا الشطر ساقط من ش، وذكر بدله الشطر الثانى، وهو:

«وأجعل مقيساً ثانياً لا أولاً».

(٩) «المقيس» ساقطة من ط.

(ص) ... \* وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

(ش) وجعلهما فى التسهيل<sup>(١)</sup> مقيسين معاً. و«فَعْلَالٌ» مبتدأ، «وَفَعْلَلَةٌ» معطوف عليه، والخبر<sup>(٢)</sup> «لِفَعْلَلًا»، و«ثَانِيًا» مفعول أول باجعل، «وَمَقِيْسًا» مفعول ثان، «وَلَا» عاطفة «أَوَّلًا» على «ثَانِيًا»<sup>(٣)</sup>. ثم قال:  
(ص) لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «فَاعِلٌ» له مصدران وهما «الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ»، نحو: قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً. «والْفِعَالُ» مبتدأ، «وَالْمُفَاعَلَةُ» معطوف عليه، والخبر فى المجرور قبله<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) ... \* وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ<sup>(٥)</sup> عَادَلَهُ

(ش) يعنى أَنَّ ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له، وما جاء من ذلك قول الراجز:

١٣٢ - تَأْتَتْ تُنْزَى دَلُوْهَا تُنْزَى<sup>(٦)</sup>

كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيْجًا

وقياس مصدر «نَزَى» نَزْيَةٌ مثل زَكَّى نَزَكِيَّة، ومن ذلك أيضاً كِدَابَتْ فى

(١) انظر التسهيل ٢٠٦.

(٢) «والخبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «عطفت أولاً على ثانيا» فى هـ، ظ، ز، ت «عطفت أولاً على ثان»

فى ك «عاطفة عطفت أولاً على ثانياً» و«عبارتها هنا أوضح وأكمل».

(٤) «قبله» ساقطة من ت.

(٥) فى الأصل «ومن السماع» تحريف.

(٦) نسب الأستاذ عبد السلام هارون البيت الأول إلى ابن ميادة، واعتبره ابن مالك من الضرورات.

وورد بلا نسبة فى اللسان «نراء» والخصائص انظر التسهيل ٢٠٦، ومعجم شواهد العربية ٥٥٩:٢،

وشرح المفصل ٥٨:٦، والمقرب ١٣٤:٢، وشرح التصريح ٧٦:٢، وشرح الأشموني ٣٠٧:٢.

تنزى: تحرك دلوها.

شهلة: العجوز، وخصَّ الشهلة بالذكر؛ لأنها أضعفت من الشابة.

مصدر كَذَّب وقياسه تَكْذِيب<sup>(١)</sup>. «وَعَزَّيْ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها مر  
«وَالسَّمَاعُ» مبتدأ، «وَعَادَلَهُ»<sup>(٢)</sup> فى موضع الخبر<sup>(٣)</sup>، والجملة خبر المبتدأ الأول.  
ثم قال:

(ص) وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةٍ / \* وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ<sup>(٤)</sup> كَجَلْسَةٍ

١٤٦  
١

(ش) يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر<sup>(٥)</sup> الثلاثى أتيت  
«بِفَعْلَةٍ»<sup>(٦)</sup> بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَلَسَ جَلْسَةً، وَضَرَبَ ضَرْبَةً.

وإذا أردت الهيئة أتيت «بِفَعْلَةٍ» بكسر<sup>(٧)</sup> الفاء نحو: جَلَسَ جَلْسَةً  
حَسَنَةً<sup>(٨)</sup>، وقد يكون بناء المصدر على «فَعْلَةٍ» كزَحَمَةٍ، وعلى فَعْلَةٍ كدِرْزَةٍ،  
فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقريئة تدل على  
ذلك. ثم قال:

(ص) فِى عَزَّيْ ذِى الثَّلَاثِ بِأَلَا مَرَّةٍ \* ...

(ش) يعنى أن مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره<sup>(٩)</sup>  
القياسى فتقول فى نحو<sup>(١٠)</sup> أَكْرَمَهُ إِكْرَامًا. إذا أردت المرة إِكْرَامَةً<sup>(١١)</sup> وفى

(١) فى ش، ز، ط، ك «تَكْذِيبًا».

(٢) فى الأصل «وعامله» تحريف. وما أثبت من الألفية وبقية النسخ.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «خبره».

(٤) فى الأصل «كهَيْئَةٍ» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ك «مصدر الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «بفعل» تحريف.

(٧) «بكسر الفاء» ساقط من ك.

وفى ش زيادة «بكسر الفاء وسكون العين» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٨) «حسنه» ساقطة من ت.

(٩) فى ط «بمصدره».

(١٠) «نحو» ساقطة من ط.

(١١) فى ط «كرامة» تحريف.

نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا<sup>(١)</sup> انْطِلَاقَةً، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، واشْتَعَاذَ اشْتِعَاذَةً، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زَكَّاهُ<sup>(٢)</sup> تَزْكِيَةً وَاحِدَةً، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه<sup>(٣)</sup> الشذوذ. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحِفْزَةِ

(ش) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فعلة<sup>(٤)</sup> فى مصدر غير<sup>(٥)</sup> الثلاثى كقولهم: «الحِفْزَةُ» وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الحمار، ومثله الهيئة من اعْتَمَ<sup>(٦)</sup> «والقِمَصَةُ» من تَقَمَّصَ، «والْيَقْبَةُ» من انْتَقَبَ<sup>(٧)</sup>. «والمَرْءَةُ» مبتدأ، والخبر فى قوله «بِالثَّاءِ»، وإنما حذف التاء<sup>(٨)</sup> فى الثلاثى، لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: فى غير الفعل صاحب الثلاث<sup>(٩)</sup> الأحرف، «وفى الثلاث<sup>(١٠)</sup>» متعلق بالاستقرار العامل / فى الخبر، أو فى موضع الحال من ١٤٦  
١  
الفاعل بالاستقرار.

(١) «انْطَلَقًا» ساقطة من ط.

(٢) فى هـ «زَكَّى» وفى ز «زَكَّاهُ».

(٣) فى ك «إلا شذوذاً».

(٤) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٥) «غير» ساقطة من ت.

(٦) اعْتَمَ، وتَقَمَّصَ إذا لبس العمامة - وهى لباس للرأس - يقال: تحشَّصَ العِمَّةُ: أى التَّقَشُّصُ.

(٧) فى ز «انتقب».

التقبية: إذا غطت المرأة وجهها بالنقاب.

(٨) فى ك «حذفت التاء من».

(٩) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «الثلاث» تحريف وفى ط «الثلاثى» تحريف.

(١٠) فى ش «وفى غير متعلق» والثلاث ساقطة. وفى ك «والثلاث وفى غير متعلق» وكان الأولى أن يقول «وفى غير» متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر، وغير مضاف، وذى مضاف إليه، وذى مضاف، والثلاث مضاف إليه.

## (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين<sup>(١)</sup>)

### والصفات المشبهات<sup>(٢)</sup> بها (

(ش) الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي. فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين<sup>(٣)</sup>، ومكسور العين [متعدياً]<sup>(٤)</sup>، فهذا<sup>(٥)</sup> هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازماً، وهو القسم الثالث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) كَفَاعِلٍ صُغِيَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفَعَا

(ش) المراد بقوله «كفَاعِلٍ» هذا<sup>(٦)</sup> الوزن الذي على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل<sup>(٧)</sup> الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل «كضَارِب» أو على غيره كمكْرَه<sup>(٨)</sup> ومُتَخَرِّج، وشمل قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» جميع أنواع الفعل الثلاثي<sup>(٩)</sup>، ثم أخرج «فَعِل» اللازم «وفَعْل» ولا يكون إلا لازماً بقوله:

(١) والمفعولين» تكلمة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في الأصل «والمشبهات».

ولم ي، هـ، ظ، والمشبهات».

(٣) في ش، هـ، «مفتوح العين لازماً ومتعدياً» الزيادة هنا لازمة.

(٤) «متعدياً» تكلمة من ش.

(٥) في ش ووهذا».

(٦) في ز «هو هذا».

(٧) واسم الفاعل» ساقط من ك، ت.

(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كمكْرَه».

(٩) «الثلاثي» ساقطة من ظ، ت.

(ص) وَهُوَ قَلِيلٌ لِّى فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ \* غَيْرُ مُعَدَّى ...

(ش) وهو ضمير عائذ على «فَاعِلٍ» فى البيت قبله، يعنى: أن فاعلا قليل فى اسم الفاعل من «فَعُلَ» المضموم العين<sup>(١)</sup> «وَفَعِلَ» المكسور العين اللازم نحو: فَرَّةُ الْعَبْدُ فَهُوَ قَارُهُ وَسَلِيمٌ فَوْ سَالِمٍ. وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين / من الثلاثى، وهو ثلاثة أنواع:

١٤٧  
١

- مفتوح العين متعد نحو: ضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ.

- وغير متعد نحو: قَعَدَ فَهُوَ قَاعِدٌ.

- ومكسور العين متعد نحو: شَرَبَ فَهُوَ شَارِبٌ.

«وَأَسَمَ فَاعِلِي» مفعول بصغ، «وَكَفَاعِلِي، وَإِذَا» متعلقان به، والظاهر أن «يَكُونُ» تامة بمعنى يوجد، «وَمِنْ ذِي» متعلق بها، «وَعَدَا» يحتمل أن يكون من عَدَوْتُ الصَّبِيءَ بِاللَّيْنِ، أى رَبَّيْتُهُ بِهِ. فيكون متعديا، ويحتمل أن يكون بمعنى عَدَا الماء أى سال فيكون لازما، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بقليل، شاذ، ولذلك قال بعد، «بَلْ قِيَاسُهُ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ» مبتدأ وخبر: «وفى» متعلق بقليل، «وَعَيْرُ مُعَدَّى» حال من فَعِلَ<sup>(٣)</sup> الأخير. ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال:

(ص) ... \* بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ

وَأَفْعَلْ فَعْلَانُ ... \*

(ش) فذكر لاسم الفاعل من «فَعِلَ» اللازم ثلاثة أوزان «فَعِلَ» وَأَفْعَلْ

<sup>(١)</sup> «العين» ساقطة من ظ.

<sup>(٢)</sup> فى ش «قال بل بعد قياسه بعد» تركيب مضطرب.

فى هـ، ز، ك «بعد قياسه بعد» وسقطت «بل».

<sup>(٣)</sup> «من فعل» ساقط من ش.



وَفَعْلَانٌ»، وتحوّز في إطلاق اسم الفاعل عليها<sup>(١)</sup>، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص<sup>(٢)</sup> بمعنى في الفعل يقتضيه نكته على ذلك بالمثل<sup>(٣)</sup> فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) ... نَحْوُ أَشْرٍ \* وَنَحْوُ صَدَيَّانٍ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

(ش) «فَفَعِلٌ» للأعراض: نحو: فَرِحَ فهو فَرِيحٌ، وَأَشِيرَ فهو أَشِيرٌ. «وَفَعْلَانٌ» للامتلاء وحرارة البطن: نحو / غَرَّتْ<sup>(٥)</sup> فهو غَرَوَاتَانِ، وَصَدَيٌّ<sup>(٦)</sup> فهو صَدَيَّانِ. ١٤٧  
«وَأَفْعَلٌ» للخلق والألوان، نحو حَيَّرَ فهو أَحْمَرٌ، وَجَهَّرَ فهو أَجْهَرٌ، ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

(ص) وَقَعْلٌ أَوْلى وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ \* كَالْفُشْحِ وَالْجَوِيلِ وَالْفُعْلُ مَحْمُلٌ<sup>(٧)</sup>

(ش) يعنى أَنَّ الْأَوْلى «يَفْعُلُ» المضموم العين «فَعْلٌ» نحو: سَهْلٌ فهو سَهْلٌ، وَضَحٌّ فهو ضَحٌّ، «وَفَعِيلٌ»<sup>(٨)</sup> نحو: ظَوَّفَ فهو ظَرِيفٌ، وَجَمَلٌ فهو جَمِيلٌ، وَفُهْمٌ: من قوله: «أَوْلى» أَنَّ اسم الفاعل منه يأتى على غير<sup>(٩)</sup> الوزنين المذكورين وهو المنبى عليه بقوله:

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عليهما».

والمنبى من الأصل.

(٢) في ز «مختصاً».

(٣) في هـ «في المثل».

(٤) «وقال» ساقطة من ت.

(٥) الْغَرَّتْ: شدة الجوع، وَغَرَّتْ بالكسر، يَغْرُثُ غَرَاً فهو غَرِيثٌ وَغَرَوَاتَانِ. والجمع غَرَوَى وَغَرَاىَ، وَغَرَاتٌ وَغَرَوَةٌ جَوْعُهُ اللسان «غَرَّتْ».

(٦) الصَّدَى: شِدَّةُ العطش. صَدَيٌّ يَصْدَى صَدًى فهو صَدٍ وَصَادٍ وَصَدَيَّانِ، والألنى صَدَيَّانِ، والجمع صَدَاءٌ.

ورجل يَصْدَأُ كثير العطش، والصَّوَادَى النخل التي لا تشرب الماء. اللسان «صدى».

(٧) في الأصل «يكمل» وما أثبت أولى وقد ورد في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز «أو فعيل».

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(ص) وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَقَعْلٌ<sup>(١)</sup> \* ...

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل «من فَعَلَ» المضموم العين قد يأتى على وزن «أَفْعَلٌ» نحو: حَرْشٌ فهو أَحْرَشٌ، وعلى وزن «فَعَلَ» نحو بَطَلٌ فهو بَطَلٌ، وحَشَنٌ فهو حَشَنٌ، وفُهِمٌ من تنصيصه على القلة فى أَفْعَلٌ وَقَعْلٌ أَنَّ الوزنين السابقين كثيران «وقياسُهُ» مبتدأ، وخبره «فَعِلٌ»، وَأَفْعَلٌ معطوف عليه وكذلك «فَعْلَانٌ»، على حذف العاطف، «وَأَفْعَلٌ» مبتدأ، و«قَلِيلٌ» خبره، «وفيه» متعلق بقليل، «وَقَعْلٌ» معطوف على أَفْعَل. ثم قال:

(ص) ... \* وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

(ش) يعنى أنَّ «فَعْلٌ» المفتوح<sup>(٢)</sup> العين قد يأتى اسم فاعله<sup>(٣)</sup> على وزن غير فاعل<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر الوزن الذى يأتى غير فاعل<sup>(٥)</sup>، ففُهِمَ منه أنه غير / ١٤٨  
مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك طَابَ فهو طَكِيبٌ، وَسَاخَ فهو شَيْخٌ، وَسَابَ فهو أَشْيَبٌ، وَعَفَ فهو عَفِيفٌ، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ يَغْنَى»: التقليل<sup>(٦)</sup>. «ويَسْوَى» متعلق بِيَغْنَى، «وَفَعْلٌ» فاعل بيغنى. ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال:

(ص) وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ \* مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ  
مَغْ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا \* وَضَمَّ يَمِيمٍ رَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(ش) أتى مع هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهو

(١) فى الأصل «أو فعل» تحريف.

(٢) فى الأصل «الفتوح» تحريف.

(٣) فى ز «فاعل».

(٤) فى ش، ك «على غير وزن فاعل». تقديم وتأخير.

(٥) فى ش، هـ، ز، ك «بأتى على غير فاعل» بأتى مكررة وفى ظ «بأتى على فاعل» بأتى مكررة.

(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «والتعليل».

واللمبت أدق ذ «قد» هنا تفيد التقليل لا التعليل.

أنه<sup>(١)</sup> إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً<sup>(٢)</sup> زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي، الرباعي الأصول كَيْدَخِرْج<sup>(٣)</sup>، والرباعي المزيد كَيْخَرْجُج<sup>(٤)</sup>، والثلاثي المزيد كَيْنَطْلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ، فتقول في اسم الفاعل من دَخِرْج: مُدَخِرْج، ومن اخْرَجْتُمْ مُخْرَجُجُمْ، ومن اُنْطَلَقَ مُنْطَلِقُ، ومن اسْتَخْرِجَ مُسْتَخْرِج. ومعنى<sup>(٥)</sup> قوله: مَغ كَسِرَ مَثَلُ الْأَخِيرِ<sup>(٦)</sup>، يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو: يَتَدَخِرْج فتقول: مُتَدَخِرْج، وفهم من قوله: «مُطْلَقاً» أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع / يكسر فى اسم الفاعل، ١٤٨ فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: مُنْطَلِق فى يُنْطَلِق. «وزنة المضارع» مبتدأ، وهو على حذف مضباف، «واسم فاعلي» خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون «اسم فاعلي» مبتدأ، «وزنة» خبر مقدم، «ومن غير» متعلق بزنة، «ومغ» فى موضع الحال من المضارع «ومُطْلَقاً» حال من كسر، «وَضَمَّ» معطوف على «كَسِرَ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ لَفَحْتَ بِنَاءَ مَا كَانَ الْكَسْرُ • صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَيْبِلِ الْمُنْتَظَرِ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الذى قبل الآخر<sup>(٧)</sup> فى اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار اسم مفعول، فتقول فى اسم الفاعل من دَخِرْج: [مُدَخِرْج]<sup>(٨)</sup>، وفى اسم المفعول: مُدَخِرْج، وفى اسم الفاعل من اُنْظَرْ: اُنْظَرْج.

(١) وأنه ساقط من ظ.

(٢) فى ت «فيماء» تحريف.

(٣) فى ظ، ت «كدخرج» تحريف.

(٤) فى ت «كيخرج» تحريف.

(٥) فى الأصل «ومغ» تحريف.

(٦) فى ش «الأخير مطلقاً» أكمل عبارة الألفية. والتكلمة هنا غير لازمة، حيث ذكرها بعد.

(٧) فى ش، ظ، ك «الأخير».

(٨) «مدخرج» تكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

مُنْتَظَر، وفي اسم المفعول: مُنْتَظَرٌ وقد تبرح بذلك<sup>(١)</sup> المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به<sup>(٢)</sup> «وَأِنْ فَتَحْتَ» شرط والضمير في «منه» يعود<sup>(٣)</sup> على اسم الفاعل «ويثنه» متعلق بفتحت، «وما» مفعول بفتحت، وهي موصولة وصلتها «كان»، «وَأَنْكَسَرَ» في موضع خبر كان، وصار جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَلِيَّ اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِ اطرُدْ • زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

(ش) يعني أنَّ اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول، وقوله: «كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ» أي كالمفعول الآتي<sup>(٤)</sup> من قصد وهو مَقْصُودٌ، ومثله مَضْرُوبٌ / مِنْ ضَرْبٍ، وَمَدْعُورٌ وَمَرْضِيٌّ<sup>(٥)</sup>، وأصل مرضي مرضي<sup>(٦)</sup>. ١٤٩ أ  
(وزنة): فاعل «باطرد»<sup>(٧)</sup>، وفي اسم<sup>(٨)</sup> متعلق باطرُد. ثم قال:

(ص) وَتَابَ ثَلَاثًا [عَلَّ]<sup>(٩)</sup> ذُو لَيْلٍ • نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَوْ ثَلَاثِي كَحِيلٍ

(ش) يعني أنَّ صاحب هذا الوزن الذي هو «فَعِيل» ناب عن مفعول، نحو: قَتِيلٌ بمعنى مقتول، أو<sup>(١٠)</sup> جريح بمعنى مَجْرُوح، وهو كثير، ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس<sup>(١١)</sup>، وفهم من تمثيله: «بَثَلَاثَةِ وَفَتَى» أن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «بذكر اسم» وعبارتها أكمل.

(٢) في الأصل، هـ، ز «بها».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عائده».

(٤) في الأصل، هـ «التي» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «زيادة» ومرضى وأصل مدعو مدعوو والزيادة هنا لازمة.

(٦) في ط «مرضو»، وفي ت «مرضو».

(٧) في ط «بالطرده» تصحيح.

(٨) في ز «وفي اسم مفعول».

(٩) «عنه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(١٠) في ش، ز، ط، ك، ت «وجريح».

(١١) في ش «وقيل مقيس» وفي ز، ك، ت «قيل يقاس عليه».

قال ابن مالك في التسهيل ١٣٨ «بناء اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول، ومن غيره على زنة اسم

ففعيلاً المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ<sup>(١)</sup> واحد: فتى كحيل  
وفتاة كحيل<sup>(٢)</sup>. «وذو» فاعل بناب، «ونقلاً» مصدر فى موضع الحال من  
«ذو».

---

= فاعله مفتوحاً ما قبل آخره، وينوب فى الدلالة لا العمل على مفعول بقلة يُفعل ويُفعل ويُفعل وبكثرة ف  
يُفعل، وليس مقيساً خلافاً لبعضهم.  
(١) فى هـ «هوزن».  
(٢) «وفتاة كحيل» ساقط من ظ.

## ( الصفة المشبهة باسم الفاعل )<sup>(١)</sup>

(ش) ما صيغ لغير تفصيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ \* مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل<sup>(٢)</sup> يستحسن<sup>(٣)</sup> أن يجر بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه، وذلك لا يصح<sup>(٤)</sup> فى اسم / الفاعل، وفهم من قوله: «استُخْسِنَ» أن ذلك موجود فى اسم الفاعل؛ إلا أنه غير مستحسن نحو: كَاتِبُ الْأَب. وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوازه<sup>(٥)</sup> وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى<sup>(٦)</sup>. «وصِفَةٌ مبتدأ، «واستُخْسِنَ» صفتها، «وجرٌّ» مرفوع باستحسن، «ومَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وبها» متعلق بجر، والمُشَبَّهَةُ<sup>(٧)</sup> خبر المبتدأ، «واسمُ الْفَاعِلِ» يجوز ضبطه

(١) «الصفة المشبهة باسم الفاعل» مكررة من هـ، ز، ط، ت فى أول السطر «وزيادتها لا لزوم لها».

(٢) «باسم الفاعل» ساقط من ش.

(٣) فى ت «استحسن».

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «لا يصلح».

(٥) قال ابن هشام «وتجوز أن يقال زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تُشَدَّ الكتابة إليه إلا بمجرد بعيد».

أوضح المسالك ٢: ٢٦٩.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ١٠٥٦، وشرح ابن الناطم ٤٤٤.

(٦) فى ك «ما سيأتى» وهى أدق.

(٧) فى الأصل، ظ «ومشبهة» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ. فى ش، ك «والمشبه».

بالفتح<sup>(١)</sup> على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المُشَبَّهَة» مبتدأ، «وصفة» خبره. ثم قال:

(ص) وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِجَاوِزٍ \* كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(ش) يعنى أَنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت<sup>(٢)</sup> اسم الفاعل [فإن اسم الفاعل]<sup>(٣)</sup> يصاغ من اللازم والمتعدى، ويكون للحال والاستقبال والمضى، ثم أتى بمثالين وهما «طاهر»<sup>(٤)</sup> و«جميل»<sup>(٥)</sup>، وطاهر مصوغ من «طَهَّرَ» وهو لازم، والمراد به الحال، وجميل وهو مصوغ من جَمَّلَ<sup>(٦)</sup> وهو أيضاً لازم<sup>(٧)</sup>

ويراد<sup>(٨)</sup> به الحال، وفُهم من تمثيله بالوصفين / أَنَّ الصفة المشبهة تكون<sup>١٥٠</sup> جارية فيما ذكر<sup>(٩)</sup> على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف «كطاهر» فإنه جار فيما ذكر على «يَطْهَرُ»، وغير جارية عليه «كجميل» فإنه غير جار على «يَجْمَلُ»، «وَصَوْغُهَا» مبتدأ، «وَمِنْ لَازِمٍ لِجَاوِزٍ» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام<sup>(١٠)</sup> عليه وتقديره واجب.

(١) فى ك «يجوز ضبط اسم الفاعل بالفتح» تقدم وتأخير.

(٢) فى الأصل «خالفة».

(٣) «فإن اسم الفاعل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) فى الأصل «طاهر».

(٥) فى الأصل «وطاهر مصوغ من طهر».

فى ش، هـ، ط، ك، ت «فظاهر مصوغ من طهر».

وفى ز «وهو مصوغ من طهر».

والمثال المثبت من الألفية.

(٦) فى ت «يجمل».

(٧) «لازم» ساقطة من ت.

(٨) فى ك، ت «والمراد».

(٩) «فما ذكر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٠) فى ت «الكلم».

ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما<sup>(١)</sup> خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

(ص) وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى \* لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

(ش) يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المُعْدَى فنقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الرَّجُلِ، كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ الرَّجُلَ.

والمراد بالمُعْدَى، المُعْدَى إلى مفعول<sup>(٢)</sup> واحد.

وفُهم من قوله: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ» أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال<sup>(٣)</sup>؛ لأنه نص على أنها<sup>(٤)</sup> لا تكون إلا للحال بقوله: «لِحَاضِرٍ»، وَعَمَلُ مبتدأ، وَقَاعِلِ<sup>(٥)</sup> مضاف / إلى المُعْدَى وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى «وَلَهَا» فى موضع خبر عمل، «وَعَلَى الْحَدِّ»<sup>(٦)</sup> متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر<sup>(٧)</sup>، وحاصله أن الصفة<sup>(٨)</sup> تعمل على اسم الفاعل<sup>(٩)</sup> المُتَعْدَى إلى واحد، فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف

(١) فى ش «أو أحدهما».

(٢) «مفعول» ساقطة من ش.

(٣) فى هـ، ظ، ت «أو الاستقبال».

(٤) فى الأصل، ش «أنه» وما أثبت من بقية النسخ أولى؛ لأن الهاء تعود على الصفة المشبهة.

(٥) فى هـ، ز، ك «واسم فاعل» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «وعلى الحد» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة.

(٨) به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر.

(٩) فى ش «الصفة المشبهة» وعبارتها أكمل.

(١٠) «الفاعل» ساقطة من ت.



منصوب اسم الفاعل فى أمرين، وقد أشار إليهما فقال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَسَبِقَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ<sup>(٢)</sup> \* وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

(ش) يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين:

الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فنقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الرَّجُلَةِ.

ولا يجوز زَيْدُ الرَّجُلَةِ حَسَنٌ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز أن تقول<sup>(٣)</sup>:  
زَيْدُ الرَّجُلِ ضَارِبٌ. وهو المنبه عليه بقوله: «وَسَبِقَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ»<sup>(٤)</sup>.

الثانى: أن<sup>(٥)</sup> لا يكون إِلا سَبَبِيَّةً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم<sup>(٦)</sup>  
الفاعل فإنه يكون سَبَبِيَّةً نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وأجنبيا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ  
عَمْرًا.

وهو المنبه عليه بقوله: «وَكُونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ». «وَسَبِقَ» مبتدأ وهو مصدر  
مضاف إلى الفاعل، و«مَا» موصولة وصلتها «تعمل فيه»، والضمير العائد على  
الموصول / المحرور «بفعل»، و«مُجْتَنَّبٌ» فى موضع خبر المبتدأ، «وَكُونُهُ» مبتدأ<sup>(٧)</sup>  
و«ذَا» خبر الكون، وهو مضاف إلى «سَبَبِيَّةٍ»<sup>(٨)</sup>، و«وَجَبَ» خبره. ثم قال:  
(ص) فَارْفَعِ بِهَا وَالصَّبَّ وَجُزِّعْ أَلْ \* وَذَوْنَ أَلْ مَضْحُوبِ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ  
بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... \*

(١) فى ش، زه، ط، ك، ت «بقوله».

(٢) فى الأصل «تجنب» وفى ت «يجنب» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) «أن تقول» ساقط من ش.

(٤) فى الأصل، ش، زه، ك «يجنب».

ما بعد «ضارب» إلى هنا ساقط من ت.

(٥) فى الأصل، ك، «أن» وما أثبت أدق.

(٦) فى ز «الاسم» تحريف.

(٧) فى الأصل، ط، ت «اسمه».

(ش) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه<sup>(١)</sup> بالمفعول به<sup>(٢)</sup> والجر بها على الإضافة. وقوله: «مَعَ أَلْ» أى مع كون الصفة مصحوبة «لَأَنَّ»<sup>(٣)</sup>، «وَدُونَ أَلْ»، أى مجردة من أَل «مَضْحُوبٌ أَلْ»<sup>(٤)</sup>. أى المعمول للصفة، «وما اتصل» [أى وما اتصل]<sup>(٥)</sup> من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه «مُضَافًا» لما بعده، «أَوْ مُجَرَّدًا»: يعنى من «أَل» والإضافة، فحاصله أن الصفة<sup>(٦)</sup> مقرونة «بأَل» ومجردة منها، «ومعمولها»<sup>(٧)</sup> [له]<sup>(٨)</sup> ثلاثة أحوال: اقتران «بأَل»، وإضافة، وتجرّد، فالمقرون «بأَل» نوع واحد نحو: الرَّجُلُ<sup>(٩)</sup> والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وَجْهُهُ<sup>(١٠)</sup>.

الثانى: مضاف إلى مضاف إلى ضميره. نحو: حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ.

الثالث: مضاف إلى المَعْرُوف<sup>(١١)</sup> «بأَل» نحو: وَجْهُ الْأَبِ.

الرابع: مضاف إلى مجرد. نحو: وَجْهُ أَبِي.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف

نحو: بِجَمِيلَةِ أَنْفِهِ مِنْ قَوْلِكَ<sup>(١٢)</sup>: مَرَزْتُ بِأَمْرًا<sup>(١٣)</sup> حَسَنٌ وَجْهُ

(١) فى ز، ت «التشبيه».

(٢) فى ظ «المفعولية».

(٣) فى الأصل «لأجل» تحريف.

(٤) «أَل» ساقطة من ت.

(٥) «أى وما اتصل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك.

(٦) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الصفة لها حالان» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ك «ولمعملها» وفى ت «ومعمول».

(٨) «وله» تكملة من ه، ز، ظ، ك.

(٩) فى ه، ز، ظ، ك «الحسن الوجه» والمثال هنا أوضح وأكمل.

(١٠) فى ش، ه، ز، ك «حَسَنٌ وَجْهَهُ» المثال هنا أوضح وأكمل.

(١١) فى الأصل، ز، ك «المعرفة» تحريف.

(١٢) فى ز «قوله».

(١٣) فى الأصل «بأمره» تحريف.

جَارِيَتِهَا جَمِيلَةً أَثْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

السادس: / مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل

١٥١  
ب

خَالِهَا. من قولك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْنَةِ جَمِيلَ خَالِهَا.

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطَّبِيبُ<sup>(٢)</sup> كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُرُزُّ.

من قوله:

١٣٣ - فَمَجَّهْتُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً \* وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُرُزُّ<sup>(٣)</sup>

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه<sup>(٤)</sup> نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا حَلِيدِي سَيِّئًا

رُفُوحٌ يَطْعَنُ بِهِ.

والمجرد من الإضافة «وأل» يشمل ثلاثة أنواع:

- الموصول: نحو قوله:

١٣٤ - أَبْيِلَاتُ أَبْدَانٍ وَفَاقُ خُصُوفِهَا \* وَلَيَرَاكَ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ<sup>(٥)</sup>

- والموصوف: نحو: بَحْمًا نَوَالٌ أَعْدَهُ، من قوله:

(١) في ش، هـ زيادة «جميلة أنفه فأثنه» وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة.

ولعلها زيادة من تعليقات الحاشية ودخلت المتن من قارئ للنسخة أو سهواً من الناسخ. إلا أنها زيادة لازمة لأنها توضيح للمثال.

(٢) «الطبيب» ساقط من ز.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٢٢١:١. وشرح الرمادي ٥٠:٢. وشرح الشواهد للمعنى ٦:٣. وشرح التصريح ٨٥:٢.

روى صدر البيت في الأصل، ش، ك «فمَجَّهْتُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً»

فمَجَّهْتُهَا: عَجَتِ النَّاظَةُ إِذَا عَطَفَتْ رَأْسَهَا بِالزَّامِ.

الثالث: الالتياف الاختلاط، يقول: إن أزرهم لا تلتف إلا على أجساد طاهرة.

(٤) «يشبهه» غير واضحة في الأصل، وفي ظ «لشبهه».

(٥) نسب الشاهد لعمربن أبي ربيعة في شرح الشواهد للمعنى ٦:٣. وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في:

شرح الرمادي ٥١:٣. وشرح التصريح ٨٦:٢.

١٣٥ - أَرُوْهُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ • لِيْن أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْزَمَةُ الدَّهْرِ<sup>(١)</sup>

وغيرهما نحو: مَرَزْتُ يَرْجُلِي حَسَنَ وَجْهِ.

فالصفة<sup>(٢)</sup> لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا<sup>(٣)</sup> عشرة حالة كما تقدم، فهو من ضَرْبِ اثنا عشر في ستة بائنتين<sup>(٤)</sup>

وسبعين وقد ذكر «المرادى» هذه الأوجه<sup>(٥)</sup> كلها وقال إنها من ضرب

أحد<sup>(٦)</sup> عشر في ستة والمجموع ست وستون مسألة<sup>(٧)</sup>، والصواب أنها

اثنتان<sup>(٨)</sup> وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها<sup>(٩)</sup> على ترتيب النظم

وهو هذا<sup>(١٠)</sup>: ./

١٥٢  
١

(١) لم أعر على قائله، وقد ورد في أغلب كتب النحو غير معزو.

(٢) انظر شرح المرادى ٥١:٣، وشرح الشواهد للبعنى ٦:٣ وشرح التصريح ٨٦:٢.

(٣) فى هـ ، ز ، ط ، ت «تُرور أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ».

(٤) فى ط «والصفة».

(٥) فى ش «الثنى عشر حالاً» تحريف.

(٦) وفى ز ، ط «الثنى عشر حالة» تحريف.

(٧) وفى هـ «الثنى عشر حالة» تحريف.

(٨) فى ش ، هـ ، ز ، ط ، ت ، ك «بائنتين» تحريف.

(٩) فى ش «الوجه».

(١٠) فى هـ «أحدى».

(١١) انظر شرح المرادى ٥٢:٢، وشرح التصريح ٨٦:٢.

(١٢) فى ش ، ط ، ك «اثنان» تحريف.

(١٣) «يجمعها» ساقطة من ش.

(١٤) «وهو هذا» ساقط من هـ ، ت. وفى ش (وهذه صفة الجدول) وفى ك زيادة.

(١٥) وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها على ترتيب النظم (وهو هذا).

هو الجدول لبعض الحذاق للصفة المشبهة. اسم الفاعل وجهان جاربان فى المسائل.

السَّوْجَةُ وَجْهٌ وَجْهُهُ الْآبُ وَجْهٌ غُلَايِيهِ كَكَا وَجْهٌ آبُ

كَجِيْنٌ يُجِيْدُ أَحَدَ الْوُضْعَيْنِ إِوْاجِدٌ ثُرْدَةٌ ذَوْنٌ مَسِيْنٌ

وَتَضْرِبُ السَّنَةَ فِى الْإِثْنَيْنِ تَبْلُغُ عَشْرًا يَمَا كَسَى وَالثَّنَيْنِ

تَرْكُضُ أَوْ تَنْصِبُ أَوْ تَجْرُ إِلَّا وَجْهًا كَسَى فِىهَا جَرُ

وَفَى وَجْهٌ وَجْهُهُ وَجْهٌ آبُ وَجْهٌ غُلَايِيهِ لِكُلِّ عَذَقِ

تَهْمَا تَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذِى أَلْ وَأَلْقَتْ قَيْلَكَ يَكُ وَتَلَاثُونَ أَلْقَهَتْ

الزيادة هنا من تعليقات الحاشية لقارىء النسخة، ودخلت المتن سهواً من الناسخ.

مع ال

جدول	فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
عن	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
الصفة	الْوَجْهُ	الْوَجْهَ	الْوَجْهَ
المشبهة	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
مصحوب	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ
ال	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ الْآبِ	وَجْهَ الْآبِ	وَجْهَ الْآبِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ أَبِي	وَجْهَ أَبِي	وَجْهَ أَبِي
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	أَنْفَهُ	أَنْفَهُ	أَنْفَهُ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	تَحَالَهَا	تَحَالَهَا	تَحَالَهَا
	الحَسَنُ كُلُّ	الحَسَنُ كُلُّ	الحَسَنُ كُلُّ
	ما تحت نِقَابِهِ	ما تحت نِقَابِهِ	ما تحت نِقَابِهِ
	الحَسَنُ سِنَانُ	الحَسَنُ سِنَانُ	الحَسَنُ سِنَانُ
	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ
	الحَسَنُ مَا	الحَسَنُ مَا	الحَسَنُ مَا
	تحت نِقَابِهِ	تحت نِقَابِهِ	تحت نِقَابِهِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	تَوَالٍ أَعْدَهُ	تَوَالٍ أَعْدَهُ	تَوَالٍ أَعْدَهُ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ <sup>(١)</sup>	الحَسَنُ
	وَجْهَ	وَجْهًا	وَجْهَ

\* في ت ورد المثلان الآتيان: من قولك مررت برجل جميل وجهه جاريتة حسنة أنفه من قولك مررت  
برجل جميل الوجنة حسن خالها.

(١) في ز، ك «الحسن وجهاء» وهو الصواب

و دون ال

فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
الوجهُ	الوجهُ	الوجهُ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
وَجْهَهُ	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
وَجْهَ آيِهِ	وَجْهَ آيِهِ	وَجْهَ آيِهِ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
وَجْهَ الْأَبِ	وَجْهَ الْأَبِ	وَجْهَ الْأَبِ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
وَجْهَ أَبِ	وَجْهَ أَبِ	وَجْهَ أَبِ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
أَلْفَهُ	أَلْفَهُ	أَلْفَهُ
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
تَحَالِهَا	تَحَالِهَا	تَحَالِهَا
حسِّنْ كُلُّ	حسِّنْ كُلُّ	حسِّنْ كُلُّ
ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
حسِّنْ بَيْنَانِ	حسِّنْ بَيْنَانِ	حسِّنْ بَيْنَانِ
رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به
حسِّنْ ما	حسِّنْ ما	حسِّنْ ما
تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه
حسِّنْ	حسِّنْ	حسِّنْ
نَوَالِ أَعْدَهُ	نَوَالِ أَعْدَهُ	نَوَالِ أَعْدَهُ
حسِّنْ	حسِّنْ <sup>(١)</sup>	حسِّنْ
وَجْهَهُ	وجْهَهَا	وَجْهَهُ

(١) في ز، ك «حسن وجهها» وهو الصواب وفي غيرها ما وحسن وجه.  
• العنوانات الجانبيه والهامشيه في الجدول تكمله من ز، ك.

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها<sup>(١)</sup> مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع<sup>(٢)</sup>. وذلك قوله:

(ص) فَأَرْفَعُ بِهَا وَالنَّصِبَ وَجُوعَ آلٍ \* وَدُونََ آلٍ مُصْحُوبٍ آلٍ وَنَا أَتَّصِلُ  
بِهَا مُصَافَاً أَوْ مُجَرَّداً ... \*

فإذا قرأت «فَأَرْفَعُ بِهَا»، فاجعل ظرف سبابتك على البيت<sup>(٣)</sup> الأول / من ١٥٢  
الجدول ومُرَّ به طويلاً إلى البيت الأخير، وإذا قرأت «وَالنَّصِبَ» فانقل<sup>(٤)</sup>  
سبابتك إلى البيت الثاني منه، ومُرَّ به<sup>(٥)</sup> كذلك إلى البيت الأخير المقابل له،  
وإذا قرأت «وَجُوعَ» فانقله<sup>(٦)</sup> أيضاً إلى البيت الثالث، ومُرَّ به<sup>(٧)</sup> كذلك إلى  
البيت الأخير<sup>(٨)</sup> وإذا قرأت «مَعَ آلٍ» فاجعل طرف<sup>(٩)</sup> سبابتك أيضاً  
على<sup>(١٠)</sup> البيت الأول. ومُرَّ به على البيتين اللذين يليان<sup>(١١)</sup> بعده، وإذا قرأت  
«وَدُونََ آلٍ» فانقل<sup>(١٢)</sup> سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من  
«آلٍ» ومُرَّ به إلى آخر السطر<sup>(١٣)</sup> ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها  
مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت «مُصْحُوبٍ آلٍ» فاجعله على

(١) وكلها» ساقطة من ظ.

(٢) يريد الصور المبنية في الجدول السابق.

(٣) «البيت» ساقطة من ت.

(٤) في ز «فانقل» وفي ت «فانقل» تحريف.

(٥) في هـ «وبها».

(٦) في هـ ، ز «فانقلها» وفي ت «فانقله».

(٧) في هـ ، ز «وبها».

(٨) ما بين المقوفين تكسلة من هـ .

(٩) «طرف» ساقطة من هـ ، ز ، ت.

(١٠) في ز «إلى».

(١١) في هـ ، ز ، ط ، ت «يليانه».

(١٢) في هـ «فانقل طرف»، وفي ت «فانقل».

(١٣) في ت «السطر».

معمول الصفة<sup>(١)</sup> من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، فإذا قرأت «وَمَا أَتَّصَلَ بِهَا»<sup>(٢)</sup> مُضَافًا» فانقل<sup>(٣)</sup> أصبهك إلى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشار إلى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولاً والستة<sup>(٤)</sup> الجداول<sup>(٥)</sup> عرضاً، وهى المحتوية على المعمول<sup>(٦)</sup> المضاف، وإذا قرأت «أَوْ مُجَرَّدًا» فانقله<sup>(٧)</sup> إلى البيت<sup>(٨)</sup> الأول من الجداول<sup>(٩)</sup> الثلاثة الأخيرة وأشار إلى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد، فقد<sup>(١٠)</sup> استوفيت بذلك جميع المسائل، ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً<sup>(١١)</sup> كقول الشاعر:

١٣٦ - حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِى السُّلْدِ • مِ وَلِى الْحَرْبِ كَالِخِ مُكْفَهَرٍ<sup>(١٢)</sup>

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من «أل» نحو:

١٥٣

مَرَزْتُ / يَرْجُلٍ حَسَنُ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ، ونصب إن فصلت أو قرئت «بأل»<sup>أ</sup> فالمفصلة<sup>(١٣)</sup> نحو: قُرَيْشٌ تُجَبِّأُ النَّاسَ ذُرِّيَةً وَيَكْرَاهِيهِمَا.

والمقرونة «بأل» نحو: زَيْدٌ<sup>(١٤)</sup> الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُهُ، فهذه ثلاث مسائل،

(١) فى ش «الصفات».

(٢) «بها مضافاً» ساقط من ش.

(٣) فى ت «فنقل» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ظ، ت «والست» تحريف.

وفى هـ «وسته».

(٥) فى هـ، ت «جداول».

(٦) فى هـ «المفعول».

(٧) فى ت «فنقله» تحريف.

(٨) فى ت «إلى البيت وهى».

(٩) فى هـ «الجداول».

(١٠) فى هـ، ت «وقد».

(١١) فى ت «ضمير» تحريف.

(١٢) لم أعر على قائله، وقد ورد فى شرح الأشموني ٣: ٥ ومعجم شواهد النحو ٧٧.

(١٣) فى ش «المفصلة».

(١٤) «زيد» ساقطة من ش.



فإذا أُضيفت [إلى] <sup>(١)</sup> المسائل المذكورة صارت الصور <sup>(٢)</sup> خمساً وسبعين، هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر <sup>(٣)</sup> وكون الصفة مقرونة «بأل» ومجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته <sup>(٤)</sup> وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور <sup>(٥)</sup> ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة <sup>(٦)</sup> فإذا نُوع معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، يستثنى <sup>(٧)</sup> من هذه الصور <sup>(٨)</sup> الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صورته مائة وأربعة <sup>(٩)</sup> وأربعون فالباقى <sup>(١٠)</sup> أربعة عشر ألفاً، ومائتان وستة وخمسون <sup>(١١)</sup>. ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين <sup>(١٢)</sup> والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها <sup>(١٣)</sup> بقوله:

(١) «إلى» تكلمة من هـ، ز، ط، ت.

(٢) «الصور» ساقطة من هـ.

(٣) فى ش «ما ذكر واختلاف صلتها» وفى هـ، ز «ما ذكر واختلاف عملها».

(٤) ما بعد «وتثنيته» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «الصور» ساقطة من ز.

(٦) فى هـ «ست مائة».

(٧) فى هـ، ط «فيستثنى».

(٨) فى الأصل، ت «الصورة».

(٩) «وأربعة» ساقطة من ك، وفى ش «وأربع» تحريف.

(١٠) فى ط «والباقي».

(١١) ما بعد «وأربعمائة» إلى هنا ساقط من ت.

(١٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك «الاثنين» تحريف.

(١٣) «منها» ساقطة من ط.

(ص) .... وَلَا \* نَجْزِيهَا مَعَ أَنْ شَمًا مِنْ أَنْ خَلَا  
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ... \*

(ش) يعنى أنه ممتنع<sup>(١)</sup> إضافة الصفة المقرونة «بأل» إلى المجرد<sup>(٢)</sup> من «أل» / ١٥٣  
، ومن إضافة<sup>(٣)</sup> إلى ما فيه<sup>(٤)</sup> «أل» فشمل<sup>(٥)</sup> اثنتى عشرة<sup>(٦)</sup> مسألة وهى  
مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين، وهما الأولى والرابعة، فالأولى  
الحَسَنُ الوجهُ، والرابعة الحَسَنُ وَجْهُ الأَب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا  
أن الصورة السابعة وهى قولك<sup>(٧)</sup>: مَرَزْتُ يَرْجُلِي حَسَنُ الوجْهِ<sup>(٨)</sup> بجميل<sup>(٩)</sup>  
تحالها.

أجازها فى التسهيل<sup>(١٠)</sup>، وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر<sup>(١١)</sup>  
الصور الممتنعة أن ما عداها<sup>(١٢)</sup> من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا  
من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

(ص) ... وَمَا \* لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا

(ش) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه «أل» أو إلى ما أضيف إلى المقرون  
بها فهو موسوم<sup>(١٣)</sup> بالجواز وذلك صورتان كما تقدم [الحَسَنُ الوجْهِ]<sup>(١٤)</sup>،

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «ممتنع» وهذه أدق.

(٢) فى ط «المجردة».

(٣) فى هـ «إضافته».

(٤) فى ط ، ت «ما ليست فيه» تحريف.

(٥) فى ت «فشمل إضافة».

(٦) فى ز ، ك «عشر» تحريف.

(٧) فى الأصل ، ش ، هـ ، ز «قوله».

(٨) فى الأصل «الوجه» تحريف.

(٩) فى ش ، هـ ، ك «الجميل» تحريف.

(١٠) انظر التسهيل ١٣٩ ، ١٤٠.

(١١) فى ت «من ذلك» تحريف.

(١٢) وما عداها «ساقط من ت».

(١٣) فى ط «موسم».

(١٤) «الحسن الوجه» تكملة من ش ، هـ ، ز ، ط ، ك ، ت .

والْحَسَنُ وَجْهٌ الْأَب. ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف  
ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup> إذ لا  
يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا<sup>(٢)</sup>  
الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها، وقوله: «أَوْ مُجَرَّدًا» معطوف على «مَا أَتَصَّلَ»،  
«وَأَوْ» بمعنى الواو والتقدير: فارفع بها مصحوب «أَلْ»<sup>(٣)</sup> وما اتصل بها مضافاً ومجرداً.  
ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله<sup>(٤)</sup>: مضافاً «وَأَوْ» على هذا على بابها من التقسيم  
والتقدير: فارفع مصحوب ألى وما اتصل بها / مضافاً أو مجرداً.  
فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

١٥٤  
أ

(١) «تعالى» تكملة من هـ، ز، ظ.

يريد بالمسائل الجائزة - في رفع الصفة المشبهة مع أل ومجردة منها ومن الضمير ... ألخ تنقسم إلى قبيح  
وحسن وضعيف.

أما القبيح فهو رفع الصفة مع أل أو مجردة منها، ومن الضمير، والمضاف إلى مجرد وذلك مثل: الْحَسَنُ  
وَجْهٌ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ أَبٌ وَحَسَنٌ وَجْهٌ أَبٌ.

وهي على قبحها فقد أجازها الكوفيون وابن مالك. ودليلهم على الجواز قول الرازي:

يَهْتَمُّ نَيْتٌ سَهْمٌ قَلْبٌ

سَهْمٌ لَيْلٌ لَا دَى كَهَامٌ يَنْبُو

فَ قَلْبٌ مَرْتَفَعٌ بِهِ سَهْمٌ.

وأما القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من «أل» والمعروف «هال» والمضاف إلى المعروف بها، أو إلى  
ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجراها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف  
إلى ضميره وذلك نحو: حَسَنٌ الْوَجْهَ، وَحَسَنٌ وَجْهَ الْأَبِ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ،  
وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ، وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ.

ومنه قول النابغة:

وَتَأَخُّذٌ يَهْدُهُ يَلْبَابُ عَيْشٍ • أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِتَائِمٌ

بروى برفع «الظهر» ونصبه، وجزه.

وكقول الشماخ: أَقَاتَتْ عَلَى رَيْثِيهَا جَارَتَا سَفَا • كُنْتِمَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُضْطَلَاكُمَا

ف «جَوْنَتَا مضطلاهما» مثل قولك: حسن وجهي.

وهو عند سيوري مخصوص بالشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، وأجازها الكوفيون في السمة، وهو الصحيح.

فقد ورد في حديث أُمِّ زُرْعٍ «صِفُوْهُ وَتَأْجِهُوا».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٦٢:٢ - ١٠٧٢، والهمع ٩٧:٥ - ١٠٠.

(٢) «هذا» ساقطة من ت.

(٣) «أل» ساقطة من ظ.

(٤) في هـ، ظ «معطوفاً على ما اتصل».

## ( التعجب )

(ش) أحسن ما قيل فى حد التعجب قول «ابن عصفور» هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره<sup>(١)</sup>، ثم إن التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب<sup>(٢)</sup> وبغيرهما نحو: شُبَّحَانَ اللَّهِ، وَيَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت هناك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما: مَا أَفْعَلَ<sup>(٤)</sup>، وَأَفْعُلَ بِهِ. وقد أشار إلى الأول<sup>(٥)</sup> منهما فقال<sup>(٦)</sup>:

(ص) بِأَفْعُلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا \* ...

(ش) أى انطق بوزن «أَفْعُلَ» بعد «ما» فتقول: مَا أَحْسَنَ، ونصب «تَعَجَّبَا» على أنه مصدر فى موضع الحال، أى متعجبا<sup>(٧)</sup>،

<sup>(١)</sup> المقرب ١: ٧١.

<sup>(٢)</sup> التعجب عند ابن عصفور يكون بثلاث صيغ: مَا أَفْعَلَ، وَأَفْعُلَ بِهِ، وَقُلْ.

قال فى المقرب ١: ٧٧ «وأما التعجب على طريقة قُلْ فلا يجوز إلا بما يتمجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام فتقول: حَبْرٌ زَيْدٌ، وَحَبْرٌ الرَّجُلُ، أى ما أَطْرَبَهُمَا، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال حَبْرٌ يَزِيدُ. إجراء له مجرى أَطْرَبَ يَزِيدُ، لأنهما فى معنى واحد». <sup>(٣)</sup> صيغة التعجب على وزن «قُلْ» الذى ذكره ابن عصفور قياسي. وهناك تعجب سماعى كالأمثلة التى

ذكرها الشارح، وأيضاً نحو قولهم:

لَيْلِي كَوْهٌ قَارِسًا زَوْجًا هَالَةً، وَتَاهِيكَ بِهِ.

<sup>(٤)</sup> فى ظ، ت «أفعل» تحريف.

<sup>(٥)</sup> فى هـ «الأولى».

<sup>(٦)</sup> فى ز، ك «بقوله».

<sup>(٧)</sup> فى الأصل، ش، ك «معجبا» وهذا جائز، إلا أن ما أثبتته عن بقية النسخ أولى. فمعنى التّعجب أن ترى الشيء بمعجبك فتنظن أنك لم تر مثله، فالتعجب مما خفى سببه ولم يعلم.

أو مفعول<sup>(١)</sup> له أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف،  
ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) ... \* أَوْ جِئْ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَتَا

(ش) يعنى أو جِئْ بوزن «أَفْعَلٍ» قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول:  
أَخْسِنَ يَزِيدُ. فأتى «بِأَفْعَلٍ» مكثلاً بمعموله<sup>(٢)</sup> وهو المتعجب منه المجرور بالباء،  
ثم كمل «مَا أَفْعَلٌ» بقوله:

(ص) وَيَلَوْ أَفْعَلٌ انْصَبُّهُ ... \*

(ش) يعنى أنك تأتى بعد<sup>(٣)</sup> «مَا أَفْعَلٌ» باسم منصوب فتقول: مَا أَخْسَرَ  
زَيْدًا. وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، ثم مثل «أَفْعَلٌ»  
بقوله<sup>(٤)</sup>:

(ص) .... كَمَا \* أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ...

(ش) «فَمَا» فى المثال<sup>(٥)</sup> مبتدأ بمعنى شئ، «وَأَوْفَى» فعل ماضٍ / وفاعله <sup>١٥٤</sup>  
ضمير مستتر يعود على «مَا» و«خَلِيلَيْنَا»<sup>(٦)</sup> مفعول «بِأَوْفَى»، والهمزة فى  
«أَوْفَى»<sup>(٧)</sup> للنقل والتقدير: شئ أوفى خليلينا، أى صيرهما وافيين، ثم مثل  
«أَفْعَلٌ» بقوله:

(ص) ... \* ... وَأَصْدِيقَ إِلَيْنَا

= والأمر بفتح جيم منه. وأمر عجيب، شغيب.  
ف «متعجبا» لهذا أقوى فى المعنى من «معجبا».

(١) فى ك «أو مفعولاً».

(٢) فى ك «معملاً» وفى ت «بمعموله» تحريف.

(٣) فى الأصل «مفعول» تحريف.

(٤) فى ك «فقال».

(٥) فى ظ «المثالين» تحريف.

(٦) فى ت «وخيلنا» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز «أو» تحريف.

(ش) «فَأَصْدِيقٌ» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، «والباء» زائدة فى الفاعل «والهمزة» فى «أَفْعِلْ» للصيرورة. والتقدير: أَحْسِنْ زَيْلًا<sup>(١)</sup> أى صار حسنًا. ثم قال:

(ص) وَخَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَيْخَ • إِنْ كَانَ عِنْدَ<sup>(٢)</sup> الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ

(ش) فشمل ما المتعجب منه بعد «ما أَفْعَلْ» وبعد «أَفْعِلْ» فمثال حذفه بعد «ما أَفْعَلْ» قول «على بن أبى طالب» - رضى الله عنه :-

١٣٧ - جَزَى اللَّهُ عَنَى وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ • زَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَخْرَجَنَا<sup>(٣)</sup>

أى ما أَعَفَّهُمْ وَأَخْرَجَهُمْ، ومثال حذفه بعد «أَفْعِلْ» قوله - عز وجل :-  
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)<sup>(٤)</sup> أى وَأَبْصِرْ بِهِمْ.

وَهُمْ من قوله: «إِنْ كَانَ عِنْدَ<sup>(٥)</sup> الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ». أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً. و«خَذَفَ» معقول «تَبَاشَّيخَ»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وما» موصولة، وصلتها «تَعَجَّبْتَ»، «وَمِنْهُ» متعلق بتعجب<sup>(٦)</sup> «وَمَعْنَاهُ» اسم كان، «وَيَضِخْ» فى موضع خبرها، وهو مضارع وَضَخَ يَضِخْ بمعنى أُنْضَخَ، «وعِنْدَ» متعلق بِيَضِخْ. ثم قال:

(ص) وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمَا • مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حَيْثَمَا

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ت وأحسن زيد» تحريف.

(٢) فى ظ «بعد» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٣) قاله على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ورواية الديوان ١١٢.

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا فَاتَّلَوْا فِى لِقَائِهِمْ

لَدَى النَّبَاسِ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَخْرَجَنَا

زَبِيعَةً أَغْنَى عَنْهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وَأَسْ إِذَا لَأَقْوَا تَحِيصًا عَرَفَرْنَا

انظر شرح ابن الناطم ٤٥٩، وشرح التصريح ٨٨:٢، والهمع ٩٥:٥ وشرح الأشموني ٢٠:٣.

(٤) سورة مريم آية: ٣٨.

(٥) فى الأصل «عنده» تحريف.

(٦) فى ظ «بتعجب» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ فعلى التعجب وهما: ما «أَفْعَلْهُ وَأَفْعِلْ بِهِ» غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم «ما أَفْعَلْ» لفظ الماضى، ويلزم «أَفْعِلْ» / لفظ الأمر. و«مَنْعُ» فاعل بـ «لَزِمَا»<sup>(١)</sup> وهو  $\frac{١٥٥}{أ}$  مصدر مضاف إلى المفعول «وَقَدْمَا» منصوب على الظرف، «وفى كِلَا» متعلق بـ «لَزِمَا»<sup>(٢)</sup> وكذلك قَدْمَا، ثم قال:

(ص) وَضَلُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ضُرْفًا • قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ  
وَعَبْرِ ذِي وَضْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا • وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعْلًا

(ش) اشتمل هذان البيتان على شروط<sup>(٣)</sup> الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا<sup>(٤)</sup> التعجب، وهى ثمانية:

الأول: أن يكون فعلا. وفُهم ذلك من قوله: «مِنْ»<sup>(٥)</sup> ذِي ثَلَاثٍ؛ «لأنَّ «ذِي» صفة لموصوف محلذوف تقديره: من فعل ذى ثلاث»<sup>(٦)</sup>.

الثانى: أن يكون ثلاثيا. وفُهم ذلك من قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»<sup>(٧)</sup> فلا يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفاً. وفُهم ذلك<sup>(٨)</sup> من قوله «ضُرْفًا» فلا يصاغان من فعل غير متصرف «كَيْتَمَ وَيَقْسَ» ونحوهما.

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك «لزم» وفى ز «لزم» وفى ت «يلزم» والمثبت أدق كما فى هـ والألفية.

(٢) فى الأصل وبقية النسخ «يلزم» والمثبت أدق كما فى الألفية.

(٣) فى ز «شرط» تحريف.

(٤) فى ت «فعل» تحريف.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فى ك «ثلاثة» تحريف.

(٨) «ذلك» ساقط من ت.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية، فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية<sup>(١)</sup>

نحو: مَاتَ وَفَتَى.

الخامس: أن يكون تاماً. فلا يصاغان من كان وأخواتها. وفُهم ذلك من

قوله: «تَمَّ».

السادس: أن يكون غير لازم للنفي. كعاج قال: مَا عَاجَ زَيْدٌ بِالدَّوَاءِ.

أى ما انتفع به، ولا يستعمل فى غير النفي. وذلك مفهوم من

قوله: «وَعَثِرَ ذِي الثِّفَاءِ».

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن<sup>(٢)</sup> أَفْعَلَ. نحو سَهِّلَ

وَحَوَّرَ<sup>(٣)</sup> وفُهم ذلك<sup>(٤)</sup> من قوله: «وَعَثِرَ ذِي وَصَفٍ يُضَاهِي

أَسْهَلًا».

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل. فلا يصاغان<sup>(٥)</sup> من فعل مبنى للمفعول

نحو: ضَرِبَ زَيْدٌ. وذلك مفهوم من قوله «وَعَثِرَ سَالِكٌ سَبِيلَ فُعْلَا».

وهذه الشروط كلها صفات للفعل<sup>(٦)</sup> المحذوف، وهى كلها / مفردة إلا <sup>١٥٥</sup>بـ

قوله: «ضَرَفًا وَتَمَّ» فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

(ص) وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهُهُمَا \* يَخْلُفُ مَا بَقِصُ<sup>(٧)</sup> الشُّرُوطِ عِدَمًا

(١) فى تـ واللفضيلة.

(٢) وزن ساقطة من ط.

(٣) فى ش، هـ، ز «نحو أسهل وأحمر».

وفى ك «نحو سهل فهو أسهل وحمر» المارة هنا أدق إلا أنها تحتاج لتكملة وهى. وحمر فهو أحمر.

(٤) فى ت ومن ذلك.

(٥) فى ز «فلا يصاغ تحريف».

(٦) فى ت «لفعل».

(٧) فى الأصل «ما بعد» تحريف.



## وَمَضَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ<sup>(١)</sup> \* وَبَعْدَ أَفْعَلُ جَزْءُهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

(ش) يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يوصل<sup>(٢)</sup> إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى<sup>(٣)</sup> بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد «ما أفْعَلُ»، ومجروراً بالباء بعد «أفْعِلُ» مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ائْبِضْ زَيْدٌ. مَا أَشَدَّ بَيَاضَ زَيْدٍ، وَأَشَدُّ بَيَاضِهِ. ومن اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ. مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ [وَأَكْثَرُ بِاسْتِخْرَاجِهِ]<sup>(٤)</sup> وما أشبه بذلك.

وفهم من قوله: «وَمَضَرُ الْعَادِمِ» أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتَعَجَّبُ منه البتة كالأفعال التى لا تنصرف، وقوله: «وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ وخبره «يُخْلَفُ»، و«وما» مفعول به يخلف وهى موصولة، وصلتها «عَدِمًا»<sup>(٦)</sup> «وَبُغْضَ» مفعول بَعْدِمِ، ولا بد من حذف بين «يُخْلَفُ» و«ما»؛ ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغين مما عدم. ثم قال:

## (ص) وَبِالْثَوْرِ احْكُمُ لِقَرِّ مَا ذُكِرَ \* وَلِأَنَّ نَقْصَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ

(١) فى هـ «ينصب» تحريف.

(٢) فى هـ، ت «وصل» وفى ز «يوصل».

وفى ظ «وصل».

(٣) فى ت «وتوفى» تحريف.

(٤) «وأكثر باستخراجه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

وفى ز «وأكثر استخراجه».

(٥) «أو أشد» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «عدم».

والمثبت أدق كما فى هـ، والألفية.

(٧) فى ت «فلا» تحريف.

(ش) فُهِم من قوله: «وَبِالْأُذُنِ احْكُمَ» أنه قد جاء بناء صبيغتي التعجب  
 من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر أى غير مقيس<sup>(١)</sup> / وما  
 أتى من غير<sup>(٢)</sup> الفعل قولهم: أَفْقَرَ يَزِيدُ؛ لأنه من وصف لا فعل له،  
 وما أتى من غير الثلاثي قولهم: مَا أَغْطَاهُ مِنْ أَغْطَى، وَمَا أَفْقَرَهُ مِنْ  
 أَفْقَرَ، وما أتى من الفعل<sup>(٣)</sup> الذى اتى اسم فاعله على «أَفْعَلَ» قولهم: مَا  
 أَجْمَعَهُ<sup>(٤)</sup> وَمَا أَرْعَنَهُ.

وما أتى من غير المتصرف قولهم: مَا أَحَسَّاهُ وَأَغْسِي بِهِ مِنْ عَسَى، وما أتى  
 من الفعل المبني للمفعول مَا أَجْنَهُ مِنْ جُنٍّ، وما أَوْلَعَهُ مِنْ أَوْلَعَ. ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يَقْدَمَا \* مَعْمُولُهُ وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا

(ش) شمل قوله: «وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» الصبيغتين المذكورتين وهما «مَا أَفْعَلَهُ  
 وَأَفْعُلُ بِهِ»، فلا يتقدم المنصوب على «مَا أَفْعَلُ» ولا الجرور بالباء على «أَفْعُلُ»،  
 وفُهِم منه أن المنصوب «بِأَفْعَلُ» لا يتقدم على «مَا» ولا<sup>(٥)</sup> يتوسط بين «مَا»  
 «وَأَفْعُلُ»، وسبب ذلك عدم تصرفهما.

وفُهِم من قوله: «وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا»، أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء،

(١) أى أن ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مَبْنِيًّا مما لم يستكمل الشروط شاذ مقصور على السماع،  
 ولا يُقاس عليه، من ذلك قولهم: مَا أَخْصَرَهُ مِنَ اخْتِصَرِ وَهُوَ خَمَاسَى مَبْنِيٌّ للمفعول. ومن ذلك قولهم:  
 مَا أَشْمَقَهُ وَمَا أَفْرَجَهُ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٦:٢ - ١٠٨٨.

وشرح ابن الناطم ٤٦٣.

(٢) فى ت (غير الثلاثي) وكلمة الفعل ساقطة.

(٣) فى ه، ز «الفعل الثلاثي».

(٤) فى ه، ظ، ت «ما أحسنه».

وفى ز «ما حمقه» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «ولا».

ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نيه عليه<sup>(١)</sup> بقوله:

(ص) وَلَفْظُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ • مُسْتَعْمَلٌ وَالْحَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَعْتَرَّ

(ش) يعنى أنَّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب، وفي ذلك خلاف مشهور<sup>(٢)</sup>، وفهم من قوله: «مُسْتَعْمَلٌ» أنَّ مذهبه موافق لمن أجاز ذلك. ومن شواهد مع «ما أَفْعَلُ»<sup>(٣)</sup> قول عمرو ابن معدى<sup>(٤)</sup> كرب:

«لِلَّهِ دُرٌّ بَنَى سَلِيمٌ مَا أَحْسَنَ فِي الْهِجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزِيَّاتِ عَطَايَهَا، وَأَثَبَتْ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا»<sup>(٥)</sup>.

١٥٦  
ب

ومن شواهد مع «أَفْعَلُ بِهِ» قول بعض / الأنصار:

١٣٨ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقْدُمُوا • وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقْدِمَا<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر:

(١) في ز «على ذلك».

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ١٠٩٦:٢

ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجاز ومجرور وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر:

تَحْلِيكِي مَا أَخْرَى يَلْذِي اللَّبُّ أَنْ يُرَى • ضَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

قال الشيخ أبو على الشلوين «حكى الصبيري أنَّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنَّ ذلك جائز، وهو للمشهور».

انظر المقتضب ٤: ١٧٨، ١٨٧، وشرح للرضي ٢: ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) في ز «أفعل» تحريف.

(٤) «معدى» ساقطة من ت.

(٥) من النشر.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤٦٦، وشرح المرادى ٣: ٧٢ والهمع ٥: ٦٠.

في ت «عطاؤها» و «بقاؤها».

الهيحاء: الحرب.

اللزيات: جمع لزبة وهى الشدة والقحط.

(٦) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ١٠٢

١٣٩ . أَقِيمُ يَدَارِ الْحَرَمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا  
وَأَخْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحْوِلَا<sup>(١)</sup>

وقوله: «وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» مبتدأ وخبره «لَنْ يُقَدَّمَ<sup>(٢)</sup> مَعْمُولُهُ<sup>(٣)</sup>»، «وَوَضْلُهُ» مفعول مقدم «بِالزَّيْمِ<sup>(٤)</sup>»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِهِ» متعلق بَوَضْلُهُ، «وَقَضْلُهُ» مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، «وَيُظَرَفُ» متعلق بفصل، «وَمُسْتَقْمَلٌ» خبر المبتدأ، «وَالْخَلْفُ» مبتدأ<sup>(٥)</sup> وفي ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> متعلق به، «وَأَسْتَقَرَّ» في موضع خبره.

= وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٢:٣، والجمع ٦٠، ٥٧:٥. روى صدر البيت في الأصل، «وقال بنى المسلمون تقدموا»

<sup>(١)</sup> البيت لأوس بن حجر. أنظر ديوانه: ٨٣

وشرح الكافية لابن مالك ٧٣:٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٤:٣

وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٣:٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٤:٣، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٤ الحرم: ضبط الأمر. أحر: أخلق.

<sup>(٢)</sup> في الأصل، ظ، ت «يقدم» والمثبت أدق كما في ش، ه، ز، ك والألفية.

<sup>(٣)</sup> في ظ «ومعموله» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في ظ «بالزيم» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

<sup>(٥)</sup> في ك «مبتدأ مؤخر».

<sup>(٦)</sup> في الأصل، ش، ه، ز، ك «ذلك» تحريف.

## ( نعم وبئس وما جرى مجراهما )

(ش) هذا الباب يشتمل على قسمين: الأول «نعم وبئس»، والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ «ينعم وبئس» فقال:

(ص) فَعَلَانِ عَيْزٌ مُتَصَرِّفَيْنِ \* نِعَمَ وَبَيْسَ وَرَافِعَانِ اسْمَيْنِ<sup>(١)</sup>

(ش) صرح بفعالية «نعم وبئس» وفي ذلك خلاف<sup>(٢)</sup> «ومذهب البصريين» أنهما فعلان. ثم بين أنهما يرفعان اسمين بقوله: «وَرَافِعَانِ اسْمَيْنِ»، يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن<sup>(٣)</sup> كل واحد منهما يرفع اسمين.

«وَفَعَلَانِ»: خبر مقدم، «وَعَيْزٌ مُتَصَرِّفَيْنِ»: نعت لفعلين، «وَنِعَمَ وَبَيْسَ»: مبتدأ، «وَرَافِعَانِ»: نعت لفعلين أيضاً، ولا يجوز أن يكون<sup>(٤)</sup> «عَيْزٌ مُتَصَرِّفَيْنِ»،

(١) «رافعان اسمين» ساقط من ظ.

(٢) اختلف النحويون بفعالية نعم وبئس. فقد ذهب البصريون والكسائي إلى فعليتهما، ودليلهم على ذلك دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب نحو: «وَنِعَسَتْ الْمَرْأَةُ هَيْئَةً» و«وَبَيْسَتْ الْمَرْأَةُ دَغْدَغَةً».

والصواب ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم. وقد حكى الكسائي عنهم «الزيدان يعتا رجلين» والزيدون يعتوا رجالا.

وكذلك بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال.

وذهب الكوفيون والقراء إلى أنهما اسمان، وحجتهم في ذلك دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم «نِعَمَ الْكَيْزِ عَلَى بَيْسِ الْكَيْزِ».

ولا حجة لما أورده الكوفيون والقراء، وذلك لأن نعم وبئس في المثال مفعولين لقول محذوف صفة لموصوف

محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير: نعم السير على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العير. انظر الإنصاف ١: ٩٧ والخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وشرح الكافية لابن مالك

١١١١:٢.

(٣) في ت «لأن».

(٤) في ظ «يكون ذلك غير».

«وَرِافَعَانِ»<sup>(١)</sup> (أخباراً)<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما قيد في فعلين<sup>(٣)</sup>، وليس المراد أن يخبر بهما عن نِعَمٍ وَيَقْسِرَ، «واشْتَمِنَ» مفعول رافعان<sup>(٤)</sup>، وَهُمْ منه أن رفع الاسمين بعدهما على / الفاعلية، لتصريحه بفعليتهما.

١٥٧  
↑

ثم اعلم أنَّ مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمرأً، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) مُقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا \* قَارِنَهَا...

وقد مثل للثاني بقوله:

(ص) ... \* ... كِنِغَمَ<sup>(٥)</sup> غُفْبَى الْكُرَمَا.

(ش) ومثله قوله<sup>(٦)</sup> . عز وجل :: (وَلْيَغْمِ ذَاوُ الْمُنْتَقِينَ)<sup>(٧)</sup>

ومثال الأول (فَيَغْمِ الْمَوْلَى وَنِعَمِ النَّصِيبِ)<sup>(٨)</sup>

ثم<sup>(٩)</sup> أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَيَوَلِّعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ \* مُمَيِّزٌ<sup>(١٠)</sup>.

(ش) وَهُمْ من قوله: «يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ»<sup>(١١)</sup> أن الضمير فيهما لا يفسره

متقدم<sup>(١٢)</sup> عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك<sup>(١٣)</sup> بقوله:

(١) في ت «ورافعا» تحريف.

(٢) في هـ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ، ز «الفعلين».

(٤) في ش، ك «برافعين».

(٥) في ت «نعم» تحريف.

(٦) وقوله ساقطة من ت.

(٧) سورة النحل. آية: ٣٠.

(٨) سورة الحج. آية: ٧٨.

(٩) في ظ «وقد».

(١٠) في ز «مميزا» تحريف.

(١١) في ز «مميزا» تحريف.

(١٢) في ش «وما تقدم».

(١٣) «ذلك» ساقطة من ت.

(ص) ... \* ... كَيْفَمَ قَوْمًا مَعْتَسِرُهُ

(ش) «فَيْعَمَ» فعل ماضٍ، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مَفْتَسِرٌ بقوله: «قَوْمًا»، وفُهم من المثال أنَّ «نِعَمَ وَبُشْنَ» لا يكتفیان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو «مَعْتَسِرُهُ» ويُسمى مخصوصاً وسيأتى<sup>(١)</sup>.  
ثم قال:

(ص) وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ \* فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اسْتَهْزَأَ

(ش) يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً<sup>(٢)</sup>، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٤٠ - تَزَوَّدَ مِثْلَ رَاٍدٍ أَيْلِكَ فَيْتَا \* فَيْعَمَ الرَّادُّ رَاٍدُ أَيْلِكَ رَاٍدًا<sup>(٣)</sup>

وبأبيات أخر<sup>(٤)</sup>، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر<sup>(٥)</sup> ثم قال:

(ص) وَمَا تَمْيِيزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ \* فِى نَحْوِ نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ

(ش) إذا لحقت<sup>(٦)</sup> ما «نِعَمَ وَبُشْنَ» فتارة يليها<sup>(٧)</sup> الفعل كالمثال

<sup>(١)</sup> فى ش «كما سيأتى».

<sup>(٢)</sup> قال ابن عقيل فى شرحه ١٦٣:٢ «اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى «نِعَمَ» وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِعَمَ الرَّجُلُ وَرَجُلًا رَجُلًا»، وذهب قوم إلى الجواز، وقَصَل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعَمَ الرَّجُلُ قَارِشًا رَجُلًا»، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: «نِعَمَ رَجُلًا رَجُلًا».

<sup>(٣)</sup> البيت لجرير بن عطية. انظر ديوانه ١١٨.

وشرح للمفصل ١٣٢:٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١٠٧:٢، وشرح المرادى ٩١:٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤:٢، وشرح الشواهد للعنى ٣٤:٣.

<sup>(٤)</sup> وأخرى ساقطة من ت.

<sup>(٥)</sup> يريد أنه ذكره فى الشرح الكبير الذى قُيد.

<sup>(٦)</sup> فى هـ «ألحقت».

<sup>(٧)</sup> فى الأصل «بليهما» تحريف.

المذكور، وتارة يليها<sup>(١)</sup> الاسم كقوله تعالى: (فَنِعْمًا هِيَ)<sup>(٢)</sup>.

فإن وليها الفعل، ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال /، ١٥٧  
وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً<sup>(٣)</sup>.

واقصر في شرح الكافية<sup>(٤)</sup> على قولين:

**الأول:** أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها،  
والخصوص محذوف.

**والآخر:** أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة، والفعل بعدها صفة لخصوص  
محذوف والتقدير: يَغْمُ الشَّيْءُ شَيْئًا يَقُولُهُ الْفَاضِلُ. وإذا وليها الاسم على

(١) في الأصل «ليها» تحريف.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٣) قال المرادى في شرحه ٩٧: ٣.

وأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلّفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج  
والفارسي في أحد قوليه والزمخشري، وكثير من المتأخرين.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لخصوص محذوف.

والثالث: أنها تمييز والخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة. ونقل  
عن الكسائي.

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلّفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام أي: غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لخصوص والتقدير: نعم الشيء  
شيء صنعت في نحو: «نعم ما صنعت» قال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه  
والكسائي. والثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والخصوص محذوف ويُقَلُّ عن الفارسي.

والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفى بها وصلتها عن الخصوص. ونقله في شرح  
التسهيل عن الفراء والفراسي.

والرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بمن صنعك.

والخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع.

انظر التسهيل ١٢٦.

(٤) شرح الكافية لابن مالك ١١١١: ٢ - ١١١٣.



قول واحد، وهو أنها فاعل والاسم<sup>(١)</sup> بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن<sup>(٢)</sup> المراد فى نحو [نعم]<sup>(٣)</sup> ما يقول<sup>(٤)</sup> الفاضل وشبهه، مما لحقت فيه «ما» يَنعم وَيُسَمِّى ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفى تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه<sup>(٥)</sup> أشهر القولين<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَيَذْكُرُ الْخَصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ \* أَوْ خَيْرَ اسْمٍ لَيْسَ يَكُونُ أَمَّا

(ش) المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود<sup>(٧)</sup> بالمدح بعد «يَنعم» وبالذم بعد «يُسَمِّى» وفى إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره<sup>(٨)</sup> والرباط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل، وهذا قول متفق عليه<sup>(٩)</sup>.

الثانى: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه. وقد أجازته قوم منهم «ابن عصفور»<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمّر. وهذا هو المختار<sup>(١١)</sup>، وهذا أيضاً مختلف فيه<sup>(١٢)</sup> وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى «سيبويه»<sup>(١٣)</sup>.

(١) فى ت «والفعل» تحريف.

(٢) وأن ساقطة من ت.

(٣) ونعم تكملة من هـ، ز، ت.

(٤) فى ز «بالقول» تحريف.

(٥) وأنه ساقط من ت.

(٦) انظر هامش ٣ ص ٥٢٠.

(٧) فى ظ «المخصوص».

(٨) فى هـ «خبر».

(٩) «وهذا قول متفق عليه» ساقط من ت.

(١٠) انظر المقرب ٦٩:١.

(١١) «وهذا هو المختار» ساقط من هـ.

(١٢) «وهذا أيضاً مختلف فيه» ساقط من ت.

(١٣) انظر الكتاب ١٧٦:٢ - ١٧٨.

وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة؛ لأن قوله: «مُبْتَدَأٌ» يحتمل الوجهين<sup>(١)</sup> إذ<sup>(٢)</sup> لم يذكر الخبر، وقوله: «لَيْسَ يَبْدُو / أَبَدًا» يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفهم من قوله: «بعد [أن]<sup>(٣)</sup>» محل المخصوص أن يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس، «ويُعَدُّ متعلق بذكر «ومُبْتَدَأٌ» حال من المخصوص. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى \* كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُتَنَّى وَالْمُقْتَنَى

(ش) يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل «نِعَمَ وبئس» وشمل ذلك صورتين:

الأولى: أن يذكر<sup>(٤)</sup> قبل «نِعَمَ» متصلاً<sup>(٥)</sup> بها كالمثال الذى ذكر<sup>(٦)</sup>.

الثانية: أن يذكر فى الكلام الذى قبل «نِعَمَ» غير متصل بها<sup>(٧)</sup> كقوله - تعالى - : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ)<sup>(٨)</sup>.  
أى نعم العبد أيوب.

(١) فى ك «محتمل للوجهين».

(٢) فى ت «إذا» تحريف.

(٣) «أن» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) فى ش «أن يذكر لك».

وفى ك، ت «أن يذكر فى الكلام الذى» وصارتهما أدق.

(٥) فى ط، ت «غير متصلاً» تحريف.

(٦) فى ط «ذكره».

يريد المثال الذى ذكره الناظم وهو «كالعلم نعم المتنى والمقتنى».

وقد علق الأزهري على هذا المثال بقوله ٩٥:٢:

«وليس منه أى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المتنى والمقتنى) وإنما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء، أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: ألزم العلم ونحوه، فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم».

وانظر حاشية يس ٩٥:٢، وحاشية الملوى ١٢٩.

(٧) «بها» ساقطة من ط.

(٨) سورة ص. آية: ٤.

وقد يكون المشعر بالخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم، فيقول مثلاً: زَيْدٌ حَسَنُ الْأَعْمَالِ. فيقول المجيب: نَعَمْ الرَّجُلُ.

«وَمُشْعِرٌ» صفة لمحذوف<sup>(١)</sup> والتقدير: اسم مشعر، ومعمول<sup>(٢)</sup> «كَفَى» محذوف، والتقدير: كفى عن ذكر الخصوص بعد، «وَالْمُقْتَنَى»: المكتسب، «وَالْمُقْتَنَى»: المُنْبَغ، ولما فرغ من أحكام «نَعَمْ وَبِقَس» شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال:

(ص) وَاجْعَلْ كَيْشَ سَاءَ ... \* ...

(ش) يعنى أن «سَاءَ» مساو «لِبِقَس» فى المعنى والحكم، فتقول: سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ، وسَاءَ رَجُلًا<sup>(٣)</sup> أَبُو لَهَبٍ. وألف ساء منقلب<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> واو ووزنه<sup>(٦)</sup> فَعَلَّ بضم العين.

«وسَاءَ» مفعول أول «واجعل» و«كَيْشَ» مفعول ثان. ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلْ فَعْلًا \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْفَمٍ مُشْجَلًا

(ش) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن «فَعْل» بضم العين ويقصد / ١٥٨ ب  
به ما يقصد «بِنَعَمْ» من المدح، «وَبِقَس» من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل «نَعَمْ وَبِقَس» ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن «فَعْل» نحو: (كَبُرَتْ كَلِمَةً)<sup>(٧)</sup>.

(١) فى ت «محذوف».

(٢) فى ظ «ومفعول».

(٣) فى الأصل «رجل».

(٤) فى ش «منقلبة».

(٥) فى هـ «من» تحريف.

(٦) فى هـ ، ظ «وزنه» تحريف.

(٧) سورة الكهف. آية: ٥٠.

وما كان وضعه على<sup>(١)</sup> وزن «فَعْلَ وَقَعِلَ» نحو: وَضُوءٌ<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ زَيْدٌ  
وَعَلِمَ الرَّجُلُ عَمُو<sup>(٣)</sup>.

ويعنى بقوله: «كَيْفَمَ» فى الحكم لا فى المعنى؛ لأن «فَعْلَ» كما<sup>(٤)</sup> يقصد  
به المدح يقصد<sup>(٥)</sup> به الذم نحو: «جَهْلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وقوله: «مُسْجَلًا»  
منصوب على الحال من فَعْلَ، والمُسْجَلُ<sup>(٦)</sup>: المبدول المباح الذى لا يمنع من  
أحد فهو بمعنى مطلقاً، فيكون التقدير: واجمل فعلاً فى حال كونه على فَعْلَ  
أو على فَعْلَ أو على<sup>(٧)</sup> فَعِلَ ويجوز أن يكون حالاً من «نِغَم»، فيكون  
التقدير: واجمل<sup>(٨)</sup> كنعم مطلقاً فى<sup>(٩)</sup> جميع أحكامها. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ نِغَمٍ حَيْدًا ... \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «حَيْدًا»<sup>(١٠)</sup> مثل «نِغَمٍ» مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم

(١) فى ت وعلى وضعه على.

(٢) فى ش، ظ، ك «وَضُوءُ الرَّجُلِ زَيْدٌ»

وفى ت «ليقتضو الرجل زيد».

(٣) ذكر ابن مالك على أن العرب تبنى من كل ثلكنى فعلاً على «فَعْلَ» ونجربه مجرى «نِغَمٍ» كقولهم: عليم

الرَّجُلُ زَيْدٌ. ورد ابن عقيل على أن ما مثله ابن مالك ووافقه ابنه فيه وهو جواز أن يقال فى عليم: عَلِمَ لا

يجوز. أى لا يجوز تحويل عليم وكذلك جهل وتسميع إلى «فَعْلَ» بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها

هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم.

فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وجَهْلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وتسميع الرَّجُلُ زَيْدٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١١١٥:٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ١٦٨:٢.

(٤) «كما» ساقط من ت.

(٥) فى ت «كما يقصده».

(٦) فى ظ «والمسجل» تحريف.

(٧) «على» ساقطة من ز.

(٨) فى ش، ز، ك «واجعل فعلاً» وعبارة أرق.

(٩) فى هـ، ز، ط، ت «أى فى».

(١٠) واختلف فى إعراب «حَيْدًا» فذهب قوم منهم أبو على الفارسى، وابن برهان، وابن خروف الذى زعم

أنه مذهب سيبويه، وابن مالك إلى أن «حَيْدَ» فعل ماضٍ، وذلك فاعله، والخصوص إما أن يكون مبتدأ،

والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو زيد»

وذهب المبرد، وابن السراج، وابن هشام إلى «أَنَّ حَيْدًا» مبتدأ، والخصوص خبره، أو العكس. الخصوص

لاختلاف بعض أحكامها إلا أن في «حَبَّدَا» زيادة على «نَعَمَ»، وهى الحب والتقريب من القلب، وهى مستفادة<sup>(١)</sup> من لفظ «حَبَّ». ثم قال:

(ص) ... الفَاعِلُ ذَا \* ...

(ش) يعنى أن «ذَا» فاعل «بَحَبَّ»<sup>(٢)</sup> وفهم منه أن «حَبَّ» فعل، وأن «حَبَّدَا» جملة من فعل وفاعل. ثم قال:

(ص) ... \* وَإِنْ تَرَدُّ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّدَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت «بَحَبَّدَا» اللم أدخلت عليها<sup>(٣)</sup> «لا»، فنقول: لَا حَبَّدَا زَيْدٌ. فتساوى معنى «يُسِّنْ»؛ لأن نفى المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما<sup>(٤)</sup> فقال:

١٤١ - أَلَا حَبَّدَا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ . إِذَا دُكِرَتْ مَعِيَ فَلَا حَبَّدَا هِيَ<sup>(٥)</sup>

ثم قال /:

(ص) وَأَوَّلُ ذَا الْخُصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا \* تَغْلِيلُ بِذَا فَهَوِ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(ش) اعلم أن «حَبَّدَا» تحتاج إلى مخصص كما تحتاج إليه «نَعَمَ» فنقول:

= خبر مقدم و«حَبَّدَا» مبتدأ مؤخر.

وذهب بعضهم إلى أن «حَبَّدَا» فعل ماض يرتفع به المخصص على أنه فاعله.

والرأى عندي ما ذهب إليه الفريق الأول من أن «حَبَّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله كما ذهب المصنف.

انظر الكتاب ١٨٠:٢، والمقتضب ١٤٣:٢.

وأصول ابن السراج ١١٥:١، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وأوضح المسالك ٢٩٢:٢.

(١) فى ش وهو مستفادة.

(٢) فى هـ، ظ «حَبَّ».

(٣) فى هـ، ز «عليه».

(٤) «بينهما» ساقط من ظ.

(٥) البيت لكثرة أم شملة بن برد المنقرى، وقيل البيت لدى الرمة ولم أقف عليه فى ديوانه.

وهو فى أمالى الزجاجى ٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن

عقيل ١٦٩:٢، والخزانة ٥٢:١، وشاعرات العرب ٣٣٦.

فى الأصيل روى الشعر الأول: «وَأَلَا حَبَّدَا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ».

وفى ز «وَأَلَا حَبَّدَا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُمْ».

حَبْدًا زَيْدًا، كما تقول: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وفُهِمَ من قوله: «وَأَوَّلُ ذَا» أن مخصوص «حَبْدًا» لا يكون إلا متأخراً عن «ذَا» بخلاف المخصوص بعد «نِعَمَ» فإنه يتقدم، وفُهِمَ من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ، وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص «نِعَمَ»، وقوله: «أَيُّهَا كَانَ»، يعنى مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثني أو مجموعاً، وقوله: «لَا تَقْدِيلٌ<sup>(١)</sup> يَدَا» يعنى أن «ذَا»<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصوص على خلاف ذلك<sup>(٣)</sup> فتقول: حَبْدًا زَيْدًا وَحَبْدًا هِنْدًا، وَحَبْدًا الزُّبْدَانِ وَحَبْدًا الْعَمْرُونَ<sup>(٤)</sup>.

وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصوص فى [التذكير]<sup>(٥)</sup> والتأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل، وعلى ذلك نبه بقوله: «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَةَ» أى شابه<sup>(٦)</sup> المثل والمثال لا تغير. ثم قال: (ص) وَمَا سَوَى ذَا أَلْفَ يَحِبُّ أَوْ لَجَزَ \* بِالْبَاءِ ...

(ش) يعنى أن «حَبِّ» قد يكون فاعلها غير «ذَا» من الأسماء مع إرادة الملاح فى فاعلها حيث يذو وجهان:

أحدهما: الرفع، والآخر: الجر بالياء الزائدة، وفى حائِها إذ ذاك لغتان: الضم وهو الأكثر، والفتح. وإلى ذلك أشار بقوله:

<sup>(١)</sup> فى ز «تفعل» تحريف.

<sup>(٢)</sup> فى ظ «إذا» تحريف.

<sup>(٣)</sup> والأصح أن «ذَا» تلزم الأفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك، وفى ذلك أقوال: إما لأن «ذَا» كالمثل وهو قول الخليل وسيبويه، أو لأنه على حذف مضاف بذكر مفرد وأقيم المضاف إليه مقامه نحو قوله: حَبْدًا زَيْدًا، أى حَبْدًا أَفْرَدًا، وهو قول ابن كيسان، أو لأنه على إرادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم وهو قول الفارسي.

الهمع ٤٥٥، ٤٦.

<sup>(٤)</sup> فى ز «العمران» تحريف.

<sup>(٥)</sup> «التذكير» تكملة من ش، ك.

<sup>(٦)</sup> فى ه، ز، ط «يشابه».

(ص) ... وَذُونَ ذَا الصِّمَامِ الْحَا كُتْرَ

(ش) ووجه الفتح البقاء مع<sup>(١)</sup> الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها<sup>(٢)</sup> حُبُّب / بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على هذا: حُبَّ زَيْدٍ <sup>ب</sup> ١٥٩ وحُبَّ زَيْدٍ وحُبَّ يَزِيدٍ وحُبَّ يَزِيدٍ<sup>(٣)</sup>. ومن وشاهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

١٤٢ - قُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها • وَحُبُّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ<sup>(٤)</sup>

«وما» مفعول مقدم «بازَّع» أو «بجور» فهو من باب التنازع وصلتها «يسوي».

(١) في ش «البقاء على».

(٢) في ت «فيهما».

(٣) «وحب يزيد» ساقط من ت.

(٤) قاله الأخطى التغلبى. وروى في ديوانه: ٤.

قُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها فَأَطِيبَ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

وذكر في الهامش برواية: «فَأَكْرِمَ بِها»، «وَأَحْبَبَ بِها»، «وَحُبَّ بِها».

انظر اللسان «قتل»، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٨: ٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٦، وشرح المرادى

١١٢: ٣، وشرح ابن عقيل ١٧٢: ٢، والخزانة ١٢٢: ٤.

اقتلوا: امزجوها بالماء بمعنى الخمر.

مقتولة: ممزوجة.

## ( أفعال التفضيل )

(ش) أفعال التفضيل<sup>(١)</sup> مضاف ومضاف إليه، وإنما أُضيف إلى التفضيل؛ لأنه دال عليه، واحترز به من «أَفْعَل» الذى ليس للتفضيل كَأَخْصَرُ وَأَشْهَلُ.  
قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) ضُع مِنْ مَضْرُوعٍ لِلتَّعْجِبِ \* أَفْعَلٌ لِلتُّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب<sup>(٣)</sup> ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب. «أَفْعَلٌ»<sup>(٤)</sup> مفعول «بَضْعٌ» ومن «مَضْرُوعٌ» متعلق بصغ<sup>(٥)</sup>، «وَمِنْهُ»

(١) «أفعال التفضيل» ساقط من ز.

(٢) «قوله» تكملة من ش، ك.

ولى هـ «قائه»، ولى ز «لم قال».

(٣) ولم يعل الشارح لهذا البيت بأمثلة توضيح ذلك. فقد بصاغ أفعال التفضيل من كل فعل صيغ منه فعل التعجب كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما نقول فى التعجب مَا أَفْضَلُ زَيْدًا وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.

ويمتنع صوغ أفعال التفضيل من كل فعل امتنع صوغ أفعال التعجب منه.

فلا بصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل استخرج

ولا من وصف لا فعل له كغير وسوى.

ولا من فعل غير متصرف كيثم وثس.

ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كضأت وقضى.

ولا من فعل مبنى للمفعول كضرب.

وشذ منه قولهم: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فصاغوا أفعال التفضيل من «اِخْصَرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول.

(٤) فى ز، ك «وأفعل» تحريف.

(٥) «ومن مصروع متعلق بصغ» ساقط من ت.



متعلق بمصوغ، وكذلك<sup>(١)</sup> للتعجب، «وَأَب» فعل أمر من أَبَى بأبى، أى  
امتنع، «وَاللَّذ» مفعول يَأْت: وهى لغة فى اللذى<sup>(٢)</sup>، «وَأَبَى» فعل ماضى<sup>(٣)</sup>  
مبنى للمفعول، وفيه ضمير عائد على اللذ. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ إِلَيَّ تَعَجُّبٍ وَصِلْ \* لِأَنِّي بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

(ش) قد تقدم فى باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط  
المصوّغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه «بِأَشَدُّ» وشبهه /،  
وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض  
الشروط بما يتوصل<sup>(٤)</sup> به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام  
الكيفية فى التعجب بقوله: «وَمُضَدُّ الْعَادِمِ» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا  
على تمامها، وتماها أن يؤتى<sup>(٥)</sup> بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز  
فتقول: أَتَتْ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ زَيْلٍ، وَأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو.

«وَمَا» مبتدأ أو مفعول محذوف يفسره «صِلْ» وهى موصولة وصلتها  
«وَصِلْ» و«بِهِ» الأول متعلق «بُوصِلْ»، وكذلك «إِلَى تَعَجُّبٍ»، «وَلِأَنِّي» و«بِهِ»  
الثانى متعلقان<sup>(٦)</sup> «بِصِلْ»، وهو على حذف مضاف تقديره: مثل، «وَالِإِلَى  
التَّفْضِيلِ»<sup>(٧)</sup> متعلق بصِل<sup>(٨)</sup>، والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع  
صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

(ص) وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا \* تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا مِنْ إِنْ جَرَدَا

(١) فى هـ «وكذا».

(٢) انظر باب الموصول وتعليقى فى الهامش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ماض من أبى».

(٤) فى ط، ت «توصل».

(٥) فى ش «يؤتى هنا».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «متعلق تحريف».

(٧) «والى التفضيل متعلق بصِل» ساقط من ط.

(٨) ما بعد «بِصِل» إلى هنا ساقط من هـ.

(ش) أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من «أل» والإضافة، ومعرف «بأل» ومضاف. وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من «أل»، والإضافة فلا بد من اقترانه بين لفظاً كقوله - عز وجل -: «وَلَا يَخِزُّهُ خِيزُ لَكَ مِنَ الْأَوَّلَى»<sup>(١)</sup>.

أو تقديرًا كقوله [تعالى]<sup>(٢)</sup> «وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَثَقَى»<sup>(٣)</sup> أى من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد<sup>(٤)</sup> وهو المعرفة «بأل» والمضاف لا يقترب من، ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى / مطابقة الموصوف<sup>(٥)</sup> على ثلاثة <sup>١٦٠</sup>ب أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ لِلْكَوْبِرِ يُضْفُ أَوْ مُجَوِّدًا \* أَلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُؤَخِّدَا

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إن<sup>(٦)</sup> كان مجرداً من «أل» والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الأفراد والتذكير. فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وهنَّ أَفْضَلُ مِنْ

(١) سورة الضحى. آية: ٤ والاسم المفضل عليه هو الذى يقترب من .

قال ابن مالك «قولهم» وخَيْرٌ مِنْ كَذَا» وَشَرٌّ مِنْ كَذَا».

الأصل فيه «أَخْيَرٌ» وَأَشْرَرٌ ولا يكادون يستعملون الأصل ومن استعمالهم إياه قراءة ابن فُلَاة: (سَيَقْتُلُونَ عَذًّا مِّنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرَرِ)

وقد حكى فى التعجب «ما أخيره»، و«ما شَرَّه» بمعنى ما أخَّره، وما أشره.

إلا أن عذَّفَ الهمزة فى التعجب كتبوتها فى التفضيل والمكس هو المشهور.

شرح الكافية ١١٢٧: ٢، ١١٢٨.

وانظر المختص ٢: ٢٩٩، والبحر ٨: ١٨٠.

(٢) «تعالى» تكملة من ت.

(٣) سورة الأعلى. آية: ١٧.

(٤) فى الأصل، هـ، طه ت «المفرد» تعريف.

(٥) فى ش، ز، ك، ت «مطابقته للموصوف» وجاريتها أدق.

(٦) فى هـ، ز، طه ت وإذا.

عَمَرُوا<sup>(١)</sup>، وَالْهِنْدَاثُ أَفْضَلُ مِنْ عَمَرُوا، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلِي، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ لِرَجَالٍ<sup>(٢)</sup> وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالْهِنْدَاثُ أَفْضَلُ نِسَاءٍ<sup>(٣)</sup> «وَيُضَيَّفُ» مجزوم بأن، «وَأَوْ<sup>(٤)</sup>» جُرْزَا» معطوف عليه، «وَالزَّيْمُ» جواب الشرط «وتذكيرا» مفعول ثانٍ بالزَّيْمِ، «وَأَنَّ يُؤْمَدَا» معطوف على تذكير، أى أُلْزِمَ تَذَكِيرًا وَتَوْحِيدًا. وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثانى بقوله<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَيَلُؤُ أَلْ طِبْتُ ... \*

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه «أل» لزمت<sup>(٦)</sup> مطابقتها لموصوفه، فنقول: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَهِنْدٌ الْفُضْلَى، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَالْهِنْدَاثُ الْفُضْلَيَاثُ.

«وَيَلُؤُ أَلْ طِبْتُ» مبتدأ وخبر، «وَالطَّبْتُ»: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... وَمَا لِمَعْرِفَةٍ \* أَضْيِفْ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن / لا يطابق، وقد جمع الوجهين<sup>(٨)</sup> قوله - صلى الله عليه  $\frac{161}{1}$  وسلم :-

(١) من «والزيدون» إلى هنا ساقط من هـ .

وفى ش، ز، ك زيادة مثال «والهندان أفضل من عمرو» والزيادة هنا تفيد.

(٢) ما بعد رجل إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) ما بين المعقوفين بكلمة من ش.

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو».

(٥) فى ز «نقال».

(٦) فى ك «لزمته» تحريف.

(٧) فى هـ، ط، ك «بقوله».

(٨) فى ز «اجتمع الوجهان فى».

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَخْبَرِكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَخَابِسْتُكُمْ  
أَخْلَاقًا الْمُوْطِقُونَ أَكْتَفَا الَّذِينَ يَأْتُونَ وَيُؤَلَّفُونَ»<sup>(١)</sup>.

فأنرد «أَحَبُّ وَأَقْرَبُ»، وجمع «أَخَابِسُ»<sup>(٢)</sup>. «وَمَا» مبتدأ وخبره «ذُو  
وَجْهَيْنِ» وهى موصولة وصلتها «أُضِيفَ» و«لِقَرَفَةٍ» متعلق بأضيف. ثم قال:  
(ص) هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ \* لَمْ تَوَلَّ لَهُوَ طَبِئَ مَا بِهِ<sup>(٣)</sup> قُرْنُ

(ش) يعنى أَنَّ جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط<sup>(٤)</sup>  
بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «مِنْ»، وذلك إذا كان أفعل مقصورًا به  
التفضيل، وأما إذا لم يُقصد<sup>(٥)</sup> التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له  
كقولهم: «الْأَشْجُ وَالْقَائِصُ أَغْدَلَا بَنَى مَرْوَانَ»<sup>(٦)</sup>. أى عَادِلَاهُم «فهذه»<sup>(٧)</sup>  
إشارة لجواز<sup>(٨)</sup> الوجهين فى المضاف إلى معرفة<sup>(٩)</sup> وهو<sup>(١٠)</sup> مبتدأ، والخبر  
محذوف أى وهذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف

<sup>(١)</sup> انظر شرح ابن الناطم ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٥٥:٣، واللسان «وما».  
وروى فى مسند أحمد ١٨٥:٢/٩٣:٤/١٩٤.

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحْكَمِ بَأَحْكَمِ إِلَى وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنَكُمْ خَلْقًا».

وفى إعراب الحديث ١٥٦ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«أَحْكَمُ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكَ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»

وأن أبغضكم إلَيَّ وأبعدكم مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا» وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد.

<sup>(٢)</sup> فى ش، هـ، ز، ك «أحسن».

<sup>(٣)</sup> «به» ساقط من ت.

<sup>(٤)</sup> فى ز (مشروطة).

<sup>(٥)</sup> فى ش، هـ، ز، ك «يقصد به» وعبارتها أكمل.

<sup>(٦)</sup> روى «الْقَائِصُ وَالْأَشْجُ أَغْدَلَا بَنَى مَرْوَانَ»

انظر شرح ابن الناطم ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٤٩:٣.

<sup>(٧)</sup> فى ط، ت «فهذه».

<sup>(٨)</sup> فى ز «وجواز» تحريف.

<sup>(٩)</sup> فى ش، ز، ك «المعرفة».

<sup>(١٠)</sup> فى ش، هـ، ك «وهذه».

أى الحكم هذا<sup>(١)</sup>، «وإذا» ظرف مُضْمَن<sup>(٢)</sup> معنى الشرط، وجوابها<sup>(٣)</sup> محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وإن لم تثنو» شرط، وحذف معمول تنو، والتقدير: وإن لم تنو معنى ين، والمراد بما به قُرِن ما هو أفعال التفضيل له، ثم اعلم أن «ين» المصاحبة لأفعال التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى / الأول بقوله:

١٦١  
ب

(ص) وَإِنْ تَكُنْ بِطِلٍ<sup>(٤)</sup> مِنْ مُنْظِهِنَا • فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا

(ش) يعنى أن المجرور «ين» المصاحبة لأفعال التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم «ين» ومجرورها على أفعال<sup>(٥)</sup>؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل للأولى<sup>(٦)</sup> بقوله:

(ص) كَيْفَ يُمْنُ أَلْتِ خَيْرٍ ... \*

(ش) ومثال الثانية: مِنْ عَلَامٍ مَنْ أَلْتِ أَجْمَلُ.

ثم أشار إلى الثانى<sup>(٧)</sup> بقوله:

(ص) ... وَلَكْدَى • إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا<sup>(٨)</sup>

(ش) يعنى أن المجرور «ين» المذكورة إذا كان خبراً أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعال؛ لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه

(١) ما بعد «الحكم» إلى هنا ساقط من هـ .

(٢) فى ش «متضمن».

(٣) فى ش «وجوابه».

(٤) فى الأمل «يكن بتال» تحريف.

(٥) فى ش «أفعال التفضيل».

(٦) فى هـ ، ظ «الأولى». وفى ك، ت «الأول» تحريف.

(٧) فى هـ «الثانية» تحريف.

(٨) فى الأمل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وجدا».

والثبت من الألفية، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨: ٢، وروى فى بعض النسخ «وجدا».

بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات<sup>(١)</sup> منها قوله:

١٤٣ - وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزُودَتْ \* جَنَى النَّحْلِ بَلَّ مَا زُودَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ<sup>(٢)</sup>

أى «أَطِيبٌ منه». قلت: وليس هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون «منه» متعلقاً<sup>(٣)</sup> بـ «زُودَتْ»، و«يَتَلَوِي» متعلق بمُشْتَقِّهِمْ، وَلَهُمَا متعلق بـ «مقدماً»<sup>(٤)</sup> والضمير فى لهما عائد على «مِنْ» ومجرورها، أما «مِنْ» فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم<sup>(٥)</sup> من قوله: «مُشْتَقِّهِمَا» [والباء للاستعانة أو السببية «وَيَتَلَوِي» الشيء الذى يتلوه]<sup>(٦)</sup>. ثم اعلم أن أفعال التفضيل يرفع المضمر<sup>(٧)</sup> فى لغات<sup>(٨)</sup> جميع العرب، كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَثْرُو.

ففى «أَفْضَلُ»<sup>(٩)</sup> ضمير يعود على «زَيْدٌ» / وأما رفعه الظاهر ففیه لغتان  $\frac{١٦٢}{١}$  أشار إلى الأولى<sup>(١٠)</sup> منهما بقوله<sup>(١١)</sup>:

(١) منها بيت الفرزدق الذى ذكره الشارح، وكذلك قول ذى الرمة:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا عَيْرٌ أَنْ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ وَأَلَا شَيْءٌ يَنْهَى عَنْ أَكْلِ  
أى: أكمل منها.

(٢) البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٣٢:١، وشرح المفصل ٦٠:٢، وشرح الكافية لابن مالك ١١٣٣:٢،

وشرح ابن الناطم ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤:٢، وشرح الشواهد للعنى ٥٢:٣.

ورد صدر البيت فى الأصل وبقيّة النسخ:

«وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت».

فى الأصل، هـ، ز، ط، ت ورد عجز البيت:

«جنى النحل أم ما زودت منه أطيب».

ويروى عجز البيت: جنى النحل أو ما زودت منه أطيب.

(٣) فى ت «متعلق».

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ت «مقدم».

والمثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

(٥) فى ش «فهو مفهوم».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٧) فى ش، ز، ك «الضمير».

(٨) فى ش، ك «لغة».

(٩) فى الأصل، ت «أفعل» تحريف.

(١٠) فى ط، ت «الأول» تحريف.

(١١) فى ك «وقال».

(ص) وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ تَرَزَّرَ ... \* ...

(ش) بمعنى أن «أَفْعَلَ» المذكور<sup>(١)</sup> يرفع الظاهر بقلة، وهى لغة حكاها «سيبويه» فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ.

«وَرَفَعَهُ» مبتدأ وهو مصدر<sup>(٣)</sup> مضاف إلى الفاعل، «وَالظَّاهِرَ» مفعول به، وخبره «تَرَزَّرَ». ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ص) ... وَتَمَتَّى • عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا تَبَتَا

(ش) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن «أَفْعَلَ» يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل، وذلك إذا ولى نفيًا، وكان فاعله أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبار محلين<sup>(٤)</sup> كقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنُ فِى عَيْنِيهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِي زَيْدٍ. والتقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَخْسُرُ فِى عَيْنِيهِ الْكُحْلُ<sup>(٥)</sup> كَحْسَنِيهِ فِى عَيْنِي زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>

وهذا هو المراد بقوله: «عَاقَبَ فِعْلًا»، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) كَلَّنَ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ زَلِيلٍ • أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

(ش) والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق<sup>(٧)</sup> - رضى الله عنه - فالشروط قد توفرت، وهو<sup>(٨)</sup> تقدم النفى وهو «لَنْ» والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين<sup>(٩)</sup>.

(١) فى ش «أفعل التفضيل».

(٢) «برجل» ساقط من ت.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) «محلين» ساقطة من هـ، ز، ظ.

وفى هـ، ز، ك «محلين مختلفين» وعبارتها أدق.

(٥) «الكحل» ساقطة من ظ.

(٦) من «والتقدير» إلى هنا ساقط من ت.

(٧) «الصديق» ساقطة من ش.

(٨) فى ك «وهى».

(٩) فى هـ «باعتبارين مختلفين».

وفى ز، ك «باعتبار محلين مختلفين» وعبارتهما أدق.

## ( النعت )

١٦٢  
ب

(ش) <sup>(١)</sup> هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

(ص) يَشِيعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ \* نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَتَبَدُّلٌ /

(ش) ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وشمل قوله: «وَعَطْفٌ» نوعي العطف.

وفهم من قوله «الأوّل» أن التابع لا يكون متأخراً عن المتبوع، ثم قال:

(ص) فَالْثَلَاثُ تَابِعٌ مُتَّبِعٌ مَا سَبَقَ \* يَوْشِمُهُ أَوْ وَشِمَ مَا بِهِ اغْتَلَقَ

(ش) «فتابع» جنس دخل فيه جميع التوابع، «وَمُتَّبِعٌ مَا سَبَقَ»، اخرج <sup>(٢)</sup> به البدل وعطف النسق؛ لأنهما لا يتمان متبوعهما، «يَوْشِمُهُ أَوْ وَشِمَ مَا بِهِ اغْتَلَقَ» أخرج به التوكيد وعطف البيان؛ لأنهما متممان <sup>(٣)</sup> لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه <sup>(٤)</sup> بدلالته <sup>(٥)</sup> على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقاً به، وفهم من قوله يَوْشِمُهُ أَوْ وَشِمَ ما به اغْتَلَقَ أن النعت على قسمين: مُتَّبِعٌ مِمَّا سَبَقَ يَوْشِمُهُ، وهو النعت الحقيقي، ومُتَّبِعٌ مِمَّا سَبَقَ يَوْشِمَ مَا اغْتَلَقَ بِهِ وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وهذا مستفاد من قوله: «تَابِعٌ»، وواحد من التعريف والتذكير وهو المنبّه عليه بقوله:

(١) في ش، ك «النعت هو».

(٢) في الأصل «إخراج» تحريف.

(٣) في ث «متمان» تحريف.

(٤) في ك «يتممه».

(٥) في الأصل، ش، ك «بدلالة».



(ص) وَلِيَنْطَ لِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا \* يَلَا تَلَا<sup>(١)</sup> ...

(ش) يعنى أن النعت يعطى<sup>(٢)</sup> من التعريف والتكثير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال:

(ص) ... \* كَأَمْرُزُ يَقُومُ كُزْمَا

١٦٣

(ش) «فَكُزْمَا» نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال / المعرفة «أَمْرُزُ بِالْقَوْمِ»<sup>(٣)</sup> بلزوم التكرار، ويزيد العاقل<sup>(٤)</sup>. ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي<sup>(٥)</sup> بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسة، وهى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) وَهُوَ لَذَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ \* سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ لَأَقْفُ مَا قَفَرَا

(ش) فسوى التذكير، التأنيث، وسوى التوحيد، التثنية والجمع، [وأجال فى ذلك على الفعل<sup>(٦)</sup>، فعلم أن النعت الحقيقي، وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها للموصوف فى التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع]<sup>(٧)</sup>، وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً ملتبساً<sup>(٨)</sup> بضمير الموصوف [لا يجب مطابقتها فى ذلك]<sup>(٩)</sup>. فتقول: مَزْرُوثٌ يَرْجُلَيْنِ قَائِمَتَيْنِ، وَرَجَالٍ<sup>(٩)</sup>

(١) فى ش أكمل الشطر «كأمرز يقوم كزما» والتكلمة غير لازمة، لأنها متذكر فى موضعها.

(٢) فى ت «يعطى» تحريف.

(٣) ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة أو العكس النكرة بالمعرفة.

فلا تقول: مروت يزيد كرم، ولا مروت يرجل الكرم.

(٤) فى ز «السببين» تحريف.

(٥) فى ز «على الفصل» تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٧) فى الأصل، ت «ملتبساً» تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من ز.

وفى ش، ك «لا تجب مطابقتها».

وفى هـ «لا يجب فيه ذلك».

(٩) فى هـ، ط، ت «رجال».

قَائِمِينَ، وبِأَمْرَاقٍ قَائِمَةٍ، فتطابق الموصول لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَامَا  
وَبِرَجَالٍ قَامُوا، و<sup>(١)</sup> بِأَمْرَاقٍ قَامَتْ.

وتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، وَبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرَجَالٍ قَائِمٍ  
أَبَاؤُهُمْ<sup>(٢)</sup>، فلا يطابق؛ لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّهُ وَبِرَجُلَيْنِ قَامَ  
أَبَوَاهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَبِرَجَالٍ قَامَ أَبَاؤُهُمْ. ثم قال:

(ش) وَأَنْتَ يَمْشُقُ كَصَغَبٍ وَذَرِبَ \* وَشِبْهِهِ ...

(ش) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة  
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، «وَصَغَبٍ  
وَذَرِبَ» من الصفة المشبهة، «وَالذَّرِبُ» بالذال المعجمة وهو<sup>(٤)</sup> الحاد<sup>(٥)</sup> من  
كل شيء والمراد بشبه المشتق، اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... \* ... كَذَا

١٦٣  
ب

(ش) و«ذُو»<sup>(٦)</sup> بمعنى صاحب، وهو المشار إليه بقوله: /

(ص) ... \* ... وَذَى

والمنسوب، وهو المشار إليه بقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... \* ... وَالْمُنْتَسِبُ<sup>(٨)</sup>

<sup>(١)</sup> في ز أو بأمرأة.

<sup>(٢)</sup> في ز «أَبَاؤُهُمْ» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ز، ظ «أَبَوَاهُمَا» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في الأصل «وهي».

<sup>(٥)</sup> في هـ، ز «الحاذق».

وما أثبت من الأصل وبقيّة النسخ أدق وأضبط انظر اللسان «ذرب».

<sup>(٦)</sup> ما بعد «اسم الإشارة» إلى هنا ساقط من هـ.

وفي هـ «وَذَى» وفي ز «وَذُو» وفي هـ.

<sup>(٧)</sup> ما بعد «قوله» إلى هنا ساقط من ت.

<sup>(٨)</sup> في ش «كَذَا وَذَى وَالْمُنْتَسِبُ». ذكرت عبارة الألفية كاملة وهذا ليس بلازم.

فتقول: قَامَ زَيْدٌ هَذَا، «فَهَذَا» نعت لزيد وهو جامد، إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قَامَ زَيْدٌ الْمَشَارَ إِلَيْهِ، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ. أى صاحب مال، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ. بمعنى متنسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك<sup>(١)</sup> يرفع الظاهر فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ تَجِيئِي أَبُوهُ. ثم قال:

(ص) وَنَعَتْهُ بِجُمْلَةٍ مُتَكْرَرَةٍ \* فَأَعْطَيْتُهُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

(ش) شمل<sup>(٢)</sup> قوله: «بِجُمْلَةٍ»<sup>(٣)</sup> الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وفهم من قوله: «مُتَكْرَرَةٍ» أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأنها مقدرة بالكرة، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ، وبِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا<sup>(٥)</sup>.

فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: «فَأَعْطَيْتُهُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا»، أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه فى الجملة أنها تكون طلبية؛ لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ، فلذلك أزال هذا الإبهام بقوله:

(ص) وَانْفَعْنَا هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ \* ...

(ش) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شئ من ذلك نعتاً؛ لأنها قد لا تدل<sup>(٦)</sup> على شئ محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

(١) فى ز «وكذلك».

(٢) فى هـ «يشمل» وفى ط «وشمل».

(٣) فى ز «جملة» تحريف.

(٤) فى ش «لمعرفة».

(٥) فى ت «وبامراة قائم أبوها».

(٦) فى الأصل «قد تدل» تحريف.

(ش) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأؤله على إضمار القول، ومما جاء مما<sup>(١)</sup> يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٤ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ]  
جَاءُوا بِمَذِي هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ<sup>(٢)</sup>

فظاهره أن الجملة المصدره بهل نعت «لَمَذِي»، والتأويل فى ذلك أن يكون: <sup>(٣)</sup> هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ محكيّاً بمقول<sup>(٤)</sup>. والتقدير: جاءوا بِمَذِي مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ، والضمير فى قوله: «وَتَعْتَوُا عَائِدَ عَلَى الْعَرَبِ وَ» ما» فى قوله: «مَا أُعْطِيتُهُ» مفعول ثانٍ<sup>(٥)</sup> لَأُعْطِيتَ<sup>(٦)</sup>، وفى «أُعْطِيتُهُ»<sup>(٧)</sup> ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة «ما» «أُعْطِيتُهُ» وهو مفعول ثانٍ به، «وَنَحْبَرًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «أُعْطِيتُهُ»، «وإِقْعَاغَ» مفعول بامنع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَذَاتِ الطَّلَبِ» نعت لمخذوف والتقدير: إِبْقَاغَ الْجُمْلَةِ ذَاتِ الطَّلَبِ، «وَإِنْ أَتَتْ» يعنى<sup>(٨)</sup> الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

(١) فى ظ «ما يوهم».

(٢) البيتان للعجاج. انظر ملحقات ديوانه ٨١.

ما بين المعقوفين لكلمة من ز، ك.

وانظر أمالى الزجاج ٢٣٧، والإنصاف ١١٥:١، وشرح المرامى ١٤٤:٣، وشرح ابن عقيل ١٩٩:٢،

وشرح التصريح ١١٢:٢، والحزانة ٢٧٥:١، ومعجم شواهد العربية ٤٩٤:٢.

المذيق: اللبن المزوج بالماء.

(٣) فى ت «لا يكون» تحريف.

(٤) فى ظ، ت «يقول».

(٥) فى ش «لأن به».

(٦) «لأعطيت» ساقطة من ش.

وفى ز «لأعطيت» تحريف.

(٧) فى ش «وفى أعطيت» تحريف.

(٨) فى ت «بمعنى».

(ص) وَتَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا \* ...

(ش) يعنى أَنَّ النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيراً، وهو على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله: «كثيراً» أطراد الوصف كما تقدم فى (١) قوله (٢):  
وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالَاً يَنْفَعُ يَكْثُورُ ...

ثم قال :

(ص) ... \* فَالْتَزِمُوا الْإِفْرَادَ وَالْتَّذْكِيرَ (٣)

(ش) يعنى أَنَّ المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ / عَدَلٍ وَبِرَجُلَيْنِ عَدَلٍ وَبِرَجَالٍ عَدَلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدَلٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدَلٍ، وبِإِنْسَاءٍ عَدَلٍ (٤)، وسبب ذلك أَنَّ النعت فى الحقيقة محذوف والأصل: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوَيْ (٥) عَدَلٍ. فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الأفراد، ثم قال:

(ص) وَلَنْتَ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ . فَعَاطِفًا لِقَوْلِهِ لَا إِذَا اتَّكَلَفَ

(ش) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان:

إحدهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه (٦) يعطف فيها النعوت

(١) «فى» ساقطة من ت.

(٢) يريد قوله فى باب الحال. فوقع المصدر حالاً أكثر من وقوعه نعتاً. ومع أَنَّ وقوع المصدر نعتاً كثيراً فى كلام العرب كما صرح الشارح، إلا إنه مع كثرة يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه كقولك: هذا رجل عَدَلٍ.

ذ «عدل» مصدر نعت لرجل. ووقعه نعتاً؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو اسم فاعل من عدل أى عادل.  
(٣) فى هـ «والتذكير» تحريف.

(٤) «ونساء عدل» ساقط من ت، وفى ك «ونساء عدل».

(٥) فى هـ، ك «ذى» وهذا ليس بجائز؛ لأن «ذى» للمفرد و«ذَوَيْ» للمثنى قال تعالى فى سورة الطلاق.  
آية: ٢.

(وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدَلٍ مُنْكُمْ)

(٦) فى ش «فهذه».

بعضها على بعض بالواو نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبِرَجَالٍ<sup>(١)</sup> كَرِيمٍ وَبِخَيْلٍ وَعَاقِلٍ.

والأخرى: ائتلافهما. فهذه يستغنى فيها بالثنية والجمع عن العطف نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرَجَالٍ<sup>(٢)</sup> كِرَامٍ. ويجوز فى «نَعْتُ» الرفع على الابتداء وخبره «فَرَّقُهُ»، والنصب بإضمار فعل يفسره فَرَّقُهُ وهو الاختار «وَوَاجِدٍ» نعت لمحدوف تقديره: وَنَعْتُ غَيْرِ مَنْعُوتٍ وَاجِدٍ، «وعاطفًا» حال من الفاعل المستتر فى «فَرَّقُهُ» «وَلَا» عاطفة. عَطَفْتُ «إِذَا ائْتَلَفْتُ»<sup>(٣)</sup> على إِذَا ائْتَلَفْتُ ثم قال:

(ص) وَلَنْتَ مَعْمُورَى وَجِدَى مَعْنَى • وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْمَيْنَا

(ش) يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبع النعت<sup>(٤)</sup> للمنعوت فى إعرابه فتقول: ذَهَبَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ. فإن العاملين متحدان / فى المعنى وشمل المتحدين ١٦٥  
١ فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدان فى المعنى دون اللفظ نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ<sup>(٥)</sup>. ومعنى قوله «أَتْبَعَ» أَجَزِ الْإِتْبَاعِ لَا أَنَّ الْإِتْبَاعَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْقَطْعُ، وَفُهُمُ مِنْهُ جَوَازُ الْإِتْبَاعِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِمَا وَاحِدًا نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ «أَخْرَى»، وَفُهُمُ أَيْضًا مِنْهُ<sup>(٦)</sup> أَنَّ الْعَامِلِينَ إِذَا اخْتَلَفَا مَعْنَى لَمْ يَجْزِ الْإِتْبَاعُ، وَفِيهِ ثَلَاثُ صُورٍ:

(١) فى الأصل، هـ، ز، ظ «أو برجال».

(٢) فى الأصل، ز «أو برجال».

(٣) فى الأصل «التلف» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، ت «المنعوت» تحريف.

(٥) العبارة من قوله «فإن العاملين» ... إلى هنا. مضطربة فى ت.

(٦) «منه» ساقط من هـ.

إحدها: أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرُو الْعَاقِلَانِ.

الثانية: أن يختلفا فى اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>، ويتفقا<sup>(٢)</sup> فى الجنس نحو: قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو<sup>(٣)</sup> الْكَرِيمَانِ.

الثالثة: أن يتفقا فى الجنس واللفظ<sup>(٤)</sup>، ويختلفا<sup>(٥)</sup> فى المعنى نحو: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمْرُو، إذا أريد بوجد الأول حزنٌ، وبالثانى أَصَابَ.

وفهم من قوله: «وَعَمَلٌ» أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الإتيان نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَقَامَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَخَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرُو<sup>(٦)</sup> الْعَاقِلَانِ.

ويحتمل قوله: «يَغْيِرُ امْتِثَنًا»، أن الإتيان سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتيان وإن اتفقا فى المعنى وهو «ابن السراج»<sup>(٧)</sup> ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح<sup>(٨)</sup>.

«وَنَعَتْ» مفعول مقدم بأتبع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول / وهو على ١٦٥ ب حذف مضاف بين «مَعْمُولِي» «وَوَحِيدِي»، والتقدير: ونعت<sup>(٩)</sup> معمولى عاملين وحيدى، فوحيدى نعت لعاملين، «وَمَعْنَى» مجرور بإضافة «وَوَحِيدِي»، «وَعَمَلٍ» معطوف على معنى، «وَيَغْيِرُ» متعلق ب«أتبع». ثم قال:

(١) «والمعنى» ساقط من ت.

وفى ك «وفى المعنى».

(٢) فى ش «ويتفقان» تحريف.

(٣) فى الأصل «عمر».

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «وفى اللفظ».

(٥) فى ط «ويختلفان» تحريف.

(٦) فى هـ «وعمر».

(٧) انظر الأصول فى النحو ٢: ٤١.

(٨) انظر شرح ابن الناطم ص ٤٩٦.

(٩) فى ز، ط، ت «نعت».

(ص) وَإِنْ ثَوْتُ كَثُرْتُ وَلَقَدْ لَكُ . مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهَا أُتِبْتُ

(ش) قد يكون للمنوع الواحد نعتان فصاعداً يعطف كقوله - تعالى :-  
(سُبْحِ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ قَسْوَى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) <sup>(١)</sup> الآية  
وبغير عطف كقوله [تعالى] <sup>(٢)</sup> (هَئِذَا مَشَاءَ بَتَّيْمٍ) <sup>(٣)</sup> الآية.

فإن كان المنوع مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وعلى هذا بكة بقوله:  
«أُتِبْتُ» أى وجب إتباعها للمنوع فى إعرابه.

وفهم من قوله: «كَثُرْتُ» أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين  
فصاعداً، فتقول: مَزْرُوتٌ يَزِيدُ الْخَيْطِ الطَّوِيلِ. بالإتباع إذا افتقر المنوع  
للنعتين <sup>(٤)</sup>، ومَزْرُوتٌ يَزْجُلُ تَيْمِيٍّ طَوِيلٍ خَيْطِطٍ. إذا افتقر المنوع للمنوع  
المذكورة، وقد يكون المنوع معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى  
ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبِعُ إِنْ بَكُنْ مُعَيَّنًا . بِدُونِهَا <sup>(٥)</sup> ...

(ش) يعنى أنَّ المنوع إذا علم دون نعت، ثم أتيت بنوع جاز فيها <sup>(٦)</sup>  
الإتباع والقطع، والإتباع فى بعضها والقطع فى بعضها، وإلى جواز إتباع  
بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

(ص) ... : أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا

<sup>(١)</sup> سورة الأعلى. آية: ١، ٢، ٣.

وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الرُّسُلِ).

<sup>(٢)</sup> «تعالى» تكملة من ش، ز، ت.

<sup>(٣)</sup> سورة القلم. آية: ١١.

وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (مَكَاعٍ لِلْخَبَرِ)

<sup>(٤)</sup> فى ز «للنعتين المذكورين» وعبارتها أكمل.

<sup>(٥)</sup> فى ش أكمل الشطر «بدونها» أو بعضها أقطع معلناً.

<sup>(٦)</sup> فى ش «فيه» تحريف.



(ش) وفهم من قوله «أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ». قطع / بعضها وإتباع بعضها، ١٦٦  
 ويلزم على هذا أن يكون بعضها<sup>(١)</sup> منصوباً على أنه مفعول باقطع، وبهذا  
 جزم «المرادى»، وقال الشارح أى، وإن يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما  
 سواه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

فجعل مفعول اقطع محذوفاً، وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف  
 على «بِذَوْنِهَا»، «وَأَوْ» فى قوله: «أَوْ أَتَّبِعُ» للتخيير بين إتباع النعوت<sup>(٣)</sup>  
 للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها على التبعية، وفى القطع حيثل وجهان  
 الرفع والنصب. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَزْلَعِ أَوْ الصِّبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا \* مُبْتَدَأٌ أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

(ش) يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ  
 محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف، وكلاهما لازم  
 الحذف<sup>(٤)</sup> وعلى ذلك نبه بقوله: «لَنْ يَظْهَرَ»<sup>(٥)</sup>، «وَأَوْ» للتخيير أيضاً، «وَأَنْ  
 قَطَعْتَ» شرط فى جواز الوجهين، ومفعول قطعت محذوف تقديره: إن  
 قطعت النعوت أو بعضها، «وَمُضْمِرًا» حال من التاء فى «قَطَعْتَ»، «وَمُبْتَدَأٌ»

(١) ما بعد «فى قوله» إلى هنا ساقط من ت.

(٢) انظر شرح المرادى ١٥١: ٣، وشرح ابن الناطم ٩٧: ٤.

(٣) فى ز «المنعوت» تحريف.

(٤) يجب حذف الراجع أو الناصب. أى لفظة «هو» أو «أعنى». إذا كان النعت ملحق نحو قولك مَرْزُوثٌ يَرْزُؤُ  
 الْكَرِيمَ.

أو ذم نحو قولك «مَرْزُوثٌ يَغْتَرُّو الْغَيْثُ»

أو ترحم كقولك «مَرْزُوثٌ يَرْزُؤُ الْمُسْكِينُ»

ويجوز الإظهار إذا كان للتوضيح أو للتخصيص نحو قولك «مَرْزُوثٌ يَرْزُؤُ الْكَاجِرَ أَوْ الْكَاجِرَ». حيث يجوز

الإظهار فنقول «مَرْزُؤُ الْكَاجِرِ، أو أعنى التاجر».

(٥) فى ز «لن يظهر» تحريف.

مفعول به «مُضْمِرًا»<sup>(١)</sup> والألف في «لَنْ يَظْهَرَ» ضمير عائد على «مُبْتَدَأ»  
وناصباً<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) وَمَا مِنْ الْمَثُوتِ وَالْتَمَتِ عُقْلٌ • يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي التَّعْتِ يَقِلُّ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلِمَ؛ إلا  
أن ذلك فى النعت قليل، وفهم من قوله: «وَفِي التَّعْتِ يَقِلُّ» أن حذف  
المنعوت يكثر، ومن حذف / المنعوت قوله - عز<sup>(٣)</sup> وجل -: (وَعِنْدَهُمْ  
قَاصِرَاتُ الطُّرُوفِ أَتْرَابٌ)<sup>(٤)</sup> أى حور قاصرات الطرف. ومن حذف النعت  
قول الشاعر:

١٤٥ - [وَلَدْتُ لِي الْحَرْبَ ذَا تَذَرٍ] • فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ<sup>(٥)</sup>

أى فلم أُعْطَ شَيْئًا طَائِلًا. و«مَا» مبتدأ موصولة وصلتها «عُقْلٌ»، و«مِنْ  
الْمَثُوتِ» متعلق بعقل، و«يَجُوزُ حَذْفُهُ» فى موضع خبر «مَا» وفاعل يقل  
ضمير يعود على الحذف.

(١) فى ت «مضمّر» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٢) فى ظ «وناصب» تحريف.

(٣) فى ش «تعالى».

(٤) سورة ص. آية: ٥٢.

(٥) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ٨٤.

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

وانظر. شرح ابن الناطم ٥٠٠، وشرح المرادى ١٥٤: ٣، وشرح الشواهد للعينى ٧١: ٣، وشرح التصريح

١١٩: ٢، والهمع ١٨٩: ٥.

تدلي: أى صاحب قوة وعدة على دفع الأعداء. والتام فيه زائدة.

ومن أمثلة حذف النعت أيضاً قوله تعالى فى سورة البقرة. آية: ٧١.

(قَالُوا آلَآنَ حِجَّتْ بِالْحَقِّ) أى بالحقّ البتّة.

وقوله تعالى فى سورة الكهف. آية: ٧٩.

(تَأْخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى سفينة صالحة.

## ( التوكيد )

(ش) التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، فالمعنوي<sup>(١)</sup> على قسمين: قسم يدل على معنى<sup>(٢)</sup> [إثبات<sup>(٣)</sup>] الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ • مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

(ش) يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو<sup>(٥)</sup> العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَقَامَتْ هُنْدٌ نَفْسُهَا وَعَيْنُهَا<sup>(٦)</sup>. هذا<sup>(٧)</sup> فى حال الأفراد، فإن كان المؤكَّد مثنى أو مجموعًا فقد نبه على ذلك<sup>(٨)</sup> بقوله:

(ص) وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ قَبَا • مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُثْنًا

(ش) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جُمِعَا على «أَفْعَلٍ»<sup>(٩)</sup> وشمل قوله: «مَا لَيْسَ وَاحِدًا» المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين،

(١) فى هـ ، ز «والمعنوي».

(٢) «معنى» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.

(٣) «إثبات» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) فى هـ ، ت «بقوله».

(٥) فى ش، ز، ك «والعين».

(٦) والأحسن عدم الجمع بينهما فتقول: قام زيد نفسه أو عينه. وقامت هند نفسها أو عينها.

(٧) فى ك «وهذا» تحريف.

(٨) وعلى ذلك «ساقط من ت».

(٩) قال الأشموني ٧٤: ٣ «ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته

هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به».

انظر التسهيل ١٦٤، ١٢٢، والتلكت ١٢٢.

فتقول: قَامَ الزُّيْدَانِ أَنْفُسَهُمَا، وَقَامَ الزُّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسَهُمَا، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

(ص) وَكَلَّا أَذْكَرَى / الشُّنُولِ وَكَلَّا • كَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَضَّلًا  
 (ش) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة:

«كُلُّ»<sup>(١)</sup> ولا يؤكد بها<sup>(٢)</sup> إلا ذو أجزاء، «وَكَلَّا» ويؤكد بها<sup>(٣)</sup> المثنى المذكور، «وَكَلْنَا» ويؤكد بها المثنى المؤنث، «وجَمِيعٌ» وهو مثل «كُلُّ» ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى الضمير المؤكّد وهو المنبه عليه بقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوَضَّلًا» و«أَل» فى الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكّد كما فى النفس والعين، فتقول: بجاءَ الجَيْشِ كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، وَالرُّجَالُ كُلُّهُمْ وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، وَالزُّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا، وَالرُّكُوبُ جَمِيعُهُ وَالْجَمَاعَةُ جَمِيعُهَا، وَالزُّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ. ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَلًّا لَاعِلَّةً • مِنْ عَمَّ فِى التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

(ش) من ألفاظ التوكيد «عامة» بمعنى «كلُّ»<sup>(٤)</sup> تقول: بجاءَ الجَيْشِ عَامَتُهُ، أى كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَتُهَا<sup>(٥)</sup>، وَالزُّيْدُونَ عَامَتُهُمْ، ولما لم يتزن له لفظ «عامة» لما فيه من الجمع بين ساكنين<sup>(٦)</sup>، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها

(١) فى ش، هـ، ز، ك «كلا».

(٢) فى ت «هه».

(٣) فى هـ، ك، ت «هه».

(٤) فى هـ، ز «والهندات» تحريف.

(٥) «بمعنى كل» ساقط من ش.

(٦) فى ك «عانتها أى كلها».

(٧) فى ت «ساكنان».

«بفاعلة» من «عَمَّ»، فإذا بنيت من «عَمَّ» فاعلة قلت «عَامَّةٌ» فاجتمع مثلان<sup>(١)</sup> فادغم الأول فى الثانى، وإنما قال: «وَمِثْلُ النَّافِلَةِ» لإغفال كثير من النحويين عن ذكر «عَامَّةٌ»، فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب<sup>(٢)</sup>، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل فقال: /

١٦٢  
ب

(ص) وَتَقْدُ كُلُّ أَكْدُوا يَأْجَمَعَا \* جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَا

(ش) يعنى أن «أَجْمَعَ»<sup>(٤)</sup> يؤكد به بعد «كُلِّ»، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن «أَجْمَعَ» للمفرد المذكر و«جَمْعَاءُ» للمفرد المؤنث، و«أَجْمَعِينَ» للجمع المذكر و«جَمْعَا» للجمع المؤنث فتقول: جاءَ الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، والرُّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعَا، وفهم من قوله: «وَتَقْدُ كُلِّ» امران:

أحدهما: واجب. وهو أن «أَجْمَعَ» إذا دُكر مع «كُلِّ» لا يكون إلا متأخراً عنها<sup>(٥)</sup>.

والآخر: غالب. وهو أنه لا يؤكد به دون «كُلِّ»، وقد نبه على أنه يؤكد<sup>(٦)</sup> به دون «كُلِّ» بقوله:

(ص) وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ \* جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعَا

(١) فى ش والمثلان.

(٢) «عن» ساقطة من ك، ت.

(٣) لفظ «عامّة» مثل النافلة أى الزائدة على ما ذكره النحويون، فإن أكثرهم أغفلها ولم يذكروها فى ألفاظ التوكيد، وذكروا سببوه وذهب المبرد إلى أن لفظ «عامّة» بمعنى أكثرهم. انظر الكتاب ١: ٣٧٧.

والمقتضب ٣: ٣٨٠، وشرح التصريح ٢: ١٢٣، ١٢٤.

(٤) فى ز، ك «أجمع وما بعده» وعبارتهما أكمل.

(٥) «عنها» ساقط من ظ.

(٦) فى ظ «لا يؤكد» تحريف.

(ش) يعنى أَنَّ «أَجْتَمَعَ» وما بعده يؤكد به دون «كُلَّ» فتقول: جاءَ الحَيْشُ أَجْتَمَعَ، وَالْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، وَالزُّيْدُونَ أَجْتَمَعُونَ، وَالْهِنْدَاثُ جُمُوعٌ، وفهم من قوله: «قَدْ يَجِئُ»، أَنَّ ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد «كُلَّ» وصرح الشارح بقلته<sup>(١)</sup> وفيه نظر؛ لأنه جاء<sup>(٢)</sup> فى القرآن التوكيد به دون «كُلَّ» كثيراً كقوله - تعالى -<sup>(٣)</sup>: «وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْتِمَعِينَ»<sup>(٤)</sup>

«وَجَمْعَاءُ أَجْتَمَعُونَ» معطوفان على «أَجْتَمَعَ» بحذف العاطف، ثم قال<sup>(٥)</sup>:  
(ص) وَإِنْ يُفْهَدُ تَوْكِيدُ مَثْكَورٍ قَبْلُ \* وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ بِشَيْلٍ

(ش) فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب:

- المنع مطلقا. وهو مذهب البصريين<sup>(٦)</sup>.

- والجواز مطلقا. وهو مذهب بعض الكوفيين.

- والجواز إذا كانت النكرة<sup>(٧)</sup> مؤقتة<sup>(٨)</sup>. نحو: شهر ويوم وشبههما / وهو ١٦٨  
اختيار المصنف<sup>(٩)</sup> وظاهر النظم؛ لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا فى  
النكرة المؤقتة نحو: ضُبْتُ سَهْرًا كُفْلًا. ومنه قوله:

(١) قال ابن الناطم ٥٠٥ «وقد يغنى «أجمع، وجمعاء وأجمعون، وجمتع (ص) كُفْلًا وكُلُّها، وكُلُّهم وكُلُّهن» وهو قليل».

(٢) فى ظ «قد جاء».

(٣) «تعالى» ساقطة من ه ، ت.

(٤) سورة الحجر. آية: ٣٩.

(٥) «ثم قال» ساقط من الأصل.

(٦) المنع غير البصريين يشمل النكرة المحدودة كـ «يوم، وليلة، وشهر» وغير المحدودة كـ «حين، ووقت، وزمان».

وأجاز الكوفيون وتبعهم ابن مالك توكيدها إذا كانت محدودة، لحصول الفائدة ولصحة السماع، وما ذهبوا إليه أولى بالصواب.

واستشهد الشارح بما سمع من العرب يؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

(٧) فى الأصل، ش، ك «النكرة معرفة» زيادة لا لزوم لها.

(٨) المؤقتة. أى المحدودة.

(٩) انظر التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٥:٣.

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيحًا مُوضَعًا  
تَحْمِلُنِي الدَّلَاءُ حَوْلًا أَسْكَنًا<sup>(١)</sup>

وقوله<sup>(٢)</sup>:

١٤٧ - لَكِنَّهُ سَأَلَهُ أَنْ يَلْ ذَا رَجَبٍ • يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ<sup>(٣)</sup>

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد تأكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش، و«الكوفيين» والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة<sup>(٤)</sup>، وفهم من كلامه أن الحيز لتأكيد النكرة «الكوفيون» لذكره البصريين في المنع، وفهم من قوله: «شَيْلٌ» أن البصريين ينعون تأكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، «وعَنْ» متعلق بشمل. ثم قال:

(ص) وَأَعْنِ بِكَلَّتَا فِي مُشَى وَكَلَا • عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَعْلَاءَ

<sup>(١)</sup> لم أشر على قائله رغم وروده في أغلب كتب النحو.

انظر شرح المفصل ٤٥:٨، ٤٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١١٨٧:٣ والمغرب ٢٤٠:١، وشرح ابن الناطم ٥٠٥، وشرح ابن عقيل ٢١١:٢، وشرح الشواهد للعيني ٧٦:٣، والهمع ٢٠٥:٥، والخزانة ٣٥٧:٢ في ك زاد بيتين:

إِذَا بَكَيْتُ بَقَلْتَنِي أَرْهَتَا

فَلَا أَرَاكَ الدُّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الدَّلَاءُ: مأخوذ من الدَّلَف وهو صغر الأنف واستواء الأربية، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة. أَسْكَنًا: تاماً كاملاً.

<sup>(٢)</sup> وقوله: ساقط من ز.

<sup>(٣)</sup> البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي.

انظر الإيضاف ٤٥١:٢، وشرح المفصل ٣٥:٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٧، وشذور الذهب ٤٢٩، وشرح الشواهد للعيني ٧٧:٣، وشرح التصريح ١٢٥:٢، ومعجم شواهد العربية ٤٦:١.

ورود عجز البيت في الأصل، ه، ت

«يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ».

ورواية «شهر» بدل «حول» تحريف وتغيير؛ لأن المعنى يفسد، فالشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا، ولا يصح أن يمتنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا، وبعضه غير رجب.

<sup>(٤)</sup> انظر الخلاف في هذه المسألة في الإيضاف ٤٥١:٢، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٢.

(ش) يعنى أن العرب استغنت «بِكَلْتَا» فى المثنى المؤنث عن وزن «فَعْلَاءَةٌ» و«يَكَلَا» فى المذكر<sup>(١)</sup> عن وزن «أَفْعَلْ» فنقول: قَامَتِ الْمَوَاتَانِ يَكَلْتَاهُمَا، والرجلان يَكَلَهُمَا<sup>(٢)</sup>، ولا يقال: قَامَتِ الْمَوَاتَانِ جَمْعًا وَانِ<sup>(٣)</sup>.

ولا قَامَ الزَّيْدَانِ أَجْتَمَعَانِ، كما قالوا فى المفرد «أَجْتَمَعَ» وفى الجمع «أَجْتَمَعُوا» ولا بد من إضافة «يَكَلَا وَكَلْتَا» لضمير المؤكد، وقد تقدم فى قوله: «وَكَلًّا أَذْكَوْ فى الشُّؤْلِ» البيت. «واغْنِ» فعل أمر من غَنَى بمعنى استغنى «ويَكَلْتَا» «وعَرْنَ وَزَيْنَ» متعلقان «باغْنِ»<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَإِنْ لَوْكَدِ / الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ \* بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ  
عَيْنٌ ذَا الرُّفْعِ ... \* ....

(ش) يعنى أنَّ ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده<sup>(٥)</sup> بالضمير المنفصل فنقول: قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَزَيْدٌ قَامَ هُوَ عَيْنُهُ.

وفهم<sup>(٦)</sup> أن الضمير المؤكِّد بالنفس أو العين<sup>(٧)</sup>، إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ، وفهم<sup>(٨)</sup> أن التوكيد<sup>(٩)</sup> إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قُمْتُمْ كُلُّكُمْ أَجْتَمَعُونَ. وفهم من قوله<sup>(١٠)</sup>: «عَيْنٌ ذَا الرُّفْعِ» أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو

(١) فى هـ، ز، ك، ت «المثنى المذكر».

(٢) «والرجلان كلاهما» ساقط من ت.

(٣) فى ز «جمعان» تحريف.

فى ظ زيادة مثال بعد جمعان» وقام الزيدان جمعان» تحريف كما أن الزيادة هنا غير لازمة.

(٤) فى ت «باغنى» تحريف.

(٥) فى ت «توكيده» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ك «وفهم منه» وصارتها أكمل.

(٧) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك «والعين».

(٨) فى ك «وفهم منه» وصارتها أكمل.

(٩) فى الأصل، هـ، ز، ت «التأكيد».

(١٠) فى ت «كلامه».



مَجْرُورًا لَا يُوَكَّدُ أَهْضًا نَحْو: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ وَمَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال:

(ص) ... وَأَكْثَرُوا بِمَا \* سِوَاهُمَا وَالْقَيْدَ لَنْ يَلْتَزِمَا

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ

التوكيد لا يلزم<sup>(١)</sup> التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الرُّيْدُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وفهم من قوله: «لَنْ يَلْتَزِمَا» أن توكيده بالضمير جائر فتقول: قَامُوا<sup>(٢)</sup> هُمْ

كُلُّهُمْ، وَقَمْتُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ، «وَأَنْ تُؤَكَّدَ» شرط، والفاء<sup>(٣)</sup> جواب الشرط

«وَيَعْدَ» خبر مبتدأ مضمرة «وَالْمُتَّفَعِلُ» نعت لحدوف، والتقدير<sup>(٤)</sup>: فتوكيده

بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع في التوكيد اللفظى فقال:

(ص) وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ / لَفْظِي يَجِى \* مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِ<sup>(٥)</sup> اذْرُجِ

(ش) التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بموافقه، وفهم من قوله: «مُكْرَرًا» أنه

يكون بالمساوى لفظيًا ومعنى نحو «اِذْرُجِ<sup>(٦)</sup> اِذْرُجِ<sup>(٧)</sup>» وبالمساوى معنى

دون لفظ نحو:

أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَيْنٌ<sup>(٨)</sup> - ١٤٨ -

(١) فى هـ ، ز «لا يلتزم».

(٢) ما بعد «قاموا» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قوله ابن مالك:

«بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ يَبْعَدُ الْمُتَّفَعِلُ»

(٤) فى ش «وتقديره».

(٥) فى الأصل، ز، ظ «أدرج» تحريف.

وفى هـ «أدرج أدرج» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ «أدرج» تحريف.

(٧) فى ش، هـ «أدرج» تحريف.

(٨) من أنصاف الأبيات، وهو بلا نسبة. ورد ذكره فى الهمع ٥: ٢٠٧، وشرح الأشموني ٣: ٨١، ومعجم

شواهد النحو ٢٤٩. وفى رواية «أنت بالخير جديد قمن».

لأنَّ «قَمِيئًا وَحَقِيقًا»<sup>(١)</sup> متفقان معنى، وفُهِمَ منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، وسيدكر<sup>(٢)</sup> ذلك، و«مًا» مبتدأ وهى موصولة، «ولَفْظِيٌّ» خبر مبتدأ محذوف<sup>(٣)</sup> وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة «ما»، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالجرور، وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر. [وَيَجِى] خبر مبتدأ «وَمُكْرَرًا» حال من الضمير المستتر فى يجى<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ \* إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي يَهُ وُصِلَ

(ش) يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قُمْتُ قُمْتُ، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ ضَرَبْتُكَ، والجرور المتصل بالاسم نحو: غُلَامُكَ غُلَامُكَ، والمتصل بالحرف نحو: بِكَ يَلِكُ، وفُهِمَ منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أَنتَ أَنتَ قَائِمٌ. وَهُوَ وَهُوَ<sup>(٥)</sup> قَاعِدٌ وَإِلَّاكَ إِلَّاكَ ضَرَبْتُ. ثم قال:

(ص) كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلُ \* يَهُ جَوَابٌ ...<sup>(٦)</sup>

(ش) يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل / ١٦٩  
به فتقول فى توكيد «فى» من قولك<sup>(٧)</sup>: فى الدَّارِ زَيْدٌ، فى<sup>(٨)</sup> فى الدَّارِ زَيْدٌ،

(١) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وجديراً».

حسب رواية النسخ.

(٢) فى ت «وسندكر».

(٣) فى ش، ز، ك زيادة «مبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ط، ك «وهو وهو» تحريف.

(٦) فى ش، ك، ت أكمل الشطر «به جواب تكتنم وتكى». والتكملة غير لازمة، لأنها متذكر فى موضعها.

(٧) فى ت «قوله».

(٨) والصواب «فى الدار فى الدار زيد».

ومن: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

١٤٩ - [فَلَا وَاللَّهِ لَا يُفْلِي لَأَيُّ] \* وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً<sup>(٢)</sup>

فلو كان الحرف جوابياً<sup>(٣)</sup> لم يشترط فيه ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله: «غَيْرَ مَا تَحْصُلُ»<sup>(٤)</sup> يه جواباً، ومثله بقوله:

(ص) ... \* كَتَعَمَّ وَكَبَلَى

(ش) فتقول: نَعَمَّ نَعَمَّ وَيَلَى بَلَى؛ لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، «وَالْحُرُوفُ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ، وخبره «كَذَا»<sup>(٦)</sup> «وَعَيْزٌ» منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر في وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

(ص) وَنُظْمَرُ الرُّفْعِ الَّذِي قَدْ لَفَّضَ \* أَكْذِبْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، فشمّل المرفوع نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَقُمْتُ أَنَا، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، والمجرور نحو: مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ.

وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي بالمرادف.

(١) «إِنَّ زَيْدًا» ساقط من ز، ط، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ط، ك.

نسب هذا البيت لمسلم بن معيد الوالى فى الخزائن ١: ٣٦٤، وقيل: هو لبعض بنى أسد، وورد بلا نسبة فى: الخصائص ٢: ٢٨٢، والإيضاح ٢: ٥٧١، ومعانى الفراء ١: ٦٨، وشرح المفصل ٧: ١٨، وشرح التصريح ٢: ١٣٠، والهمع ٥: ٢١٠، وشرح الأشموني ٣: ٨٤، حيث إن اللام الثانية فى قوله «ولما» توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصلاً، وهذا الشاهد شاذ، ولا يؤخذ به بالإجماع، والصواب أن يقول «لما لما بهم».

(٣) فى ش، ط «جواباً».

(٤) فى هـ، ت «ما تحصيل» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز «والحرف» تحريف.

(٦) فى ت «وكذلك» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.



















